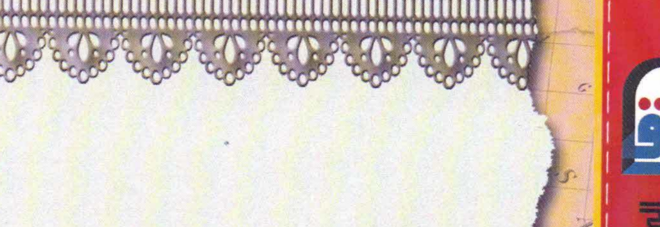


المجلد الثانى

مصر الحديثة

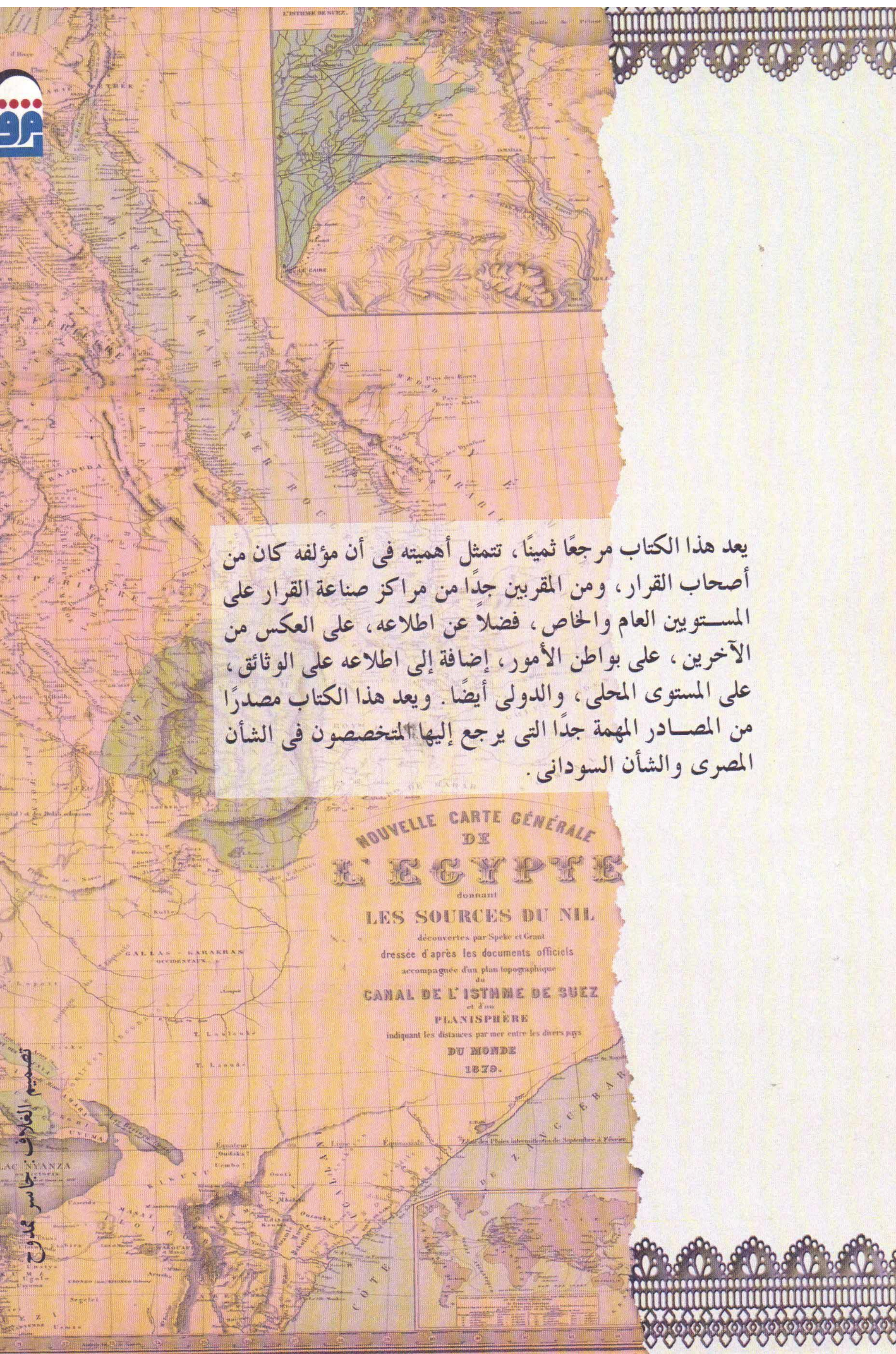
تأليف: اللورد كرومر

ترجمة: صبرى محمد حسن

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

2157

المركز القومى للترجمة



يعد هذا الكتاب مرجعًا ثمينًا، تتمثل أهميته فى أن مؤلفه كان من أصحاب القرار، ومن المقربين جدًا من مراكز صناعة القرار على المستويين العام والخاص، فضلاً عن اطلاعه، على العكس من الآخرين، على بواطن الأمور، إضافة إلى اطلاعه على الوثائق، على المستوى المحلى، والدولى أيضًا. ويعد هذا الكتاب مصدرًا من المصادر المهمة جدًا التى يرجع إليها المتخصصون فى الشأن المصرى والشأن السودانى.

مصر الحديثة

المجلد الثانى

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2157
- مصر الحديثة: المجلد الثانى
- اللورد كرومر
- صبرى محمد حسن
- أحمد زكريا الشلق
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

Modern Egypt

By: The Earl of Cromer

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

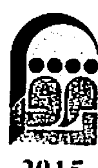
مصـــر الحـــديثة

المجلد الثانى

تـــــــأليف: اللــــورد كرومـــــر

ترجمـــــــــــة: صبرى محمـــد حسن

مراجعة وتقــديم: أحمد زكريـــا الشلق



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كرومر، أفلن بيرنج إيرل، ١٨٤١ - ١٩١٧
مصر الحديثة: المجلد الثانى/ تأليف: اللورد كرومـر، ترجمـة:
صبرى محمد حسن، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
٧٠٨ ص، ٢٤ سم
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال البريطانى
(١٨٨٢ - ١٩٥٦م)
٢- السودان - تاريخ - العصر الحديث - الحكم المصرى البريطانى
(أ) حسن، صبرى محمد (مُترجم)
(ب) الشلق، أحمد زكريا (مُراجع)
(ج) العنوان
٩٦٢,٤٣

رقم الإيداع: ١٧٣٤٨/ ٢٠١٤
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 718 - 831 - 9
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

القسم الثالث: السودان (١٨٨٢ – ١٩٠٧)

القسم الرابع: اللغز المصرى

الفصل الرابع والثلاثون
السكان في مصر

الفصل الخامس والثلاثون
المسلمون

الفصل السادس والثلاثون

المسيحيون

الفصل السابع والثلاثون

المصريون المتأوربون

الفصل الثامن والثلاثون

الأوربيون

الفصل الحادى والخمسون
الفساد

الفصل الثانى والخمسون
الامتيازات الأوروبية

الفصل الثالث والخمسون
المالية

الفصل الرابع والخمسون
الرى

القسم السابع: مستقبل مصر

القسم الثالث

السودان

١٨٨٢ – ١٩٠٧

الفصل الثامن والعشرون

سقوط الخرطوم

من ٥ أكتوبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ يناير ١٨٨٥

مقتل العقيد ستيوارت- المصاعب التى واجهت الحملة- الأخبار التى وصلت من الجنرال غوردون- احتلال جاكدول- معركة أبى كِليه- وفاة السير هربرت ستيوارت- وصول الرّتل إلى النيل- إبحار باخرتين إلى الخرطوم- وصول الباخرتين بعد فوات الأوان- أحداث الخرطوم- شخصية الجنرال غوردون- الاستيلاء على أم درمان- وفاة الجنرال غوردون- تأثير تلك الوفاة على الرأى العام.

إن مسألة كتابة التاريخ المفصل للعمليات العسكرية التي دارت في السودان ليست واردة ضمن هذا الكتاب. وقد جرى تناول هذه العمليات العسكرية من قبل أناس آخرين هم أكفأ منى فى تناول المسائل العسكرية. وعليه، فأنا أقترح، مثلما حدث فى الحملة على مصر فى العام ١٨٨٢، أن أقدم هنا موجزًا مختصرًا للأحداث الرئيسية التى لها علاقة بحملة النيل فى العام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥.

وما إن بدأت الحملة حتى وصلنا نبأ مقتل العقيد ستيوارت. وكان قد غادر الخرطوم، على متن إحدى البواخر، وفى اليوم العاشر من شهر سبتمبر، بصحبة السيد باور م.هيربن، القنصل الفرنسى، وحوالى أربعين شخصًا آخرين. كان العقيد ستيورات قد صدرت له تعليمات من الجنرال غوردون بإبلاغ مختلف السلطات المعنيَّة بالطابع الحقيقى للموقف فى الخرطوم. وجرى تجاوز كل من بلدتى بربر وأبى حمد بسلام، وظن الناس أن المصاعب الرئيسية للرحلة قد جرى التغلب عليها، إلى أن ارتطمت الباخرة فى اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر بصخرة بالقرب من قرية حِبه، على بعد مسافة ستين ميلاً بعد أبى حمد. وتشوهت الباخرة تشوهًا بالغًا. ونزل العقيد ستيوارت هو ورفاقه إلى البر، واقتنعوا بعد ذلك بإلقاء أسلحتهم جانبًا ودخول منزل من منازل (القرية) حيث جرى قتلهم بواسطة سليمان وادجمر، بطريق الخيانة، وسليمان هذا هو شيخ قبيلة المناصير **Monasir**. وإنه لأمر عجيب أن يقع العقيد ستيوارت، الذى كان لابد أن يكون على علم بطبيعة البدو الخائنين، فى الشرك الذى نصبه له أولئك البدو الخونة. وقد قدم الجنرال غوردون تفسيرًا لما حدث، عندما قال: إن العقيد ستيورات "لم يكن شكاكًا".(١)

---

(١) اليوميات، ص ٢٨١. هذه المقطوعة تستحق اقتباسها بالكامل؛ لأنها توضح ذلك التكهن الدقيق الذى خرج به الجنرال غوردون من الطريقة التي اغتيل بها العقيد ستيورات، قبل أن يعرف الرجل أية نقطة من تفاصيل مقتل العقيد ستيورات. كتب الجنرال غوردون فى اليوم الخامس من شهر نوفمبر "لدي إحساس بأنهم جرى أسرهم عن طريق الخيانة ــ فقد تظاهر العرب بالصداقة والود ــ وأوهموهم أثناء الليل ــ وأنا أجزم أن الاغتيال حدث بلا سبب (كان واضحا أن الجميع قالوا: إن الرحلة كانت آمنة)، وأنا لم أحس بالارتياح منذ أن تركونا. كان العقيد ستيوارت واحدا من أولئك الذين لا يتفكرون، لم يكن الرجل يفكر في الخطر المرتقب؛ لم يكن من النوع الشكاك (فى حين أننى من النوع المعجون بالشك). أستطيع أن أتخيل المنظر بكامله، فقد=

أشرت مرارًا فى سياق هذه المَروِيَّة إلى شخصية العقيد ستيورات الفذة، وحكمته ومقدرته. وأنا هنا أكرر أن اغتيال الرجل يعد خسارة كبيرة لصاحبة الجلالة والأمة البريطانية. فقد خسرت الأمة رجلا شجاعًا لا مثيل له.

يقول العقيد كولفل[1] Colville إن حملة النيل العسكرية" كانت حملة على الإنسان أقل منها على الزمن. لو استطاع الجنود البريطانيون والإبل المصرية العيش على الرمل وعلى ندرة الماء، أو لو استطاعت الصحراء إنتاج اللحم والبسكويت، لاستطاع الجيش، على الرغم من البداية المتأخرة، الوصول إلى الخرطوم فى شهر نوفمبر". كانت مصاعب التموين والنقل جمَّة وكبيرة. لكن الطاقة البريطانية والمثابرة البريطانية استطاعت التغلب على تلك المصاعب. وبانتهاء شهر ديسمبر، كان اللورد ولسلي مستعدا للتحرك من كورتى Korty عبر الصحراء إلى المتَمَّه Metemmeh. وصلت أخبار تغير حدوث نقص فى الإمدادات فى الخرطوم، وكان واضحًا، أنه إذا ما أُريد إنقاذ الجنرال غوردون، فلابد من عدم إضاعة حتى ولا يوم واحد فى إعادة الاتصال بالرجل. وتقرر تقسيم القوة البريطانية إلى جزئين. قسم تحت قيادة السير هربرت ستيوارت، يشق طريقه عن طريق الصحراء. والقسم الثانى، بقيادة الجنرال إيرل، ويشق طريقه عن طريق مجرى النيل، وهدفه النهائي هو الاستيلاء على بربر، التى حذَّر الجنرال غوردون، اللورد ولسليى "بأن لا يتركها فى مؤخرته".

وفى اليوم الثلاثين من شهر ديسمبر، وهو اليوم الذى غادر فيه السير

= دعاهم شيخ القبيلة إلى النزول إلى البر قائلا لهم: "الحمد لله، المهدى كاذب"، ــ وهجم العرب عليهم واغتالوهم!".

(١) تاريخ حملة السودان، ص ٦١.

هربرت ستيوارت بلدة كورتى، وصل إليه مُرَاسِلٌ ومعه قصاصة من الورق، فى حجم طابع البريد ومكتوب عليها "الخرطوم على ما يرام ١٤-١٢-٨٤ الجنرال غوردون" كانت تلك الرسالة بخط يد الجنرال غوردون، وكان ختمه مطبوعا على ظهر الوثيقة. كانت الرسالة مصحوبة، برسالة شفهية من الجنرال غوردون توضح الاختناقات التى جرى إخضاعه لها. قال: "قواتنا فى الخرطوم تعاني من نقص فى المؤن، والطعام الذى لدينا قليل، ويتمثل فى بعض الحبوب والبسكويت. نود منكم الوصول على وجه السرعة... لا يوجد فى الخرطوم زبد، أو تمر، باستثناء قليل من اللحم. الطعام هنا بكل أنواعه غالى الثمن".

كانت القوة التى غادرت كورتى عند الساعة الثالثة بعد ظهر الثلاثين من شهر ديسمبر، تحت قيادة السير هربرت ستيوارت، مكونة من حوالى ١١٠٠ ضابط وفرد بريطانى وحوالى ٢٢٠٠ جمل. وصلت هذه القوة إلى آبار الجكدول، على بعد حوالى ٩٨ ميلا، صباح اليوم الثانى من شهر يناير. وجرى ترك حامية هناك مكونة من أربعمائة واثنين وعشرين رجلا، وصدرت لهم تعليمات بدق مضخات لتحسين الإمداد بالماء. وفي مساء اليوم الثانى من شهر يناير، بدأ هربرت ستيوارت التحرك ووصل إلى كورتى عند ظهر اليوم الخامس من شهر يناير. وفي اليوم الثامن، بدأ هربرت ستيوارت التحرك من كورتى، مع القسم الرئيسى من القوة، والمكون من حوالى ١٦٠٠ فرد من القوات البريطانية العاملة، وحوالى ٣٠٠ من الملحقين على المعسكر، وحوالى ٢٤٠٠جمل وحصان. كانت الأوامر التى صدرت إليه تقضي بتقدمه واحتلال المتمه، تحتم عليه التقدم إلى الخرطوم وعلى الفور ومعه مفرزة صغيرة من المشاة على ظهر البواخر، التي كان معروفًا أنها موجودة فى المنطقة المجاورة. وصل ذلك الرتل العسكرى إلى جاكدول فى

صباح اليوم الثانى عشر من شهر يناير. وبعد أن توقف الرتل مدة يوم واحد، استأنف السير من جديد. وفي ليل اليوم السادس عشر من شهر يناير عسكرت القوة فى الخلاء على بعد حوالى ثلاثة أميال ونصف الميل من أبيار أبو كليه Abu Klea، التي كانت تحتلها قوة كبيرة من الدراويش.

تقدمت القوة فى صباح اليوم السابع عشر من يناير على شكل مربع للهجوم على العدو. وترتبت على ذلك معركة متهورة. ضرب الدراويش المربع بأقصى قوة ممكنة، ونجحوا فى إحداث ثغرة فى مؤخرة الرتل. يقول العقيد كولفيل: إن الإبل "التي كانت حتى ذلك الوقت سببًا من أسباب ضعف الرتل، تحولت إلى مصدر من مصادر القوة. استطاع حملة الرماح بحكم كثرة عددهم إجبار واجهة مؤخرة المربع على الدوران للخلف ناحية الإبل؛ فشكلت الإبل سدا حيًا للوقاية أدى إلى كسر الاندفاع، وهيأ الفرصة لميمنة المربع ومقدمته لاستغلال الأرض المرتفعة التى كان الجنود يقفون عليها، وراح الجنود يفتحون النار من فوق رؤوس أولئك الذين كانوا فى قتال متلاحم، وعلى أفراد العدو الذين كانوا يقفون فى الخلف. تلى ذلك صراع متهور فى وسط المربع، لكن المذبحة التى نجمت عن حَمَلة البنادق الذين كانوا يقفون على أرض مرتفعة أجبرت العرب على الانسحاب والتراجع. كان هدير القتال عاليًا داخل المربع مما أدى إلى عدم سماع أوامر القيادة، وكان كل مقاتل يتصرف من تلقاء نفسه حسب معطيات اللحظة. وقد أبلى الضباط والجنود على حد سواء بلاء حسنًا فى ذلك القتال المتلاحم، وجرى القيام بالكثير من أعمال البطولة.... وقبل مرور خمس دقائق، تمكنت تلك الجماعة التى يقل عددها عن ١٥٠٠ جندى بريطانى، عن طريق الصمود والتحمل، من قتل ما تبقى من أولئك المتطرفين(*) الذين استطاعوا اختراق المربع والوصول إلى منتصفه".

(*) يصف كرومر الدراويش من أنصار المهدى المقاومين بأنهم من المتطرفين والمتعصبين Fanatics وغير المتحضرين Savage وهذا أمر مفهوم من وجهة نظر استعمارية بريطانية جاءت لاحتلال السودان والسيطرة عليه. (المراجع)

كان الانتصار كاملا، لكنه كان باهظ الثمن. فقد جرح ثمانية عشر ضابطًا، ومائة وخمسون من الصف، والجنود كانوا بين قتيل وجريح. وكانت خسائر العدو ثقيلة؛ فقد أحصي عدد ١١٠٠جثة فى المنطقة القريبة جدا من المربع، ويقال إن عدد الجرحى كان كبيرًا جدا. وفي ليلة السابع عشر من يناير باتت القوات عند أبيار أبي كليه. ولم تصل حيوانات نقل الأمتعة إلا فى ساعة مبكرة من صباح اليوم الثامن عشر. ونتج عن ذلك مبيت القوات بلا طعام، أو معاطف، أو بطانيات.

قرر السير هربرت ستيوارت بعد ذلك القيام بمسيرة ليلية إلى بلدة المتمة، التي تبعد حوالي ثلاثة وعشرين ميلا. غادر الرتل أبو كليه عند الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم الثامن عشر من شهر يناير. كان الليل حالك الظلام. وكان السواد الأعظم من الرجال بلا نوم على امتداد ليلتين. وكانت الإبل مُتعبة. والطريق فى معظمه عبارة عن غابة كثيفة، ولذا حدثت وقفات عدة. وأخيرًا، وبعد مسيرة متعبة دامت ست عشرة ساعة، تراءى النيل للقوات عن بعد. كان واضحًا أن النهر لا يمكن الوصول إليه دون مزيد من القتال. وبينما كان يجرى الاستعداد للتقدم، أضرم الدراويش نارًا فى العشب الطويل الذي كانوا يختبئون فيه. فى هذه اللحظة أُصيب ستيوارت الشجاع بجرحه المميت. وكان العقيد برنابى، الذي عينه اللورد ولسلي لتولى القيادة فى حال مقتل السير هربرت، وقد توفي مقتولا هو الآخر فى أبي كليه Abu Klea. وهنا انتقلت القيادة إلى السير شارلز ولسون.

تقدمت القوة عند الساعة الثالثة بعد الظهر، من اليوم التاسع عشر من يناير على شكل مربع، وبعد اشتباك شديد، جرى خلاله صد الهجوم الذى قام به الدراويش، تمكنت القوة من احتلال موقع على النيل على بعد مسافة

قصيرة من شمال المتمة. وقد بلغت الخسائر البريطانية فى ذلــك اليــوم ٩ ضباط، وجرى قتل وجرح ١٠٢ من الصف والجنود.

فى صباح اليوم التالي وهو العشرون من شهر يناير، تحركت القــوة إلى القبة Gubat . وعند الساعة العاشرة قبل ظهر الحادى والعــشرين مــن يناير، وصلت أربع بواخر مرسلة من الخرطوم بواسطة الجنرال غوردون. أحضرت تلك البواخر يوميات الجنرال غوردون، وخطابــات عــدة، قــال غوردون فى واحد منها، مؤرخ باليوم الرابع عشر من شهر ديسمبر، إنه كان يتوقع حدوث كارثة فى المدينة بعد حوالى عشرة أيام. كانت آخر الأخبــار مدونة على قصاصة من الورق. كانت تلك الأخبار تفيد "أن الخرطوم على ما يرام. وتستطيع الصمود سنوات طوالا. القائد، الجنرال غوردون. فى "٢٩-١٢-١٨٨٤". كان معروفًا فى ذلك الوقت أن الجنرال غوردون كتــب هــذا الكلام، كيما ينخدع الدراويش فى حال سقوط هذه الرسالة فى أيديهم. واقــع الأمر، أن الجنرال غوردون كان فى ضيق شديد. كان واضحًا أن ما يمكــن عمله بعد ذلك، هو إعادة البواخر إلى الخرطوم وعلى ظهرها بعض الجنود. يضاف إلى ذلك أن الباخرتين : بوردين Bordein وتيلا هويه Telahawiyeh لم تتحركا إلا فى صباح اليوم الرابع والعشرين. وقد استغلت الفترة ما بــين اليوم الحادى والعشرين واليوم الرابع والعشرين فى القيام بالاســتطلاع فــى اتجاه أعالى النهر وفي اتجاه مصبه، وفى عمل الترتيبات المطلوبة لحمايــة القوة الموجودة فى القبة[١].

(١) أدى التأخير في القبة إلى كثير من الجدل والنقاش. وكانت النتيجة التى توصلت إليها بعد الدراسة الواعية لكل الحقائق، تتمثل فى أنه لو غادرت الباخرتان القبــة عــصر اليوم الحادى والعشرين، فلربما وصلت الخرطوم فى الوقت المناسب لإنقاذ المدينة.

كانت الباخرتان تحملان مفارز صغيرة من الجنود البريطانيين، فضلا عن مفارز كبيرة من القوات السودانية. وركب السير شارلز ولسون على ظهر الباخرة بوردين. سارت الأمور على ما يرام، حتى الساعة السادسة من بعد ظهر اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير، إلى أن ارتطمت الباخرة بوردين بصخرة فى منطقة الشلال السادس، الذي تعد الملاحة فيه أمرًا معقدًا. أدى ذلك إلى تأخير يقدر بحوالي أربع وعشرين ساعة. وفي ليلة اليوم السادس والعشرين من شهر يناير، كانت الباخرتان تبعدان عن الخرطوم مسافة ثلاثة أميال فقط، وذلك على العكس مما كانتا عليه فى مساء الليلة السابقة. بدأ التحرك فى ساعة مبكرة من اليوم السابع والعشرين. جرى تجاوز مضيق شابلوكا **Shabluka** الخطير بلا مصاعب. وواصلت الباخرتان رحلتهما تحت نيران البنادق التى كانت تنطلق من الضفتين، وفي المساء توقفت الباخرتان بالقرب من قرية تمانيات **Tamaniat** الصغيرة. وفى فترة العصر، صاح رجل من على الشاطئ يقول: إن الخرطوم قد سقطت وإن الجنرال غوردون قُتل، لكن أحدًا ممن كانوا على ظهر الباخرتين لم يصدق ما قاله ذلك الرجل. بدأت الباخرتان تحركهما فى ساعة مبكرة من صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير، على أمل أن تصلا الخرطوم مع دخول المساء، تقدمت الباخرتان تحت نيران كثيفة صادرة عن البنادق والمدافع، إلى أن أصبحت على مرأى من مقر الحكومة فى الخرطوم. وجرى تفتيش المكان باستخدام النظارات المكبرة للتأكد من استمرار رفع العلم المصري. لم يكتشف أى أثر لذلك العلم. أكثر من ذلك، أن الباخرتين عندما تحركتا شوهد مقر الحكومة هو والمبانى القريبة منه، مدمرًا. كانت ضفة النيل الأبيض التي تقع عليها الخرطوم فى أيدى العدو. كان واضحًا أن المُدافع العنيد عن الخرطوم قد استسلم فى نهاية المطاف. لقد وصلت الحملة بعد فوات الأوان. أمر السير شارلز ولسون الباخرتين بتغيير اتجاههما وأن

تأخذا اتجاها مضادا فى اتجاه مجرى النيل. تحطمت الباخرتان فـــى رحلـــة العودة، لكن الذين كانوا على ظهر الباخرتين جرى إنقـــاذهم مـــن الخطـــر المحدق، بواسطة مجموعة جرى إرسالها فى الباخرة صافيه **Safieh** بقيـــادة اللورد شارلز بيرسفورد. وفي عصر اليوم الرابع من شهر فبراير، انـــضم السير شارلز ولسون هو ورفاقه إلى القوة الرئيسية البريطانية، التى كانـــت مخيمة فى القبة.

آن الآن أوان عودتنا إلى الأحداث التي كانت تجرى فى الخرطوم.

لقد أشرت فى هذه المرويَّة إلى متناقضات الجنرال غوردون العديـــدة. وأبرزت سوء التقدير الذى يمكن اتهامه به. ركزت أيـــضًا علـــى العيـــوب الشخصية التى لا تناسب ولا تنسجم مع تصرفاته السياسية. لكن بعد أن قلت ذلك كله، وجدت أن شخصية الرجل برزت فى المشهد النهائى مـــن مأســـاة السودان. ولم يسجل التاريخ سوى قليل جدا من الأحداث التى يمكن أن تلهب الخيال؛ لكن هذه الأحداث ليست أبرز من ذلك الحدث الذى فعله ذلك الرجل الشجاع، الذي دفعه إيمانه القوى إلى الوقوف صامدًا وسط الأخطـــار التـــي يمكن أن تُدْخِل الفزع فى أشجع القلوب. لقد طوقته جحافل مـــن المتـــشددين غير المتحضرين. انهالت الطلقات والدانات على البلد الذى كان الجوع على وشك أن يكشر له عن أنيابه. "اضطر الجنود إلى أكل الكـــلاب، والحميـــر، وجلود الحيوانات، والصمغ، وألياف النخل، هيمن الجوع على كل شيء. كان الجنود يقفون على التحصينات مثل قطع من الخشب. كان حال المدنيين أسوأ وأضل. مات كثيرون بفعل الجوع، وغصَّت الشوارع بجثث المـــوتي ــ لـــم يكن لدى أى أحد من الناس الطاقة التي تمكنه من دفن هذه الجثث".[١] كانت الخيانة والتمرد الداخلى يهددانه من الداخل، فى الوقت الـــذى حالـــت فيـــه

---

(١) رواية على لسان بوردينى بك، عن كتاب المهدية إلخ، ص١٦٦ .

الصحراء الأفريقية الجرداء بينه وبين الحصول على المساعدة الخارجية، التي كان إخوانه المواطنون يبذلون كل الجهود، متحملين كل الضغوط من أجل تقديم هذه المساعدة. "لقد حولت هذه الضغوط التي تعرض لها غوردون، لون شعره إلى اللون الأشيب الفضي".[١] قال شاهد عيان: "ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا الخطر، الذي كان يطوق ذلك الرجل (غوردون) لم يكن يشعر بالخوف". قال: "اذهب، وقل لأهل الخرطوم كلهم، إن غوردون لا يخشى شيئًا؛ لأن الله خلقه بلا خوف".[٢] ولم يكن ذلك من قبيل التفاخر عديم المعنى. لم يكن الجنرال غوردون يعرف معنى كلمة "خوف". لم يكن الموت يشكل له أى نوع من الفزع أو الأهوال. كتب غوردون لأخته "أتمنى، لو أن الجميع ينظرون إلى الموت باعتباره صديقًا بشوشًا، يأخذنا من عالم التجربة إلى دارنا الحقيقية".[٣] ضحى كثير من الرجال، قبل الجنرال غوردون، بحيواتهم فداء لنداء الواجب. ناضل كثير من الرجال من أجل أن يجعلوا الموت غوثًا سعيدًا من الألم والأسف والمعاناة. لم يواجه أى جندى عندما يخيب أمله، ولا شهيد مسيحى جرى ربطه إلى وتد فى الأرض، أو أُلقى به للوحوش الكاسرة فى زمن روما القديمة، لم يواجه أى منهم الموت بلا مبالاة أو إكتراث مثلما فعل الجنرال غوردون. كان إيمان غوردون ساميًا. قوة إيمان هذا الرجل، هى التى جعلته يواجه ذلك المتوحش غير المتحضر، الذي غرس فى صدره رمحا "بإيماءة تنم عن الاحتقار"[٤]، وأمل مؤكد ويقينى فى الخلود، الذى وعده إياه سيدنا[*]، الذى حاول غوردون السير على دربه.

(١) المهدية إلخ ، ص ١٦٩.
(٢) المرجع السابق ص ١٦٤.
(٣) رسائل. إلخ. ص ١٢.
(٤) المهدية إلخ. ص ١٧١.
(*) المقصود "بسيدنا" هنا، هو المسيح عليه السلام. (المترجم)

كان الدفاع عن الخرطوم، من وجهة النظر العسكرية، مفخرة عسكرية عظيمة. عندما حاول إسماعيل باشا استعمال الجنرال غوردون استعمال العسكري على رقعة شطرنجه السياسي والمالي، استثار ذلك ضحك وإشفاق كل أولئك الذين كانوا يعرفون حقائق الأمر، وأولئك الذين يعرفون الرجل معرفة شخصية. كان الجنرال غوردون مندفعًا وطائشًا إلى حد أن سلوكه وتصرفه لم يكن متسقًا مع الظروف السياسية في عالم ذلك اليوم. لكن الرجل بوصفه مدافعًا عسكريا عن مدينة محاصرة يعد مفخرة. هذا يعنى أن غريزة حب القتال، التي كانت على أشدها في داخله، كانت مهيمنة على تصرفاته. لقد أدى مثله الذي يُحتذى، وشجاعته، وسعة حيلته إلى تشجيع الجبان ومكنته، حتى في ظل المعدات الضعيفة التي في حوزته، من إجبار العدو اللدود على الاستماتة في الدفاع عن نفسه طوال عشرة أشهر. لقد أحس كل سكان الخرطوم بنفوذ غوردون الشخصي وقوة شخصيته، إذ كانوا ينظرون إليه باعتباره ملاذهم الأخير في وقت الشدة وحاميهم الوحيد من الهزيمة.

أعود الآن إلى المرويَّة مرة ثانية. أصبح الموت في الخرطوم، بعد هزيمة العيلافون El Eilafun التي حدثت في اليوم الأول من شهر سبتمبر يدعو إلى اليأس. فقد استسلمت للمهدي كل القبائل المحيطة بالخرطوم، وسارعت في الوصول إلى الخرطوم لتشارك في الحصار "كان المتمردون يطلقون المقذوفات من المدافع، ومن الصواريخ ومن الأسلحة النارية على اختلاف أنواعها، وكانت تلك المقذوفات تتساقط على المدينة من كل جانب. وكانت القوات تقوم، بين الحين والآخر، بطلعات خارج المدينة لإبعاد المتمردين عنها، لكن جهود هذه القوات كانت تبوء بالفشل في كل مرة، وكان يتحتم عليها العودة إلى الحامية لأن المقذوفات كانت كثيرة. سقطت أم درمان في اليوم الخامس من شهر يناير من العام ١٨٨٥". وأصبحت

الخرطوم فى موقف خطر. فقد طوقها المتمردون مـن جميـع الجوانـب، وقطعوا عنها كل الإمدادات..... وعانى الجنود كثيرًا من نقـص الطعـام، وهرب بعض الجنود وانضموا إلى صـفوف المتمـردين. ودرج الجنـرال غوردون، كل يوم على أن يقول: "لابد أنهم [الإنجليز] قادمون غدًا، لكنهم لم يجيئوا مطلقًا، وبدأنا نعتقد أنهم لابد أن يكونوا قد هُزمـوا أولا وقبـل كـل شيء... لقد انكسرت قلوبنا جميعًا، وخلصنا إلى عدم مجىء جـيش لإنقـاذ الخرطوم". بدأ أهل البلد يفكرون فى الاستـسلام، وأهـاب بهـم الجنـرال غوردون فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير للـصمود مـدة أربـع وعشرين ساعة أخرى؛ لأنه كان يظن أن النجدة الإنجليزية ستجيء خـلال هذه المدة. كان يقول لبورديني بك: "ما الذي يمكن أن أفعله أكثر من ذلـك؟ الناس لن يصدقوني بعد الآن، لقد قلت لهم مرارًا إن النجدة قادمة إلى هنـا، لكنها لم تجئ مطلقًا، ويتعين عليهم الآن أن يعرفوا أنى أكذب عليهم. وإذا ما فشل وعدى الأخير هذا، فلن أستطيع فعل أى شيء أكثر من ذلـك. اذهـب، واجمع كل ما استطعت من البشر، وقف وقفة صمود. اتركنى الآن أدخن هذه السجائر".

كانت النهاية جد قريبة. فى ساعة باكرة من صـباح اليـوم الـسادس والعشرين من شهر يناير، وهو اليوم الذى وصلت فيه بواخر السير شـارلز ولسون إلى سفح الشلال السادس، شن الدراويش هجومًا عاما على الخطوط، لكنهم لم يواجهوا إلا بمقاومة ضعيفة من جنود جائعين خائرى القوى. وهرب فرج باشا، القومندان، الذى اتهم بالخيانة، إلى معسكر المهدي، ولقى حتفه بعد وصوله بفترة قصيرة على يدى واحد من العرب كان عليه ثأر له. وسرعان ما وصل المتمردون إلى القصر. وقف الجنرال غوردون أمام مدخل مكتبه، وكان يرتدى زيا أبيض؛ وكان سيفه معلقًا فى منطقته، لكنه لم يستل السيف.

كان يحمل مسدسًا فى يده اليمنى، لكنه ترفع عن استعمال المسدس. كان ذلك هو المشهد الأخير، الذى واجه به هذا المسيحى المتحضر التطرف الهمجى المنتصر، وهو الموقف الذي وصفه بورديني بك، على نحو لا مثيل له فى الواقع ولا فى الروايات، والذي يمكن نعته بأنه كان مقطوعة درامية مثيرة: "كان طه شاهين أول من التقى غوردون بجوار باب الديوان، عندما كان واقفًا فى انتظار العرب، فى هدوء واحترام، ويده اليسرى موضوعة على مقبض سيفه. عندئذ اندفع شاهين إلى الأمام لاعنا "يا ملعون، اليوم يومك". (بمعنى لقد جاء يومك أيها اللعين!)، ثم غرس رمحه فى جسده[1]. يقال إن غوردون أومأ بيده اليمنى إيماءة احتقار وازدراء، وأدار ظهره، ليلقى إصابة أخرى بالرمح، جعلته يسقط إلى الأمام، والأرجح أن هذا الجرح الأخير كان سببًا فى وفاته. اندفع الرجال الثلاثة الآخرون، الذين كانوا يتبعون شاهين، داخلين إلى المكان وراحوا يقطِّعون الجسم الراكع إربًا إربًا بسيوفهم، الأمر الذى أجهز على حياة الرجل فى غضون ثوان معدودات؛ قبل طلوع الشمس. لم يقاوم غوردون، ولم يطلق طلقة واحدة من مسدسه. وأنا على قناعة، من خلال كل ما عرفته، أن الرجل لم ينو الاستسلام قط. وأنا هنا ينبغى أن أقول: إن الرجل لابد أنه كان ينوى استخدام مسدسه فقط، فى حال ما إذا أسره العرب حيا؛ لكنه أبصر هذه الجموع وهى تندفع عليه شاهرة سيوفها ورماحها، ولم يكن مع هذه الجموع أحد من الأمراء المهمين، ولابد أنه كان يعرف أنهم لم يكونوا ينتوون الإبقاء على حياته، وأن ذلك كان هو مبتغاه؛ يضاف إلى ذلك، أنه لو فتح النار، فإن ذلك كان يمكن أن يؤجل وفاته

---

(١) اتضح من المعلومات التى جرى الحصول عليها بعد ذلك أن الجنرال غوردون تلقى طعنة الموت لا من طه شاهين كما هو وارد هنا وإنما من الشيخ محمد النبوى، الذي قتل بعد ذلك فى معركة أم درمان.

لحظات قليلة، هذا يعني أن العرب المتطرفين لن يتوقفوا بفعل طلقات قليلة من مسدسه. وجرى قطع رأس الجنرال غوردون على الفور وإرسالها إلى المهدى فى أم درمان، وجروا جثمانه إلى الدور الأرضى وتُرِك فترة معروضًا فى حديقة القصر، لكى يأتى الكثيرون ويغرسوا رماحهم فيه"(١).

لم تكف المخلوقات القبيحة عن ركل الأسد النافق. يواصل بوردينى بك كلامه: "رأيت رأس غوردون باشا معروضًا فى أم درمان. كان الرأس مثبتًا بين أغصان شجرة، وكان كل من يمر عليه يضربه بحجر. كان يوسف منصور أول من ضرب رأس غوردون بحجر، يوسف منصور هذا، يرحمه الله، كان مأمورًا لشرطة الأُبَيِّض، وكان غوردون باشا قد طرده من منصبه لسوء سلوكه، وتولى قيادة مدفعية المهدى بعد ذلك".

مات الجنرال غوردون على هذا النحو. وأنا مازلت أذكر جيدًا ذلك الإحساس العميق بالحزن وخيبة الأمل التى تلقيت به نبأ وفاة هذا الرجل، وإلى الآن، وعلى الرغم من المسافة الزمنية الطويلة، أجدنى عاجزًا عن محو سجل تلكم الأيام الأخيرة الحزينة فى الخرطوم، دون الانفعال بها. وإذا كان هناك من عزاء يمكن أن يقدم لأولئك الذين حاولوا، لكن بلا جدوى، إنقاذ الرجل، فإن هذه المحاولة تتمثل فى أن الجنرال غوردون يمكن القول عنه، أكثر من أى رجل آخر، إنه مات موتًا سعيدًا.

لو كان بوسعنا اختيار زماننا ونختار اختيارًا صحيحًا،

---

(١) يثبت أحسن الأدلة التى جرى الحصول عليها أن مروية البورديني بك، عن وفاة الجنرال غوردون صحيحة إلى حد بعيد. ومع ذلك، فهي تختلف فى كثير من التفاصيل عن المروية التى أوردها نيوفلد فى الفصل الخامس والعشرين من كتاب "أسير الخليفة".

فالأفضل أن نموت، وشرفنا عالٍ،

إذا لن نجلب العار لأسلافنا،

لكن نكون قد خدمنا أصدقاءنا، وحافظنا على سمعتنا جيدًا،

هنا يتعين علينا أن نرغب فى إنهاء حياتنا السعيدة،

ولا نترك للحظ شيئًا يستعرضه؛

وعليه، يتعين علينا جعل مماتنا غوثًا سعيدًا

من عار المستقبل، من المرض، ومن الحزن

أبيات "دريدن" يمكن أن تكون شاهدًا يُعلق على قبر الجنرال غوردون. لقد وافته المنية وهو فى عنفوان ذيوع صيته، وخلَّف اسما سيظل يُكرم طالما بقيت سمات الثبات على الإيمان، والشجاعة التى لا تعرف معنى الخضوع والاستسلام، مهيمنة على الجنس البشرى.

لم يحدث مطلقًا أن تحرك الرأى العام فى إنجلترا، مثلما حدث عندما وصل نبأ سقوط الخرطوم. كانت جماهير البشر من مواطنى الجنرال غوردون القلقين، يتابعون يومًا بيوم تحركات حملة الإغاثة، متشوقين إلى سماع أخبار عن إنسان كان يتجسد فى شخصه شكل البطولة العجيب، الذى كان يحرك العرق الأنجلو ـ سكسونى كله. وعندما عُرف مصير الجنرال غوردون اجتاحت البلاد كلها نوبة من العويل والأسف وخيبة الأمل. لقد اهتزت مشاعر الملكة، باعتبارها عاهلة، وباعتبارها امرأة لها قلب عامر بالمشاعر العاطفية. قامت صاحبة الجلالة بتحرير رسالة عزاء إلى حرم غوردون، عبرت فيها عن حزنها على "مصير أختها القاسى، على الرغم من

بطولته". فى هذه المناسبة، وكما هو الحال فى المناسبات الأخرى، جاءت لغة الملكة معبرة بحق عن مشاعر الأمة.(١)

ومع ذلك فقد أدت الأمة البريطانية واجبها. صـــوّت البرلمـــان علـــى التموينات والإمدادات بلا غضاضة حتى يمكن إرسال حملة عسكرية لإنقـــاذ الجنرال غوردون، وأقر الرأى العام ذلك التصويت. حافظ الجيش البريطانى أيضًا على سمعته القديمة. قد يكون جرى ارتكاب بعض الأخطاء، لكن أيـــا كانت الأحكام الصادرة عن النقاد الأكفاء بخصوص بعض التفاصـــيل، فـــإن أسباب الفشل الحقيقية يجب البحث عنها فى مواضع أخرى. وقد أورد السير ريجنالد وينجت Wingate تلك الأسباب على النحـــو التـــالى: "لقـــد كـــشف

---

(١) كتب إلى السير هنرى بونسنبى Ponsonby، سكرتير الملكة الخاص، فى اليوم التاسع عشر من شهر مارس: "أنا أعترف الآن تمامًا أني لم أفهم غوردون، وأنى لم أر ذلك الذى فعلته أنت، وقوة وواقعية موقفه ومتطلباته. الحكومة ملامة؛ لأنها لم تفهم ذلك أيضا، أعتقد أننا جميعا هنا ــ الشعب، الكبار والصغار ــ يجب أن يشارك في تحمل هذه المسئولية، لأننا لم نستطع الوقوف على حقيقة وضع الرجل كما ينبغى. لقد فزعت الملكة لنبأ سقوط الخرطوم، وكان ذلك سببا مباشرا فى توعك جلالتها. كانت خارجة لتوها عندما تلقت تلك البرقية، وأرسلت في طلبى. ثم خرجت بعد ذلك إلى كوخى، الذي يبعد عن القصر حوالي ربع ميل، ودخلت الغرفة، وهي شاحبه وترتعد، وقالت لزوجتى، التي انزعجت لمظهرها ــ "فات الأوان!".

تلقيت طوال هذه الفترة الصعبة، أكبر قدر من المساعدة من صاحبة الجلالة. وصلتنى من صاحبة الجلالة المذكرة التالية في ١٣ مارس ١٨٨٥، وهى بخط يد جلالتها، عن طريق إرسالها إلى شقيقى (السيد إدوارد بارنج، اللورد ريفلستوك Revrlstoke فيما بعد): "جاءت الفقرة الأخيرة من برقية السير إدوارد بارنج". (أنا لست متأكدا تماما من البرقية المشار إليها هنا) "عجيبة. لعلك تعطى الملكة صورة منها. هى تريد ماريا Mary" (السيدة بونسبي، التى كانت شقيقة للسيدة ريفلستوك) "ستبلغ السيد إدوارد بارنج أن الملكة قد أيدت كل ما قاله شقيقه".

غوردون لأولئك الأعداء الذين لا يحصون أو يعدون، الذين انتفخت أوداجهم بالنصر، والذين يشكلون التطرف بأقصى معانية، عن مهارة وخبرة لا تبارى ولا مثيل لها، فى العمليات الحربية الوحشية. استطاع غوردون، على الرغم من سوء إمداده وتموينه، المحافظة على جبهة ثابتة طوال أشهر عـدة، فـى مكان ضعيف من الناحية الطبيعية والاصطناعية. لم تكـن الخيانـة أثنـاء الحصار، ولا مكائد المحاصرين وحيلهم سببًا فى سـقوط الخرطـوم. لقـد سقطت مدينة الخرطوم بسبب الجوع، واليأس الذى تولد عن التغافل والإهمال فترة طويلة. لم تكن الحملة تنطوى على أى أمل فى إنقاذ الجنرال غوردون. لقد بدأت الحملة بعد فوات الأوان. ومع عدم مجىء الإنجليز يومًا بعد يـوم، بدأت قلوب الجنود تعمر بالحزن العميق يومًا بعد يوم أيضًا. وعندما بـدأت قوتهم تتبدد يوما بعد يوم، إلى حد أن رفضوا الصمغ الـذى كـان يـشكل طعامهم الوحيد، بدأ النيل ينحسر هو الآخر، يومًا بعد يوم، عن الحفرة التـي ملأها بالطين، وعن المتراس الذي تسبب فى تداعيه، مخلّفـا وراءه مجـازا واسعًا لكل من يجرؤ على الدخول فيه"[١].

خلاصة القول: إن حملة النيل بدأت بعد فوات الأوان، وإن سبب بدئها بعد فوات الأوان يتمثل فى أن السيد جلادستون، لم يكن على استعداد لقبول أى دليل ساذج على حقيقة واضحة، كانت مفهومة لأذهان كانت أقل قوة من ذهنه هو، والأجيال القادمة هى التى ستحكم على الخدمات التى أسداها السيد جلادستون، طوال مستقبله العملي الألمعى الطويل، للأمة البريطانيـة فـى المجالات الأخرى، لكن من غير المحتمل أن يتغير حكم معاصريه عليه فيما يتعلق بتصرفه فى شئون السودان. هذا الحكم فى غير صالح الرجل بـشكل

---

(١) المهدية إلخ ، ص ١٥٦

واضح. قال أحد الفرنسيين المشهورين[١] "تعد أخطاء الرجل القوى محنًا عامة"(*).

لقد أدى سوء تقدير جلادستون إلى تأخير إرسال حملة النيل، الأمر الذى لطخ سمعة إنجلترا على نحو يصعب محوه من جانب المؤرخين المحايدين أو المتحيزين.

(١) سنيانكور Senancour.

(*) وردت هذه الجملة بالفرنسية، وهى من ترجمة السيدة / لمياء السقا (المترجم).

الفصل التاسع والعشرون

الجلاء عن السودان

من ٢٦ يناير ١٨٨٥ إلى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦

التحريض من جانب اللورد ولسلى على القيام بحملة فى فصل الخريف- تردد الحكومة- موافقة الحكومة بعد التردد- انسحاب السير ردفرس Redvers بولر إلى كورتى- معركة كيربكان Kirbekan- وقف الهجوم على بربر- عمليات سواكن- معركة هاشين Hashin- معركة توفريك- تعليق عمليات سواكن- التخلى عن حملة الخريف- مسألة الاستيلاء على دنقله- تغيير الحكومة فى إنجلترا- الجلاء عن دنقله- وفاة المهدى- معركة جِنّس Ginniss- مراجعة السياسة البريطانية.

عندما وصلت أخبار معركة أبى كلية، وخبر جُرح السير هربرت ستيورات إلى اللورد ولسلى قرر إرسال السير ردفرس Redvers بولر Buller لتولى قيادة رتل الصحراء، وقرر أيضًا تدعيم ذلك الرتل بكتيبتين وصلت بعد ذلك بوقت قصير أنباء سقوط الخرطوم. وصدرت الأوامر للجنرال إيدل بوقف التحرك الأمامى لطابور النهر نحو أبو حمد

Abu Hamd أدى ذلك إلى تعليق تلقى التعليمات من لندن، فيما يتعلق بالسياسة التى كان يتعين اتباعها فى ذلك الوقت، جرى تخويل السير ردفرس بولر سلطة اختيارية، تمنحه حرية التصرف على ضوء الظروف المحلية. توقف الجنرال إيرل بناء على ذلك، فى برتى، التى تقع فى منتصف الطريق تقريبًا بين كورتى وأبى حمد. وصل السير رد فرس بولر إلى القبة فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير. اكتشف السير رد فرس أن القبة لم يكن فيها تموينات إلا لاثنى عشر يومًا تقريبًا، كما كانت هناك تموينات أخرى فى أبى كليه، تكفى لحوالي اثني عشر يومًا، فى حين كانت الإبل فى حال يرثى لها من الضعف والهزال. جاء خبر يفيد أن قوة من الدراويش قوامها حوالى ٤٠٠٠ رجل ومعها ستة مدافع كانت تشق طريقها من القبة إلى الخرطوم. وعليه قرر السير رد فرس بولر الهجوم على جاكدول. وبدأ الانسحاب فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير. ووصلت القوة إلى جاكدول فى اليوم السادس والعشرين من شهر يناير.

كانت الحكومة البريطانية، فى موقف صعب للغاية فى ذلك الوقت. كان الهدف الرئيسى للحملة هو إخراج الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم. لم يتحقق هذا الهدف. كان واضحًا، أنه إذا لم يعتور سياسة الحكومة تغيير جذرى، فإن الطريق المنطقى الوحيد الذى ينبغى السير فيه، كان يتمثل فى العزوف عن التدخل فى السودان بأى شكل من الأشكال، وسحب القوات البريطانية إلى موقع استراتيجى فى وادى النيل، انتظارًا للهجوم من جانب قوات المهدى. وهذا هو ما حدث فى النهاية، وجرى الحكم عليه فى ظل الأحداث التى وقعت بعد ذلك، ليظهر وكأنه هو الأفضل، لو قدر للحكومة أن تتبنى منذ البداية موقفًا دفاعيا. وعليه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة، فى المقام الأول، إذا ما اتخذت الحكومة قرارًا مغايرًا لذلك. كان

الرأى العام البريطانى مهتاجًا تمامًا وكانت الأمـة والجـيش يعانيـان مـن الإحساس بالفشل. كان الجنود يتحرقون شـوقًا للثـأر لـزملائهم، ويثبتـوا للدراويش أنهم عاجزون عن نزال القوات البريطانية. كان واضحًا أن سقوط الخرطوم يمكن أن يزيد من نفوذ المهدى وتأثيره؛ ولم يكن سهلاً التنبؤ بمـا يمكن أن يحدث فى مصر(١) نتيجة النجاح الذى يمكن أن يـصيبه المهـدى، وبين المسلمين أيضًا فى أجزاء أخرى من العالم.

كانت شهرة الجنرال غوردون فى ذروتها، فى ذلـك الوقـت. كانـت يوميات الرجل، التى جرى نشرها مباشرة بعد تسلمها، تعد دليـلا واضحًا على رُوءاه. كان غوردون من المحبذين تمامًا لسياسة "سحق" المهدى. وأُلقى أيضًا بثقل سلطة اللورد ولسلي فى ترجيح هذه الكفّة. فقد قلل اللورد ولـسلى من قيمة السياسة الدفاعية. قال ولسلى: "ينبغي أن لا يغيب عنـا مطلقًـا، أن مسألة ما إذا كانت هذه الحرب ستـستمر أو لا تـستمر، ليـست مرهونـة بمشيئتنا، اللهم إلا إذا كنا على استعداد للتنازل عن مصر لذلك النبى الكذاب الزائف. نحن لا يمكن أن نترك الأمور وانتهاج سياسة دفاعية. لقـد أعلـن المهدى مرارًا عن انتوائه وعزمه الأكيد على امتلاك مصر، كما أن أتباعـه ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يخوضون حربًا، ليس هدفها فقط هو الاستيلاء

---

(١) وصلت أنباء سقوط الخرطوم إلى القاهرة مباشرة فى اليوم السادس من شهر فبراير، أبرقت للورد جرانفيل بما يلى: "من المبكر جدا تكوين رأى محدد عن تأثير سـقوط الخرطوم على مصر. يزاد علي ذلك، أن قسما كبيرا من هذا الرأى سوف يعتمد على المسار الذى ستقرر حكومة صاحبة الجلالة السير فيه في الـسودان. لكـن يمكننـى القول، من منظور ما أراه الآن، إني لا أتوقع أية اضطرابات فيمـا يتعلـق بـسكان مصر، يزاد على ذلك أن تأثير ذلك الذى حدث، على بدو الحدود، يصعب التكهن به، وقد يكون من المفيد الاستعداد لإرسال كتيبة أخرى، إلى أسوان، تنفيذ المقترح اللورد ولسلى الذى تقدم به قبل فترة طويلة.

على بربر، وإنما إلقاء الكفار فى البحر أيضًا". كان اللورد ولسلى يرى أن الصراع النهائى مع المهدية يمكن تجنب شره بضع سنوات قلائل؛ لكن الرجل أردف قائلا إن هذه السنوات "ستكون سنوات متاعب واضطرابات فى مصر، سنوات من الأعباء والتوترات لمواردنا العسكرية، إضافة إلى أن الصراع الذى سينشأ فى نهاية المطاف لن يكون أقل من الصراع الذى نشهده الآن. هذا هو كل ما سنجنيه من السياسة الدفاعية". كان من رأى ولسلى، أن هناك خلافًا طفيفًا فى الرأى حول أسلوب العمل الذى يعد "أنسب الأساليب لكرامتنا وشرفنا الوطنيين". لابد من سحق المهدى. كان اللورد ولسلى يرى، أن تلك هى السياسة الوحيدة "الجديرة بالأمة الإنجليزية".

كانت هذه الرؤى لدى بعض آخر من أولئك الذين كانوا على الساحة فى ذلك الوقت. وهذا يعنى أن الحكومة كان يتعين عليها عندئذ، مواجهة ضغط كبير من الرأى العام الذى يحبذ القيام بعمل هجومى. تردد الوزراء فى بداية الأمر، وكان ذلك من حقهم، إذ طُلب منهم القيام بحملة صليبية على التطرف الإسلامى وأن يتبنوا مغامرة سياسية لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنهايتها، وأن يشنوا حربًا باهظة التكاليف، فى بلد بعيد، وفى ظل ظروف استثنائية بالغة الصعوبة، بسبب المناخ، وندرة الإمدادات والتموينات المحلية، وعدم وجود وسائل نقل، وصعوبة الانتقال من مكان إلى آخر. كان اللورد ولسلى قد حذرهم من أن "قوة وتشكيل جيشه الصغير كانا محسوبين على النحو الذى يحقق عملية الإنقاذ، وليس لمحاصرة الخرطوم والاستيلاء عليها، وأن العمليتين مختلفتان اختلافًا كبيرًا من حيث الطابع ومن حيث الحجم... الخرطوم التى فى يد العدو لا يمكن استرجاعها إلا بعد زيادة القوة التى يتولى قيادتها زيادة كبيرة من حيث العدد ومن حيث عدد قطع المدفعية".

كانت تعليمات اللورد ولسلى الأولى، والتى صدرت فى اليوم السادس من شهر فبراير تنص على "وقف تقدم المهدى فى المناطق الخالية حاليًا من الاضطرابات". وأردف قائلا: "إن مسألة ما إذا كان الزحف على الخرطوم يعد أمرًا ضروريا أم لا، لا يمكن اتخاذ قرار بشأنها الآن". أُبلغت فى الوقت نفسه، أن أعطى الخديوى تأكيدات عامة بالمساندة، وأن أُبلّغ اللورد ولسلى أن مجلس الوزراء يرغب فى أنه "إذا ما تعين على المهدى تقديم أية مقترحات، فإنه يتعين عليه إرسال هذه المقترحات على الفور إلى حكومة صاحبة الجلالة لدراستها". ولم يحدث مطلقًا أن تقدم المهدى بأية مقترحات، لا فى هذه المرة أو أية مرة أخرى، بل إنه لم تكن لديه النية مطلقًا فى القيام بمثل هذا العمل. رد اللورد ولسلى على ذلك بأن برقية اللورد هارتنجتون لم تعطه "أية معلومات عن السياسة التى تزمع حكومة صاحبة الجلالة السير عليها فى السودان". استسلمت الحكومة فى ظل هذا الضغط. وعليه، أبرق اللورد هارتنجتون، فى اليوم التاسع من شهر فبراير، إلى اللورد ولسلى ليقول له: "ستكون سياستك العسكرية مبنية على الضرورة، التى نقرها فى ظل الحقائق الواقعة حاليًا، وأن سلطة المهدى فى الخرطوم يتوجب الإطاحة بها".

ومما لا شك فيه أن إصدار هذه الأوامر كان خطأ. من السهل أن نتبين الآن أن كلا من الجنرال غوردون واللورد ولسلى سلّما بأن المهدى لديه شيء من القدرة على القيام بأعمال هجومية، وأن الرجل كان بعيدًا كل البعد عن امتلاك هذه القدرة. لكن هذا الأمر لم يكن واضحًا بهذا القدر آنذاك، خلافًا لما اتضح بعد ذلك. وعليه، وجه اللورد ولسلى الشكر للورد هارتنجتون على "تصريحه الواضح عن هذه السياسة"، وأردف قائلا: "أنا على يقين من أن هذه هى السياسة الصحيحة، نظرًا لأن سلطة المهدى تتناقض مع الحكم الجيد فى مصر".

كان لابد عندئذ من البت فى مسألة الترتيبات العسكرية اللازمة لتنفيذ سياسة الحكومة. كانت مسألة التقدم العاجل صوب الخرطوم أمرًا لا يقبل النقاش. يضاف إلى ذلك أن وصول التدعيمات الضرورية من إنجلترا يحتاج شيئًا من الانتظار. يزاد على ذلك، أن فصل الحرارة كان قد بدأت تباشيره. وعليه، قرر اللورد ولسلى الاستيلاء على بربر وأبى حمد عن طريق تحرك مجمع للقوات بقيادة السير ردفرس بولر، والجنرال إرل **Earle**، والاحتفاظ بهذين المكانين طوال فترة الصيف، استعدادًا للزحف على الخرطوم خلال موسم البرد **Cool**. وفى الوقت نفسه، تقوم قوة أخرى بالتعاون من سواكن، مستهدفة الإبقاء على طريق بربر مفتوحًا. وأبرق اللورد ولسلى إلى اللورد هارتنجتون يقول له: "كلما عجّلت بالتعامل مع عثمان دقنة، كان ذلك أفضل".

صدرت أوامر فى اليوم العاشر من شهر فبراير، إلى السير رد فرس بولر بالاستيلاء على المتمة "إذا ما استشعر قدرًا من القوة يمكنه من ذلك"، ثم يشترك بعد ذلك مع الجنرال إيرل فى الهجوم على بربر. تلقى السير رد فرس بولر هذه الأوامر فى ساعة متأخرة من ليلة اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، بعد أن، كان قد أخلى جزءًا من جوبات، وبعد اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لمغادرة القبة تمامًا مع طلوع نهار اليوم التالى. وللأسباب التى سبق أن أوردناها[1]، قرر السير ردفرس بولر مواصلة تحرك تراجعه عن أبى كليه. وقد حظى الخط الذى سار الرجل عليه بموافقة اللورد ولسلى فيما بعد.

وصدرت الأوامر لرتل الصحراء بالهجوم على مروى **Merowi**، لكن اتضح فى الوقت نفسه استحالة القيام بعمليات من قبيل تلك العمليات التى كان

---

(١) انظر المرجع السابق، ص ١٨ .

يفكر فيها اللورد ولسلي. كتب السير ردفرس بولر من جاكدول رسائل عدة إلى اللورد ولسلي "لم يلفت فيها الانتباه إلى مجرد الحقيقة التي مفادها أن النقل في رتل الصحراء كان مجهدًا تمامًا، وإنما صرَّح أيضًا بأن أحذية الجنود تمزقت تمامًا، وأن الكثيرين منهم أصبحوا حفاة." أكد السير إيفلين وود، الذي كان في جاكدول في ذلك الوقت، تلك الآراء التي أعرب عنها السير ردفرس بولر. كتب السير إيفلين وود، في اليوم العشرين من شهر فبراير" أنا أظن أن الحال المزري الذي كان عليه نقلنا تحقق في كورتي". من الواضح أن الانسحاب من كورتي جاء بفعل الظروف التي كانت تحيط بالموقف. وعليه فإن الخطة الأصلية التي وضعها اللورد ولسلي، والتي كان ينبغي بمقتضاها الهجوم على بربر بواسطة كل من رتل الصحراء ورتل النهر مجتمعين، أصبحت غير قابلة للتحقيق. وصلت آخر دفعة، من قوة رتل الصحراء إلى كورتي في اليوم السادس عشر من شهر مارس.

أعود الآن إلى تحرك رتل النهر. وصلت أوامر اللورد ولسلي التي تقضي بالتوقف، إلى الجنرال إرل في اليوم الخامس من شهر فبراير. وفي اليوم الثامن منه تلقى الجنرال إرل أوامر بالتقدم إلى أبي حمد. وقد جرى تدعيم هذا الأمر في ساعة متأخرة من اليوم نفسه بأمر آخر بالتقدم للهجوم على بربر، والتعاون مع السير ردفرس بولر في الاستيلاء على ذلك المكان. وبعد مغادرة بيرتي **Berti** بفترة قصيرة، جرى العثور على العدو على شكل قوة كانت تحتل سلسلة جبلية تدعى جبل كيربكان **Kirbekan**. وفي اليوم العاشر جرى الهجوم على تلك القوة وطردها من الموقع بخسائر ثقيله. خسر البريطانيون سبعة ضباط، وقُتِل وجُرِح حوالي ٥٠ فردا آخرين. ومن المؤسف لكل أولئك الذين يعرفون الجنرال إرل، أنه لقي حتفه في هذه المعركة. وتولى الجنرال براكنبري **Brackenbury** من بعده قيادة رتل النهر.

تواصل التحرك إلى الأمام بعد المعركة التى دارت فى كربكان. فى اليوم الرابع والعشرين من شهر فبراير، وعندما كان الرتل على بعد مسافة تقدر بحوالى ثلاثين ميلاً عن أبى حمد، تلقى الجنرال براكنبرى برقية من اللورد ولسلى يبلغه فيها بتراجع رتل الصحراء. قال اللورد ولسلى "لقد فقدت كل أمل فى الذهاب إلى بربر قبل بداية حملة الخريف". وهنا صدرت الأوامر إلى الجنرال براكنبرى بسحب قوته إلى مروى Merowi، التى وصلها فى اليوم الخامس من شهر مارس.

أظن أنه آن أوان وصف العمليات التى دارت فى المنطقة المجاورة لسواكن. عُيِّن السير جيرالد جراهام قائدًا عاما. وكانت التعليمات الصادرة إليه تقضى باتخاذ الترتيبات اللازمة التى يراها مناسبة "لتدمير قوة عثمان دقنة". وعندما ينتهى من ذلك، يتعين عليه "عمل الترتيبات المطلوبة لاحتلال منطقة الهدندوة Hadendowa عسكريا، وبخاصة أن هذه المنطقة على مقربة من طريق سواكن — بربر". وصدرت له أيضًا تعليمات ليفعل كل ما فى وسعه لتسهيل إنشاء الخط الحديدى بين سواكن وبربر. وجرى وضع قوة قوامها ١٣٠٠٠ رجل تحت إمرته، وكانت تلك القوة مكونة من قوات بريطانية، وقوات بريطانية — هندية، ومن كتيبة مشاة، وبطارية مدفعية، مقترضة من حكومة نيوساوث ويلز".

في منتصف شهر مارس، كانت القوة على استعداد للقتال، وتقدم السير جيرالد جراهام لتنفيذ القسم الأول من الأوامر التى صدرت إليه، وهو سحق عثمان دقنة، بصفة أساسية. ورد تقرير يفيد أن قوة الدراويش الرئيسية، التى يقدر عددها بحوالي ٧٠٠٠ رجل، احتلت تماى Tamai، فى الوقت الذى قامت فيه جماعات صغيرة باحتلال كل من هشيم Hashin وهندوب Handoub، وهما مكانان يقعان على بعد أميال قليلة من سواكن. وتقرر فى

المقام الأول، طرد العدو من هشيم. وجرى تحقيق هذا الهدف فـي اليـومين العشرين والحادى والعشرين من شهر مارس، بخسائر تقدر بضابط واحـد، وأربعة وأربعين من ضباط الصف والجنود كانوا بين قتيل وجريح. وعادت القوة بعد ذلك إلى سواكن.

تمثلت الخطوة التالية فى سحق قوة الدراويش الرئيسية الموجودة فـى تماى. فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مارس، غادرت سواكن قوة بقيادة السير جون ماكنيل. كانت الأوامر الصادرة للسير جون ماكنيل تقضى بإنشاء موقع وسيط بين سواكن وتماى. عند الساعة العاشرة والنصف صباحًا توقفت القوات فى منطقة تدعى توفرك **Tofrik**، التى تبعد مسافة أميال قليلـة عـن سواكن، وواصلت سيرها لتتخندق وراء جدار دفاعى خشبى سـميك. وفـى الوقت الذى كان فيه عدد كبير من الجنود مشغولين بقطع الحطـب، حـدث هجوم مفاجئ من جماعة مكونة من حوالي ٥٠٠٠ درويش. وأعقـب ذلـك مشهد من الفوضى والارتباك، اخترق كثير من الدراويش الجـدار الـدفاعى الخشبى السميك. وبعد حوالي عشرين دقيقة من القتال المتلاحم، جرى صـد أولئك الدراويش وقتل ١٥٠٠ منهم، إضافة إلى جرح الكثيرين، لكن القوات البريطانية عانت معاناة شديدة من هذه المعركة. قتل فى هذه المعركة خمسة عشر ضابطًا، وحوالي ٢٧٨ من ضباط الصف والجنود، بين قتيل وجـريح ومفقود. وعانى مرافقو المعسكر معاناة شديدة. وقتل وفقد حوالي خمـسمائة جمل. وقام عثمان دقنة بعد هذا الاشتباك بسحب قواته من تماى، التى كـان يحتلها السير جيرالد جراهام فى اليوم الثامن من شهر إبريل.

كان يتعين على السير جيرالد جراهام، أن يكون قد حول انتباهه، بناء على الأوامر الصادرة له، إلى فتح الطريق أمام إنشاء الخط الحديدى. يضاف إلى ذلك، أن الأوامر صدرت فى اليوم الخامس عشر من شهر إبريل، مـن

لندن بتعليق إنشاء الخط الحديدى. وأن سواكن "يتعين الاحتفاظ بها فى الوضع الراهن، والاحتفاظ أيضًا بأى موقع مجاور آخر يكون ضروريا للحماية من الهجمات المستمرة مثلما حدث فى العام الماضى".

في الوقت الذى كانت تدور فيه العمليات سالفة الذكر، كانت سياسة الحكومة البريطانية قد تغيرت تغييرًا كاملا. فى منتصف شهر فبراير، كان اللورد ولسلى يود إصدار إعلان إلى شعب السودان يقول فيه إن مهمته تتمثل فى "تدمير قوة المهدى فى الخرطوم تدميرًا كاملاً"[1]. وافقت الحكومة على إصدار ذلك الإعلان، بعد إحداث تغيير جوهرى فيه، جرى بإيعاز من السيد جلادستون. وقيل إن كلمة "تمامًا" ينبغى حذفها من الإعلان. لأن المهدى تقرر عدم تدميره تدميرًا كاملا، ولم يجر تدميره فى واقع الأمر مطلقًا، وإنما تقرر تركه وحده للزمن، ويتولى الحكم بلا منازع على صحارى السودان الطاردة.

أسهمت اعتبارات كثيرة فى إحداث ذلك التغيير الذى طرأ على سياسة الحكومة، أو ربما كان أحرى أن نقول: العودة إلى السياسة الأصلية للحكومة البريطانية، التى جرى التخلى عنها فى لحظة من لحظات العجلة والتسرع. فقد هدأ الرأى العام فى إنجلترا، بعد أن استثير استثارة شديدة بعد وصول نبأ

---

(١) كان ذلك الإعلان، كما هو وارد فى المسودة الرسمية، مكونا من جمل قصيرة مقتضبة، ومغلفة بطوق نابليوني إلى حد ما، كان الهدف من ورائه إحداث انطباع عميق لدى شعب السودان. أعطيت هذا الإعلان لصديق مصري موهوب من أصدقائى، بعد أن جرت ترجمته إليى اللغة العربية، وطلبت منه أن يعطينى رأيه في هذا الإعلان. وقال لى: إنه فهم تماما مغزى ذلك الإعلان، لكنه لن يكون مفهوما من السودانيين. وبناء على طلبى قام ذلك الصديق المصري بإعداد مشروع مختلف يحمل الأفكار نفسها إلى لغة مختلفة. كانت وثيقة بليغة للغاية، وذكرتنى، بصفة خاصة، بسورة في سفر أشعياء.

سقوط الخرطوم. فقد عثر ذلك الرأى العام علـــي صـــمام أمنـــه الطبيعـــي والدستورى فى شكل حوارات حادة فى البرلمان، أسفرت عن انقسام نجـــت فيه الحكومة بأعجوبة من الهزيمة. لقد كشفت العمليات العسكرية التى تلـــت سقوط الخرطوم أن أى تحرك إلى الأمام فى فصل الخريف، سيكون عمـــلا صعبًا ومكلفًا. فلقد بدأت تتعالى من جديد أصوات السياسيين والدبلوماسيين، التى أُسكتت فى البداية بفعل قعقعة السلاح. وبدأت عيوب الهجوم، ومزايـــا سياسة الدفاع تتضح أكثر وأكثر مع دراسة الأمر دراسة هادئة. يضاف إلـــى ذلك ــ وكان لذلك تأثير مادى كبير على رؤية الحكومة ــ أن الأمور علـــى الجبهة الهندية كانت تثير الكثير من القلق[١]. وعليه، لم يكن مطلوبًـــا القيـــام بحملة على السودان؛ لأن ذلك يمكن أن يشل القوة العسكرية للأمة فى حـــال إذا ما أصبح هناك طلب على خدمات الجيش فى أماكن أخرى. وقد أكـــدت السمعة الطيبة للأمة (الشعب) البريطانية، والتى تمثلت على خير وجه فـــى وزارة جلادستون، وجودها من جديد، وجرى فى نهايـــة المطـــاف انتهـــاج السياسة التى تقوم على الاهتمام الواعى بالمصالح الوطنية[٢]. وفـــى اليـــوم الحادى والعشرين من شهر إبريل، أُعلن فى مجلس البرلمان أنه ليست هناك

---

(١) وصلت أنباء قيام الجنرال كوماروف بالهجوم على الأفغان فـــى بنجـــوده Penjdeh وإنزال الهزيمة بهم، إلى لندن فى اليوم العاشر من شهر ابريل.

(٢) كتبت فى اليوم الثالث من شهر إبريل رسالة خاصة إلى اللورد جرانفيل، دعيت فيها، بعد التركيز على غموض العبارات التي استخدمها جلادستون فى مجلس العموم، إلى ضرورة مواجهة الحقائق ووضع سياسة محددة للسودان فى المستقبل. وخلصت فـــى الرسالة إلى ما يلى: "السؤال الرئيسى الذى طرحته في هذه الرسالة هو:- هل تـــود الحكومة البريطانية إقامة نظام حكم مستقر في الخرطوم أم لا؟ ورأيـــى أن الإجابـــة على هذا السؤال يجب أن تكون بالنفى. وعليه، فأنا أرى أن القرار العسكرى الـــذى يقضى بالتقدم إلى الخرطوم يجب التحفظ عليه، وأن لا يحدث مثل هذا التقدم.

نية فى التقدم صوب الخرطوم أو الهجوم عليها، أو القيام بأية عمليات هجومية أخرى فى السودان. وصدرت تعليمات بناء على ذلك إلى اللورد ولسلى.

وبرزت بعد ذلك مسألة ما إذا كان من الضرورى للقوات البريطانية والمصرية الاحتفاظ بدنقله، أو أن هذه القوات يتعين أو لا يتعين عليها الانسحاب إلى نقطة بعيدة على امتداد وادى النيل.

قام اللورد ولسلى بالتعبير عن آرائه وأفكاره عقب اتخاذ الحكومة قرار التخلى عن فكرة القيام بحملة فى فصل الخريف على المهدى. أبرق اللورد ولسلى إلى اللورد هارتنجتون فى اليوم الرابع عشر من شهر إبريل، "إن قدر لموقفنا أن يكون دفاعيا تمامًا، فأنا أفضل الاحتفاظ بوادى حلفا وكورسكو Korosko باعتبارهما موقعين أمامين، والاحتفاظ أيضًا بلواء قوى فى أسوان". وأضاف ولسلي فى اليوم التالي: "احتفظ بمديرية دنقله. وطالما أنت قائم بذلك، فأنت تمنع المهدية من الانتشار فى مصر، وتؤمن ولاء القبائل الحدودية، وتكفينا من الآن فصاعدا مئونة المتاعب والاضطرابات، واحتمالات الانتفاضات المحلية، التى يمكن أن تترتب على سياسة الانسحاب، والتى تحتم زيادة الحاميات فى مصر والاحتلال العسكرى للمدن الكبيرة".

طُلب إلى السير ردفيرس بولر، والسير شارلز ولسون، ومعهما العقيد كتشنر الإدلاء بآرائهم. ولم يستحسنوا جميعًا فكرة الانسحاب من دنقله، لكن كان واضحًا أن سبب عدم الاستحسان هذا كان راجعًا إلى أنهم كانوا يرغبون فى العودة إلى سياسة الزحف على الخرطوم. قال السير رد فيرس بولر "لن يهدأ السودان مطلقًا إلا بعد التخلص من المهدى". وقال السير شارلز ولسون: "أنا مازلت أعتقد، وسأظل على ذلك دومًا، أن السيطرة على السودان أمر مهم لمصر". وقال العقيد كتشنر: "يتعين على المهدى التقدم أو الاختفاء؛ وأنا لا أستحسن فكرة إعطائه هذا العقد الجديد من الحياة والقوة".

أنا لم أوافق على وجهة النظر التى تحتم الاحتفاظ بدنقله، بِنية الهجوم على الخرطوم. وكنت فى الوقت نفسه متخوفاً من التأثير السياسى الذى يمكن أن يحدث فى مصر فى حال القيام بانسحاب عاجل ـ لم تعجبنى مسألة ترك الدراويش يصلون إلى وادى حلفا فى وادى النيل. كنت ميالا إلى تبنى مقترح تقدم به السير شارلز ولسون، ويقضى بالاحتفاظ بدنقله إلى أن يجري تشكيل بعض القوات السوداء، وأن الحكم يجب أن يُعهد به إلى عبد القــادر باشــا. قلت: "أنا أحث حكومة صاحبة الجلالة بشدة، أنه ليس من الحكمة الــسياسية ولا من الكرامة السياسية تنفيذ سياسة الانسحاب من دنقله والمناطق المجاورة لها". يضاف إلى ذلك، أن الحكومة تشبثت بآرائها الأساسية. وأبرق اللــورد هارتنجتون، فى اليوم الثامن من شهر مايو، إلى اللورد ولسلى ليقــول لـــه: "بعد أن درست الحكومة كل التقارير التى وصــلت إليهــا، فهــى تتمــسك بالقرار الذى يقضى بتبنى مقترح الدفاع عن الحدود المصرية فى كــل مــن وادي حلفا وأسوان، والذي ورد فى برقيتك المؤرخة اليوم الرابع عشر مــن شهر إبريل".

تغيرت الحكومة فى إنجلترا، فى الوقت الذى كــان يجــرى فيــه اتخــاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأوامر والتعليمــات. فقــد خلفــت وزارة اللــورد سالسبورى فى ٢٤ يونيو ١٨٨٥، وزارة السيد جلادستون. حث اللــورد ولــسلى الحكومة الجديدة على التخلى عن السياسة الدفاعية وانتهاج الــسياسة الهجوميــة. قال: "لن تستطيع أية قوة حدودية إبعاد المهدية عن مصر، وأن المهــدى يتعــين سحقه إن آجلا أم عاجلا. وإلا فسوف يحطمكم هو...لا بد مــن الزحــف علـــى الخرطوم وإحباط المهدى عن طريق هزيمته هزيمة قاســية علــى أرضــه .... والقضاء عليه. أُبلغ اللورد ولسلى، بعد فترة قصيرة أن الحكومة الجديدة متمــسكة بالقرار الذى اتخذته الحكومة السابقة. وأنه لابد من مواصلة الانسحاب.

ليس هناك شك فى أن الحكومة البريطانية تصرفت تصرفًا حكيمًا عندما قررت الانسحاب من دنقله. كانت آراء السلطات العسكرية مبنية على مُسلّمة سياسية تحتم "سحق المهدى": فى الخرطوم. هذه الحتمية لم يكن لها وجود، فى واقع الأمر. كان بإمكان السياسة التى حبّذتها، والتى تقوم على تنصيب حاكم مصرى شبه مستقل فى دنقله، أن تصيب شيئًا من النجاح، لو أن القوات البريطانية سمح لها بالبقاء فترة تكفى لتشكيل قوة سوداء، لكنى سعيد لأن هذه التجربة لم يجر الإقدام عليها. وواقع الأمر، أنه لو قدر لى فى ذلك الوقت تقييم الخصائص الطبيعية للمنطقة فيما بين وادى حلفا ودنقله، تقييمًا جيدًا، لما تقدمت بذلك المقترح. لقد زرت وادى حلفا فى خريف العام ١٨٨٩، ووصلت إلى منطقة سرّاس Sarras، التى تبعد حوالى ثلاثين ميلا فى اتجاه الجنوب. ورأيت ما يكفي لإقناعى، وأن وادى حلفا، كموقع متقدم أقوى بكثير من دنقله.

جلت القوات البريطانية عن دنقله فى اليوم الخامس من شهر يوليو. يزاد على ذلك، أن التحرك فى اتجاه الشمال حدث بشكل بطيء، فى ضوء الموقف التهديدى الذى كان يقفه الدراويش. توفى المهدى فجأة فى اليوم العشرين من شهر يونيو، وكان لوفاته تأثير معنوى كبير على أتباعه. وحل محل المهدى الخليفة عبد الله التعاشى، الذى واصل نية سلفه فى الاستيلاء على مصر. يضاف إلى ذلك، أنه لم تجر ملاقاة الدراويش فى جنس Ginniss، بواسطة قوة بريطانية مصرية مشتركة، بقيادة السير فردريك ستيفنسون إلا بعد اليوم الثلاثين من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٥؛ وجنس هذه تقع فى منتصف الطريق بين وادى حلفا ودنقله. انهزم الدراويش وبلغت خسائرهم ٨٠٠ بين قتيل وجريح. وبلغت الخسائر المصرية البريطانية ٤١ بين قتيل وجريح. وقد جاءت هذه المعركة بمثابة لطمة قوية للخليفة، وخففت

فى الوقت نفسه المخاوف من غزو حقيقى لمصر من قبل الدراويش. وفى اليوم الثالث عشر من شهر إبريل من العام ١٨٨٦ تمركزت القوات البريطانية والمصرية فى وادى حلفا. وجرى ترك وادى حلفا فى حراسة ورعاية القوات البريطانية، وتراجعت القوة البريطانية إلى أسوان، التى وصلتها فى اليوم السابع من شهر مايو.

يمكن القول إن معركة جنّس **Ginniss** أدت إلى وقف التدخل البريطاني فى شئون السودان بصورة مؤقتة. وأعتقد أن الوقت قد حان ومناسب لاستعراض النتائج التى حققتها السياسية البريطانية خلال العامين السابقين. مبلغ ظنى أن المبادئ الأساسية لهذه السياسة كانت سليمة، إذا ما أمكن التغاضى عن الخطأ القاتل بعدم التدخل، قبل الهزيمة القاسية التى نزلت بالجنرال هكس **Hicks**. لو استعمل حق النقض ضد حملة هكس، لما كان هناك احتمال لخسارة الحكومة المصرية للخرطوم.

وقد أدت الظروف المحيطة بالموقف إلى فرض سياسة الانسحاب بعد أن جرى تدمير جيش الجنرال هكس. وعارض الوزراء البريطانيون إعادة غزو السودان بسلاح بريطانى. وأجبروا الحكومة المصرية على أخذ الحقائق بعين الاعتبار، وهم بعملهم هذا أسدوا خدمة كبيرة لكل من الخديوى وشعب مصر.

لكن على الرغم من أن المبادئ الأساسية للسياسة البريطانية، فى ظل التحفظ سالف الذكر، كانت سليمة تمامًا، فإن تنفيذ هذه السياسة كان معيبًا. فقد كان الفشل يعتورها فى كل مرحلة من مراحل تنفيذها.

حاولت الحكومة البريطانية مساعدة الحكومة المصرية فى مسألة الانسحاب الآمن لكل من الحاميات والسكان المصريين من السودان. ومع

ذلك، لم ينفذ القسم الأكبر مطلقًا من ذلك الانسحاب. قـدر الـسير ريجنالـد وينجت[١] Wingate إجمالي عدد الحاميات فى السودان، بما فى ذلك جـيش الجنرال هكس، والقوة التى أرسلت بقيادة الجنرال بيكر Baker إلى سـواكن بحوالى ٥٥٠٠٠ فرد، قتل منهم حوالى ١٢٠٠٠. عاد منهم إلى مصر، فـى نهاية المطاف، ١١٠٠٠، مخلفين وراءهم حوالى ٣٠٠٠٠ بقوا فى السودان. هذا الرقم بخلاف المدنيين، والنساء، والأطفال، الذين قدر الـسير ريجنالـد وينجت عددهم بحوالى ٥٠٠٠. وهذه الأرقام تتحدث عن نفسها.

أرسلت الحكومة من جديد مسئولين كبيرين، فى مهمة خاصـة، إلـى السودان. وفشل المسئولان فى تحقيق الهدف من هذه المهمة.

جرى بعد ذلك إرسال قوة عسكرية لإنقاذ هذين المبعوثين البريطانيين؛ لكن القوة وصلت بعد فوات الأوان. فقد قتل كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت.

أخيرًا، انتوت الحكومة فى وقت من الأوقات توجيه ضـربة حاسـمة إلى قوة المهدى. وتخلت الحكومة عن هـذه الخطـة، وأنـا أرى أن ذلـك التخلى كان من باب الحكمة. ومع ذلك، كان هنـاك انطبـاع فـى أذهـان الدراويش مفاده أن الجيش البريطانى قد حاول إعادة غزو السودان، ولكنـه فشل فى تحقيق ذلك.

ورجعت الحكومة فى نهاية المطاف إلى سياسة الانسحاب التى سـبق إقرارها، والتى كانت قد حادت عنها بصورة مؤقتة.

---

(١) المهدية، إلخ.

وبذلك يمكن أن تكون مهمة غوردون هى وحملة النيل مجرد حلقتين فى التاريخ المصرى والسودانى. هاتان الحلقتان سيجرى تذكرهما باعتبارهما خطأين مصحوبين بمعاناة الأفراد وأسفهم، ومصحوبين أيضًا بفشل فى مشروع كانت تشتهيه الأمة البريطانية. وأنه لأمر محزن أن يتذكر الإنسان الدماء التى أهدرت والأموال التى تبددت. قلة قليلة من أولئك الذين ضحوا بحياتهم فداء لوطنهم، فعلوا ذلك لقاء هدف صغير بالمقارنة مع أولئك الجنود الشجعان الذين سقطوا فى أبى كليه، وفى كيربكان، وفى المنطقة المجاورة لسواكن. تمثلت النتيجة العملية الوحيدة لحملة النيل فى إيقاع الخوف من الجنود البريطانيين فى نفوس الدراويش، وكسر قوة تقدم الدراويش، إذا ما قاموا بذلك التقدم فى نهاية المطاف. قد يكون من قبيل المبالغة القول إن هذه النتيجة كانت عديمة الجدوى، لكنها تحققت لقاء ثمن باهظ لا يتناسب مع قيمتها. هذه النتيجة كان يمكن أن تتحقق بسهولة أكثر، وربما بشكل أكبر لو أن السياسة الدفاعية جرى انتهاجها منذ البداية.

وأنا إذا ما أمعنت النظر فى تفاصيل تنفيذ السياسة البريطانية، أجدنى أصل إلى الاستنتاجات التالية :

أولا، كان من الخطأ إرسال أى مسئول بريطانى إلى الخرطوم. لقد كانت المهمة المطلوب تنفيذها بواسطة ذلك المسئول، شبه مستحيلة، يضاف إلى ذلك، أن تعيين هذا المسئول يعنى افتراض وجود مسئوليات من جانب الحكومة البريطانية، وكان مطلوبًا تجنب هذه المسئوليات.

ثانيًا، لو كان ضروريا إرسال أحد من الناس، فقد كان من الخطأ اختيار الجنرال غوردون لهذه المهمة. وعلى الرغم من الصفات النبيلة الكثيرة فى شخصية الرجل، فإنه كان يفتقر إلى بعض المقومات الأساسية المطلوبة للتنفيذ الناجح لمهمته.

ثالثًا، كان لابد من إطلاق يد الجنرال غوردون، عقب إرساله مباشرة، في حرية التصرف طالما كان ذلك في إطار الخطوط الرئيسية للسياسة التى خوّل سلطة تنفيذها. وأنا أرى، أن عدم السماح للجنرال غوردون باستخدام الزبير باشا، كان أمرًا مؤسفًا، لكن الآراء المتعلقة بالنتائج المحتملة التى يمكن أن تترتب على ذلك، لابد أن تكون من قبيل التحزير.

رابعًا، أن مسألة إرسال أو عدم إرسال حملة من سواكن إلى بربر فى ربيع العام ١٨٨٤ الميلادى، يعتمد على إمكانية التنفيذ العسكرى للمشروع، وحتى وإن اختلفت حولها آراء أفضل السلطات العسكرية.

خامسًا، وقع خطأ عسكرى كبير لا يغتفر، وذلك عندما طال تأخير إرسال حملة إنقاذ غوردون.

سادسًا، تصرفت الحكومة تصرفًا حكيمًا، بعد سقوط الخرطوم، عندما لجأت إلى السياسة الدفاعية، وعندما أمرت بالانسحاب إلى وادى حلفا.

أخيرًا، يمكن القول: إن الحكومة البريطانية كانت تعيسة بشكل غير عادى. ومهما كان مقدار التبصر، فإن النجاح فى المشروعات الصعبة والمشكوك فيها، كما هو الحال فى مهمة غوردون، وحملة النيل، لابد أن يكون على قدر كبير من الاحتراز من الظروف العارضة غير المنتظرة، التى لا يمكن تبصرها، والتى لا تستطيع أية حكومة السيطرة عليها. أنا بعيد كل البعد عن القول: إن الحكومة البريطانية، فى كل الأمور التى ناقشناها على هذه الصفحات، كانت تمارس قدرًا كبيرًا من التبصر، لكن لابد من الاعتراف أنه كلما كانت ربّة الحظ تحتال عليهم، فإنما كانت تبدو لهم متقلبة الأطوار، كيما يفرحوا بما يفعلون. أحدثت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت هزة كبيرة فى العالم. وجاءت النتيجة النهائية متمثلة فى عدم تحقيق أى هدف

من الأهداف المهمة. وعلى حد تعبير المثل اللاتيني "يلهث من أجل لا شيء، وهو يفعل أشياء كثيرة عندما لا يفعل شيئًا" (*). لكـــن الموقـــف كـــان بـــالغ الصعوبة، كما أن أولئك الذين لديهم أكثر الخبرات في سير المسائل السياسية، والذين يعرفون مدى صعوبة أن يكون الإنسان على صواب، ويعرفون أيضًا مدى سهولة الوقوع في الخطأ، سيكونون آخر من يميلون إلى انتقاد الممثلين الرئيسين في المشهد انتقادًا شديدًا.

(*) أصل هذا المثل اللاتيني: Gratis anhelans, multa, agendo mihilagens. وهـــو من ترجمة الأستاذ الدكتور على عبد التواب، بقسم اللغات القديمـــة بكليـــة الآداب – جامعة القاهرة.

الفصل الثلاثون

أنقاض السودان

المديريات النائية: ١- دارفور: استسلام المديرية- المذهب السنوسى- تمرد أبو جميزة- ٢- بحر الغزال: استسلام لوبتون بك- وفاته. ٣- مديرية خط الاستواء: دعوة أمين باشا للاستسلام- احتفاظه بمنصبه- بعثة ستانلى. ٤- سنّار: استسلام الحامية. ٥- كسلا: استسلام الحامية، ٦- حاميات الحدود الحبشية: معاهدة هيويت. حاميات أماديب، سنهيت، القلابات، جيره، والقضارف. ٧- بربره: وضعها السياسى- احتلالها بواسطة القوات البريطانية. ٨- هرر: انسحاب الحامية المصرية- تنصيب الأمير عبد الله- الملك منليك يحتل المديرية. ٩- زيلع Zeyla: احتلالها بواسطة القوات البريطانية. ١٠- تاجوره Tajourrah: احتلالها بواسطة الفرنسيين. ١١- مُصَوَّع: وضعها السياسى. موقف الحكومة البريطانية- الإيطاليون يحتلون مصوّع.

عندما انهارت السلطة المصرية فى السودان ذهبت البقية من ممتلكات إسماعيل باشا الإفريقية الشاسعة إلى أولئك الذين كان من مصلحتهم الاستيلاء على هذه الممتلكات، والذين كانوا يملكون القوة التى تمكنهم من تنفيذ

رغباتهم. عادت تلكم الأجزاء البعيدة عن الساحل إلى البربرية. أما الأجزاء التى يسهل الوصول إليها، فقد انقضت عليها مختلف الدول الأوروبية، التى بدأت فى ذلك الوقت تقريبًا، ذلك الذى أسمته الصحف البريطانية "التدافع على أفريقيا". وسوف أتناول فى هذا الفصل بصورة مختصرة تلك البقية الباقية من حطام السلطة المصرية(١).

١ - دارفور

عندما اندلع التمرد المهدى، كان سلاطين بك Slatin Bey حاكمًا على هذه المديرية، وسلاطين بك هذا ضابط نمساوي كان يعمل فى الجيش المصرى. كان منصب هذا الرجل يشكل صعوبة كبيرة؛ نظرًا لأن موظفيه كانوا منذ البداية مصابين بعدوى روح التمرد. أصبح الموقف يائسًا فى دارفور بعد تحطيم جيش الجنرال هكس. كان سلاطين بك فى دارا Dara، عاصمة المديرية، التى تقدمت أو زحفت عليها فى نهاية العام ١٨٨٣ قوة بقيادة واحد من مساعدى المهدى. استسلمت دارا على الفور. كتب سلاطين بك، إلى الجنرال غوردون، يصف الاستسلام على النحو التالى: "بعد تدمير جيش الجنرال هكس، رفضت القوات المدمرة استئناف القتال... طالب الضباط والجنود بالاستسلام، أما أنا الأوروبى الذى كنت أقف لوحدى، فقد اضطررت إلى مسايرة الأغلبية وأجبرت على الاستسلام. هل تعتقد سيادتك،

---

(١) حصلت وأنا أعد هذا الفصل على عون كبير من السير ريجنالد وينجت، وبخاصة من كتابه المعنون "المهدية والسودان المصرى".

أن الاستسلام كان أمرًا هينًا على بصفتى ضابطا نمساويا؟ لقد كان ذلك اليوم أصعب أيام حياتى"[1].

تحولت بشكل أو بآخر الأحداث التى وقعت فى دارفور خلال السنوات القلائل التى تلت ذلك إلى مقاومة التأثير الذى كان للشيخ السنوسى الشهير، على منطقة دارفور وما يجاورها. وأنا أنتهز هذه الفرصة وأصف باختصار قيام الطريقة السنوسية.

المسلمون ينقسمون إلى قسمين رئيسيين هما: السنة والشيعة. والقسم الأكبر من السكان المسلمين فى الممتلكات العثمانية وأفريقيا هم من السنة. والسنة مقسمون إلى أربعة مذاهب: الحنفى، والشافعى، والمالكى، والحنبلى. هذه المذاهب الأربعة تختلف فى بعض الشعائر، وفى تفسير أجزاء معينة من الشريعة الإسلامية. ينتمى الأتراك فى مصر إلى المذهب الحنفى. والقسم الأكبر من المصريين يعتنقون المذهب الشافعى، لكن قلة منهم تعتنق المذهب المالكى. يندرج تحت هذه المذاهب الأربعة عدد من الطرق، أو إن شئت فقل المذاهب الصغيرة[2]، التى ظهرت فى فترة متأخرة من الإسلام بعد المذاهب. هذه الطرق أنشئت بشكل عام، ولا تزال بواسطة أشخاص اشتهروا بالورع والزهد والتقشف، والذين حبَّذوا شكلا معينًا من أشكال التعبُّد باعتبار أنه هو

---

(١) بعد أن بقي سلاطين باشا أسيرًا فى أم درمان عدة سنوات، نجح في الهرب في شهر مارس من العام ١٨٩٥. وقد عين سلاطين باشا مفتشا عاما في السودان، وأدى بصفته هذه خدمات قيمة للحكومة. هو ضابط كفؤ وشجاع. أورد الجنرال غوردون في يومياته بعض الملاحظات السيئة عن ذلك الضابط، وهو لا يستحق أن يوصف بتلك الملاحظات.

(٢) الترجمة الحرفية لكلمة "طريقة" هى path.

الأصح. زادت أهمية بعض هذه الطرق زيادة كبيرة. وعليه، فإن المذهب(*) الوهابى أحدث، فى وقت من الأوقات، اضطرابا سياسيا كبيرًا بسبب زيادة أعداد مريدى هذه الطرق وروحهم العدوانية. أسس الشيخ الميرغنى أيضًا طريقة كبيرة فى شرق السودان. ويعد الشيخ السنوسى رئيسًا لواحدة من أهم هذه الطرق الموجودة فى الوقت الحالى. ويقدر أتباع الطريقة السنوسية بما لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة موزعين على شمال أفريقيا. أتباع الطريقة السنوسية هذه كُثر فى واداى **Wadai**. وأتباع الطريقة السنوسية كثيرون نسبيا أيضًا فى مصر.

كان محمد بن على السنوسى، مؤسس هذه الطريقة، جزائرى المولد، وعلى الرغم من أنه كان مالكى المذهب، فإنه لم يكن على وفاق مطلقًا مع شيوخ المذهب المالكى. كانت تعاليم محمد بن على السنوسى، شبيهة من ناحية، بتعاليم محمد بن عبد الوهاب؛ هذا يعنى أن محمد بن على السنوسى، لم يكن يعترف سوى بسلطة القرآن وبالأحاديث التى عاصرت نزول القرآن، وكان يرفض تعاليم المفسرين والفقهاء الذين جاءوا بعد ذلك[1]. وطَّد محمد ابن على السنوسى نفسه فى العام ١٨٥٣ فى واحة صحراوية ليبية هى واحة جغبوب، بالقرب من واحة سيوة **Jupiter Ammon**. لم يحدث أن خاطر ذلك الرجل، فى يوم من الأيام، بتصريح محدد مفاده أن ولده سيكون هو المهدى،

(*) استخدام المؤلف كلمة "مذهب"، والوهابية ليست مذهبا، وإنما هى حركة من حركات الإسلام السلفى. (المترجم).

(١) هناك مروية عن الطريقة السنوسية، وردت في كتاب السيد/ سلفا هوايت المعنون: من أبي الهول إلى هاتف الغيب. زار السيد/ سلفا واحة سيوة في العام ١٨٩٠. لم يستطع الذهاب إلى جغبوب.

لكنه أعطى دلائل كثيرة على امتداد حياته على أن ذلـك الاحتمـال لـيس مستحيلا أو غير محتمل. وعلى سبيل المثال، تناول الأب حذاء ولده الخفيف (صندل) وقال للحاضرين: "اشهدوا أنى خدمته". نخلص من هذا أنه لم يكـن ليأتى هذا العمل من أعمال العبودية لو لم يكن يود للحاضرين أن يصدقوا أن سلطة ولده الدينية كانت أقوى من سلطته. يزاد على ذلـك، أنـه يُقـال إن المؤيدين الكبار لابن محمد بن على السنوسى[١]، والذين وصلوا إلى رئاسة الطريقة بعد وفاة والده، كانوا يوضحون للآخرين بصورة دائمة أن زعيمهم فيه كثير من صفات المهدى الحقيقى. على الجانب الآخـر، وفـى ضـوء صعوبة، بل واستحالة تخفيف كل هذه الشروط، يمكن القول بشيء من الثقة، إنه كلما وحيثما يُعلَن عن ظهور المهدى، يحدث انقسام وشقاق على الفور. كان السنوسى، وبلا شك، ضليعًا فى التراث الإسلامى، وعلى الـرغم مـن تطلعات قلة قليلة من أتباعه الطموحين وشديدى الحماس، لابد أنه كان يعـى إن ادعاءاته بأن يُنظر إليه باعتباره المهدى الحقيقى، لن تقابل باعتراف عام من قبل العالم الإسلامى. وعليه، وجد الرجل أن الحكمة تقتضى عدم الإعلان عن نفسه بأنه هو المهدى. يزاد على ذلك، أنه كان طبيعيا أن لا يحبذ الرجل الادعاءات المنافسة. وعليه، فإن النفوذ السنوسى، كان يتمثل من البداية، على شكل حركة معادية للحركة التى كان يتزعمها محمـد أحمـد. كانـت رؤى الرجل حول هذا الموضوع لها وزن كبير من منطلق أن سمعة تقواه وتقشفه كانت أكثر ذيوعًا من سمعة محمد أحمد. كان محمد أحمد هو الآخر ممسكًا،

---

(١) توفي في العام ١٩٠٢ .

وجشعًا، وهاتان صفتان لا تتفقان مع صفة احتقار السنوسى للثروات والأطماع الدنيوية.[1]

أعقبت استسلام سلاطين بك، سنوات عدة من الاضطراب الداخلى. عندما بدأ جشع وقسوة حكم الدراويش يتجلى أكثر وأكثر، حيث بدأ يخبو الحماس الدينى الذى استثاره محمد أحمد فى بداية الأمر. فى العام ١٨٨٨ الميلادى، قام شخص يدعى أبو جميِّزه **Gemaizeh** يرفع لواء الثورة والتمرد. كان برنامج أبو جميزه هذا يتمثل فى "الإطاحة بالمهدى المنتحل، والعودة إلى الدين الصحيح الذى أتى به النبى". لم يكن أبو جميزه عضوًا فى الطريقة السنوسية، لكنه جذب السنوسية إليه، بإشاعة أن حركته باركها شيخ جغبوب[*] **Jerhboub** . أصاب أبو جميزه شيئًا من النجاح فى بداية الأمر. كتب السير ريجنالد وينجت **Reginald Wingate** : "كانت التقارير شديدة اللهجة تتردد أصداؤها فى كل أنحاء السودان؛ وحتى فى القاهرة نفسها، كان الناس يظنون أن نهاية المهدية أصبحت قريبة، وأن حاكمًا جديدًا قد ظهر،

---

(١) هناك جانب عملى إضافة إلى الجانب الدينى للحركة السنوسية. يكتب السيد/ ولد بلنديل Bundell، الذى زار سيوة في العام ١٨٩٤: "على الجانب العملى، نجد أن الحركة كلها يمكن وصفها بأنها حركة كبيرة جدا، ومنظمة تنظيما جيدا، وأنها مؤسسة لامتلاك العبيد وتجارة العبيد، التي يديرها رؤساء الإخوان، ولها أفرع محلية ومؤسسات تتجمع حول مختلف الزوايا أو مساجد الطريقة الموجودة في كل أنحاء شمال أفريقيا. وبدون تخصيص للإخلاص الدينى الحقيقى والعنصر المادى فى الحركة السنوسية، يجوز لنا القول: كما هو الحال فى التنظيمات الدينية المشابهة القريبة من هذه الحركة، إن الدين والأعمال المالية والتجارية مشتركة على نحو يرضى الزعماء الذين يحصلون على الميزة الرئيسية فى الوقت الحاضر، وينشرون آمالا كاذبة للأتباع رقيقى الحال عن فوز كبير فى الآخرة".

(*) هكذا فى الأصل الإنجليزى. (المراجع)

وأن هذا الحاكم سيقوم بفتح الطرق إلى مكة، وأنه لن يدخل بعد الآن في حرب مع الدنيا كلها. بدت النجدة قريبة. كان كل قادم من السودان يتحدث عن النجاح الذى تصيبه الثورة المضادة والمعادية للمهدى". كان من بين نقاط الضعف الدينية عند المهدى والتى عض عليها أبو جميزه بالنواجذ، أن الخليفة وضع عقبات فى طريق المسلمين الذين يقومون بأداء فريضة الحج، وأعلن أيضًا أن زيارة ضريح محمد أحمد فى أم درمان يمكن أن تغنى عن الحج المشرَّف إلى مكة. وعندما ذاعت دعاوى السنوسى فى النهاية، اتضح أنه كان يساند أبا جميزه مساندة معنوية كبيرة، طالما كان أبو جميزه معارضًا للآراء المارقة التى ينادى بها الخليفة فى موضوع الحج. لكن الرجل لم يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. قال إنه كان "الرائد المسالم للإحياء الدينى، الذى ثار على إهدار الدعاء، وعلى السلب والنهب الذى يمارسه المهدى السودانى. وأنه لم تكن لديه النية أو الرغبة فى التدخل. وأن محمد أحمد وخليفته يجب أن يعملا على خلاصهما أو تدميرهما؛ لم يكن الرجل مسئولا عن ذلك بأى حال من الأحوال".

وبذلك يكون شيخ جغبوب **Jerhboub** قد أعلن بشكل واضح نوعًا من سياسة عدم التدخل، من خلال مسميات حظيت برضا الجنرال جرانفيل. كانت النتيجة التى ترتبت على موقف السنوسى تفيد أن نفوذ أبى جميزه بدأ يتناقص بشكل سريع. فى اليوم الثانى والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٩ جرى الهجوم على أبى جميزه بواسطة عثمان آدم، أحد مساعدى الخليفة: حقق الدراويش انتصارًا كاملا. ويمكن هنا الاقتباس عن التقرير الذى أعده عثمان آدم عن هذه المعركة، والذى اكتشفه السير ريجنالد وينجت، باعتبار هذا التقرير عينه من أدبيات المهدى الرسمية. كتب عثمان

آدم :" واصل الأنصار[١] غير الراضين عن انتصارهم، تتبعهم للعدو المنسحب حتى غروب الشمس، وبعد ذلك استمرت الخيالة فى المطاردة إلى أن تم قتل كل أفراد العدو. طاردوهم حتى وصلوا إلى الكهوف والغابات، التى حاولوا الاختباء فيها، لكنهم قُتلوا جميعًا؛ وحتى أولئك الذين تحولوا إلى قردة، وذئاب، وكلاب، وأرانب (لأن مواطنى الدول الغربية يمكن أن يتحولوا إلى مثل هذه الأشياء) جرى قتلهم عن آخرهم.... كان الله معنا، ورأينا معجزات عديدة خلال هذه المعركة. لقد أرسل الله نارًا، أحرقت الجثامين الميتة لأفراد العدو، وأحرقت جرحاهم أيضًا، موضحة بذلك غضب الله عليهم. شاهد الإخوان أيضًا ستة عشر بيرقا أبيض لها حواف خضراء كانت ترفرف فى الهواء. سمعوا أيضًا أصوات الطبول تدوى فى الهواء، ورأوا أشياء شبيهة بالجبال تسقط على العدو. يضاف إلى ذلك، أن النبى ﷺ جاء فى المنام لكثير من الأنصار قبل بدء المعركة..... كان بودى أن أرسل إليك رؤوس كل الرؤساء، لكن لما كانت تلك الرؤوس قد تحللت فى ذلك الوقت، وستكون حملا ثقيلا على المراسلين، فأنا يرضينى أن أرسل إليك رأسين فقط هما: رأس عميل الشيطان، ورأس ولد السلطان صالح... لقد مات شيطان العدو، أبو جميزه، بسبب إصابته بالجدرى فى منزله منذ أيام قلائل، وبذلك تكون دارفور قد أصبحت بلا رئيس". كتب الآب أوهروالدر **Ohrwalder**، الذى هرب من أم درمان فى العام ١٨٩١ يقول: "أدى تمرد أبو جميزه إلى تجريد المنطقة كلها من سكانها. لم يتبق سوى قلة قليلة من البشر للقيام بعملية

---

(١) "الأنصار" (ترجمتها الحرفية "المساعدون") هو الاسم الذى أطلق على أول من دخلوا في الإسلام في المدينة المنورة بعد الهجرة. إطلاق المهدى هذا الاسم على أتباعه، كان المقصود منه إثارة غضب واستياء المسلمين الأصوليين.

الزراعة، وأصبحت المنطقة عامرة بالفيلة، والأسود، والحيوانات المفترسة الأخرى".

تلى ذلك تمردات داخلية أخرى، الأمر الذى نتج عنه قيام الخليفة بسحب قواته فى نهاية المطاف من دارفور.

٢- بحر الغزال

كتب السير ريجنالد وينجت: "يمكن وصف مديرية بحر الغزال بأن مساحتها تعادل مساحة إنجلترا حوالى خمس مرات. وهى منطقة تغطيها الغابات والجبال، وتحيط بها وديان منخفضة معرضة للغمر... وتربة هذه المديرية خصبة بشكل غير عادى، وتكثر فيها الماشية، فى حين يقدر عدد سكان هذه المديرية بحوالى ٣ أو أربعة ملايين نسمة"(١). كان جيسى باشا، مساعد الجنرال غوردون، أول حاكم أوروبى لمديرية بحر الغزال. وقد خلفه فى العام ١٨٨١ السيد/ فرانك لوبتون **Lupton**، الذى سبق له الخدمة فى البحرية التجارية البريطانية، والتحق بعد ذلك بالجنرال غوردون فى السودان.

عندما وصل تمرد كردفان فى العام ١٨٨٢ إلى مديرية بحر الغزال، أعلن الكثيرون من الشيوخ المسلمين ولاءهم للمهدى. ومع ذلك، تمسك لوبتون بمديريته وسط هذه التقلبات. وقبيل انتهاء العام ١٨٨٣، وصل خبر

---

(١) ربما يكون هذا الرقم مبالغا فيه. كان سكان مديرية بحر الغزال قبل حكم الدراويش، يقدر بحوالى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ــ راجع "مصر، العدد ١ من العام ١٩٠٤، ص ٧٩.

القضاء على جيش الجنرال هكس وتدميره. كانت تلك الكارثة حاسمة في مصير مديرية بحر الغزال، مثلما كانت حاسمة أيضًا في دارفور. في اليوم الثامن والعشرين من شهر إبريل من العام ١٨٨٤، كتب لوبتون إلى أمين باشا: "لقد انتهى كل شيء بالنسبة لي هنا. لقد انضم الجميع إلى المهدى، وأصبح جيشه يسيطر على المديرية **Mudireh** وسيبدأ ذلك من بعد غد. ولا أحد يعرف ذلك الذى مررت به هنا طوال الأيام القلائل الماضية. وأنا وحيد هنا تمامًا". واستسلم لوبتون في اليوم التالي لكرم الله، قائد قوة الدراويش. ودُعي لوبتون إلى الدخول في الإسلام، وأن يصبح اسمه عبدالله. روى شاهد عيان بعد ذلك أن لوبتون "رد على كرم الله، أنه اعتنق الدين الإسلامى فعلا، لكن كرم الله لم يكن مقتنعًا بهذا الرد وأصر على أنه لابد أن يشهر إسلامه على الملأ، وطلب من لوبتون أن يكرر بعده: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله"، وأن لوبتون عندما كرر هذه الشهادة، استل الأمراء سيوفهم، وبعد أن انتهى من النطق بالشهادة، صاح الأمراء جميعًا في صوت واحد: "تمسك بإيمانك، فقد أصبحت واحدًا منا (الأنصار) كما أصبحنا نحن منك، نحن إخوان في الإيمان". وجرى بعد ذلك بفترة قصيرة احتجاز لوبتون كأسير حرب في أم درمان، حيث توفي هناك.

وهذا هو ما قاله السير ريجنالد وينجت، "لم يبق في هذه المديرية الشاسعة أي أثر للسلطة المصرية؛ فقد ضاع كل شيء في موجات الحركة المهدية، التي راحت تزحف في هدوء عبر السهول الواسعة، حاملة معها في طريقها جماعات كبيرة من العبيد، للعمل في الأسر الكبيرة مثل أسرة محمد أحمد، وخلفائه، وأمرائه".

وما بقي بعد ذلك من تاريخ مديرية بحر الغزال شبيه بذلك الذى تبقى من دارفور. جلب سوء حكم المهدى الإحساس بالاستياء والتمردات الداخلية.

وانسحب الدراويش فى نهاية المطاف. قلة قليلة من البشر، هى التى تنبأت أن المصير النهائى لهذه المديرية النائية، كان يمكن بعد مضى ثلاثة عشر عامًا، أن يضع دولتين غربيتين كبيرتين على وشك الدخول فى حرب مع بعضهما البعض.(١)وهذا هو فعلاً ما آل إليه الحال.

٣- المديرية الاستوائية

تقع المديرية الاستوائية فى الجنوب والجنوب الشرقى من مديرية بحر الغزال، وهذه المديرية من إنشاء السير صمويل بيكر، الذى استكمل الجنرال غوردون عمله فيما بعد. فى العام ١٨٧٩ عين الجنرال غوردون إدوار شنتزلر **E.Schnitzler**، أحد مواطنى بلدة سيلسيا **Silesia** البروسية، والذى عرف باسم أمين باشا، حاكمًا على المديرية الاستوائية. أمين باشا هذا، قدم بعد اعتلائه حكم المديرية، الرواية المعتادة عن سوء الحكم المصرى. كتب يقول: "اعتبارًا من العام ١٨٧٧ لم تمسك هذه الإدارة أية حسابات، ولم ترسل أية بيانات عن هذه الحسابات. وعلى الرغم من أن الحكام يتسلمون رصيدًا لدفع الأجور، فإن أحدا لم يحصل على قرش واحد طوال سنوات؛ ومع ذلك فالأرجح هو أن الحكام اشتروا بضائع بهذه المبالغ الحكومية وباعوها بثلاثة أضعاف الثمن. ويظهر العبيد فى هذه الحسابات على شكل ثيران، وحمير

---

(١) لقد حذفت عن قصد من هذا الكتاب أى ذكر لما يعرف باسم "حادث فاشودا". وهنا ينبغي أن أكون رافضا لكل ما يمكن أن يسهم في إحياء الاهتمام الشعبى، بأمر يكاد يكون الآن، منسيا من أولئك الذين تورطوا فيه.
لقد محيت كلمة "فاشودا" من الخريطة، وأصبح هذا المكان يسمى باسمه الشلوكى "كودوك".

إلخ. يضاف إلى ذلك أن الأختام المزورة هى والإيصالات المزورة تكمل صورة ذلك الذى كان يجري هنا، ومع كل ذلك، كان المكان عامرًا بأماكن الصلاة والفقهاء"(۱).

بانتهاء العام ١٨٨٢، كانت كل المنطقة الواقعة جنوب الخرطوم، باستثناء المديرية الاستوائية تشهد تمردًا صريحًا وعلنيا على السلطة المصرية. وفي أواخر شهر مارس من العام ١٨٨٤ وصل خبر تدمير جيش الجنرال هكس إلى أمين باشا. وبعد ذلك بفترة قصيرة، طلب منه كرم الله استسلام مديريته. كتب أمين باشا فى فترة لاحقة "فكر فى موقف، أنا لم أتلق طوال أربعة عشر أسبوعًا اتصالاً واحدًا من الخرطوم، أو أى خبر منها. كانت المخازن خالية من الملابس، والصابون، والبن...إلخ وكانت هناك فى لادو Lado شلة من السكيرين والمقامرين، وكلهم من نفس بلاد المتمردين، وهم كتبة فى ديوانى. لم يكن المستقبل يبشر بخير..... وتأسيسًا على ذلك، طلبت من ضباطى هنا فى لقاء مفتوح أن يبتوا فى مسألة ما المطلوب أكثر أهو الاستسلام أم الاستعداد للقتال. ولم يكن هناك شك فى النتيجة المتوقعة؛ كان الاستسلام هو فحوى هذه الإجابة".

على الرغم من ذلك، لم يستسلم أمين باشا. وتأخر هجوم كرم الله لحدوث بعض الاضطرابات فى مؤخرة قواته. ومع ذلك، وفى غمرة الفوضى التى ترتبت على ذلك، لم تكن هناك سيطرة فاعلة على المواقع النائية فى المديرية. كتب السير ريجنالد ونجات فى نهاية العام ١٨٨٥ "كانت مديرية أمين تمتد إلى مسافة ١٨٠ كيلو مترًا، عبارة عن شريط ضيق من البحيرة

(۱) "الفقيه" رجل عالم بالشريعة الإسلامية.

إلى لادو، وهذه المساحة تقدر بحوالى سبع المساحة الأصلية للمديرية قبل التمرد".

تلقى أمين باشا فى شهر فبراير من العام ١٨٨٦ رسالة من نوبار باشا، أبلغه فيها أن الحكومة المصرية قررت التخلى عن السودان، وأن الحكومة المصرية لن تستطيع تقديم أية مساعدة له، وخولوه سلطة فعل ما يراه مناسبًا لمغادرة السودان، سمع أمين باشا، فى الوقت نفسه، نبأ سقوط الخرطوم ووفاة الجنرال غوردون. وبذلك تزايدت مصاعب موقفه ومع ذلك قرر الرجل البقاء حيث هو. كتب يقول: "كان القسم الأكبر من رجالي وبخاصة الضباط، غير راغبين فى مغادرة السودان.... سأبقى هنا وسوف أحاول الصمود، قدر المستطاع، طوال الجزء المتبقى من السنوات العشر الأخيرة".

ليس من الضرورى هنا سرد التاريخ المفصل لكل ما حدث بعد ذلك. كيف تزايد موقف أمين باشا، بمنطق التمرد سوءًا على سوئه كل يوم؛ وكيف جذب موقفه انتباه وتعاطف العالم المتحضر؛ كيف جرى فى النهاية تنظيم حملة لإنقاذ أمين باشا؛ وكيف شق ستانلى هو وصحابه المغامرون طريقهم خلال الغابات الكثيفة والمهجورة فى أفريقيا الوسطى؛ وكيف أنهم عندما وصلوا إلى أمين باشا، وجدوه غير راغب فى مغادرة السودان؛ وكيف جرى التغلب على تردده فى نهاية المطاف؛ وكيف أمكن إحضاره هو ورجاله بعد مشقة كبيرة إلى الساحل، ــ كل هذه أمور متعلقة بالتاريخ، وقد وصفها وتناولها آخرون هم أعلم منى بهذه الأمور"[١].

---

(١) راجع كتاب ستانلى، فى إفريقيا الأشد ظلمة، ١٨٩٠.

أما أرض لادو مسدودة المسالك، كما يسميها الناس الآن، فقد جرى تأجيرها للملك ليبولد الثانى، باعتباره ملكًا على دولة الكنغو المستقلة، وذلك بمقتضى معاهدة جرى توقيعها فى بروكسل فى اليوم الثانى عشر من شهر مايو من العام ١٨٩٤. أدى الاحتلال الكنغولى، فى وقت من الأوقات، إلى قدر كبير من الاحتكاك بين الحكومة البريطانية والملك ليوبولد.(١) وجرى بعد ذلك توقيع اتفاقية أخرى فى لندن فى اليوم التاسع من شهر مايو من العام ١٩٠٦. وبمقتضى هذه الاتفاقية، تعين تسليم أرض لادو مسدودة المسالك إلى الحكومة السودانية فى غضون ستة أشهر من وفاة الملك ليوبولد.

٤- سنَّار

لسنا بحاجة إلى قول الكثير عن مصير مديرية سنار وعن عاصمتها التى كانت عظيمة فى يوم من الأيام. حاصر أتباع المهدى بلدة سنار فى ربيع العام ١٨٨٥. لقد أبلى القائد المصرى، حسَّان صادق، بلاءً حسنا فى الدفاع عن البلدة. وعقب وفاته فى هجمة من الهجمات، خلفه نور بك الذى قام بصد هجمات الدراويش فى أحيان كثيرة وأنزل بهم خسائر ثقيلة. وفى نهاية المطاف، قام عبد الكريم، أحد قادة المهدى، بمحاصرة "كل القبائل المحيطة بسنار، وقام بقطع الاتصال تمامًا، وسرعان ما ضعفت الحامية بسبب القتال المستمر، وكان ذلك فى آخر مرحلة من مراحل الجوع. قام نور بك، فى نهاية المطاف بمحاولة أخيرة فى اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس، وأمر بشن هجمة مفاجئة، بقيادة حسَّان بك عثمان ومعه حوالى

---

(١) حقائق هذا الأمر موجودة فى "مصر" Egypt العدد ١ من العام ١٩٠٦ ص ١٢١ – ١٢٣ ، "ومصر" Egypt العدد ١ من العام ١٩٠٧ ، ص ١١٩.

١٥٠٠ فرد، لكن المتمردين الذين جرى الهجوم عليهم فى كسَّاب Kassab، هزموا هذه القوة هزيمة نكراء، وشقت البقية الباقية من هذه القوة طريقها بعد قتل قائدها، عائدة إلى البلدة. وفي اليوم التالى، وبعد أن استهلك نوربك، كل الطعام الموجود فى البلدة، اضطر إلى الاستسلام. ولم يتبق من القوة التى بلغ عددها حوالى ٣٠٠٠ رجل، سوى ٧٠٠ رجل، وهذا دليل قوى على قسوة القتال والحصار". وبقيت مديرية سنار تحت حكم الدراويش إلى ما بعد سقوط سلطة الخليفة فى العام ١٨٩٨ .

٥- كسلا

تعد كسلا أهم البلدان الداخلية فى شرق السودان. يصل عدد سكان كسلا إلى حوالى ١٣٠٠٠ نسمة. قام أحد مساعدى عثمان دقنة العسكريين بمحاصرة هذه البلدة فى شهر نوفمبر من العام ١٨٨٣. استمر ذلك الحصار على شكل تقلبات متباينة إلى شهر يوليو من العام ١٨٨٥. كانت هناك بعض الآمال، بين الحين والآخر، توحي بأن الغوث سيأتى من الحبشة. كما تشجعت الحاميه أيضًا على الصمود بفعل وجود القوات البريطانية فى سواكن. لكن الغوث لم يجئ. وبحلول اليوم الثالث عشر من شهر إبريل من العام ١٨٨٥، كانت لحوم كل الحمير الموجودة فى البلده قد أُكلت. أدت الهجمة المفاجئة الناجحة، التى حدثت فى اليوم الخامس عشر من شهر يونيو، والتى جرى فيها الاستيلاء على ألف رأس من الثيران، وألف نعجة إلى إطالة أمد الدفاع. لكن الغوث والنجدة كان شيئًا مؤقتًا. فى اليوم الثلاثين من شهر يوليو، كانت كل أنواع الطعام بما فى ذلك الصمغ، والجلود، قد انتهت ولم يتبق منها شيء. استسلمت الحامية، بعد أن حصل رجالها على وعد بالمحافظة على

حيواتهم، ولكن جرى الحنث بذلك الوعد. كتب السير ريجنالد ونجات يقول: "المُعْتقد هو أن السكان كانٍ لديهم كنز مخفى، وأن هذا الكنز استعمل في تجنب كل أشكال التعذيب، والقسوة، والسرقة". جرى احتلال كسلا فى العام ١٨٩٤ بواسطة الإيطاليين، لكن جرى جلاء الإيطاليين عن كسلا بعد ذلك بثلاثة أعوام (أى فى شهر ديسمبر من العام ١٨٩٧). وتشكل كسلا الآن جزءًا من السودان المصرى الإنجليزى.

٦- حاميات الحدود الحبشية

عندما جرى، فى شتاء العام ١٨٨٣ انتهاج سياسة الانسحاب من السودان، قررت الحكومة البريطانية إرسال بعثة إلى الملك جون، ملك الحبشة، الذى كانت تربطه بهم علاقات طيبة، على أمل أن يُطْلَب منه المساعدة فى تسهيل انسحاب الحاميات من المواقع المصرية المتاخمة لحدود الحبشة. وعليه، جرى إرسال السير وليام هيويت William Hewett إلى الحبشة ليكون ممثلا للحكومة البريطانية. كان ماسون بك بصحبة السير وليام هيويت؛ وماسون بك هذا، كان ضابطًا أمريكيا فى الجيش المصرى، وكان على دراية جيدة بشئون السودان، وكان يتصرف نيابة عن الحكومة المصرية.

أسفرت هذه البعثة عن عقد معاهدة فى عدوه Adowa، فى اليوم الثالث من شهر يونيو من العام ١٨٨٤. كانت النصوص الرئيسية فى هذه المعاهدة تتمثل فى أن مديرية بوغوص Bogos، التى كان الملك يرغب فيها منذ زمن طويل، تحتم التنازل عنها له، وأنه يتعين عليه فى المقابل تسهيل انسحاب

حاميات الحدود المصرية، وأن يسمح الملك بأن يكون انسحاب تلك الحاميات من خلال الأراضي الحبشية.

كان الانتباه العام فى ذلك الوقت موجهًا تمامًا للأحداث التي كانت تجرى فى الخرطوم، إلى حد أن الحكومة البريطانية لم تحصل مطلقًا على نتيجة للجهود الناجحة التى بذلت لإنقاذ الحاميات المصرية الموجودة على الحدود الحبشية.

جرى فى اليوم الثانى عشر من سبتمبر عام ١٨٨٤، تسليم مديرية بوغوص إلى الحبشة بمقتضى المعاهدة سالفة الذكر.

جرى فى ربيع العام ١٨٨٥، إحضار الحاميات المصرية فى كل من أماديب وسنهيت سالمة إلى مصوَّع.

كانت حامية القلابات **Galabat** واحدة من أهم الحاميات. فى شهر أغسطس من العام ١٨٨٤، قام العقيد شير مسايد **Chermside**، الذى كان حاكمًا عاما لسواحل البحر الأحمر فى ذلك الوقت، بإرسال الرائد سعد رفعت إلى الحبشة للمساعدة فى التجهيزات والتحضيرات التى كانت تجري من أجل إنقاذ القلابات التى كانت محاصرة بواسطة الدراويش. غادر الرائد رفعت عدوه ومعه قوة كبيرة، فى ٢٧ يناير ١٨٨٥، ليقوم بعد ذلك بفترة قصيرة بالهجوم على العدو وتدميره؛ ونجح الرجل فى إحضار الحاميات والسكان الذين يقدر عددهم بحوالى ٣٠٠٠ بين رجل وامرأة وطفل، سالمين إلى مُصوَّع، حيث بقي فيها من أراد البقاء، وسافر من لا يريد عائدا إلى مصر.

جرى أيضًا بواسطة الأحباش تخليص حامية جيرا **Gera**، التى كانت محاصرة هى الأخرى، منذ بضعة أشهر؛ يزاد على ذلك أن الجنود المصريين جرت كسوتهم وإطعامهم بواسطة الملك جون. جرى إحضار

حوالي ٥٠٠٠ نسمة بين رجل وامرأة وطفل، إلى مصوَّع، ثم إرسالهم بعد ذلك إلى القاهرة.

واقع الأمر، أن موقع الغضارف (القضارف)، دون سائر المواقع الحدودية كلها، هو الوحيد الذى سقط فى أيدى الدراويش، والغضارف هذه يطلق عليها أيضًا اسم سوق أبو سن **Suk Abu Sin**. استسلم قومندان (قائد) هذا الموقع الذى كان فيه حامية تقدر بحوالي مائتي فرد، فى شهر إبريل من العام ١٨٨٤، هذا يعني أن ذلك الاستسلام حدث قبل شهرين من إبرام معاهدة هيويت **Hewett**. وهنا يمكن القول بصورة عامة، إن نتائج المعاهدة كانت مرضية.

٧- بربرة

لم يقنع إسماعيل باشا بمد سلطة مصر إلى منابع النيل. كانت الباشوية **Pashadom** هى وسوء الحكم والقمع المؤلم المصاحب لها، قد مدت مجسَّاتها إلى ساحل الصومال، ونحو الداخل إلى مديرية هرر الخصيبة. وعندما ضعف المركز كانت بربرة أولى الأفرع التى سقطت من تلك الباشوية. وقعت هرر تحت أقدام ملكة إنجلترا.

كان حاكم بربرة المصرى من النوعية العادية. كتب فى اليوم الحادي والعشرين من شهر إبريل من العام ١٨٨٤ إلى السيد ف ل جيمس، الذى سبق له أن تجول كثيرًا فى السودان وفي أرض الصومال: "لم نسمع من أحد شيئًا سوى الشكاوى المرة الخاصة بسوء معاملة المواطنين (الصوماليين)، على يدى عبد الرحمن بك، حاكم بربرة المصرى... وأنه كان مكروهًا من الناس، وأنه كان حاكمًا سيئًا بلا أدنى شك؛ ويعد ذلك الذى حدث منذ عامين،

لى وللجماعة التى كانت معى، عندما كنا نتجول فى السودان، أجدنى لست مندهشًا لأية فظاعة من جانب الحاكم المصرى".

كتب السير رتشارد بيرتون فى العام ١٨٥٦ يقول: "جرى احتلال ميناء بربرة بناء على أسباب كثيرة. أول هذه الأسباب أن بربرة هى المفتاح الحقيقى إلى البحر الأحمر، أى أنها مركز تجارى رئيسى فى شرق أفريقيا، وهى مكان الشحن الوحيد على الشاطئ الأريترى الغربى من السويس إلى جاردفوى **Guardafui**. يزاد على ذلك، أن بربرة توجد خلفها أراضٍ قابلة للزراعة، كما يوجد خلفها أيضًا تلال عامرة بأشجار الصَّنَوْبَر والأشجار الثمينة الأخرى، فضلا عن اعتدال مناخ بربرة، على الرغم من هبوب الرياح الموسمية الخفيفة عليها بصورة منتظمة، يضاف إلى ذلك أن هذا الميناء كان مطمعًا لكثير من الغزاة الأجانب. والذي حدث أن الظروف ألقت بهذا الميناء بين ذراعينا، ونحن إذا ما رفضنا هذه الفرصة فإن دولة أخرى منافسة لن تغفل عنها"(١). وكانت السلطات الهندية واعية دومًا للرغبة فى منع سقوط بربرة فى يد أية دولة من الدول الأوروبية.

كان الموقف السياسى على الساحل الشرقى من زيلع **Zeyla** مختلفًا عن ذلك الجزء من الساحل، الذى يمتد من زيلع إلى مضيق باب المندب. كانت للسلطان حقوق سيادية على الأراضى الواقعة بين باب المندب وزيلع، هذه الحقوق، على الرغم من عدم اعتراف الحكومة البريطانية بها اعترافًا رسميا، لم تكن محل نزاع. على الجانب الآخر، نجد أن الحقوق السيادية للسلطان على القبائل الصومالية فيما بين زيلع ورأس الهفوف، أنكرتها الحكومة المصرية مرات عدة. وقد جرى فى العام ١٨٧٧، التفاوض بين إسماعيل

---

(١) بيرتون، الخطوات الأولى إلى شرق أفريقيا ص ٣٤.

باشا والحكومة البريطانية حول عقد معاهدة كان الهدف الرئيسي منها هو الاعتراف بشرعية الخديوى، فى ظل حكم السلطان وامتداد مُلك السلطان فى اتجاه الشرق إلى رأس حافون. نصت المادة الخامسة من تلك المعاهدة على أن هذه المعاهدة لا يمكن تفعيلها إلا بعد أن يقدم السلطان تأكيدًا رسميا للحكومة البريطانية، بأنه لن يتم التنازل عن أى جزء من أرض الساحل الصومالى لأية دولة من الدول الأجنبية. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة، فإن السلطان لم يقدم ذلك التأكيد مطلقًا. وعليه، بقيت الاتفاقية بلا تفعيل، وبذلك أصبحت يد الحكومة البريطانية مطلقة. وعليه، وبعدما جرى الضغط على اللورد جرانفيل من قبل حكومة الهند، للبت فى هذا الأمر، قام الرجل بإصدار تعليمات وأوامر للورد دفرين **Dufferin** فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٤، بفضح أمر المعاهدة وأن يبلغ الباب العالي "أن حكومة صاحبة الجلالة، تنتوى بعد انسحاب المصريين، اتخاذ الترتيبات اللازمة للمحافظة على نظام وأمن المصالح البريطانية، فيما يتعلق بالمنطقة الساحلية الواقعة إلى الشرق من زيلع، وبخاصة ميناء بربرة الذى تحصل منه عادة على تموريناتها الرئيسية". وقد أدى ذلك الاتصال إلى بعض الاحتجاجات من جانب إستبنول؛ جرى تجنيب تلك الاعتراضات. وفى شهر أكتوبر من العام ١٨٨٤ جرى تكليف مسئول بريطانى بإدارة بربرة؛ وجرى وضع قوة صغيرة من الشرطة والعساكر الهنود الذين دربهم الإنجليز، تحت تصرف ذلك المسئول. وقام اللورد لايونز فى اليوم الثالث والعشرين من شهر إبريل من العام ١٨٨٥ بإبلاغ الحكومة الفرنسية بإنشاء محمية بريطانية على ذلك الجزء من الساحل. وبذلك أمكن ضم نربرة هى وميناء بولهار **Bulhar**، المجاور لها بطريقة سلمية إلى الممتلكات البريطانية.

٨- هرر

تقع مديرية هرر الخصيبة على بعد حوالى ٢٠٠ ميل جنوب غرب زيلع. وقد زارها السير رتشارد بيرتون فى العام ١٨٥٦، حيث كانت المديرية، فى زمن بيرتون، تُحكم بطريقة همجية بواسطة الأمير أحمد، أحد أفراد أسرة كانت مهيمنة على البلد فترة طويلة، أثارت خصوبة أراضى هرر مطامع إسماعيل باشا. جرى ضم هرر، وفي العام ١٨٧٤ جرى إعدام الأمير حاكمها، بواسطة رءوف باشا الذى كان هو نفسه عينة سيئة لأسرة سيئة. وأعقبت ذلك النتائج المعتادة. كتب الرائد هنتر، الذى زار هرر فى مطلع العام ١٨٨٤ تقريرًا جاء فيه: "حكم الخديوى لا يحظى مطلقًا بأية شعبية هنا، وهذا كلام حقيقى وصادق، نظرًا لأن الهدف المحدد للحكام هو إثقال السكان بالضرائب إلى أبعد حد ممكن. لم يكن هناك عدل، كان الاختلاس هو السلاح الرئيسى، وجرى خنق التجارة، كان الجنود يسلبون القرى وينهبونها، وكانت القوات مستاءة من تأخير دفع الأجور، والاغتراب لفترات طويلة... يزاد على ذلك، أن على باشا، حاكم هرر، وهو عجوز مهتز، من أصل تركى، لم تكن لديه أفكار أخرى غير ملء الخزانة، لصالح الحكومة المصرية بطبيعة الحال".

كان واضحًا، أن الطريق الحكيم الوحيد الذى ينبغى السير فيه، بغية تحقيق مصالح كل من هرر ومصر، هو أن الحكومة المصرية ينبغى عليها التخلى عن ثقة جرت إساءة استعمالها بدرجة كبيرة. هذا يعنى أن الجلاء عن المديرية جرى فرضه على الوزراء المصريين ــ على الرغم من ترددهم ــ الذين سلموا بالمنطق الحتمى للحقائق.

يزاد على ذلك، أن مسألة سحب الحامية، هـــى والأفــراد الآخـــرين الراغبين فى مغادرة البلد، عبر مسافة ٢٠٠ميل داخل البلاد، ومأهولة بقبائل لا تكن أى ود للمصريين، لم تكن أمرا سهلا. وقد عهد بتنفيذ هذه المهمة إلى الرائد هنتر، الذى كان يساعده ضابطان بريطانيان آخران. وقد جرى إيفـــاد رضوان باشا من القاهرة كيما يكون مفوضًا مصريا؛ وقد تعـــاون الرجـــل تعاونًا صادقًا مع الرائد هنتر. وجرى تنفيذ الانسحاب بمهارة كبيرة. وجرى نقل الحامية، وتابعيها، والذين يقدر عددهم جميعًا بحوالى ٨٣٥٩ فردًا، إلـــى المنطقة الساحلية على شكل مفارز طوال الأشهر الأولى من العام ١٨٨٥، ثم جرى بعد ذلك نقلهم بالمراكب إلى مصر.

جرى بعد ذلك تسليم حكم المديرية إلى عبد الله، أحـــد أبنـــاء الحـــاكم الأخير. ولم يحتفظ الأمير الجديد بمركزه فترة طويلة. ففى شهر يناير مـــن العام ١٨٨٧ قام الملك منليك الشوًا Shoa بالهجوم على هـــرر والاســـتيلاء عليها.

٩- زيلع

سبق أن ذكرنا أن الموقف السياسى فى زيلع كان مختلفًا عن الموقـــف السياسي فى بربرة. فيما يتعلق ببربرة لم يستطع السلطان تقديم أية مطالبـــة قانونية بالسلطة. يزاد على ذلك، أن زيلع، من الناحية الأخرى، كانت تشكل جزءًا من الممتلكات العثمانية قبل أن تخضع للولاية المصرية. جـــرى فـــى العام ١٨٧٥ إضافة زيلع إلى إسماعيل باشا بواسطة السلطان مقابـــل دفـــع جزية مقدارها ١٣٥٠٠ جنيه إنجليزى كل عام.

دعت الحكومة البريطانية، من خلال سفيرها فـــي إســـتنبول، البـــاب العالي، فى اليوم الرابع عشر من العام ١٨٨٤ إلى "استئناف ولايته المباشرة على موانئ الساحل المصرى من البحر الأحمر، وأن يحتل ذلـــك الـــساحل بقوات تركية". وفى اليوم السابع عشر من شهر يوليو، دُعى الباب العالى من جديد إلى "اتخاذ الخطوات الضرورية، عقب انسحاب القوات المصرية، وذلك من باب المحافظة على سلطته في تاجوره **Tajourrah** وزيلع". أُعلـــن فـــى الوقت نفسه، أن الحكومة البريطانية "كانت قلقة وتود أن تتـــسلم رد البـــاب العالي فى غضون أقل فترة ممكنة من التأخير". وتعامل الباب العالى مع هذا الأمر بطريقته التأجيلية المعتادة. ولم يعط الباب العالى ردا محددًا. يزاد على ذلك، أنه كان هناك خطر داهم على احتمال وقوع اضطرابات فى المنطقـــة المجاورة لزيلع. وفى اليوم الأول من شهر أغـــسطس مـــن العـــام ١٨٨٤، صدرت أوامر إلى اللورد دفرين "بإبلاغ الباب العالى أنه إذا لم تكن الحكومة التركية على استعداد لاتخاذ الخطوات العاجلة المطلوبة لاحتلال زيلـــع فقـــد يحتم ذلك على حكومة صاحبة الجلالة إرسال قوة إلى زيلع للمحافظة علـــى النظام وبقى الباب العالى بلا حراك، بالرغم من ذلك. وهنا أصبح التصرف ضروريا من جانب الحكومة البريطانية. وفى اليوم الرابع والعـــشرين مـــن شهر أغسطس من العام ١٨٨٤، أبرق الرائد هنتر إلىّ: "تزلت القـــوة فـــى زيلع. الصوماليون متأثرون. والحاكم متعاطف". جرى الإبقاء علـــى هـــذا الحاكم المتعاطف فى منصبه فترة من الوقت، نظرًا لحدوث نقاش بعد ذلـــك حول مستقبل زيلع. كان هناك خلاف فى الرأى بين السلطات البريطانية حول مسألة أحقية أو عدم أحقية الاحتفاظ بزيلع. زيلع حاليًا مستعمرة بريطانية.

كانت، الجزية(*) المصرية تدفع إلى الباب العالي طوال فترة من الزمن، حتى بعد أن احتل الإنجليز زيلع. فى النهاية، وفى ظل بعض المفاوضات الجمركية، أمكن التوصل إلى نوع من التفاهم بين القاهرة وإستنبول، حول مسألة حتمية وقف دفع هذه الجزية.

١٠- تاجورة

لم يكن ذلك يعنى وقوف الفرنسيين مكتوفى الأيدى، فى الوقت الذى يستمر فيه الزحف على الأراضى المصرية؛ فى العام ١٨٦٢، استولى الفرنسيون على أُبوخ obokh، بفعل معاهدة أبرموها مع بعض الشيوخ المحليين. عند هذه المرحلة قررت الحكومة الفرنسية ضم الأراضى المجاورة لتاجورة. وفى مطلع شهر مايو من العام ١٨٨٤، وصلت سفينة فرنسية إلى ريشال Richal، التى هى ميناء قريب من تاجورة؛ ونزل إلى البر عشرة من البحارة بصحبة وزير تاجورة، وأبلغوا الشيوخ المحليين أن المكان مملوك لهم (للفرنسيين)، وأنهم سوف يعودون للاستيلاء عليه. لم يكن السيد باريرBarrere، الممثل الفرنسى فى القاهرة "يعرف أى شيء عن هذا الأمر؛ فقد كان يعرف أن تاجورة أرض مصرية". فى حين "خطر ببال" السيد إيجرتون، "أنه ربما يكون هناك شيء من سوء الفهم". ومع ذلك، لم يكن هناك وجود لسوء فهم من هذا القبيل. أطلق الباب العالى بعض الاحتجاجات الخافتة والضعيفة، وحاول استثارة الغيرة والحقد ضد التوسع الفرنسى. يزاد على

(*) هى ضريبة سنوية تدفعها مصر لخزينة الدولة العثمانية بحكم التبعية، وهى ليست جزية؛ لأن هذه تجمع من غير المسلمين.

ذلك، أن الحكومة البريطانية استعملت الحكمة وبقيت بلا مبالاة، واعتبارًا من العام ١٨٨٤ أصبحت تاجورة من الممتلكات الفرنسية.

١١- مصوَّع

جرى وضع كل من سواكن ومصوع تحت ولاية مصر بناء على فرمان إمبراطوري صدر في العام ١٨٦٥. كانت الجزية التي كانت مصر تدفعها للسلطان، قد زيدت في ذلك الوقت إلى ٣٧٥٠٠ جنيه إنجليزي في العام.

خيم هذا الاضطراب نفسه على كل من مصوع وبعض الأماكن الأخرى. وأبرق العقيد شير مسايد من سواكن في اليوم الثاني والعشرين من شهر يناير من العام ١٨٨٥: "آمل أن تبادر إلى اتخاذ قرار سريع، بشأن مسألة مصوَّع، والسبب في ذلك، أني وبدون التفكير في الخيط الطويل الذي انتظم فيه كل من جاءوا قبلي، أجد من الصعب عليَّ تمامًا مواصلة عملي في ظل الفوضى الموجودة في كل شيء: في الشرطة، وفي المعاشات، وفي تسكين المستخدمين، وفي الضرائب، وفي العقود، وفي الإمداد بالمياه، وفي الأشغال العامة، وفي الحامية العسكرية، أقول إن الأمور كلها هنا في حال من الفوضى والارتباك لا يمكن وصفه، ومكلف وبلا جدوى". كانت الحكومة المصرية عاجزة عن فرض النظام على هذه الفوضى. وكان الطريق الممكن الوحيد هو ترك مصوع تسير في الطريق نفسها التي سارت عليها الممتلكات المصرية الأخرى الضائعة. وأصبح السؤال الملح عندئذ يتعلق بمن سيتقدم لتملك الممتلكات التي كانت على وشك التخلي عنها.

قال دبلوماسي فرنسي أثناء انعقاد مؤتمر برلين "لقد جابت إيطاليا العالم كيما تجد مكاناً لها ترفع فوقه علمها"(*). هذا يعنى أن الدولة الإيطالية، منذ إنشائها، كشفت عن قدر كبير من الطموح القلق عادة ما يرتبط بالشباب في أغلب الأحيان. ويبدو أن الرغبة التى كشفت عنها إيطاليا في السنوات الأخيرة، والتى تتمثل فى إنشاء مستعمرات نائية، تقوم إلى حد ما على حجة مفادها أن الدول الكبرى الأخرى أنشأت مستعمرات، وعليه فإن إيطاليا يتعين عليها عمل الشيء نفسه. نسى الإيطاليون، فى غمرة حياتهم الوطنية الفتية فى العام١٨٨٥، أن قلنسوة الراهب ليست هى التى تصنع الراهب بالضرورة، واندفع الإيطاليون فى عملية الاستعمار الأفريقى بكل التهور الذى يميز دول الجنوب.

كان الإيطاليون قبل ذلك ببضع سنوات، قد رسَّخوا أقدامهم فى خليج آساب Assab، الأمر الذى نظرت إليه، الحكومة الهندية فى ذلك الوقت، بقدر كبير من الرضا. وعندما اتضح بعد ذلك، أن المناطق المجاورة لمصوَّع، هى المرجحة لكى تصبح سوقاً سياسية، زاد توهج وتأجج الطموح الإيطالى. كان أول ما يجب عمله هو تأمين حسن نية إنجلترا؛ وجرى استشارة اللورد جرانفيل فى الأمر. وعليه كتب اللورد جرانفيل إلى السفير البريطاني في روما ليقول له فى اليوم الثانى والعشرين من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٤: "لقد أبلغت الكونت نجرا Nigra (السفير الإيطالى فى لندن)، أن حكومة صاحبة الجلالة تود التعبير عن مشاعرها الودية تجاه إيطاليا بكل الطرق، قلت: إن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن مواصلة بسط سيطرتها على الساحل الأفريقى من البحر الأحمر. وفى ظل مثل هذه الظروف، كان طبيعيا

(*) وردت هذه الجملة بالفرنسية وهى من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا وهى تعمل مترجمة فورية للغة الفرنسية فى وكالة أنباء الشرق الأوسط. (المترجم)

أن تعود الموانئ إلى تركيا. لقد أنفقنا وقتًا طويلا فى النصح للباب العـــالى، للقيام بالاستيلاء على تلك الموانئ. واستطردت قائلا: كنت سعيدًا أن ألاحــظ أن م. ما نسينى كان يعرف حق المعرفة أننا ليس من حقنا ولا من ســلطتنا التصرف فى ذلك الذى لا ينتمى إلينا. وإذا كانت إيطاليا تود احتلال بعــض هذه الموانئ المذكورة، فإن الأمر يكون بينها وبين تركيا؛ لكني تمكنت أيضًا من إبلاغه أن حكومة صاحبة الجلالة، من ناحيتها، لا تعترض على احتلال إيطاليا لكل من زولا **Zulla**، وبيلول **Bailul**، أو مصوّع".

عندما ندم، فى فترة لاحقة، كثير من الإيطاليين أصحاب الفكر الرزين على احتلالهم مصوَّع، كان هناك زعم بين الحين والآخر بأن إنجلترا هـــى التى أوعزت بذلك الاحتلال، وأن إيطاليا جرى استخدامها، فى واقع الأمــر، مخلب قط لإخراج الحكومة البريطانية من موقع صعب. هذه التــصريحات لا أساس لها من الصحة ولم يحدث أن اقترحت مطلقًا الحكومة البريطانيـــة على إيطاليا احتلال مصوَّع. إن كل ما فعلته الحكومة البريطانية كان يتمثــل فى انتهاج موقف ودى تجاه إيطاليا. والابتعاد عن خلق المشكلات التى ربما كانت عقبات تقف فى وجه تحقيق التطلعات الإيطالية. لم تفعــل الحكومـــة البريطانية شيئا لإحباط الإيطاليين؛ لكن الحكومة البريطانية لم تــذهب إلـــى أبعد من ذلك. أذكر أنى قلت للسيد م. دى مارتينو **Martino**، القنصل الإيطالى العام فى القاهرة، إن رأيى الشخصى هو أن الإيطاليين أخطأوا عندما احتلوا مصوع. كان الرجل ميالا إلى مشاركتى هذا الرأى، لكن الحل والربط لم يكن فى يده. ومن المفترض أن الحكومة الإيطالية والبرلمان الإيطالى كان أفضل من يجيد الحكم علـــى المــصالح الإيطاليـــة. كـــان م. مانـــسيني **Mancini**، وزيرًا للخارجية فى ذلك الوقت، وهو الذى تبنى تمامًا مـــسألة الاحـــتلال، وكان الرأى العام فى إيطاليـــا يـــسانده تمامًـــا فـــى ذلـــك الوقـــت أيـــضًا.

لو كانت بريطانيا احتجت أو اعترضت، من جانبها، لاعتبر الإيطاليون ذلك نوعًا من عدم الود والعداء، ناجم عن الغيرة التى لا مبرر لها من التوسع الإيطالى.

تصرفت الحكومة الإيطالية على وجه السرعة بعد أن تأكدت من عدم معارضة إنجلترا. لم يكن الأمر يفتقر إلى الأسباب المقنعة للقيام بهذا العمل. كان بعض من الرحالة الإيطاليين قد قتلوا فى المنطقة المجاورة لمصوع، وفشلت الحكومة الإيطالية فى الاقتناع بما حدث. وعليه ظهرت فرقة بحرية، أمام مصوع فى مطلع شهر فبراير من العام ١٨٨٥، وقامت باحتلال البلدة. وجرى سحب الحامية المصرية بعد ذلك بوقت قصير.

استاء السلطان، وظلت وزارات الخارجية فى أوروبا، تضج بالغضب فترة من الوقت، لكن احتجاجات الباب العالى كانت عديمة الجدوى. وهنا جرى التوسل إلى الدول التى تعهدت بضمان سلامة الإمبراطورية العثمانية، كيما تتدخل. لكن هذه الدول لم تكن مهتمة بهذا الأمر. هذا يعنى أن مجالس وزراء أوروبا أدارت رؤوسها إلى الجانب الآخر، وسرعان ما خبا الصَّخب الدبلوماسى. وأصبحت إيطاليا منذ ذلك التاريخ فصاعدًا مالكة لمصوَّع. يضاف إلى ذلك، أن مسألة مواصلة الفلاح التوسكانى أو "النيوبوليتانى" دَفْع ضرائب نظير المحافظة على السلطة الإيطالية على منطقة من المناطق، لن تكون لها فائدة من الناحية التجارية أو أية ناحية أخرى، وتعد أمرًا لا يبت فيه سوى الشعب الإيطالى نفسه. يزاد على ذلك، أن الدول لا تحكم فقط من خلال اعتبارات المصالح المادية. كانت الكرامة الوطنية والشرف الوطنى يتهددهما الخطر فى ذلك الوقت؛ وأن الشعب سيحمل قصب السبق، بلا شك، فى منع إيطاليا من التخلى عن أراضٍ، ربما يظن كثير من الإيطاليين الآن، أن احتلالها لم يكن من الحكمة فى شيء.

وبذلك تكون تلك البناية الضخمة الثقيلة التى سعى إسماعيل باشا إلـــى إقامتها، قد انهارت محدثة دويا فى كل أنحاء الشمال الشرقى الإفريقي. وهنا راح الإنجليزي، والفرنسى، والإيطالى، والحبشى، والدرويشى، والنخاسون، يتقاسمون الغنائم فيما بينهم. لكن، ما سبب سقوط هذه البناية؟ قد يكون تدمير جيش الجنرال هكس هو الذى عجّل بهذه الكارثة. لكن السبب الحقيقـــى وراء سقوط إمبراطورية إسماعيل باشا، تمثل فى وقوع هذه الإمبراطوريـــة، فـــى نهاية المطاف فى ذلك المصير المحتوم لها، بفعل المؤامرات السياسية العفنة حتى النخاع. سقطت إمبراطورية إسماعيل لأنها كانت تستحق السقوط. وقد يجىء اليوم الذى يسلط فيه ضوء الحضارة الغربية على أفريقيا كلها، لكن إن قدر لهذا الإنجاز التحقق، فإنه لابد أن يكون من خلال وسائط أخـــرى غيـــر اصطياد العبيد، والفساد، والباشوات المستبدين، الذين اســـتخدمتهم الحكومـــة المصرية، والذين كانوا هم أنفسهم، شبه متحضرين، ولم يقدموا شـــيئًا مـــن بركات الحضارة، وإنما قدموا شيئًا من لغاتها، بين أناس، وضعهم مصيرهم القاسي، فترة من الزمن، تحت سيطرة أولئك الباشوات.

الفصل الحادى والثلاثون

الدفاع عن مصر

١٨٨٦ – ١٨٩٢

الجيش المصرى- التفاوض مع الدراويش- النزاع على الحدود- حصار سواكن- هزيمة عثمان دقنة- ود النجومى- تقدم النجومى- معارك آرجن Argin وتوشكى Toski- وفاة ود النجومى- نتائج المعركة- الموقف فى سواكن- إعادة احتلال طوكر- هزيمة عثمان دقنة.

على الرغم من تقديم المساعدة البريطانية العسكرية بعد ذلك، وعلى نطاق محدود جدا، للحكومة المصرية فى مناسبة أو اثنتين، فإنه يمكن القول: إنه اعتبارًا من تاريخ معركة جنس Ginniss (أى اعتبار من اليوم الثلاثين من العام ١٨٨٥) أصبح الدفاع عن مصر ضد الدراويش يقع على كاهل الجيش المصرى. كان يقوم على أمر الجيش المصرى فى ذلك الوقت هيئة منتقاة من الضباط الإنجليز. هذا يعنى أن تشكيل الجيش تحسن تحسنًا كبيرًا. بدأ أفراد الجيش يثقون بأنفسهم. كان سلاح صغير من الإبل قد شارك فى القتال فى كيربكان، وقد حظي أداء ذلك السلاح، بالثناء من جانب الجنرال براكنبري. يزاد على ذلك، أن قوة عسكرية مصرية قوية، كانت قد لعبت

دورًا هاما فى معركة جنّس. وعليه، بدأت الآمال تكبر، فى أن الجيش المصرى سيكون قادرًا فى المستقبل على صد الهجوم الذى يمكن أن يقوم به الدراويش. وقد أثبتت الأحداث التى وقعت بعد ذلك أن هذه الآمال كانت قابلة للتحقيق.

ثبت فعلا حدوث انكماش كبير فى الأراضي المصرية. لم يعد يُطلب إلى الجيش الدفاع عن أراضٍ بعيدة فى وسط أفريقيا. هذا يعني أن مهمة الجيش أصبحت أكثر تواضعًا. كان على ذلك الجيش، فى المقام الأول، القيام بمنع الدراويش من النزول إلى وادى النيل إلى مسافة أبعد من وادى حلفا؛ ثانيًا، كان يتعين على ذلك الجيش، المحافظة على ما تبقى من السلطة المصرية فى شرقى السودان. وكانت هذه المهمة، فى الوقت الراهن، مقصورة على الدفاع عن مدينة سواكن، نظرًا لأن السلطة المصرية لم تكن ممتدة إلى ما بعدها. كانت العمليات العسكرية فى وادى النيل وفى سواكن مستقلة عن بعضها البعض، نظرًا لوجود أسباب واضحة تتعلق بمسألة المواصلات والصعوبات التى كانت تكتنفها.

قد يكون من المفيد، قبل الدخول فى وصف العمليات العسكرية، التى كانت على وشك الحدوث، الإشارة بطريقة عابرة إلى المحاولة التى جرت من أجل التفاوض مع الدراويش. جرى توقيع اتفاق بين الحكومة البريطانية والباب العالى، وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٥، جرى بمقتضاه إرسال مفوضَين أحدهما بريطانى والثانى تركى إلى القاهرة[١]. تنص المادة الثانية من هذا الاتفاق النص على قيام المفوض العثمانى بالتشاور مع الخديوي حول "أفضل الطرق لإعادة الهدوء إلى

---

(١) يجرى تناول هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل فى الفصل السادس والأربعين.

السودان بالوسائل السلمية". وبعد شيء من التأخير، جرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيفاد يوسف باشا شهدى إلى وادى حلفا، لكى يجرب محاولة التفاوض مع الدراويش. غادر يوسف باشا شهدى القاهرة قاصدًا الحدود فى شهر مايو من العام ١٨٨٦.

كان مفيدًا أيضًا القيام بمحاولة التفاوض، كيما يتضح لأولئك الذين يؤمنون بإمكانية القيام بمفاوضات ناجحة، أن مسألة التوصل إلى أى شكل من أشكال التسوية مع الدراويش أمر ميئوس منه ولا أمل فيه. لكن كان واضحًا لكل من يعرفون الطابع الحقيقى للحركة المهدية، أن مهمة يوسف باشا شهدي كان محكوم عليها مسبقًا بالفشل. لقد أثبتت هذه المهمة أنها لم تصل إلى أية نتائج إيجابية. بعد ذلك بعام، أرسل الخليفة رسائل إلى الملكة، وإلى السلطان، وإلى الخديوى، وكانت تلك الرسائل مفعمة بالروح الحقيقية للحركة المهدية. جاءت نهاية الرسالة المرسلة إلى الملكة على شكل عبارة منمقة: "وأنت إذا لم تستسلمى لأمر الله ﷻ وتنضمين إلى المسلمين وأتباع المهدى ــ عليه رحمة الله ــ تعالى بنفسك أنت وجيوشك وحاربى جند الله. وإذا لم تجيئى، استعدى فى مكانك، لأنه ﷻ عندما يريد ووقتما يشاء، فإن جنوده ﷻ سيدكون مسكنك، ويجعلونك تتجرعين الأسى؛ لأنك ابتعدت عن طريق الله، وهذا الطريق كاف، وسيكون الخلاص لكل من اتبع المهدى".

دار قتال متقطع فى المنطقة المجاورة لسواكن ووادى النيل على امتداد السنوات الثلاث التى أعقبت معركة جنِس. وبرزت من بين هذه المعارك، تلك المعركة التى حدثت فى اليوم الثامن والعشرين من شهر إبريل من العام ١٨٨٧، فى سرَّس Sarras، والتى أسفرت عن هزيمة الدراويش وتكبيدهم خسائر تقدر بحوالى ٢٠٠ رجل فى حين بلغت الخسائر المصرية ٥١ فردًا،

بين قتيل وجريح. ومع ذلك، لم يحدث أى اشتباك خطير إلا بعد شهر ديسمبر من العام ١٨٨٨. وفي ذلك الوقت، تعلمت القبائل المتباينة القريبة من سواكن التقدير الحقيقى لحكم الدراويش. كانت تلك القبائل إما معادية عداء صريحًا لعثمان دقنة، وإما أنها مُنعت من ذلك تخوفًا من تخلصها من الولاء للمهدى. ويضاف إلى ذلك أن عثمان دقنة كان لا يزال يثير الرعب فى البلاد عن طريق الضرائب القبلية التى كانت تجرى جبايتها من مسافة بعيدة. حصل عثمان دقنة على بعض التدعيمات وقام بمحاصرة سواكن. وتقرر بعد ذلك الهجوم على عثمان دقنة، ولذلك جرى إرسال المزيد من القوات لهذا الغرض من القاهرة. وإضافة إلى هذه القوات، وبسبب الضغط على الحكومة من جانب البرلمان، جرى إرسال قوة بريطانية صغيرة من القاهرة إلى سواكن، على الرغم من أنه لم يكن هناك ضرورة إلى مثل هذه القوة البريطانية الصغيرة. قام السير فرانسس جرنفيل، الذى خلف السير إيفلين ود فى منصب القائد العام للجيش المصري، بتولي قيادة العمليات بنفسه. وفى اليوم العشرين من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٨، جرى الهجوم على الدراويش وطردهم من مواقعهم وتكبيدهم خسائر تقدر بحوالى ٥٠٠ قتيل. بلغت الخسائر المصرية والبريطانية ضابطين و٥٠ آخرين بين قتيل وجريح. أسفرت هذه المعركة عن تخفيف الضغط على سواكن. وبقى عثمان دقنة محكمًا قبضته على شرقى السودان بشكل عام. هناك نتيجة أخرى لا تقل أهمية تمثلت فى ازدياد ثقة القوات المصرية بنفسها، الأمر الذى أدى إلى بث الثقة فى أذهان الجمهور. قبل هذه المعركة، لم يكن يؤمن بالجيش المصرى سوي قلة قليلة من الناس. ولكن بعد هذه المعركة، جرى إسكات الأصوات النافذة إلى حد ما، ثبت أن القوات المصرية يمكن الاعتماد عليها.

أصبح وادى النيل بعد هذه المعركة المركز الرئيسى المهم.

عادة ما تؤدى أية فترة من فترات الإعصار السياسى، سواء أكان مسرح هذه الفترة فى أفريقيا غير المتحضرة أم فى أوروبا المتحضرة، إلى إبراز شخص، يبدو وكأنه يجسد فى شخصه عبقرية المبادئ التى تسعى مثل هذه الفترة إلى تأكيدها. كان عرابى، الذى لم يكن بطلا، كان ممثلا مناسبًا لذلك الاستياء المبرر، الأعمى والغبى والعنيد، الذى كان سائدًا بين المصريين، فى الوقت الذى حدث فيه التمرد[*] الذى كان عرابى يتزعمه. كانت المهدية تجسِّد نوعًا مختلفًا. لم يكن التجسد الحقيقى للحركة المهدية متمثلا فى عثمان دقنة، ولا حتى فى المهدى نفسه. كلاهما كان يتبختر إلى حد ما على المسرح. ونحن نشك فيما إذا كان كل منهما واثقًا بنفسه. كانت مسألة مراعاة المصلحة الشخصية مع عدم إغفال المنفعة العامة، والتي تجلت بشكل أكثر وضوحًا فى الحصول على الثروة، كامنة وراء تصريحاتهم، ويمكن تتبع هذه المسألة أيضًا فى الحيل المسرحية التى كان يجرى اللجوء إليها لتقوية إيمان السكان السذَّج التعساء. والنبي عندما يضع شيئًا من الفلفل تحت أظافره كيما يستثير الغدد الدمعية[1]، فذلك يعد إشارة سليمة إلى أن هذا النبي نزل من مصاف الأنبياء، وأنه، باعترافه هو شخصيا، يمكن تصنيفه أيضًا بين العذراوات مغمضات العيون.

(*) يصف كرومر، ومعه المصادر والدراسات الإنجليزية، والثورة العرابية بأنها كانت تمردا rebellion ليجردها من صفتها كثورة مصرية وطنية عامة [المراجع].

(1) "أبلغ اليونانيون الذين جاءوا إلى هذه المنطقة، القنصل اليونانى أن المهدى يضع شيئا من الفلفل تحت أظافره، وأنه عندما يستقبل زائرا يلمس عينيه ويروح يبكى بكاء مرا؛ وأبلغوه أيضا أن المهدى يأكل حبات قليلة من الذرة أمام الحاضرين، لكنه فى داخل منزله عنده ما لذ وطاب من الطعام كما أنه يشرب أيضا المشروبات الكحولية". يوميات غوردون، المجلد ١، ص- ٣٢ .

كانت مسألة تجسيد مبادئ المهدى المقاتلة مقصورة على ود النجومى. لقد أصبح ود النجومى عند المهديين بمثابة بطرس الناسك، عند الصليبيين، وأصبح أيضًا بمثابة الأمير روبرت Rupert عند الخيَّالة الدراويش. كان ود النجومى مؤمنًا بالمهدية، وكان واثقًا بنفسه أيضًا. وعندما طلب منه السير فرانسس جرنفيل الاستسلام قبل معركة توشكى، رد عليه قائلا: "نحن لا نخاف أحدًا، نحن لا نخاف إلا من الله ﷻ!" وقد كان يقول الحق بلا شك. ولما كان ود النجومى واسع الحيلة، وعنيدًا، فقد كان يوحى لمديريه بثقة استمرت معه إلى مماته، وقد تجرعت هذه الثقة مرارة الهزيمة العسكرية والوفاة. ليست هناك صورة أكثر إثارة من صورة مُضَيِّف الأسرى الدراويش غير المتحضرين، الذين كانوا يعبرون عن أحزانهم، فى بستان نخيل توشكى، على جثمان الرئيس الذى قادهم، هم ورفاقهم، وزوجاتهم وأطفالهم طوال فترة المعاناة والحرمان، وأوصلهم إلى تحطيم آمالهم وإلى الموت. وهذا هو السير رجنالد وينجت يصف هذه الشخصية غير المتحضرة: "انتهى مستقبل النجومى العملى فى معركة توشكى، عندما باع حرسه الخاص المخلص حيواتهم بثمن غالٍ فى الدفاع عن الجثمان الموقر. كان ود النجومى واحدًا من الجعليين Jaalin، لكنه كان واحدًا ممن اعترف البقَّارة، بأن سماته الحربية كانت شبيهة بسماتهم، كما اعترفوا أيضًا بحتمية الإبقاء على العلاقات الودية بينه وبينهم. لقد كان هذا الفقيه Fiki، فى مطلع حياته، شأنه شأن المهدى، صديقه المخلص التقى، الورع صارمًا، وقاسيًا، ومتقشفًا؛ وبذلك يمكن القول إنْ ذلك الرجل الأسود النحيف كان تجسيدًا لاقتناع أعمى. لم يحدث قط أن تجاوز هذا الرجل الصرامة الذاتية التى كانت تحكم سلوكه. يضاف إلى ذلك، أنه كانت هناك أيضًا مسحة من الجنون فى تكوين هذا الرجل. لم يكن هناك أحد لا يثق فى كلمة يقولها؛ يزاد على ذلك أن كلامه كان مشروعًا واعدا؛ هذا يعنى أن كلام الرجل كان دومًا دافعا لاقتحام الخطر، كانت المهدية

المتنفس الطبيعى الوحيد لمزاجه الحاد. كان ذلك الرجل بمثابة خالد بن الوليد فى حروب النبى ﷺ. هذا الرجل هو الذى وضع الخطة التى دمرت جيش الجنرال هكس. كما أنه هو الذى خاض فى صمت الوحل والطين الضحل الموجود خلف استحكامات الخرطوم التى تهاوت".

أدت الهزيمة التى حدثت فى جنّس إلى وقف تقدم الدراويش، ولكن ذلك لم يؤد إلى يأس زعمائهم. يحتمل أن يكون السودانيون فشلوا فى إدراك الحقيقة التى مفادها أن النكسة العسكرية يمكن تحملها. نافس الخليفة نابليون فى نشراته الكاذبة التى كان يصدرها. فضلا عن ذلك، فإن الحقائق الرئيسية، بالشكل التى كانت عليه فى أذهان مريدى الخليفة، كانت تفيد أن قوة بريطانية قامت بغزو السودان، وأن تلك القوة فشلت فى تحقيق هدفها، وأن عاصمة السودان قد سقطت على الرغم من كل المحاولات التى بذلت لإنقاذها، وأن الجيش البريطانى تراجع بعد ذلك، واتخذ موقف الدفاع. وليس هناك إذن، ما يدعو إلى الدهشة أن يحدث فى الخرطوم "نوع من الفرح العام". ولما كان الدراويش واثقين من طبيعتهم المقدسة، وواثقين أيضًا من النجاح الكامل لقضيتهم، فقد أدى ذلك إلى حثهم على بذل جهود جديدة. وطبقًا لتوقعات اللورد ولسلى، والجنرال غوردون، وآخرين، فقد قرر الدراويش غزو مصر. يقول السير ريجنالد وينجت أن "النجومى أحرق منزله فى أم درمان، وأقسم أن لا يعود إليه إلا بعد أن يغزو مصر. وبعد رحيل النجومى، قام الخليفة عبد الله بعقد اجتماع مع الخلفاء الأربعة وكل الأمراء. ومدوا جميعهم أيديهم فى اتجاه القاهرة، وصاحوا قائلين: "الله أكبر" ثلاث مرات. ثم قال الخليفة عبد الله بصوت عال: "أيها الأنصار! لا تخشوا القتال من أجل أرض مصر؛ ستعانون الكثير فى معركة أسوان، التى ستسقط بعدها مصر كلها فى

أيديكم. أيها الأنصار! سوف تعانون أيضًا فى معركة مكة، التى سيكون البلد كله بعدها ملكًا لكم".

فى كل الأحوال، لم يحدث أى تقدم إلا بعد مرور فترة من الزمن. فقد وقع تمرد على سلطة الخليفة فى كُردفان؛ ووقعت أيضًا بعض الاضطرابات فى دارفور، وجرى سحب مجموعات كبيرة من الرجال للخدمة على الحدود الحبشية. يزاد على ذلك، أن قبيلة عرب الكبابيش المهمة، التى تقيم فى المنطقة الغربية من دنقلة، اتخذت موقف العداء من الحركة المهدية، ولم يجر سحق عرب الكبابيش فى معركة حاسمة وقتل شيخهم صالح بك إلا بعد عام ١٨٨٧م. وعليه أطلق زعماء الحركة المهدية أيديهم طوال فترة زمنية امتدت إلى ثمان سنوات. ومع توالى مرور فصول السنة، فى ظل عدم حدوث أى تقدم إلى الأمام، بدأ الناس يظنون أن الغزو الدرويشى هو مجرد فزاعة للتخويف.

على كل حال، وقع الغزو المنتظر فى نهاية المطاف. فقد تقدم النجومى فى صيف العام ١٨٨٩ فى وادى النيل، ومعه قوة كبيرة، مكونة مما يزيد على ١١٠٠٠رجل. وانضمت إليه فى سرَس Sarras قوة أخرى قوامها ١٢٠٠ مقاتل، كان من بينهم ٣٠٠ من حملة البنادق، وحوالي ١٠٠٠ نسمة من تابعى المعسكرات. على بعد مسافة قصيرة من وادى حلفا، ترك النجومى النهر. وقرر ترك وادى حلفا، وأن يسير بحذاء الضفة الغربية، موازيًا للنيل، لكن على بعد مسافة قصيرة منه، ثم يعود إلى النيل مرة أخرى فى منطقة تقع فيما بين وادى حلفا وكورُسكو. كان النجومى يأمل، بل وكان وعلى يقين من انضمام سكان النوبة إليه.

لم تكن تلك الخطة سليمة فى مفهومها. كانت تلك الخطة مرتكزة على مسألة تسهيل القيام بالعمليات الدفاعية. وقد انطوت على مسيرات مضنية فى الشمس الحارقة فى صحراء وعرة خالية من الماء. كانت هناك متاعب جمة فى الحصول على الإمدادات. وقبل أن يغادر النجومى منطقة النهر كان عدد كبير من الخيول والجمال والحمير قد جرى ذبحها وأكلها وكان لابد من القيام برحلات مضنية إلى النهر لجلب الماء، وكان النهر محتلا بواسطة القوات المصرية، التى كان يسهل تحركها من مكان إلى آخر فى شيء من السهولة، عن طريق استعمال البواخر والطوّافات التى كانت تحت إمرة العقيد وودهوس **Wodehouse**، الذى كان يشغل منصب قومندان (قائد) الحدود. وبلغة الإستراتيجية يمكن القول إن الجيش المصرى كان يعمل من خطوط داخلية. وفي اليوم الثاني من شهر يوليو، قامت قوة النجومى باحتلال موقع فى الصحراء، على بعد مسافة قصيرة من أرجين، تلك القرية التى تقع على النهر على بعد حوالى ثلاثة أميال ونصف الميل شمالى وادى حلفا. كان العقيد وودهوس يراقب تحركات النجومى ويتتبعها تتبعًا دقيقًا، عن طريق قوله(*) العسكرى الطائر الذى يضم ٢٠٠٠ مقاتل. هجم الدراويش على قرية أرجين، وبعد اشتباك شديد، جرى صدهم وتكبيدهم خسائر تقدر بحوالى ٩٠٠ رجل، كان من بينهم عدد كبير من الأمراء. فى حين بلغت خسائر المصريين أربعة ضباط وحوالى ٦٦ آخرين، بين قتيل وجريح. أحدثت هذه المعركة الناجحة تأثيرًا كبيرًا عند العقيد وودهوس هو والقوة التى كان يقودها. كما أنها أحبطت الدراويش وأسهمت إسهامًا كبيرًا فى الانتصار الحاسم الذى حدث فى معركة توشكى. فر كثير من رجال النجومى. ونصح

(*) القول: تشكيل عكسرى يضم قوات مختلفة (المترجم) .

عبد الحليم، المساعد العسكرى الرئيسى للنجومى بالانسحاب. كان من رأى عبد الحليم أنه لا طائل من وراء "محاولة غزو مصر، باستخدام رجال غير أكفاء، وبدون غذاء، وبدون مصاعب كبيرة فى الحصول على الماء". لم تكن روح النجومى التى لا تقهر، قابله للانكسار. وقد أصدر النجومى نداء بليغا ليبث به الحماس الدينى فى نفوس أتباعه، الذين قرروا مواصلة القتال، وأن يموتوا معه إذا ما تحتم ذلك. وبناء على ذلك، تحرك الطابور (الرتل) الثقيل العنيد تحركًا بطيئًا ومضنيًا فى اتجاه الشمال، فى ظل مراقبة العقيد وودهوس له مراقبة لصيقة، عانى الدراويش معاناة كبيرة. كتب السير ريجنالد وينجت "دارت كل يوم اشتباكات متقطعة، وجرى أسر أعداد كبيرة من تابعى المعسكر من النساء والأطفال. أورد هؤلاء الأسرى روايات محزنة للأحوال التى كانت سائدة فى المعسكر العربى. كانت أعداد الإبل، والخيول، والحمير تتناقص بشكل كبير، نظرًا لأن هذه الحيوانات كانت بمثابة المصدر الرئيسى للطعام. كانت القوة فوق الحق؛ وعليه كان نصيب الأسد، يذهب للمقاتلين، فى الوقت الذى كان فيه بقية التابعين يعيشون على مسحوق نوى البلح المطحون، ولب أشجار النخيل، الذى يقال إنه تصبح له بعض الخصائص الغذائية إذا ما جرى طحنه. لكن الكثيرين من هؤلاء الناس التعساء أوشكوا على الموت جوعًا، الأمر الذى جعلهم يهرعون إلى ضفة النهر بأعداد كبيرة، حيث كانت تستقبلهم قوارب الدورية المسلحة، وتقوم بنقلهم إلى المعسكر المصرى، حيث كانوا يُطعمون ويحصلون على الرعاية، وكانوا يدخلون المستشفيات إذا ما جرحوا".

كانت التعزيزات البريطانية والمصرية، تنساب فى الوقت نفسه، قادمة من القاهرة. وكان المصريون هم الأسبق فى الوصول، وعندما وجد السير فرانسس جرنفيل، الذى كان متوليا منصب القيادة، أن الفرصة كانت سانحة،

قام بتوجيه ضربته الحاسمة قبـل مجـيء القـوة الرئيـسية مـن القـوات البريطانية[1]. فى اليوم الثانى من شهر أغسطس، قامت القـوات المـصرية بالهجوم على إحدى القرى الواقعة على الضفة الغربية للنيـل، وتقـع فـى منتصف الطريق بين وادى حلفا وكورسكو. عسكر النجومى ليلة اليوم الثانى من شهر أغسطس، فى الصحراء على بعد حوالى خمسة أميال من القريـة. وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم الثالث من شهر أغـسطس، قـام الـسير فرانسس جرنفيل باستطلاع بالقوة، وعندما اقترب مـن موقـع الـدراويش، سرعان ما عرف أن الخصائص الطبوغرافية للأرض مناسبة جدا للقـوات المصرية.

زرت أرض المعركة فى توشكى بعد ذلك بأشهر قلائل. كان كثير من الدراويش الذين قتلوا لم يدفنوا بعد. ورأيت أيضًا كثيـرا مـن الخـراطيش الفارغة، التى كانت مبعثرة هنا وهناك، لتدل بشكل واضح على المواقع التى احتلتها القوات المصرية. من الصعب تخيل أن تكون هناك أرض أفضل من هذه الأرض التى تعطى القوات المنظمة، والمسلحة تسليحًا جيدًا، كل المزايا على هذه الجحافل من الأجلاف الشجعان سيئى التنظـيم. تربـة الـصحراء المتموجة فى هذا المكان، مكونة من رمال شبيهة بالحصى، تستطيع المـشاة والخيالة والمدفعية التحرك خلالها تحركًا سهلا وسريعًا. هذه الأرض، تـرى فيها هنا وهناك، قليلا من الصخور ومن الجلاميد التى يمكن الاستتار بهـا، والتى ترتفع عن مستوى السهل. يزاد على ذلك، أن الأرض فى هذه المناطق جرداء تمامًا. وإذا ما خرج المقاتل من وراء الساتر الصخرى فـإن أسـلحة التنشين الدقيق التى كانت القوات المصرية مزودة بها، يصبح لهـا تأثيرهـا

---

(١) على كل حال، لقد شاركت قوة صغيرة من الخيالة البريطانيين فى معركة توشكى.

المميت على الدراويش. وعليه، قرر الـسير فرانـسس جرنفيـل، بنظرتـه التكتيكية الحقيقية الدخول فى المعركة على الفور. وأرسـلت أوامـر إلــى توشكى تطلب إلى بقية القوات المصرية المجيء. وفي الوقت نفسه، قصدت قوات الخيالة بقيادة العقيد كتشنر، إلى النجومى، الذى حاول الـتملص مـن المعركة فى بداية الأمر، وكان يحاول الهرب فى اتجاه الشمال. وهنا تحـتم على النجومى قبول تحدي السير فرانسيس جرنفيل. وأعطى النجومى أتباعه نسخة عربية من الأمر الذى ألقاه نيلسون فى ميدان الطرف الأغر. والـذى ذكر فيه: "يتعين علينا جميعًا أن نقف مستعدين للقاء خالقنا اليوم".

ليس من الضرورى أن نروى ما حدث هنا بطريقة مفـصلة. يكفـي القول هنا إن قوة النجومى أبيدت عن آخرها؛ فقد قتل ١٢٠٠ مـن أتباعـه، وجرى أسر القسم الأكبر ممن تبقوا من هذه القوة، إما بطريقة مباشرة أثنـاء القتال أو بعد الأيام الثلاثة التالية للمعركة. يقدر الـسير ريجنالـد وينجـت إجمالي القوة التى عبر النجومى معها الحدود فى اليوم الأول من شهر يوليو، هى والتدعيمات التى انضمت إليها بعد ذلك، بحوالي ٥٧٠٠ مقاتل، وحوالى ٨٠٠٠ من المعاونين أو المردين. لم يعد من هذه القوة إلى مواطنهم سـوى ١٠٠٠ مقاتل وحوالى ٢٠٠٠ من المعاونين. فى حين جرى قتـل البـاقين أو توفوا بسبب المرض والجوع، أو جرى أسرهم. وبلغت خسائر المصريين فى هذه المعركة حوالي ١٦٥ بين قتيل وجريح.

ترى، ما الذى حدث لتلك الشخصية المهمة فى التـاريخ الدرويـشي؟ ترى ما الذى حدث لذلك الرئيس القبلى غير المتحضر، الذى احتقر حـدود وادى حلفا قبل ذلك بأسابيع قلائل، والذي أقسم بكلمات تعيـد إلـى أذهـان الإنجليز أشعار الحدود الشعبية القديمة، أنه سوف يربط جواده فى غرفـة "وود هاوس" Wodehouse؟ لقد أصيب النجومى بجرح طفيف فى مطلع المعركة.

وقال أحد أقاربه، الذى جرى أسره فى توشكى: "بعد الاستيلاء على الموقـع الأول، هرب أحد الأمراء من المذبحة، واندفع مسرعًا وهو يلهث، ويـصيح قائلا للنجومى: إن كل شيء قد انتهى وأنه يتعين عليه الهرب. وبدلا من أن يعمل النجومى بهذه النصيحة، امتطى صهوة حصانه وانـدفع نـازلا إلـى السهل، محاولاً دون جدوى رفع روح مقاتليه المعنوية". لكنه جرح فى هـذه المرة جرحًا خطيرًا، وضُربَ حصانه بالنار من تحته، لكنه استطاع الوصول إلى ملجأ فى التلال. ويبدو أنه كان قد أصيب بجرح آخر للمرة الثالثة. يقول السير ريجنالد وينجت: "أثناء هجوم المدفعية على الموقع الثانى، سقطت دانة جيدة التنشين على أكبر بيرق من البيارق وأدت إلى سقوطه، واتـضح بعـد ذلك أنه كان بيرق النجومى، والمرجح أن الدانة التى أسقطت سـارية ذلـك البيرق، أصابت النجومى أيضًا". جرى الاعتناء بالنجومى من قبـل حرسـه الخاص الأمين، الذين وضعوه على محفة جمل، وحاولوا نقله إلى المؤخرة. وعندما اكتشف أمر "هذه الجماعة" جرى فتح النار عليها بواسطة قـوة مـن الخيَّالة؛ وسقط الجمل، ويبدو أن القسم الأكبر من الرجال قتلوا؛ وطـاردتهم الخيالة، وطلبت من البقية الباقية من جماعة النجومى الاستسلام، ولكن عندما اقترب أفراد الخيالة من جماعة النجومى، تظاهر أفراد هذه الجماعة بـأنهم مقتولون، وهبوا فجأة، وهجموا على جماعة الخيالة ودارت معركة تلاحمية؛ وقتل البعض منهم وعاد البعض الآخر إلى الجمل. وطُلِب منهم الاستـسلام مرة ثانية، لكن تمثل ردهم الوحيد فى اشتباك جديد، أسفر عن قتلهم جميعًـا عدا واحد منهم، امتطى صحوة جواد تصادف أن كان مارا بجواره، ونجـح فى الهرب. اكْتُشِف بعد ذلك، أن الجواد حمل جثة النجومى. "وعثـر علـى واحد من أولاده، وهو طفل عمره خمس سنوات تقريبًا، ميتا بجوار الجمـل،

في حين وُجِد طفل آخر عمره أقل من عـــام، جـــرى إحـــضاره بواســـطة مرضعته إلى معسكر توشكى فى اليوم التالى".[1]

تتردد بعض المشاعر البسيطة الساذجة عن حياة ووفاة ذلك المحـــارب غير المتحضر، والتى تعيد الأذهان إلى أزمان هومر وأسفاره، وإلى ذكريات بيوولف Beowulf عن الأزمان الإنجليزية ـــ السكسونية.

سبق أن قلت: إن الأرواح التى أزهقت فـــى كـــل مـــن أبـــى كليـــة، وكيربكان، هما والمعارك الأخرى التى دارت فى السودان، ذهبـــت هبـــاء، وأُزهقت بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة. هذا الكلام لا يمكن أن ينطبق علـــى أولئك الذين قتلوا فى معركة توشكى. وسبب ذلك، أن الجندى فـــى معركـــة توشكى، كان ذراعًا تنفيذية لسياسة حكيمة. كان الجندى، فى معركة توشكى، يدافع عن أرض حضارية، ضد هجمات البرابرة المتشددين. هذا يعنـــى أن الجندي كان يحارب قضية عادلة. وعليه، استحق النـــصر، وجـــاء نـــصره كاملا. جر الانتصار الذى تحقق فى توشكى، ووراءه سلـــسلة مـــن النتـــائج السياسية المهمة. فقد فقأ ذلك الانتصار فقاعة المهدية. كمـــا أوضـــح ذلـــك الانتصار أيضًا، أن الدراويش، على الرغم من أنهم كانوا لا يزالون أقويـــاء فى مسألة الدفاع داخل صحراواتهم النائية الطاردة، لا يجب التخوف مـــنهم كغزاة. أعطى هذا النصر أيضًا ثقة للجيش المصرى، ولـــشعب المـــصرى وإلى أوروبا أيضًا. أثبت ذلك الانتصار أن أولئك الذين كانوا مصرين علـــى

(١) هذا الطفل دون سائر أطفال الدنيا كلها هو الذى غيرت الأحـــداث مـــصيره تغييـــرا كاملا، وبدلا من تربية هذا الطفل على كراهية المسيحيين وسط المناخ غير المتحضر فى السودان، جرى تسليم هذا الطفل إلى الأخـــوات البريطانيـــات الممرضـــات فـــى المستشفى الرئيسى فى القاهرة، واللاتى دللنه كثيرا، وكنَّ أكثر من الأمهات بالنـــسبة له.

"سحق المهدى" فى الخرطوم، لم يكونوا على صواب؛ وأثبت أيضًا أنه على الرغم من صواب الذين قالوا: إن الدراويش يمكنهم أن يغزو مصر، فإنهم قدَّروا قوة الدراويش الهجومية بأكثر من قيمتها؛ وأثبت ذلك الانتصار أن الحركة المهدية كانت أقل ترابطًا وانسجامًا، وأن بأس هذه الحركة كان أقل مما هو مفترض لها؛ كما أكد ذلك الانتصار أن قوة مصرية صغيرة تحت قيادة الضباط البريطانيين، والتى كانت تستمد العون المعنوى من وجود حامية بريطانية فى مصر، كانت كافية للمحافظة على ممتلكات الخديوى وعدم المساس بهذه الممتلكات. انهارت قوة الحركة المهدية الهجومية مع الهزيمة التى أُنزلت بها فى معركة توشكى. وبذلك يكون السير فرانسيس جرنفيل، وأولئك الذين شاركوا معه فى القتال، قد أعادوا الهدوء إلى وادى النيل، ومكنوا عمل المُصلِح المدنى من الاستمرار بلا خوف من الغزو الخارجى. جاء ذلك كله، بمثابة إنجازات كبيرة، تستحق الاعتراف بها من جانب كل المهتمين برفاه مصر.

ينبغى هنا، أن أعود بالمشهد مرة أخرى إلى شرقى السودان. وهنا يمكن القول إنه لم تقع أحداث مهمة فى المنطقة المحيطة بسواكن، وطوال عامين بدءا من الهزيمة التى لقيها عثمان دقنة فى اليوم العشرين من ديسمبر عام ١٨٨٨م. كانت السلطة والنفوذ المصريان مقصورين على الأرض التى تطوقها تحصينات المدينة. هذا يعنى أن أى جامع من جامعى الحطب، أو أى فلاح من الفلاحين، يقوم بالتجوال خارج نطاق ومدى المدافع كان معرضًا للقتل أو الأسر من قبل الدراويش الذين كانوا ينتشرون فى المناطق المجاورة. وبدأت القبائل المحلية تشهر عداءها يوما بعد آخر، لعثمان دقنة، لكن هذه القبائل المحلية، لم تكن لديها القوة ولا قوة الترابط المطلوبة لطرد هؤلاء الدراويش من المنطقة.

دار فى الوقت نفسه، جدل طويل حول مسألة الرغبة أو عدم الرغبة فى تحريم أو السماح بالتجارة مع الداخل، كان هناك خلاف كبير فى الرأى بين السلطات المحلية، حول أفضل الطرق الذى يمكن السير فيها فى ظل مثل هذه الظروف. كانت السلطات العسكرية، تتنبّه من ناحية، على أنه إذا ما سمح للحبوب بمغادرة الساحل، فسوف يتعذر منع وقوعها فى أيدى الدراويش، والأكثر من ذلك أن الدراويش يمكن أن يتلقوا ذخائر حربية تحت غطاء التجارة القانونى. وبذلك يكون قد جرى تسهيل مسألة الهجوم على الأراضى المصرية. وبذلك يكون قد أمكن منع الهجوم على سواكن، والذي تحدد له العام ١٨٩٠، عندما جرى سحب الموافقة على التجارة، التى جرى إقرارها من قبل. جرى التحريض، من ناحية أخرى، على أن الدراويش كانوا قليلى العدد، وأنهم كانوا يتجبرون على بقية السكان، وأنه لم يكن من العدل، ولا من السياسة جعل السواد الأعظم من السكان يعانون بسبب أخطاء قلة قليلة منهم، وبخاصة أن هذه القلة من السكان، لم تكن تشكل طائفة من القبائل المتجانسة المقيمة فى شرقى السودان، وإنما جاءت من أماكن بعيدة، وأن وجود هذه القلة لم يكن مرغوبًا ولا محبوبًا من المواطنين.

وهنا نجد أن السلطات المعنية كانت تتراوح، بشكل متساو، جناحى سياسة كان أحدهما يصل إلى حد تحريم التجارة، فى حين كان الجناح الآخر لا يضع أية عوائق أو موانع على التجارة. فى ظل هذه الظروف، جاء أسلوب العمل من القاهرة مترددًا بطبيعة الحال. فقد جرى السماح بالتجارة فى بعض الأحيان، وفى أحيان أخرى جرى تحريمها كليا أو جزئيا. وهذا أمر لا يدعو إلى الدهشة؛ نظرًا لأن الحجج التى كان يسوقها مؤيدو السياستين، كانت حججًا مقبولة فى ضوء المزايا المترتبة على هذه الحجج.

جاءت تجارة الرقيق بمثابة المسألة الأخرى، التى تزايـدت أهميتهـا خلال العام ١٨٩٠، وزاد الإقبال عليها بسبب وجود الدراويش على الساحل. عجزت الطرادات البريطانية الموجودة فى البحر الأحمر عـن وقـف هـذه التجارة. كانت سفن الداو(*) العربية تختبئ بين النهيرات الكثيرة الموجـودة على طول الشاطئ، الذى يتعذر اقتراب السفن الكبيرة منه بـسبب الـشعاب المرجانية. وكانت قوافل الرقيق تنتظر على بعد مسافة قصيرة من الـشاطئ فى الداخل. وكان الجانبان ينتظران الفرصة المواتية، التى يجـرى خلالهـا إحضار العبيد إلى الشاطئ، حيث يجرى شحنهم على ظهـور الـسفن عنـد غروب الشمس، ومع حلول صباح اليوم التالى، فى ظل وجود رياح مواتية، تكون هذه السفن اقتربت تمامًا من الساحل المقابل من الجزيرة العربية.

كنت أحس فى معظم الأحيان، طوال العام ١٨٨٩ أن العلاج الوحيـد لذلك الحال، يتمثل فى احتلال بلدة طوكر، التى تعد مخزن حبـوب شـرقى السودان. جرى توضيح أنه إذا ما تم طرد عثمان دقنة مـن طـوكر، فلـن يستطيع بعد ذلك الحصول على الإمدادات والتموينات، وسوف يضطر إلـى مغادرة شرقي السودان. ترددت فى التحرك، فترة من الوقت. وترددت أيضًا فى القيام بعمليات هجومية من أى نوع كان فى السودان، والأكثر من ذلـك، أني كنت أعلم أن أى تحرك مقترح سوف يُنظر إليـه باسـتياء كبيـر فـى إنجلترا. وصلت فى نهاية المطاف إلى استنتاج مفاده أن إعادة احتلال طوكر من جديد كان أمرًا مطلوبًا، وأن هذا الاحتلال لا يشكل عقبـة كبيـرة مـن الناحية العسكرية. تقدمت بهذه المقترحات إلى الحكومة البريطانية فى ربيـع العام ١٨٩٠.

(*) Arab dhows والداوَ هى نوع من السفن العربية المعروفة فى الجزيرة العربية والخليج. (المراجع)

كان اللورد سالسبورى، وزيرًا للخارجية فى ذلك الوقت، ولم يكن من حيث المبدأ ممانعًا لاستخدام القوة، لكنه قبل أن يوافق على استخدام القـــوة، كان يود إقناع نفسه بأن السير فى هذا الطريق كان أمرًا ضروريا ومطلوبًا. كان من عادة اللورد سالسبورى النظر إلى الحجج العسكرية بعـــين الـــشك. كتب إلىَّ، فى فترة لاحقة، عندما أثيرت مسألة التخلى لتركيـــا عـــن بعـــض القلاع التى فيها قوات مصرية على ساحل مدين Midian، رســـالة شخـــصية قال فيها: "أنا لن يستهوينى كثيرًا ذلك الذى يقوله لك الجنود عـــن الأهميـــة الإستراتيجية لهذه الأماكن. هذا هو أسلوب الجنود. وهم عندما يطلـــق لهـــم الحبل على الغارب، فإنهم يمكن أن يُصرُّوا على وضع حاميات على القمر، كيما تجرى حمايتنا من كوكب المريخ".

لم يكن للورد سالسبورى، فى الحالة التى نحن بصددها هنا مقتنعًا بالرغبـــة فـــى التخلى عن موقف الدفاع[1]. وعليه جرى إسقاط هذا الأمر من الاهتمام فترة من الزمن.

---

(١) وردت إلىَّ اعتراضات اللورد سالسبورى على الهجوم على طوكر فى رسالة خاصة فى ٨ مارس ١٨٩٠ الميلادى، وكانت على النحـــو التـــالى: "تتمثـــل حججـــى فـــى الاعتراض على احتلال طوكر، فى أن العملية سوف تنطوى على مبلـــغ كبيـــر مـــن المال، وأن هذا المبلغ قد يكون كبيرا جدا، وأن المالية المصرية، على الـــرغم مـــن خروجها من حالها الحرج، وأصبحت الآن فى طور النقاهة، إذا ما اعتراها شيء قليل من عدم الحرص، قد تعيد هذه المالية إلى الحال الذى جرى تخليصها منه بعد جهـــد جهيد، يضاف إلى ذلك، أن أمر الهجوم عندما يصدر، فإن مدى مثـــل هـــذا الهجـــوم يصعب أن يظل تحت السيطرة. مثل هذا الأمر يظل مفتوحا أمام السلطات العسكرية، إلى أن تكتشف فى المنطقة المجاورة لمنطقة الهجوم خطرا من نوع يتعين التحوط له والاحتراس منه، وإن شئت فقل: وضع استراتيجى يمكن أن تقدر قيمة عوائده التى لا تقدر بثمن، بعشرة أمثال مخاطرة وكلفة احتلال هذا الوضع. هذه الحجج لـــيس لـــديك وسائل تمكنك من الاعتراض عليها. هؤلاء الناس موجودون فى أراضيهم، وبوسعهم=

جرى فى خريف العام ١٨٩٠ الميلادى، عرض هذا الموضوع علىَّ مرة ثانية. كتب السير فرانسيس جرنفيل "أنا مقتنع أن الوقت قد حان، لإعادة الهدوء إلى البلاد حتى بلدة طوكر، دون أن يحدث ذلك أية ضغوط على مالية البلاد، وبدون مساعدة من القوات الإنجليزية أيضًا". درست الموضوع دراسة دقيقة. وهنا بدأت تتضح يومًا بعد يوم الشرور الناجمة عن وجود الدراويش فى المنطقة المجاورة لسواكن. كنت فى ذلك الوقت أكثر اقتناعًا من ذى قبل، أن مسألة إعادة احتلال طوكر، كعملية عسكرية، لم تعد تشكل مصاعب كبيرة، وأنها لن تنطوى على إنفاق مالى كبير. أكثر من ذلك، أحسست بيقين مفاده أنه ليست هناك مخاطرة كبيرة فى جرِّنا إلى عمليات هجومية على نطاق كبير فى السودان. لم يكن هناك أحد أكثر اقتناعًا من اللورد سالسبورى. ولما كنت أعرف ذلك، فقد حثثته على النظر فى الأمر مرة ثانية. وفى نهاية المطاف، أبرق اللورد سالسبورى إلىَّ فى ٧ من شهر فبراير من العام ١٨٩١الميلادى، أن الحكومة وافقت على غزو طوكر.

جرى بعد ذلك إرسال التعزيزات إلى سواكن. وقام العقيد هُولِد سميث، فى اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، باحتلال ترنكتات **Trinkitat** دون

= تسجيل معارضتك باعتبارها معارضة للجهل المدني؛ وعليه يمكن لابتزازات الضرورة العسكرية العاجلة أن تدفعك إلى الدخول في الصحراء. وأنا يتعين أن أضيف إلى هذه الاعتراضات، أنها ستظل تبدو مضخمة فى أذهان الناس فى الوطن. هؤلاء الناس تأثروا تأثرا كبيرا بالهزائم التى حدثت منذ ست سنوات، وتأثروا أيضا بالضرورة الملحة التى أقحمتهم فى مواقف لم تكن فيها تلك الهزائم أمرا محتوما، إلى حد أنهم أصبحوا يتراجعون غريزيا عن أى مقترح من مقترحات الهجوم على الصحراء المصرية. وأنا لا أجزم أن هذه الحجج كافية لمنع حدوث مثل هذا الهجوم، إذا ما كان هناك توازن واضح لمزاياه المؤكدة؛ لكن فى ظل غياب الدلائل التى من هذا القبيل، ينبغى التسليم بذلك الهجوم على أنه فرضية قوية.

معارضة. وفي اليوم السادس عشر من الشهر نفسه واصل الرجل تقدمه فى اتجاه التيب El Teb. وفي اليوم التاسع عشر، اصطدام العقيد هُولــد ســميث بالعدو على بعد مسافة قصيرة من بلدة طوكر، وتلى ذلك اشتباك عنيف. قال العقيد هولد فى أحد التقــارير: "واصــل الــدراويش هجــومهم بجــسارتهم وشجاعتهم المعتادة. ومع ذلك، تشبثت القوات بالأرض ولــم تتململــل ولــو لبوصة واحدة من مكانها". وجرى فى نهاية المطاف إنزال الهزيمة الــساحقة بالدراويش وتكبيدهم خسارة ثقيلة. وهرب عثمان دقنة، لكن جرى قتل القسم الأكبر من كبار أمرائه. وكانت خسائر المصريين عبارة عن عشرة قتلــى، إضافة إلى ضابط إنجليزى واحد، وجرح حوالي ٤٨ فردًا. وهربــت البقيــة الباقية من الدراويش فى اتجاه كسلا. ورحب الــسكان بهزيمــة الــدراويش ترحيبًا قويا. وأدلى الأشخاص الذين جرى العثور عليهم فى طوكر، والــذين جرى تشويههم تشويهًا يعز على الوصف، بشهادات قوية على بربرية حكــم الدراويش وانعدام تحضره.

حققت حملة طوكر نجاحًا كاملا. هذا يعني أنٍ طوكر حققت لــشرقى السودان ذلك الذى حققته توشكي لوادى النيل. لقد خلصت معركــة طــوكر البلاد من الدراويش، ومكنت للمصلح المدنى أن يبدأ عمله(١).

وإذا أردنا إيجاز القول نجد أن ثلاثة أحداث عسكرية مهمــة وقعــت، خلال السنوات التى أعقبت الجلاء عن السودان فى العام ١٨٨٥، وكان أول تلك الأحداث هو هزيمة الدراويش أمام سواكن فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨٨؛

(١) فى اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، كتب لي اللورد سالسبورى يقول: "يبــدو أن الأمور كانت تسير سيرا حسنا فيما يتعلق بحملة طوكر حتى لحظة كتابة هذه الرسالة؛ هذه الحملة لا تشغل الرأى العام هنا. نحن لا نفكر فى أى شيء هنا سوى الإضرابات، وفي المقاطع الأخيرة من ملحمة كيتى أوشيا Kitty O'shea".

وقد أدت هذه الهزيمة إلى تخفيف الضغط الواقع على سواكن، لكن لم يسفر ذلك الحادث عن أية نتيجة مهمة أخرى. ثانيًا، هزيمة قوة النجومي في توشكى في اليوم الثالث من أغسطس من العام ١٨٨٩؛ مما أدى بذلك إلى كسر القوة العدوانية للدراويش وإعادة الهدوء إلى وادى النيل. ثالثًا، إنزال الهزيمة بعثمان دقنة بالقرب من طوكر في اليوم التاسع عشر من شهر فبراير من العام ١٨٩١؛ وقد أدى ذلك إلى احتلال المصريين لبلدة طوكر من جديد، وإعادة الهدوء إلى القسم الأكبر من شرقى السودان. وعليه، وبعد سنوات عدة من الانتقال المؤلم، وبعد أن جرى تقليص مصر إلى أبعاد معقولة، أصبح لها حدود ثابتة، استطاعت الحكومة المصرية الدفاع عنها بالقوة العسكرية التى لديها والموارد المالية التى فى يدها.

وإذا كانت هناك مصر حديثة تنهض الآن، فإن وجود مصر الحديثة هذه يرجع بدرجة كبيرة إلى الحقيقة التى مفادها أنه من خلال التقارير بحلوها ومرها، فإن سياسة الانسحاب من السودان، والالتزام التام بالموقف الدفاعي على الحدود المصرية، جرى المحافظة عليها بصورة مستمرة لبضع سنين.

الفصل الثانى والثلاثون

غزو الخرطوم من جديد

أكتوبر ١٨٩٥ ـ سبتمبر ١٨٩٨

حتمية إعادة غزو السودان- مخاطر القتال السابق لأوانه- هزيمة الطليان فى عدوا Adua- قرار الزحف على دنقله- توفير الأرصدة المطلوبة لذلك- السير هربرت كتشنر- الحملة الهندية على سواكن- إنشاء الخط الحديدى- معركة فركت Firket- الاستيلاء على دنقله- الحكومة المصرية تدفع المبالغ المقدمة من مفوضى الدين- الحكومة البريطانية تقدم ٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى- مسألة القيام بحركة هجومية أخرى- الاستيلاء على أبى حمد وبربر- احتلال كسلا من جديد- إرسال القوات البريطانية إلى السودان- معركة عطبره- معركة أم درمان- تكاليف الحملة- وزارة الحرب- سياسة إعادة الغزو.

جرى إهمال السودان، لا من منطلق أن ذلك الحمل كان عديم القيمة، وإنما لعدم توافر الأيدى اللازمة للإنقاذ. يضاف إلى ذلك، أنه كان واضحًا ومؤكدًا منذ البداية، أن مسألة إعادة غزو بعض المديريات الضائعة، تحت أى

ظرف من الظروف، كانت أمرًا لابد من القيام به، إن آجلا أم عـاجلا. قـد يكون واضحًا فى أذهان أولئك الذين يعرفون الظروف كلها حق المعرفة، أن إنجلترا لم تكن مسئولة عن ضياع السودان، ولكن الحقيقة الواضـحة، التـى كان مترسخة فى أذهان الجمهور الإنجليزى، كانت تفيد ــ أنه فى الفترة التى كان النفوذ البريطانى فيها على أشده فى مصر، فإن بعض المقاطعات، التى سبق فتحها من قبل أمام التجارة، والتى جرى إخضاعها لتأثيرات الحضارة، سُمح لها بالعودة إلى الهمجية. لقد أدى ذلك إلى المساس بـالفخر والكبريـاء القومى. كان هناك اعتقاد مفاده أنه حتى لو لم تكن الحكومـة البريطانيـة، مسئولة فى الأساس عن ضياع هذه المقاطعات، فإنها تعد مسئولة، عن عـدم محاولة غزو تلك المقاطعات مرة أخرى. كان هناك إحـساس عـام بالعـار والخجل، مفاده أن الجيش المصري، برعاية بريطانية، كانت يتحـتم عليـه المرور بتلك الحالة من الانكماش الشديد. جرى التعبير عن ذلك الإحـساس الشعبي بهذا الموضوع، من خلال شعور عام مفاده أنه "لابد من الانتقام لوفاة غوردون".

كان واضحًا منذ البداية أن مسألة إعادة الاحتلال الجزئى للسودان لـم تكن أكبر من طاقة الموارد العسكرية والمالية البريطانية، لكن ميلا ضـعيفًا إلى القيام بهذه العملية جرى الكشف عنه خلال فترة قصيرة، إما عن طريق الحكومات المتعاقبة، وإما عن طريق الرأى العام، وقد تمثلت المشكلة التـى تحتم مواجهتها، فى كيفية إعادة الحكومة المصرية تأكيد وجودها فى السودان فى غياب أو فى ظل مساعدة قليلة من جانب بريطانيا. كان ضـروريا أن لا ينطوى حل هذه العملية على أية زيادة فى أعباء الشعب المصرى الماليـة، وأن لا تنطوى أيضًا على أية أخطار تحتم إعادة الـشئون المـصرية إلـى الفوضى، بعد أن بدأت تستقر بالفعل.

تمثل الخطر الحقيقي، خلال السنوات التى أعقبت انسحاب القوات، بعد حملة غوردون المحبطة، والتي كان ينبغي التحوط له والاحتراس منه، فـى منع الحكومتين البريطانية والمصرية من الاندفاع إلى القيام بعمـل سـابق لأوانه، بفعل ذلك القطاع الصغير والمؤثر من الرأى العام الذى كان يـساند بشدة وإلحاح مسألة إعادة احتلال السودان بصورة عاجلة. واقع الأمـر، أن رأيى الشخصى كان يتمثل فى أن فترة الخمول المفروض يمكن أن تدوم أكثر مما هو مطلوب. لو سألوني، فى العام ١٨٨٦ على وجه التقريب، عن المدة التى يمكن بعدها للحكومة المصرية التخلى عن سياسة الدفاع وانتهاج سياسة الهجوم فى وادى النيل، لكنت قد حددت هذه المدة بحوالى خمسة وعـشرين عامًا. ولكن واقع الأمر، أن الجيش المصرى، أعاد احتلال دنقله وبربر بعد حوالي اثنى عشر عامًا. والسبب الرئيسى وراء ثبوت خطئي هنا تمثل فـى تغير ظروف المشكلة. ولم تترك الحكومة المصرية للتعامـل وحـدها فـى الموقف المالي والعسكري. وقد قدمت إنجلترا للحكومة المـصرية مـساعدة قيمة من الرجال والأموال.

كان لابد من الوفاء بشرطين قبل التفكير فى إعادة احتلال الـسودان. أول هذين الشرطين أن الجيش المصرى كان لابد من زيادة كفاءته. ثانيًا، أن إعلان إفلاس الخزانة المصرية، أمر لا يجب أن يحدث، وإنما ينبغى تـوفير المصروفات والإنفاق غير العادى الذى سوف يترتب على انتهاج الـسياسة الحكومية.

يزاد على ذلك، أن المعارك التى دارت فى العام ١٨٨٨ – ٨٩، فـى المنطقة المجاورة لسواكن فى وادى النيل، أثبتت أن الجيش المصرى يمكـن الاعتماد عليه إلى حد ما.

تواصلت إعادة التأهيل، والتقدم المادى فى جميع الاتجاهات وبمعدل أسرع مما كان متوقعًا. وبحلول العام ١٨٩٥، بدأت تجرى مناقشة مسألة إعادة احتلال السودان، بشكل عام، باعتبار ذلك عملا يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية قصيرة.

وأثيرت هذه المسألة من جديد فى شهر أكتوبر من العام ١٨٩٥ على النحو التالى. **قبل ذلك بفترة قصيرة، كانت هناك فكرة لاحتجاز مياه النيل فى خزان كبير. وبحلول خريف العام ١٨٩٥، كانت مناقشة الجوانب الفنية لتلك الفكرة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة جرى عندها تبرير الاستنتاج الذى مفاده أنه لابد من العمل على تنفيذ هذه الفكرة قبل مرور وقت طويل.** ظن الناس فى ذلك الوقت، أن الخزانة المصرية، لا يمكن أن تتعامل فى آن واحد مع فكرة الخزان الكبير والسودان[١] فى آن واحد. وفي حال عدم تقديم المساعدة المالية من إنجلترا، تصبح الخطة الأوفق هى بناء الخزان، وتأجيل مسألة إعادة احتلال السودان إلى أجل غير مسمى. وعليه، فإن زيادة، على حد ظن البعض، الإيرادات التى ستنتج عن بناء الخزان يمكن أن تمكن مصر من إعادة احتلال السودان. وعليه، طَلَبْت من الحكومة البريطانية رأيها فى هذا الموضوع. وجاءنى الرد (فى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر) يفيد أن الحكومة البريطانية ليس لديها فى الوقت الحالي أية نية للتفكير حتى فى مسألة إرسال حملة عسكرية إلى السودان، وعليه فإن ترتيبات الحكومة المصرية يجب أن تقوم على أساس عدم الإشارة إلى تكاليف أية حملة تكون من هذا القبيل.

---

(١) جرى بعد ذلك اتخاذ الترتيبات التى جرى بمقتضاها إقامة خزان نيلى كبير فى أسوان أثناء العمليات العسكرية التى كانت تجرى فى السودان. وأمكن التغلب على المشكلات المالية عن طريق تأجيل سداد قيمة الخزان إلى ما بعد اكتماله .

عندما تسلمت هذا الرد، ظننت أن مسألة إعادة احتلال السودان قد جرى تأجيلها بصورة قاطعة سنوات عدة. لم أكن على صواب فى ظنى هذا. كنت على وشك تلقى درسًا تعليميا آخر عن أخطار الدخول فى عملية التكهن السياسي. كان كلام هاتف الغيب "دودونا Dodona" يعتمد على النسيم الذى كان يحرك أغصان أشجار البلوط المحيطة بمعبد زيوس(*). لكن كلام هاتف الغيب فى لندن كان أقل يقينًا من كلام هاتف الغيب "دودنا". كانت كلمات هاتف الغيب فى لندن تعتمد على دلائل البارومتر السياسى سريعة الزوال فى لندن، وعندما طرحت مسألة ما إذا كان إنشاء الخزان مفضلا أو غير مفضل على إعادة احتلال السودان، هب نسيم الحذر المنتظم بين أشجار البلوط السياسى فى لندن، وأعلن هاتف الغيب بلغة مؤكدة، عن مساندة إنشاء الخزان. لكن كانت هناك صرخة شبه حادة، على وشك المجيء من الاتجاه المعاكس، ونتج عن ذلك، عكس القرار فى غمضة عين، وراح هاتف الغيب يقف بصورة قاطعة فى صف الهجوم على السودان، مثلما حدث من قبل عندما جرى رفض هذه الفكرة، فى ظل دلائل بارومترية مختلفة.

جاء هذا التغيير، إلى حد ما، نتيجة من نتائج النمو السريع للروح الحيادية، التى سرت فى ذلك الوقت فى إنجلترا، لكن السبب المباشر لهذا التغيير تمثل فى المنعطف الذى وصلت إليه الأمور فى مصوع. كان الإيطاليون يجرى الضغط عليهم بشدة من جانب الأحباش. ترددت شائعات عن وجود تحالف بين الأحباش والدراويش، الذين كانوا على وشك الهجوم على كسلا. جرت فى مطلع شهر يناير من العام ١٨٩٦، مناقشات غير مثمرة، ولم تسفر عن أية نتائج عملية، حول إمكانية قيام أو عدم القيام بمظاهرة من وادي حلفا أو من سواكن، يمكن أن تخفف الضغط على القوات

(*) رب الآلهة الإغريقية. (المترجم)

الإيطالية، أخيرًا، وفي اليوم الأول من شهر مارس، قامت قوات الملك منليك فى المنطقة المجاورة لعدوا، بإنزال الهزيمة الكاملة بالجيش الإيطالى بقيادة الجنرال براتيرى Baratieri.

أدى ذلك إلى تفاقم الأمور. وجرى حث السفير الإيطالى فى لندن بإحداث تغيير فى المصالح الإيطالية. وفي اليوم الثانى عشر من شهر مارس، تقرر فجأة إعادة احتلال دنقله. وليس هناك شك فى أن هذا القرار اتخذ وأعلن على الملأ على وجه السرعة وفى عجلة شديدة. وجرى أيضًا دراسة المصاعب العسكرية والمالية، التى يتحتم التغلب عليها، دراسة قللت من شأن هذه المصاعب. هذا لا يعني أننا يمكن أن نستخلص من ذلك أن القرار لم يكن حكيمًا. لكن افتقار السياسة البريطانية إلى الثبات والرسوخ، والذي نلخصه فى أهداف السياسة البريطانية، يعد دوما مصدرًا من مصادر الحرج الدائم لأولئك الذين يقع عليهم عبء تنفيذ هذه السياسة. هذا يعنى أن رئيس الوزراء البريطانى يبدو كما لو كان فى موقف عامل الدفة، وإن شئت فقل: موجه المركب، فى سفينة طافية وخارج مصب نهر من الأنهار الأفريقية. أى أن الرجل يتعين عليه الانتظار إلى أن تجيئه موجة عالية تحمله فوق السد. ظهر فى ذلك الوقت، أن هذه الحالة بالذات، ولأسباب كثيرة، كان من الأوفق تأخير اتخاذ القرار بشأنها إلى حد ما. يضاف إلى ذلك، أن الحجج المبنية على الرغبة فى مساعدة الإيطاليين، ووقف أى تقدم محتمل من جانب الدراويش، وعلى الرغم من أنها كان لها وزنها إلى حد ما، فإنها لم تكن حججًا دامغة أو قاطعة. على الجانب الآخر، نجد أن سياسة إعادة الغزو المتدرج كانت أيضًا سياسة سليمة. السياسة ليس فيها دومًا مبدأ الخيار المسبق لوقت العمل وأسلوبه. هذا يعنى أن الفرصة يتعين انتهازها عندما يؤون أوانها. يزاد على ذلك، أن مسألة ما إذا كان موجّه المركب على

صواب أو خطأ، عندما اختار الموجة الإيطالية لتنقله عبر السد الـسوداني، كانت تعتمد، إلى حد كبير، على مدى النجاح أو عدم النجـاح فـي القيـام بالعملية. كنت في ذلك الوقت ميالا إلى الرأي الذي يقول: إن هـذه العمليـة سابقة لأوانها، لكن ليس هناك شك في أنه بعد أن تقرر البدء في العملية، فإن الجهود كلها يجب أن تنصب على إنجاح هذه العملية. كان ضروريا أيـضًا مقارعة الفكرة التي كانت تحظى بشيء من التفصيل في لنـدن، وأن تكـون العمليات مقصورة على مجرد التظاهر، طالما أن أكاشا **Akasha**، كانت على بعد مسافة قصيرة من وادي حلفا. كان واضحًا أن التقدم يتعين عدم القيام به مطلقًا، أو القيام به بنية احتلال البلاد بصفة دائمًا، وعلى الفور، حتى منطقة دنقلة، ثم بعد ذلك بصورة متدرجة إلى الخرطوم. كان هناك ما يمكن قولـه من باب تأخير موعد البدء في سياسة التقدم. ولم يكن هناك شيء يمكن قوله من باب التأييد لتوافه هذه المسألة. كان لابد من التخلص تمامًا مـن تـردد الماضي، عند التعامل مع الأمور السودانية. وسرعان ما جرى بعـد ذلـك التخلي عن فكرة قصر العمليات العسكرية على التظاهر.

بعد أن تقرر القيام بالهجوم، برز من بين الأسئلة الأولى، السؤال الذي يتناول كيفية توفير المبالغ المطلوبة للحملة.

كانت مصر قد استفادت طوال فترة الاحتلال استفادة كبيرة من نزوع إنجلترا إلى إلغاء التمركز الإداري. هذا يعني أنه لم يحدث قط أن كانت هناك محاولة لحكم مصر من لندن. وليس هناك شك في أن هذه المنظومة تتـسم بالحكمة. لقد مكننا ذلك من تحاشي الأخطاء التي لا حصر لها التي عادة مـا تنتج عن المنظومات المركزية التي يجري اتباعها في القارة الأوروبية. ومع ذلك فإن المنظومة السليمة، قد تكون لها أيضًا بعض العيوب، على الرغم من أن طابع هذه العيوب قد لا يكون متفوقًا على مزاياها. من عيوب المنظومـة

البريطانية، وبخاصة فيما يتعلق بتفاصيل إدارة الشئون المصرية فى مصر، أن قلة قليلة، إن لم يكن أحد على الإطلاق، من المسئولين العاملين فى المناصب العامة فى لندن هم الذين على معرفة وثيقة بالالتواءات المعقدة فى المتاهة الإدارية والمالية فى مصر. هذا الجهل بهذه المسائل، وعلى الرغم من فائدته على الصعيد المعتاد، يسفر فى بعض الأحيان عن بعض النتائج الغريبة والمحرجة. وفى هذا الخصوص بالذات، نجد أن السلطات المقيمة فى لندن كانت تعلم أن أحوال المالية المصرية آخذة فى الانتعاش. يزاد على ذلك أن هذه السلطات كانت تعلم أن مبالغ كبيرة من مدخرات الأعوام الماضية كانت مكدسة فى الخزانة، كان هؤلاء المسئولون يعلمون أن إعادة احتلال دنقلة إنما هى مصلحة مصرية، وأن الخزانة المصرية يمكن أن يطلب منها تحمل نفقات هذه العملية. هذا يعنى أن مسألة تحميل الخزانة البريطانية هذه النفقات، لم تدرس فى بداية الأمر دراسة جيدة، كان يمكن القول: إن الحكومة المصرية لا ينبغى أن تدفع وإنما يمكن أن تدفع. هذا يعنى أن الحقيقة التى مفادها أن مفتاح الخزانة المصرية كان بيد الرقابة الدولية، لم يجر تقييمها تقييمًا دقيقًا، هذا إن لم تكن منسية تمامًا. كانت مسألة الوصول إلى متراكمات السنوات السابقة، أمرًا مستحيلا فى حال غياب أو تغييب لجنة مندوبى الدين.

جرى بناء على ذلك، التقدم بطلب إلى مندوبى الدين بتقديم منحة مقدارها ٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لتغطية نفقات حملة دنقلة العسكرية. ووافق مندوبو الدين على هذه المنحة بأغلبية أربعة إلى اثنين. وجرى نقل المبالغ إلى الخزانة المصرية. وعليه قام على الفور المندوبان الفرنسى والروسى، اللذان كانا يشكلان الأقلية الرافضة برفع دعوى على الحكومة المصرية أمام محكمة الدرجة الأولى المختلطة فى القاهرة.

أصدرت محكمة أول درجة المختلطة حكمها في هذه الدعوى في اليوم الثامن من شهر يونيو. وصدر الأمر إلى الحكومة المصرية بسداد المبلغ الذى جرى منحه من قبل مندوبى الدين. وجرى على الفور استئناف ذلك الحكم أمام المحكمة العليا فى الإسكندرية، وأسفر ذلك الاستئناف عن النتائج التى سيجري تناولها هنا.

كان لابد من دراسة مسألة تشكيل القوة وقيادتها فى آن واحد مع المسألة المالية.

جرى إرسال كتيبة بريطانية من القاهرة إلى وادي حلفا، وذلك كدليل على أن المساعدة البريطانية سوف تكون متيسرة فى وقت الحاجة إليها، وليس لأي سبب آخر. وجرى فى ذات الوقت إعادة بعض الضباط البريطانيين إلى الجيش المصرى بصورة مؤقتة، لكن تقرر بعد هذه المساعدة استخدام قوات الجيش المصرى وحدها فى وادى النيل.

وأسندت قيادة الجيش المصرى إلى سرداره، السير هربرت كتشنر. لم يكن هناك خيار أفضل من ذلك. ولما كان السير هربرت كتشنر شابا، نشيطًا، ومحبا لمهنته ومتيمًا بها، إضافة إلى أن شامات الشرف التى كانت على وجهه، كانت شاهدًا على خبرته فى العمليات الحربية السودانية، فذلك يعني أن الرجل كان يمتلك كل الصفات المطلوبة لإنجاح الحملة. كانت روابط السير هربرت كتشنر، شأنه شأن القادة العسكريين الآخرين، مع مرؤسيه تقوم على الانتظام الصارم من ناحية، وعلى احترام الموهبة الأكبر من ناحية ثانية، وعلى سعة حيلة الروح القوية المستسيدة من ناحية ثالثة، وليس على الطاعة الودية التى يوليها المرؤسون للرئيس حلو المعشر. بعد انتهاء الحملة، لم يكن هناك وجود للنقاد الذين تهامسوا بأن نجاح السير هربرت كتشنر يمكن أن يعزى إلى حسن الحظ وإلى الإدارة الجيدة. قالوا:

إذا كان عدد من الأحداث قد وقع، وهو لم يحدث في واقع الأمـــر، لجـــاءت النتيجة مختلفة تمامًا. هذا الشيء نفسه يمكن أن يُقال عن أى قائد عـــسكرى آخر لأية حملة من الحملات العسكرية. ومعروف أن الحظ مسألة متقلبة فى الحرب. فها هو ذا أعظم قادة الأزمات القديمة يتحدث عن التعبير اللاتينـــى الموجود على صفحة ٨٧ من النص الإنجليزى ــ المجلد الثـــانى[١]. واقـــع الأمر، أن ميزة السير هربرت كتشنر تمثلت فى أنه لم يترك شيئًا للمصادفة. ونظرًا لأن كتشنر كان إداريا من الطراز الأول، فقد أعطى كل تفصيلة مـــن تفاصيل آلته الاهتمام الذى تستحقه. كان من عادة الرجل، قبل الإقدام علـــى خطوة حاسمة، القيام بإعداد كل قسم من آلته، فى حدود ما يسمح به التبصر الإنسانى، كيما يطلع بتنفيذ المهمة المسندة إليه.

كان السير هربرت كتشنر يمتلك سمة تعد نادرة تمامًا بين العسكريين، وكانت لها قيمتها فى ظل الظروف السائدة فى ذلك الوقت. لم يكن كتشنر من أولئك الذين يرون أن الإسراف هو الوصيف الضرورى للكفاية. كان كتشنر على العكس من ذلك، اقتصاديا متشددًا؛ وكان الرجل عنـــدما يقـــوم بإعـــداد صياغة النصوص الخاصة بالإنفاق الضرورى والحتمـــى، يقمـــع بـــصورة حازمة النزوع إلى الإسراف والتبذير.

على الرغم من أن النية كانت متجهة إلى حتمية استخدام قوات الجيش المصرى وحدها، باستثناء كتيبة بريطانية واحدة، فى الهجوم على دنقلة، فى ضوء عدم التأكد من حجم المقاومة المتوقعة من جانب الدراويش، فقد كانت هناك فكرة بإعفاء الجيش المصرى بصفة مؤقتة من مهمة حراسة ســـواكن، وبذلك يمكن سردار الجيش من تركيز كل القوات المتاحة له، فى وادى النيل.

---

(١) قيصر، الحرب المدنية، الفصل الثالث ص ٦٨.

وتأسيسًا على ذلك، جرى إرسال قوة هندية قوامها حوالى ٢٥٠٠مقاتل، إلى سواكن. وصلت تلك القوة إليها فى مطلع شهر يونيو، وغادرتها فى شهر ديسمبر.

على الرغم من قيام هذه القوة الهندية بمهام الحامية فقط، فإنها قامت بخدمات عظيمة القيمة فقد كفى وجود هذه القوة فى سواكن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، مئونة القلق على أحوال شرقى السودان.

ومن باب الالتزام بالخطة التى سرنا عليها فى هذه الرواية، لن نحاول سرد تفاصيل الحملة التى قامت فى العام ١٨٩٦، ويكفى أن نورد هنا الأحداث الرئيسية.

كان واضحًا منذ البداية، أن واحدة من المشكلات تمثلت فى طريقة نقل الطعام والذخيرة للجيش أثناء سيره إلى دنقلة، فإن قلة قليلة من أولئك الذين ليسوا معنيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالعمليات الحربية هم الذين يقدرون تمامًا الحقيقة التى مفادها أن القائد العسكرى ينفق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع وقته فى ابتكار الوسائل التى تحفظ على قواته حياتها. كتب دوق ويلنجتون من البرتغال يقول: "الجيش الجائع يكون فى واقع الأمر أسوأ من عدم وجود جيش على الإطلاق". ولنا هنا أن نتصور مدى تزايد مصاعب الإمداد والنقل، عندما يكون مسير الجيش ــ كما هو الحال فى العملية التى نحن بصددها هنا ــ عبر منطقة خراب جرداء، وعندما يتحتم، فى غياب الطرق والنقل بالعربات، نقل كل رطل من البسكويت وكل طلقة من طلقات الذخيرة الإضافية، على ظهور الإبل، بطيئة الخطو، التى لا تستجيب للهفة أو حرص قائد القوة. النقل النهري لا يمكن استعماله إلا فى مناطق محددة، أى فى الأماكن التى لا تعوق الشلالات الملاحة فيها. وتمثل الحل الواضح لهذه المشكلات فى استمرار الاتجاه جنوبًا مع خط السكة الحديد، الذى يربط حاليًا

بين وادى حلفا وسرس، أبعد المواقع الخارجية للجيش المصرى. جرى أيضًا وبدون مقاومة فى اليوم العشرين من شهر مارس احتلال أكاشا، التـــى تقـــع على بعد مسافة خمسين ميلا جنوبى سرس. وعلى الفور جـــرى اســـتئناف العمل فى الخط الحديدى، الذى تقرر له فى نهاية المطاف، الانتهاء عند كرما Kerma، التى تقع على بعد أميال قليلة قبل دنقله[1].

كانت للسردار بطبيعة الحال حرية التصرف فى تفاصيل هذه الحملـــة العسكرية. يزاد على ذلك، أنى كنت قد ناقشت الخطـــة العامـــة للعمليـــات، منافشة مستفيضة، مع السردار قبل مغادرته القاهرة. كان الهدف الرئيسى من الحملة الدخول فى معركة فى وقت مبكر من الحملة. والقوات المـــصرية إذا ما حققت انتصارًا باكرًا حتى ولو صغيرًا، سوف تزداد ثقتها بنفسها، ويزداد إحباط العدو فى ذات الوقت. كان المطلوب هو عدم ترك الدراويش ينسحبون بلا قتال، وبالتالي يؤخرون الاشتباك إلى حين الوصول إلى دنقلة. وكان لابد من تحاشي أصغر العقبات. لأن مثل هذه العقبات يجـــرى تـــضخيمها أمـــام العالم، وعلى الرغم من تفاهة مثل هذه العقبات من حيث الأهمية، فإنها يمكن أن يكون لها تأثير معنوى سيئ، ففى الحرب تكون نسبة المعنوى إلى المادى ثلاثة إلى واحد. لم يحدث فى أى مكان من العـــالم مراعـــاة هـــذا المعيـــار (المقولة) النابليونى الشهير مراعاة كاملة، إلا فى الحملات الصغيرة المتتالية التى جرى تجريدها على السودان. وكان لابد من تجلى قيادة الـــسردار فـــى إجباره الدراويش على القتال فى ظروف طبوغرافية وعددية هى فى صـــالح القوات التى يتولى هو قيادتها.

---

(١) هذا الخط الحديدي الذى جرى إنشاؤه على عجل، وجرى التخلى عنه حاليا. وسيجرى نقل منتجات دنقله، فى المستقبل إلى بور سودان، عن طريق النقل المائى وعن طريق السكة الحديد التى تمتد من أبي حمد غربا بطول الضفة اليمنى من النيل لتصل إلـــى كريما Kereima.

جرى تنفيذ الخطة العامة للحملة التى جرى وضعها فى القاهرة، تنفيذًا حرفيا. ومع بداية شهر يونيو كان إنشاء الخط الحديدى على بعد أميال قليلة من أكاشا. وعُرف أن قوة من الدراويش تقدر بحوالى ٣٥٠٠ درويش كانت فى فركت Firket، على بعد حوالي ستة عشر ميلا من جنوبى أكاشا. وتقرر مباغته تلك القوة. وجرى المحافظة على السرية التامة. وفى ليلة السادس من يونيو، توجه قولان(*)، يصل تعداد أفرادهما إلى حوالى ١٠٠٠٠ جندى، سالكين الطرق المعتادة التى توصِّل إلى نقطة واحدة، بهدف أن يلتقيا فى الصباح الباكر، ويقوما بتطويق معسكر الدراويش قبل أن يتمكنوا من الانسحاب. والعملية التى يعتمد نجاحها على انتهاز فرصة حشد قولين منفصلين فى زمن محدد ومكان محدد أيضًا، تكون دومًا صعبة التنفيذ. وتزداد المصاعب عندما يكون تحرك القوات أثناء الليل. وقد بلغت الترتيبات التى جرى اتخاذها والسير عليها من المهارة حدا، ضمن تحقيق الهدف المبتغى تحقيقًا كاملا. ففي ساعة مبكرة من صباح اليوم السابع من شهر يونيو، جرت مفاجأة الدراويش مفاجأة كاملة، والهجوم عليهم وتكبيدهم خسائر فادحة فى القتلى والأسرى، وبلغت الخسائر المصرية ٢٠ قتيلا و٨٠ جريحًا. وواصلت الخيالة (الفرسان) مطاردة الدراويش إلى بضعة أميال بعيدًا عن ميدان القتال.

مضت ثلاثة أشهر مضنية على معركة فركت. وانتشرت الكوليرا فى المعسكر، ولم يجر وقفها، على الرغم من طاقة الضباط الأطباء وتضحيتهم بأنفسهم، إلا بعد أن حصدت عددًا كبيرًا من الأرواح القيمة. هبت عواصف عنيفة غير مسبوقة أسفرت عن جرف أجزاء كبيرة من الخط الحديدى، الأمر الذى حتم إعادة إنشائها من جديد. لكن هذه العقبات هى وبعض العقبات

(*) القول: مصطلح عسكرى، بمعنى (طابور). (المترجم)

الأخرى جرى التغلب عليها في نهاية المطاف. جاءت المثابرة القوية من جانب الضباط البريطانيين والطاعة عن طيب خاطر من جانب القوات السوداء العتيدة وقوات الفلاحين، دليلا قويا في مواجهة الحرارة الشديدة، والعواصف، والأحداث الأخرى التي كان لابد من مواجهتها في ذلك الإقليم الطارد الذي لا يصلح للإقامة.

استحقت القوة بكاملها، بدءًا من الجنرال وانتهاء بالعسكري، النجاح، وكتب لهم النجاح فعلا. وبعد صراع مرير في حفير Hafir، تلك المناسبة التي أبلت فيها قوارب المدفعية، التي جرى سحبها بصعوبة بالغة إلى الشلالات، بلاء حسنا، أمكن احتلال دنقلة في اليوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر. وهنا تكون الحملة قد انتهت بصورة نهائية. بتكلفة قُدرت بحوالي ٤١١ نفسًا، توفى منهم ٣٦٤ بسبب الكوليرا والأمراض الأخرى، وحوالي ٧١٥٠٠٠ جنيه إنجليزى ـــ وهذا الرقم يشهد على إدارة السردار الاقتصادية ـــ وبذلك تكون مديرية دنقلة قد أنقذت من الهمجية. وفي اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر، تحدد أبعد المواقع المصرية الخارجية ببلدة مروي Merowi، العاصمة القديمة لملكات الأحباش من العائلة الكنداسية Candace والتي تقع عند سفح الشلال الرابع.

استمرت الحملة المالية فترة أطول من الحملة العسكرية. لم تكن الحملة المالية شائقة الذكر بأي حال من الأحوال. كان قضاة محكمة الاستئناف ـــ أو غالبيتهم إن صح التعبير ـــ عاجزين تمامًا عن إبعاد أنفسهم عن جو الكهرباء السياسية التي كان الجو في مصر مشحونا بها في ذلك الوقت. وفي اليوم السادس من شهر ديسمبر، أدانت المحكمة الطريق الذي سلكه أغلب مندوبي الدين، بأنه طريق غير قانوني، وطالبت الحكومة المصرية برد المبلغ.

كُنت قد توقعت صدور هذا الحكم من المحكمة، وعليه كنت مستعدًا لاتخاذ الإجراء المناسب. جرى تفويضي بعد تسلم الحكم، بإبلاغ الحكومة المصرية بأنها ستحصل من إنجلترا على مكافأة نقدية. تصادف في ذلك الوقت أن كانت الخزانة المصرية ممتلئة. كان مطلوبًا في ذلك الوقت التصرف على نحو سريع وسد الطريق أمام التعقيدات الدولية. في اليوم السادس من شهر ديسمبر، أي بعد أربعة أيام من تسلم الحكم، وصل إجمالي المبلغ المستحق إلى ٥١٥٠٠٠، والذي جرى دفعه لمندوبي الدين إلى حوالي ٥١٥٠٠٠ جنيه إنجليزي، الأمر الذي خيَّب آمال الدوائر المسئولة في لندن. وعليه، قامت الخزانة البريطانية، بعد موافقة البرلمان، بتقديم مبلغ ٨٠٠،٠٠٠ جنيه إنجليزي للحكومة المصرية بفائدة ٢ ٣/٤ في المائة.

كانت تلك هي الحقائق المالية، والعسكرية، والسياسة الرئيسية ذات الصلة بإعادة غزو دنقلة. هذه الواقعة واحدة من الوقائع التي ينظر إليها الإنجليز والمصريون نظرة فخر وارتياح.

وأنا أرى أنه في كل الدول المتحضرة – وربما في إنجلترا بصفة خاصة – ينبغي أن تقوم نظرية الحكم على أساس أن مسألة الحرب أو السلام ينبغي حسمها بواسطة السياسيين. هذا يعني أن واجب الجندي يتمثل، في المقام الأول، في تقديم النصح في الجوانب العسكرية الخالصة، من المشكلة؛ ويتمثل أيضًا، في المقام الثاني، في تنفيذ القرارات التي قد تتوصل إليها الحكومة. يزاد على ذلك، أنه يقال: إن التطبيق يختلف عن النظرية في كثير من الأحيان؛ وأن الجندي، الذي ينزع إلى مساندة العمل المشحون بالحيوية، يكون ميالا إلى تجاوز الحد الذي يتعين المحافظة عليه للسياسي؛ وأن العسكري يكون متسيِّدًا في معظم الأحيان في حين يكون السياسي ضعيفًا، وأن وميض السلاح يخطف بصر السياسي، أو قد يقع في أحابيل المضي

قدمًا على صوت أحد الإستراتيجيين، بغية الحصول على أكبر قدر ممكن، مما يمكن تسميته باللغة الفنية "مفاتيح" أى موقف من المواقف؛ وأن ذلك عندما يحدث، يجعل الجندي الذى يتأثر لا إراديا بالرغبة فى الحصول على التميز الشخصى، يُملى سياسة الأمة دون أن يكون لديه رؤية كاملة للمصالح الوطنية. كان يجرى بين الحين والآخر، تقديم اعتبارات من هذا القبيل فى حروب الحدود العديدة التى وقعت فى الهند. وهذا من منطلق أن هذه الاعتبارات تحتوى على عنصر من عناصر الحقيقة التى لا يرقى إليها الشك. وخبرتى فى هذه الأمور هى التى تقودنى إلى استنتاج مفاده أن الشئون شبه العسكرية، والشئون شبه السياسية، يكون فيها فى معظم الأحيان، مرحلة باكرة، يستطيع السياسى فيها، السيطرة سيطرة كاملة وفاعلة على عمل الجندي (العسكرى)، لكن ما أن تتراخى هذه السيطرة، لا يمكن استعادتها مرة ثانية، إلا بعد مرور بعض الأحداث، وعندما يطرأ تطور جديد حاملا معه فرصة مواتية لإعادة تأكيد السلطة المدنية والسلطة السياسية.

وعليه يمكن القول، إنه فيما يتصل بالسودان، وطالما أن حدوده كانت مقصورة على وادى حلفا، فإن سياسة كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية تصبح تحت السيطرة الكاملة. هذا مكن أيضًا من معرفة الحجج المؤيدة للهجوم والحجج المضادة للهجوم، وبالتالى من الوقوف على النتائج السياسية والعسكرية النهائية، فى حال القيام بالهجوم. لكن ما أن يجرى القيام بالخطوة الأولى، حتى تنتهى مرحلة التبصر، حتى فى الأمور التى لم تكن داخلة تمامًا ضمن وجهة نظر الحكومتين، أو بالأحرى ضمن وجهة نظر الحكومة البريطانية. لم يكن أحد، من أولئك الذين درسوا الموضوع دراسة جيدة يتصور إمكانية مكان يصلح للتوقف فيما بين وادى حلفا والخرطوم. فى ربيع العام ١٨٩٦ الميلادى، كان بالإمكان إيراد أسباب لها وزنها فى مسألة

تأجيل غزو السودان من جديد. وفي خريف العام نفسه، لم يكن بالإمكان تقديم حجة أو سبب واحد سليم يؤيد البقاء على الوضع خامدًا وتأجيل القيام بالعمل، الذى كان قد بدأ بالفعل. يزاد على ذلك، أنه كان هناك شيء من التردد، تبدى فى المقام الأول، قبل التسليم بالاستنتاج الحتمى الذى كان مفاده أن الحكومة البريطانية قد ألزمت نفسها بسياسة، انطوت على إعادة غزو السودان كله. كان ذلك التردد راجعًا ربما إلى التحرز المالى من ناحية، وإلى التردد الذى ينتاب الوزراء البريطانيين فى أى شيء، غير موضوع الساعة، أكثر منه فى الفشل فى إدراك حقائق الموقف الراسخة. لم يقم رئيس مجلس اللوردات (السير ميخائيل هكس بيتش) إلا فى اليوم الخامس من شهر فبراير عندما تحدث إلى مجلس العموم معترفًا على الملأ أنه "لا يمكن اعتبار مصر آمنة دائمًا طالما كانت هناك قوة معادية تحتل وادى النيل إلى الخرطوم، وأن مهمة توجيه ضربة قاصمة إلى "قوة الخليفة المؤذية" تقع على عاتق إنجلترا.

كانت الحكومة البريطانية، ملتزمة قبل هذا الإعلان ببضعة أشهر، بسياسة هجومية. وبعد الاستيلاء على دنقلة بوقت قصير، بدأ العمل فى الخط الحديدي الذى يربط وادى حلفا بأبى حمد.

وبفضل همة ومهارة الضباط الإنجليز الشبان الذين عهد إليهم بتنفيذ هذا العمل المهم، جرى الانتهاء من ثلثى هذا الخط الحديدي بحلول شهر أغسطس من العام ١٨٩٧. قرر السردار عندئذ احتلال أبى حمد. وتحرك رتل عسكرى بقيادة الجنرال هنتر من مروى Merowi متجهًا إلى أعالى النهر. وجرى احتلال أبى حمد(١) فى اليوم السابع من شهر أغسطس بعد

(١) كانت الفترة فيما بين احتلال أبى حمد والهجوم على الخرطوم فترة عصيبة. كانت قوة السير هربرت كتشنر تعتمد تماما على الخط الحديدى الصحراوي فى الحصول على الإمدادات. كنت مرعوبا من احتمال ظهور مغامر أوروبى فى الخرطوم، من=

معركة عنيفة، خسر الجيش المصرى فيها ٢٧ قتيلا، وجرح ٦١، وضابطين بريطانيين، وجرى قتل أو أسر قوة الدراويش كلهـا. بـدأت فـي التـراكم مجموعة من الدلائل التى توحي بأن الجنود المصريين كانت تـسود بيـنهم روح مختلفة عن الروح التى كانت سائدة بينهم قبل خمسة عشر عامًا، عندما هربت قوات عرابى مع انطلاق أول دانة من دانات المدافع.

قامت القوات المصرية باحتلال بلدة بربر فى اليوم الحادى والثلاثـين من شهر أغسطس، بعد أن أخلاها الدراويش. وجرى على الفور اسـتئناف العمل فى خط حديد أبو حمد بربر.

حدث فى ذات الوقت، صخب كبير بـين الإيطـاليين، الـذين كـانوا يتشوقون قبل وقت قصير إلى احتلال منطقة كسلا، إذ كانوا يودون التخلـي عن مُمْتلك، مُكلف تدور الشكوك حول منفعته وجدواه. وجـرى فـي عيـد الميلاد فى العام ١٨٩٧ احتلال منطقة كسلا بواسطة قوة مصرية بقيادة العقيد بارسونز.

لم يحدث فى وادى النيل تغير كبير فى الموقف على امتـداد بـضعة أشهر بعد احتلال بربر. كان واضحًا، أنه فى غيـاب القـوات البريطانيـة،

=النوع الذى كان مألوفا قبل قرن من الزمان فى الهند، ويروح ينصح للدراويش بالقيام بإغارات متكررة عبر النيل إلى الوراء من أبى حمد، بغيـة قطـع اتـصال القـوة الإنجليزية ــ المصرية مع وادي حلفا. كانت تلك هى العملية العسكرية الصحيحة التى كان يتعين القيام بها؛ وأنا لا أرى أن هذه العملية كانت صعبة التحقيق. مـن حـسن الطالع أيضا، أن الدراويش أنفسهم، كانوا يفتقرون إلى السمات والخصائص والمواهب العسكرية، فيما عدا الشجاعة والإقدام، كما أنهم لم يطلبوا أية مساعدة أوروبية. هـذا يعني أن الدراويش لم ينتهزوا الفرصة التى تهيأت لهم. وأنا شخصيا، أحسست بارتياح كبير عندما انتهت فترة التعليق. وأنا لا أعتقد أن الجمهور بصفة عامة كـان مـدركا للوضع الخطر إلى حد ما الذى كان عليه جيش السير هربرت كتشنر.

لا يمكن استعادة الخرطوم، لكن لم يكن قد جرى عمل شيء محدد لاستخدام هذه القوات. أدت قوة الظروف إلى إزالة كل التردد في نهاية المطاف، وفي أواخر العام ١٨٩٧ ترددت بعض التقارير عن انتواء الدراويش القيام بهجوم. وأيا كانت الشكوك، في مسألة القيام بهجوم في ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى رأي واحد متعلق بضرورة الدفاع عن الأرض التي جرى اكتسابها بالفعل. لم تكن مسألة الانسحاب في الحسبان مطلقًا. كان لابد من قبول تحدي الدراويش. كنت قد شجعت السردار على طلب قوات بريطانية بصورة مباشرة، في الوقت الذي يحس فيه أن هذه القوات أمر ضروري. في اليوم الأول من العام ١٨٩٨ أرسل لي السردار برقية تاريخية، كانت بمثابة حسم مصير السودان. قال السردار: "أرسل الجنرال هنتر تقريرًا يؤكد فيه خبر قيام الدراويش بالهجوم. وأنا أرى أن القوات البريطانية ينبغي إرسالها إلى أبي حمد، وأن التعزيزات يتعين إرسالها إلى مصر عند الضرورة. ومن المحتمل أن يدور القتال من أجل السودان، في منطقة بربر". جرى على الفور إرسال أربعة كتائب بريطانية إلى أعالي النيل. وزيد عدد حامية القاهرة. وجرى بشكل واضح كشف الستار عن المشهد الأخير من الدراما، التي بدأت بتدمير جيش الجنرال هكس قبل خمسة عشر عامًا.

أبرق لي السردار بعد أول طلب تقدم به للحصول على قوات بريطانية، ليقول لي إنه بعد اكتمال الهجوم على الخرطوم سيطلب، بالإضافة إلى القوات البريطانية التي توشك أن تُرسل إلى السودان، لواء مشاة آخر مكون من أربعة كتائب، وكتيبة فرسان (خيالة)، وبطارية مدفعية ميدان. كان توقع السردار للقوة المطلوبة توقعًا ناجحًا بشكل مدهش. وجاءت القوة التي قامت بالهجوم على الخرطوم، بعد ذلك بحوالي ستة أشهر، متطابقة مع تلك القوة التي حددها السير هربرت كتشنر في مطلع شهر يناير من العام

١٨٩٨. لو كان السردار قام بالهجوم بقوة أصغر من هذه القوة لكـــان ذلـــك عملا خطيرًا. لو استخدم الرجل قوة أكبر من هذه القوة لصعب اســـتعمالها، وأدى إلى زيادة مصاعب النقل والتموين. من بين مهارات السردار العسكرية العالية أيضًا، أنه كان يعرف كيف يستخدم وسائله فى تحقيق هدفه.

حتم التهديد بشن هجوم من جانب الدراويش، إرسال القوات البريطانية إلى السودان قبل فيضان النيل بحوالى ستة أشهر، والذي يـسمح بالملاحـــة الحرة. قيل إن المناخ، ربما كان يشكل فى ذلك الوقت ألد الأعداء الذين يتعين مواجهتهم. جرت فى أثر ذلك مناقشة حول إمكانية إرسال لواءين بريطانيين فى اتجاه أعالى النيل، على الفور، ثم القيام بالهجوم بعد ذلك مباشرة علـــى الخرطوم. وسرعان ما جرى التخلى عن هذه الفكرة؛ من منطلق أن مشكلات النقل والتموين يمكن أن تكون ضخمة. لو نفذت هذه الفكرة لتطلبت ما لا يقل عن سبعة آلاف جمل، وهذا العدد من الإبل يستحيل تمامًا الحصول عليـــه. وعليه تقرر الإبقاء على الموقف الدفاعى، انتظارًا للموســـم المناســـب قبـــل توجيه الضربة الرئيسية والحاسمة إلى معقل الدراويش فى أم درمان.

ومع بداية شهر مارس، جرى تشكيل قوة من لواء واحـــد بريطـــاني، ولواءين مصريين، بالإضافة إلى كتيبة فرسان مصرية، ٢٤ مدفعًا من مدافع الميدان والمدافع التى تجرها الخيول، ١٢ مدفعًا من طراز مكسيمس، وجرى حشد هذه القوة بين بربر ونقطة التقاء نهر عطبره بالنيل، على شكل معسكر محصن تحصينًا قويا.

قامت فى منتصف شهر فبراير تقريبًا، قوة مـــن الـــدراويش قوامهـــا حوالى ١٢٠٠٠ رجل، بقيادة الأمير محمود، والتي كانت متمركزة فى منطقة المتمة **Metemmeh**، قامت بعبور النهر إلى الضفة اليمنـــى. تواصـــل تلقـــي تقارير متضاربة عن نوايا تلك القوة. كان معروفًا فى ذلك الوقت أنـــه كـــان

هناك خلاف بين زعماء الدراويش. وبناء على هذا الخلاف تخلى الأمير محمود عن فكرة التحرك على الضفة اليمنى للنيل. وسار الرجل عبر الصحراء، ليعسكر فى النخيلة على نهر عطبره أى على بعد مسافة تقدر بحوالى خمسة وثلاثين ميلا من مصب النهر. وفى اليوم العشرين من شهر مارس، بدأ السردار تحركه البطيء فى اتجاه أعالي نهر عطبره لملاقاة هذه القوة.

أبرق السردار لى فى اليوم الأول من شهر إبريل ليبلغنى:

"أنا أشعر بالحيرة إزاء الموقف هنا. الأمير محمود ثابت هنا وجيشه بحاجة ماسة إلى الإمدادات، ويتواصل مجيء الفارين من جيشه إلينا، على الرغم من أن ذلك ليس بأعداد كبيرة كما كنت أتوقع. الواضح أن ينتظر التعليمات من الخليفة قبل التقدم أو الانسحاب. يبدو أن الهاربين من معسكر محمود، يرون أنه طالما أن الانسحاب يمكن تفسيره على أنه إشارة إلى الخوف، فإن الهجوم سيكون هو خيار الأمير محمود فى نهاية المطاف. نحن هنا بحال طيب والصحة تمام، والنقل عندنا كاف، ونأكل خبزًا طازجًا يومًا بعد آخر، ونأكل لحمًا طازجًا كل يوم. ناقشت الموقف أمس مع كل من كتاكر وهنتر؛ Catacre كان كتاكر يحبذ الهجوم على قوة الأمير محمود الحالى، فى حين كان يرى هنتر الانتظار هنا. ونحن يتعين علينا الاستفادة استفادة كبيرة من الأرض فى حال قيام محمود بالهجوم، لكن إذا ما انسحب محمود قبل قيامنا بالهجوم عليه، سنكون قد ضيعنا فرصة توجيه ضربة تؤثر تأثيرًا قويا على مستقبل المقاومة فى السودان. وأنا لا أشك فى نجاح هجومنا على الوضع الذى عليه قوة محمود فى الوقت الحالى، على الرغم من احتمال أن ينطوي ذلك على قدر كبير من الخسائر. لقد أصدرت قرارًا بعدم تغيير

السياسة الحالية مدة ثلاثة أيام، وقبلها يتعين عليَّ أن أكون قد وصلت إلى شيء محدد. يسعدني أن أقف على وجهة نظرك حول هذا الموضوع".

تمثلت النقطة الرئيسية التى استرعت انتباهى فى هذه الرسالة فى أن الجنرال هنتر كان يشكك فى حكمة القيام بالهجوم. يزاد على ذلك أن هنتر سبق له الوقوف على موقف الأمير محمود. كان الجنرال هنتر قد عاد فى اليوم السابق (المصادف لليوم الحادى والثلاثين من شهر مارس) من استطلاع قامت به الفرسان، بخصوص النتائج التى كتب لي السردار عنها تقريرًا قال فيه: "استطاع الجنرال هنتر الوصول إلى مسافة ٣٠٠ ياردة من خنادق العدو. الموقع واحد من المواقع القوية وله حظيرة (تشوين العتاد)، وموجود داخل منطقة غابية كثيفة؛ كانت الغابة كثيفة إلى الحد الذى تعذر معه الحصول على ما هو أكثر من الرؤية الجزئية للمعسكر. كان العدو متمترسًا بأعداد كبيرة فى الخنادق، التى كانت على شكل ثلاثة أنساق فى بعض الأماكن، نسق بعد الآخر". لم أرجح أن الجنرال هنتر، الذى كان يعرف جيدًا نقاط ضعف ونقاط قوة الجيش المصرى، كان مترددًا فى الهجوم على الأمير محمود من منطلق أنه لم يكن يود المخاطرة بما يمكن اعتباره قتالا متلاحمًا بين الجنود المصريين والدراويش فى "الغابة الكثيفة" التى جرى الإشارة إليها فى هذه البرقية. وقد فرضت الخبرة السابقة التى جرى اكتسابها من العمليات الحربية فى السودان، حرصًا من نوع خاص فى هذه المسألة.

أرسلت بناء على ذلك، فى اليوم الثانى من شهر إبريل البرقية التالية التى كانت تمثل رأينا المشترك أنا والسير فرانسيس جرنفيل:-

"لا تأخذ الملاحظات التالية مأخذ التعليمات أو الأوامر. وأنا أرسلها لك كيما تأخذ فكرة عامة عنها؛ لأنها مجرد ملاحظات عن الموقف كما أتصوره

أنا من بعد. وأنت إذا ما أردت التصرف على العكس من الرأى الذى أميل أنا إليه، فأنا لن أشكل عقبة أمام حريتك الكاملة فى اتخاذ ما تراه مناسبًا. وأن أؤكد لك، أن كل ما تقرر عمله، ستحظى فيه بالمساندة الكاملة منى، وأضيف مؤكدًا، من السلطات المعنية فى الوطن[1].

أسوق إليك أسباب الاعتراض على الهجوم:-

(١) الأهمية القصوى، لتحاشى مخاطر الارتداد (الانسحاب) قدر المستطاع، على صعيد الأسباب المحلية والأسباب العامة.

(٢) أنه من الحماقة إلى حد ما، المبالغة فى استعمال القوة فى ضوء تشكيل جزء من هذه القوة.

(٣) لقد أثبتت الدروس المستفادة من العمليات الحربية السودانية، الأهمية الكبيرة لاختيار منطقة الاشتباك التى يتعين أن تكون مناسبة لقتال القوة النظامية جيدة التسليح.

(٤) أخذ رأى الجنرال هنتر بعين الاعتبار. على الرغم من ثقتى الكبيرة بكناكر، فإن الجنرال هنتر صاحب خبرة أكبر فى العمليات الحربية السودانية، ويعرف الجيش المصرى أيضًا حق المعرفة، فضلا عن اطلاعه على الموقف الحالى للدراويش. هذا الموقف الأخير واحد من الاعتبارات بالغة الأهمية.

---

(١) كنت قد كررت على لندن برقية السردار المؤرخة اليوم الأول من شهر إبريل، وتلقيت من لندن على الفور الرد التالى من السيد / آرثر بالفور، الذى كان وزيرا للخارجية فى ذلك الوقت، أثناء غياب اللورد سالسبورى.

(٥) حقيقة أن الأمير محمود قد لا يستطيع البقاء طويلا في المكان الذى هو فيه، وأن الانسحاب بدون قتال لن يكون في صالحه، ويصيب رجاله بالإحباط.

على الجانب الآخر، يجب أن يكون معروفًا أن قوة الأمير محمود إذا ما انسحبت حاليًا بدون قتال، فإنها سوف تستخدم في دعم المقاومة التى ستلقاها في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من أن هذا السبب له وزنه بلا أدنى شك، فإنه لا يبدو لى كافيًا للوقوف في وجه الأسباب الأخرى، وبخاصة إذا ما تذكرنا أن قوتك البريطانية سوف تتضاعف من الناحية العملية في فصل الخريف، إذا ما تأخرت لحظة الحسم إلى ذلك التاريخ.

وعليه، فأنا أميل إلى نصحك بالانتظار بعض الشيء. وأنا أفضل عدم القيام بالهجوم في الوقت الحالى، لكن انتظر إلى أن تتهيأ الفرصة للقيام بهذا العمل، ودع الأمور تسير في مجراها الطبيعى. الجنرال جرنفيل موافق تمامًا على ما أسلفته هنا، وقد قمت بمناقشة الأمر معه مناقشة كاملة".

قبل تسلم السردار هذه الرسالة، كان قد أبرق لى (في اليوم الثالث من شهر إبريل) بالبرقية التالية:

"يمكن للسردار الاعتماد على مساندة حكومة صاحبة الجلالة في كل السبل التى سيطرقها. وإذا لم يكن بحاجة إلى الرأى العسكرى، فنحن نمتنع عن جميع الملاحظات التى يمكن أن تؤثر على قراره الشخصى. بعد أن تسلم ردي على برقيته الخاصة بطلبه الأول: قال السردار: "سوف أؤجل الهجوم على موقع الأمير محمود في الموقف الحالى، على ضوء رأيك الذى عبرت

عنه في برقيتك. وسوف نتحرك غدًا مسافة كيلو مترين ونصف بغية كسب أرض جديدة وبغية الحصول على الماء".

بعد أن عرفت أن الجنرال هنتر غير رأيه، زال ترددى تمامًا فى مسألة الهجوم. كنت عاجزًا عن التشاور مع السير فرانسس جرنفيل، الذى كان غائبا عن القاهرة، لكني أبرقت، على الفور، للسردار بما يلى:-

"بالإشارة إلى برقيتك بتاريخ أمس فقد تعارضت مع برقيتنا. أرجو أن لا تكون برقيتى الأولى سببًا فى تعطيل قيامك بالهجوم، إذا ما وجدت بعد الدراسة الدقيقة أن من المفيد القيام بالهجوم. وأعلم أنه من الصعب علينا هنا إعطاؤك رأيا قيمًا. كانت النقطة التى استرعت انتباهى فى برقيتك الأولى، تتمثل فى أن هنتر، الذى اطلع على موقف الدراويش، كان من المعارضين للقيام بالهجوم. وقد تحول الجنرال هنتر الآن إلى وجهة نظره الأولى. وأنا أرى أن الموقف تغير تغيرًا كبيرًا فى ضوء هذا الموقف الجديد. وهنا يتعين علىَّ أن أترك لك الخيار فى اتخاذ القرار، لكنى أؤكد لك من جديد أن قرارك سيحظى بالمساندة والدعم الكاملين".

وصلتنى الرسالة التالية فى اليوم التالى (المصادف لليوم الرابع من شهر إبريل):-

"أنا أقدر تمامًا لك وللسلطات الوطنية الثقة الغالية. وأنا أقترح الهجوم ببطء وبصورة متدرجة وبحرص شديد عما كنت أنتويه فى البداية، وأنا أتأكد قدر المستطاع، عن طريق الاستطلاع الواعى، من فرص نجاح الهجوم. وأنا لن ألجأ إلى الهجوم الشامل، إلا بعد أن تتهيأ الفرصة لذلك من وجهة نظرى. وتتمثل الصعوبة فى الوقت الحالى فى معرفة مدى احتمال الدراويش للصمود فى ظل النقائص التى يمرون بها فى الوقت الحالى. وأنا

أرى أن الاقتراب من الدراويش، سيجعلني في وضع أفضل أن أتمكن معه من إقناع نفسي بهذا الأمر".

كان واضحًا أن اشتباكًا حاسمًا أصبح وشيكًا. كنت أنتظر النتيجة وأنا واثق تمامًا.

بدأ الهجوم في ساعة مبكرة من صباح اليوم الثامن من إبريل (المصادف للجمعة الطيبة). وبعد قتال ضار استمر أربعين دقيقة، جرى أسر الأمير محمود، وقتل بعض من رجاله في أماكن تمترسهم، واستسلم بعض آخر من هذه القوة، في حين توفي الآخرون متأثرين بجراحهم أو عطشًا بعد فرارهم، في الغابات الكثيفة على الضفة اليسرى من النهر. اكتمل الانتصار، لكنه تكلف أرواحًا غالية. فقد لقي أربعة ضباط و ١٠٤ من ضباط الصف والجنود من اللواء البريطاني حتفهم، وقتل وجرح من الجيش المصري خمسة ضباط بريطانيين وستة عشر ضابطًا مصريا، بالإضافة إلى ٤٢٢ من الصف والجنود. ووقع عبء القتال في الجيش المصري على القوات السوداء.

كانت هناك، في وقت من الأوقات، بعض الآمال الضعيفة التي مفادها أن الدراويش قد يبلغوا من الدمار، بسبب الهزيمة التي قد تنزل بهم في نهر عطبرة، حدا يصعب معه قيامهم بالمقاومة من جديد، وأن الاستيلاء على الخرطوم سيكون سهلا بعد ذلك. لكن هذه الآمال لم تتحقق ألم يعد المدعي، الذي كانت له اليد الطولى في الخرطوم، في حاله الذي يرثى له، أتباعه الذين سيستثير مصيرهم الشفقة والإعجاب على حد سواء، بأنه على الرغم من السماح للكفار بالتقدم أميالا قليلة في اتجاه أسوار أم درمان، فإن جماجمهم سوف تبيِّض وادي كريري بأعداد لا تحصى أو تعد؟ وسرعان ما اتضح بعد ذلك، أنه على الرغم من التاريخ الحديث فإن تطبيق سياسة بسمارك التي

تقوم على الحديد والنار هى الوحيدة القادرة على الإخلال بذلك الصمود البطولى الذى يربط هؤلاء السودانيين المتوحشين بقضيتهم اللعينة.

لست هنا بحاجة إلى الدخول فى وصف تفصيلي للإجراءات التى سبقت هذا المجهود النهائى. يكفي القول إن أول لواء بريطانى ـ بدافع من النجاح الذى تحقق، وبفعل ارتفاع الروح المعنوية بفعل الإثارة القادمة ـ استطاع تحمل حرارة الصيف فى السودان على نحو طيب جدا. وطبقًا للخطة المرسومة، جرى إرسال لواء آخر إلى أعالي النيل خلال شهر يوليو. وبانتهاء شهر أغسطس، كان السردار قد حشد قوة قوامها ٢٢٠٠٠ رجل على بعد حوالى ٤٠ ميلا جنوبى الخرطوم.

كنت كالعادة قد غادرت مصر فى منتصف شهر يوليو، بنية العودة إليها قبل توجيه الضربة النهائية. كانت الأسباب كلها تحبذ التسريع من وقع الأمور، لكن التحركات العسكرية اعتمدت إلى حد كبير على سرعة ارتفاع منسوب النيل، وهذه النقطة بالذات لم يكن التنبؤ بها ممكنًا فى وقت باكر. وفي مطلع شهر أغسطس، أنذرني السردار، الذى كانت حساباته للوقت لا تخطئ مطلقًا، بحتمية العودة إلى القاهرة بحلول اليوم الأول من شهر سبتمبر. كنت قد أعددت العدة لرحيلى، لكنى عجزت عن التحرك؛ فقد نُقل إلىَّ الخبر الأول عن تحقيق الهدف الذى كنت أحاول الوصول إليه منذ سنوات كثر، فى برقية، أرسلتها صاحبة الجلالة، جريا على عادتها فى التفكير فى الآخرين، إلى أحد ميادين الرماية فى شمال إسكتلنده، كنت أشاهد فيه آخر لحظات ملهمتى فى كتابة هذا الكتاب.

دارت المعركة التى طال انتظارها تحت أسوار أم درمان فى اليوم الثاني من شهر سبتمبر. لم يكشف قادة الدراويش عن أية مهارات تكتيكية.

كانوا يعتمدون فقط على شجاعة وإخلاص أتباعهم، الذين أودى بهم جهلهم لقوى التدمير المخيفة التى وضعها العلم فى أيدى الأوروبيين، إلى الاندفاع المتهور على صفوف الجيش الإنجليزى ـ المصرى، مما أدى إلى حصدهم بالآلاف عن طريق نيران البنادق المميتة والرشاشات من طراز مكسيم. قال أحد شهود العيان[1]: "لابد من عزو شرف القتال إلى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم. لقد كان رجالنا كاملين، لكن الدراويش كانوا أعلى من الكمال. كان جيش الدراويش أكبر جيوشهم وأفضلها وأشجعها، فضلا عن أن هذا الجيش هو الذى حارب ضدنا من أجل الحركة المهدية، ومات ذلك الجيش عن جداره فى عصر الإمبراطورية الضخمة التى اكتسبتها الحركة المهدية واحتفظت بها فترة طويلة. توفى حملة بنادق الحركة المهدية مشوهين بكل صور التشوه، ولقوا أشد الآلام التى يمكن أن تخطر على بال الإنسان، وهم مُعلقون حول العلم الأسود والعلم الأخضر، ماتوا وهم يحاولون إفراغ خراطيشهم العفنة محلية الصنع ببسالة. كان حملة الرماح يواجهون الموت بلا أمل فى كل دقيقة.. هذا طابور كئيب ينهض ويتقدم للأمام: انحنى ذلك الطابور، تشتت، تداعى، ثم اختفى بعد ذلك. وقبل انقشاع الدخان، ظهر صف آخر من الجنود، منحنيًا، ويندفع إلى الأمام فى الاتجاه نفسه".

واقع الأمر أن خسائر الدراويش كانت مخيفة. بلغت خسائر ذلك الجيش، الذى قُدِّر عدده بحوالى من ٤٠،٠٠٠ إلى ٥٠،٠٠٠ رجل، بلغت حوالى ١١،٠٠٠ قتيل وحوالى ١٦،٠٠٠ جريح.

---

(١) ستيفنز، فى كتابه المعنون "مع كتشنر إلى الخرطوم" ص ٢٨٢. كان السيد ستيفنز مراسلا لجريدة الديلى ميل.

كانت خسائر الجانب البريطانى ٩ ضباط، و١٢٢ من ضباط الصف والجنود، وبلغت خسائر الجانب المصرى خمسة ضباط بريطانيين وتسعة ضباط مصريين إضافة إلى ٢٤١ من ضباط صف وجنود، بين قتيل وجريح.

قضى هؤلاء الشجعان فى قضية عادلة. لو ضاع دم هؤلاء الشجعان هباءً منثورًا، فإن الخطأ هنا سيقع على إخوانهم المواطنين، وبخاصة أن هؤلاء الشجعان دفنوا فى قبورهم البعيدة، جراء طاعتهم لأوامر إخوانهم المواطنين.

دخل الجيش المنتصر معقل المهدية القذر، فى عصر اليوم الثانى من شهر سبتمبر، وقيل إن "الرائحة العفنة لم تكن تُطاق". بعد ذلك بيومين (أى فى اليوم الرابع من شهر سبتمبر)، رفع العلمان البريطانى والمصرى على أسوار قصر الخرطوم المدمر، على مقربة من المكان الذى لقى فيه الجنرال غوردون حتفه. وجدت تلك الروح البيوريتانية الموقرة، التى لا تزال تدب فى المسيحية التيوتونية، والتى تجعل الجندى يتطلع فى لحظة القتال، إلى توفيق ورعاية وحماية القوة الأكبر له، وجدت تعبيرًا عن نفسها، فى ذلك القدّاس الدينى الذى أُقيم على شرف الموتى الماجدين.

هرب الخليفة، وبقي طوال مدة تزيد على العام الواحد، يتسكع حول الأحراج التى لا يمكن الدخول إليها فى كردفان، على رأس قوة كبيرة. واقترب الخليفة فى نهاية المطاف من النهر، على نحو يمكن معه توجيه ضربة حاسمة. كانت تلك الضربة من نصيب السير ريجنالد وينجت، الذى خلف اللورد كتشنر فى منصب سردار الجيش المصرى، فى أواخر العام ١٨٩٩، والذى وجه الضربة القاضية إلى الحركة المهدية. استطاع السير ريجنالد وينجت، عن طريق سلسلة من المناورات الماهرة السريعة، مباغتة معسكر الدراويش فى اليوم الرابع والعشرين من شهر نوفمبر من

العام ١٨٩٩. وجرى قتل الخليفة هو وكبار أمرائه. واستسلمت قوته عن آخرها.

لم يكن الانتصار المالي أقل من الانتصار العسكرى، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للحملات فى العام ١٨٩٦ – ١٨٩٨ حوالى ٢،٣٥٤٠٠٠جنيه إنجليزى، منها ١،٢٠٠٠٠٠جنيه مصرى، جرى إنفاقها على السكك الحديدية والتلغرافات، ١٥٥٠٠٠جنيه مصرى أنفقت على القوات المسلحة. وقد بلغ "الإنفاق العسكرى" الحقيقى حوالى ٩٩٦٠٠٠ جنيه مصرى فقط.

دفعت الخزانة البريطانية من إجمالى التكاليف التى قدرت بحوالى ٢،٣٥٤٠٠٠ جنيه مصرى مبلغاً يقل عن ٨٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى، وتحملت الخزانة المصرية الباقى الذى قدر بحوالى ١٥٥٤٠٠٠ جنيه مصرى.

حاولت طوال تأليفى هذا الكتاب الابتعاد قدر المستطاع عن الدخول فى السيرة الذاتية. وأنا، عندما أحيد بعض الشيء هنا، عن ذلك المبدأ، أجد أن السبب فى ذلك هو عجزى عن عرض الدرس العسكرى، الذى أرى، أنه يجب استخلاصه من حملة الخرطوم، دون أن أتعرض إلى وضعى الشخصى. كانت الظروف التى جرت خلالها حملة الخرطوم غريبة للغاية. فقد وُصفت فى الدوائر الرسمية بأنها "حرب وزارة الخارجية". ولأسباب متعددة، ليس من الضرورى الإتيان على تفاصيلها هنا، جرى وضع السردار منذ بداية العمليات، تحت أمرى فى كل الأمور. لم تكن وزارة الحرب مسئولة بأى حال من الأحوال، ولم تصدر أية أوامر. كانت رئاسة جيش الاحتلال فى القاهرة لها موقف مماثل. كان السير فرانسس جرنفيل هو والعاملون معه يؤدون عن طيب خاطر المساعدة المطلوبة كلما تطلب الأمر ذلك، لكن مهام هذا الرجل هو ومن معه لم تكن تمتد إلى ما هو أبعد من

ذلك. ونتج عن ذلك أن وجدت نفسي في وضع يندر أن يجد مدني نفسه فيه، وبخاصة عندما لم يكن ذلك المدنى قد تلقى سوى شيء قليل من التدريب العسكرى فى شبابه، لكنه لم تكن له خبرة في الحرب[1]، وأن مهامه وعمله الأساسي كان فى مجال الدبلوماسية والإدارة، لكنه تحت ضغط الظروف فى "أرض الفردوس"، تحتم عليه أن يكون مسئولا مسئولية كاملة، عن إعاشة الجيش، وعن تحركاته إلى حد ما، وأن عدد ذلك الجيش فى الميدان يصل إلى حوالى ٢٥٠٠٠ رجل.

هذا يعنى أن النتائج الطيبة التى تحققت فى ظل هذه المنظومة غير القياسية لا يمكن التشكيك فيها، وعليه سيكون من المفيد هنا تفسير نجاح المنظومة عند التطبيق، وشرح الأسباب التى أسهمت فى ذلك النجاح.

أنا لا أود التقليل من شأن المهارة الإستراتيجية والمهارة التكتيكية اللتين جرى الكشف عنهما أثناء الحملة. يزاد على ذلك، أن الفرص لم تتهيأ، فى واقع الأمر، للكشف عن المهارات الكبيرة فى هذين الفرعين من العلم العسكرى. وعندما أصبحت القوات البريطانية هى والقوات المصرية وجهًا لوجه مع العدو، لم يكن هناك شك فى النتيجة التى يمكن أن تترتب على ذلك ـ اللهم إلا إذا كانت الظروف التى تحارب هذه القوات فى ظلها، غير عادية تمامًا. واقع الأمر أن مسألة الحملة الناجحة السريعة، اعتمدت تمامًا على طرق جرى انتهاجها للتغلب على الصعوبات غير العادية المتصلة بالتموين والنقل الخاص بالقوات. كانت السمة الرئيسية المطلوبة للتغلب على هذه المصاعب، تتمثل فى ذهن جيد قادر فى مجال المال والأعمال عن طريق

---

(١) كنت حاضرا على امتداد أسابيع، بصفة متفرج، مع جيش جرانت، أثناء حصار بطرسبرج فى العام ١٨٦٤، لكن هذه التجربة بلغت من القصر حدا جعلها بلا قيمة.

استعراض الأحداث الناجحة، التى تكررت فى المشروع الأنجلو ـ سكسونى. جرى العثور على رجل قادر على النهوض بأعباء هذه المناسبة. لقد حصل بطل الخرطوم اللورد كتشنر على وسام النبالة المستحق لأنه كان رجلا ممتازًا فى مجال المال والأعمال؛ لقد درس كتشنر كل تفصيلة من التفاصيل المهمة، وطبق عليها سياسته الاقتصادية.

كانت مزاياى الخاصة، بالشكل التى كانت عليه، لا تتفق تمامًا مع ما سبق ذكره، أى أنها كانت سلبية الطابع. وأستطيع تلخيص هذه المزايا فى عبارة واحدة. ابتعدت عن النشاط الضار أو المؤذى، ورحت أتصرف كما لو كنت قيدًا على تدخل الآخرين. كنت أثق تمامًا فى قدرات القائد، الذى اخترته أنا بنفسى، وتركته وحيدًا تمامًا، اللهم باستثناء إذا ما طلب منى تقديم يد العون والمساعدة. شجعته على التغاضى عن تلك المضايقات الشكلية البيروقراطية، التى تُنْعَتُ "بالشريط الأحمر"، والتى يجرى تحميلها على منظومتنا العسكرية، لتشكل عبئًا إضافيا عليها إلى حد ما. مارست شيئًا من السيطرة على طلبات الإمداد والتموين التى كانت ترسل إلى وزارة الحرب فى لندن، وعلى الحقيقة التى مفادها أن تلك الطلبات كانت تمر من خلال يداى، وكنت أرفض تقديم أى طلب، اللهم إلا إذا كان طبقًا للقواعد المعمول بها ـ ولم أكن أعّول كثيرًا على هذه المسألة ـ وسبق الترخيص به من قبل السردار، وربما كان ذلك نزوعًا منى إلى السيطرة على الإسراف فى تلك المنطقة التى كنا نخشى الإسراف فيها إلى حد بعيد جدا. لم أفعل أى شيء غير ذلك، واكتشفت ـ وهذا أمر أدهشنى ـ أنى وهيئة العاملين معى من السكرتيرين الدبلوماسيين، أن إدارة حرب واسعة الأبعاد لم تضف سوى القليل إلى الأعمال المعتادة التى أقوم بها.

أنا لا أدعى هنا أن هذه المنظومة يمكن أن تنجح دومًا مثلما نجحت فى حملة الخرطوم. كانت الحقائق، مثلما قلت من قبل، عجيبة. كان القائد، الذى يعتمد عليه كل شيء من الناحية العملية، واحـدًا مـن أصـحاب المهـارة العسكرية والمهارة الإدارية البارزة. ومع ذلك، يمكن أن أبالغ فى الأمل، فى الاستفادة مستقبلا من بعض الدروس التى يمكن استخلاصـها مـن حملتـى السودان فى العامين ١٨٩٦ و ١٨٩٨. وليس من قبيل الفخر أن أقـول: إن الجيش البريطانى مكون من عناصر طيبة شأنه شأن أى جـيش آخـر فـى العالم. وإذا ما نحينا جانبًا مسألة الشرف الوطنى والمصالح الوطنية، فأنا يُثْلج صدرى أن أعرف أن أرواح أولئك الشبان الشجعان، الذين يتشكل منهم هـذا الجيش بصفة أساسية، يمكن التضحية بها دون مبرر عن طريـق التنظـيم أو التوجيه الخاطئ. وأنا أرى أنه ليس هنا مكان لكتابة مقال عام عن إدارتنا العسكرية، لكنى لا يمكن أن أمنع نفسى من القول ـــ من واقع ما رأيته مـن إدارة وزارة الحرب، أن هذه الإدارة العسكرية كانت بحاجة إلى التحسين فى يوم من الأيام. وأن ذلك التحسين كان مُكلفًا. وأن هذا التحسين جرى تعويقه بفعل الموروثات. كانت تلك الإدارة عبارة عن "رُكام وورق قديم" على حـد التعبير الفرنسى **paperassier**؛ يزاد على ذلك أن يد العناية الكافية لم تمتـد إلى هذه الإدارة منذ سنوات عدة، حتى تضع الرجل المناسب فـى المكـان المناسب. إصلاح هذه الإدارة العسكرية يتطلب وجود الرجال لا الإجراءات. وهنا ينبغى أن أضيف أن هناك من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أنه منذ حرب جنوب أفريقيا، بدأت وزارة الحرب تتحسن تحسنًا كبيـرًا. لكـن، يـستحيل الحديث بشكل موضوعى عن هذا الأمر إلا بعد أن يجرى اختبـار كفايتـه بمعيار الحرب.

كان ذلك التّيه الذى استقبل به نبأ الاستيلاء على الخرطوم، فى لندن متناسبًا تناسبًا طرديا مع اليأس والقنوط الذى ران على قلب الأمة البريطانية، عندما عرفت قبل ثلاثة عشر عامًا نبأ انتصار الحركة المهدية واغتيال الجنرال غوردون. استقبل اللورد كتشنر عند عودته إلى لندن استقبالا حماسيا مُستحقًا ــ واقع الأمر أن مسألة تصميم الجمهور البريطانى على إعادة احتلال الخرطوم، كان سببًا رئيسيا من الأسباب الداعية للقيام بهذا العمل. كان بالإمكان تأجيل القيام بهذا العمل الحاسم. لكن ربما كان من المستحيل منع وقوعه تمامًا. الجدل الذى من هذا القبيل، والذى يكون قائمًا على المشاعر، له أهمية كبيرة. وليس مطلوبًا، أثناء تنفيذ السياسة الإمبريالية، التى حملتها إنجلترا على عاتقها باعتبارها ضرورة من ضرورات وجودها، استبعاد تلكم الاعتبارات التى تروق للخيال، واستبعاد الجانب المادى من الشخصية الوطنية استبعادًا تاما. لم يكن ممكنًا قط إحباط الشرف الوطنى ومنعه من الحصول على العبد الذى يبتغيه. يزاد على ذلك، أنه مهما قيل عن عدم الرغبة فى الاعتراف بخطوط الفكر العاطفية، وأنها تكون مرشدًا إلى الجانب العملى من السياسة، فإننا يجب أن لا يغيب عنا أن السياسى الذى يحاول السير عكس اتجاه قوة دفع الخيال الوطنى، ولا يحاول العمل على ترشيده، سيكتشف أنه يحاول القيام بشيء مستحيل.

تعد السياسة التى سارت عليها الحكومة البريطانية فى العام ١٨٩٦ الميلادى، فضفاضة التبرير، بطبيعة الحال، من منطلق أسباب أخرى لا تصطبغ بالصبغة العاطفية، وتختلف أيضًا عن تلكم الأسباب التى سبق الإشارة إليها. **يضاف إلى ذلك أن السيطرة الفاعلة على مياه النيل بدءا من البحيرات الاستوائية وانتهاء بالبحر، تعد أمرًا ضروريا لحياة مصر.**

وبغض النظر عما يقال عن السياسة نفسها، وبغض النظر أيضًا عما إذا كانت اللحظة التى جرى فيها تنفيذ هذه السياسة مناسبة أم غير مناسبة، ليس هناك شك فى أن الاستيلاء على الخرطوم فعل ما هو أكثر من مجرد استرضاء مشاعر الفخر الوطنى التى بلغت ذروتها فى أحداث العام ١٨٨٥ الميلادى. إن المدافع التى اكتسحت جحافل الدراويش فى أم درمان أعلنت للعالم كله، أن مسئولية ومهمة إدخال نور الحضارة الغربية إلى شعب السودان المنهك، وقعت على عاتق إنجلترا، أو بالأحرى إن أردنا الدقة، على عاتق مصر فى ظل التوجيه والإرشاد البريطانى.

أتطلع وأومن بأن هذه المهمة سوف تتحقق على نحو جديد من خلال أفضل تقاليد ومثل الجنس الأنجلو ـ سكسونى.

الفصل الثالث والثلاثون

السودان الجديد

مسألة وضع السودان السياسى فى المستقبل- عشوانية الموقف البريطانى- الاعتراضات على الضم- العمل من أجل التكامل مع مصر- حساسية المشكلة- العلمان- اشتباك أم درمان- حق الغزو- اتفاقية ١٩ يناير من العام ١٨٩٩- الطابع غير العادى للاتفاقية- استقبال أوروبا لتلك الاتفاقية- مزايا سياسة التجارة الحرة.

بعد أن أعيد غزو السودان، بدأ الموقف السياسى المستقبلى للبلاد يكشف عن نفسه طلبًا للحل.

يمكن القول إن السياسة البريطانية فى مصر منذ العام ١٨٨٢الميلادى، كانت تشكل جهدًا مستدامًا وناجحًا جزئيا للهرب من عقاب الخطيئة الأصلية. الحكمة القديمة التى تقول: إن الحقيقة من المواطنين المرافقين للآلهة، مقولة صادقة شأنها شأن السياسة فى مسألة الأخلاق. كان السياسيون البريطانيون يُدَاهمون دومًا بآلهة الانتقام على شكل قوى، تحاول بصورة مستمرة تقويض البناء السياسى الذى جرى تأسيسه فى زمن الاحتلال على أسس غير متينة، لا تتمثل سوى فى الانتهازية السياسية. كانت الحقيقة تتضارب مع النظرية عند كل منحنى من منحنيات دولاب السياسة. ومع ذلك، ففى العام ١٨٩٨،

وهى الفترة التى أكتب عنها الآن، كانت السيادة العثمانية فى السودان، سواء أكان ذلك من الناحية الشخصية ممثلا فى شخص السلطان أم الخديوى، تمثل طابعًا من الجمود يحتم الاعتراف به أمرًا واقعًا. لم يكن ممكنًا التعامل مع هذه السيادة باعتبارها مجرد شبح دبلوماسي. ومع ذلك، كانت تلك السيادة تنزع فى بعض الأحيان إلى التحول إلى مجرد شبح، وكان بالإمكان تمييز شكل الشبح، خلال الضباب السياسى، ومن باب تمكين الإطار الخارجى للتاج الملكى من الظهور بشكل واضح. ومن هنا، ظهرت ضرورة تغليف الحقيقة الواقعة بقناع نظرى شفاف.

بدأ الفارق بين الواقع والافتراضى يظهر عقب سقوط الخرطوم مباشرة. لم يحدث فى أية مناسبة من المناسبات الأخرى، استخدام قدر أكبر من هذا القدر من الدهاء عن طريق هفوة يمكن اغتفارها كانت موجودة فى ذلك الوقت، فى إحداث نوع من التصالح الظاهري بين الحقائق الواقعية، والحقائق فى الوضع التى كانت عليه قبل ذلك. وهنا قد تبدو المشكلة مستعصية على الحل مثل مشكلة تربيع الدائرة. لكنه، على حد قول اللورد سالسبورى لى فى يوم من الأيام، فإن المرء عندما يصل إلى سفح التلال، فهو عادة ما يتمكن من العثور على مجاز للمرور من بين هذه التلال. وأنا يتعين على هنا وصف ذلك المجاز الذى أمكن العثور عليه، فى شيء من الصعوبة، بين جبال السياسة فى الموقف الذى نحن بصدده هنا. وعليه، سنرى أنه أمكن التوصل إلى ترتيب قد يُنْظَرُ إليه فى موضع آخر على أنه شاذ على نحو لا يقوى معه على تحمل الوجود السياسى اليومى. فى مصر، ظن الناس أن تناقضًا آخر جرت إضافته إلى سلسلة التناقضات الأخرى التى كانت تعج بها المؤسسات السياسية فى البلاد.

كانت الحقائق شديدة الوضوح. كان سوء الحكم المصرى قد أدى، قبل خمسة عشر عامًا، إلى حدوث تمرد ناجح فى السودان. كان الحكم البريطانى قد طور الموارد المالية والعسكرية لمصر، على نحو يكفي لتبرير انتهاج سياسة إعادة الغزو. لكن إنجلترا وليست مصر هى التى أعادت غزو السودان. صحيح أن الخزانة المصرية هى التى تحملت القسم الأكبر من تكلفة الغزو، وصحيح أيضًا أن القوات المصرية، بقيادة الضباط الإنجليز، لعبت دورًا مشرفًا جدا فى الحملة. لكن يد الإرشاد الإنجليزية كانت هناك أيضًا أثناء فترة إعداد هذه السياسة وتنفيذها. وإنه لأمر مضحك أن نفترض أن الحكومة المصرية كان يمكن لها القيام بغزو السودان من جديد، بدون المساعدة البريطانية التى جاءت على شكل رجال، ومال، وإرشاد عام.

وعليه، ومن منطلق وجهة النظر هذه، فإن مسألة ضم إنجلترا للأراضى التى أعيد غزوها تعد مبررة إلى حد ما. يزاد على ذلك، أنه كانت هناك أسباب لها وزنها تقف فى وجه انتهاج هذه السياسة.

أولا، على الرغم من أن بريطانيا كانت الشريك الأكبر فى المشاركة الإنجليزية ــ المصرية، فإن مصر، لعبت فى الوقت نفسه، دورًا مفيدًا ومشرفا جدا، أو بالأحرى دورًا مساعدًا فى تنفيذ هذه السياسة. ولو حدث تجاهل لمطالبة مصر بالمشاركة فى تحديد الوضع السياسى المستقبلى للسودان لكان ذلك نوعًا من الظلم الشديد.

ثانيًا، أن الحملة كلها نُفّذت باسم الخديوى. ولو حدث أن قامت بريطانيا، بعد انتهاء الحملة مباشرة، بعمل حاسم باسم الحكومة البريطانية، ومن جانب واحد، لانطوى القيام بمثل هذا العمل على عزوف فظ كريه عن السياسة التى كان يجري انتهاجها حتى ذلك الحين.

ثالثًا، وهذا الاعتبار يعد حاسمًا فى حد ذاته ـ لم يكن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد من مسئولياتها، التى كانت على مستوى العالم، تولى مسئولية الحكم المباشر لبلد إفريقى آخر هائل المساحة.

هذه الأسباب، هى وبعض الاعتبارات الأخرى، التى لا يجوز الاستطراد فيها هنا، هى التى أدت إلى الاستنتاج الذى مفاده أن السودان ينبغي النظر إليه باعتباره ممتلكات عثمانية، ومن ثم ينبغى حكمه طبقًا لنصوص الفرمانات الإمبراطورية العثمانية، أو بالأحرى عن طريق الخديوى، الممثل الإقطاعى للسلطان.

يضاف إلى ذلك، أنه كان هناك اعتراض سليم جدا على السير فى هذا الطريق. لو قدر للوضع السياسى فى السودان أن يكون متماثلا من جميع النواحى، مع الموقف فى مصر، فإن النتيجة الحتمية التى يمكن أن تترتب على ذلك ستكون تحميلا للبلاد بعبء أكبر من طاقتها عن طريق التنازلات وتقديم الامتيازات من ناحية، وعن مستلزمات حركة التدويل، من الناحية الأخرى؛ وبخاصة أن حركة التدويل هذه فعلت الكثير من أجل تأخير التقدم المصرى. لم يكن معقولا تمامًا أن يجرى التضحية بالأرواح البريطانية، وبالأموال البريطانية، لمجرد وضع المزيد من السلاح فى أيدى دول، قد يصبح البعض منها فى المستقبل عدوًا لإنجلترا. يزاد على ذلك، أنه لو جرى السير فى هذا الطريق لتسبب فى أذى كبير للمصالح المصرية. ومعروف أن مصر عانت الكثير من الكابوس الدولى، أكثر من إنجلترا.

ترتب على ذلك حدوث ورطة، أو ورطة ثلاثية إن جاز لنا استعمال هذا التعبير غير العادى؛ نظرًا لأنه كان من الضرورى إحداث نوع من التصالح أو التوافق بين ثلاثة أسباب مدمرة فيما بينها إلى حد ما.

السبب الأول: كان من الضرورى أن يصبح النفوذ البريطانى، هو الأول من حيث الممارسة فى السودان، حتى لا يكون المصريون قد خلعوا على البريطانيين "حرية زائفة" فى تكرار سوء الحكم الماضى.

السبب الثانى: أن النفوذ البريطانى لا يمكن ممارسته فى ظل شروط متضاربة وسيئة التحديد، ومن قبيل تلك الظروف التى سادت فى مصر، من دون أن ينطوى ذلك على تدخل من جانب الدور اللعين للحركة الدولية.

السبب الثالث: أن مسألة الضم فى إنجلترا، والتى كان يمكن أن تقطع العقدة الدولية، كانت مستبعدة لأسباب تتعلق بالنزاهة والسياسة.

كان من الضروري عندئذ، إيجاد طريقة يمكن أن يكون السودان بمقتضاها وفى آن واحد، مصريا إلى حد إشباع الضرورات السياسية المنصفة، وبريطانيا بالقدرالذى يمنع عرقلة إدارة البلاد بواسطة الصفاقة الدولية، التى تتعلق بالضرورة، بأذيال الوجود السياسى المصرى فى السودان.

كان واضحًا أن هذه المطالب المتضاربة لا يمكن الوفاء بها دون إيجاد شكل مهجّن من أشكال نظام الحكم، لم يكن معروفا فى التشريع الدولى حتى ذلك الوقت.

جرت مناقشة ذلك الأمر عندما كنت فى لندن فى شهر يوليو من العام ١٨٩٨. فى ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن الجميع كانوا يرون الأهداف المطلوب تحقيقها رؤية واضحة، فإنهم لم يقترحوا خطة محددة لتنفيذ هذه الأهداف. يزاد على ذلك، ومن باب إعطاء إشارة خارجية واضحة، إلى أن الوضع السياسى للسودان يختلف من منظور الحكومة البريطانية عنه فى مصر، فقد صدرت التعليمات إلى اللورد كتشنر، بعد الاستيلاء على

الخرطوم، برفع كل من العلمين البريطاني والمصرى جنبًا إلـــى جنـــب[١]. جرى تنفيذ هذه الأوامر ولم يَستَرْعِ ذلك الإجراء انتباهًا كبيرًا وسط قعقعـــة السلاح والفرح بالانتصار الذى جرى مؤخرًا. لم تُفهم أهمية ذلك الإجراء إلا بعد ذلك بحوالى خمسة أشهر. وفي اليوم الرابع من شهر يناير مـــن العـــام ١٨٩٩، وعندما كنت فى أم درمان، ألقيت خطبة على الشيوخ المجتمعـــين. وكما قصدت، ومثلما توقعت، استرعت تلك الخطبة انتباها كثيرًا. كانت تلك الخطبة موجهة إلى الجمهور المصرى، وإلى الجمهور الأوروبـــى، وأيـــضًا للجمهور الذى كنت أتحدث إليه. قلت فى سياق هذه الخطبة: "أنتم تـــرون أن العلمين البريطانى والمصرى يرفرفان فوق هذا المنزل[٢]. وهذه إشارة إلـــى أنكم ستحكمون فى المستقبل بواسطة كل من ملكة بريطانيا وخديوى مصر". وليس هناك شك فى معنى هذه الكلمات، ولم يكن أحد يرغب فى أن يخطـــئ الناس فى فهم هذا المعنى. هذا الكلام يعني أن السودان قـــد تقـــرر حكمـــه مشاركة من اثنين، تعد إنجلترا العضو البارز منهما.

كنت قبل إلقاء هذه الخطبة، قدمت إلى اللورد سالسبورى مشروع اتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، يقنن الوضع السياسى فى السودان. كان ذلك الاتفاق قد جرى إعداده، بناء على أوامر عامة منى، بواســـطة الـــسير مالكولم ماكلريث، المستشار القانوني للحكومة المصرية. وجرى تفويضى بعد وقت قصير من عودتى إلى القاهرة، فى توقيع هذا الاتفاق. وعليـــه جـــرى

---

(١) عندما وجد اللورد كتشنر نفسه وجهًا لوجه مع النقيب مارشان في فاشودا، وجـــد أن من الحكمة رفع العلم المصرى وحده.

(٢) كان المنزل، الذى كنت أتحدث فى فنائه، مأهولا قبل فترة قصيرة بواحد مـــن كبـــار أمراء الخليفة. وفي الموعد الذى قمت فيه بهذه الزيارة، كان ذلك المنـــزل يـــستخدم مكتبًا إداريا عاما.

التوقيع على هذا الاتفاق من وزير الخارجية المصرى ومنى فى اليوم التاسع عشر من شهر يناير من العام ١٨٩٩. وسوف أورد هنا ملخصًا لمحتويات هذه الوثيقة.

تمثلت أهم نقاط ذلك الاتفاق فى تأكيد النص على ممارسة حقوق السيادة على السودان من قبل ملكة إنجلترا، وبالاشتراك مع الخديوى. لا يمكن أن يكون هناك سوى أساس واحد سليم يرتكز عليه ذلك الحق. وقد تمثل ذلك الأساس فى حق الغزو. والحق الذى يؤسس على هذا السبب، يمتاز باتفاقه مع الحقائق الدامغة للموقف. كان ذلك الأساس متماشيًا، إن لم يكن متفقًا مع القانون الدولى ــ الذى لا يمكن تقنينه إلا فيما يختص ببعض المسائل المحددة ــ فى كل الأحوال، مع الممارسة الدولية، كما هى محددة من قبل السلطات المختصة. وعليه جرى النص على ذلك فى ديباجة الاتفاق على أنه من المطلوب "تفعيل الطلبات التى أصبحت من حق حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بمقتضى حق الغزو، ومن ثم يحق لها المشاركة فى التسوية الحالية والمستقبلية وفى التنمية" وفى النظم التشريعية والإدارية فى السودان.

أصبح المجال مفتوحًا أمام المزيد من الأعمال بعد قبول هذا المبدأ. وجرى بجرة قلم إلغاء مزاعم الهيمنة التركية الهلامية من الناحية العملية، على الرغم من عدم إلغائها من الناحية الاسمية. انطوى اختفاء هذه المزاعم على نسخ كل الامتيازات، التى تعد، فى الأجزاء الأخرى من الممتلكات العثمانية، من مصالح الدول الأوروبية، حتى يمكن وقف الممارسة الفظيعة لحقوق السلطان الملكية. لم يكن يتبقى بعد ذلك سوى تسوية النقاط العملية محل الخلاف بطريقة ودية تراعى مصالح الطرفين المتعاقدين، ألا وهما الحكومتان البريطانية والمصرية.

وتحدد خط عرض ٢٢° ليكون الحد الشمالى للدولة الجديدة؛ وتركت الحدود الجنوبية بدون تحديد. وجرى النص على استخدام العلمين: الإنجليزى والمصرى فى كل أنحاء السودان[1]؛ وجرى النص أيضًا على أن القيادة العليا العسكرية والمدنية يجب أن تنعقد لضابط واحد يسمى "الحاكم العام للسودان"، والذى يعين بمرسوم من الخديوي بناء على تزكية من الحكومة البريطانية؛ وجرى النص أيضًا على أن التصريحات الصادرة عن الحاكم العام يجب أن تكون لها قوة القانون؛ وجرى النص أيضًا على أن تشريع المحاكم المختلطة ينبغى أن "لا يمتد، أو يعترف به فى أى جزء من السودان ولأى سبب من الأسباب"؛ وجرى النص أيضًا على عدم إقامة القناصل الأجانب فى السودان بدون موافقة سابقة من الحكومة البريطانية.

استرعى نشر ذلك الاتفاق كثيرًا من الاهتمام. فقد احتار الدبلوماسيون الذين درجوا على الأمور التقليدية، وربما يكونون قد صُدموا صدمة خفيفة، جراء خلق وضع سياسى لم يكن معروفًا للقانون الأوروبى فى ذلك الوقت. أوضح لى واحد من رفاقى الأوروبيين أنه فهم ماذا يعنى مصطلح الأراضي البريطانية، وماذا يعنى مصطلح الأراضى العثمانية، لكنه لم يفهم وضع السودان، الذى لم يكن هذا ولا ذاك، وأجبته بأن الوضع السياسى للسودان هو الوضع نفسه الذى تحدد فى اتفاق اليوم التاسع عشر من شهر يناير من العام ١٨٩٩، وأنى ليس بوسعى إعطاء المزيد من التحديد. وسئلت مرة أخرى، ما

---

(١) جرى فى المقام الأول، استثناء مدينة سواكن من هذا الشرط، ومن بعض أجزاء أخرى من الاتفاق، لكن هذا الترتيب تسبب فى قدر كبير من المضايقات العملية. وجرى عن طريق اتفاق لاحق فى العاشر من يوليو ١٨٩٩، تعديل وضع سواكن ليكون مماثلا لوضع بقية السودان.

الذى يمكن أن يحدث للأوروبيين المتزوجين أو المدفونين فى السودان، فى حال عدم وجود القناصل؟ ولم أستطع الرد على هذا السؤال إلا بالقول: إن أى أوروبى يرى أنه من الضرورى التصديق على زواجه أو دفنه من قبل الممثل القنصلى لبلاده، يتعين عليه البقاء شمال دائرة عرض ٢٢°.

لماذا حدث ذلك؟ لقد حدث ذلك نتيجة لأسباب ثلاثة:

أولاً: أن الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية كان موقفًا عادلا وعقلانيا، فى مواجهة الأسباب التى صيغت ونسجت على نول الحِرَفيَّة الدبلوماسية.

ثانيًا: أن موقف الحكومة البريطانية كان حازمًا. كان واضحًا أن الحكومة تود تنفيذ برنامجها الخاص. وجاءت بعد ذلك النتيجة الحتمية. فلم يكن أحد على استعداد للمخاطرة لإنقاذ الآخرين، حتى وإن كانت لديه الرغبة فى فعل ذلك. يزاد على ذلك، أن مجرد الاحتجاج الأفلاطونى، كان يمكن أن يتسبب فى إثارة الاستياء، وكان يمكن أن يكون عديم الجدوى أيضًا.

ثالثًا: ربما تكون الدول الأوروبية، قد رحَّبت عن غير قصد منها، بالحكم البريطانى. وعلى الرغم من هذيان الصحافة الكارهة للإنجليز فى القارة الأوروبية، فقد كان معروفًا تمامًا أن الأوروبيين، تحت العلم البريطانى — على الرغم من كون هؤلاء الأوربيين رعايا لدول كان البعض فيها لا يشعر بالود تمامًا تجاه إنجلترا — تجرى معاملتهم معاملة عادلة تمامًا. ومعروف أن المادة رقم ٦ من الاتفاق التى كنت أعلق عليها، فى ذلك الوقت، أهمية كبيرة، تنزع، إلى حد كبير، إلى تخفيف روح المعارضة التى يمكن أن تزيد بغير هذه الطريقة. تنص هذه المادة، على أن كل الأمور المتعلقة بالتجارة والإقامة فى السودان "لن يكون فيها أية امتيازات خاصة لأية دولة

أو مجموعة من الدول"؛ هذا يعني أن المواطن الألمانى، والمواطن الفرنسى والمواطن الإيطالى والمواطنين الآخرين كانوا موضوعين على قدم المساواة التجارية مع رعايا ملكة إنجلترا. يزاد على ذلك، أن الكاره اللدود للإنجليز، يستطيع الوقوف مندهشاً أمام ذلك التناقض القائم بين الموقف الليبرالى والسياسة التجارية الحصرية التى تنتهجها الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى، وعليه، فإن سياسة التجارة الحرة، شكلت واحدًا من أحجار زاوية البناء السياسى، عندما كنا نضع حجر أساس السودان الجديد؛ كنت على ثقة من أن سياسة التجارة الحرة هذه لن تنفصل مطلقًا عن الإمبريالية البريطانية.

وُلد السودان الجديد، على هذا الأساس. وكانت لدى هذا الأساس القوة الكافية التى تمكنه من البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، كان ذلك الأساس بحكم الضرورة إلى حد ما، وليدًا للنفعية والانتهازية. وإذا ما مات وانقضى ذلك الأساس، بحكم الواقع السياسى الجديد، فإن مؤلفيه لن يكونوا بحاجة إلى البكاء عليه[١].

---

(١) سوف أورد فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب (انظر الفصل الخمسين) مروية موجزة عن النتائج التى جرى التوصل إليها مؤخرًا فى ظل المنظومة التى تناولنا سماتها الرئيسية هنا بالوصف.

القسم الرابع

اللغز المصرى

عندما تطول معاناة شعب من الشعوب، فإنه رغم مذلتـــه، وإذا مـــا توفرت له القوة، سيُقَبِّلُ اليد التى تمتد إليه لمساعدته وإنقاذه.

هذه البلاد عبارة عن رق أثرى قديم، كُتب عليه الإنجيل بعد أن مُحى ما عليه، ثم مُحى ما عليه، وكُتب عليه القرآن.

السيدة دوف، رسائل من مصر.

لمراقبة حضارة الشرق الأبدية، فإن التحرك البطـــىء علـــى امتـــداد السنوات الطوال، الحالمة بالتأمل العميق، والتقبّل والتمثُّل، كما لو كان ذلـــك فى لحظة من لحظات الزمن، فإن نشاط الغرب العامر بالطاقة، وعلمه وآلياته يعد شيئًا ساحرًا ومبهرًا.

كينيث جى فريمان، مدارس اليونان(*)

(*) استخدم المؤلف كلمة Hellas الدالة على بلاد اليونـــان القديمـــة، بـــدلا مـــن كلمـــة Greece. (المترجم).

الفصل الرابع والثلاثون

السكان فى مصر

مهمة الرجل الإنجليزى- الظروف التى يجرى فيها القيام بهذه المهمة- سكان مصر- الطابع المختلط للسكان- معاداة إنجلترا- مفاهيم الإسلام الرئيسية- فشل الإسلام كنظام اجتماعى- الحط من شأن المرأة- رسوخ القانون- الرق- عدم التسامح- أحداث العقيدة الدينية والاحتفالات الدينية- الخصائص الذهنية والأخلاقية- عزلة النساء- تعدد الزوجات- الطلاق- غلظة الأدب والحوار- البر البنوى- الحكومة- المحافظة- روح القوانين- اللغة- الفن- الموسيقى- العادات والتقاليد- العقبات التى تعترض مهمة بريطانيا.

في نهاية الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب، عادت المرويَّة إلى الزمن الذى حطت فيه قدما الإنجليزى، الذى حكى عنه كنجليك **Kinglake**، على ضفاف النيل وجلس فى مقاعد المؤمنين. لم يأت ذلك الإنجليزى فى ثياب الغازى، وإنما كان يرتدى الرداء المألوف لمنقذ المجتمع. انتحال مثل هذا الدور، سواء أكان بواسطة أمة أم فرد، يؤدى إلى إثارة الشكوك إلى حد ما. الدنيا كلها تعرف أن المنقذ يركز على مصالحه الخاصة أكثر من تركيزه

على إنقاذ المجتمع، وقد أثبتت التجربة أن الشك له ما يبرره في معظم الأحيان. ومع ذلك، ومن المؤكد أيضًا أن الإنجليزى، فى مثل هذا الحال، استطاع أن يأتى بما يثبت أنه جدير بالقيام بهذا الدور، الذى ألقى على عاتقه. وقد رحب بمقدم ذلك الإنجليزى وبشيء من الفرح الحكام الشرعيون وجماهير الشعب المصرى. ولم ينظر القسم الأكبر من الأوروبيين إلى عمل الرجل الإنجليزى نظرة استياء، إن لم تكن نظرة إعجاب بحق.

قلت هنا إن القسم الأكبر من الأوروبيين، لأنه كان هناك استثناءان. كان التركى، فى أوروبا الشرقية، أسيرًا للفكرة التى مفادها أن جوهرة الفرصة السياسية الثمينة عرضت عليه، وأنه، شأنه شأن "الطائر فى القصة" التى رواها توماس مور، "قد نفض الجوهرة الثمينة بعيدًا عنه". كان الفرنسي، فى غرب أوروبا، من الناحية الأخرى، ينظر شذرًا، وبيقظة متدرجة، من منطلق أنه ارتكب خطأ كبيرًا عندما سمح للإنجليزى بالقيام وحده بدور المنقذ لمصر، وعندما أفاق الفرنسى من خطئه، راح يكشف عن استيائه بطرق مختلفة.

مع هذين الاستثناءين اللذين لم يتسببا فى جعل أية نغمة من نغمات الخلاف تتردد فى هذا الجو من الرضا العام، تمكن الرجل الإنجليزى من استشعار عدم وجود أحد داخل مصر أو خارجها، نزّاعا إلى إنكار صلاح قضية الرجل الإنجليزى. يزاد على ذلك، أن من أهم الشروط الضرورية للقيام بدور منقذ المجتمع، أن يكون المنقذ نفسه مؤمنًا بنفسه وبمهمته. وهذا هو ما فعله الرجل الإنجليزى. كان الرجل الإنجليزى مقتنعًا أن مهمته تتمثل فى إنقاذ المجتمع المصرى، وأنه قادر على إنقاذ هذا المجتمع.

كيف لهذا الرجل الإنجليزى بتحقيق مهمته؟ هل كان مطلوبًا منه، بطريقته الرشيقة المفعمة بالحركة، أن يُري المصريين ذلك الذى ينبغى أن

يفعلوه، ثم يتركهم بعد ذلك يقومون بالعمل بأنفسهم؟ هذا هو ما خطر ببال الرجل الإنجليزى، لكن يا آسفاه! فسرعان ما اكتشف أن شجب الإهانات، التى تزايدت على امتداد القرون، كان شبيهًا بإطلاق دانة مدفع على جبل من الطين. اكتشف أنه لو سار على هذا المنوال، فقد يحدث غليانًا مؤقتًا. واكتشف أيضًا أنه لو قدر له فعل الخير، فإنه لا يتعين عليه فقط أن يُري المصريين ذلك الذى يمكن أن يعملوه، وإنما يتعين عليه البقاء فى مكانه وأن يقوم بعمل ذلك بنفسه. أم أنه كان يتعين عليه التحول، على حد قول سريعي الغضب، إلى النقيض الآخر. هل كان يتعين على الرجل الإنجليزى رفع العلم البريطاني على قلعة القاهرة، ويكتسح الباشوية **Pashadom**، والامتيازات الأجنبية، والمحاكم المختلطة، وكل الشراك الدولية ويلقى بها فى سلة المهملات السياسية؟ الحكمة، التى جعلت الرجل الإنجليزى يأخذ بعين اعتباره سلام أوروبا، ووخزات ضميره السياسي هو ما أجبره على الحرص على وعوده، لو أن هذه الحكمة جرى الاستخفاف بها لأدت إلى سد الطريق.

عندما وجد الرجل الإنجليزى نفسه ممنوعًا من انتهاج أى من هذين المسلكين المتطرفين، لجأ إلى الإجراء المحبب إليه من خلال الأفكار والموروث الوطني. انتهج الرجل الإنجليزى طريقًا وسطًا. هذا يعني أن الرجل لجأ إلى الحلول الوسط. كان الرجل الإنجليزى بحكم ذهنه الأنجلو – سكسونى، بعيدًا كل البعد عن المطالبة بذلك "الموقف" العزيز على قلب الرجل الفرنسى المنطقى. هذا يعنى أن الرجل الإنجليزى كان على استعداد لتأكيد عبقريته الفطرية، عن طريق تشغيل منظومة، كانت غير قابلة للتشغيل من منظور أعراف الفكر السياسى كلها. فهو لن يقدم على ضم مصر، لكنه سيقدم الخير لها كما لو كان قد ضمها. وهو لن يتدخل فى حرية عمل الحكومة الخديوية، لكنه من حيث الممارسة والتطبيق سيصر على التزام

الخديوى والوزراء المصريين بآرائه ووجهات نظره. وهو يمكن أن يكون وحده من الدول الكثيرة التى لها حقوق متساوية، لكنه من حيث الممارسة والتطبيق سيكون صاحب نفوذ عظيم. وهو يمكن أن يحتل جزءًا من الممتلكات العثمانية بقوات بريطانية، ولكن لن يفعل أى شيء يمكن أن يؤدى إلى الإخلال بحقوق السلطان المشروعة؛ ويمكن له أيضًا أن لا يحنث فى وعده مع الرجل الفرنسى، لكنه يمكن له أن يُغلّف هذا الوعد فى فوطة من فوط المائدة كيما يجرى تنفيذه فى مناسبة أكثر مواءمة. خلاصة القول، أن البريطانى سوف يتصرف بكل ما لديه من فطرة سليمة، سوف يقلل من شأن التنظير، وسوف يتصرف على أساس من عدم وجود خطة ثابتة مبنية على التفكير المنطقي، وهذه كلها سمات مميزة لعرقه.

وأنا أراني أقترح، فى نهاية المطاف، الدخول فى الإجابة على الطريقة التى حقق بها الرجل الإنجليزى مهمته، التى إن لم تخلعها عليه أوروبا لاضطلعت بها هى نفسها. وعليه، وقبل أن أجاهد فى حل هذا الجزء من مهمتي، قد يكون من المفيد أيضًا أن أورد شيئًا عن أوضاع المشكلة التى كان يتعين حلها. ما نوعية هؤلاء المصريين، الذين استُدعى الرجل الإنجليزى، بالمصادفة أكثر منها بالتخطيط، لحكمهم دون أن يكون هناك مظهر لذلك الحكم؟ وما التأثيرات التى هم خاضعون لها؟ وما خصائص أولئك المصريين الوطنية؟ وما الدور الذى يمكن أن يسند إلى الأجنبي، أى الأعراق الأوروبية، والآسيوية، والأعراق غير المصرية المقيمة فى مصر؟ وما المؤسسات السياسية، والمنظومات الإدارية التى كانت موجودة عندما دخل الإنجليزى إلى المشهد المصرى؟ واختصارًا للقول، ما تلك المادة المشوشة التى تعين على الإنجليزى أن يصنع منها شيئًا شبيهًا بالنظام؟

هذه أسئلة مهمة. ويتعين الإجابة عن هذه الأسئلة قبل أن نفهم طبيعة ذلك العمل الذى أنجزته إنجلترا فى مصر.

يبلغ طول مصر الحديثة حوالي ١٠٠٠ميل من الإسكندرية إلى وادي حلفا. ويصل عرضها من بورسعيد إلى الإسكندرية إلى حوالى ٢٠٠ميل. وتقع قمة دلتا النيل إلى الشمال قليلا من القاهرة. وفي اتجاه الجنوب من هذه النقطة يضيق الجزء المأهول من البلاد ضيقًا شديدا، إذ يصل إلى بضع ياردات قليلة، فى بعض الأماكن على ضفتي النهر. وتغطي هذه المنطقة المأهولة بالسكان مساحة تقدر بحوالى ٣٣٦٠٧ كيلو مترًا مربعًا، أو حوالى ٨٠٠٠٠٠٠ فدان.

من سكان هذه الملايين الثمانية من الأفدنة؟ وماذا كان تكوين تلك المادة الخام التى تعين على الرجل الإنجليزى التعامل معها؟

من الطبيعى أن نفترض، ونحن نتناول البلد الذى يدعى مصر، أن السكان الذين يأخذهم السياسى والإدارى بعين اعتباره، هم المصريون. وكل من يسارع إلى مثل هذا الاستنتاج يتعين عليه أن يأخذ فى اعتباره، أن مصر على حد قول اللورد ملنر، فى مؤلفه العجيب، هي أرض التناقض السائد فى أى شارع من الشوارع الرئيسية فى لندن، أو باريس، أو برلين، يستطيع أن يتبين أن تسعة من بين عشرة ممن يلتقيهم من الناس، تحمل وجوههم قسمات ترجح أنهم إنجليز أو فرنسيون أو ألمان. لكن أى إنسان تكون لديه معرفة عامة بمظهر وقسمات الأعراق الشرقية الرئيسية، لن يستطيع، إذا ما حاول وصف أول عشرة رجال يتلقيهم، فى شارع من شوارع القاهرة، وصفًا دقيقًا، وبخاصة أن القاهرة على حد وصف السير وليام بتلر لها[١] "متاهة من

---

(١) حملة الشلالات، ص ٩٥.

الخرائب القديمة والمقاهى الحديثة وبقايامكيين، dying Mecca، وشارع ريفولى الذي لا يزال يحمل الاسم نفسه إلى الآن". مثل هذا الإنسان سيجد أن ذلك ليس أمرًا سهلا، وعلى الرغم من خبرته قد يقع فى كثير من الأخطاء.

أول هؤلاء السائرين، لابد أن يكون فلاحًا مصريا جاء إلى المدينة ليبيع منتجاته البستانية. أما السائر الثانى فإن غطاء رأسه ولباسه وأنفه المعقوف، يجعل من السهل التعرف عليه كواحد من البدو الذين ربما يأتون إلى القاهرة لشراء الذخيرة لبنادقهم الفتيلية، ولكنه لا يحس بالقلق من وجوده وسط بيئة الحضر، وسرعان ما يعجِّل بالعودة إلى هواء وجو الصحراء المناسبين له على نحو أكبر. وهذا الرجل ضئيل الحجم، غليظ الشفتين، حالم العينين، الذى له ملمح من ملامح الرسوم المنحوتة فى سطح من المعدن أو الرخام، مع قليل من البروز، الموجودة على قبر من القبور المصرية القديمة، والذي يقول عنه كل من شامبليون والعلماء الآخرين إنه ليس من سلالة المصريين القدماء[١]، لابد أن يكون كاتبًا قبطيا فى أحد المكاتب الحكومية. أما هذا الوجه الذى يُحدِّق من عربة مارة يجرها حصان، ومتعاليًا بنفسه ويحمل شاربًا كثًا، ربما يكون باشا مصريا ــ تركيا. وهذا الرجل صاحب الوجه القاسى، الأنيق، الجرئ، والذي يرتدي بنطالا فضفاضًا وحذاءً برقبة لابد أن يكون شركسيا. وهذا هو المرابى السورى، يبتعد عن طريق الشركسى، ولو أنه ربما يكون قد أوشك على بيع ممتلكات الشركسى فى

---

(١) ماسبيرو، التاريخ القديم لشعوب الشرق، ص١٥. كان الرأي الذى أورده شامبليون على النحو التالى: "الأقباط هم نتيجة الأمم التى تعاقبت على امتلاك مصر، وهؤلاء الأقباط لهم سمات الحضر". يقول السيد/ س لين بول (في كتابه "القاهرة" ص ٢٠٥") القبط Copts وأيضًا Gypts، ويصح فيه أيضًا "المصريون" Egyptians، هم فى واقع الأمر، أولئك الذين بقوا على قيد الحياة بعد حكم فرعون، وهم الذين بنوا أهرامات الجيزة".

اليوم التالى بغية استرداد قرض قد يكون الشركسى قد دفع أصله وفائدته، بالسعر المعتاد، حوالي عشرين ضعفًا. أما لابس هذه العمامة الخضراء، صاحب السحنة المحترمة، وهادئ المِشْية، والذى يجىء ترتيبه سابعًا بين العشرة، هو شيخ ورع، ربما يكون فى طريقه إلى جامعة الأزهر الشهيرة. والرجل الثامن من بين هؤلاء العشرة لابد أن يكون يهوديا، عائدا لتوّه من جولة قام بها فى آسيا الصغرى ومعه مجموعة من المطرزات، التى يوشك أن يبيعها لسواح الشتاء. بينما الرجل التاسع فى هذه المجموعة، هو مشرقى Levantine، لا يمكن وصفه؛ لأن وضعه العرقى يتحدى الوصف والتشخيص؛ أما الرجل العاشر، فعلى الرغم من صعوبة تمييزه عن بقية المجموعة، فهو فى واقع الأمر واحد من التجار الصغار الذين تزخر بهم اليونان، والذين يمكن العثور عليهم منتشرين فى سائر أنحاء الممتلكات العثمانية. ولكن القائمة لا تنتهي عند هذا الحد. هناك أيضًا الأرمن، والتونسيون، والجزائريون، والسودانيون، والملطيون، والخلاسيون، مختلفو الأوصاف، وكذلك الأوروبيون أصحاب الدم النقي، كل أولئك يمرون على شكل موكب، وبذلك يضخمون الكتلة البشرية المصرية أو كتلة البشر المقيمين فى مصر.

يبدو أن مُصنِّف الإحصاء الذى أجرى فى العام ١٨٧٩، قد واجه مشقة، لابد أنها كانت شديدة الوقع على أولئك السياسيين الهواة، الذين كانوا يحبذون من حين لآخر، مثلما فعل السيد/ ولفريد بلنت، اتباع سياسة مصرية مع المصريين. ترى، من المصرى الحقيقى؟ لم يحاول مُصنِّف التعداد تعريف هذا المصطلح؛ وكان ذلك عملا حكيمًا من جانبه؛ لأنه كان يدرك أن مثل هذا التعريف يعد أمرًا مستحيلا. ويبدو فى ذات الوقت، أن خصائص عمل ذلك المُصنِّف تمردت على فكرة اجتزاء سكان مصر، واستبعاد الأوروبيين، وبذلك يمكن جعل سكان مصر، مجموعة إحصائية واحدة يطلق عليها اسم المصريين. وعليه قسم ذلك المصنف المصريين، قدر المستطاع، إلى أولا، المواطنين، وثانيًا، الأشخاص الذين وُلدوا فى أجزاء أخرى من

الممتلكات العثمانية، والذين هم فى الغالب من السوريين أو الأرمن؛ وثالثًا، البدو شبه المستقرين، وإن شئت فقل: الخلاسيون الذين هم خليط من الفلاحين والبدو، والذين يعيشون فى أرض وادي النيل الزراعية، وفي الصحراء أيضًا؛ ورابعًا، البدو الرعاة، والذين هم بدو خلص وسُذج.

يقول الإحصاء الذى أجرى فى العام ١٨٩٧ الميلادى[١]، أنه فى ذلك الوقت، وعلى شكل أعداد تقريبية إن حوالى ٩،٦٢١٠٠٠ من الرعايا العثمانيين مقيمين فى مصر، وأنهم كانوا مقسمين على النحو التالى:-

مواطنون	٩،٠٠٨،٠٠٠
مواطنون ليسوا مولودين في مصر، وإنما فى أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية	٤٠،٠٠٠
بدو شبه ـ مستقرين	٤٨٥،٠٠٠
بدو مترحلون	٨٨،٠٠٠٠
العدد الإجمالى	٩،٦٢١،٠٠٠[٢]

(١) أنا مضطر هنا إلى استعمال أرقام العام١٨٩٧، نظرًا لعدم توفر أرقام التعداد الذى أجرى فى العام١٩٠٧ الميلادى. يزاد على ذلك، أنى أبلغت أن الأرقام المؤقتة تقدر إجمالى عدد السكان بحوالى١١،٢٠٦٠٠٠ نسمة.

(٢) تعداد العام ١٨٨٢ يقدر السكان بحوالى ٦٨١٤٠٠٠نسمة. هذا يعنى أنه حدثت خلال خمسة عشر عامًا زيادة فى السكان تقدر بحوالى ٤٣ فى المائة بما فى ذلك الأوروبيين. يزاد على ذلك، أن هناك افتراضًا عامًا مفاده أن إحصاء العام ١٨٨٢، والذي أجري باستخدام وسائل وآليات غير دقيقة، قلل من عدد السكان فى ذلك الوقت.

هذا الرقم، إذا ما أضفنا إليه ١١٣٠٠٠ نسمة من الأوربيين ورعايا الدول الأوروبية الأخرى الذين يتمتعون بالحماية، يرتفع عدد المقيمين فى مصر، من الذكور والإناث، إلى رقم إجمالى يقدر بحوالى ٩،٧٣٤٠٠٠ نسمة.

سبق أن قلنا، إن الرجل الإنجليزى جاء إلى مصر بفكرة ثابتة مفادها أن لديه مهمة تعين عليه تنفيذها، وأنه فى ضوء وجهات نظره وآرائه عن تحقيق العدالة بين الأفراد، والمساواة بين الناس أمام القانون، وتحقيق السعادة لأكبر عدد ممكن من السكان، وأفكار أخرى من هذا القبيل، سيكون من الطبيعي أن يفهم مهمته فى هذا الإطار، على أنها إفادة السكان كلهم. يوجد فى مصر تسعة أو عشرة ملايين مواطن مصرى، عند أسفل السلم الاجتماعي، فقراء، جاهلين، سُذَّج، لكنهم يشكلون أيضًا عرقًا طيبًا، باق على هذا الحال طوال ستين قرنًا من الزمان، يعانى من سوء الحكم والقمع على أيدى مختلف الحكام، بدءًا من الفراعنة إلى الباشوات. يتعين على الإنجليزى المتحضر أن يمد لهم يد الصداقة والتشجيع، وأن يرفعهم معنويا وماديا من الحال المتردى الذى وجدهم عليه. كما يتطلع الرجل الإنجليزى أيضًا إلى مشهد الإنجازات الإدارية الأخرى الشهيرة على مستوى العالم، والتى وصلت إليها سلالته. يتطلع ذلك الإنجليزى إلى الهند، ويقول لنفسه، بكل ثقة العرق الإمبريالى، أستطيع تنفيذ هذه المهمة؛ لقد فعلتها قبل الآن؛ لقد صببت نعمًا لا تحصى ولا تعد على رؤوس الفلاحين في البنغال ومدراس**Medras**، الذين هم أبناء أعمام الفلاحين المصريين؛ هؤلاء الفلاحون المصريون، ينبغي أن يحصلوا أيضًا على ماء لأراضيهم، وعلى العدالة فى المحاكم، وتأمينهم من الإقطاع والاستبداد الذين يئنون منه منذ زمن بعيد؛ ولابد أيضًا من وقف حكم الباشوات.

لكن الرجل الإنجليزى سيجد نفسه، عندما يشرع فى تنفيذ مهمتـــه، أن هناك سحابة من الضباب الكثيف بينه وبين المصرى، وأن هـــذه الـــسحابة الكثيفة مكونة من التعصب الدينى، والعادات والتقاليد البالية غير المتحضرة، والمنافسة الدولية، والمنافع الخاصة، وآمال وتطلعات من هذا النوع أو ذاك، بعضها كريه، والبعض الآخر ليس دنيئًا وإنما يتعذر تحقيقه، سيكتشف هـــذا الإنجليزى، فى المقام الأول، أن أولئك الأوربيين الذين يصل عـــددهم إلـــى ١١٣٠٠٠نسمة، وعلى الرغم من أنهم يشكلون حوالى ١,١٦ فى المائة فقط من إجمالى عدد السكان، فإنهم يمثلون القسم الأكبر من الثروة، والمعرفـــة، ونسبة ليست بالصغيرة من الوضاعة، والأنانية العدوانية فى البلاد؛ وأن هذا العدد من الأوروبيين، سواء أكانت آراؤهم صائبة أم خائبـــة، أو عادلـــة أم ظالمة، يشكلون النخبة التى لديها سلطة فرض أوامرهم، أليـــسوا هـــم ملـــح التربة المصرية، أليسوا هم براهمة(*) مصر، ثم ألا يقف الدبلوماسيون مـــن ورائهم، ألا يمكن أن يكون هؤلاء الأوربيون هم جنود وبحارة كل دولة من الدول الأوروبية؟ وهنا سيجد الإنجليزى نفسه وهو يتعامل مع هذا الموقـــف، أمام مشكلة لن يفيد فى حلها كثير مـــن خبرتـــه الهنديـــة. سيكتـــشف ذلـــك الإنجليزى، فى المقام الثانى، أن غالبية كبار مـــلاك الأراضـــى وشـــاغلى المناصب المهمة من الأتراك المصريين، فى مراحل مختلفة من التمـــصير، وأنهم يتمتعون بامتيازات لا تتماشى مطلقًا مع مبادئ المـــذهب النفعـــى (**)، وبخاصة ما يتعلق بمسألة قمع تلك الملايين التسعة من المـــصريين، الـــذين تعتصر أوجاعهم قلوب المحسنين الإنجليز. كان واضحًا أن الرجل الإنجليزى

(*) البراهمة: هم أفراد لطبقة العليا عند الهندوس. (المترجم)

(**) البنثاميه Benthamism: مذهب يسعى إلى توفير أكبر قدر ممكـــن مـــن المنفعـــة والسعادة لأكبر عدد ممكن من الناس. (المترجم)

يحتمل أن لا يحصل على أى تعاطف أو مساندة من هذا الاتجاه. وفي المقام الثالث، سيكتشف هذا الإنجليزى مجموعة من صغار الموظفين، كثير منهم ليسوا من أصل مصري، وهم لأسباب كثيرة لا ينزعون إلى التعاون المخلص فى تحسين بلادهم بيدي ذلك الأجنبى العادل وحسن النية، وإن كان غير متعاطف إلى حد ما. واقع الأمر، أن هذا الرجل الإنجليزى، سرعان ما سيكتشف أن هذا المصرى الذى يود أن يقولبه ليصبح شيئًا مفيدًا فى واقع الأمر، مستهدفًا بذلك جعله مستقلا فى نهاية المطاف، هو أشد المواد الخام صلابة، وأن الأدوات الرئيسية التى يتعين عليه استعمالها فى عمله، والتي ستعتمد عليها جودة المنتج النهائى، لابد وأن تعتمد إلى حد بعيد على الجنسيات البريطانية، أو الفرنسية، أو التركية، أو السورية، أو الأرمينية، أو على بعض الجنسيات الأخرى، لكنها يندر أن تكون مصرية[1].

وعليه، فإن ذلك الملمح الرئيسى فى الوضع المحلى الذى عثر عليه الإنجليز عندما تولوا أمر حل المسألة المصرية. كان المصريون، الذين كانوا يحملون هذا الاسم، وعلى الرغم من أنهم كانوا الأكثر عورا، إلا أنه فإنهم م من وجهة النظر السياسية، ؤوجهة النظر الإدارية العليا، لم يكونوا سوى أصفار ليس إلا. وعليه فإن المصاعب الرئيسية أمام كل من السياسى الإنجليزى والإدارى الإنجليزى، سوف تنشأ من الحقيقة التى مفادها أن الأقلية مكونة من غير المصريين، أو إن شئت فقل: أشباه المصريين نظرًا لعدم وجود مصطلح صحيح يمكن إطلاقه عليهم، وإن هذه الأقلية قوية نسبيا، ومعادية لسبب أو آخر فى معظم الأحيان.

---

(١) أنا أتكلم هنا بطبيعة الحال عن الأحوال التى كانت قائمة فى العام ١٨٨٢. فقد زادت اعتبارًا من ذلك العام نسبة المستخدمين المصريين فى الحكومة زيادة كبيرة.

قلت إن التعصب الدينى يشكل عائقًا من العوائق التى بين الإنجليزى والمصرى؛ وسبب ذلك أن الإنجليزى من ناحية، وفضلا عن كونه واحدًا من الأسرة الأوروبية من حيث الحضارة العامة، سيجد نفسه وسط كثير من الانحرافات عن الطريق السليم، وهو يحاول جاهدا، وربما أكثر من أى عضو آخر من أعضاء هذه الأسرة، تحقيق مرتبة عالية من الحضارة المسيحية؛ هذا يعنى، أنه على الرغم من أن هذا البريطاني، سوف يتخلى بصفته الرسمية عن أية محاولة من محاولات جعل البشر يتخلون عن عقائدهم ويدخلون فى عقائد أخرى؛ هذا يعنى أن هذا الإنجليزى سيحاول تلقين المواطنين دستورًا مسيحيا واضحًا عن الأخلاق باعتبارها أساس العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان. وهو سوف يسترشد فى هذا الاتجاه، بالأضواء التى تلقاها عن أجداده، ومن خلال الدم البيوريتانى (التطهرى) الذى لا يزال يجرى فى الشرايين والعروق.

المصري، من جانب آخر، يتمسك بعقيدة الإسلام، ذلك المذهب التوحيدى النبيل، هذه العقيدة التى تحتل فيها الوطنية، فى بلاد الشرق مساحة كبيرة[1]، والتى تقوم أيضًا مقام رابطة التوحيد المشتركة لكل المسلمين بدءًا من دلهى إلى فاس ومن إسطمبول إلى زنزبار، نظرًا لأن المسلمين جميعًا يولون وجوههم فى صلاتهم صوب مهد عقيدتهم [2].

---

(١) يرى بعض المراقبين أن ربط المسلمين بأوروبا أسفر، إلى حد ما، عن استبدال رابطة الجنسية برابطة الدين فى الدول الإسلامية. وعليه فإن السيد/ م. لي شاتلير، فى كتابه المنشور فى العام ١٨٨٣ والمعنون "الإسلام فى القرن التاسع عشر"، يقول (في صفحة ١٨٦): "لقد أدخل التطور الأوروبى المعاصر عاملا مشتركا مع التطور الإسلامى، ألا وهو إذكاء روح الجنسية ونشر هذه الروح فى العالم كله". وعليه فإن الأحداث التى وقعت فى مصر وفي الأماكن الأخرى تؤكد صدق ما ذهب إليه السيد/ شاتلير.

(٢) راجع كتاب "دراسات فى مسجد"، ص ٩٦ .

وما المفاهيم الرئيسية لهذه العقيدة، التى لها مثل هذا التأثير الكبير على أقدار الجنس البشرى؟ هذه المفاهيم محددة فى كتاب المسلمين المقدس (القرآن). وقد جرى تفسير هذه المفاهيم بواسطة العلماء فى كثير من الأمم. لكن عظمة وبساطة هذه المفاهيم، لم يحدث قط أن شرحها أحد بحلاوة وطلاوة أكثر من الصحابة الذين وفدوا على ملك الحبشة. قالوا: "أيها الملك، لقد عشنا فى جهل، نعبد الأصنام، ونحيا فى دنس؛ وكان القوي يأكل الضعيف؛ كنا نكذب؛ وانتهكنا واجبات الضيافة، وظهر بيننا نبى، شخص عرفناه منذ أيام صبانا، ونحن نعرف أصله، وسلوكه وإيمانه وصدقه. طلب منا أن نعبد إلهًا واحدًا، وطلب قول الحق، والمحافظة على الإيمان، ومساعدة أولى القربى، والوفاء بواجبات الضيافة، والامتناع عن كل ما هو دنس، ويغضب الله، وطلب منا إقامة الصلاة، وتقديم الصدقات، والصوم. وآمنا به، وتبعناه".(1)

ونحن نورد فيما يلى المفاهيم الرئيسية فى الإسلام(2). يرى مئات الملايين من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام، وبخاصة الفقراء منهم، أن تبنى هذه المفاهيم الرئيسية هو الذى أدى إلى إدخال العزاء الروحى والبركات المادية فى هذه الدنيا، كما ولّد أيضًا أمل الخلود فى الآخرة. وليس هناك شك فى أن المجتمع البدائى يفيد إفادة كبيرة من اعتناق الإسلام(3). وهذا هو السير

---

(١) المرجع السابق ص٤٨، وأيضًا فى كتاب "حياة محمد" الذى ألّفه موير Muir ص ٨٩ .

(٢) يقول السيد/ بارجر، فى مقاله العجيب عن محمد ﷺ فى "قاموس السيرة المسيحية": "السورة رقم ١١٢ أقصر سور القرآن، ينظر إليها المسلمون على أنها تحتوى على جوهر القرآن كله. "قل هو الله أحد؛ الله الصمد؛ لم يلد ولم يولد؛ ولم يكن له كفوًا أحد".

(٣) يقول رينان Renan فى كتابه: تاريخ شعب إسرائيل المجلد الأول ص١٠١ "يعد الإسلام تقدمًا للسود الذين دخلوا فيه".

جون سيلى، يتحدث عما يسميه "قوة الدين فى بناء الدولة". ويقول: "حيثمـا ترتفع قبيلة بربرية بنفسها عن مستوى البربرية والتخلـف، وتنـتهج سـبيل التنمية، فهى تفعل ذلك عادة من خلال الدخول فى الإسلام"(١).

من سوء الطالع، أن المصلح العربى العظيم فى القرن السابع اضطرته الضغوط التى تعرض لها موقفه إلى عمل ما هو أكثر من تأسيس دين. حاول هذا المصلح تأسيس نظام اجتماعى، أسفر عن نتائج يراها ويبصرها كل من يراقب مناطق الضعف ومناطق القوة فى الحركة الإسلامية. يقـول الـسيد/ ستانلى لين ـــ بول: "الإسلام كدين، يعد شيئًا عظيمًا؛ فقد علّم الناس عبادة إله واحد، عبادة خالصة بعد أن كانوا يعبدون آلهة كثيرة. ولكن الإسلام، كنظام اجتماعى، يعد فاشلا فشلا ذريعًا"(٢)(*).

إن أسباب فشل الإسلام كنظام اجتماعي متشعبة:

أول وأهم هذه الأسباب أن الإسلام يضع المرأة فى وضـع متـدن(٣). ثانيًا، أن الإسلام لم يتحدث كثيرا عنها من خلال القرآن بقدر ما عرف مـن خلال التقاليد والتفاسير والأحاديث التى تدور حول القرآن، يبلور كلا مـن

---

(١) عن كتاب: مقدمة للعلوم السياسية ص٦٣: تورد السيدة كنجسلى (دراسـات غـرب أفريقيا) الفصل الخامس، تورد بعض الملاحظات عـن مواءمـة الإسـلام لظـروف المجتمع الأفريقى الحالية.

(٢) عن كتاب "دراسات فى مسجد" ص ١٠١ .

(*) من الواضح أن كرومر لم يفهم الإسلام فهما صحيحًا فضلاً عن حديثه عنه بعنصرية واضحة، وقد آثرنا ألا نتدخل فى النص. (المراجع)

(٣) "يعد التقليل من مكانة المرأة فى الشرق مفسدة، تبدأ منذ الطفولة، وقد تستشرى هـذه المفسدة فى النظام الإسلامى كله". عن كتاب ستانلي لين ـــ بول، الإسلام، (محاضرة رسمية) أُلقيت أمام جامعة دبلن قبل الانتخابات.

الدين والقانون فى كل سننى واحد غير قابل للفصل، الأمر الذى يؤدى إلـى إفراغ المنظومة الاجتماعية من مرونتها. والمسلم عندما يلجأ، فـى أيامنـا هذه، إلى الشريعة law فى مسألة من مسائل الوصية، يجري البت فى مسألته طبقًا للمبادئ القديمة التى وضعت لتطبيقها على مجتمع شبه جزيرة العـرب البدائي فى القرن السابع. وهذا هو مفتى القاهرة، لم يقم إلا منذ سنوات قلائل (فى العام ١٨٩٠)، بحكم كونه المطبق الوحيد للشريعة، بتوضيح الطريقـة التى يتحتم التعامل بها مع اللصوص الذين ثبتت إدانتهم لقيـامهم بهجمـات مسلحة على قرية من القرى أثناء الليل. تجرى معاقبة المجرم الـذى تثبـت إدانته بست طرق مختلفة. قد تقطع يده اليمنى وقدمه اليسرى، وبذلك يصبح معوقًا؛ أو قد يجرى تشويهه وتعويقه، ثم صلبه Crucified[*] فى نهاية الأمر؛ أو قد يُشوَّه فقط، أو يصلب فقط، أو قد يُشوه فى البداية ويصلب بعد ذلـك. وقد أورد المسئول فى تقريره كل تفاصيل العملية المطلوب تنفيذها. يجـرى تثبيت المتهم المدان على صليب بطريقة معينة، وبعدها "يخترق الرمح الثدى الأيسر، ويتم تحريكه داخل الجرح إلى أن يلفظ أنفاسه"[١] هذا النـوع مـن العقاب المرعب الذى لا يمكن، لسبب أو آخر، أن يكون مفهوما[٢] منذ الوهلة الأولى، لا يمكن إنزاله برجل أبكم إن كان من بين أفراد هذه العصابة. مـع مثل هذا الحال يجرى تطبيق قانون المعاملة بالمثل. ويحق لأقـرب أقـارب القتيل المطالبة بالقصاص، أو يطلب الدِّية من باب التكفير.

(*) استخدم لفظ الصلب وليس فى الإسلام صلب، ولعل المقصود الجلد أو تثبيت الشخص المدان بطريقة ما لإقامة الحد عليه، وهذا دليل على سوء فهمه للإسلام وعـدم دقـة مصادره. [المراجع]

(١) ورد هذا الكلام باللغة العربية بطبيعة الحال، ولكني أخذت الترجمة الفرنسية عن الجريدة.

(٢) راجع الهامش الموجود فى صفحة ١٧٤ .

جرى فى بعض الأحيان التخفيف من هذا الجمود فى الشريعة عن طريق حسن القصد وعن طريق العلماء المسلمين الذين قدحوا زناد عقولهم فى ابتكار قياسات توضح أن المبادئ الرئيسية والنظم الاجتماعية فى القرن السابع، يمكن جعلها، عن طريق عملية عقلانية معقدة ومتوترة إلى حد ما، متماسكة ومنطقية ومتماشية مع الممارسات المتحضرة فى القرن العشرين[١]. لكن، كقاعدة عامة، فإن العرف المبني على الشريعة، إضافة إلى التوقير المبالغ فيه للمشرّع، هو الذى يمسك كل من يعتنقون الإسلام بقبضة حديدية لا فكاك منها. يمكن القول[٢] بصدق إن الإنسان فى العصور الوسيطة كان يعيش فى رداء فضفاض". بينما المسلم الحقيقى محصور، فى الوقت الحاضر، حصرًا محكمًا فى إطار الشريعة.

---

(١) هناك مثل عجيب على المنطق العجيب الذى يجرى اتباعه فى بعض الأحيان لتحاشى هذا الجمود التشريعى وهذا المثال موجود فى النص الذى سبق الإشارة إليه، والذى مفاده أن العقاب غير المتحضر الذى يقوم على التشويه والصلب، لا يمكن إنزاله بعصابة اللصوص إن كان من بين أفرادها أبكم أو أخرس. والسبب فى ذلك غامض ومبهم. ويبدو أن فئات معينة من الجرائم مثل السرقة، والزنا، إلخ منصوص عليها بصفة خاصة فى القرآن، وأن العقاب عليها بالغ القسوة، ونظرًا لأن هذه العقوبات غير قابلة للتخفيف، فإنها يجرى تنفيذها كما وردت. وعليه فإن عقاب اللصوصية هو التشويه والصلب إلخ، بالصورة التى يحددها المفتى. لكن علماء الشرع، ومن أجل إيجاد مخرج، إلى حد ما، من تطبيق هذه العقوبات الإجبارية على كل الحالات، توصلوا إلى أن هذه العقوبات ينبغى تطبيقها عندما تكون الأطراف كلها واعية تمامًا وفى حال يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. ولهذا السبب، فإن وجود طفل، أو أبله، أو أبكم يخول للشريعة تنحيته عن هذه العقوبات، وإنزال عقوبة أخف بالجماعة كلها طبقًا للقانون المعتاد، أى طبقًا لإرادة الملك أو مفوضه، الذى هو القاضى بطبيعة الحال. وأنا على حد فهمى، لا أرى أن المفتى لم يذهب إلى أن الأبكم هو الذى أنقذ الجماعة من العقاب، وإنما جرى نقل أفراد هذه الجماعة من حدود الشريعة السماوية إلى حدود السلطات البشرية الأرضية.

(٢) سيموندس، النهضة فى إيطاليا، ص ١٤.

ثالثًا، أن الإسلام فى واقع الأمر، لا يشجع العبودية وإنما يتسامح معها. "لقد وجد محمد ﷺ هذه العادات والأعراف قائمة بين العرب الوثنيين؛ وقلل من شرورها إلى أقل حد ممكن"[١]. لكن الرجل لم يكن لديه القدرة على إلغاء العبودية مرة واحدة. وقد نسى أتباع محمد ﷺ ذلك التخلى التدريجى عنها ومن ثم سمحوا لأنفسهم بامتلاك العبيد، وهو ما بدا عمليا فى تصرفاتهم. وهذه نقطة سيئة أخرى فى الإسلام.

لأن زيوس ذا الرعد الشديد قد اختص نفسه بنصف
فضيلة الرجل عندما اختصنى بما اختصنى به وفقًا ليوم
العبودية[*].

الشيء المخزي، أن المسيحى لم يكن قبل الآن مجرد مالك للعبيد، بل والأسوأ من ذلك أنه كان ممن يصطادون العبيد. يزاد على ذلك، أن الدين المسيحي لم يحدث قط أن أقر العبودية.

أخيرًا، الإسلام صاحب صيت ذائع بأنه دين تسامح، وهو يستحق ذيوع هذا الصيت، من منطلق وجهات نظر مختلفة، وإن كان الاندفاع السريع إلى وصف الإسلام بعدم التسامح يتطلب قدرًا كبيرًا من التحفظ والتفسير. وواقع الأمر أن أتباع محمد ﷺ أعلنوا الحرب على أولئك الذين اعتبروهم كفارًا. لقد تعلموا من دينهم أن الكفرة الذين يقعون فى الأسر، يكون لهم الحق فى استعبادهم[٢]. يضاف إلى ذلك أن الصراع المذهبي على أشده. أهل السنة

---

(١) سيد أمير على، قانون الأحوال الشخصية عند المسلمين، ص ٣٨ .

(*) وردت هذه العبارة باللغة اليونانية القديمة، وقد ترجمها دكتور/ عادل النحاس من قسم اللغات القديمة بكلية الآداب جامعة القاهرة.

(٢) تقول الهداية Hidayah، التى يعدها أهل السنة المقصد الرئيسى للشريعة، وإن شئت فقل الدستور الدينى: "من حق الإمام، فيما يتعلق بالأسرى، أن يختار بين إعدامهم، تأسيًا بإعدام النبيﷺ للأسرى، لأن ذلك ينهى شرهم؛ أو جعلهم عبيدًا، إذا ما رأى ذلك، لأن استعباد الأسرى الكفار، يعالج شرهم، كما يجنى المسلمون فائدة من وراء ذلك".

يعارضون أهل الشيعة. والمسلم الأصولى يقمع بلا هوادة أتباع محمد بن عبد الوهاب. يضاف إلى ذلك، أن الموت هو جزاء من يرتد عن الإسلام، وقبل سنوات قلائل كان يجرى تنفيذ هذا الحكم[1]. يزاد على ذلك أن حوليات الإسلام ليست، بأى حال من الأحوال، ملطخة بتاريخ محاكم التفتيش الأسبانية (الكاثوليكية) فى العصور الوسيطة[2]. الأكثر من ذلك، أن المصرى عندما لا

---

(١) لقد رأى لين Lane امرأة مجردة من ملابسها ومشنوقة، ملقاة فى النيل؛ لأنها ارتدت عن الإسلام (المصريون المحدثون، المجلد الأول، ص ١٣٦). وعلى حد معرفتى، فإن آخر شخص جرى إعدامه بسبب ارتداده عن الإسلام، وبناء على قرار من محكمة عثمانية، كان رجلاً أرمينيًا، وكان ذلك الرجل قد دخل فى الإسلام فى العام ١٨٤٣، لكنه ندم بعد ذلك وارتد عن الإسلام إلى الكنيسة المسيحية. وهنا هاج وماج اللورد ستراتفورد، الذى كان فى ذلك الوقت سفيرًا لدى إستنبول، واستطاع بعد مجادلات دبلوماسية حادة، الحصول على إعلان من الباب العالى، بأنه لن يجرى مستقبلا إعدام المرتد عن الإسلام. وردت هذه الحادثة فى الفصل الثامن عشر من كتاب "حياة ستراتفورد كننج". وقد جرى التأكيد على الحرية الدينية فى المادتين ١٠ ، ١٢ من اتفاقية هومابون، الموقعة فى اليوم الثامن والعشرين من العام ١٨٥٦ الميلادى، والتي صدرت بعد حرب جزيرة القرم.

سألت ذات مرة واحدًا من كبار العلماء المسلمين فى القاهرة عن تقبله للحقيقة التى مفادها أن المرتد عن الدين الإسلامى لن يُعْدم بعد الآن فى ظل الزعم بأن الشريعة لا تقبل التغيير. جاء رد هذا المسئول كما لو كان تكريمًا لقاضى من قضاة محاكم التفتيش. قال هذا المسئول: القاضى لا يقر أى تغيير فى الشرع؛ إذ بوسعه إصدار الحكم بإعدام المرتد طبقا للشرع، لكن السلطات الدنيوية هى التى تنفذ هذا الحكم، وإذا ما فشلت هذه السلطات فى القيام بواجبها، فإن الخطأ فى عصيان الشريعة سينصب على رؤوسهم. صحيح أن حالات الارتداد عن الإسلام، جد نادرة لكنى أثناء فترة إقامتى فى منصبى فى مصر، تحتم علىَّ التدخل مرة أو مرتين لكى أحمي مسلمين من سوء المعاملة بعد أن ارتدوا عن الإسلام إلى المسيحية بواسطة المبشرين الأمريكيين.

(٢) يتحدث السيد/ بكتهول (فولكلور الأرض المقدسة، ص١٥)، عن استيلاء الخليفة عمر على مدينة القدس: "كانت قسوة عمر ﷺ على المسيحيين أقل بكثير من توقعاتهم، إلى الحد الذى جعله ﷺ يبرز فى الذاكرة الشعبية على أنه مفيد لدينهم. صحيح أنهم=

تحركه الظروف، وبخاصة تلك التى تثير نعرته الدينية، يبدي طواعية قــدرًا من التسامح المشوب بالاحتقار، مع اليهودى والمسيحى[1]. فى قرى الصعيد نجد أن الهلال والصليب، والمسجد والدير يقفان جنبًا إلى جنب منــذ زمــن طويل. ومع ذلك، فإن الإسلام ينزع بشكل عام إلى الحث على عدم التسامح وتوليد الكراهية والاحتقار ليس فقط للمشركين، وإنما لكل الموحدين الذى لا يقرون الصيغة التى تقول: إن محمدا هو نبى الله، على الرغم من أن ذلــك يكون بشكل مختلف بعض الشيء، وليس فى هذا ما يــدعو إلــى الغرابــة. فالعقيدة الإسلامية لا تسمح بالحلول الوسط. فالمسلم هو نقيض الكافر الهندى. والإسلام جاء للناس كافة. ومؤسس هذا الدين صبَّ لعنات الله على كل من لا يُسلِّم بأن وحيه يأتى من السماء، وأن كلامه ينزل على أرض مهيأة، نظــرًا لأن عددًا كبيرًا من أولئك الذين اعتنقوا الإسلام هم أشباه متوحــشين غيــر متحضرين، وهم فى أغلب الأحيان من المتوحشين المحبين للحرب، والــذين لم تتدرب عقولهم على تلقى الفكرة التى مفادها أن الخلاف الصادق فى الرأى لا يعد سببًا من أسباب العداء. يزاد على ذلك، أن المسلم منذ قرون مــضت جرى تلقينه أن المبادئ غير المتحضرة الخاصة بالمعاملة بالمثل إنمــا هــى مباركة من دينه ويلتزم بها الدين أيضًا. لقنوه أن يثأر لنفسه من أعدائه، وأن

=حرموا من أجراس كنائسهم، لكنهم احتفظوا بهذه الكنائس؛ وإذا كان عدد كبير مــنهم قد اعتنق الإسلام فقد حدث ذلك، من منطلق قناعتهم الشخصية، ولــيس خوفــا مــن السيف، مثلما كان ذائعًا بين الناس. واقع الأمر، أن التسامح الذى أبداه المسلمون تجاه المهزومين، وعلى الرغم من كونه أقل مما نمارسه الآن، فإنه لم يكن له مثيــل فــى أوروبا على امتداد قرون بعد ذلك. لم يجار الصليبيون ذلك التسامح، عندما انــدفعوا لتخليص القبر المقدس من قبضه "بينيم الشرير" foul paynim، لكنهم دهــشوا عنــدما وجدوا ذلك القبر أو الضريح فى أيدى مسيحيين، وصفهم الصليبيون بالمهرطقين، بغية إخفاء قلقهم وارتباكهم".

(١) للمزيد عن تسامح المسلمين مع اليهود، راجع كتاب ماكميلان "تاريخ اليهود، الكتــاب الثالث والعشرين".

يضرب من يضربه، وأن العين بالعين، والسن بالسن. وعليه، فإن الإسلام، على العكس من المسيحية، ينزع إلى توليد الفكرة التي مفادها أن الثأر والكراهية، وليس الحب والإحسان[1]، يتعين أن تكون أساسًا للعلاقات بين الإنسان والإنسان؛ وإنه يطبع في الذهن درجة معينة من الكراهية لأولئك الذين لا يدينون بالإسلام. يقول القرآن: " فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ {٤} سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ {٥} وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ {٦} يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ {٧} وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ {٨} ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ {٩} أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا {١٠} ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ {١١} إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ {١٢}[*][2] [سورة محمد].

صحيح أن محمدا ﷺ عندما فضح الكفار، كان يشير أو يُعَرض بصفة خاصة، بالوثنيين الذين كانوا يسكنون شبه الجزيرة العربية، إبان حياته ﷺ،

---

(١) "صحيح أن المسيحية غير متسامحة، لكن عدم التسامح هذا ليس شيئًا ملزمًا أو ضروريًا. عدم التسامح هذا شيء يهودي" ــ رينان، حياة يسوع، ص ٤٢٥.

(*) أوردت النص القرآني، وهو مقتبس عن سورة محمد الآيات ٤-١٢، ولم أترجم النص الإنجليزي. (المترجم).

(٢) على الجانب الآخر، نجد أن السورة رقم ٢ تقول: "لا إكراه في الدين". يضاف إلى ذلك أن المتشابهات في القرآن لا يمكن التوفيق بينها. وهذا التشابه يرجح أن يكون راجعًا إلى الحقيقة التي مفادها أن تعاليم محمد ﷺ كانت متأثرة تأثرًا كبيرًا بالأحداث الجارية وبالأحداث الشخصية في حياته ﷺ العملية.

لكن الشرّاح الذين جاؤوا بعد ذلك وكذلك المفسرون للقرآن طبقوا هذا الاستنكار والاستهجان على المسيحيين واليهود، وعليه فإن عددًا كبيرًا من المسلمين يفهمون المسيحيين واليهود فى ضوء هذا المعنى. ألا تعنى كلمة "غازى"، التى هى أعلى لقب يحصل عليه أى ضابط من ضباط جيش السلطان (العثمانى)، "شخصًا يحارب من أجل قضية الإسلام، بمعنى بطل؛ محارب؛ أى واحد من أولئك الذين يقتلون الكفار"؟[١] ألا يدعو كل خطيب من الخطباء (الملالى)، فى الخطبة التى يلقيها فى المسجد، على الكافرين بدعوات تتكرر فى كل الأوقات، والتى تنطوى على نغمة من الإهانات القاسية، التى لا تزال تتردد إلى يومنا هذا وبصوت عال فى أى ظرف من الظروف التى يغلب عليها تأجيج نار التعصب؟ ألا تعد كل أرض غير مسلمة دارًا للحرب؟[٢] عندما يجرى اتباع مبادئ من هذا القبيل على امتداد قرون

---

(١) نقلا عن قاموس هيج الإسلام، ص ١٣٩ .

(٢) هناك اختلاف كبير فى الرأى بين علماء المسلمين حول التعريف الدقيق لدار الحرب. هذه المسألة بالغة الأهمية عند حكام الهند. والسير وليام هنتر يناقش هذه المسألة فى كتابه "مسلمو الهند". أعرب كبار علماء المسلمين عن أن الهند تعد دار سلام وليست دار حرب. وعليه فإن مسلم الهند ليس مطالبًا بمواصلة الجهاد ضد الكفار. واقع الأمر أن هذه الكلمات عندما جاءت واستخدمت قبل اثنى عشر قرنا، لم يكن متصورًا قط أن يعيش ستون مليون مسلم فى سلام تحت حكم ملك أو ملكة إنجليزية. وعليه كان لابد معه من الوصول إلى حل مؤقت لحين الوصول إلى حل نهائى، يجعل الحقائق متسقة مع نظريات الإسلام. قام فقهاء الإسلام فى شمالى الهند بوضع المبدأ الذى يقول: لا يبرر الجهاد إلا إذا كان محتمل النجاح. جاءت وجهة النظر هذه متفقة مع المصالح الدنيوية لحكام الهند ورعاياهم المسلمين، لكن ربما كانت هناك دائرة دنيوية إلى حد ما، حول المقولات التى من هذا القبيل. المبدأ الذى من هذا القبيل يخاطب السياسى أكثر من السماوى الذى لا يعرف الحلول الوسط. يزاد على ذلك أن أتباع الإسلام المتشددين، على استعداد فى بعض الأحيان للاعتراف بالمبدأ الذى يقول: "هناك حلول وسط مع السماء".

وتظل تتردد فى آذان المسلمين، فلن يكون هناك داع للاندهاش، عندما تتولد روح عدم التسامح.

سيجد الرجل الإنجليزى، عند تعامله مع أمور الحياة الإدارية العملية فى مصر، أن هذه الروح غير المتسامحة، على الرغم من عدم إفصاحها عن نفسها بالكلام أو الفعل، تعد عقبة أمام المصلح، ولا يمكن تجاهل أهميتها. سيكتشف الإنجليزى، أنه لن يتعين عليه، مثلما حدث فى الهند، التعامل مع هيئة المسلمين، التى هى الأقوى من الناحية العددية، ولكن قوة ترابط هذه الهيئة تضعف بسبب تبعثرها بين سكان يصل عددهم إلى خمسة أضعاف هذه الطائفة أو الهيئة، والذين يدينون بملَّة أخرى أكثر تسامحًا. هذا يعنى أن الإنجليزى سوف يتعين عليه التعامل مع هيئة أصغر من المسلمين لكنها أكثر إحكامًا، ولكن أعضاءها يخضعون لتأثيرات زعمائهم الروحيين أكثر من تأثير إخوانهم فى الدين فى الهند. سيبذل الرجل الإنجليزى قصارى جهده فى مثل هذه الظروف. وهو بلا أدنى شك سوف يبتعد عن التدخل فى الأمور الدينية. سيكون الرجل الإنجليزى شغوفًا عندما يوضح للناس أن الرِّدَّة عن الدين ليست جزءًا من برنامجه السياسى. سينظر فى الاتجاه الآخر، عندما يقوم الشيوخ الجشعون بابتلاع الأوقاف التى أوقفها المسلمون الطيبون على أعمال الإحسان. واقع الأمر، أن عقليته الغربية، قد تثور على مسألة إساءة تخصيص الأموال، لكنه قد يفضل ترك هذه الأمور على ما هى عليه، بدلا من أن يجلب على نفسه تهمة العبث بالمؤسسة الدينية القائمة. يزاد على ذلك، أن الإنجليزى، سوف يمتنع لأسباب مماثلة عن وضع يده الإصلاحية على عيوب ونقائص قضاة المحاكم. سوف يُغطى الحانث فى اليمين الحصانة

الكاملة فى ممارسة مهنته[١]، نظرًا لأن الرجل الإنجليزى لديه تعليمات تفيد أن المجرم لا يمكن أن يمثُل أمام العدالة دون أن يهز دعامة من الدعائم التى يقوم عليها الهيكل الدينى الذى تأسس منذ اثنى عشر قرنًا من الزمان بواسطة نبى بلاد العرب. لم يسمح النبى ﷺ طوال سنوات كثيرة بقتل القاتل، الذى تثبت عليه جريمة القتل، نظرًا لأن الإسلام أعلن ــ أو كان مفروضًا أن يعلن، على حد قول بعض المسلمين غير العليمين ــ أن قتل القاتل يعد عملا غير شرعى إلا إذا اعترف القاتل بجريمته، أو أن يكون القتل قد جرى فى وجود شاهدين عدلين؛ وقد قبل الإنجليزى هذا المبدأ احترامًا للمشاعر الإسلامية، وهو يعلم علم اليقين، أنه بقبوله لهذا المبدأ، إنما كان يشجع بصورة مباشرة على الحنث فى اليمين، واستخدام التعذيب فى استخلاص الأدلة[٢]. سوف يتعين على ذلك الإنجليزى، عند تعامله مع الإصلاح القانونى المدنى، تحمل كل صنوف الشكليات القديمة الخاصة بالمحاكم الشرعية. سوف يتعين عليه احترام الشعائر الإسلامية كلها. سوف يتعين عليه، وسط

---

(١) هناك عدد من شهود الزور يمارسون، أو جرت العادة فى كل الأحوال، أن يحوموا حول المحاكم كيما يستأجرهم الناس فى القاهرة. هؤلاء الشهود الزور على استعداد لقسم اليمين على أى شيء. وقد علمت الحكومة البريطانية عندما تولت إدارة جزيرة قبرص، أن شهادة الزور اعترفت بها الحكومة التركية رسميا. وكان شهود الزور هؤلاء يستخرجون تراخيص لممارسة مهنتهم. وهناك رواية جيدة عن أعمال هؤلاء الشهود المحترفين، وردت فى سينيور جورنال، فى تركيا وفى اليونان ص ٨٠.

(٢) جرى مؤخرًا تغيير القانون الخاص بهذا الموضوع. فقد أمكن التأكد بعد بحث طويل وبلا أدنى شك أن الرأى السائد فى مصر لا يتفق مع الشريعة الإسلامية أو السنة النبوية. وعليه صدر فى العام ١٨٩٧ الميلادى، قانون جرى بمقتضاه إلغاء النص على حتمية وجود الشهود حتى يمكن تنفيذ القصاص فى القاتل.

بعض وخزات ضميره السَّبتى(*)، مراعاة أن يوم الجمعة هو يوم عطلة رسمية، وأن يقوم بأداء عمل الحكومة المصرية يوم الأحد(١). وسوف يتعين عليه ارتداء الخف فوق حذائه عند دخول المسجد. كما يتعين عليه احترام التقاليد الإسلامية أثناء صيام شهر رمضان وعند حلول عيد الفطر. سوف يتعين عليه أيضًا، عندما يكون ضابطًا فى الجيش، المشاركة فى الاحتفالات الدينية الإسلامية، وأن يطلق النار من باب التحية، فى الأعياد الدينية، وأن يعَرِّض نفسه للخطر فى بعض الأحيان، فى أشعة الشمس الأفريقية المحرقة، بدلا من تغيير الخوذة المسيحية بذلك الطربوش الذى هو العلامة المميزة للجندى المسلم فى الممتلكات العثمانية. وبعد أن يقوم الإنجليزى بكل هذه الأشياء، وأشياء أخرى كثيرة من القبيل نفسه، فإن هذه الأشياء سوف تفيده، فى أنها ربما تكشف له عن فورة من بركان التعصب وعدم التسامح. ستكسبه هذه الأعمال اعترافًا قاسيًا مفاده أنه راض عن ترك الأمر على ما هو عليه، وأن لا يحاول التبشير بالإنجيل فى مثل هذه الظروف الحرجة. سوف يعجز الإنجليزى عن أن يوحى بمشاعر الامتنان القوية لدى المصريين إلى أبعد من هذا الحد. هذا يعنى أن المهندس الإنجليزى يمكن أن يعطي الفلاح المصرى ماء لحقوله، وطرقًا وسككًا حديدية لنقل منتجاته إلى السوق؛ ويستطيع الممول الإنجليزى تقديم الغوث المالى لذلك الفلاح، وعلى عكس ما يتصور؛ كما أن رجل القانون الإنجليزى يحول دون إعدام الفلاح أو نفيه بسبب جريمة هو

(*) نسبة إلى يوم السبت الذى تبدأ بعد ظهره إجازة المسيحيين وتستمر طوال يوم الأحد. أو يوم الراحة عند اليهود. (المترجم).

(١) رفض بعض المسئولين البريطانيين العمل فى يوم الأحد، وكانوا يعوضون الساعات الضائعة عن طريق العمل الإضافى فى طول أيام الأسبوع الأخرى.

براء منها؛ وناظر المدرسة الإنجليزى يمكن أن يفتح للفلاح المصرى باب العلم والمعرفة الغربية؛ خلاصة القول هى أن راحة الفلاح المصرى المادية سوف تزداد، وسوف ينمو فكره ويتطور، وسوف ترتفع أخلاقياته فى ظل الرعاية البريطانية، لكن المسلم المصرى، الذى يكره الباشا التركى، يخاف منه إلى الحد الذى يجعله يقر المنافع التى يسبغها عليه الرجل الإنجليزى، ويجعله يعترف بأن قدرته أعلى من قدرة الباشا التركى، وأن لا تغيب مطلقًا عن ذهنه حقيقة أن الرجل الإنجليزى يضع على رأسه قبعة، فى الوقت الذى يضع فيه هو طربوشًا أو عمامة على رأسه. وعلى الرغم من أن المسلم المصرى يقبل هذه المزايا عن طيب خاطر، فإنه يعى دومًا أن اليد التى تمتد إليه بالخير، ليست يد أخ له فى الدين، وهو ما يؤثر على المسلم المصرى أو الفلاح المصرى، تأثيرًا كبيرًا، بل وأكبر بكثير من الفكرة التى مفادها أن الرجل الإنجليزى ليس واحدًا من إخوانه المواطنين. ولما كان الرجل الإنجليزى يفعل ما يريد من خلال القنوات المشتركة بين التعاطف والمنطق، فإنه لن يستطيع مطلقًا كسر هذا الحاجز، وأنه حيثما يكون هو والمسلمون المصريون مستعدين للجزم بأن "لا إله إلا الله"، فإن المصرى، والرجل الإنجليزى ليسا على استعداد للنطق بالجزء الثانى من هذه الصيغة، والذى يؤكد على "أن محمدًا رسول الله". "الإسلام هو كل شيء عند الفلاح المصرى؛ وهو ينظر إلى الكفار باعتبارهم أقلية بائسة؛ كما أن الحقيقة المؤلمة التى مفادها أن هؤلاء الكفار لا يمكن سحقهم فى الوقت الحالى، هى التى تمنعه من فعل ذلك، وهى أيضًا التى تؤكد سمو الإسلام"[١].

---

(١) و. فلندرز، بترى، عشر سنوات تنقيب عن الآثار فى مصر، ص ١٨٠.

لم يكن ذلك هو الحاجز الوحيد الذى يقف بين الجنسين (العرقين). لم يكن ذلك مقصورًا فقط على المبادئ الرئيسية، وإنما امتد أيضًا إلى ممارسات العبادة السماوية المرتبطة بالإسلام، وتعارضها مع طقوس العبادة المرتبطة بالمسيحية. ولعلنا ندرس النتائج المترتبة على تهميش المرأة والحط من شأنها. ولعلنا ندرس أيضًا الصفات الذهنية والأخلاقية، والعادات، والتقاليد، والفن والعمارة[١]، واللغة، والملابس، والذوق العام عند كل من الشرقيين أصحاب البشرة الداكنة وعند الغربيين أصحاب البشرة الشقراء. إذا ما قارنا هذا بذاك سنجد أنهما على طرفي نقيض[٢]. واقع الأمر، أننا سنستشعر، حتى فى حقائق الحياة البسيطة، وجود دافع لا شعورى لا يمكن الوقوف على سببه، هو الذى يدفع الشرقى إلى عمل العكس تمامًا من ذلك الذى يمكن أن يفعله الغربى فى ظل هذه الظروف نفسها. وقد يكون من المفيد الإطناب بعض الشيء فى هذه المسألة[٣].

---

(١) يقول دين Dean ميلمان: "بعد أن توصل الشرقى إلى نموذجه ونمطه المعمارى، ثبت بلا تقدم، وفى استسلام غير خلاق، وواصل أتباعه ذلك النموذج والنمط فى شيء من العبودية والرقابة المملة. وفى الغرب، وفى إطار حدود معينة، وبمبادئ محددة أيضًا، وفى ظل هدف محدد، كانت هناك حرية، وتقدم، واختراع". ــ عن كتاب "تاريخ المسيحية اللاتينية، المجلد التاسع ص ٢٧٠".

(٢) لدى السير جورج كورنول لويس، بعض الملاحظات المهمة حول هذا الموضوع فى كتابه المعنون: "عن طريقة الملاحظة والعقلنة فى السياسة، المجلد الثانى: الفصل الخامس عشر".

(٣) قال لى رجل إنجليزى من أولئك المراقبين للسلوكيات والعادات والتقاليد المصرية، إنه عندما كان يختبر ذكاء بعض الناس، سأل واحدًا من الفلاحين ذات يوم أن يشير إلى أذنه اليسرى. الأوروبى فى مثل هذا الحال يمسك بيده اليسرى شحمه أذنه اليسرى. فى حين مد المصرى يده اليمين من فوق رأسه، وأمسك الجزء العلوى من أذنه اليسرى.

لنبدأ أولاً بالاختلافات، بعض الاختلافات كبيرة الأهمية وبعض الاختلافات قليلة الأهمية، المتعلقة بالعقيدة الدينية والاحتفالات الدينية أيضًا.

المسيحى يتعلق بأمل اللقاء، فى السماء الروحية التى يتطلع إليها، مع أولئك الذين ارتبط بهم فى الحياة الدنيا. هذا الأمل يعد، فى واقع الأمر، واحدًا من الملامح العزائية الجميلة لعقيدة ذلك النصرانى. لكن عقيدة الإسلام منفصلة، فى مسألة الخلود، عن أية أفكار من هذا القبيل. ذلك أن الحوريات، اللاتى يسكن الجنة التى يتطلع المسلم إلى دخولها، لم يحدث قط أن عشن على هذه الأرض.

يزاد على ذلك، أن المسيحى يصلى طلبًا لإسباغ بعض الخصائص والسمات عليه، أو طلبًا لتحقيق أهداف معينة. أما المسلم فهو يرتل صيغًا محددة للعبادة؛ هذا يعنى أن المسلم يندر أن يصلى طلبًا لأهداف بعينها.

يؤدى المسيحى صلاته اليومية وحده. لكن المسلم يؤدى صلاته علانية ومع الجماعة. والمسلم لا يحس بالخجل عندما يظهر للملأ، أنه فى كل عمل يقوم به، يكون بين يدى الله. قال أحد الإنجليز السماويين، والذى قام بدراسة أديان الشرق: "الله، عند المسلمين، موجود بمعني أعم وأكبر، من معنى وجوده عندنا، وبالشكل المتعجل المرتبك فى الغرب"[١].

عندما يصوم المسيحى، إن قُدر له الصيام، فإنه يصوم صيامًا معتدلا بالنهار وينام بالليل. ولكن المسلم فى صيامه، لا يأكل، ولا يشرب، ولا يدخن بالنهار، لكنه يفعل ذلك كله بلا تحفظ أثناء الليل.

---

(١) دين ستانلى: "محاضرات عن المسجد الشرقى، ص٣٣٤".

يشجع الدين المسيحى الفنون الجميلة، ويستخلص منها تأثيرًا كبيرًا. أما الدين الإسلامى فهو محطم للقيم المتوارثة. والدين الإسلامى يدين الرسم والنحت إذا ما كانا يصوران مخلوقات حية. والموسيقى لا وجود لها فى أى مسجد من المساجد.

سيكون المسيحى، فى بعض الأحيان، مراعيًا للنظافة لأنه يعلم أن ذلك له مردود على صحته وراحته. والمسيحى يضع النظافة بعد الإيمان، لكنه لا يربط الفكرتين ببعضهما. أما المسلم فهو يراعى النظافة بطريقة معينة لأن دينه يحتم عليه فعل ذلك.

والآن يحدث تحول فى الخصال الذهنية والخصال الأخلاقية لهذين العرقين. وسوف نكتشف أن الفروق بينهما شديد الوضوح.

قال لى السير الفريد ليول Lyall ذات مرة: "الدقة شيء كريه إلى الذهن الشرقى. كل مسئول هندى – إنجليزي لا يغيب عن ذهنه مطلقًا الحكمة التى تقول: "إن الافتقار إلى الدقة، الذى يتحول إلى عدم صدق[1]، هو، فى واقع الأمر، السمة الرئيسية للذهن الشرقى".

الأوروبى منطقى مدقق؛ وتعبيراته عن الحقيقة لا تتسم بالغموض؛ وهو أيضًا منطقى طبيعى، وإلا لما درس المنطق؛ وهو محب للتوازن فى كل شيء؛ وهو شكاك بطبيعته ويطلب الدليل قبل قبول أية فرضية من

---

(١) "نحن نرى أن الأجناس شديدة الالتزام يعنى الصدق مع الذات. لكن الصدق مع الذات لا يعنى الكثير عند الشعوب الشرقية التى لم تتعود على قبول حساسية روح النقد. حسن النية والخداع هما فى ضميرنا المنشود، وهما شيئان لا يمكن التوفيق بينهما. فى الشرق هناك ألف طريقة وطريقة، لأن الحقيقة المادية فى الشرق ضئيلة القيمة فهو يرى الأشياء من خلال أحكامه المسبقة ومصالحه وأهوائه". رينان "حياة المسيح".

الفرضيات؛ وذكاؤه يعمل كما لو كان جزءا من آلة. ذهن الرجل الشرقى، على الجانب الآخر، شبيه بشوارعه التى تروق للعين، يفتقر افتقارًا كبيرًا إلى التوازن. منطق الرجل الشرقى غير متقن بشكل يصعب وصفه. وعلى الرغم من اكتساب العرب القدماء درجة عالية إلى حد ما، فى علم الجدل[1]، فإن خلف هؤلاء العرب القدماء يفتقرون افتقارًا كبيرًا إلى الملكة المنطقية. هذا يعنى أن هذا الخلف يعجز عن استخلاص الاستنتاجات شديدة الوضوح من الفرضيات البسيطة التى يعترفون بصحتها. وأنت إذا ما حاولت الحصول من مصرى على عبارة واضحة بسيطة؛ فإن شرحه يكون مطنبًا، بشكل عام،

---

(١) يبدى رينان (فى كتابه انمعنون: ابن رشد والرُّشدية على الصفحتين ٢ ، ٣) الملاحظات التالية:-

"لم يقم العرب سوى باعتماد موسوعة الأساطير اليونانية التى ما لبثت أن تقبلها العالم فى أواخر القرنين السابع والثامن الميلاديين... وتعد الفلسفة العربية مثالاً فريدًا على ثقافة راقية تلاشت فجأة دون أن تترك أدنى أثر وتكاد تكون منسية من قبل الشعب الذى أبدعها. فى هذه المناسبة، كشف الإسلام عن ضيق خطابه الذى لا علاج له، ولم ترحب المسيحية أيضًا بتطور العلم، فقد نجحت فى إيقافه فى أسبانيا وعرقلته فى إيطاليا ولكن دون أن تقضي عليه، وانتهى الأمر بأن تصالحت أعلى نحل العائلة المسيحية مع ضيق الأفق هذا، نظرًا لعدم قدرته على التحول و قبول أى مظهر من مظاهر الحياة المدنية والعلمانية. لقد شرع الإسلام فى نزع ما بداخله من ثقافة عقلانية. ورجت مقاومة ذلك الاتجاه المأساوى وفى ظل هيمنة العرب، وهم سلالة رقيقة وروحانية، والفرس وهم سلالة (عرق) تميل إلى التكهنات والرجم بالغيب، ولكن هذا الاتجاه ساد بدون توازن عندما تولى الأتراك والبربر زمام القيادة الإسلامية. وفى هذه الفترة دخل العالم الإسلامى فى غياهب الجهل ولم يخرج إلا ليقع محتضرًا أمام أعيننا".

تعد الكلمة الإسبانية Avefroes مسخًا أسبانيا لابن رشد.

(هذه الفقرة من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا، وهى مترجمة فورية للغة الفرنسية بوكالة أنباء الشرق الأوسط).

ومفتقرًا إلى الوضوح والتعقل والاستبصار. والأرجح أنه يناقض نفسه حوالى ست مرات قبل أن ينتهى من قصته. وهو غالبًا ما ينهار فى معظم الأحيان مع أول محاولة لاستجوابه. يضاف إلى ذلك أن المصرى غير شكاك بدرجة كبيرة. وهو سرعان ما يستسلم للساحر والمنجم. يزاد على ذلك أن كبار المتعلمين المصريين ميالون إلى أن يعزوا أحداث الحياة العامة إلى تدخل من قبل قوة خارقة. وفى المسائل السياسية، كما هو الحال فى شئون الحياة العامة، فإن المصرى على استعداد، وبلا تردد لقبول الشائعات شديدة السخف[1]. الواقع أن المصرى يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. فهو فى معظم الأحيان، يقبل أو يرفض مثل هذه الشائعات على شكل تناسب عكسى مع احتمالاتها، لأن المصرى على الرغم من صدقه فى تناقضه مع نفسه وافتقاره إلى التمييز المنطقى، تنتابه مسحة من الشك عندما يطلب منه تصديق الحقيقة.

قارن أيضًا الأوروبى الثرثار، الذى كله حركة، وصاحب ذهن نشط، وفضولي فى كل ما يراه وما يسمعه، الذى يثور للتأخير، ولا يصبر على الضيم والمعاناة، قارنه بذلك الشرقى الصامت، الخالي من الحركة والمبادأة، والخامل ذهنيا، والمفتقر إلى الفضول فى المسائل الجديدة عليه، والمهمل فى مسألة إضاعة الوقت، والذى يصبر على الضيم والمكروه.

وقارن أيضًا ذلك التملق الكبير، الذى يقدمه الشرقى لرئيسه والذى ينتظر الحصول عليه من مرؤوسه، وقارن أيضًا اتفاق هذه الممارسات العامة مع الذهن الأوروبى الذى يستخف بكل من المتملق وطالب ذلك التملق. هذا

---

(١) يقول ليال Lyall فى كتابه، "دراسات آسيوية"، السلسلة الثانية، ص١٩٣: "يتميز الذهن البدائى بعدم الدقة، إضافة إلى استعداد مدهش لتقبل الأمور".

التملق البغيض الذى هو "حاضن الجريمة" على حد قول الشاعر جـــى Gay، هو فى واقع الأمر شوكة فى جنب الرجل الإنجليزى فى مصر، لأنه يحـــول بين الخديوى والباشاوات وبين استماعهم إلى الحقيقة على ألسنة مواطنيهم(١).

قد لا يتجلى الخلاف بين أسلوبى التفكير الشرقى والغربـــى، وبـــشكل واضح وقوى إلا فى الآراء التى يبديها كل من الرجـــل الـــشرقى والرجـــل الأوروبى فيما يتعلق بالتحسب لمستقبل هذا العالم. فـــالأوروبى، وبخاصـــة عندما يكون فرنسيا، يكون رأيه اقتصاديا، وقد ينحدر ذلك الاقتصاد فى كثير من الأحيان إلى الوضاعة. والفرنسى يفضل التريث قبل إعطاء التعهـــدات، التى على الرغم من أنها قد تنهض بأعباء احتياجاته العاجلة، فإنها قد تحرجه أو قد تسبب له الفقر والإملاق خلال فترة قصيرة. الفرنسى يتحـــسب عامـــة لشيخوخته، ولزوجته، ومن يدرى، ربما أيضًا لأطفالـــه الـــذين ســـيخلفونه. المصرى لا يكترث بأى من هذه الأشياء. وهو لا يعبأ كثيرًا بالغد، وهو أيضًا لا يهتم كثيرًا بالأيام المخبَّأة لأولئك الـــذين ســـيخلفهم وراءه. ربمـــا يكـــون المصرى قد تأثر بفعل الإطار الذهنى الذى تولّد داخله وداخل أسلافه، والذى

---

(١) يبين كريسى Creasy (في كتابه: الأتراك العثمانيون، ص٢٦١) العلاقات التى كانت بين السلطان إبراهيم (١٦٤٠ ــ ١٦٤٨) وكبار وزرائه. كان رئيس وزرائـــه كـــارا مصطفى، رجلا أمينا وشجاعًا، وكان يقول الحقيقة لمليكه. وبعد مستقبل عملى قصير، جرى طرده من منصبه وخنقه. أما خلفه سلطان زاد باشا، فقد قرر عدم الخطـــأ فـــى مسألة الصراحة هذه. وحتى إبراهيم نفسه، الذى كان واحدًا مـــن أبـــشع الـــسلاطين المنحلين لم يطق تملق سلطان زاد باشا. قال: "كيف لك أن توافقنى دومًا علـــى كـــل أعمالى سواء أكانت حسنة أم سيئة؟" رد الوزير قائلا: "سيدى، أنت الخليفة؛ أنت ظـــل الله على الأرض. وكل فكرة من أفكارك هى عبارة عن وحي من الـــسماء. كمـــا أن أوامرك حتى عندما تبدو غير معقولة، فإنها تنطوى على منطق داخلى، يحسه عبـــدك دومًا، على الرغم من أنه قد لا يفهم دومًا هذه الأوامر".

ربما يكون قد نشأ عن رضوخه على امتداد قرون لعدد من الحكومات المتتالية، التى لم تقدم له أى ضمان من ضمانات حقوق الملكية[1]. والمصرى سواء أكان يعيش فى قصر أم فى كوخ من اللبن، يرهن مستقبله فى أغلب الأحيان بفكر لا يعرف معه كيف يستعيد معه امتيازاته وتعهداته. هذا يعنى أن حياة المصرى هى الماضى والحاضر. أما المستقبل فهو كفيل بنفسه.

لكن هذه العادات الإسرافية نفسها ربما تنزع إلى تنمية نزعة أو خاصية، تستحق الثناء عليها. قد يلام الشرقى فى معظم الأحيان، على إسرافه، لكنه يندر أن يجر على نفسه تهمة الوضاعة. الشرقي محسن إلى جيرانه، وهذه الحقيقة تحسب له دونما توقف للبحث فيما إذا كان إحسانه ناجمًا عن طيبة قلبه، أو مصلحته الشخصية، التى تحضه على ذلك، أو ناجمة عن ما يمليه عليه دينه، بأن يكدس ثرواته ويدخرها للعالم الآخر. يزاد على ذلك، أن الشرقى يضرب بضيافته المثل. وواقع الأمر، أن ضيافة الشرقي تتجاوز الحد، فى معظم الأحيان، وتصل إلى حد الإسراف.

يمكن أن نضيف، طالما نحن هنا بصدد رقة القلب، أن القسوة على الحيوانات، والتى تصدم كثيرًا ممن يزورون مصر، ليست أسوأ من تلك القسوة التى يمكن أن نشهدها بين الدول المسيحية فى جنوب أوروبا، بل إنها ربما تكون، على حد ما لاحظه لين Lane فى العام ١٨٣٥ الميلادى، ليست نباتًا شيطانيا، وإنما هي ترتبط بأفراد الطبقة الدنيا من الأوروبيين. الدين الإسلامى يحض على الإشفاق على الحيوانات. "ليس هناك دين آخر غير

---

(١) هناك دلائل كثيرة على أن عادات الإسراف والتبذير عند المصريين، يطرأ عليها تعديلات كبيرة فى أزمان الحكومات الجيدة. ولقد أشرت إلى هذا الأمر مرات عدة فى تقارير سنوية متتالية لها علاقة بالمشروع الخاص بتسليف الفلاحين مبالغ صغيرة. وبذلك يمكن تحريرهم من قبضة مرابى القرى.

الإسلام، يتعرض فى وثائقه إلى حياة الحيوان. يقول القرآن: " وَمَا من دَآبَّـــة فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه إلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ"[1] [الأنعام آية ٣٨].

إذا ما انتقلنا إلى فرق آخر بين الشرقي والأوروبى، والذى يمثل حجر عثرة بصفة مستمرة للرجل الإنجليزى فى مصر، نجد أن هذا الفرق يُلاحـــظ فى أن أساليب الشرقي ملتوية؛ حب الشرقي للتآمر متأصل فيـــه؛ لقـــد دفـــع الحكم الاستبدادى الذى دام قروناً، تعرض الشرقى خلالها لحكم عنيف مـــن الحكام القساة المتهورين، إلى اللجوء إلى الدفاع عن الضعيف ضد الأقوياء. والشرقي يؤمن إيمانا بلا حدود، بمكره وخداعه، وسلاح الـــشرقى المختـــار هذا، سيجديه نفعًا فى يوم من الأيام. لكن استخدام الشرقى لهذا السلاح سوف يؤدى إلى توسيع الهوة بينه وبين حُمَاته، والسبب فى ذلك أن القدر كتب على المصريين أن يكونوا أكثر ارتباطًا بهؤلاء الأعضاء من الأسرة الأوروبيـــة، الذين يكرهون، على العكس من الأعضاء الآخرين، بل ويحتقـــرون مـــسألة التآمر والدس؛ نظرًا لأن هؤلاء الأعضاء يكونون صرحاء ومباشـــرين فـــى تعاملاتهم مع إخوانهم المواطنين، حتى فى الأوقات العصيبة، وبخاصـــة أن هؤلاء الأوروبيين، وعلى الرغم من صعوبة خداعهم أو التلاعب بهم، يمكن أن يتحولوا فجأة ويوجهوا ضربات ساحقة إلـــى أولئـــك الـــذين خـــدعوهم أو تلاعبوا بهم. ومن وجه النظر هذه، لو قُدِّر لعرق من الأعراق اللاتينيـــة احتلال المكانة التى يحتلها الإنجليزى فى مصر، لكان متعاطفًـــا مـــع نقـــاط ضعف الشخصية المصرية أكثر من تعاطفه مع نقـــاط ضـــعف الشخـــصية الإنجلو ـــ سكسونية.

---

(١) نقلا عن بوزورث Bosworth سميث فى كتابه، "محمد والإسلام" ص ٢٥٥ .

انظر أيضًا، إلى قدرة الأوروبى العالية على التنظيم، وإلى محاولاته المستمرة تطويع الظروف كيما تناسب إرادته، وانتبه أيضًا إلى نزوع الأوروبى إلى فحص وتدبر ودراسة الحقائق التى تصله من رؤسائه، وعدم قبوله لهذه الحقائق، إلا عندما يكون موافقًا عليها، وهذه غريزة يتميز بها الرجل الإنجليزى بصفة خاصة، وأن هذه الغريزة يجرى السيطرة عليها والتحكم فيها عن طريق نظام ألمعى منضبط يقوم على التدريب وناجم عن التعليم. قارن هذه الخصال بقدرات الشرقى الضعيفة على التنظيم، وقارنها أيضًا بقدريته التى تقبل المستحيل وتسلم به، وقارنها أيضا بخضوعه للسلطة القائمة.

وإذا ما قيل إن القدرة على التنظيم مطلوبة فقط بين الطبقات المتعلمة، فإن ذلك يحتم علينا، فى ظل غياب المصطلح المناسب للتعبير عن هذه الفكرة، النظر إلى ما يمكن تسميته بشكل عام التشوش الذهني عند المصرى العادى غير المتعلم، والذي يمكن أن نورد بعض الأمثلة هنا للتدليل عليه.

حدث فى أكثر من مرة أن قام محولجي من العاملين فى السكة الحديد فى مصر، بتحويل الخط عندما يكون القطار المار عليه فى منتصف المسافة بين الخط الأصلى والخط الذى سينتقل إليه القطار، مما ترتب عليه انقلاب القطار.

اعتاد سائق القاطرة المصرى، على نسيان المقبض الذى يمكن تحريكه لتوقيف آلته. فيحدث فى كثير من الأحيان، قتل بعض العاملين فى السكة الحديد بسب نومهم ورؤوسهم موضوعة على قضيب السكة الحديد، متخذين هذا الوضع ظنا منهم أنهم سيجرى إيقاظهم بفعل الضوضاء عندما يقترب القطار. الأوروبى يعرف أنه حيثما وجد طريق ورصيف جانبى مرصوف

فذلك يعنى، ولا يتطلب مجهودًا منطقيا كبيرًا لفهم، أن البشر يجب أن يسيروا على الرصيف، وتسير الحيوانات فى الطريق. هذه النقطة ليست واضحة تمامًا. عند المصرى. وهو يسير فى كثير من الأحيان فى وسط الطريق، ويجعل حماره يسير على الرصيف. هناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل. قارن ذلك التفكير الذى يمكن أن يؤدى إلى أعمال من هذا القبيل بمدى سرعة الأوروبى فى الإلمام بالفكرة عندما تطرح عليه، ويتصرف طبقًا لما يمليه الموقف عليه.

تأتى بعد ذلك، مسألة إلمام وتقييم الأوروبى للمسائل الحسابية، وكيف أن المصرى يقع حيص بيص فى المسائل المتعلقة بالأرقام أو الكمية. يزاد على ذلك، أن قلة قليلة من المصريين غير المتعلمين هم الذين يعرفون أعمارهم. والرد العادى الذى يمكن الحصول عليه من أى رجل عجوز، إذا ما سألته عن عمر أحد من كبار السن، هو أن عمر هذا الرجل مائة عام. والمصرى لا يتبين الأهمية التى ترتبط بدقة الإجابة عليها بسؤال من هذا القبيل، أو على أى سؤال خاص بموضوع علمي أو حتى شبه علمى! حدث ذات مرة أن سألت رئيسًا سابقًا لجامعة الأزهر حول ما إذا كان أساتذته يعلمون طلابهم حقيقة أن الشمس تدور حول الأرض أم أن الأرض هي التى تدور حول الشمس. وأجابني بأنه ليس متأكدًا من ذلك، وأن أمة تفكر فى هذا وأمة أخرى تفكر فى ذاك، ـ يزاد على ذلك، أن تأدب ذلك الرجل هو الذى منعه من التعبير لي عن رأيه الحقيقي فى الكفار من أمثال كبلر Kepler وكوبرنيكوس Copernicus ونظريتيهما، ـ وأن الانطباع العام الذى لديه هو أن الشمس تدور حول الأرض، وأنه لم يسبق له أن اهتم بهذه المسألة، وأن هذه المسألة ليست من الأهمية بمكان حتى تفيد فى أية مناقشة جادة. وإذا ما قلت لطباخ مصرى أن يضع كثيرًا من الملح فى الحساء؛ فإنه سوف يمتنع

تمامًا عن استعمال الملح. وإذا ما قلت له إنه لا يستخدم الملح بما فيه الكفاية؛ فإنه سوف يستعمل الملح بكميات كبيرة. هذا يعني أن هذا الطباخ لا يعـرف الوسطية؛ أى الاعتدال فى استعمال الملح، أو فى أى شيء آخـر، لأن هـذه المسألة غريبة على طبعه؛ المصرى لا يستطيع الإلمام بفكرة الكمية. اسـأل أيضًا أى عربي من السودان عن عدد الذين قتلوا فى واحدة مـن المعـارك الكثيرة التى دارت فى هذا البلد. الشيء الوحيد المؤكد هو أن هذا الرجل لن يقول الحقيقة، أو أى شيء قريب منها، إلا من قبيل المصادفة. وهو لن يـرد عليك، بأنه عاجز عن إجابة السؤال المطروح عليه. سيقوم بلا تردد، وبدون تبصر بقول كل ما يخطر على باله منذ الوهلة الأولى، باعتبار ذلك حقيقـة طارئة على معرفته الشخصية، قد يقول مائة قتيل، أو قد يقول ٢٠٠٠ قتيل. وهو ليست لديه أدنى فكرة عما يمثله أى رقم من الرقمين، وهو على استعداد لرفع الرقم الأول ١٠٠ إلى ٢٠٠٠، أو قد يخفض الرقم الأصلى ٢٠٠٠ إلى الرقم ١٠٠، فى ضوء إرضاء من طرح عليه السؤال.

ولعلنا ننظر أيضًا فى سلوكيات الشرقي مقارنة بسلوكيات الأوروبـى. نحن نسمع الكثير عن امتداح الأدب والكياسة الشرقية، وهـذا الثنـاء أمـر مستحق تمامًا. يزاد على ذلك، أن الأوروبى المنتمى إلى الطبقة العالية ينبهر بسلوكيات الشرقى المنتمى إلى الطبقة العالية، على الـرغم مـن علمـه أن المجاملات المبالغ فيها فى الشرق هى مجرد مـسألة مجازيـة، ولا يمكـن اعتبارها تمثل حقيقة مشاع المتكلم. لكن لعلنا ننظر، فى شيء مـن العمـق، وندرس الأرضية التى تقوم عليها تلك الأشكال الخارجية للكياسة. ستسفر هذه الدراسة عن ملمح غير مريح، إلى حد ما، للشخصية الأوروبية. والسبب فى ذلك، أن من بين الأسباب الرئيسية التى تجعل المصرى يتصرف على هـذا النحو، إذا ما كان يشغل أى منصب من مناصب السلطة، أن المصرى يعرف

أن من مصلحته أن يكون كذلك. وعلى الرغم مــن كياســته الــشكلية مــع رؤسائه، فإنه فى كثير من الأحيان يكون قاسيًا ومستبدا مع مرؤوسيه، الذين لا يبالى بمصالحهم ومشاعرهم فى كثير من الأحيــان. هــذه القاعــدة لهــا استثناءات بطبيعة الحال. العبيد، على سبيل المثال، تجرى معاملتهم معاملــة إشفاق وطيبة بدلا من القسوة، على الرغم من أن الدوافع المصلحية الذاتيــة، فى مثل هذا الحال، يمكن أن تقف وراء هذه المعاملة. وتــسود بــين أفــراد الطبقتين: المتوسطة والدنيا، روح كياسة حقيقية بين المصريين، وتتجلى هذه الروح فى أغلب الأحيان، فى إكرامهم وفادة الغرباء. يضاف إلى ذلــك، أن ذلك الشكل الخارجى للكياسة تجرى المحافظة عليه بين الأفراد المتساوين فى كل الطبقات.

لقد جرى توضيح هذه النقاط، فى شيء من الاستفاضــة، نظــرًا لأن الفروق بين أساليب التفكير الغربية وأساليب التفكير الشرقية، تمثل حــاجزًا يقف بين الرجل المصرى والرجل الإنجليزى، وهذا الحاجز يشبه إلــى حــد بعيد، ذلك الحاجز الناجم عن الفروق الدينية، والفروق الناجمة عن الأفكــار تجاه الحكومة، وعن العادات والتقاليد الاجتماعية. واقع الأمــر، أن فــارق الملكات الذهنية هذا، ربما يشكل أكبر الحواجز. هذا الفارق هو الذى يجعــل الرجل الإنجليزى والرجل المصرى لا يفهم بعضهما بعضًا. وعلى الرغم من ذلك، هناك عبارة منقذة واحدة، ربما تشكل فى بعض الجوانب رابطة توحِّــد بين الأعراق. وما عليك، إلا أن تشرح للمصرى ذلك الذى يمكن أن يفعلــه، وعندها ستجده قد تمثل الفكرة على وجه السرعة. هذا يعني أن المصرى مُقلِّد ممتاز، وهو سيقوم بعمل صورة أمينة، بل ومطابقة للأصل، الــذى أنجــزه مُعلِّمه الأوروبى. قد تكون حضارته مجرد قشرة خارجية، ومع ذلك ســتجده يلتزم بالأصل وبالحرف عن طيب خاطر، إذا لم يلتزم بــروح المنظومــات

الإدارية الأوروبية. صحيح أن تحركات المصرى، قد تكون فى كثير من الأحيان، مثل تحركات الرجل الآلى، لكن هذا الإنسان الآلى، إذا ما كان جيد الصنع يمكن أن يؤدى كثيرًا من الأعمال المفيدة. هذا الملمح، له أهمية كبيرة فى الشخصية المصرية، وبخاصة فيما يتصل بإدارة البلاد. هذا الملمح يعد أيضًا مصدرًا من مصادر القوة، ومصدرًا أيضًا من مصادر الضعف؛ والسبب فى ذلك، أنه طالما أمكن الإبقاء على الإشراف البريطانى، فإن المصرى سوف يقلد عن طيب خاطر، ممارسات وتصرفات معلميه الإنجليز. وعليه، لن تكون هناك ضرورة لاستخدام عدد كبير من المرؤوسين الإنجليز. وعلى الجانب الآخر، وبقدر ما لا تكون للمصرى سوى قدرة قليلة على المبادأة، وبقدر عدم إلمامه بالأسباب التى جعلت معلميه يجبرونه على السير فى اتجاهات محددة، فلابد من مرور فترة من الزمن قبل سحب الإشراف الإنجليزى.

ولعلنا نتحول الآن إلى النتائج المترتبة على التقليل من شأن المرأة فى البلاد الإسلامية. فيما يتعلق بنقطتين، كلاهما بالغة الأهمية، هناك فارق جوهري بين وضع النساء المسلمات والأخوات الأوروبيات. النقطة الأولى هي أن وجه المرأة المسلمة مُقَنَّع (محجوب)عندما تظهر على الملأ. وهى تحيا حياة عزلة. ووجه المرأة الأوروبية مكشوف للملأ. والقيود الوحيدة المفروضة على تحركات المرأة الأوروبية هى تلك القيود التى يمليها عليها إحساسها بالاحتشام. النقطة الثانية هى أن الشرق يقر تعدد الزوجات ، أما الغرب فيقر الاحتفاظ بزوجة واحدة.

ليس هناك شك فى أن عزل المرأة له تأثير مضر على المجتمع الشرقي. والجدل حول هذا الأمر شائع إلى الحد الذى يجعل من غير الضروري التطرق إلى هذه المسألة. يكفي القول هنا: إن العزلة، وذلك عن

طريق قصر مجال اهتمام المرأة على أفق شديد التحديد، يؤدى إلى تـضييق الذهن، وذبول التطور الذهنى لنصف سكان الدول الإسلامية. سألت امـرأة إنجليزية امرأة مصرية عن كيفية قضاء وقتها. ردت المصرية قائلة: "أجلس على الكنبة، وعندما أحس بالملل أقوم وأجلس على تلك"(١). يزاد على ذلـك، أن النساء بحكم مسئوليتهن كزوجات، وأمهات، فإنهن لهن تأثير كبير علـى شخصيات أزواجهن وأبنائهن، ومن الواضح أيضًا أن عزلة المرأة لابـد أن يكون لها تأثير سيئ على السكان الذكور، الذين أرسيت هذه العادة، حفاظًـا على مصالحهم، ولا تزال سائدة إلى يومنا هذا.

المرأة المصرية عندما تتدخل فى السياسة، فإن تـدخلها هـذا يجلـب الضرر بصورة مستمرة. هذا يعني أن المعلومات التى تحصل عليها المرأة، يتحتم أن تصل إليها من خلال مجموعة من الوسائط المشوشة. يـزاد علـى ذلك، أن مسألة عزل المرأة، تجعل من المستحيل عليها الاستماع إلى طرفى أية مسألة من المسائل. يزاد على ذلك، كثرة الثرثرة والتشويش يزيـد مـن إثارة شكوك المرأة، وإقناعها، بأن خطرًا خياليا من نوع مـا، يحـوم فـوق رأسها أو فوق رأس أقاربها. جهل المرأة بعالم ما بعد "الحرملك" الذى تعيش فيه، يجعل من المستحيل عليها التمييز بين ما هو زائف وما هو حقيقى، وبين ما هو ممكن وما هو مستحيل بشكل واضح.

أنا لست هنا بحاجة إلى الإطناب فى ذكر الأسباب، التى أدت إلى عزل المرأة فى مصر، وفي البلدان الشرقية الأخرى، ولست أيضًا بحاجـة إلـى التأكيد على استمرار هذه الممارسـة وارتباطهـا بمـدى ذيـوع الإسـلام

---

(١) عن كتاب "القاهرة" ص ١٤٠.

وانتشاره[1]. ومسألة دراسة هذه المسائل، على الرغم من أهميتها، من وجهة النظر السياسية والإدارية، لا تعدو أن تكون مجرد اهتمام أكاديمي ليس إلا. وأنا لا أحاول فى هذا الكتاب، مناقشة تأثير الإسلام على التقدم والحضارة بشكل عام. مهمتى فى هذا الكتاب ذات طابع أبسط من هذا بكثير. وأنا هنا أحاول وصف الحال الذى وجده الإنجليز عندما تولوا زمام إعادة التأهيل فى مصر. وعليه، يتعين علينا أن نلاحظ من بين المصاعب الاجتماعية الأخرى، أن النساء المسلمات فى مصر معزولات، وأن تأثيرهن بحكم عزلتهن، يعد تأثيرًا سيئًا بشكل عام، فى كل ما يتعلق بالشئون السياسية والإدارية.

تعد الآثار المترتبة على التعدد أكثر إيلامًا وضررًا، وبعيدة المدى، عن الآثار المترتبة على عزلة المرأة. يقوم كيان المجتمع الأوروبى على المحافظة على الحياة الأسرية، ومن ثم فإن الزواج من قرينة واحدة يقوى الحياة الأسرية، فى حين يؤدى التعدد إلى تدمير الحياة الأسرية. المسيحى المتزوج من قرينة واحدة يحترم النساء؛ وهنا يمكن القول إن تعاليم دينه، ومفردات عبادته الدينية يغلب عليها السمو بذلك المسيحى. والمسيحى يرى فى مريم العذراء المرأة المثالية، وهذا أمر لا يمكن فهمه أو تمثله فى أى بلد إسلامى[2]. المسلم، على الجانب الآخر، يحتقر النساء، دينه ومثالية نبيّه

---

(١) "منظومة الحرملك، ليست منظومة إسلامية فى الأساس، وإنما هى منظومة شرقية. واللوم الوحيد الذى يمكن أن يوجه إلى النبي ﷺ، هو أنه من خلال التشريع شديد التحديد، جعل مسألة التطوير أو الإصلاح بعد ذلك أملا مستحيلا". ـــ تركيا فى أوروبا، ص ١٩٠ .

(٢) راجع كتاب ليكى Lecky، "تاريخ الأخلاق الأوروبية" المجلد الثانى ص ٣٦٧. المسلم لا يمكن أن يقدر جمال الأغنية التى كتبها ورد زورث عن العذراء :

الصورة (الذهنية) تنزل إلى الأرض. ومع ذلك، أتخيل بعض
المتوسلين الطيبين قد تنحنى ركبهم
=

وتاريخ حياته الخاصة التى يغلب عليها التقليل من شأن المرأة فى نظره. وإذا ما نحينا جانبًا، بعض الحالات الخاصة، نجد أن المسيحى يفى بالوعد الـــذى قطعه على نفسه أمام هيكل الكنيسة بالتعلق بقرينته مدى الحياة. والمـــسلم إذا ما انفعل يمكن أن يتخلص من زوجته مثلما يتخلص من قفازه القديم. وطبقًا للمذهب السنى، نظرًا لأن المصريين سنيون فإن الزوج "يمكـــن أن يطلـــق زوجته بدون أى خطأ من جانبها، أو دون أن يبدى أى سبب لذلك الطـــلاق. ويسرى الطلاق إذا ما كان الزوج عاقلا وناضجًا سنيا"[١].

هناك أيضًا اختلاف كبير بين السلطات الشرعية حول الطلاق[٢]. والمبدأ العام الذى أقره "محمد" ﷺ فى حديثه الذى نصه "أبغض الحلال عند الله هو الطلاق"[٣]. يزاد على ذلك أن الاقتران بواحدة فقط بدأ ينتشر فى السنوات الأخيرة بين الطبقات المصرية المستنيرة. ويمكن القول إن الخديوى السابق والخديوى الحالى، وكذلك المرحوم شريف باشا، ورضا باشا كانوا من بين الأعيان الذين اقترنوا بزوجة واحدة فقط. ويمكن عزو التحرك فى هذا الاتجاه إلى أسباب عدة. أولها، أن العلم وكذلك التأثر بالأوروبين ربما يكون قد زاد من القناعة التى مفادها أن الزواج بواحدة فقط يزيد من الاحترام، ويولد المزيد من السعادة الزوجية، وذلك بدلا من أن الاستفادة من

= لقوة مرئية، التي خلط فيها
كل ذلك الذى خلط وتصالح فيك، من حب الأم بنقائها العُذرى،
العالى بالأسفل، والسماوى بالأرضى.

(١) قاموس الإسلام. ص ٨٨

(٢) يناقش السيد أمير على، مسألة الطلاق هذه، مناقشة مستفيضة فى كتابـــه "الأحـــوال الشخصية عند المسلمين"، الفصلين الحادى عشر والثالث عشر.

(٣) قاموس الإسلام، ص ٨٧ .

الرخصة التى أباحها "محمد"(*) ﷺ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (سورة النساء الآية ٣). ثانيًا أن الزواج بأكثر من واحدة مُكلف. قال لين **Lane**: "أعتقد أنه" فى العام ١٨٣٥ "لم يكن هناك أكثر من زوج واحد، من بين كل عشرين زوج، هو الذى يتزوج بأكثر من واحدة[١]. وعليه يمكن القول : إن الزواج بأكثر من واحدة، بدا يقل اعتبارا من زمن لين. ومع ذلك، لا يمكن القول إن التحرك فى اتجاه الزواج بواحدة فقط أخذ يعم وينتشر. وأول ما يفكر فيه المصرى من الطبقات الدنيا، عندما يأتيه شيء من المال، هو اقتناء زوجة ثانية. كان عندى سائس فى إسطبل خيولى، هذا السائس طلق زوجته وتزوج إحدى عشرة مرة خلال عام واحد أو عامين. أذكر أنى سمعت عن واحد من الباشوات، اشتكى مر الشكوى من أنه تحتم عليه المشاركة فى جنازة زوجته الأولى الراحلة التى تزوجها قبل أربعين عامًا، والتى كان قد نسى وجودها تمامًا. يزاد على ذلك، أن سهولة مسألة الطلاق تفضى بالضرورة إلى إضعاف الارتباط الأسرى. زد على ذلك، أن الزوجة فى الغرب، عندما تختفى محاسنها الشخصية بسبب الزمن، يمكنها فى معظم الأحيان، وبعيدًا عن التأثيرات الأخرى، الاحتفاظ بزوجها عن طريق الأطفال الذين أنجبتهم له.

(*) من الواضح أن كرومر لم يدرك أن إباحة تعدد الزوجات جاءت بنص فى القرآن الكريم (المراجع).

(١) المصريون المحدثون، المجلد الأول، ص ٢٣١ .

"عندما تشيخ المرأة يعيدها إنجابها إلى الحياة الزوجية، ويعيد إليها جمال الزوجة ووقار الأم"(*).

وتعد مسألة صمود الزوجة المهملة أو التي جرى التخلي عنها، في مثل هذه الظروف، أمرًا ضعيفًا في مواجهة الزوجات المنافسات الأخريات الأكثر جاذبية، اللاتي ربما يكن قد أنجبن أطفالا آخرين لذلك الزوج.

يمكن أن نلاحظ أيضًا، من تبين النتائج المترتبة على التعدد وعلى العادات المرتبطة بالتعدد، أنه في الوقت الذي ينزع الغرب فيه، إلى الارتقاء بالآداب والتواصل والحوار، فإن التقليل من شأن المرأة في الشرق يشجع على زيادة انحدار الآداب وتدهور الحوار. وقد استرعى ذلك انتباه كل من كتبوا عن سلوكيات وعادات المصريين وتقاليدهم[1]. صحيح أن المسلم يمكن أن يحاجج بأنه بدأ بعد المسيحي بحوالي ستمائة عام سباقه في اتجاه الحضارة والتحضر، وصحيح أيضًا أننا إذا ما استثنينا الكتاب الدراميين في القرن السابع عشر، نجد أن كتابات كل من بوكاشيو ورابليه **Rabelais** تكشف عن حال مجتمعي، ليس أرقى من الحال السائد الآن في مصر؛ هذا المسلم يمكن له أيضًا استعمال هذه الحجة ليسوقها في معرض الكلام عن أن المزاج السائد في مصر شبيه إلى حد كبير بذلك المزاج الذي نقرأ عنه حاليًا في "الحكايات العشر" **Decameron**. لكن، يتعين علينا، في المقام الأول، أن لا يغيب عنا "الحكايات العشر" إنما هي نموذج من نماذج الدماثة إذا ما قارناها بكثير من المؤلفات العربية؛ ثانيًا، أن الشكوك قد تدور حول ما إذا كانت، خشونة المجتمع الأوروبي بشكل عام، حتى في العصور الوسيطة، تتساوى مع خشونة المصريين المحدثين.

(*) اقتباس لاتيني وهو من ترجمة الدكتور على عبدالتواب .

(١) عن كتاب لين Lane "المصريون المحدثون"، المجلد الأول، ص ٢٢٠ و ٢٧٣ .

على كل حال، هناك أمر متعلق بالحياة الأسرية فى الشرق، يتناقض الشرقى فيه مع الأوروبى. فمن المأثور أن: "الجنة تحت أقدام الأمهات". هذا يعنى أن الأعراق الشرقية تكن، فى واقع الأمر، احترامًا ظاهريا أكبر للوالدين، ولكبر السن بشكل عام، أكثر من الأعراق الغربية حيث "يتعين على المسلم النهوض واقفًا أمام الرأس الأشيب وتكرم وجه المُسِنّ وتخشى الله". يعمل المصريون طبقًا لهذا المبدأ اللاَّوى(*) Levitical منذ قديم الأزل. يقول هيرودوت: "شبابهم (المصريون) يفسحون لهم(**) الطريق عندما يلتقوهم فى الشوارع، وينتحون جانبًا؛ وإذا ما دخل مُسِن مكانًا فيه شبان صغار، ينهض أولئك الشبان واقفين من مقاعدهم".(١) ومن عادة الشبان المصريين احترام وطاعة آبائهم، ومعاملتهم معاملة حسنة، اللهم إلا إذا كان الوالدان والأبناء المصريون يحتلون أو يشغلون مناصب كبيرة، وفى مثل هذا الحال يطبق المبدأ الذى وضعه النبى المكى، بدلا من ذلك المبدأ الذى وضعه موسى ﷺ أساسًا للعلاقة الأسرية. "أعداء الإنسان، هم أهل بيته".

ولعلنا نتدبر أيضًا وجهات النظر المختلفة، التى يتبناها الأوروبى والشرقى فى التعامل مع موضوع الحكم.

تختلف وجهة نظر الشرقي فى موضوع الحكم، اختلافًا كبيرًا عن وجهة نظر الأوروبى فى الموضوع نفسه. وأنا أتحدث هنا، بطبيعة الحال، عن الشرقي الخالص، الذى ليس فيه أية شائبة من السبيكة الأوروبية؛ والسبب فى ذلك، أن الشرقى، وبخاصة المصرى، عندما يصبح شبه متأورب، فإنه يتحول، فى أغلب الأحيان، وبسرعة كبيرة إلى مُصلِح مندفع. هذا يعني أنه لن يفهم مسألة الاعتدال فى الإصلاح، شأنه فى ذلك شأن الطَّبَّاخ المصرى، الذى سبقت الإشارة إليه، فى

(*) نسبة إلى سفر اللاويين فى التوراة "المترجم".

(**) الضمير هنا عائد على كبار السن "المترجم".

(١) السفر الثانى، الفصل رقم ١٣٢.

مسألة اعتداله في استعمال الملح. الشرقي القُح (الخالص) محافظ عتيد. والمرجح له أن ينظر إلى أى من أمثال اللورد الدون Eldon ، على أنه مجـــدد متهـــور. الشرقى يرى الشئون الأوروبية وكأنها حالة من التواصل والتـــدفق المـــستمر؛ ولعل الأبيات التالية التى نظمها ماثيو آرنولد تصور الإطـــار الـــذهنى للرجـــل الشرقى تصويرًا دقيقًا:-

انحنى الشرق منخفضًا أمام الهبة
في احتقار صبور عميق؛
خلفت الجحافل ترعد فى الخلف،
وانغمست فى الفكر من جديد.

يسيطر الشك والفتور والخمول، منذ الوهلة الأولى، على ذهن الشرقى الخالص؛ وهو لا يريد الإصلاح، وهو على قناعة، بأن الأوروبـــى، إذا مـــا أراد إصلاحه، فإن رغبة الأوروبى تكون نابعة من مـــشاعر لا تحمـــل ودا للشرقى. يزاد على ذلك، أن نظرة الشرقى المحافظة، ترجع إلى غريزة حفظ الذات، وإلى إدراك ضعيف مفاده، أنه إذا ما سمح لنفسه بالانصلاح حتى ولو بقدر ضئيل، فإن كل الأشياء التى يعلق عليها أهمية لن تتغير وحسب فى هذا الإطار أو ذاك، وإنما سوف تمحى من على وجه الأرض. وهو فى ذلك قـــد لا يكون مخطئا خطأ كبيرًا. وعلى الرغم من وجود عدد كبير مـــن علمـــاء الدين المسلمين، فإن الأمر يحتم إثبات أن الإسلام قادر على تمثل الحـــضارة دون خضوع أو إذعان نتيجة لذلك. ومن المرجح تمامًا أن تتبخـــر ملامـــح كثيرة فارقة فى الإسلام، الصالح منها والطالح؛ أثناء مرورها فـــى البوتقـــة الأوروبية، متحولة إلى شكل من الأشكال التى يصعب التعرف عليها. قـــال "موسي" ﷺ: "المصريون الذين رأيتموهم اليوم، لـــن تـــروهم ثانيـــة وإلـــى الأبد".[١] قد تكون تلك النبوءة على وشك التحقق بمعنى مختلف عـــن النمـــو الذى وُجهت به إلى بنى إسرائيل.

---

(١) سفر الخروج، السورة رقم ١٤ الآية ١٣ .

يضاف إلى ذلك، أننا يجب أن ننتبه لا إلى روح مشرِّع القوانين، وإنما إلى المبادئ العامة التى تبنى عليها القوانين. تنزع كل الدول الأوروبية المتحضرة إلى فصل الدين عن القوانين المدنية. أما فى الدول الإسلامية، فإن الدين والقوانين المدنية متداخلان على نحو لا يمكن الفصل بينهما.

في الغرب، نجد أن القانون يقر الائتمان(١) ويشجع عليه، كما يحمي أيضًا مقدِّم الائتمان. وهنا يمكن أن نلاحظ، أنه فيما يتعلق بهذه النقطة، وربما أكثر من أية نقطة أخرى، أن المصرى الجاهل المُسْرِف عاني عندما مرت مدوَّنة(*) نابليون، من فوق ظهره، كما لو كانت واحدة من سيارات الجاجوار. الشريعة الإسلامية، تدين الربا وتحرمه من ناحية أخرى، وعليه لا تشجع الشريعة الإسلامية استثمار رأس المال(٢).

من هنا نجد ذلك المسلم المصرى المتهاون، يلجأ إلى كل أنواع الذرائع كيما يتمكن من إقراض النقود دون الإخلال بالنص الشرعى. وهنا نجد أيضًا أن وجود المرابى المسيحى، الذى يمكن أن يشكل المسلم معه تحالفًا قائمًا على المصلحة المشتركة، يُسَهِّل اللجوء إلى مختلف هذه الأنواع من الذرائع.

وأنا أكرر هنا أيضًا، أن مسألة أن الحكومة فى الشرق هى المالك الوحيد للأراضى من حيث النظرية والتطبيق، لا تزال أمرًا ساريًا إلى حد ما. أما فى الغرب، فقد أوشك الناس على نسيان هذه المسألة تمامًا، ولم تعد

---

(١) يجب أن لا يغيب عنا، أن الكنيسة المسيحية، خلال العصور الوسيطة، كان لها نفوذ كبير على مسألة الربا، الأمر الذى أسفر عن وقوع عمليات إقراض المال، فى أيدى اليهود.

(*) المدوَّنة: بتشديد الواو وفتحها، مجموعة القوانين.(المترجم)

(٢) يرفض المودعون المسلمون، الحصول على فوائد على إيداعاتهم فى بنوك الاستثمار الحكومية.

سارية المفعول. وإذا ما استثنينا الأجزاء الأقل تحضرا فى أوروبا[١]، نجد أن الأرض تعد ملكية خاصة للأفراد.

هناك أيضًا فروق كثيرة وواضحة بين القوانين الجنائية. الشريعة الإسلامية تقوم على مبدأ، تَخلَّى الغرب عنه منذ زمن طويل، وهو أن الحكومة هى التى يتعين عليها إلزام مواطنيها أن يكونوا متدينين وخلوقين. لا يمكن، فى الوقت الحالى، تنفيذ الحكم بإعدام المجدِّف، لكن حالة من هذا القبيل وقعت فى مصر، فى زمن الاحتلال الإنجليزى، عندما حُكم على رجل بثمانين جلدة بالكرباج، بناء على حكم صادر من القاضى، ضد رجل جاهر بتدخين سيجارة فى الشارع أثناء نهار شهر رمضان. يضاف إلى ذلك، أن العقوبات الشرقية قاسية بشكل عام[٢]، فى حين تتسم الجزاءات والعقوبات الأوروبية بالاعتدال. هذه الحقيقة تنزع إلى تأصيل القسوة والوحشية فى نفوس السكان ضد بعضهم البعض.

قارن أيضًا لغات، وفن، وعمارة، وموسيقى الرجل الشرقى بنظيراتها عند الرجل الأوروبى. وسوف تكتشف أن أذواقه وممارساته تختلف عن أذواق وممارسات الأوروبى.

حروف الشرق الهجائية معقدة ودقيقة. التركى، والعربى، والفارسى يبدؤون الكتابة من الجانب الأيمن من الصفحة؛ وهم يحذفون دومًا الصوائت القصيرة.(الحروف اللينة). والحروف الأبجدية الأوروبية، بسيطة. والأوروبى يبدأ الكتابة من الجانب الأيسر من الصفحة.

---

(١) راجع كتاب السير دونالد ماكنيز والاس، "روسيا".

(٢) يقول مولتك Moltke، فى كتابه (موجز... إلخ فى الديار التركية، ص ٣٦) إنه كان شاهد عيان على العقاب القاسى الذى كان يُنزل بالزوجات الخائنات.

يواصل الشرقيون نسخ نوع واحد من الفن؛ لكن الفن الأوروبى متباين، ومستمر فى تطوير وابتكار أشكال جديدة.

الموسيقى الشرقية التى تكاد تكون واحدة فى كل أنحاء الشرق تفتقر إلى الانسجام، ولها وقع رتيب على الآذان عند السواد الأعظم من الأوروبيين(١). تفشل الموسيقى الأوروبية، من ناحية أخرى، فى الحصول على رضا الشرقيين.

نتحول هنا أيضًا، إلى العادات والتقاليد الشائعة، والتعبيرات الشائعة، وإلى الملابس عند الرجل الشرقى وعند الرجل الأوروبى. وهنا نجد أن الشرقى، فى أتفه الأمور، يقول عكس ذلك الذى يقوله أو يفعله الأوروبى فى ظل الظروف نفسها. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، يستطيع الوقوف عليها كل من لديه حتى ولو معرفة طفيفة.

بوسع المتخصصين فى الأعراق، وفى فقه اللغة المقارن، وعلماء الاجتماع تقديم بعض التفسيرات لكثير من الفروق القائمة بين الشرق والغرب. ولما كنت دبلوماسيا، وإداريا، تنصب دراساته على الإنسان أيضًا، من منظور حُكم هذا الإنسان، وليس من منظور البحث العلمى، فى مسألة الحال التى أصبح عليها ذلك الإنسان، فأنا هنا أكتفى بالإشارة إلى الحقيقة التى مفادها أن الشرقى، بصورة أو بأخرى، يتصرف، ويتكلم، ويفكر بطريقة هي على العكس تمامًا مما يفعله الأوروبى. "كل ما لدى هذا الشعب، يدل

---

(١) ليس هناك شك فى أن العرب، يفرحون بموسيقاهم فرحًا شديدًا، من قديم الأزل، راجع كتاب كريمر عن ثقافة الشرق، المجلد الأول، ص ١٤٩.

على وجود تعارض شديد مع عادات الأمم الأوروبية، ويرجع هذا الاختلاف إلى عامل المناخ، والمؤسسات المدنية، والتعصب الديني"[1].

إن كثيرا من الملاحظات والمشاهدات الواردة في هذا الفصل تدخل ضمن المعلومات العامة الشائعة. وواقع الأمر، أنه ليس من بين كل ما أوردته في هذا الفصل، شيئًا جديدًا على أولئك الذين يولون الأمور الشرقية اهتمامهم، أو أولئك الذين هم على دراية ما بحياة الشرق الاجتماعية. يضاف إلى ذلك، أني وجدت أن من المستحسن، القيام بعمل كتالوج[*] ـ وأقول: كتالوج غير مكتمل ـ بالنقاط الرئيسية التي يختلف معها الفكر المصري والفكر الأوروبي، وسبب ذلك، أنه على الرغم من أن كل تفصيلة من التفاصيل تعد بحد ذاتها أمرًا معروفًا تمامًا، فإننا نشك في مسألة إلمام أو عدم إلمام أولئك الإنجليز الذين عملوا في الإدارة المصرية، بأن مباشرة مسألة الإصلاح المصري، كان يحتم عليها التعامل مع مجتمع، لم يكن فقط متخلفًا حضاريا، وإنما كان أيضًا مجتمعًا غير مفهوم تمامًا من وجهة نظرهم. هذا يعني أن هؤلاء الإنجليز الذين كانوا يعملون في الإدارة في مصر، أصبحوا وجهًا لوجه مع سكان، هم من منظور الرجل الأوروبي، يمشون على رؤوسهم، على حد التعبير الأخلاقي والدبلوماسي. وهذا هو اللورد دالنج Dalling، الذي كان سفيرًا لدى اسطنبول في وقت من الأوقات، يقول: "إذا أردت أن تعرف ذلك الذي يود عمله مسئول تركي، فما عليك إلا أن تعرف مصلحته من وراء القيام بهذا العمل؛ ويجب أن تعرف أيضًا ذلك الذي يمكن أن يفعله أي رجل آخر في ظل الظروف نفسها؛ وثالثًا، ذلك الذي يتوقع

(١) عن كتاب "وصف مصر" ص ٨٣. ورد النص بالفرنسية، وهو من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا.

(*) قائمة مبوبة أو كشاف . (المترجم) .

الناس أن يقوم به ذلك التركى. وأنت عندما تفعل ذلك تكون قد قطعت شوطًا كبيرًا على طريق التأكد من أن هذا التركى لن يسير فى أى مسار من هـذه المسارات الثلاثة". لقد عرفت فى كثير من الأحيان، أن المصرى يتخذ موقفًا من أية مسألة من المسائل، فى ضوء فكرتى عن طريقة تفسير ذلك المصرى فى ضوء مصالحه الشخصية أو مصالحه المصرية. ووجدت فى كثير مـن الأحيان أن المصرى يفسر تلك المصالح بطريقة غريبة وخيالية، لا يمكن أن تخطر على بال أى أوروبى.

يزاد على ذلك، أن هذه الاعتبارات كلها أثرت على الرجل الإنجليزى تأثيرًا طفيفًا، عندما تولى فى العام ١٨٨٢ تجديد مصر؛ ونحن عندما نتذكر، علاوة على المصاعب الناجمة عن الأسباب التى سبق الإشارة إليها فى هـذا الفصل، أن هذه البلاد (مصر) عاشت زهاء قرن من الزمـان قبـل العـام ١٨٨٢، فى ظل حكم بالغ القسوة والوحشية، وعدم التحضر(١)؛ ونحن عندما

---

(١) يكتب بروس Bruce عن زيارته للقاهرة فى العام ١٧٦٨ فيقول: "يمتـدح الـبعض حكومة القاهرة امتداحًا كبيرًا. قد يكون لهذا المديح ميزة إذا ما شرحناه، لكنى لم أفهم قط ذلك المدح، وعليه لا يمكننى شرحه أو تفسيره. لا يوجد على وجه الأرض أعضاء أكثر وحشية، وأكثر ظلمًا، واستبدادًا، وعسفًا، وطمعًا من أعضاء حكومة القاهرة، تلك المجموعة الكافرة الجهنمية". (ترحال لاكتشاف منابع النيل، المجلـد الأول ص ٢٦).
كتب فولني Volney، الذى زار مصر فى العام ١٧٨٣ – ٥ : "كل ما تسمعه، وكل ما تراه، يقول لك: إنك فى بلاد العبودية والاستبداد. نحن لا نتكلم فقط هنا عن المتاعـب المدنية، ولا عن البؤس الشعبى". "ليس هناك حديث سوى عن الاضطرابات المدنيـة، البؤس العام، ابتزاز الأموال، الضرب والقتل، وليس هناك أمان على النفس والمـال، يُسال دم الرجل كما يُسال دم الأضحية. ضباط نوبة الليل، وضـباط نوبـة النهـار، يُحاكمون، ويدينون فى جولاتهم، ويأمرون بالإعدام بطرفة عـين........"(*) (عـن كتاب "رحلة فى سورية ومصر" ص ١٦٢).
(*) هذه الفقرة من ترجمة لمياء أحمد السقا (المترجم).

نتذكر أيضًا أن القوة الدافعة فى اتجاه الحضارة جرى الأخذ بها فى البداية بدون ذكاء، من قبل أصحاب العبقرية غير المصقولة الذين أسسوا الأسرة المالكة الخديوية، وأن هذه القوة الدافعة تواصلت على أساس من مبادئ، يمكن وصفها بأنها غير حصيفة، من قبل كل من سعيد (باشا) العاجز، وإسماعيل (باشا) المبذر؛ وعندما نتذكر أيضًا أن كل ما كان يعزى إلى نتاج الحضارة الأوروبية جرى جذبه إلى مصر، التى كانت جحافل المغامرين المحتاجين تتغذى على جثمانها حسبما تشاء؛ وأنه نتيجة لهذه الأعمال، أصبح اسم الأوروبى يزكم أنوف السكان المصريين؛ وعندما نتذكر أيضًا أن الأفكار الأوروبية التى ضربت جذورها فى البلاد، جرى استيرادها من فرنسا؛ وعندما نتذكر أيضًا أن الرأى العام الإنجليزى والرأى العام الفرنسى كانا متعارضين منذ البداية حول تصرف بريطانيا وعملها فى مصر؛ وعندما نتذكر أن الرجل الإنجليزى، من خلال مناخ الصحافة الجادة، جرى القدح فى حقه، والإساءة بصورة منظمة إلى ما يقوم به؛ وعندما نتذكر أيضًا أنه فى ظل الضغط الأوروبى، وعن طريق الدائنين الأوروبيين لمصر، جرى إنشاء مجموعة من المؤسسات المعقدة، والتى كانت فى مقدمة احتياجات البلاد وتحضرها؛ وعندما نتذكر أيضًا أن الخزانة كانت على وشك الإفلاس؛ وعندما نتذكر أيضًا أن الجيش جرى تسريحه؛ وعندما نتذكر أيضًا عدم وجود محاكم جديرة بحمل هذا الاسم؛ وعندما نتذكر أيضًا أن بنى جلدة الرجل الإنجليزى، الذين علمتهم عاداتهم وتقاليدهم، الحكم على الأشياء بنتائجها، كانوا ينتظرون اختفاء الإساءات بمجرد أن يعمل ذلك الرجل، لمسة عصاه السحرية؛ وعندما نتذكر أيضًا أن الفلاح كان بحاجة ماسة إلى الخلاص من الضرائب والقمع؛ وعندما نتذكر أيضًا أن المقاول الليفانتى كان ينتظر ويتطلع إلى وضع يده فى الخزانة البريطانية؛ وعندما نتذكر أيضًا أن وضع الرجل البريطانى كان غير محدد، وأنه كان عاجزًا عن تحقيق كل هذه

التطلعات على وجه السرعة؛ وعندما نتذكر أيضًا إخماد تمرد فى مصر، وأن الرجل الإنجليزى بدأ يواجه تمردًا آخر فى السودان؛ وأخيرًا، عندما نتذكر أن هذا الرجل البريطانى، قبل أن يبدأ عمله الإصلاحى، كان يجرى الضغط عليه بصورة مستمرة من قبل الفرنسيين، ومن قبل بعض إخوانه المواطنين، عن قناعة مفادها أن هذا العمل قد تحقق – عندما نتذكر هذه النقاط كلها يمكن لنا تقدير صعوبة المهمة التى اطلعت بها إنجلترا. لكن صعوبة هذه المهمة زاد من شرف تحملها. كانت تلك واحدة من المهام الجديرة بتاريخها العريق، وجديرة بقوتها، وبمواردها ومصادرها، فضلا عن أنها كانت جديرة أيضًا بخصائص وسمات العرق الأنجلو – سكسونى – وعليه سوف أوضح الطريقة التى جرى بها تحقيق هذه المهمة. لكن قبل أن أتناول هذا الأمر، يتعين على هنا تناول مكونات السكان فى مصر بالمزيد من التحليل.

الفصل الخامس والثلاثون

المسلمون

تصنيف السكان- الأتراك المصريون- المصريون- النظام الهرمى- سماحة المفتى- رئيس جامعة الأزهر- قاضى القضاة- الشيخ البكرى- محمد السادات- عبد الخالق السادات- محمد عبده- محمد بيرم- العمد والمشايخ- خضوع العمد والمشايخ للباشاوات- تعاطفهم مع عرابى- استبدادهم بالفلاحين- مشاعرهم تجاه إنجلترا- الفلاحون- البدو.
ملحق: ترجمة رسالة من شيخ من قنا إلى شيخ من شيوخ المسجد الحسينى فى القاهرة.

يقدر عدد سكان مصر، طبقًا للتعداد السكانى الذى أجرى فى العام ١٨٩٧ الميلادى، بحوالى ٩٧٣٤٠٠٠ نسمة. ويمكن تصنيف هؤلاء السكان إلى فئات مختلفة.

يمكن اعتبار هؤلاء السكان، فى المقام الأول، رعايا عثمانيين، ويضمون من ناحية تلك الفئة التى تشمل أشباه المصريين المولَّدين، ومن ناحية أخرى تشتمل الأوروبيين، أى تلك الفئة التى تشمل هؤلاء الأشخاص العاديين الذين يستطيعون بأية وسيلة تسجيل أسمائهم فى أية قنصلية من

القنصليات. أو قد يمكن تصنيفهم على أنهم رسميون أو غير رسميين، ذلك التصنيف، الذى تؤدي مناقشته إلى إبراز الحقيقة التى مفادها، أن المسئولين المحليين فى مصر، لم يدركوا بعد بداية الاحتلال الإنجليزى لمصر، أنهم كانوا أوصياء على الطبقات غير الرسمية؛ والأحرى هو أن هذه الطبقات كانت بمثابة الفريسة الشرعية للمسئولين المحليين. أو قد يمكن تصنيفهم على أنهم مسيحيون ومسلمون، وهذه مفارقة أخذت من مصطلحات العقيدة الدينية لإدخالها إلى مجال الحياة السياسية والاجتماعية؛ وهذا التصنيف لا يفرق بين الأغلبية المحافظة الجاهلة وبين الكتلة السكانية الأكثر تهذيبًا واستنارة من الناحية الشكلية، لكن إذا ما استبعدنا الأوروبيين الحقيقيين من هذا التصنيف، فإنهم سيشكلون أقلية أكثر نشاطا. ونحن سوف نتوخى فى ملاحظاتنا التالية التصنيف الثالث من بين هذه التصانيف.

يتكون المسلمون فى المقام الأول، من الأتراك والأتراك المتمصرين؛ وثانيًا، المصريون؛ وثالثًا البدو. ومع ذلك يتبقى بعض المسلمين المقيمين فى مصر بدون تصنيف؛ منهم على سبيل المثال، بعض الجزائريين والتونسيين، الذين يحملون الجنسية الفرنسية، وبعض المواطنين الهنود، الذين يعدون رعايا بريطانيين. هناك أيضًا عدد كبير من السودانيين، ذلك العنصر الذى تجلت أهميته عندما تولت إنجلترا إعادة تشكيل الجيش المصرى. لكن سوف نكتفي هنا فى تناول المسلمين، بالعناوين الثلاثة الرئيسية التى سبق أن آتينا على ذكرها.

كان التركى هو غازى مصر، وكانت تلك الذكرى لا تزال ماثلة فى أذهان البشر، مما جعله يتصرف من هذا المنطلق. لكن، لا يوجد حاليًا سوى قلة قليلة من الأتراك الخُلّص. وقد بدأت عملية التمصير فى ظل عدم وجود واردات جديدة من تركيا. وقد أدى غياب العنصر العثمانى عن مراكز

الرئاسة، وغياب الزواج من المصريات والمصريين إلى بعض النتائج الطبيعية، وهناك اعتقاد بأنه لا يوجد تركى واحد خالص حتى الجيل الثالث، فى طول البلاد وعرضها. واقع الأمر أن الحديث عن الأتراك فى مصر حاليًا يعد ضربًا من ضروب الخطأ. وعندما احتل الإنجليزى مصر فى العام ١٨٨٢، كان الأتراك كلهم قد ذوى عودهم، أو بالأحرى انحدروا إلى أتراك متمصرين. وتلك نقطة كان يتعين على السياسي الإنجليزى أن يأخذها بعين اعتباره، والسبب فى ذلك، أنه مع مرور كل عام من أعوام الاحتلال الإنجليزى، كان العنصر التركى المتمصر فى المجتمع المصرى يزداد مصرية وتقل تركيته من حيث العادات والفكر. كان الأتراك المتمصرون مثل سائر المسلمين الآخرين، ينظرون إلى السلطان نظرة الغرب إلى بابا الفاتيكان. لكنهم من ناحية أخرى، ومع مرور السنين، لم يكونوا ميالين إلى اعتبار السلطان مليكًا عليهم. وعندما تدخلت الحكومة البريطانية فى العام ١٨٩٢ الميلادى وحالت دون إعلان فرمان أصدره السلطان(*) التف هؤلاء الأتراك المتمصرون حول أمير المؤمنين. وراحوا يتهامسون وهو يُهان بأيدى دولة مسيحية. لكن مشاعر الاستياء والضيق أوغرت صدور الأتراك المتمصرين شأنها فى ذلك شأن المشاعر التى أحس بها الإيطالى البطل، الذى كان كاثوليكيا خالصًا، عندما رأى الفاتيكان مجبرًا على الرضوخ للحكومة الإيطالية **Quirinal** .

(*) المقصود فرمان تولية عباس حلمى الثانى الذى أصدره السلطان، وحال كرومر دون إعلانه رسميا؛ ليثبت للخديو أن سلطته تستمد من بريطانيا وليس من السلطان. (المراجع) .

حدث في العام ١٩٠٦ الميلادى، عندما توترت العلاقات بين إنجلترا وتركيا نتيجة لما يعرف باسم حادث "شبه جزيرة سيناء"(*)، أن اجتاحت كل أنحاء مصر، موجة من الشعور بالموالاة للأتراك، لكن هذه الموجة كانت مجرد تحرك من نسج الخيال، ومدبرا من قبل الصحافة الكارهة للإنجليز، وسرعان ما ماتت تلك الموجة موتًا طبيعيًا.

واقع الأمر أن الاقتناع الدينى، المدعم بالتحيزات العرقية وبالتعاطف بين الشرقيين، مع نظام الحكم الدينى، قد تتعارض فى وقت من الأوقات مع كل من المصالح الشخصية والارتباطات السياسية، لكن يظل الاحتمال قائمًا، إنه إذا ما استمر الصراع فإن الاقتناع الدينى يسقط فى نهاية المطاف. هذا يعنى، أن الإحساس بالموالاة للأتراك، يظل يحترق ببطء، ويتوهج بين الحين والآخر، كاشفًا عن شيء من الضوء الضعيف، لكنه لا يمكن أن يتوهج مطلقًا توهجًا كبيرًا. وسبب ذلك، فى حقيقة الأمر، هو أن هناك اعتبارات كثيرة تجر التركى المتمصر إلى اتجاه بعيد عن إستنبول. وعلى الرغم من أن التركى المتمصر قد يحاول خداع الآخرين، فإنه لا يمكن أن يخدع نفسه. التركى المتمصر يعرف حق المعرفة ذلك الذى يتعين عليه عمله عندما يكون هو صاحب اليد العليا؛ سيكون على استعداد لسلب كل ما يلقاه بلا تمييز. التركى المتمصر يعرف أن أخاه الذى خلفه له أسلافه فى إستنبول، على استعداد هو الآخر لاعتناق مبادئ مماثلة، وهو يشعر أيضًا، أن أولئك الذى يعدون أقوى أقوياء الإسلام، إن قدر لهم الظهور على المسرح فإن قرابته العرقية لن تفيده كثيرًا؛ هذا يعني أن هذا التركى المتمصر سيكون فى صف

(*) هى حادثة طابا عام ١٩٠٦ التى حاولت خلالها الدولة العثمانية اقتطاعها من حدود مصر وإلحاقها بفلسطين مما أثار أزمة شهيرة بين الدولة وبين بريطانيا التى هددت باستعمال القوة فرضخت الدولة العثمانية . (المراجع) .

النهابين وليس فى صف المنهوبين؛ أو أنه سيقف، فى أفضل الأحوال، يتفرج على المصريين وهم يُنْهَبُون دون أن يحصل على نصيب كاف من المنهوبات. ولربما وجد ذلك التركى المتمصر، أن من الأفضل له قبول الأشياء التى يقدمها له الإنجليز، بدلا من الخضوع لهذا المصير؛ صحيح أن الإنجليز لن يتركوا له فرصة إتلاف المصرى، ولكنهم سيمنعون أيضًا التركى الإستنبولى من إتلاف ذلك المصرى أيضًا؛ سيعطونه الثروة ويؤمنون له حياته وممتلكاته؛ ولربما كان من الأفضل لذلك التركى المتمصر، التريث أيضًا قبل أن يرفس تلك النعم بغية الحصول على مزايا أن يكون محكومًا بعدد من الذين يدينون بديانات مختلفة، يمكن أن تخفف من جشعهم وتكالبهم على المادة. وحدث أيضًا، مع مرور الوقت، أن ظهرت طائفة قليلة من الأتراك المتمصرين. الذين كانت تراودهم بعض المشاعر غير العملية، ولكنها كانت حقيرة وضيعة فى كل الأحوال. لقد أصبحت هذه الطائفة متوحدة مع الآمال والتطلعات المصرية. وكانوا يرغبون فى تشكيل حكومة دونما تدخل تركى أو أوروبى. لقد اعترفت قلة قليلة أيضًا من أولئك الأتراك المتمصرين بمزايا الاحتلال البريطانى لمصر، وكانوا مخلصين فى تعاملهم مع المسئولين البريطانيين فى المضي قدمًا بعملية الإصلاح.

من هنا، عثر الإنجليز فى العام ١٨٨٢ الميلادى على هيئة أو مجموعة من الأتراك المتمصرين الذين يمكن أن يشغلوا المواقع الرئيسية فى الحكومة؛ هذه المجموعة كانت تكره الإنجليز من منظور أن هؤلاء الأتراك كانوا يعرفون بالفطرة أن تدخل الإنجليز سوف ينقذ المصريين من عمليات السلب والنهب؛ وبخاصة أن المصريين كانت أنظارهم متجهة إلى إستنبول، وكانت لديهم رغبة قوية فى تخويف الرجل الإنجليزى باستعمال بعبع السلطة الروحية للخليفة؛ هؤلاء المصريون كان يمكن أن يشعروا تمامًا بالإحباط، لو

أُخذ غزلهم السياسى مع الباب العالى، مأخذ الجد، وإذا ارتدى الخليفة تاجــه وتسلم سيفه، وبدأ تعزيز سلطته فى الأمور الدنيوية؛ وأخيرا، هــذا التركــى المتمصر، راح يكشف، فى ظل وجود الأجنبي والمــسيحى، عــن نزعــة الاندماج مع السكان الآخرين فى مصر، لخلق نوع من الوطنيــة الزائفــة. أقول: وطنية زائفة؛ نظرًا لأن التحالف بين الأتراك المتمصرين والمصريين الخلص أمر غير طبيعى. أهل مصر ليسوا، فى واقع الأمر، منسجمين مــع من يمثل الأتراك المتمصرين؛ وسبب ذلك أن التركى المتمصر تترسخ فيــه سمة الحقد العام. التركى المتمصر يكره الإنجليزى، نظــرًا لأن الإنجليــزى يشكمه. كما أنه يكره التركى الخالص ويخافه، نظرًا لأن التركــى الخــالص يصعب شكمه أو لجمه. والتركى المتمصر يكره المصرى ويحتقره، لأنه يعده بمثابة فريسة له لولا أن حراسة الإنجليزى هى التى تبعده عنه.

ليس هناك من بين النماذج الكثيرة الغامضة غير القابلة للتحقيق، والتي تروج فى الجو السياسي المصرى، ما هو أكثر من نموذج التركى المتمصر، الذى لا يمكن تحقيقه تحت أى ظرف من الظروف. هذا يعني أن ذلك التركى المتمصر لا يمكن الارتقاء به إلى منزلة الثقة التى كان يحوزها مــن قبــل وأساء استعمالها.

لكن، وعلى الرغم من ذلك كله، فإن التركى المتمــصر فيــه بعــض السمات الحسنة. فهذا هو سحر العرق المتسيِّد لا يزال يحوِّم، مثل إكليل من النور، على الرغم من كونه إكليلا مظلمًا، حول عنق هذا التركى المتمصر. والمؤكد أن هذا العنصر ليس أكثر فسادًا من المصرى؛ وهو أكثر شــجاعة، فضلا عن أنه كلما زاد تدفق الدم التركى فى شرايينه، فإنه يؤدى إلى تجلــي الشجاعة فيه أكثر وأكثر. التركى المتمصر يكون فى بعض الأحيان صــادقًا وصريحًا ولكن بطريقته الخاصة. ومعيار الشرف فج عنده. اقصد أى مكان

فى مصر، وأبحث فيه عن عمل إدارى يقوم به مسئول محلى، وسوف تكتشف أن هذا المسئول، إما شركسى أو تركى متمصر. وواقع الأمر أن ذلك التركى المتمصر، لا يزال هو المتسيِّد إلى حد ما، وأن هذا هو السبب، على الرغم من كل عيوبه ونقائصه، وعلى الرغم أيضًا من كراهية طبقته للإنجليز ـ ومع وجود بعض الاستثناءات الواضحة، ـ وسوف تكتشف فى معظم الأحيان أن الفرد الإنجليزى يتماشى جيدًا مع الفرد التركى، وبصورة أحسن مع التركى المتمصر، عنه مع المصرى الخالص، أو السورى أو الأرمنى. الشمالى والشرقى يجمعهما مشترك واحد هو أن الإنجليزى هو السيد، وأن التركى المتمصر على الرغم من كونه أقل تسيُّدا من التركى الخالص، هو الأكثر تماشيًا عن المصرى الخالص. الإنجليزى ينتمي إلى عرق إمبريالى، أما التركى المتمصر فهو ينتمى إلى عرق كان إمبرياليا بالأمس القريب. لقد قال لى نوبار باشا ذات يوم: إن "الإنجليز هم أتراك الغرب".

يمكن تقسيم الفئة الثانية من المصريين المسلمين تحت ثلاثة عناوين رئيسية، أولها، ذوو النفوذ**hierarchy**، وثانيها، أصحاب الأطيان أو الأعيان، وثالثهما الفلاحين.

العلماء[١] ـ المتعلمون ـ ويقصد بهم علماء الجامع الأزهر؛ وهم يشكلون مؤسسة دينية متميزة، مقسمة إلى مستويات عدة، ومعترف بها رسميا من قبل الحكومة. والجامع الأزهر تلتحق به جامعة. وعدد هؤلاء العلماء محدود؛ والمرشَّح، إذا ما أراد التأهل ليصبح عالمًا، وهو ما يعطيه حق لبس الجبَّة[*] التى ينعم عليه الخديوى بها، يتحتم عليه الدراسة فى هذه

---

(١) "علماء" هى جمع "عالم" Alim، وتعني المتعلم أو الفقيه فى الشريعة.

(*) العباءة الأزهرية. (المترجم)

الجامعة، وأن يجتاز مجموعة من الاختبارات لقياس معرفته للقرآن، والحديث والشريعة الإسلامية. هناك مسلمون كثيرون متعلمون تعليمًا عاما؛ وقد يكون هذا المسلم حافظا من الحفَّاظ، الذين يحفظون القرآن عن ظهر قلب، أو يكون قادرًا، فى أغلب الأحيان، على القيام بذلك؛ لكن إذا لم يجتز ذلك المرشح الاختبار الضرورى فى جامعة الأزهر، فإنه لا يعد "عالمًا" من الناحية الفنية. وهو قد يستطيع العمل فى الوظائف الدينية، لكنه لا يكون من حقه تفسير مفاهيم الإسلام، أو مبادئ الشريعة الإسلامية فى أى مسجد من المساجد الكبيرة.

العلماء الثلاثة الكبار هم: سماحة المفتى(*)، ورئيس جامعة الأزهر، ثم قاضى القضاة. وقاضى القضاة يحصل على أجر مقابل درجته، لا كما فى القاهرة، وإنما كقاضى إستنبول.

أما سماحة المفتى، فهو المفتى الشرعى الرئيسى فى البلد كله. وتتمثل مهمته فى إصدار الفتاوى، فى المسائل الملتبسة أو التى تحتاج إلى تفسير فى الشريعة الإسلامية، التى يجرى عرضها على سماحته. سماحة المفتى هو ذلك القطب الذى يتعين على الحكام الدينويين فى البلد، أخذ سلطته الروحية بعين الاعتبار. ويقال: إن الخديويين المستبدين، بل وحتى السلطان سليمان القانوني[1]، حاولوا غل يد سماحة المفتى وتخطى قراراته وفتاواه، وأنهم

(*) مفتى الديار المصرية (المراجع).

(١) يقال إن السلطان سليمان القانونى، طلب من الشيخ أبو السعود، الذى كان واحدًا من كبار المفتين العثمانيين، إصدار فتوى تبيح قتل سكان المناطق الأوروبية التى يجرى غزوها، عندما يرفضون اعتناق الإسلام. ولكن سماحة المفتى لم يستجب لذلك الطلب. يقال إن عباس الأول طلب من سماحة المفتى (الشيخ عباس الذى توفى فى العام ١٨٠٣ الميلادى، عن عمر يناهز التسعين عامًا) إصدار فتوى بأن سلطة التصديق=

كانوا كأندادهم من الحكام المسيحيين الذين حاولوا التخلص من النير الروحي، واضطروا بشكل عام، إلى الذهاب إلى كانوسا Canossa(*)(١). لقد تحتم على السياسي الإنجليزي هو الآخر الاعتراف بوجود المفتي. عندما أقر الرجل الموقر، الذى كان يشغل منصب سماحة المفتي، مسألة صلب المجرمين(٢)، على اعتبار أن ذلك الصلب هو الشيء الطبيعي فى الدنيا كلها، كان ضروريا أن يبادر الإنجليزى على الفور، برفع سبابته كيما يذكر العالم المصرى، أنه على الرغم من سماع خطو الحضارة الخافت البطيء وهى تمضى قدمًا بين جدران المسجد المقدس، فإنه (أى البريطاني) كان يقف خارج جدران هذا المسجد بأبحاثه، وصحفه، وبجنوده، إذا ما دعى الداعي، مؤكدًا شرعية اعتراضه على مبادئ الصلب. لكن، على الرغم من أن الإنجليزى كان بوسعه الاعتراض على أى عمل من الأعمال المتطرفة، فإنه لم يكن بوسعه فعل ما هو أكثر من ذلك. هذا يعنى أن الإنجليزى لم يكن بوسعه جعل الحصان المصرى يشرب من مياه الحضارة، على الرغم من تحويل مجارى الإصلاح التشريعي والإصلاح الاجتماعي شديدة الصفاء، إلى غدير أمام ذلك الحصان، إذا ما أدان سماحة المفتي مسألة الشراب بأنها

=على تنفيذ الحكم بالإعدام، ليس بيد السلطان كما هو معمول به فى ذلك الوقت، وإنما بيد الوالى. ورفض سماحة المفتى الاستجابة لذلك الطلب. وجرى نفى المفتى بعد ذلك إلى السودان، لكن فى مواجهة الاحتجاجات القوية من جانب كبار المسلمين فى القاهرة، اضطر عباس المستبد إلى الاستسلام. وأعيد المفتى من منفاه.

(*) قلعة بناها آدلبرت آتو، فى القرن العاشر، وكان يجرى الذهاب إليها للتكفير عن الذنوب، ودمِّرت فى العام ١٢٥٦. (المترجم)

(١) إن استعمال هنا كلمة "عام" لأن هذه القاعدة كان لها بعض الاستثناءات. وعليه قام أميورات Amurath الرابع، بإعدام المفتى ــ عن كتاب جريسى Greasy، المعنون "الأتراك العثمانيون" ص ٢٥٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٥ .

ليست من الدين. لقد أثبت الباباوات، وكبار الشخصيات الدينية، من قديم الأزل، أنهم مستعصون على الخضوع أو الرضوخ. والمفتون أيضًا لا يخافون الجنود لابسى المعاطف الحمراء.

ويمارس رئيس جامعة الأزهر الشهيرة قدرًا من السيطرة فى المسائل الدنيوية على أولئك العلماء الذين يحاضرون فى المساجد، ويتعين على رئيس جامعة الأزهر، أن يكون هو "عالمًا" فى الأساس. لقد كان شاغل هذا المنصب، أثناء مقامى القصير فى مصر، رجلا فاضلا، وكانت بينى وبينه علاقات شخصية ممتازة، على الرغم من أني سبق[1] أن قلت: إن رأيينا فى مسألة حركة الكواكب لم يكونا متفقين.

ربما يعد قاضى القضاة أهم العلماء. وقاضي القضاة، إلى يومنا هذا[*]، يكون دومًا تركيا من إستنبول. وهو صاحب الرأي الأخير والنهائى فى كل الموضوعات التى تدخل فى إطار سلطته الشخصية، بعد أن حرم من التشريع المدنى والجنائى بفعل التقدم، مما كان يفضي بصورة مستمرة إلى تورم أعقاب منظومته. أذكر جيدًا قاضى القضاة الذى كان يشغل ذلك المنصب عندما ذهبت إلى القاهرة أول مرة. فقد جعلت منه ثيابه الجميلة، ووجهه الذى ينم عن الوقار، ولحيته البيضاء الطويلة، ويداه الصغيرتان وسيماه الوقورة، شخصية بارزة. وهذا هو على ما أذكر كان مظهر الفارسيين[**] **Pharisees** الذين كانوا أعضاء فى السَّنْهدريم[***] **Sanhedrim** اليهودى. كانت أخلاقيات

---

(١) راجع المرجع السابق ص ١٥٣.

(*) كان كرومر يؤلف هذا الكتاب قبيل طبعته الأولى عام ١٩٠٨ ولم يكن قاضى القضاة فى مصر تركيا آنذاك وإنما قبل الاحتلال الإنجليزى (المراجع).

(**) طائفة يهودية قديمة. (المترجم)

(***) السنهدريم : المجلس الأعلى عند اليهود القدماء. (المترجم)

قاضى القضاة كاملة، بل إنها ربما كانت أكمل من أحكامه. أما خلف قاضى القضاة فكان هناك شاب يصغره سنا ويوحى وجهه بذكائه. جاء خلف قاضى القضاة إلى القاهرة حاملا نوايا ممتازة؛ كان الرجل عازمًا على تنقية محكمته من شهود الزور، وانشرح صدره عندما وجدنى أستطيع التحدث معه بالتركية، على الرغم من أنها كانت تركية شديدة السوء، حول هذا الموضوع. رحبت به حليفا، ورحت أترقب النتيجة باهتمام كبير. لم أنتظر طويلا. فقد توصل قاضى القضاة، على وجه السرعة، إلى أن المصريين عرق غير مهم. وطالما أنهم راضون عن النظام الفاسد المعتادين عليه، فلماذا يحاول هو عبثًا مقاومة القدر المحتوم؟

هؤلاء الثلاثة، من منطلق مناصبهم الرسمية، ومن منطلق أنهم أهم أفراد الطبقة التى ينتمون إليها، وبحكم معرفتهم بالفكر الدينى والعادات والموروثات القديمة، يطلق عليهم بحق اسم "العلماء". وقد يكون من المفيد هنا أيضًا، تصوير بعض الشخصيات الأخرى التى تنتمى إلى هذه الطبقة.

الشيخ البكرى، على سبيل المثال، واحد من العلماء المرموقين فى طبقته. كان أول شاغل للمنصب، أثناء مقامى فى القاهرة، كان رجلا صغيرًا، فى وجهه بعض التجاعيد، وآثار الإصابة بمرض الجدرى؛ وراح هذا الرجل عندما زرته بمناسبة دخول شهر رمضان، يحدق فى من خلال عينين صغيرتين ماكرتين، كان الخوف والكراهية، يتصارعان فيهما على الظهور. كان يراودنى عندما غادرت منزله، إحساس، بأنه كان يلعننى، ويلعن عرقى، ويلعن دينى أيضًا، ولم يحدث مطلقًا أن أضمرت له سوءًا عن عمله هذا. وعندما توفى الرجل، خلفه أخوه الذى يصغره بكثير جدا. وسرعان ما اتضح أن شيخًا بكريا آخر قد ظهر من جديد. وعندما راحت الرئاسة الروحية لمختلف المذاهب الإسلامية تتباهى بمعرفتها للورد

سالسبورى والسيد جلادستون، وعندما راح الرجل يقتبس له أشياء عن جان جاك روسو، عن حقوق الإنسان، وبلغة فرنسية ممتازة، وعندما راح يـردد الأقوال المبتذلة عن بركات الحكم البرلمانى؛ وعندما طلب منـى أن أعيـره بعض الكتب التى قد تمكنه من فهم "فلسفة الثورة الفرنسية"، ــ عندما سمعت كل ذلك، سألت نفسى حول ما إذا كنت فى حلم من الأحلام. ترى، هل كانت تلك نهاية زمن الشيوخ، هذا الخليط العجيب بين ما هـو مكـى ومـا هـو باريسى، هو أحدث تطورات الإسلام؟ وهنا يتعين القول: إن هـذه الخلطـة العجيبة لم تسفر عن أية نتائج مهمة وسرعان ما غاص الشيخ الجديـد فـى براثن الإهمال السياسى.

بوسعى أيضًا الحديث عن "عالم" آخر من خلال روايـة طرفـة مـن الطرف التى راجت عن ذلك العالم. كان الشيخ محمـد الـسادات، باسـمه المبجل، سيدا، أى من سلالة النبي ﷺ[1]. يزاد على ذلك أنه، الشيخ محمـد السادات، كان ثريا وصاحب نفوذ. حدث أن بلغنى ذات مرة أن الشيخ محمد السادات كان متحاملا على الإنجليز. وقد تعلمـت مـن خبرتـى أن الآراء السياسية فى مصر تكون فى معظم الأحـوال منقطعـة الـصلة بالمظـالم الشخصية. وقمت بزيارة الشيخ محمد السادات، وطلبت رأيه فـى المـسائل الدائرة. وقال: كل الأمور شديدة السوء. شجعته على الاستمرار فى الحديث. وعليه انفجر الرجل فى وابل طويل من الشتائم عن الحال السيئ فى الـبلاد. سألت، هل بوسعه إبراز مظهر محدد من مظاهر هـذا الـسوء، نظـرًا لأن التعامل مع التعميمات يعد أمرًا صعبًا؟ واستطاع ذلك بالفعل؛ لـم يكـن لـه حصة ماء لجزء من ضيعته، فى حين كان يحصل على حصة الماء هذه قبل

(١) "سادات" هى صيغة الجمع للكلمة العربية "سيد"، التى تعنى أنه منحدر من سلالة النبى ﷺ، وذلك يعنى أنه أرستقراطى وسيد، ومولى من الموالى.

مجيء الإنجليز. تحريث الأمر، وحدث مثلما توقعت، فقد اكتشفت صدق ما قاله الشيخ. كان الشيخ محمد السادات ينتمي إلى الطبقة صاحبة الامتيازات، كان الشيخ، في ظل النظام القديم، يحصل على الماء، على الرغم من أن جيرانه لم يكونوا يحصلون عليه. وكان المهندسون الإنجليز بعد أن تولوا مسئولية الري قد رفضوا الاعتراف بالامتيازات كلها في هذا المجال. هذا يعني أن الجميع كانوا سواسية في مسألة الحصول على مياه الري. هذا يعني أيضًا أن الشيخ كان يتعين عليه الانتظار إلى أن يجيء دوره. وقد عزا الشيخ محمد السادات، ذلك إلى ممارستي لنفوذي في صالحه. بلغني بعد ذلك أن لغته تغيرت بعد ذلك. وراح يتكلم كلامًا يثني فيه على الإدارة البريطانية.

الشيخ عبد الخالق السادات، ابن أخي الشيخ محمد السادات، عميد لواحدة من الأسر المصرية العريقة الخالصة في مصر، بذل نابليون جهودًا مضنية من أجل التودد إلى واحد من خلف هذا الشيخ، بأن منحه وسام جوقة الشرف الفرنسية، وعندما ثبت عدم جدوى هذه المعاملة في تحقيق النتائج المطلوبة، جرى شد رجلي الشيخ بالفلقة وضربه على باطن قدميه. والشيخ الحالي عضو في المجلس التشريعي. وهذا الشيخ جاهل بالمسائل العامة، لكن الشيخ يتمتع، أو قد يتمتع بقدر معين من النفوذ بفضل الاحترام الذي تحظى به عائلته. اعتدت خلال فترة من الفترات على لقاء هذا الشيخ مرات عدة، لكني أخيرًا، ولسبب لا أريد التركيز عليه هنا، تحتم على التخلي عن صداقة أو معرفة ذلك الشيخ.

كان الشيخ محمد عبده "عالمًا" من نوع مختلف، بل يتعين القول: أرقى بكثير من إخوانه العلماء الذين تناولتهم بالوصف إلى الآن. كان الشيخ محمد عبده واحدا من الأرواح الملهمة في الحركة العرابية. عندما جئت إلى مصر في العام ١٨٨٣ ، لم يكن الشيخ محمد عبده ذائع الصيت. لكن الخديوي

توفيق، حسن الطبع، عفا عنه، تحت ضغط الإنجليز، وعينه قاضيًا[١]. كان محمد عبده يؤدى عمله على خير وجه وأمانة. وكان رجلا صاحب آراء متحررة ومستنيرة. وقد اعترف الرجل بالإساءات التى حدثت فى عهود الحكومات الشرقية. وسلّم الرجل أيضًا بضرورة المساعدة الأوروبية فى عملية الإصلاح. لكن الشيخ محمد عبده لم يكن واحدًا من طبقة أو فئة المصريين المتأوربين الذين قال الشيخ عنهم إنهم نسخة سيئة من الأصل. كان الرجل معاديًا للباشاوات والنظام الخديوى، لا من منطلق معارضته لنظام الباشاوات إلى حد ما، إذا ما كان بعض من هؤلاء الباشاوات صالحين، لكنه من خلال خبرته لم يلتق سوى قلة قليلة من الباشاوات الصالحين. واقع الأمر، أن الشيخ محمد عبده كان شخصية حالمة غير عملية إلى حد ما، ومع ذلك، كان مصريا محبا لوطنه بصدق؛ ولو قدر أن كان هناك الكثيرون من أمثال الشيخ محمد عبده، لكان ذلك أفضل لقضية الوطنية المصرية. لكن إذا ما حكمنا على الرجل من منظور الساسة المحتملين المستقبليين، نجد أن الشيخ محمد عبده كانت فيه بعض نقاط الضعف، هو وأولئك الذين كانوا يتبعون تعاليمه. يبدى السيد ستانلى لين بول ملاحظة مفادها أن مسلم الطبقة الراقية "لابد أن يكون متعصبًا أو ملحدًا مستترا" متطرفًا[٢]. كانت تلك الورطة، تشكل، بصورة مختلفة إلى حد ما، بعض المصاعب أمام المسيحى الذى يدعي تعاليم المسيح حرفيا لا روحيا. وكانت تلك الورطة تشكل أيضًا مصاعب أكبر بكثير، للمسلم الأصولى الذى ينظر إلى عقيدته نظرة حرفية لا نظرة روحية. وأنا أشك أن صديقي عبده، على الرغم من رفضه للكنية التى

---

(١) عين محمد عبده فى العام ١٨٨٩ مفتيًا، وتوفى فى العام ١٩٠٥ .

(٢) دراسات فى مسجد، ص ١١١ .

أطلقت عليه، كان من أتباع مذهب اللاَّ أدرية(*). وعلى الرغم من إقرار رفاق الشيخ محمد عبده بكفايته، فإنهم كانوا ميالين إلى الشك فى الرجل على أنه "فيلسوف" Filosouf. والمسلم الأصولى، فى هذه الأيام، ينظر إلى من يدرس الفلسفة، أو بالأحرى، ذلك الذى يقر الفرق بين القرن السابع والقرن العشرين، على أنه يقف على قارعة طريقة الضلال.

تتمثل أهمية الشيخ محمد عبده السياسية فى الحقيقة التى مفادها أنه ربما يكون هو مؤسس مدرسة فكرية فى مصر، شديدة الشبه بتلك المدرسة التى أسسها السيد أحمد فى الهند؛ والسيد أحمد هذا هو مؤسس كلية "عليكره" Alighur. وهدف كل أولئك الذين ينتسبون إلى هذه المدرسة هى التدليل على وسائل الإسلام وتبريرها أمام الإنسان، أقصد هنا الإنسان المسلم. هؤلاء المنتسبون هم جيروندو(**) الحركة الوطنية المصرية. هؤلاء المنتسبون تحوم من حولهم شكوك المروق وأنهم سيجرون معهم المسلم المحافظ العتيد. على الجانب الآخر، نجد أن هؤلاء المنتسبين ليسوا متأوربين بما فيه الكفاية حتى يسترعوا تعاطف المحاكاة المصرية للأساليب الأوروبية. هؤلاء المنتسبون هم أدنى من المسلم الأصولى فيما يتعلق بالدين الإسلامى وأدنى من المصرى الأكثر تأوربًا فيما يتصل بتأوربهم هم أنفسهم. من هنا تصبح المهمة أمرًا صعبًا تمامًا. لكنهم (أى المنتسبين لجماعة محمد عبده) يستحقون كل الدعم والمساندة المقدمة لهم. هؤلاء فهؤلاء هم الحلفاء الطبيعيون للمصلح

(*) Agnosticism وهى مذهب يرى أصحابه أن وجود الله وطبيعته وأصل الكون هى أمور لا سبيل إلى معرفتها . (المراجع)

(**) استعمل المؤلف كلمة Girondists وواحد Girondist ومعناه "جيروندى" وهو العنصر المعتدل فى الحزب الجمهورى الفرنسى، فى الجمعية الفرنسية فى الفترة من ١٧٩١ – ٣. (المترجم)

الأوروبى. سوف يكتشف الوطنيون المصريون، فى تقدم أتباع محمد عبده أن ذلك هو أفضل الطرق التى يمكن أن تساعد على تنفيذ برنامج خلق مصر المستقلة استقلالا حقيقيا[١].

سوف أسوق هنا أيضًا وصفًا "لعالم" حقيقى. هذا العالم هو الشيخ محمد بيرم، الذى وافته المنية، يا آسفاه! كان الشيخ محمد بيرم واحدًا من أفضل أصدقائى فى مصر. يزاد على ذلك، أن الرجل كان واحدًا من أبرز العلماء الذين التقيتهم على امتداد خبرتى فى بلاد الشرق. كان الشيخ محمد بيرم يبدو كما لو كان رجلا كريم المحتد. وأنا لم أرقط شخصية أبرز ولا أشهر من هذا الرجل الشرقى الصارم، صاحب الجبهة التى توحي بالعلم والفكر،

---

(١) ظللت على مدى سنوات كثيرة أقدم لمحمد عبده كل ما وسعنى جهدى من تشجيع؛ لكن ذلك كان عملا يتطلب جهدًا شاقا زائدًا، لأنه على الرغم من العداء الشديد الذى كان يواجهه من المسلمين المحافظين، فإنه، لسوء الحظ، لم يكن على وفاق مع الخديوى، ولم يستطع سوى الاحتفاظ بموقعه كمفتى معتمدًا فى ذلك على مساندة بريطانية قوية.

تحدثت فى تقاريرى السنوية مرارًا عن الشيخ محمد عبده، حديثًا طيبًا، ولم يحزن أحد مثلى على وفاة الرجل السابقة لأوانها. ولابد أن أعترف فى ذات الوقت أيضًا، أنني صُدمت عندما قرأت بعد المفاجأة المذهلة فى الكتاب الذى أصدره سكاون بلنت. يبدو أن سكاون بلنت بنى آراءه فى الشئون المصرية على ما سمعه أصلا من الشيخ محمد عبده الذى وصفه بلنت بأنه "وطنى وفيلسوف كبير". وأخص بالذكر هنا، تلك العبارة التى وردت فى صفحة ٤٨٩ من كتاب "التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر" والتي يقول فيها محمد عبده: "لقد اقترح علىّ الشيخ جمال الدين الأفغانى، أنا محمد عبده، أن إسماعيل باشا لابد من اغتياله فى يوم من الأيام أثناء مروره اليومى فى عربته على جسر قصر النيل، ووافقته تمامًا على ما قال، لكن ذلك كان مجرد كلام فيما بيننا، وكنا نفتقر إلى شخص قادر على تولى قيادة هذا الأمر". وبدون الدخول فى أخلاقيات القيام بهذا العمل، يكفينا القول: إن العالم المتحضر يغلب عليه النظر شذرًا إلى الوطنيين، وإلى الفلاسفة، المستعدين لتنفيذ أهدافهم السياسية عن طريق اللجوء إلى الاغتيال.

والقسمات الطيبة، والعينين اللتين فيهما شيء من الحزن، صاحب الطلعة التى توحى بالاحترام، وصاحب السلوكيات الراقية، والرداء الأنيق الجميل، والذى كان يجلس معى ساعات طوال[١]، ويغنى لحنًا حزينًا عن تدهور الإســلام. يزاد على ذلك، أن الشيخ محمد بيرم لم يكن مظهره يدل فقــط علــى كــرم محتده؛ لأنه كان كريم المحتد فعلا. لم ألتــق فى أى بلد من البلاد رجلا لـــه مثل هذه المشاعر الراقية، أو رجلا كانت أفكــاره وأعمالــه أقــل اهتمامًــا بالمصالح الذاتية الدنيوية مثل أفكار الأرستقراطية التونسية[٢]. قلة قليلة مـــن الأشياء التى هى ولّدت لدى عن المجتمع الوطنى المصرى انطباعًــا غيـــر موات بصورة أكبر من ذلك الانطباع الذى تولّد لدي بفعل السمات الرفيعـــة لذلك الرجل المرموق بحق ــ الذى كان مظهره وشخصيته بارزين تمامًـــا، كما كانت حياته الخاصة لا يمكن الاقتراب منها، وكذلك كانت عقيدته الدينية راسخة مثل الصخر، وكذلك كانت وطنيته مستنيرة، كما كانت مقاصده العامة

---

(١) من بين المصاعب التى تعترض طريق الأوروبى فى محاولته الوصول إلى الـــرأى الحقيقى للرجل الشرقى، أن الأوروبى، وبخاصة عندما يكون مسئولا، يكون دومًا فى عجالة. ويدور بخلد الأوروبى، إذا كان لدى الرجل الشرقى شيء يود قوله لى، فلماذا لا يقوله لى ويذهب لحال سبيله؟ أنا مستعد تمامًا للاستماع إليه، لكـــن وقتـــى ثمـــين، وأمامى أعمال أخرى كثيرة أود القيام بها؛ وهنا يتعين علىَّ أن أطلب منه الدخول فى الموضوع مباشرة. هذه التركيبة الذهنية مهلكة تمامًا إذا ما أراد الإنسان التوصل إلى الحقيقة. تحقيق هذا الهدف، يحتم السماح للشرقى بأن يروى قـــصته ويقـــدم أفكـــاره بطريقته الخاصة؛ وطريقته الخاصة هذه غالبًا ما تكون مطنبة، ومبنية علـــى اللـــف والدوران، وشديدة التعقيد. لكن إذا ما اصطبر الإنسان وأصغى، فإنه سوف يكافأ على صبره وإصغائه فى النهاية.

(٢) كان الشيخ محمد بيرم من أفراد عائلة بليول التونسية من ناحية الأب، أما عن ناحية الأم فقد كان منحدرًا من ملوك أسبانيا المغاربة. كان أسلاف الشيخ محمد بيرم يشغلون أعلى المناصب فى تونس، وبلا انقطاع على امتداد ثلاثمائة عام.

نبيلة – هذه الأشياء كان لابد من استماع قطيع غير الباشاوات، والباحثين عن المناصب الرفيعة والشيوخ الجشعين الطماعين الذين لم يكونوا جديرين حتى بفك رباط حذاء ذلك الشيخ الجليل. هذا الشيخ الجليل عندما لقى ربه، لم يدرك أحد اللهم باستثناء قلة تعد عل أصابع اليد الواحدة، هم الذين أدركوا أن نجما ربما زاد تألقه لو لقى رعاية أفضل، قد هوى من سماء السياسة المصرية، وقد يكون من الأفضل القول، من سماء الإسلام. والأبيات التى كتبها إلكسندر بوب ربما كانت خير وصف لهذا الصديق الشريف:

رجل دولة، لكنه صديق للحقيقة! وروح مخلصة،

مخلص فى العمل، نقى الشرف!

لم يحنث فى وعد، لم يخدم غرضًا شخصيا،

لم يحصل على لقب، ولم يُضَيِّع صديقًا.

كان الشيخ محمد بيرم مسلمًا خالصًا. كان إيمانه أكثر جدية من إيمان محمد عبده، والرجال الآخرين الذين من الشاكلة نفسها. كان شغل الشيخ محمد بيرم الشاغل هو التوفيق بين الإسلام وأساليبه وانسجامهما مع المجتمع الحديث؛ هذا يعنى أن الشيخ محمد بيرم كان يود تضييق الهوة؛ وعندما كنت أناقش معه الأفرع المتباينة والمتعددة لهذه المسألة، أو أنزع إلى الاستخفاف بالإسلام، كان يختفى على الفور. من وجهة النظر الأخلاقية، لا يمكن توجيه النقد، أو حتى انتقاد المبادئ الأساسية للعقيدة الإسلامية، وإنما يمكن توجيه النقد إلى الاستعمالات السيئة التى نشأت وأصبحت الآن تعكر صفو هذه البساطة الفطرية. والشيخ محمد بيرم إذا لم نحكم عليه كسياسي عملى، وإنما كمؤمن بعقيدة الإسلام، نجد أنه كان، فى واقع الأمر، نوعًا من أفضل علماء المسلمين، وأن هذا النوع نادر الوجود. كان الرجل ينظر نظرة حزينة إلى الدنيا التى بدت له وكأنها تملكها مس من الجنون؛ كان الشيخ محمد بيرم

يرى أن النباتات الطفيلية كانت تخنق كل ما هو نبيل فى العقيدة التى يؤمن بها؛ وقد لاحظ الرجل أن العالم الاسلامى كان يترنح إيذانًا بسقوطه بسبب التحلل الداخلى؛ ومع ذلك لم يخش الشيخ محمد بيرم تقدم أوروبا الفقيرة سيئة السمعة، لأنه كان يعلم جيدا، أنه على الرغم من أن المسلم قد يُسرَق وقد يُغش، فإن الأمل لا يزال قائمًا وحيا فى بقاء الإسلام، طالما كان دستوره الأخلاقي، هو والمزايا المادية التى ينطوى عليها الإسلام، على النقيض من ممارسات ومبادئ المغامرين الذين يشكلون حثالة الحضارة الأوروبية؛ لكن الشيخ محمد بيرم كان يعرف أن دق طبول الشمال، الذى سُمع فى شوارع القاهرة قد يسمع قبل مرور وقت طويل فى شوارع إستنبول، وأن هذا الدق جلب معه من فى بداياته ما هو أكثر من الفرسان وحاملى البنادق. عرف الشيخ محمد بيرم بالفطرة، أن المؤسسات التى أعزها أسلافه وقدروها، لابد أن تنهار فى الوقت المناسب متحولة إلى تراب، عندما تصبح وجهًا لوجه مع المبادئ الشامخة المنقوشة على بيرق الرجل الإنجليزى. لم يكن الشيخ محمد بيرم متعاميًا عن هذه الأشياء، وعلى الرغم من استمرار تعلقه الشديد بأهداب نبىّ بلاد العرب، فقد راح يصيح ألمًا: "أين نجد الحكمة؟ وأين مكان التفاهم؟" وجاء رده على نفسه فى هذه الأسئلة مثل الرد الذى جاء به أيوب الصِّدِّيق عندما كانت الدنيا فى صباها: "مخافة الله، هى الحكمة: والبعد عن الشر هو التفاهم". استطاع المسلم الذى من طراز الشيخ محمد بيرم، مقابلة المسيحى على هذه الأرضية المشتركة، وراحا يناقشان المصلحة المشتركة دون أن يوقدا نيران الصراع الديني. لكن عندما بدأ الحوار، كم كانت النتيجة محزنة! صحيح أن المسلم والمسيحى يمكن أن يتفقا على طبيعة الآفة التي كانت تخنق كل ما كان صحيحًا ومعافى فى النمو الأصلى؛ وصحيح أيضًا أنهما يمكن أن يقيِّما بالطريقة نفسها تاريخ توسع تلك الآفة وانتشارها؛ لكن إذا كان المسيحى المتعاطف على استعداد أن يبزر فى شيء من الأدب، ذلك المنطق الراسخ الذى مفاده أن أى علاج من العلاجات المقترحة قد يكون غير فاعل أو قد

يدمر لا الآفة وحدها وإنما الشجرة الأم فى ذات الوقت، فإن المسلم الذى يبلغ من الأمانة حدا يجعله لا يقبل الاقتناع بذلك، وبغض النظر عن المتاعب التى قد تترتب على هذا الاقتناع، لا يستطيع إلا أن يروح يولول ويبكى بكاء مرا على مصير العقيدة التى أحبها، وعلى المنظومة السامية التى ولدتها عقيدته. قد نتعاطف، ومن جانبى فإننى أتعاطف تعاطفا شديدًا مع أمثال محمد بيرم فى الإسلام، لكن يجب أن لا يظن السياسيون العمليون أن أمثال محمد بيرم هؤلاء لديهم خطة قادرة على رد الحياة إلى جثمان لم يمت بعد، وقد يبقى على هذا الحال قرونا عدة، لكنه مشرف على الموت سياسيا واجتماعيا، ولا يمكن وقف تحلله التدريجى بأية وسيلة حديثة من وسائل مخففات الألم، مهما جرى استعمالها بحرفية عالية.

ركزت هنا على الشخصيات، لا بغية الحط من شأن أى منها، أو تقريظ البعض، وإنما لأن كل شخصية من الشخصيات التى قمت بتصويرها، يمكن النظر إليها، إلى حد ما، باعتبار كل منها صنفا من أصناف المنظومة الهرمية. على أى حال، يجب أن لا نسلم أن العلماء هم الأعضاء الوحيدون فى المنظومة الهرمية. والسبب فى ذلك أن جمعًا كبيرًا من الأئمة (الوعَّاظ)، وصغار القضاة، وأشخاص آخرين يمكن إلحاقهم بالعلماء. كل هؤلاء يعدون وكلاء منتشرين فى أنحاء البلاد كيما يحافظوا على حيوية الشعور الدينى والنفوذ الهرمى. والنقطة التى ينبغى ملاحظتها هنا تتمثل فى أن موقف المنظومة الهرمية بكاملها، بدءًا بأكبر العلماء وانتهاء بأصغر مدرس فى الكُتَّاب[1]، معادية تقريبًا للعمل الذى يقوم به المصلح البريطانى فى مصر. كان ذلك أمرًا محتومًا بطبيعة الحال. يزاد على ذلك، أن عداء المنظومة الهرمية، مبني على أسباب مختلفة إلى حد ما عن الأسباب التى تقوم عليها

(١) الكتاب: بضم الكاف وتشديد التاء وفتحها، هو المدرسة الملحقة بالمسجد، والتى يجرى فيها حفظ القرآن.

كراهية الباشوات. وواقع الأمر، أن مشاعر هاتين الطبقتين متفقتان فى جانب من الجوانب. كلاهما تحدوها غريزة المحافظة على الذات. وعندما حدث الاحتلال الإنجليزى لمصر، كانت لهاتين الطبقتين امتيازات أساءتا استعمالها، وأحستا أن مسألة استمرار تلك الامتيازات أصبحت مهددة بالخطر. كانت لكل طبقة من هاتين الطبقتين مصلحة مالية فى معارضتها عملية الإصلاح. ففى الوقت الذى كان الباشا يخشى فيه، هروب الفلاحين الذين اعتاد على سلبهم ونهبهم، من قبضته تحت حماية الإنجليز، كان "العالم"، من ناحية أخرى، عصبيا إلى حد ما، مخافة أن يقوم الرجل الإنجليزى ـــ على الرغم من إعلانه عن عدم تدخله فى الشئون الدينية ـــ فى يوم من الأيام، بمحاسبة العالم، بتوجيه أسئلة لا تسر الخاطر، عن توزيع مخصصات الأوقاف الدينية والأشياء الأخرى التى من هذا القبيل؛ وأن العالم سوف يستاء من ذلك، والسبب فى ذلك أنه، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات الشريفة، فإن العالم، فى كثير من الأحيان ينخدع انخداعًا ذاتيا كبيرًا، يجعله يرى أن من الضرورى فى العلاقة بين الإنسان وخالقه، أن يُسمح لقلة قليلة من الشخصيات المتميزة، بتخصيص مبالغ لأنفسهم من المبالغ المخصصة لصيانة المساجد، وإطعام الفقراء، أو الأهداف الخيرية الأخرى. لكن يضاف إلى هذا السبب الذى تدور من حوله الشكوك، والذي يقوم على المصلحة الذاتية، تلك النقطة التى يجب أخذها فى الحسبان، والتي مفادها أن العلماء بوصفهم رعاة قلعة الإسلام، فقد تحتمَّ أن تكون المنظومة الهرمية أكثر من محافظة. وعليه، راح ممثلو الدين الإسلامى لا يثقون بالمصلح الإنجليزى حتى قبل أن يبدأ عمله، من منطلق أن لكل عقيدته من ناحية، ومن منطلق شكهم فى ذلك المصلح، فى أنه ربما يحمل نوايا سيئة يضمرها لزعزعة أسس عقيدتهم القديمة. وعلى الرغم من حرص الرجل الإنجليزى ورقته فى التعامل مع أفراد المنظومة الهرمية (العلماء)، ومع دينهم، ومع مصالحهم الخاصة، فإن البعض منهم لا يثقون به مطلقًا، عندما ينجح فى إدخال المزيد من

الإصلاحات التى لا يرضون عنها. هؤلاء العلماء يظنون دومًا أن دورهم قادم لا محالة.

إذا ما تحولنا من المنظومة الهرمية إلى مُلاَّك الأطيان، سنجد أننا عندما نترك درج السلم الاجتماعى، ندخل إلى طبقات تخف فيها الإساءة إلى كل من الأجنبى والمسيحى، بسبب الاعتراف بالمنافع المادية التى أهداها المصلح لهم. يتكون مُلاَّك الأطيان، فى معظمهم، من العمد (عُمد القرى) ومشايخ القرى وهؤلاء يكونون عادة من ذوى الملكيات الصغيرة. وهم يشغلون مركزا متوسطًا بين الباشا والفلاح. والكثيرون منهم مفتولو العضلات أشداء، ومن صغار ملاك الأرض الأمناء الذين يستحقون الاحترام. أما الآخرون فيرتعدون أمام الباشاوات ويبتزون الفلاحين. وهنا يتعين على إضافة أن تلك النزعات الأخيرة، التى تجلت بصورة واضحة قبل أيام الإصلاح، آخذة فى الاختفاء على وجه السرعة.

فيما يتصل بخضوع مشايخ القرى ورضوخهم، أرى أن الصورة التالية، التى رسمها فى فترة من الفترات، أحد مراقبي الحياة الاجتماعية المصرية، لم يكن فيها شيء من المبالغة بأى حال من الأحوال. كان المشهد فى ساحة إحدى المديريات، وكان الباشا هو الذى يترأس الاجتماع. "بدأت الساحة تزدحم أكثر بالريفيين سمر البشرة ولابسى العباءات بنية اللون. كانت الدعوة قد وجهت إلى عمد ومشايخ القرى للحضور إلى ديوان المديرية. وبانحناء شديد رمزًا للتقدير والإجلال، راح العمد ومشايخ القرى بطريقتهم المعتادة، يمسحون التراب من الأرضية الرخامية الناعمة ويقبلونها فى إشارة منهم إلى الاحترام... ويُتْلَى مرسوم، ثم يطلب من الحاضرين التعبير عن موافقتهم على ذلك المرسوم، وإلزام أنفسهم بطاعته والعمل به. ويرد عمد القرى المحترمون فى صوت واحد، "سمعًا وطاعة، كما تأمر سعادتكم؛ نحن

عبيدك، وعبيد مليكنا (سلطاننا)؛ لا يأتينا منك سوى الخير؛ رأيك هو رأينا".
ويقول المدير: "اختموا إذن على الوثيقة"؛ وهنا يقوم رؤساء الطوائف، الواحد بعد الآخر، بإعطاء ختمه المصنوع من النحاس الأصفر، للكاتب، الذى يروح يبلله بالحبر، ويملأ الورقة بأسمائهم المهمة. وبعد أن يقوم الشيخ بالختم، يحذو القروي حذوه، على الرغم من أنه لا يعرف سوى النزر القليل عن ذلك الذى ألزم نفسه به"[١].

وعندما تولى الإنجليز زمام الشئون المصرية، قل خضوع المشايخ للباشاوات إلى حد ما، بفضل الأحداث التى وقعت مؤخرًا، والسبب فى ذلك، أن العمود الفقرى للحزب العربى، على اعتبار أن ذلك الحزب يمثل حركة وطنية، وليس تمردًا عسكريا. كان ممثلا فى هذه الطبقة من السكان. كان القسم الأكبر من صغار ملاك الأرض فى البلاد متعاطفين مع أحمد عرابى؛ فقد كان واحدًا منهم؛ وكانوا ينظرون إلى عرابى كيما يخلصهم من المرابين والباشوات. حكم عرابى فترة قصيرة. وخلال هذه الفترة القصيرة،

عَمَّت الفوضى،

وعن طريق القرار زاد العراك

الذى كان يحكم به.

على الرغم من أن طبقة المشايخ، فى أيام الثورة العرابية، كانوا يعانون من الاضطراب العام، وعلى الرغم أيضًا من قصر الخبرة التى اكتسبوها من الطريقة التى جرى بها تنفيذ المبادئ العرابية، والتى أدت بالنابهين من بين هؤلاء المشايخ، إلى التشكك فى ما إذا كان من الحكمة،

---

(١) كولنزنجر Klunzinger، مصر العليا ، ص ٧٣ .

تسليم أنفسهم وقضيتهم إلى الجيش المتمرد، على الرغم من ذلك كلـــه، فـــإن هؤلاء المشايخ بعد استعادة النظام، عادوا من جديد إلى ذكرياتهم التى مفادها أن عرابي مثل، إلى حد ما، صعود سطوة أو حكم الأعيان والمشايخ ليحـــل محل سطوة الباشوية. لم ينس هؤلاء المشايخ مطلقاً، أنه لولا إلقاء إنجلتــرا بكل ثقلها فى الميزان لكان الباشا التركى المتمصر، هو وكل أتباعه قد جرى الإلقاء بهم فى عرض البحر، وتُركت طبقة المشايخ تنهب الفلاحين وحـــدها، بدلا من إجبارهم على الاكتفاء بما تبقى من جشع الباشاوات. عاد الخـــضوع القديم لحكم الباشوات، إلى شكله العام، بعد معركة التل الكبير. كـــان الباشـــا عندما يأمر، يقوم شيخ القرية، راسمًا ابتسامة على شـــفتيه بينمـــا يـــضمر اللعنات، بدفع مبالغ نقدية كبيرة، يقوم الباشا باستعمالها، بعد أن يحتفظ لنفسه بشيء منها لاستعماله الشخصى، فى إطلاق الألعاب النارية تكريمًا لحاكم لا يحس الشيخ تجاهه بأى قدر من التعاطف. كـــان الـــشيخ، عنـــدما تـــوترت العلاقات فى العام ١٨٩٣ الميلادى، بين الحكومة البريطانية وعباس الثاني، يشكل جزءًا من وفد تهنئة حاكم بلده على شجاعته ووطنيته(١). وعلى الرغم من ذلك كله، كان خضوعه هو الخضوع القديم نفسه لكن بفارق واحد. كان الشيخ حريصًا على الهمس بذلك الخضوع، من وراء ستار للمثل الدبلوماسى لبريطانيا، إلى حد أنه على الرغم من تقيـــده بـــذلك التعبيـــر عـــن الـــولاء والاحترام، فإنه كان يعنى ما يقوم به فعلا؛ هذا يعنى أن الشيخ كان يخـــاف خوف الموت؛ وأن أمله الوحيد هو أن تقف إنجلترا وقفة حازمة وتنقذه مـــن

---

(١) وضعت ضمن ملحق هذا الفصل واحدة من الرسائل الكثيرة الـــصادرة عـــن طبقـــة المشايخ، والتي جرى عرضها على فى ذلك الوقت. وهذه الرسالة تكشف عن قـــدرة عجيبة على الزركشة والتزيين.

الوقوع من جديد فى براثن حكم الباشوات. يزاد على ذلك، أن مختار باشا(*)، ممثل الخليفة، عندما جاء إلى مصر، ثارت فى أذهان مشايخ القرى مشاعر مختلطة، وقاموا بإبلاغ القنصل البريطانى العام فى مصر، أنهم على الرغم من العلاقة الروحية التى تربطهم بالخليفة، فإنهم لا يريدون أن تكون هناك علاقة أو صلة أكبر من ذلك، مع الخليفة أو مندوبيه؛ وأبلغوا القنصل العام البريطانى، على العكس من ذلك، أنهم يؤثرون الحصول على مياه لحقولهم بأيدى المهندسين الإنجليز. أضف إلى ذلك، أن أذهان ملاك الأرض اعتورها، بمرور الزمن، شيء من التغيير. وعلى الرغم من دلائل الخضوع الشكلى الواضحة للعيان، فإن ملاك الأراضى لم يعودوا بعد ذلك الصلصال المصرى بين يدى الخزّاف التركى، كما كان الحال فى الزمن السابق للإصلاح. لقد علّمت سنوات الحكم البريطانى المصريين أنهم أيضًا لهم حقوقهم، وأنهم لا يمكن أن يبقوا سلبيين مثلما حدث فى الأيام السابقة، إذا ما جرى التعدى على هذه الحقوق.

سبق أن تحدثت كثيرًا عن مشايخ وعمد القرى، عندما جاء الإنجليز إلى مصر، كانوا ينتقمون لأنفسهم من الفلاحين، على الرغم من أنهم كانوا يرتعدون خوفًا أمام الباشوات. والجزء الخاص بالثأر من الفلاحين، فى هذه العبارة، يفيد فى بعض التطورات التى حدثت بعد ذلك.

تعد القرية الوحدة الإدارية فى مصر. والعمد والمشايخ هم حجر الزاوية الذى يرتكز عليه بناء المجتمع المحلي. هؤلاء العمد والمشايخ يتعين عليهم القيام بمهام محددة. وهم يعدون مسئولين عن الأمن العام. كان حكام

(*) المقصود به مختار باشا الغازى مندوب السلطان العثمانى وممثله فى مصر منذ الاحتلال البريطانى (المراجع).

البلاد الجبارين (الأتراك)، فى الزمن الماضى، إذا ما جرى ارتكاب جريمة فى المناطق المجاورة للقرى، وإذا ما تعذر إلقاء القبض على المجرم، يلجأون إلى طرقهم وأساليبهم الخاصة فى القبض على ذلك المجرم. كانت الطريقة المعتادة، تتمثل فى إنزال أشد العقاب بالمشايخ(١)، إلى أن يتم إحضار المجرم. وبشكل عام يمكن القول إن ذلك التعذيب أحدث الأثر المطلوب. لقد كان شيخ القرية مسئولا عن تقدير الضرائب، وعن جبايتها إلى حد ما. كما كان شيخ القرية مسئولا أيضًا عن توفير الجماعات المطلوبة للسخرة؛ وكان مسئولا أيضًا عن توفير المجندين المطلوبين للجيش. وقد هيأ قيام الشيخ أو العمدة بهذه المهام له فرص الكسب غير المشروع؛ وسبب ذلك، أنه إذا ما جرى رفع الضرائب، وتوفير جماعات السخرة، وجمع عدد كاف من الشباب الذين كان يجرى تقديمهم سنويا غذاء لوحوش السودان، فلن يطلب من مشايخ القرى والعمد أى شيء بعد ذلك. هذا يعني أن مشايخ القرى لم يكونوا خاضعين لأى شكل من أشكال الرقابة. هذا يعنى أيضًا أن هؤلاء المشايخ كانوا يسيئون استعمال مهام مناصبهم، الأمر الذى حولهم إلى مستبدين صغار.

أحس شيخ القرية، شأنه شأن الباشا و"العالم" فى داخلهم بغريزة المحافظة على الذات مع مجيء المصلح الإنجليزي. واستشرف شيخ القرية

---

(١) يورد السير دونالد ماكنزى فى كتابه "مصر والمسألة المصرية" ص ٢٦١ قصة رواها له فلاح عجوز، عن زيارة قام بها محمد على باشا لقريته، وطلبه من المشايخ إحضار لصين، قيل إنهما مختفيان فى المنطقة المجاورة للقرية. وقال الشيوخ إنهم عاجزون عن القيام بذلك. "وفي غمضة عين كان المشايخ الستة مطروحين على الأرض، ووجوههم إلى الأسفل، وراحوا يُجلَدُون بأيدى دستة من حراس سموه الأقوياء". وقبل استئناف الجلد من جديد، قال واحد من المشايخ إنه يعرف مكان المجرمين. وجرى إحضار رجلين، وجرى شنقهما على الفور.

أن وضعه المتميز قد يهتز. ولم تخطئ غريزته التنبؤية في هـــذا الـــصدد. وسبب ذلك، هو أن السُخرة كانت قد ألغيت قبل أن يمر وقت طويـــل علـــى المصلح الإنجليزى فى عمله؛ وجرى أيضًا سحب تقدير الضرائب وجبايتها، وكذلك التجنيد للجيش من أيدى السلطات القروية. هـــذا يعنـــى أن حمـــاس المصلح الإنجليزى وصل إلى الحد الذى جعل شيخ القرية يغمغم ويتمتم قائلا: أنا لا أود أن أكون مسئولا. هذا يعني أن منصب شيخ القرية لم يعد جاذبًـــا. وهنا بدأت طبقة المشايخ تتساءل حول مدى جدوى تولى مسئوليات ــ فـــى مثـــل هذه الظروف ــ لا يمكن الحصول منها على مزايا تعويضية. وتوصل المـــصلح الإنجليزى، من ناحية أخرى، إلى أن القسم الأسهل من مهمته الإدارية غير قـــادر على الإبقاء على كل ما هو صالح ومفيد فى المنظومة القروية، فى الوقت الـــذى يقوم هو فيه بتنقية تلك المنظومة من كل ما هو سيئ.

وهنا يمكن القول: إن تجبر المشايخ على الفلاحين، فى زمان ما قبـــل الإصلاح، كان يبدو أقل درجة واحدة من حيث العسف والظلم، عـــن تجبـــر الباشاوات واستبدادهم. ولكن فى واقع الأمر أن تجبر المشايخ واســـتبدادهم، كان فى بعض مناحيه، أشد وطأة وأشد ظلمًا من تجبر الباشاوات؛ وسبب ذلك أن المشايخ موجودون بصفة دائمة فى القرى أما الباشاوات فبعيدون عنهـــا، وأنهم كانوا ينزلون إلى القرى بين الحين والآخر للسلب والنهـــب والجلـــد. هناك عدد كبير من الأمثال العربية التى ترجع أصولها إلى مشاعر وأحاسيس الفلاحين تجاه كل من الباشا وشيخ القرية. من هذه الأمثال، مثل يقـــول: "أن يأكلنى الأسد دفعة واحدة خير من أن يقطعنى البعوض إربًا إربًـــا". ومنهـــا أيضًا المثل الذى يقول: "طغيان القط خير من عدل الفأر".

كانت مشاعر طبقة مشايخ القرى تجاه الإنجليز منقسمة. فمـــن ناحيـــة كان المشايخ ميالين إلى الاعتماد على مساعدة الإنجليز فى حمايتهم من تجبر

الباشاوات؛ ومن الناحية الأخرى، كان المشايخ مستائين من التدخل الذى أفضى إلى الحد من تجبرهم على الفلاحين على امتداد فترة زمنية طويلة ومع مرور الزمن؛ واتضحت مزايا الاحتلال البريطانى عامًا بعد عام وبدأ الإحساس الأول يهيمن على الإحساس الآخر؛ لكن الإشارة التى يمكن أن يكون المشايخ قد وجهوها نيابة عن سكان مصر إلى الجهود الإنجليزية، ربما تكون قد خفت من منطلق الفكرة التى مفادها أن الرجل الإنجليزى، كان ينفذ، أولا وقبل كل شيء، البرنامج الأصلى لأحمد عرابى. كانت قلة قليلة من المراقبين المقربين، هى التى تقر، فى واقع الأمر، أن البرنامج لو جرى وضعه بين يدى عرابى لما جرى تنفيذه بمثل هذه المهارة والذكاء. يضاف إلى ذلك، أن عددًا كبيرًا من الناس ندموا لأن عرابى لم يُسمح له بفعل ما يشاء، لا من منطلق أنه كان من بلادهم ومن دينهم، وإنما لأنهم كانوا يعرفون، وربما كان فى ذلك شيء من المنطق، أنه فى الوقت الذى سيقوم فيه عرابى بالاضطلاع بتنفيذ ذلك الجزء من البرنامج الإنجليزى، الذى يتضمن وضع ضوابط على الباشاوات الأتراك المتمصرين، سيكون أكثر حرصًا على مصالحهم، من منطلق أنه كان سيمسح باستمرار تجبر المشايخ بدون توقف[١].

أتحول الآن إلى تلك الطبقة من المجتمع المصرى، التى إن لم تكن أهم طبقات المجتمع، فإنها بكل تأكيد هى الأكثر استحقاقًا بالتعاطف من الطبقات

---

(١) دونت هذه الملاحظات منذ سنوات قلائل. وتركتها بلا تغيير، نظرًا لأنها كانت صحيحة فى وقت من الأوقات. لكنها لم تعد صحيحة تمامًا الآن. لقد بدأت تخبو على وجه السرعة ذكريات أحداث العام ١٨٨٢. بدأت آثار أخرى تحل محل خرافة عرابى. يزاد على ذلك، أنه مهما كانت العيوب المتبقية بين المشايخ، فأنا لا أشك أن المستوى الأخلاقى والفكرى للمشايخ الآن ارتفع ارتفاعًا كبيرًا عما كان عليه فى العام ١٨٨٢ .

الأخرى. الأمر لا يتطلب منا هنا الإسهاب فى وصف شخصية أو حال الفلاح المصرى الذى يرتدي "الجلاليب"(*) زرقاء اللون. وكان السائحون فى النيل يعرفون حال ذلك الفلاح حق المعرفة. يزاد على ذلك أن أى كتاب من كتب الدليل المصرية يحتوى على كل ما يحتاج إليه السياسى العملى من التاريخ الماضى لذلك الفلاح. يضاف إلى ذلك أن كل من كتبوا عن الشئون المصرية، تعرضوا، بدرجة كبيرة أو صغيرة، للمعاناة التى مر بها ذلك الفلاح، على أيدى سلسلة طويلة من الحكام الإقطاعيين. كان هدف ذلك الفلاح، من قديم الأزل، يتمثل فى العثور على الوسيلة التى تمكنه من تحاشى المطالب المذلة عن جانب جباة الضرائب. يقول مومسن **Mommsen** "يؤكد الرومان لنا أن المصريين كانوا فخورين بآثار السياط التى ألهبت ظهورهم بسبب مماطلتهم فى سداد الضرائب"[1]. والحال الذى ساد فى زمن "أوغطس"، هو الحال نفسه الذى ساد فى عهد إسماعيل. كتب السيد ماكون **Macoan** فى العام ١٨٧٧: "إنه لمن الشرف تحمل أى مقدار من "الجلد"، إذا ما كان ذلك سببًا فى تحاشى الضريبة المفروضة أو أى شيء منها. واقع الأمر، أن الفلاح الذى لن يفعل ذلك، سوف تحتقره زوجته وتعده جبانًا، وإذا ما قام بعد اثنى عشرة جلدة أو عشرين جلدة بدفع المبلغ المطلوب كرْهًا، والذي ربما لو جُلد خمسين جلدة، لأمكن إسقاطه عنه، فإن رفاقه يشاركونه فى تقاسم هذه الروح[2]. يود الفلاح، قبل كل شيء بعد تحاشى دفع الضرائب، تحاشى الخدمة العسكرية أيضًا. وطريقته المفضلة، إلى تحقيق

(*) المقصود بالجلاليب الزرقاء أى التقشيطة : وهى كلمة دارجة عند الفلاحين المصريين تعنى اللباس أزرق اللون الذى يرتديه الفلاح أثناء العمل. (المترجم).

(١) عن كتاب "مقاطعات الإمبراطورية الرومانية"، المجلد الثانى، ٢٥٣ .

(٢) عن كتاب "مصر كما هى" ، ص٢٦.

هذه الغاية، كانت تتمثل فى وقت من الأوقات، لا فى قطع إصبع من أصابعه مثلما فعل الجبناء[1] فى الجيش الرومانى، وإنما بفقء عين من عينيه.

تحتم على السياسى الإنجليزى، فى تعامله مع الفلاح، أن يأخذ نقطتين أساسيتين فى اعتباره. أول هاتين النقطتين هى أن الغالبية العظمى من سكان مصر، هم من الفلاحين. من هنا يحق الانتباه إلى الفلاحين بحكم كثرة عددهم. قد تبدو هذه حقيقة واضحة منذ الوهلة الأولى، لكن جرى تناسى هذه الحقيقة، فى كثير من الأحيان، بواسطة الباشاوات وغيرهم.

تمثلت النقطة الثانية فى أن الفلاح، فى زمن الاحتلال البريطانى، لم تكن له أية امتيازات، اللهم إلا إذا اعتبرنا تعرضه للسلب والنهب والجلد امتيازًا، وعليه لم تكن هناك أية عقبات أو مصاعب فى التعامل معه من منطلق أن المصلح كان يضع يده على وجه السرعة، على الحقوق المقررة لذلك الفلاح. ونظرًا لأن الفلاح كان يقف عند أسفل درجات السلم الاجتماعى، فلم يكن هناك من هو دونه حتى يتجبر هو عليه.

تمثلت المشكلة الرئيسية التى تعين على الرجل الإنجليزى حلها فيما يلي: طريقة الإنعام على الفلاح بأنه لن يُسلَب أو يُنهَب أو يجلد بعد اليوم، دون أن يحدث ذلك صدعًا فى المنظومة القائمة، التى ظلت، على الرغم من عفونتها، تقيد المجتمع المصرى على امتداد قرون مضت. كان هناك أمر مؤكد واحد عند التعامل مع هذه المشكلة. وقد تمثل ذلك الأمر، فى أن الفلاح كان سيكسب كل شيء ولن يخسر شيئًا جراء العمل الذى يقوم به المصلح الإنجليزى. واقع الأمر، أنه لن يكون هناك أية مسحة من الشك، فى حصول

---

(١) مسألة اشتقاق الكلمة Poltoon (جبان) والتى كان معناها عند الرومان "البتر الشرطى" ــ يدور حولها شك كبير. راجع هنا "معجم الاشتقاق" الذى ألفه سكيت.

الفلاح على مكاسب ضخمة من وراء الجهود التى قام بها الرجل الإنجليزى نيابة عنه. هذا يعني أن مكاسب الفلاح كانت أكبر بكثير من مكاسب أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع، وسبب ذلك أنه لم تكن هناك أية مزايا أخرى يمكن وضعها فى كفة الميزان الأخرى مقابل، المنافع الهائلة التى حصل عليها ذلك الفلاح المسكين.

ترى، هل قدَّر الفلاح المصرى المنافع التى جرى الإنعام بها عليه؟ هل يشعر ذلك الفلاح بالامتنان لذلك المُنْعِم؟ هذه أسئلة مهمة، ولكنها أيضًا ليست خلوًا من الأهمية السياسية.

جرت العادة، أن يكون الفلاح جد شاكر للمزايا التى جرى الإنعام بها عليه. وعلى الرغم من جهل الفلاح، فإن لديه من الحكمة ما يجعله يعرف أن حاله الآن أفضل بكثير عما كان عليه قبل الاحتلال الإنجليزى. كان بدن الفلاح يقشعر عندما يُلَمَّح له بأن العهد القديم سيبدأ من جديد. يزاد على ذلك، أن الأرجح هو أن ذلك الفلاح، قد يعرف ولو بطريقة غامضة أن المنافع التى جرى الإنعام بها عليه إنما جاءت على أيدي العرق الإنجليزى ـ السكسونى. لكن الواضح أن الفلاح يفتقر افتقارًا كبيرًا إلى مَلَكة المنطق. هذا الفلاح عاجز عن أن يُرَسِّخ فى ذهنه، فى الوقت الحالى، وفى كل الأحوال، أن الإدارة الجيدة هى والنفوذ الكبير الذى تتمتع به بريطانيا أمران لا يمكن فصلهما عن بعضهما. ومن سوء حظ الإنجليز فى مصر أن الطبقات، التى استفادت من برنامج الإنجليز السياسى، كانت هى تلك الطبقات العاجزة عن جعل صوتها مسموعًا. الفلاحون، على سبيل المثال، هم مجرد أصفار على الصعيد السياسى. الفلاحون فاترو الشعور، شديدو الجهل، وعاجزون تمامًا عن امتلاك زمام المبادأة، ولذلك فهم يعجزون عن التعبير عن آرائهم تعبيرا سياسيا مسموعًا، عندما تتوفر لهم مثل هذه الآراء. يزاد على ذلك، أن

الفلاحين، فى حال سحب أية حامية بريطانية قبل الموعد المحـــدد، ربمـــا لا يكونون رأيًا محددًا عن النتائج التى يمكن أن تترتب على مثل هذا الإجراء، إلا بعد أن يُقَدم لهم دليلاً قاطعًا على أن خطأ جسيمًا جرى الوقوع فيه. وعليه يمكن أن ينقلب الفلاحون على الباشاوات، بعد أن جنوا ثمار الإدارة الجيـــدة، وبعد أن تجرعوا بسبب الحرية التى أنعم الإنجليز بها عليهم.

وفيما يتعلق بشكر الفلاحين أو جحودهم، يجب أن لا يغيـــب عنـــا أن الشكر والامتنان ليس فضيلة وطنية بشكل عام. يزاد على ذلك، أن الكثيرين ممن اختلطوا بالمجتمع الوطنى فى مصر، يرون أن الجحود ونكران الجميل معلم رئيسى من معالم الشخصية المصرية[١]. وعلى الرغم من ذلـــك، فـــإن الفلاح المصرى شفوق وبشوش. وإذا ما تُرِك لحال سبيله فإنه لـــن تـــراوده بالقطع مشاعر معادية للرجل الإنجليزى، على الرغم من اخـــتلاف العـــرق أو الملة؛ واقع الأمر، أن الفلاح على الرغم من كونه جاحدًا، فنحن نشك فى قيامه من تلقاء نفسه بالإقدام على عمل أشياء يمكـــن أن تعرضـــه لاتهامـــه بالجحود والنكران. ومن سوء الحظ، أن الفلاح عاطفى، وجاهـــل، وســـاذج، ويسهل انقياده للمحرضين الكذابين والمتآمرين. وفى ظـــل تـــأثير الانفعـــال الزائل، يختفى إحساس الفلاح بالامتنان للمزايا الماضية، مثلما تختفى القـــشة أمام الريح. فى مثل هذه اللحظة، قد يقوم الرجل نفسه، الذى كـــان شـــاكرًا بالأمس للمهندس الإنجليزى الذى روى حقوله، فإنه فى الغد قد ينهض ليرفع "النبوت"[٢] عليه، فى حالة من حالات الغضب. ويتعين علينا أن نضيف هنـــا، أن هذا الفلاح، يقوم بعد ذلك مباشرة بالاعتذار عما أقدم عليه.

---

(١) "يعد مواطنو مصر بشكل عام، ويشترك معهم عرب البلدان الأخرى، متهمين (طبقًـــا لمنظومتنا الأخلاقية) بنقيصة، نعدها نحن أمرًا كبيرًا جدا، هذه النقيصة هى الجحـــود ونكران الجميل". ـــ لين، "المصريون المحدثون"، المجلد الأول. ص٣٦٦.

(٢) "النبُّوت": عكاز، يجرى فى بعض الأحيان عمل رأس له من الرصاص.

عقلى يُملى على أن هذا هو القائم فعلا. لكني لا أصدق ذلك الذى يمليه على عقلى. يرى الدبلوماسى، وبخاصة الدبلوماسى الذى يعمل فى مصر، قدرًا كبيرًا من الجانب السيئ للحياة فى مصر. التعامل المستمر مع الباشاوات الفاسدين، والمغامرين الأفاقين، والعناصر العدائية الأخرى، التى ترى أن كل شيء يصح فى عالم المال والأعمال أو السياسة، هو الذى يزعزع ثقة الإنسان بخيرية الطبيعة البشرية. أكثر من ذلك، أن مسألة ما إذا كان الفلاح المصرى سعيدًا أو تعيسًا، شاكرًا أو جاحدًا، وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة عند الفلاحين أنفسهم، وعلى الرغم من خيرية هذه المسألة عند البعض، فإنها تعد، أولا وأخيرًا، واحدًا من العوامل التى ينبغى أن تسهم فى ترشيد عمل الدبلوماسى البريطانى. يتعين على هذا الدبلوماسى البريطانى، أو بالأحرى، على الحكومة التى يخدمها أن تتعرف مصالح الفلاحين فى يوركشير، ومصالح الصيادين فى يارموث، ومصالح الحرفيين فى شيفلد، ومصالح إخوانهم دافعى الضرائب، الذين هم إخوان ومواطنون لذلك الدبلوماسى، الذى يجب أن يسائل نفسه عن مغزى جلد أو عدم جلد الفلاحين المصريين علنًا، بواسطة الباشاوات والمشايخ المتجبرين، عند الفلاحين البريطانيين، والصيادين البريطانيين، والمهنيين البريطانيين ودافعى الضرائب البريطانيين أيضًا؟ أنا أعرف ذلك حق المعرفة. **لكن لأننا دبلوماسيون فإن ذلك ينبغي أن لا يقلل من إنسانيتنا**(*). يزاد على ذلك، أن المسئول فى واقع الأمر قد يغفرله فى بعض الأحيان، ما يقع فيه من الوهم أحيانا. وقد يُغفَرُ له ذنبه، إذا ما عاش فترة طويلة فى الشرق المتناقض مع نفسه، إذا ما كان يحتفظ داخله ببعض رواسب ذلك التناقض، وبخاصة عندما يقاوم محاولة جعله يعدل عن هدف نبيل. كنت فى كثير من الأحيان، طوال

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم.

الفترة التى انشغلت فيها أنا وإخوانى المواطنون، بذلك الذى بدا فى فترة من الفترات عملا ميئوسًا منه فيما يتعلق بخلق النظام من الفوضى السائدة فى مصر، كنت أردد فيما بينى وبين نفسي تلك الأبيات الشعرية التى نظمها شاعر لاتيني، والتى أول من اقتبسها بت Pitt وهو يكيل أول ضربة إلى تجارة الرقيق سيئة السمعة:

"عندما أشرق أول صباح علينا بجياده اللاهثة،

وهناك نشر المساء الوردى نوره بالمزلاج"(*).

ساءلت نفسى، هل كانت نبوءة رجل الدولة الإنجليزى[1]، على وشك التحقق؟ هل قدر لأشعة الحضارة الحقيقية، فى ظل الإرشاد الإنجليزى، أن تخترق، فى نهاية المطاف، أقدم وأهم ركن من أركان القارة الأفريقية، وتضىء بنورها كوخ الفلاح المصري المبنى من الطين؟ هل مطلوب من الإنجليزى أن يثبت، عن طريق السابقة والمثال، أن الربا والسكر ليسا هما الوصيفتين الوحيدتين للتعليم المسيحى؟ قد يكون الأمر كذلك بحق السماء! قال السير روبرتبيل، بعد ما ارتكب خطيئة تلك الردَّة السياسية العظيمة الحكيمة، والتي سيُخلّد اسمه بسببها فى التاريخ الإنجليزى قال: إنه على الرغم من معاناته كثيرًا فى فصل نفسه عن أصدقائه السياسيين السابقين، فإنه كان لا يزال يتطلع إلى أن يُخلّف "وراءه اسمًا يذكره الناس دومًا مقرونًا بتعبيرات حسن النية فى تلك الأماكن التى يسكنها أولئك الذين كُتب عليهم العمل وكسب عيشهم اليومى بعرق جبينهم". وأستميحكم أن تأذنوا لى بتلخيص تلك المقطوعة الخالدة. وأنا على الرغم من جهل المصريين وجحودهم المزعوم،

(*) هذا استشهاد لاتينى وهو من ترجمة الدكتور على عبد التواب.

(١) عن كتاب ستانهوب Stanhope"حياة بت" ص ١٤٦ .

مازال يحدونى الأمل فى أن الجيل الحالى من الفلاحين والأجيال القادمة، الذين يكسبون بالقطع وسيظلون يكسبون عيشهم اليومى بعرق جبينهم، سوف يتذكرون بإحساس شبيه بالامتنان، أن العرق الإنجليزى ـ السكسونى كان هو أول من خلّصهم من استعباد طغاتهم: هذا العرف الإنجليزى السكسونى هو الذى علم الفلاحين أن من حقهم هم أيضًا أن يُعَاملوا معاملة إنسانية، وهو أيضًا الذى أنعم عليهم بالمزايا المادية التى تجيء فى أعقاب الحضارة الغربية، وهو أيضًا الذى فتح أمامهم الطريق المؤدية إلى التقدم الأخلاقى والارتقاء الفكرى. نحن نأمل أن ينتهى الزمن الذى كان يستشهد فيه بمصر[1] والمصريين على أنهما واحد من التناقضات الأبرز على مستوى العالم فيما بين عظمة الماضى وانحطاط الحاضر.

على أى حال، وسواء أكان الفلاح المصرى قادرًا أم غير قادر على الاعتراف بالجميل، فليس هناك شك فى أن اليد الإنجليزية كانت هى أول من رفع ذلك الفلاح من الحال الأخلاقية والمادية الوضيعة التى كان عليها منذ قرون. وإذا كان الفلاح المصرى قد بدأ ينهض من وهدته السحيقة، فقد رأيت إذا سمح له بالعودة مرة ثانية إلى حاله السابقة، فسيصبح العمل الذى قمت به أنا وإخوانى المواطنون كأن لم يكن، وعندها أقول: يا خسارتاه! وهنا أجدنى أسارع إلى القول إنى لا أتطلع فقط، وإنما أثق تمامًا أنه لا يمكن أن تحبط آمالى بأى شكل من الأشكال.

الطبقة الأخيرة من السكان المسلمين فى مصر، والتي يتحتم الحديث عنها هى طبقة البدو المترحلين منهم وشبه المستقرين. ولكن لن أتحدث كثيرًا

(١) ممفيس العتيقة تتباهي وحدها بقبورها، "الأنماط المحزنة للسلطة المتحللة".

عن هؤلاء البدو. وهناك بعض الأمثال الذائعة في مصر، وهذه الأمثال تشير إلى الكراهية التي يكنها سكان وادي النيل إلى ساكني الصحراء. وأشهر هذه الأمثال المثل الذي يقول: "استبداد الترك ولا عدالة البدو". واقع الأمر، أن البدو قساة جدا وطغاة. هناك مثل آخر على شكل أمثولة: "قال البدوي لزوجتي إن البئر ليس فيها ماء. وعلى الفور ذهبت إلى البئر ومعها أربعة دلاء". هذه إشارة إلى حماقة البدو وكذبهم[1].

على الجانب الآخر، نجد أن البدو يحتقرون الفلاحين؛ لأنهم ينظرون إليهم باعتبارهم عرقا لا يتمتع بالرجولة. يشكو البدو بين الحين والآخر، من مسألة الخدمة العسكرية، التي هم معفيون منها، وأن الحكومة المصرية تود "تحويلهم إلى فلاحين". وإنها لسياسة حكيمة أن نحافظ على رضا البدو ونشجعهم على الاستقرار في الأراضي المنزوعة. وبغير ذلك، يمكن أن يتحول البدو إلى غزاة وأفاقين، ويتسببون في إثارة المتاعب على اختلاف أنواعها. وقد جرى المحافظة لهم على امتيازاتهم القديمة. وقد تثبت جدوى هذه السياسة وفعاليتها. إذا ما قارنا أرقام التعداد السكاني الذي أجري في العام ١٨٩٧ الميلادي، بأرقام التعداد السكاني الذي أجري في العام ١٨٨٢ الميلادي، نجد أنه اعتبارًا من الاحتلال الإنجليزي، كانت هناك نزعة قوية لدى جانب من البدو، للتخلي عن حياة البداوة والاستقرار في القرية المحيطة بالصحراء وهنا يمكن القول بشكل عام، ومن باب تحقيق الأهداف المحددة لهذا العرض، إن البدو يشكلون **كما مهملا**[*] من السكان. هذا يعني أن هؤلاء لم يكن لهم تأثير كبير على مسار السياسة البريطانية في مصر.

---

(١) بوركهادت (أمثال عربية ص ١٢٣) يورد مثلا آخر: "إن سامرت البدوي فسيسرق ملابسك".

(*) ورد هذا التعبير باللغة الفرنسية، وهو من ترجمة المترجم.

ملحق

ترجمة رسالة من شيخ قنا إلى شيخ مسجد سيدنا الحسين فى القاهرة.

٢ فبراير من العام ١٨٩٤ .

كثر الكلام بين الناس، فى هذه الأيام، وقد كلت الألسنة من الحديث عن الخلاف الذى نشأ، على حد قول الناس، بين مليكنا الخديوى والسيد بارنج (كرومر). هناك من يقول: "الإنجليز لديهم الكثير من الجنود، ولابد أنهم هم الذين سيفوزون". هناك بعض آخر يقول، ومن بينهم بعض العلماء "يقول سموه، كيف أن فئة قليلة غلبت فئة كبيرة، بإذن الله!".

جرى بعد ذلك إرسال تقرير إلى مناطقنا "انظروا، لقد غُلب الكافر، وقد هرب بارنج (كرومر) مسرعًا إلى بلاده. سيكون عهد عباس مثل عهد أجداده؛ سيصبح الشعب والباشوات خبزًا له كي يأكله؛ وسيكون الأجنبي خادمًا له".

تشاورنا بناء على ذلك، وفكرنا فى إرسال بعثة من قنا لتقول: "خبر طيب! لقد عاد أفندينا إلى مكانه المناسب!" والشاعر يقول: "العاقل من يعطى الدب العسل فى زمن سمنته، ولكن الأحمق هو الذى يضربه على رأسه بنبوت".

بعد ذلك، وبينما كنا نتدبر الأمر، وصلتنا رسالة من القاهرة تقول: إن بارنج هو وإنجليزييه يمشون فى المدينة مثل الفهود بين الكلاب، وأن عباس انسحب إلى قلعته وجلس يندب حظه؛ لأن حكومة بارنج قالت: "كن

لحمًا حتى يمكننا التهامك!" وعليه أخْرسنا، وقررنا أن لا نقول أى شيء عن الوفد أو التفويض أو الإنابة. أما عن حقيقة ما يجري، فأنا أرى أن الأمر ليس سهلاً، وسوف تقل هذه السهولة أكثر وأكثر فى المستقبل، ولن نستطيع إرسال وفود تحمل أخبارًا طيبة لمولانا الخديوى.

أنا الآن على يقين من أني توقعت أن تكون النتيجة على هذه الشاكلة، وسبب ذلك أني التقيت الإنجليز وأعرفهم. ولكني قلت بصوت عال:"بارك الله فى الوفد، وبارك أيضًا فى سلاحه العتيد! ألسنا كلنا مسلمين وإخوانًا؟(أعز الله قوة الإسلام!)

لكن أرجوك يا صديقى، أن تجعل هذه الرسالة سرا بينى وبينك، فقد قال الشاعر: "الويل لمن يسمع القاضى همسه فى المحكمة، العدل قائم بين الكافرين"(١)(*).

---

(١) جرى إحداث بعض التغيير فى الفقرة الأخيرة، دون أن يؤدى ذلك إلى تغيير المعنى العام. كان أصل الرسالة فجا على نحو يصعب معه ترجمتها.

(*) لا وجود لأصل هذه الرسالة المفروض أنها مكتوبة باللغة العربية وكرومر نفسه غير فى تعبيراتها كما ذكر فى الهامش السابق (المراجع).

الفصل السادس والثلاثون

المسيحيون

الأقباط- دينهم المحافظ- شخصية المسيحيين- موقفهم من الإنجليز- حركة الإصلاح- السوريون- وضعهم- عدم ذيوع صيتهم- موقفهم من الإنجليز- الأرمن- خضوعهم للأتراك- نوبار باشا- ولده بوغوص- يعقوب باشا أرتين- تيجرين باشا- ينبغي عدم وزن المصريين بميزان الأوروبيين.

يمكن تقسيم المواطن المصرى المسيحى إلى ثلاث فئات:(١) الأقباط؛ (٢) السوريون؛ (٣) الأرمن. والأقباط هم الأكثر عددًا من بين هذه الفئات الثلاثة. أوضح التعداد الذى أجرى فى العام ١٨٩٧ الميلادى أنه كان فى مصر فى ذلك الوقت حوالى ٦٠٨٠٠٠ قبطى. كان من بينهم قلة قليلة من الكاثوليك، وبعض البروتستنتيين، لكن العدد الأكبر من كل هؤلاء ينتمى أو يتمتع بما يسمى بالكنسية الأرثوذكسية.

وفضلا عن ذكرنا أن الأقباط الأرثوذوكس هم من أتباع مذهب القائلين بأن للمسيح طبيعة واحدة Monophysitism، وأنهم انفصلوا عن الكنيسة المسيحية الأم عقب مجلس المجمع المسكونى الذى انعقد فى العام ٤٥١ الميلادى، فإن الأمر لا يتطلب منا هنا التركيز على المبادئ الخاصة للملة القبطية. وإن كان يتعين علينا أن نأتي على ذكر نقطة واحدة ذات صلة بدين

الأقباط، نظرًا لأن هذه النقطة متصلة اتصالا وثيقًا بتفهم الخصائص العامة للطائفة القبطية. مسيحية الأقباط محافظة مثل إسلام المسلمين. يقول دين ستانلى: "كانت الكنيسة الشرقية، محافظة وثابتة وغير قابلة للتغيير؛ أما الكنيسة الغربية، فهى تقدمية ومرنة مثل الغرب...... هذا يعني أن لاهوت الشرق لم يمر بعملية تنظيمية. هذا يعني أيضًا أن التعاليم بقيت على حالها المتشدد غير المحدد الذى تركه كل من قسطنطين وجوستنيان". وإذا ما بقيت عقيدة دينية دون أن تكيف نفسها مع المتطلبات التى تظهر مع تطور العالم، فقد يحدث أحد من أمرين: فإما أن يتقدم المجتمع وتجنح العقيدة الدينية ثم تنسى فى نهاية المطاف، أو قد تمسك العقيدة بالمجتمع فى قبضتها وتسد الطريق فى وجه التقدم. والدين المسيحى، وبخاصة المذهب البروتستنتى، يتباهى ويتفاخر أنه ليس مضطرا إلى الخيار من بين هذين البديلين. هذا يعنى أن العقيدة المسيحية فيها من المرونة ما يجعلها تكيف نفسها مع المتطلبات الحديثة.

صحيح أن المسيحى القبطى بقى راكدًا، لكن هناك فارق ملحوظ بين ركود المسلم وركود القبطى. والمسلم يعتمد فى كل شيء على الأساليب القديمة بحكم أنه مسلم، ولأن العادات والتقاليد المرتبطة مع دينه، تمنعه من التغيير. ولما كانت "عقيدة الإسلام محكومة بآيات القرآن، فإنها على العكس من العقيدة المسيحية، تكون بلا حول أو طول فى تكييف نفسها مع تغير الزمان والمكان، أو مسايرة المسيرة الإنسانية، أو توجيه وتنقية الحياة الاجتماعية، أو الارتقاء بالجنس البشري"[١]. على الجانب الآخر، نجد أن القبطي، بقي بلا تغيير تقريبًا، لا لأنه قبطي؛ وإنما لأنه شرقى، ولأن دينه، الذى يسمح بالتقدم، كان محاطا بارتباطات معادية للتقدم. ليس من الضرورى

---

(١) السير وليام موير، "الخلافة" ص ٥٩٤.

عند القبطى، وذلك على العكس من المسلم، أن يتخلص من القيود الدينية قبل المضي قدمًا على طريق التقدم السياسى والاجتماعى. والمصلح فى الأمـــور الدنيوية، لا يجد نفسه فى كل مرة، وجهًا لوجه مع القسيس، الذى يقوم بـــسد طريق التقدم أمامه باسم الدين. والفارق هائل وكبير جدا من منظور المبادئ. لكن الفارق من منظور الممارسة، أصبح طفيفًا جدا. والقبطى، على الـــرغم من دينه، الذى يظهر تاريخ العالم أنه يسمح بالتقدم، تعترضه حواجز شبيهة جدا بتلك الحواجز المطبقة فى الإسلام. ومن الطبيعى أن يكون الحال علـــى هذا المنوال، وسبب ذلك أن الأقلية، يتعين عليها الخضوع لنفـــوذ الأغلبيـــة بحكم الضرورة. فى الهند على سبيل المثال، أصبح المسلمون برهمييــــن(*) إلى حد ما. وعلى الرغم من مفاهيمهم العقدية الراسخة، فإن العادات والتقاليد والمخالطة أصبحت بالغة القوة بالنسبة لهم. ولما كان الهندوس يمثلون أغلبية بنسبة ٥ إلى ١، فإنهم لم يأخذوا شيئًا من المسلمين. لكن المسلمين، من ناحية أخرى، تمثلوا، دون إحساس بذلك، بعض الأفكار الهندوسية، وبخاصة فكرة الطبقة الاجتماعية الخاصة. المسلم الهندي لا يأكل مع المسيحى، على الرغم من عدم وجود شيء فى دينه يمنعه من القيام بذلك، وعلى الرغم أيضًا مـــن أن أخاه المسلم، غير المعرَّض للاختلاط الهندوسى، يفعل هذا الـــشيء عـــن طيب خاطر. المبدأ نفسه يطبق فى حالة الأقباط المصريين. هـــذا يعنـــي أن المسلم أصبح نصرانيا بطريقة ما. القبطى، من ناحية أخرى، قام هو الآخـــر بتمثيل نفسه عند المسلم. "لقد أصبح القبطى الحديث من رأسه إلـــى قدميـــه، مسلمًا من حيث السلوكيات، واللغة، والروح، على الرغم من عدم اعترافـــه بهذه الحقيقة"(١) النساء القبطيات معزولات مثل النساء المـــسلمات. الأطفـــال

(*) البرهمى: أحد أفراد الطبقة العليا عند الهندوس. (المترجم)

(١) مصر العليا....إلخ، ص ٨٩.

الأقباط يجرى ختانهم فى معظم الأحوال. يضاف إلى ذلك أن عادات الزواج ومراسم الحداد عند الأقباط شبيهة جدا بعادات الزوج ومراسم الحداد عند المسلمين.

هناك كتابات كثيرة عن السمات المميزة للأقباط. كل التعميمات الخاصة بسمات أمة من الأمم أو طبقة معرضة لأن تكون غير دقيقة وقد تكون ظالمة لبعض الأفراد. لقد عانى الأقباط بصفة خاصة من مسألة التعميم. وإلى سنوات قريبة، ونظرًا لأن الاحتلال البريطانى ألقى فيضا من الضوء على كل ما له علاقة بمصر، فإن السواد الأعظم من الإنجليز الذين وجهوا اهتمامهم إلى الوقوف على الخصائص الوطنية "للمصريين المحدثين"، استقوا أفكارهم من المؤلف العظيم، الذى خلّد اسم إدوارد لين. كان إدوارد لين من المتعاطفين الأشداء مع الإسلام. لم يكن يعرف شيئًا عن الأقباط. وتتمثل كل المعلومات التى أوردها عن الأقباط فى الشهادة التى أدلى بها "قبطى محترم"، الذى كان من معارف لين، والذي أورد بالقطع رواية بالغة السوء عن إخوانه فى الدين[1]. يقول لين: "إن التعصب يشكل واحدة من أبرز الخصائص فى شخصية الأقباط. وهم يكرهون سائر المسيحيين الآخرين، وأن هذه الكراهية تفوق كراهية المسلمين للكفار فى الإسلام... والأقباط، بصفة عامة، أصحاب مزاج معتل، وهم مقتّرون إلى أبعد الحدود، وهم يظهرون غير ما يبطنون بصورة كريهة جدا؛ وهم يتذللون أو يسيطرون طبقًا للظروف. وهذا القبطى المحترم، الذى أنا مدين له بالأفكار التى حصلت عليها منه، عن عادات وتقاليد طائفته، هو الذى أعطانى هذه الرواية السيئة

---

(١) "من حسن ظنى أن تعرفت إلى شخصية، أكاد أشك فى وجودها، قبطى ذكي ليبرالى الفكر؛ وأنا مدين بحنان هذه الشخصية فى معظم الحقائق التى وردت فى هذا الاستشهاد الموجز" ـــ عن كتاب "المصريون المحدثون"، المجلد الثانى، ص ٢٧٣.

للغاية عن شخصية هذه الطائفة. هذا القبطى المحترم، يعتـــرف مجـــاهرًا أن الأقباط جهلة بشكل عام، ومخادعون، وغير مخلصين، ومنغمسون فى الجرى وراء المكاسب الدنيوية، وضالعون أيضًا فى الملذات الحسِّية"[1].

يبدو أن هذا الحكم ظالم ظلمًا كبيرًا من حيث القــسوة. ونحـــن حتـــى عندما نسلم بصحة السمات المنفردة التى يشير إليها لين، ووجود هذه السمات بين الأقباط فى بعض الأحيان، يجب أن نلاحظ أن هـــذه الـــسمات ليـــست مقصورة على الأقباط. فالتعصب، والجهـــل، والنفـــاق، والخـــداع، وعـــدم الإخلاص، والانغماس فى المكاسب الدنيوية، وفي الملذات الحسية، يمكن أن تكون سمات مصرية إلى حد ما، لكنها لا يمكن أن تكون حكرًا على الأقباط بصفة خاصة. هذه السمات موجودة بذات القدر بين المسلمين المصريين.

وهذا هو السير جون بورنج، الذى يجىء فى المرتبة الثانية بعد لـــين فيما يتعلق بالكتابة عن الخصائص الوطنية المصرية، يصدر حكمًـــا أكثـــر إنصافًا للأقباط. وهو على الرغم من قوله إن "الأقباط هـــم برايـــا[*] Pariah الشعب المصرى، فإنهم عرق محبوب، هادئ، وذكى، تجلت أبشع رذائله فى سعيه إلى الحماية من الظلم والسرقة".

يبدو لى لين ظالمًا فيما ذهب إليه فى هذا الأمر. وقصارى القـــول، إن الحكم الذى أصدره الرجل مصطبغ إلى حد بعيد بصبغة العـــرق المـــصرى الحالى، سواء أكان أفراده من الأقباط أم من المسلمين. السير بورنج، علـــى الجانب الآخر، لا يورد الحقيقة كلها. ولكن خبرتى الشخصية تقـــودنى إلـــى الاستنتاجات التالية: أولا، أنه فى ضوء الظروف غيـــر المتـــصلة بالفـــارق

---

(١) المصريون المحدثون، المجلد الثانى، ص ٢٧٣.

(*) واحده "بارى" وهو أحد أفراد الطبقة السفلى فى الهند وبورما. (المترجم)

الديني، فإن القبطى المصرى، تطورت لديه بعض السمات الأخلاقية التى هى أصلا عند المصرى المسلم؛ ثانيا، أنه بسبب ظروف ترتبط ارتباطًا عارضًا بالدين، لكنها ليست نتيجة مباشرة له، فقد تطورت ونمت عند القبطى سمات فكرية محددة، تبدو وكأن المسلم المصرى مفتقر إليها، بسبب عدم الممارسة؛ ثالثًا، وعلى الرغم من التعميم الواسع، فإن الفرق الوحيد بين القبطى والمسلم يتمثل فى أن القبطى مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية، فى حين أن المسلم المصرى يتعبد فى مسجد إسلامى.

السؤال المهم هنا، لأنه لا يخص سوى هذه المسألة هو — هل استطاع الدين المسيحي– إذا ما نظرنا إليه على حدة، وبعيدًا عن المؤثرات الأخرى، وعلى امتداد قرون طويلة– تطوير سمات أخلاقية فى المجتمع القبطى أسمى من تلكم السمات التى تعزى بشكل عام إلى المجتمع غير المسيحى الذى كان يحيط بالأقباط من كل جانب؟

أنا أتردد فى الإجابة على هذا السؤال بالنفي(١). وعلى حد علمي، أرى أن من المستحيل تحديد أية سمة من السمات الأخلاقية، التى يتفوق فيها المسيحى، ومن خلفه ١٥٠٠عام من المسيحية، على المسلم تفوقًا ملحوظًا. يزاد على ذلك أن قانون الأخلاق، الذى ينظم العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان، ليس أعلى أو أسمى عند القبطى عنه عند المسلم. وعلى الرغم من دين القبطى وعاداته فى الزواج من واحدة فقط، فإنه لم يطور مثلا أعلى

(١) يجب أن لا يغيب عنا، بأى حال، أننا عندما نعود إلى تاريخ الأقباط، نجد أنهم يستحقون الإشادة بهم لصمودهم خلف عقيدتهم فى مواجهة الاضطهاد. وللمزيد عن الاضطهاد راجع تاريخ المقريزى (ترجمة مالان)، ص٨٨. يوجد فى كتاب الدكتور بتلر القيم الذى عنوانه "فتح العرب لمصر"، رواية كاملة عن الاضطهاد الذى تعرض له الأقباط فى وقت من الأوقات.

للأنوثة. زد على ذلك. أن المسلم يشغل أو يحتل، وهذه نقطة مهمة، مركـزًا أخلاقيا أكثر سموًا مما يشغله القبطى. والمسلم عندما لا يكون مصطبغًا بالصبغة الأوروبية، يكون متميزًا بوقاره ــ وهذه سمة أخلاقية تكاد تكون غير موجودة عند الأقباط[1]. واقع الأمر، أن نقائص الشخصية القبطية لا يمكن عزوها إلى الدين. صحيح أيضًا أن القبطى تعرض لمؤثرات غير نقية من أشكال المسيحية؛ وأن هذه المؤثرات جرى فرضها فى ظل ظروف غير مواتية؛ وأن عيوب الشخصية القبطية تتمثل، فى معظم الأحيان، فى "رذائل العبودية"[2]. ومع ذلك، وإلى هؤلاء الذين يؤمنون بالتأثير الأخلاقى والحضارى للعقيدة المسيحية، أقول إنه من المخذل ونحن نقارن بين القبطى المصرى وبين إخوانه المواطنين المسلمين، يستحيل علينا إبراز ولو فضيلة خاصة واحدة، ثم نقول، إنه على الرغم من العيب العارض، فإن الدين المسيحى هو الذى رعى هذه الفضيلة وطورها، وأنه بذلك يكون قد أعطى المسيحى تفوقًا أخلاقيا محددًا على المسلم. هذا هو الحال كما أراه أنا. أخشى أن يستقر فى الأذهان أن القبطى يقف إلى الآن، أمام العالم، وقفة مسيحى عاجز، بفعل الظروف المعاكسة، عن الاستفادة استفادة كاملة من مسيحيته.

ونحن عندما ننتقل من السمات والخصائص الأخلاقية إلى الخصائص الذهنية، لا يمكننا القول: إن الأقباط لم يكشفوا فى أى فرع من أفرع الحياة الفكرية الأرقى عن أى شكل من أشكال التفوق على المسلمين. لكن الأقباط استطاعوا، تحت ضغط الظروف، تطوير بعض الملكات دون المتوسطة. ونحن عندما نقارن الأقباط بالمسلمين المتحفظين، نجد أنهم أثبتوا أنهم على

---

(١) نقلا عن تقرير بورنج فإن "السُكْر يعد رذيلة متكررة عند الأقباط". ص ٨. وراجع أيضًا كتاب "القاهرة"، ص ٢٠٦.

(٢) راجع كتاب، القاهرة، ص ٢٠٨

درجة عالية من المرونة، فى تكييف أنفسهم مع بعض المتطلبات الأولية للحضارة. لقد حصل الأقباط على هذه الكِسَر(*) من مائدة المسلمين، والتى بلغ المسلم فيها من التفاخر، ومن الإهمال، ومن الجهل حدا، حال بينه وبين عزوها لنفسه. هذا يعني أن الأقباط جعلوا أنفسهم مفيدين، أو بالأحرى لا يمكن لظالميهم الاستغناء عنهم، وأن تلك الملكات التى اكتسبها الأقباط خلال فترة القمع، كان ينبغى لها أن تضعهم فى موقف طيب عندما تدفق فيض الحضارة الأوروبية. وسبب ذلك أن الأوروبى سوف يقر بأن القبطى يمتلك إلى حد ما، تلك العادة الفكرية الدقيقة التى يفتقر إليها المسلم، والتى هى بمثابة الإله الذى يخلص له الفكر الأوربى. سوف يستقبل الأوروبى القبطى استقبالا حارا، لا من منطلق دينه، وإنما لأن القبطى يستطيع أن يجمع ويطرح، ولأنه يعرف أيضًا جدول الضرب الذى يعرفه الأوروبى، ولأنه يستطيع أيضًا قياس طول وعرض أية قطعة من الأرض، دون الوقوع فى خطأ كبير فى القياس، ولأنه على الرغم من أن منظومة حساباته لم تعد عصرية، ولكن من الأفضل له، أن يكون لديه منظومة حسابية سيئة، بدلا من أن لا تكون لديه منظومة على الإطلاق، كما هو الحال بالنسبة للمسلم. قال بورنج: "الأقباط مسَّاحون، وهم أيضًا الكتبة، وهم أيضًا الحسَّابون، وهم أيضًا القيَّاسون، وخلاصة القول هم متعلمو هذه الأرض. الأقباط فى مكتب المحاسبة واستعمال القلم هم بمثابة الفلاح بالنسبة للحقل والمحراث".

ترى، كيف كان موقف الأقباط من المصلح الإنجليزي؟

هذا السؤال شيق وينطوى على شيء من الأهمية، لأنه على الرغم من اعتداد الرجل الإنجليزي بصواب وصلاح قضيته، فقد كان واثقًا من النتيجة

(*) الكسرة: بكسر الكاف وتسكين السين، هى ما تبقى من الخبز. (المترجم)

النهائية، وفى ذات الوقت يتطلع إلى كل العقبات التى تعترض طريقه، وإلى كسل وخمول السكان الذين كان يود مصادقتهم، وكان يتطلع أيضًا إلى نشاط مختلف عناصر المجتمع المصرى المعادية، والتى لن تتوقف مطلقًا عن مضايقته وإزعاجه، هذا يعنى أن ذلك المصلح الإنجليزى كان سيسعد بلقاء أكثر الحلفاء تواضعًا. كان من المفترض أن هذا المصلح لن يجد له حلفاء إلا بين هؤلاء الأقباط الذين يرتبطون معه برباط العقيدة هؤلاء الذين سبق أن عانوا من المسلمين ومن الباشوات الأتراك على نحو أكبر، وبالرغم من أن هؤلاء الأقباط كانت لهم ملكات مختلفة ومتواضعة، يستعرضونها أمام المصلح الأوروبى فقد كان من مصلحته أن يأخذها فى حسبانه. جاءت فرضيات هذه الجدلية صحيحة من الناحية الشكلية؛ لكن نظرًا لأننا نتناول الشرق غير المنطقى، فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما وجدنا أن هذه الجدلية كانت خاطئة. والسبب فى ذلك، أن القبطى، فى المقام الأول، وفى كل الأحوال، لم تكن تحدوه مشاعر ودية تمامًا تجاه المصلح الإنجليزى.

كانت مبادئ الحياد الصارم التى سار عليها المصلح الإنجليزى غريبة على طبيعة القبطي. كانت بعض الآمال قد بدأت تراود ذلك القبطى عندما حدث الاحتلال الإنجليزى. قال القبطى فيما بينه وبين نفسه، أنا مسيحى؛ لو أن لدى القوة التى تمكنني من ذلك، قد أفضل المسيحي على حساب المسلم؛ والإنجليز مسيحيون؛ وعليه ــ وهنا اختلط الأمر على القبطى ــ ولأن القوة كانت بيد الإنجليز، فإنهم سوف يحابون المسيحيين على حساب المسلمين بكل تأكيد. وعندما اكتشف القبطى بطلان منطقه هذا، وأن المصلح الإنجليزى يتصرف من منطلق دوافع أسقطها هو (القبطى) من حسابه، فضلا عن عدم فهمه لهذه الدوافع، أُحْبِطَ وخاب أمله، وتحول إحباطه إلى استياء ورفض. خطر ببال القبطى أن عَدْل الإنجليزى مع المسلم ينطوى على ظلمه هو

(القبطى)، لأنه كان ميَّالاً، وربما عن غير وعى، إلى الظن بأن الظلم وعدم محاباة الأقباط إنما هما مصطلحان مترادفان تمامًا.

يزاد على ذلك، أن القبطى كان لديه سبب آخر للشكوى من المصلح الإنجليزي. فهو لم يخب أمله لمجرد عدم حصوله على مغانم خاصة، لكنه كان ينظر بخيبة أمل أيضًا مفادها، أنه قد يجرى اقتلاعه، تحت الرعاية البريطانية، بواسطة منافسه المسيحى السوري.

وعندما أمسك الإنجليز فى أيديهم زمام الشئون المصرية كان كل كتبة الحسابات العاملين فى خدمة الحكومة المصرية من الأقباط تقريبًا. كانت منظومتهم الحسابية بالية وعتيقة. يزاد على ذلك أن تلك المنظومة لم تكن مفهومة من أى أحد آخر غيرهم. هذا يعني أن النزوع إلى الإصلاح كانت تجري مقاومته، وأن تلك المقاومة كانت راجعة فى بعض أجزائها إلى المحافظة، وإن شئت فقل مقاومة التغيير، وفى البعض الآخر إلى غريزة المحافظة على الذات؛ فقد كان واضحًا أنه لو جرى تبسيط المنظومة إلى الحد الذى يجعلها مفهومة من غير المشاركين فيها، فإن الاحتكار الذى كان الأقباط يمارسونه حتى ذلك اليوم، يمكن أن يتعرض للخطر. وعندما اكتشف المصلح الإنجليزى عجزه عن حل هذه العقدة، قام بقطعها بالقوة. كان لابد من إلغاء المنظومة الحسابية القبطية، ونظرًا لأن الأقباط لا يمكن لهم، ولن يساعدوا فى مسألة الإلغاء، فقد تحتم عليهم الرضوخ للوكلاء الآخرين. ومع بدايات الاحتلال الإنجليزى، حل عدد كبير من السوريين محل الأقباط. كان الإصلاح أمرًا ضروريا، لكنه تسبب فى قدر كبير من السخط والتذمر بين أفراد المجتمع القبطى.

وبناء على ما تقدم، اكتشف المصلح الإنجليزى أن الأقباط، مع بدايات الاحتلال الإنجليزى، لم يكونوا ودودين بشكل عام، لكنهم لم يكشفوا عن تلك

الكراهية أو ذلك الرفض، بصورة علنية، نظرًا لأن القبطى كان يتفوق فى سمة فريدة. كان القبطى قُلّبًا(*) كيسًا. ويود أن يكون فى وضع المحب للإنجليز والكاره لهم حسب متطلبات الظروف، وطبقًا للدور الذى بدا فى ذلك الوقت منسجمًا انسجامًا تامًا مع مصالح القبطى الشخصية. وهنا يستعين بقدرته الفائقة على التآمر والدس، والتى تطورت لديه من زمن العسف والقمع الإسلامي. ويتعين هنا القول، إن إطالة أمد الاحتلال الإنجليزى أدى إلى اعتراف الأقباط أكثر وبصورة متدرجة بالمزايا التى يحصلون عليها من الإدارة البريطانية. بدأ الأقباط يفهمون أنهم لابد من اعتمادهم على جهودهم الخاصة، وأن تلك الجهود كانت تتوج بالنجاح فى معظم الأحيان. هناك عدد كبير من الأقباط الأكفاء يعملون فى الحكومة. وهذا واحد من الأقباط الأكفاء (بطرس باشا غالى) يشغل منذ فترة طويلة، وبسمعة طيبة، منصب وزير الخارجية.

يتعين قبل الانتهاء من هذا الفرع من الموضوع الإشارة إلى أنه جرى منذ سنوات كثيرة، تعلم عدد كبير من الأقباط فى المدارس الممتازة التى أنشأها المبشرون الأمريكيون فى سائر أنحاء مصر. هناك عدد كبير من بين أفراد الجيل الأصغر يتكلمون الإنجليزية، ويكشفون عن ميل إلى تطوير سمات أخلاقية وفكرية أرقى من تلك التى لدى آبائهم، الذين تنطبق عليهم الأوصاف سالفة الذكر. وقد أثمرت عملية التعليم هذه النتائج المرجوّة منها. فقد بدأ الأقباط الشبان يدركون أنهم حتى لا يتخلفوا فى سباق الحياة، فإنهم يتعين عليهم القيام بذلك بأنفسهم. هؤلاء الأقباط الشبان بدءوا يدركون، بعد أن أكلوا من شجرة المعرفة، مدى عجز منظوماتهم التعليمية الهرمية العتيقة؛ كما

(*) قُلّب: بضم القاف وتشديد اللام وفتحها، هو من يغير سياسته أو موقفه أو آراءه تبعًا للظروف. (المترجم)

نشط هؤلاء الشبان أيضًا فى تحصيل واكتساب هذه المعرفة من منطلق الحقيقة التى مفادها أن السورى، بحكم إنجازاته الفكرية الأرقى، بدأ ينتزع الأولوية من الأقباط. وعندما بدأ القبطى الشاب التسلح بذلك الشكل من المسيحية المطوَّر بالتعليم الغربي، أصبحت لديه مواهب متعددة مكنته من أن يستخلص من هذه الحقيقة، النتيجة التى يتوصل إليها، ذلك المسلم المُثْقَل بعقيدته الصلدة، بعد جهد جيد. وأنا إذا ما سبَّقت السورى، فإن القبطى الشاب يدرك، أنه لا طائل من وراء لعن أو شتم ذلك السورى؛ ويقول لنفسه: يتحتم على التخلى عن أساليبى القديمة، وأحاول جاهدًا أن أكون ندًّا لذلك السورى. ومن هنا، تطورت حركة، كان الهدف منها استغلال المواهب الدينية القبطية فى أغراض مفيدة؛ فقد بدأ التساؤل حول إمكانية تخصيص المبالغ، التى يجرى جمعها من المجتمع القبطى، والإبقاء على بعض المناصب الكهنوتية التى تدر دخلا ولا تتطلب عملا؛ وإنشاء كليات لتخريج القساوسة، ويلتحق بها كل أولئك الذين يودون الدخول فى الإكليروس، ليتعلموا فيها ما هو أكثر من مجرد الغمغمة بقليل من الصِّيَغ المسكوكة التى يجرى التعبير عنها بلغة قديمة بالية، ماتت واندثرت على امتداد القرنين الماضيين[1]؛ وتخصيص الفائض بعد ذلك للتعليم الدنيوى؛ وبث الحياة بصورة عامة فى جسم راكد منذ بداية وجوده.

---

(١) كتب السيد/ كوجوردان، الذى كان فى وقت من الأوقات قنصلا فرنسيا عاما فى مصر، والذى حزن كل من يعرفونه لوفاته المفاجئة: "التقى الآب فاناليب Vanaleb عام ١٦٧٢، فى أسيوط، كهلا، قَدَّم على أنه آخر مصرى يتحدث اللغة القبطية، ولكن فى الغالب كان هناك آخرون يتكلمون هذه اللغة من بعده. ربما تعد بلدة "تجادة" Nagadeh الصغيرة تعبيرًا عن نهاية القرن الثامن عشر. (عن كتاب "رحلة إلى دير القديس أنطوان". ص ١١٦) هذه الفقرة من ترجمة السيدة/ لمياء أحمد السقا... وقد أضاف إليها المترجم الجزء المنقوص منها.

كان طبيعيا أن تواجه هذه الحركة مقاومة من ذوى النفوذ والسلطة. بدا الأمر فى بدايته وكأن هذه المقاومة يمكن التغلب عليها. وقد وقعت الأزمة فى اللحظة التى خلَف فيها عباس الثانى توفيق الأول. فقد بادر رئيس الوزراء المستنير (مصطفى باشا فهمى)، الذى كان يعمل على هدى واتفاق تام مع الأفكار الإنجليزية، إلى تحبيذ ومساندة المصلحين الأقباط. وجرى إبعاد بطريرك الأقباط، الذى كان تجسيدًا لأشد أشكال المحافظة صلابة وتشددا، إلى أحد الأديرة الصحراوية البعيدة، التى كان الرهبان المصريون الضالون يعذبون فيها أجسادهم، فى مطلع المسيحية، ظنا منهم أنهم كانوا يطيعون الله عندما يفعلون ذلك. لكن عجلة السياسة عندما دارت أحدثت نظامًا جديدًا للأشياء. وصل رياض باشا، الذى كان مسلمًا محافظًا، إلى سدة الحكم. كان الرأى الإسلامى معارضًا لمسألة المصلحين الأقباط. كانت تلك المعارضة مستندة إلى سببين: أولهما أن المسلم الرزين الوقور، صدمه التمرد على السلطة الشرعية صاحبة النفوذ، ولم يحاول ذلك المسلم تحرى ما إذا كانت تلك السلطة تمارس بحكمة أم بغير حكمة. السبب الثانى أن المسلم بحكم وعيه لعيوبه، انزعج لوجود منافس جديد متمثلا فى شكل القبطى التقدمى. وعندما بدأت تتزايد تلك التأثيرات، أعيد البطريرك من خلوته الزهدية. وهنا نجد الدبلوماسى البريطانى، وهو الوحيد الذى يستطيع منع هذا الإنجاز، يتنحَّى جانبًا. على كل حال، وعلى الرغم من تعاطفه الكبير مع مسألة الإصلاح القبطى، فإن الدبلوماسى البريطانى تعلم من خبرته الدنيوية أنه ليس من الحكمة إقحام نفسه فى شجار بين سلطتين دنيويتين وروحيتين لديانة هى ليست ديانته. وانتصر المعادون للإصلاحيين، فى ذلك الوقت انتصارًا مؤقتًا، كان الانتصار مؤكدًا لكنه كان مؤقتًا. هذا يعنى أن الزمن كان فى جانب المصلحين؛ وأنهم لابد من انتصارهم فى النهاية على الرغم من معارضة البطريرك. هؤلاء الإصلاحيون لم يكونوا منزهين عن الخطأ الذى

يترب على حداثة العهد بالسياسة ونقص الخبرة. كانت ثقتهم بأنفسهم أكثر من اللازم. وعلى الرغم من ذلك كله، فنحن نتمنى لهم الخير. قال بورنج: "المرجح أن الأقباط لن يشغلوا قسمًا صغيرًا من الميدان فى تاريخ مصر فى المستقبل". لم يكن هناك، وإلى وقت قريب، بريق أمل فى تحقيق هذه النبوءة؛ لكن هذه الحركة التى قام بها شباب الأقباط هى التى أحيت ذلك الأمل من جديد. وإن قدر لهذه الحركة الاستمرار، فإن المجتمع القبطى قد تصبح له، فى الوقت المناسب، خصائص تُولِّد فيه احترام الذات وتقوية ذلك الاحترام. وعندما يفعل شباب الأقباط ذلك، سيستحقون بل وسيحصلون أيضًا على احترام الآخرين لهم. هذا يعني أن شباب الأقباط سيواصلون ما يقومون به بفعل تيار التقدم الاجتماعى والسياسى، بدلا من بقائهم معزولين أو راكدين على الشاطئ.

ونحن عندما نتحول عن الأقباط إلى السوريين، يجب أن نلاحظ أن هناك عددًا محدودًا من السوريين المسلمين يقيمون فى مصر، لكن من وجهة النظر السياسية، فإن السوريين المسيحيين أهم بكثير من المسلمين. وعليه يجب أن يكون الانتباه فى الملاحظات التالية منصبا على المسيحيين.

ليس بالإمكان تحديد عدد المسيحيين السوريين فى مصر. والذى لاشك فيه هو أن السوريين يشكلون طائفة صغيرة جدا بالمقارنة مع الأقباط. وتنبع أهمية هؤلاء السوريين، لا من أعدادهم، وإنما من المواقع المهمة التى يشغلونها. هناك أعداد كبيرة من السوريين من الطبقة العليا ومن الطبقة فوق المتوسطة يعملون موظفين فى الحكومة. وفي كل قرية من قرى مصر، لابد من وجود مرابى، وأن هذا المرابى إذا لم يكن يونانيا فهو سورى. هناك أيضًا أعداد كبيرة من اليهود فى مصر؛ وعلى الرغم من ذلك، يصح القول إن السوريين يحتلون، إلى حد كبير فى مصر، المراكز التى يحتلها اليهود فى

كثير من الدول الأوروبية. ومن هنا، نجد السوريين يثيرون حقد وغيرة أولئك المسلمين والأقباط الذين يتطلعون إلى العمل في الوظائف العامة. وعلى الجانب الآخر تنظر أغلبية السكان إلى السوريين نظرة كراهية واستياء، وهى النظرة نفسها التى ينظرها المدينون المسرفون إلى الدائنين الذين يمسكون بهم فى قبضتهم. المرابي السورى يشتهر بجشعه للربح وبقسوته. يزاد على ذلك أن ابتزاز المرابى السورى للأموال تسهل بفضل تقدم مسيرة الحضارة فى مصر، لأن مدوَّنة نابليون(*)، التى جرى تطبيقها فجأة دون إجراء التعديلات الكافية فى المعاملات المالية فى البلاد، لا توفر أى شيء من الحماية للمدنيين الجهلة المساكين، فى الوقت الذى تصبح فيه هذه المدوَّنة أداة مرعبة للقمع القانونى، فى أيدى الدائنين الطماعين.

السوريون لم يصبح لهم وضعهم الحالى فى مصر إلا منذ سنوات قلائل. وإدوارد لين هو والسير بورنج لا يشيران إلى السوريين ولا يأتون على ذكرهم. وعندما بدأ إسماعيل باشا فى أوْرَبة الخدمات الإدارية المصرية، كان طبيعيا أن يزداد الطلب على المستخدمين النجباء، الذين يستطيعون التحدث بالعربية والفرنسية والأخيرة هى اللغة التى يجرى التعامل بها فى القسم الأكبر من الأعمال الأوروبية فى مصر، يضاف إلى ذلك أن السوريين بحكم تدريبهم وعاداتهم الفكرية، لديهم شيء من الاستعداد الطبيعى لتفهم واستيعاب العمليات الإدارية الأوروبية. لم يكن هناك أمل فى ذلك الوقت، فى الحصول على مساندة كبيرة من المسلم العادى قليل الاستيعاب، الذى لم يفعل شيئًا، عندما مرت عليه تلك الحركة، سوى أن عبس ورفع رأسه عن القرآن، ثم عاد بعد ذلك إلى حالة من الخدر السياسى. كان القبطى

(*) استعمل المؤلف المصطلح Code Napoleon، ويصح فيه أيضًا Code civil، وهو ما يطلق عليه اسم القانون المدنى الفرنسى، وقد صدر هذا التشريع فى عهد نابليون سنة ١٨٠٤. (المترجم)

مُعيناً إلى حد ما، وبشكل أكبر من السوري، القريب السياسى والاجتماعى للقبطى. هذا يعنى أن الفرصة تهيأت للسوري واغتنمها. كان السورى يمتلك كل المؤهلات المطلوبة. فقد كانت العربية لغته الأم. وهو بشكل عام على صلة باللغة الفرنسية، فقد سبق أن تلقى تعليمه فى كلية (مدرسة) من الكليات الفرنسية فى سوريا. يزاد على ذلك أن السورى كان متعدد المواهب، وكان منطلقا، مقداما، وطموحا، يزاد على ذلك أن ثقته بقدرته كانت لا تعرف الحدود، شأنه في ذلك شأن اليونانى الجائع عند الكاتب الرومانى الساخر. كان السورى صاحب موهبة إلى حد كبير، وتلك الموهبة كانت مفيدة فى المجتمع الذى هو قوم من شعوب مختلفة، والذى يكون كل شيء فيه للجميع. وعليه، لم يجد السورى صعوبة فى رفع نفسه فى موقع من مواقع السلطة، وما أن يشغل هذا الموقع، وبحكم مشاعره العرقية القوية، حتى يفتح الباب أمام إخوانه المواطنين الآخرين، دون أن يلقي بالا لتهم المحسوبية التى كانت توجه إليه.

وعندما تولى الإنجليزى زمام الشئون المصرية فى يديه، أصبحت الظروف مواتية للسورى من جديد. والسبب فى ذلك أن الإنجليزى، الذى هو نفسه يجهل اللغة العربية، ولا يستطيع التحدث بالفرنسية إلا على نحو صغير، راح ينظر إلى الفوضى الإدارية المصرية، وقال فيما بينه وبين نفسه: أين لى بالعثور على مرؤوسين يساعدونى؟ المسلم، عديم النفع فى الوقت الحالي؛ والقبطى أفضل من المسلم قليلا. أنا ممنوع، لأسباب سياسية، من استخدام الأوروبيين. وفي مثل هذه الظروف يعد السورى معونة غير متوقعة من السماء.

يحتمل أن يكون استخدام السوريين أدى فى وقت من الأوقات إلى الإسهام فى جعل نظام الحكم البريطانى غير شهير بين طبقات معينة فى مصر، أكثر من أى شيء آخر. وسبب ذلك أن المسلم الأكثر ذكاءً، كان يقول

فيما بينه وبين نفسه، عندما بدأ يعى بصورة متدرجة، ذلك الذى يحيط به: أنا أفهم الرجل الإنجليزى؛ وأنا أعترف بصفاته الطيبة؛ وهو لا يوجه إلى عمله المعرفة وحسب، وإنما يوجه إليه طاقة أكبر من طاقتى؛ صحيح أنى لا أحبه، لكني أدرك أنه لا ينوى سوى مساعدتى، وأنا أرى أيضًا أنه يحقق لى بعض المنافع المادية، التى أنا مستعد لقبولها عن طيب خاطر؛ لكن ماذا عن هذا السورى؟ ألست أنا جيدًا مثله تمامًا؟ إذا كان المواطنون هم المطلوبين فلماذا لا يستخدم ابن جلدتى بدلاً من هذا الأجنبى، الذى ليست فيه مزايا الأوروبى ولا مزايا المصرى الأصيل؟ وعليه فإن المسلم، ومن بعده القبطى على بعد مسافة قصيرة، راحا يصبان غضبهما على السورى. يزاد على ذلك، أن توفيق باشا، الذى كانت رؤاه معتدلة، احتدا احتدادًا شديدًا عندما تكلم عن السوريين، هذا فى الوقت الذى أدى فيه هذا الموضوع نفسه إلى استثارة رياض باشا المسلم المحافظ، ووصل به إلى نقطة غليان بلغت حد السباب. حتى لقد اقترح رياض باشا فى العام ١٨٩٠ إصدار مرسوم يمنع السوريين منعًا باتا من العمل فى الخدمة الحكومية. وهنا تعين على الدبلوماسى البريطانى التدخل وأن يوضح بطريقة الدم البارد الأوروبية الدقيقة ما مفاده، أنه طالما أن الجنود لابسى المعاطف الحمراء يتجولون فى شوارع القاهرة، فإن أى تحريم مطلق يكون على أساس من العرق أو الدين يصبح أمرًا غير مقبول؛ يزاد على ذلك، أن الدبلوماسى البريطانى أوضح أيضًا أنه من باب المساواة والرشد والتعقل، لابد أن نُفَرِّق بين أولئك السوريين الذين تقيم أسرهم فى سوريا، والذين جاءوا إلى مصر لجمع الثروة، وأولئك السوريين، الذين على الرغم من أصلهم السورى، فإنهم وُلدوا وتربوا فى مصر، ومن ثم أصبحوا مصريين بكل معاني هذه الكلمة. وعليه جرى التوصل إلى حل وسط. فقد سمح للسوريين الذين أقاموا خمسة عشر عامًا فى مصر بالعمل فى الخدمة العامة وذلك على قدم المساواة مع المصريين.

الفكر الإسلامي طبيعي جدا في هذه المسألة. يعد المسلمون المصريون، في واقع الأمر، في المرحلة الانتقالية التي اجتازها بالفعل إخوانهم في الدين في الهند. وعندما جرى إدخال كل متعلقات ومستلزمات المنظومات الإدارية الأوروبية إلى الهند، بعد الأحداث التي وقعت في العام ١٨٥٧ الميلادي، استطاع الهندوكي الأكثر دهاء واستيعابا في كل أجزاء الهند، الحصول على كل ما هو حسن ومفيد عند المسلم بطيء الحركة. يضاف إلى ذلك، أن المسلم أفاق مع مرور الزمن، على الحقيقة التي مفادها أن الأمر يتطلب إجهاد الذات؛ وعليه، وإذا ما صحت الأسباب، فإن المسلم المصري سيحذو حذو الهندوسي، بعد أن ينفض نفسه بعض العادات والتقاليد المعوّقة التي كانت متعلقة بأطراف ثياب عقيدته قبل أن يحقق هدفه. لابد للمسلم المصري من المرور بالعملية نفسها. وسوف يكتشف المسلم المصري أن القوانين التي تحميه من التعديات السورية والانتهاكات القبطية، ستكون عديمة النفع، وإذا ما ربط نفسه بالعمل ربطًا محكمًا، قد يتمكن من هزيمة السوري المتفوق عليه مستخدمًا في ذلك أسلحة السوري. يتعين على المسلم أن يحث نفسه، حتى لا يضيع منه السباق أو يخسره. ومن الصعب التنبؤ بما سيصير إليه الدين الإسلامي في حال انتصار المسلم. قد يعاني الدين الإسلامي معاناة طفيفة من إثارة الصراع.

تطورت عند كل من السوري والقبطي "رذائل العبودية" إلى حد ما. لقد اعتاد السوري على الرضوخ للقمع الإسلامي أو التفوق الفكري الأوروبي؛ يزاد على ذلك أن عملية تكييف نفسه مع الأهواء الإسلامية المفاجئة، أو مع محاكاته للإجراءات الأوروبية وأساليب التفكير الأوروبية، لا يمكن حسبانها في مسألة تطوير كفاءة الرجولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن السوري يتمتع بمستوى عال بشكل واضح، سواء أكان ذلك بدافع من وجهة النظر الأخلاقية

الاجتماعية، أم وجهة النظر الفكرية. والسوري يندر أن يكون فاسدًا. والمجتمع السوري ينطوي على تدرجات كثيرة. والسوري الذي ينتمي إلى الطبقة العالية رجل كريم المحتد، وأخلاقياته- وسلوكه العام- تسمح بمعاملته على قدم المساواة الاجتماعية مع الأوربيين الذين ينتمون إلى الطبقة العالية. يزاد على ذلك أن مستواه الفكري عالٍ بلا أدنى شك. وهو يستطيع أن يفعل ما هو أكثر من تقليد الأوروبيين أو محاكاتهم. وهو قادر أيضًا على فهم الأسباب التي تجعل الأوروبي يفعل ما يفعله الآن، والسوري قادر أيضًا على مناقشة ما إذا كان الذي يجري عمله يقوم أو لا يقوم على أساس من الحكمة. كما أنه لا تعوزه بأي حال من الأحوال الملكة المنطقية. وعليه يمكن القول: إنه ليس من الصحيح تمامًا القول: إن السوري يقلد الحضارة ليس إلا. ويمكن القول بحق، إنه متحضرٌ. وهو في هذه الناحية بالذات ربما يكون أرقى، لا من القبطي وحده وإنما أرقى من المصري المتأورب، الذي هو مجرد مسخ في معظم الأحيان.

هناك نقطة أخرى متعلقة بالسوريين ويتعين علينا تناولها. ترى ماذا كان موقف السوري من المصلح البريطاني؟ كان ذلك السؤال في وقت من الأوقات مصدر قلق لا ينتهي للسوري نفسه، نظرًا لأنه كانت تمزقه أحاسيس متضاربة. فالتعليم الفرنسي الذي تلقاه يجعله يرتاب في كل ما هو إنجليزي. هذا يعني أن طريقة المصلح الإنجليزي المباشرة الرشيدة، واحتقاره للشكليات، كانت تبدو غريبة على الذهن السوري الفطن الحاذق، النزّاع إلى البيروقراطية بشكل كبير. تضافرت هذه الاعتبارات مع قدر من الاستياء من التعالي وضيق الأفق، وأدت إلى كراهية السوري للمصلح الإنجليزي. وعلى الجانب الآخر، ألم يكن بالإمكان، على المدى الطويل، الكشف عن نزعات إنجليزية أكثر منها نزعات فرنسية؟ كان من الصعوبة بمكان العثور على

إجابة موضوعية على هذا السؤال، وسط الشكوك التى كانت تحيط بمستقبل مصر فى ذلك الوقت. كان أفضل ما يمكن أن يعمله السورى، فى ظل تلك الظروف، هو الكشف عن كراهية الإنجليز أو كراهية الفرنسيين حسب متطلبات الموقف. وصل الأمر إلى حد أن السورى، كان يطلق بين الحين والآخر، وتحت ضغوط المصلحة الذاتية، بعض الشرر، الذى كان يبدو لغير المثقفين أو الجهلة وكأنه صادر عن شعور مزيف بالوطنية المصرية. لكن الواقع يقول: إن قلب السورى، أو بالأحرى ذهنه، كان منجذبًا إلى الكمال النظرى الذى تنطوى عليه المنظومات الإدارية الفرنسية. هذا يعنى أن السورى لم يكن متعاطفًا مع الإنجليز ولا مع الأساليب والمنظومات الإنجليزية، على الرغم من تظاهره بالولاء والاحترام للمصلح الإنجليزى، واستعداده عن طيب خاطر لقبول كل ما تعين على المصلح الإنجليزى إعطاؤه إياه. وقد ثبتت صحة وجهة النظر هذه مع بدايات الاحتلال البريطانى؛ لأنه بمرور الوقت، بدأت تقل بشكل كبير حدة كراهية السوريين لكل ما هو إنجليزى.

ويتعين علينا فى نهاية المطاف التطرق إلى الأرمن. الجالية الأرمنية فى مصر صغيرة، وهى تتكون فى معظمها من أصحاب المحلات. يزاد على ذلك أن أهمية الأرمن السياسية تنبع من الحقيقة التى مفادها أنه اعتبارًا من تأسيس أسرة محمد على المالكة، كان هناك عدد قليل من أعيان الأرمن يشغلون مناصب عالية مع الحكومة المصرية. فى حين، لم يكن الأقباط، فى معظم الأحيان، يشغلون سوى مناصب ثانوية فى الإدارة (الحكومة) المصرية. وعلى الرغم من كفاية السوريين، فإنهم لم يتمكنوا قط من الخروج من نطاق المراكز الثانوية الأهمية. زد على ذلك أن الأرمن وصلوا، من

ناحية أخرى، إلى أعلى المراتب الإدارية، وكان لهم فى بعض الأحيان نفوذ حاسم على سير الشئون العامة فى مصر.

عدد الأرمن فى الطبقة العالية فى مصر لا يكفى لتبرير ذلك التعميم الكبير الذى أوردته عن السمات والخصائص الأرمنية، والذى أقمته على الملاحظة الشخصية. لكن بوسعى القول: إن هذا العدد القليل من الأرمن الذين تعاملت معهم، يشكلون مع السوريين الصفوة الفكرية فى الشرق الأدنى.

هناك أمر خاص بالأرمن ينبغى ملاحظته. لعلك تلاحظ أن الأرمنى من الطبقة الوسطى، عندما يدخل غرفة بها أحد الباشوات الأتراك. كان يقوم عندما يصل إلى باب ذلك الباشا، بإتيان العديد من الطقوس التى تدل على الرضوخ والخضوع. وهنا يشير إليه الباشا، وهو جالس على كرسيه، وباحتقار شديد بالجلوس، لكن الأرمنى لا يفعل ذلك على الفور؛ ويربِّع يديه أمام جسمه، ويروح ينظر إلى الأرض، ويرتكن على الحائط، أو يتحرك إلى الأمام دون أن يرفع قدميه عن الأرض؛ ثم يجلس ببطء على حافة كرسى أو أريكة، ويضم ركبتيه أمامه، ويربِّع يديه على صدره، ويظل الأرمنى على هذا الموقف المتذلل ينتظر أن يبدأ الباشا فى التحدث إليه ببضع كلمات. لكن الأرمنى الحاصل على تعليم عال، أو يشغل مركزا عاليا لا يقوم بهذه العملية من عمليات التمثيل الصامت. يضاف إلى ذلك، أن الشبان الأرمن يعدون أقل اكتراثًا من آبائهم بالأتراك. لكن الأرمنى، أيا كان، لا ينسى عندما يكون فى حضرة باشا تركى أنه واحد من الرعايا المسيحيين وأن التركى هو جبَّاره العنيد؛ وليس فى ذلك ما يدعو مطلقًا للدهشة؛ نظرًا لأن التجبُّر التركى مع الأرمن بلغ أقصى مدى له.

كان نوبار باشا، وبلا منازع، أبرز الشخصيات الأرمنية فى مصر فى عصره، وقد سبقت الإشارة إلى شخصية هذا الرجل وإلى ملكاته، إشارة عابرة، ولكن يتعين هنا الإفاضة فى الحديث عن هذا الرجل عند هذه المرحلة من القصة التى نحن بصددها هنا.

نوبار باشا، هو ابن بوغوص باشا نوبار، وهو صاحب كفاية ملحوظة. وقد شغل هذا الرجل فى وقت من الأوقات، وبمهارة كبيرة، منصب العضو المصرى فى إدارة السكة الحديد، وقد بدأ الرجل يكتسب، اعتبارًا من تقاعده من الخدمة فى إدارة السكة الحديد، أهمية كبيرة ومفيدة فى مجال اهتمامه بالمسائل العامة.

كذلك يعد يعقوب باشا آرتين رجلا كريم المحتد وعلى درجة عالية من الثقافة، وقد لعب دورًا ممتازًا فى قضية الإصلاح التعليمى.

وربما يكون تجران Tigrane باشا، صهر نوبار باشا، واحدًا من الأرمن الخُلَّص فى مصر. تجران باشا هذا شغل منصب وكيل وزارة الخارجية فترة طويلة من الزمن، ثم أصبح بعد ذلك وزيرًا للخارجية[1]. كان تجران باشا رجلا كريمًا المحتد وعلى درجة عالية من التعليم وصاحب سلوكيات راقية. كان يجيد التحدث بالفرنسية؛ وواقع الأمر أن اللغة الفرنسية كانت عند أطراف أصابعه فقد كان يجيدها تمامًا. كما كان يتحدث الإنجليزية بشكل طيب أيضًا. لم يكن تجران باشا يتكلم اللغة العربية، لكنه كان يعرف شيئًا من اللغة التركية. ومن وجهة النظر السياسية، ودون أن يكون محبا لكل

---

(١) توفى تجران باشا، فى العام ١٩٠٤، وقد تسببت وفاته فى آلام كثيرة لكل من يعرفونه. وعلى الرغم من اختلافى معه بصورة ما، فأنا أحتفظ له بأحسن الذكريات عن علاقاتنا الشخصية الحميمة.

ما هو فرنسي، فإن عادات الرجل الفكرية كانت مصاغة في قوالب فرنسية. كان السواد الأعظم من الشبان المصريين، مع مطلع الاحتلال الإنجليزي، وعلى الرغم من عدم تعاطفهم بأي حال من الأحوال مع أهداف الحكومة الفرنسية وسياستها، مشبّعين بأفكار ترجع جذورها إلى التعليم الفرنسي، ومرتبطين بالفرنسيين، بل إنهم، في واقع الأمر، كانوا أكثر اتصالا بالأدب الفرنسي أكثر منه بالآداب الأوروبية الأخرى.

ومن غرائب العرق الإنجليزي - السكسوني أن أفراده عندما يحتلون أو يسيطرون على بلد من البلدان، التي لا تكون منتمية إليهم، أنهم يكونون معرضين لنسيان الموقف الذي يقفونه من سكان ذلك البلد. وهم يدركون نواياهم الطيبة ويعونها؛ ويرغبون بحق في حكم هذا البلد حكمًا جيدًا وعادلا؛ وهم لا يدركون مغزى تساؤل الناس عن دوافعهم الممتازة؛ وينظرون باستياء كبير وشك كبير أيضًا، إلى كل من يضع العقبات أمام تنفيذ خططهم الجديرة بالثناء والتقدير. وعليه، يتناسى أفراد هذا العرق أنهم لا يتعاملون مع سكان كنت **Kent** أو نورفولك **Norfolk**، ويسارعون إلى إطلاق مصطلح "موالٍ" على أولئك الذين يتعاونون معهم، ومصطلح "غير موالٍ" على أولئك الذين يكشفون عن عدائهم، أومن يبدون مجرد صداقة فاترة.

إذا ما طبقنا وجهة النظر هذه على تجران باشا، نجد أنه لم يكن "مواليًا"، ولا يمكن لومه من الناحية الأخلاقية على عدم موالاته التي كان يكشف عنها في بعض الأحيان. لم يكن تجران باشا كارهًا لكل ما هو إنجليزي بالمعنى العادي لهذا المصطلح، لكن الرجل كان يختلف مع الخطوط العريضة للسياسة البريطانية في مصر. ربما كان للطموح الشخصي نصيب في هذا الموقف الذهني. ويمكن القول: إن الطبقة التي ينتمي إليها تجران

باشا، إذا كانت تلك الطبقة قد جرى اكتسابها مع أول نوبة استياء من جانب خريجى جامعة الأزهر، ـ قد تشغل مناصب أكثر أهمية فى عالم السياسة المصرية، إذا ما قل النفوذ البريطانى عن النفوذ الذى يمكن أن يكون لأفراد هذه الطبقة، فى حال بقاء النفوذ البريطانى على ما هو عليه. ويمكن القول أيضًا: إن تجران باشا، ومن باب إبعاد مسألة كونه مسيحيا عن نفسه من ناحية، وكونه جاهلا باللغة القومية من ناحية أخرى، وجد نفسه مضطرًا للكشف عن درجة من التحمس الوطني لقضية البلد الذى تبناه، أكثر مما لو كان، مواطنًا مصريا حقيقيا وأصيلا يدافع عن قضية مصر. ونحن نشك فيما إذا كان تجران باشا قد تأثر أو لم يتأثر بأى من هذه الاعتبارات. المرجح أنه كان يعرف بحق أن المصريين، أعنى المصريين المتأوربين، الذين يمكن اعتباره واحدًا منهم، قادرون على حكم مصر بدون مساعدة بريطانية كبيرة، وبدون وجود حامية بريطانية فى البلاد[1]. وإذا ما حكمنا على الرجل من وجهة النظر هذه نجد أنه كان مخطئًا بكل تأكيد، لكن مسألة أنه كان يراوده رأى من هذا القبيل، وعلى الرغم انتقاد هذا التفكير، فإن هذه المسألة لا تعد سببًا، من أى نوع كان يدعو إلى الاستياء الخلقى من ذلك الرجل ـ كان تجران باشا، فى واقع الأمر، رجلا شريفًا تمامًا، وصاحب وجهات نظر فاعلة فى الرأى، ولم يكن مستوى الرجل الأخلاقى العام والخاص يقل بحال من الأحوال عن مستوى الرجال الشرفاء فى أى بلد من البلدان الأوروبية.

---

(١) هناك بعض الأسباب التى تفيد أن آراء تجران باشا السياسية تغيرت تغيرًا كبيرًا قبل وفاته. لم يكن الرجل خلال السنوات الأخيرة من حياته يداوم الحضور إلى مكتبه، وكان يعانى من مشكلات صحية كبيرة. وترتب على ذلك، مع أسفى، أني لم أكن ألتقيه كثيرًا مثلما كان يحدث من قبل. وعليه لا أستطيع أن أفيض فى الحديث عن هذا الموضوع.

يضاف إلى ذلك أن الاهتمام بشخصية تجران باشا نابع من وجهة نظر فكرية وليس من وجهة نظر أخلاقية. وهنا يمكن القول إن سماته الوطنية — أى الأرمنية وليست المصرية — هى التى برزت بشكل واضح. ويمكن وصف ذهن تجران باشا بأنه ذهن فرنسى — بيزنطى، بمعنى أن أساس ذلك الذهن كان بيزنطيا فى حين كانت بنيته العليا فرنسية. لقد كان تجران باشا، من الناحية الفكرية، نتاجا مباشرًا للشرقيين، الذين انشغلوا، مع مطلع المسيحية، فى مناقشات لا تنتهى حول فكر لاهوتى جدب وغير مفهوم. كان يستمتع بمناقشة الفروق الدقيقة المقدمة التى نوقشت فى مجمع نيقية(*) **Councilof nice**، لكن الرجل لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة حول ما إذا كان آريوس **Arius** أو أثناسيوس **Athanasius** هو الذى على صواب. كان تجران باشا شديد الذكاء، وبخاصة فى المسائل المتعلقة بالتفاصيل، وكان سريع البديهة، لكنه كان عاجزًا عن الوقوف على النقطة الرئيسية التى يدور من حولها النقاش. وعندما كان يتعين البت فى أية مسألة عملية وواضحة، كان يندفع فى بعض الأحيان، إلى مناقشة مبدأ من المبادئ صلته ضعيفة جدا بالموضوع الذى تجرى مناقشته. على الجانب الآخر، وعندما كان الخطر يتهدد مسألة من المسائل الكبيرة، كان تجران باشا يبالغ فى توضيح الفروق الطفيفة فى موضوع قليل الأهمية، مما يكاد يكون غير مفهوم، أو عديم الأهمية عند من ليس لديهم أذهان بيزنطية. ولم تكن لدى تجران باشا فكرة عامة عن التناسق فى المسائل السياسية. حاول تجران باشا فهم السياسة

(*) المقصود به المجمع المسكونى المنعقد فى نيقية بأسيا الصغرى عام ٣٢٥ ميلادية والذى عقده الإمبراطور قسطنطين الأول لحسم الخلاف اللاهوتى الذى أثير بسبب آراء آريوس حول الطبيعة البشرية للمسيح، وانتهت إلى صياغة قانون الإيمان النيقى "الأرثوذكسى". (المراجع)

الأوروبية وبخاصة البريطانية، ــ وتلك صخرة تحطم عليهــا كثيــر مــن الشرقيين ــ واستطاع الرجل، شأنه شأن دراساته، تقــديم الأســباب شــديدة الترجيح، مما جعله يتوصل إلى استنتاجات، عادة ما تكون خاطئــة. وهنــا ينطبق عليه التعبير الفرنسي الذى يقول: "لقد أخطأ خطأ جسيمًا"(*).

إن المقدمة المنطقية الصغرى تبدو له مهمة، إلى حد كان ينسيه مقدمته المنطقية الكبرى. كان ذلك يعنى أن ذهــن هــذا الرجــل يــرفض التــسليم بالاستنتاجات البسيطة من الحقائق البسيطة، الواضحة للدنيا كلها. يضاف إلى ذلك أن بساطة الاستنتاج الشديدة كانت بحد ذاتها كافية لجعل تجــران باشــا يرفض ذلك الاستنتاج، والسبب فى ذلك أن الرجل كان لديه ميل إلى انتقــاء كل ما هو عويص وصعب الفهم. كان تجران باشا فريسة للمبالغة الفكريــة الزائدة عن الحد أو "ذلك المرض الإغريقى"(**). **Graecorum ille morbus** ، على حد قول سينكا **Seneca**.

كان تجران باشا بمثابة النفس الملعونة **âme damnee** فى سلسلة مــن الوزراء المصريين. كان يقدم دومًا النصيحة التى يرى أنها فــى مــصلحة مصر؛ ومع ذلك، كانت النتيجة، فى السواد الأعظم من المناسبات المهمــة، تأتى على العكس تمامًا مما كان مقصودًا بها. ظل هدفــه ورغبتــه طــوال سنوات كثيرة متمثلا فى التقليل من سلطة الإنجليز فى مصر، فأصبح الرجل إدارة فاعلة فى ازدياد هذه السلطة. كان تجران باشا بين الحــين والآخــر، يتعب فى إقامة بناء دبلوماسى من البطاقات الورقية، ظنا منه أن ذلك البنــاء لابد وأن يحقق النتيجة المطلوبة. وعندما كان يجرى الإطاحة بذلك المنــزل

(*) الأصل الفرنسى لهذا التعبيــر هــو: Il prenait des vessies pour des lanterns (المترجم).

(**) اقتباس لاتينى وهو من ترجمة الدكتور على عبد التواب.

المصنوع من البطاقات بحركة من بنصر المصلح البريطانى، لم يكن يشعر بالإحباط أو خيبة الأمل. لم يتبين، أن الطريق إلى التخلص من المصلح البريطانى، ليس فى معارضته وإنما فى التعاون معه. ولما كان تجران باشا لم يتعلم من التجربة، فقد بدأ يشيد من جديد بناءً دبلوماسيًا آخر من البطاقات، لكن سرعان ما اختفى ذلك المنزل مع انطلاقة من انطلاقات آلة التنبيه البريطانية. وهنا يجدر بنا احترام الدوافع، التى جعلت تجران باشا يقع فى عدد من الأخطاء الأمنية؛ لكنها كانت واضحة جدا. ومرد هذه الأخطاء يرجع إلى الإطار الذهنى الفرنسى ـ البيزنطى الذى يغالى فى تصيد الأخطاء، فضلا عن أنه لا يود الاستفادة من المنطق الاستقرائى. وفى مجال السياسة، يتحتم التأكيد على الحقائق تأكيدًا صحيحًا قبل الوصول إلى أية نتيجة من النتائج. تجران باشا هذا كان سريع النسيان. وكانت عواطفه تدفعه لقبول نتيجة معينة، ثم اعتاد على قبول تلك النتيجة، وإهمال الحقائق التى ينبغى أن تبنى عليها هذه النتيجة.

بذلك أكون قد تناولت بالوصف مختلف العناصر المكونة للمجتمع المدني المصرى، فيما عدا عنصر واحد سوف أشير إليه هنا. يبدو لى أن بعض الأحكام الصادرة فى هذا الصدد كانت قاسية. ويبدو أن هذه الأحكام قد كتبت لهدف محدد سأوضحه فيما يلى.

حدث أن كانت مصر فى تلك الفترة التاريخية التى تتناولها هذه الأحداث بحاجة إلى الأوربة **Europeanised**. كان الإنجليز هم العامل الرئيسى فى عملية الأوربة هذه. صحيح أن المصلحين البريطانيين أبدوا شيئًا قليلا من المرونة الاجتماعية، لكن كان لديهم قدر كبير من المرونة السياسية والإدارية، مكنهم من تكييف أنفسهم وتكييف أساليبهم مع الظروف الغريبة،

عن طيب خاطر، أكثر مما لو كانت المسألة متعلقة بأعضاء آخرين من العائلة الأوروبية. وكان يتعين على المصرى، فى ذات الوقت، لقاء المصلح الإنجليزى بعد منتصف الطريق. وعلى الرغم من أن الحضارة الأوروبية، لم تكن مطلقًا مهدًا لبروكرستيرز(*) فإنها لم تكن شديدة المرونة. وبشكل عام، وعلى الرغم من كل الجهود، فإن الفراش لم نتمكن من جعله يناسب المواطن المصرى؛ وتحتم على المصرى أن يكيف نفسه مع الاسترخاء فى ذلك الفراش. وإذا ما نظرنا إلى المصرى من وجهة النظر هذه، نجد أن من المهم معرفة ماهية المصرى من وجهة نظر الأوروبى المتعلم، وليس التساؤل عن ماهية الأوروبى سواء أكان متعلمًا أو العكس، من وجهة نظر المصرى. وعليه، أكون قد حاولت رسم صورة للمصريين من مختلف طبقات المجتمع، كما يراهم الأوروبى المتعلم، وقد حاولت توضيح عدم مناسبة المصرى للتمدد فى ذلك الفراش، الذى جرى تجهيزه له، باعتبار ذلك خطوة نحو التقدم الحديث. وقد حاولت، بل كنت أرغب فى إبراز كيف أن دين المصرى، وتاريخه، وسماته الفكرية والأخلاقية، وكذلك عاداته وتقاليده الاجتماعية تسهم فى إيجاد فجوة بينه وبين مرشديه الأوروبيين. لكنى لا أهدف من وراء ذلك إلى توجيه اللوم إلى الفرد المصرى، سواء أكان مسلمًا أم مسيحيا، فى الوضع الذى وجدته عليه. قال إنجليزى حدث أن عاش فترة طويلة من الزمن فى الصين: "من سوء حظ الحكومة الصينية والشعب الصينى أن يوضعا فى

(*) بروكرستيرز هذا كان لصًا إغريقيًا خرافيًا يمدد أرجل ضحاياه أو يقطعها لكى يجعل طولهم منسجمًا مع المهد، لكن المعني المقصود هنا من هذا التعبير هو "النهج الذى يُكرهُ عليه المرء". (المترجم).

ميزان، لم يتفقا عليه مطلقًا، وأن يجعلا من نقائصهما الواضحة للعيان أساسًا لإصلاحات متباينة فى درجات جاذبيتها"(١). هذه الملاحظة تصدق على مصر وتنطبق عليها أيضًا مثلما هى منطبقة على الصين. وأن أعى أن الملاحظات التى فى هذا الفصل وفى الفصلين السابقين، وزنت المصرى بميزان لم يرض عنه مطلقًا، ويضاف إلى ذلك، أن ذلك الوزن لم يكن عادلاً إلى حد ما؛ لأننا مهما كانت وجهة نظرنا فى المصرى، يجب أن لا ننسى مطلقًا أن المصرى هو حصيلة تاريخه، ومناخه، ودينه وموقعه الجغرافى. ليس هناك طائل، بل ومن المؤذى للمصرى أن يخفى عيوبه، أو أن يحجب عنا الحقيقة التى مفادها أن استقبال الحضارة الأوروبية الحقيقية من قبل أناس من القبيل الذى وصفناه من قبل، لابد أن يستغرق أجيالا.

لكن الفرصة ليست سانحة أن نشير بأصابع ازدراء التقوى والصلاح إلى المصريين، فى الوقت الذى لا يمكن فيه وقف إحساسنا بالرضا عن النفس لأننا لم نكن مثل عشرات السياسيين التعساء الذين يتعين وقفهم عند حدودهم من منطلق الفكرة التى تقول: إن بعض عيوب ونقائص الشخصية المصرية إنما ترجع إلى الارتباط بالحضارة الأوروبية فى شكل متدن من أشكال هذه الحضارة. وهنا يتعين علينا ومن باب الإحسان المسيحى التغاضى عن كل النقائص الأخلاقية والفكرية عند المصريين، ونبذل قصارى جهدنا لتصحيح هذه النقائص وعلاجها.

---

(١) السيد / إلكسندر ميشاى Michie، "الصين والمسيحية"، ص ١ عام ١٨٩٢.

الفصل السابع والثلاثون

المصريون المتأوربون

المصريون المتأوربون هم من اللا أدرية بشكل عام- الآثار المترتبة على أوربة الشرق- المصريون المتفرنسون- مفاتن الحضارة الفرنسية- عدم صلاحية المنظومة الفرنسية لتشكيل الشخصية المصرية- عداء الطبقات الرسمية لإنجلترا.

يكشف إعمال الفكر للحظة واحدة عن أن المصرى المتأورب يشغل منصبًا ذا أهمية خاصة فى المرحلة السياسية العجيبة التى تمر بها مصر الآن. لو قدر للبلاد أن تكون محكومة بنفس الأنظمة الإقطاعية الشرقية القديمة، فإن عددًا صغيرًا من المصريين المتعلمين ربما يجرى استخدامهم فى الأنشطة الفرعية، ولكنهم لن يعدوا أن يكونوا مجرد تابعين ليس إلا؛ هذا يعني أن هذا العدد الصغير قد لا يكون قد قطع مسافة كبيرة على طريق الحضارة، لأن المصرى المتأورب يمكن أن يكون شيئًا مختلفًا عما هو عليه الآن؛ كان يمكن أن يكون من حيث الروح ـــ لا من حيث الأفكار بالضرورة ـــ أقل مصريًّة وأكثر أوروبية. لكن طالما أن المجتمع المصرى فى حالة دفق، فإن النتيجة الطبيعية تمثلت فى إنتاج طبقة من الأفراد، الكثيرون منهم عبارة عن مسلمين بعيدين عن الإسلام، وإن شئت فقل: أوروبيون تعوزهم القوة أو الحيوية.

يجب أن لا يغيب عن بالنا، ونحن نتناول مسألة إدخال الحضارة الأوروبية إلى مصر أن الإسلام لا يمكن إصلاحه؛ هذا يعنى أن الإسلام إذا ما أصلح لن يكون إسلامًا؛ وإنما سيصبح شيئًا آخر؛ ونحن لا يمكن لنا التكهن بما سيصير إليه الإسلام إذا ما جرى إصلاحه. يقول السير وليام موير: "قد تتقدم الأمم الإسلامية من حيث الحضارة، والحرية، والأخلاق، وفي مجال الفلسفة، والعلم، وفى الفنون، لكن الإسلام سيظل راسخًا. وسيظل ثابتًا على هذا الحال، وهذا هو ما تعلمناه من دروس التاريخ"[1]. ولكن قد نتوقع شيئًا قليلا من المساعدة من المسلمين الأصوليين الراسخين، الذين يعضون بنواجذهم على عقيدتهم القديمة، والذين تزداد كراهيتهم للحضارة مع ازدياد التقدم الحضارى. يعد السوريون والأرمن أجانب. والأقباط، علاوة على كونهم مسيحيين، هم ــ أو على أقل تقدير فى العام ١٨٨٢ الميلادى ــ ليسوا سوى طائفة أفضل قليلا، من حيث التعليم، عن المسلمين العاديين. ولما كان المصرى المتأورب يضع فى اعتباره مسألة حرمان منافسيه، فمن الطبيعى أن يصبح هو، وهذا هو الشيء الوحيد الممكن فى كل الأحوال، العامل الرئيسى فى إدارة البلاد، اللهم إلا إذا كانت البلاد تُدار بواسطة الأوروبيين.

المصرى المتأورب، هو فى معظم الأحوال مسلم من الناحية الاسمية. واقع الأمر، أن هذا المسلم هو من أتباع اللا أدرية بشكل عام. والفارق أو الهوة التى بين هذا المسلم والعالم المتخرج فى جامعة الأزهر كبيرة جدا مثل الفجوة التى بين "العَالِم" والأوروبى. واقع الأمر، أننا نشك فيما إذا كانت تلك الفجوة أوسع بين الاثنين الأولين، عنها بين الاثنين اللاحقين. والسبب فى ذلك أن الأوروبى المستغرق فى التفكير لن ينظر باهتمام إلى "العَالِم" باعتباره

---

(١) عن كتاب "الخلافة" ص ٥٩٧.

ممثلا لعقيدة قديمة، يستحق قسم كبير منها التقدير والاحترام؛ سوف يتعاطف الأوروبى مع "العَالِم"، إذا ما كان مبرزًا فى طبقته، من منطلق أنه رجل متدين، على الرغم من أن دينه ليس هو دين المسيح. أما المصرى المتأورب، على الجانب الآخر، فسوف ينظر إلى "العَالِم" بكل الفخر الذى يصاحب الثراء الفكرى. سوف ينظر المصرى المتأورب، من واقع معرفته التجريبية، إلى "العالم" باعتباره شخصًا مُهْملاً اجتماعيا، يتحتم تحمُّله، بل وحتى الاستفادة منه، بين الحين والآخر، فى الأغراض السياسية، لكنه ليس بحاجة إلى الاحترام.

واقع الأمر أن الشاب المسلم المصرى يخسر إسلامه، عندما يمر من خلال طاحونة التعليم الأوروبية، أو بالأحرى، يفقد الشاب المسلم المصرى الجزء الأفضل من إسلامه. هذا يعنى أن هذا الشاب يشرد فاكا وثاقة من عقيدته. لن يؤمن هذا المسلم بعد ذلك فى وجوده دومًا فى حضرة خالقه، الذى سيقدم له كشف حساب عن أعماله وتصرفاته. يضاف إلى ذلك، أن هذا الشاب، قد يواصل استفادته من الأجزاء قليلة الأهمية فى دينه الأسمى، وأنا أعني بذلك، تلك الأجزاء التى تسمح بدستور أخلاقى فيه شيء من التراخى، ويكيف نفسه بما يتفق مع أهوائه ووسائل راحته فى شئون هذا العالم. يزاد على ذلك، أن المصرى المتعلم عندما يخسر إسلامه يندر أن يقترب من المسيحية. ومسألة الارتداد عن الإسلام إلى المسيحية لا وجود لها فى الطبقات المتعلمة. أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن المصرى المتأورب لا يعد مسلمًا حقيقيا، فإنه يكون، فى كثير من الأحيان، غير متسامح، بل ويزداد عدم تسامحه هذا مع المسيحية، فى بعض الأحيان، وبذلك يكون أكثر تشددًا من المسلم الأصولى القديم، الذى لم يتلق شيئًا من التعليم الأوروبى. وهو، فى معظم الأحيان، يكون كارهًا للمسيحيين كراهية شديدة، وهو يفعل

ذلك من منطلق أن كثيرًا من المسيحيين الذين هو على اتصال بهم يستحقون هذه الكراهية، ومن منطلق أن المسيحى، بصفته أوروبيا، يعد منافسًا ويشغل مناصب يرى المصرى المتأورب أنه هو نفسه يجب أن يشغلها .

ونحن نشك فى مسألة الإقرار والاعتراف بالثمن الذى يجرى دفعه، أو الذى يتعين دفعه نظير إدخال الحضارة الأوروبية إلى هذه المجتمعات الشرقية المتخلفة. صحيح أن المنافع المادية الناجمة عن الأورية عظيمة بلا جدال، لكننا لسنا واثقين[١] من مستقبل التأثير النهائى على الأخلاق العامة والخاصة. معروف أن الحضارة الأوروبية تدمر الدين من دون أن يحل غيره محله. يتبقى بعد ذلك أن نتبين ما إذا كان دستور الأخلاقية المسيحية، التى تبنى عليها الحضارة الأوروبية، يمكن فصله عن تعاليم الدين المسيحى. هذا السؤال، لا يمكن الرد عليه أو الإجابة عليه، إلا من الأجيال التى لم تولد بعد. ونحن نورد فيما يلى، ذلك القليل المتيسر، الذى يمكن أن يرشدنا فى توقع الشكل الذى يمكن أن يكون عليه التأثير النهائى.

أضف إلى ذلك، أننا يجب أن نلاحظ أن هناك فارقًا كبيرًا بين المسلم الذى خسر إسلامه والمفكر الحر فى أوروبا: المفكر الحر فى أوروبا يحيط به جو مسيحى: وهو فى معظم الأحيان، قد يجد نفسه، فى موضع الحسد فى بعض الأحيان، معجبًا بالصدق وبالإيمان، وهما سمتان قد تمنعه قدراته العقلية المنطقية من التخلى عنهما؛ هذا المفكر الأوروبى الحر، إذا ما كان

---

(١) جرى تناول هذا الموضوع بصورة رائعة، من وجهة النظر الهندوسية، فى السلسلة الثانية الرائعة من "دراسات آسيوية" التى قام بها السير ألفريد ليال. والأوروبى الذى يقدر له أن يتولى منصبًا رفيعًا فى الشرق يتحتم عليه دراسة مؤلفات السير ألفرد ليال. هذه المؤلفات، تكشف عن معرفة عميقة بعادات الشرق الفكرية، وعن الإلمام بالمصاعب التى تكتنف معالجة المشكلات الشرقية.

سياسيا سوف، يتعين عليه فى كل الأحوال الإقـرار بجانـب المنفعـة فـى المسيحية؛ وهو سوف يرفض، فى كثير من الأحيان فكرة عدم وجود بـديل يمكن تقديمه له، غير أن يكون ملحدًا أو مؤمنـًا إيمانـًا كـاملا بمـسيحية المدارس؛ يزاد على ذلك، أن حقيقة كونه مفكرًا حرا لا تعزله عن الارتبـاط بأصدقائه والتعاون معهم، وأن هؤلاء الأصدقاء قـد لا يشـاركونه عقيدتـه أو شكوكه؛ منطق هذا المفكر الحر، وارتباطاته، وصفاته الوراثية كل ذلـك يضطره إلى التأكيد، وبدرجة لا تقل عن تأكيد المسيحى الأصولى، علـى أن دستور الأخلاقية المسيحية لابد أن يكون هو الأساس فى تنظيم العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان أيضًا فى المجتمع الحديث. تلك الأخلاقية، تـضرب جذورها العميقة فى أوروبا إلى حد أنه إذا قُدِّر لسطوة ـ وهذا هو ما يبـدو محتملا ـ الـدين القائم هو والعقائد الدينية الجوهرية على الجنس البشرى، أن يتم التخفف منها بصورة متدرجة، فيجب عدم حدوث أية كارثة أخلاقيـة نتيجة لذلك.

حال المفكر الحر المصرى مختلف تمامًا؛ إذ يجد نفسه عائمًا فى بحر مضطرب بلا دفة أو قبطان. يضاف إلى ذلك أن تاريخه الماضى وارتباطاته الحاضرة لا تفرض عليه قيدًا أخلاقيا فعالا. ويكتشف أيضًا، أن مسألة الدين عند كثير من إخوانه المواطنين، تكون فى معظـم الأحيـان متطابقـة مـع المعارضة للسواد الأعظم من الإصلاحات المعقولة، ويكتشف أيضًا أنه عندما يدوس مستاءً على ذلك الدين الذى يمكن أن يؤدى إلى نتائج من هذا القبيـل، يصبح ميالا إلى نبذ هذا الدين كلية. وبعد أن يَعْزل المصرى الحر نفسه عن عقيدته، لا يجد أمامه حاجزًا يمكن أن يُبْقى عليـه داخـل حـدود دسـتوره الأخلاقى، سوى حاجز الاهتمام المستخف بالذات؛ وبخاصة عنـدما يكـون الدستور الأخلاقى لذلك المصرى الحر مفروضًا إلى حد ما، على الأوروبى،

الذى هو (المصرى الحر) وأن هذا الدستور الاخلاقى يحاول فى الأصل محاكاة منظومته الأخلاقية. يضاف إلى ذلك أن المجتمع الذى يعيش فيه هذا الأوروبى الحر لا يُدين الكذب والخداع. يزاد على ذلك أن الوصمة الاجتماعية التى تترتب على ارتكاب الرذائل على اختلاف أنواعها، تبلغ من الضعف حدا يصعب معه إحداث تأثير عملى كبير. والمصرى الحر عندما يعزل نفسه عن عقيدة أسلافه وأجداده، لا ينظر وراءه بعد ذلك. وهو لا يترك عقيدته وحسب وإنما يستخف بها. ويندفع اندفاعًا أعمى فى أحضان الحضارة الأوروبية غير عابئ بالحقيقة التى مفادها أن ما تراه العين إنما يكون فقط العلامات والقشرة الخارجية لتلك الحضارة، فى الوقت الذى يكون فيه ثقل موازينه الأخلاقية المسيحية، والذى ينظم من حين لآخر الحركات الشاذة للسفينة، مُخبأً تحت السطح، ويصعب الحصول عليه بواسطة التقليد الزائف للمنظومة الأوروبية. ويروح ينادى ربه، بأن يشهد أنه قد نحى جانبًا كل الإساءات المؤسسة على الدين، وأنه يستخف بتعاليم ومبادئ أسلافه وأجداده. ويقول للأوروبي: انظر: أنا لدى سككى الحديدية، ولدى مدارسى، ولدى صُحُفى، ولدى محاكمى، وكل الأشياء الأخرى، التى أرى بوضوح، أنها تُكَوِّن حضارتك التى تتباهى بها؛ ترى، ما الذى أنا دونك فيه؟ يا أسفاه! هذا المسلم المنعزل عن إسلامه، وعلى الرغم من عدم معرفته تمامًا بالنقيصة التى فيه، يُعَدُّ أدنى من الأوروبى الحر ولا يدرك أن هذه النقيصة لا يمكن إزالتها بجرة قلم، وسبب ذلك أن الأوروبى المتحضر، حسب فهمنا له، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون مسيحيا أصوليا، هو رغمًا عنه، وإلى حد بعيد جدا، نتاجًا للمسيحية، ولو لم يكن وراءه ١٩٠٠ عام من المسيحية لما كان على الصورة التى هو عليها الآن. "لا يمكن أن يكون العداء للمسيحية مبررًا لعدم

المبالاة بالحقيقة، التى مفادها أن العالم مدين للمسيحية بنضوج فكرة التقــدم، ومدين لها أيضًا بالمحاولة الجادة لتحقيق هذه الفكرة[١].

ليس مفيدًا فى هذه المرحلة التكهن بالنتيجة النهائيــة التــى يمكــن أن تترتب على القوى التى يجرى تفعيلها الآن فى العالم الإسلامى[٢]. كمــا أن قبول انتشار مزيد من القوة المسيحية يعد أمرًا غير محتمل تمامًا. يضاف إلى ذلك، أن مسألة إحياء الإسلام، أى إسلام القرآن والأحاديث، ليست سوى حلم يراود الطبائع الشعرية التى تنطلق خيالاتها إلى بعيد، بواسطة مظاهر الجذب التى تحوِّم حول بعض أحداث هذه العقيدة. ومع ذلك نجد أنه لم يسجل قــط حالة واحدة لأمة بلادين. "والإنسان يكشف فى كل مكان عن نزعات دينية لا تُقْهر"[٣]. من المعقول، أن يقوم المسلمون مع مرور الزمن، بتطوير دين، دين توحيدى صرف، لكنه لن يكون كله إسلام الماضــى، أو إســلام الحاضــر، وسوف يُنحى ذلك الإسلام جانبًا كثيرًا من التعاليم الإسلامية، لكنــه ســوف يرسى دعائم دستور أخلاقى كاف لربط المجتمع بعضه ببعض بروابط غير تلك الروابط التى لا تقوم على المصلحة الذاتية، هذا المــصرى المتــأورب،

---

(١) عن كتاب ليدون Liddon، "مواعظ الجامعة" ، ١٨٧٣ ، ص ٣٣ .

(٢) يورد السيد/ ليروى ــ بوليو الملاحظات التالية حول التأثير المشتت للحضارة الغربية على اليهودية:

"ما الذى حافظ على اليهودى عبر القرون وحال دون اختفائه بين الأمم؟ بالطبع إنــه دينه. أو بفضل حماية ومراعاة هذه الطقوس الحمائية التى ظل يدافع عنها طوال ألفى سنة، والتى لم نستطع، نحن، نقل روحنا الغربية إليها..... وإذا ما ضعفت اليهوديــة وتحللت وانفرط عقدها ما الذى سيبقى لليهود بعدها؟ ترى، هل بقي اليهــود بفــضل المحافظة على دينهم؟ (عن كتاب "إسرائيل عند الأمم" ص٧٧). (*) ترجمــة الــسيدة لمياء أحمد السقا هذه العبارة باستثناء السؤالين الأخيرين منها (المترجم).

(٣) بويد Boyd كاربنتر، العناصر الأساسية فى الدين ، ص٧٧ .

بالصورة التى نراه عليها الآن، هو الكلمة الأولى، وليس الكلمة الأخيرة، للمجتمع الإسلامى الذى جرى إصلاحه. من المرجح، أن يجرى مع مرور الزمن، أنموذج أعلى من الناحية الأخلاقية والفكرية. وفى ذات الوقت يتعين على السياسى الأوروبى أن لا يغيب عن باله، أنه أثناء قيامه بإصلاحاته الضرورية حسنة القصد، سيحسن صنعا إذا ما امتنع، لأسباب تتعلق بالمنفعة، عن أى إجراء من الإجراءات التى يمكن أخذها على محمل التقليل من شأن العقيدة الإسلامية على نحو أكبر مما تستدعيه هذه الحالة. هذا يعنى أن المبشر، والمحسن، والمصلح الاجتماعى، وكل من هم على هذه الشاكلة، لابد من توفير المجال المناسب لهم. إن نوايا هؤلاء ممتازة، على الرغم من عدم صواب أحكامهم فى بعض الأحيان. هؤلاء يمكن أن يحسنوا الصنع إذا ما كانوا تحت السيطرة، ويعملون على نطاق صغير. وقد يكونون محمولين على جناح الحماس الذى لا يلقى بالا للحرص الدنيوى، ويُحدث إصلاحات أهم من تلك التى يقوم بها الإدارى والسياسى، اللذان يقتفيان أثرهم بحرص بالغ، وربما يجنيان ثمار أعمالهم. ومع ذلك، يتعين على الذين يتحتم عليهم إرشاد ماكينة الدولة، أن يأخذوا حذرهم وهم يهزون بذكاء النسيج الأخلاقى كله فى المجتمع الشرقى. إنه لعمل خطير، من الناحية السياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، أن يحاول الإنسان العبث بالعقيدة الدينية لأمة بأسرها.

وتتمثل أول النقاط، التى يتعين أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع المصرى المتأورب، هى أن هذا الرجل هو من أتباع مذهب اللاأدرية **Agnostic**. أما النقطة الثانية فهى أن مصطلح "متأورب"، عندما نطبقه على المصرى الذى تلقى تعليمه فى أوروبا، وعلى الرغم من أن ذلك ليس اسما على مسمى. نجد أنه غير دقيق. وسبب ذلك أن غالبية المصريين المتأوربين

مع بداية الاحتلال البريطانى، وعلى امتداد بضع سنوات بعد ذلك، كانوا "مصريين غاليين"(*).

وعندما خطى محمد على خطوات حثيثة فى اتجاه إدخال الحضارة الأوروبية إلى مصر، كان من الطبيعى أن يتحول إلى فرنسا طلبًا للمساعدة. كانت تؤرق محمد على، فكرة مفادها أن إنجلترا قد تستولى على مصر، فى يوم من الأيام[1]. كان من رأي محمد على، أن زيادة النفوذ الفرنسى فى مصر يمكن أن يكون عائقًا فى وجه العدوان البريطانى. وعليه جرى إرسال بعض المصريين الشبان إلى فرنسا لتلقى التعليم هناك، وجرى فتح العديد من المدارس فى مصر، وجرى وضع المدرسين الفرنسيين فى مناصب رئاسة هذه المدارس. وعليه حدث أول تأثير حضارى فى مصر عن طريق وسيط اللغة الفرنسية، التى يمكن القول إنها بدأت تحل خلال الجزء الأخير من القرن الماضى، محل اللغة الإيطالية، باعتبارها اللغة الشائعة التى تستخدمها جنسيات مختلفة فى سائر أنحاء الليفانت (المشرق). وبذلك يكون الفرنسيون قد حصلوا على بداية لم يتخلوا عنها مطلقًا. ولما كانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى موهوبين بكثير من بعد النظر السياسى محدد المعالم، ولما كانا أكثر كفاءة فى الإمساك بالفكرة العامة أكثر من الإنجليز، فقد راحا يعضان بالنواجذ على هذه الميزة، ويعملان على زيادتها. كانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى، يعيان أن الشباب المصرى إذا ما تعلموا اللغة

(*) أى مصطبغين بالصبغة الفرنسية.

(١) المرجع السابق. المجلد الثانى. ص١٦. يقول السير شارلز مورى، فى كتابه "ذكريات مختصرة" إن تعاطف محمد على مع فرنسا يرجع إلى حد ما إلى حُنُوّ رجل فرنسي يدعى لايون Lion على محمد على عندما كان طفلا، وكان ذلك الرجل مقيمًا فى "قوله".

الفرنسية، فإنهم قد يتشبعون بحكم الضرورة، بالعادات والأفكار الفرنسية، وأن ذلك سوف يستتبع التعاطف مع فرنسا ومع الأهداف السياسية الفرنسية. وعليه، وعلى امتداد نصف قرن قبل الاحتلال البريطاني لمصر، كانت الحكومة البريطانية خاملة تمامًا فيما يتعلق بالتعليم المصرى، ومن ثم بُذلت قصارى الجهود من أجل نشر معرفة اللغة الفرنسية فى مصر. كان الوكلاء الذين عهد إليهم بتنفيذ هذا الهدف هم القساوسة الكاثوليك بصورة رئيسية. وهنا حرص السيد/ جامبيتا، الرسول الكبير المعادى للكهنوتية فى فرنسا، على أن يشرح للناس أن أفكاره الخاصة بمعاداة الكهنوتية إنما هى للاستهلاك المحلى؛ هذا يعنى أن تلك الأفكار لم تكن للتصدير. يضاف إلى ذلك أن الجمهورية الفرنسية تزعم أنها المدافع عن الكنيسة الكاثوليكية فى الشرق، وأنها تستشعر حساسية شديدة إذا ما جرى التساؤل حول قيامها بمثل هذا العمل. وحكومة الجمهورية هى ومندوبوها، وبحكم عدم معاداتهما للكهنوتية فى داخل البلاد، يعون جيدًا مزايا الأخذ بيد الكهنوتية فى الخارج باعتبار ذلك أداة مفيدة فى زيادة وتوسيع أهدافهم السياسية.

زد على ذلك، وبعيدًا عن النتائج الناجمة عن العمل الذى قام به محمد على أو الحكومة الفرنسية، يتعين علينا ملاحظة أن الحضارة الفرنسية فيها قدر خاص من الجاذبية، لا للآسيويين وحدهم، وإنما أيضًا للأعراق الأوروبية التى تعيش فى منطقة الليفانت. هذه النقطة لها أهمية كبيرة، نظرًا لأن كلا من المصريين المتأوربين والليفانتيين المتخمين بأساليب التفكير الفرنسية أكثر من نظيرتها الإنجليزية، كانوا من بين العقبات الرئيسية التى سدت الطريق على المصلح البريطانى فى مصر.

والأسباب التى تجعل للحضارة الفرنسية جاذبية خاصة عند الآسيويين والليفانتيين جد واضحة، فواقع الأمر، أن الحضارة الفرنسية أكثر جاذبية من

الحضارتين الإنجليزية، والألمانية، والأكثر من ذلك أن محاكاة الحضارة الفرنسية أسهل من محاكاة الحضارات الأخرى. قارن على سبيل المثال الإنجليزى الخجول الذى يتحكم فى مشاعره، بعاداته المحدودة والانعزالية، بالفرنسى المتحرر من النزعات والذى يتدفق حيوية، ولا يعرف لكلمة الخجل معنى، والذي يستطيع فى غضون عشر دقائق إقامة صداقة حميمة مع من يتصادف لقاؤهم له بصورة عارضة. الشرقى غير مكتمل التعليم يفشل في إدراك أن الإنجليزى، فى كل الأحوال، يتميز بصفة الإخلاص، فى حين أن الفرنسى يقوم بتمثيل دور من الأدوار(١). هذا الشرقى غير مكتمل التعليم ينظر ببرود إلى الرجل الإنجليزى، ويندفع مرتميًا فى أحضان الرجل الفرنسى.

انتبه من جديد إلى الجاذبية الفكرية النسبية التى يمثلها العرقان. يعد الإنجليزي تابعًا من أتباع فرانسس بيكون دون أن يدرى ذلك. هذا يعنى أن الفلسفة الاستقرائية أصبحت جزءًا من طبيعة الرجل الإنجليزى. وهو يرفض بالفطرة كل ما هو فى حكم المنطق السابق. هذا يعنى أن الإنجليزى يبذل جهدًا فى جمع بعض الحقائق قبل الوصول إلى أية نتيجة من النتائج، وبعد أن ينتهى من جمع حقائقه، يقوم بقصر استنتاجه على النقطة الدقيقة التى جرى إثباتها. قارن هذا الإطار الذهنى بالإطار الذهنى سريع البديهة عند الرجل الفرنسى، الذى يقوم، اعتمادًا على أوهى الحقائق، بتقديم شكل من أشكال

---

(١) قلت عقب انتهاء الحرب الفرنسية ــ الألمانية بوقت قصير، فى معرض الدفاع عن الفرنسيين فى مواجهة الجنرال (اللواء) بلومنثال: "يجب أن تقر يا سيادة اللواء، أن الفرنسيين ممثلون جيدون". ورد على الجنرال قائلا: "هذا هو الشيء الوحيد الذين يستطيعون عمله. هم يمثلون بصورة مستمرة". وأنا لا أوافق الجنرال على القسم الأول من كلامه؛ لأن الفرنسيين بوسعهم القيام بالكثير من الأشياء العظيمة إلى جانب التمثيل أيضا.

التعميم الكاسح مصحوبًا بتأكيد ليس فيه أية ذرة من الشك، فى صحة هذا التعليم. هل يمكن أن تكون هناك مدعاة للدهشة والمفاجأة، عندما يفشل المصرى، فى ضوء خفة ثقل موازنته، فى تبيُّن وجود شيء من المغالطة المنطقية، فى أعماق منطق الرجل الفرنسى، أو أن البريق السطحى للرجل الفرنسى يطغى على الجد والمثابرة المضنية عند الرجل الإنجليزى أو الألمانى؟ تمعن أيضًا فى الكمال النظرى للمنظومات الإدارية الفرنسية، وتمعن أيضًا التفاصيل الدقيقة لهذه المنظومات، وتمعن أيضًا ذلك الشرط الذى يرد بشكل واضح، بغية مواجهة الطوارئ المحتملة. قارن هذه السمات والملامح بمنظومات الرجل الإنجليزى العملية، التى تقوم بوضع قواعد لقلة قليلة من النقاط، وتترك كما كبيرًا من التفاصيل للتمييز الفردى. من الطبيعى أن يفضل المصرى شبه المتعلم، منظومة الرجل الفرنسى، لأنها تكاد تكون كاملة من الناحية الشكلية وأسهل تطبيقًا من منظومة الرجل الإنجليزى. يزاد على ذلك، أن المصرى شبه المتعلم هذا، يفشل فى تبين أن الرجل الإنجليزى يرغب فى توضيح منظومة تناسب الحقائق التى يتعين عليه التعامل معها، فى حين يتمثل الاعتراض الرئيسى على تطبيق الإجراءات الإدارية الفرنسية فى مصر، فى أن الحقائق يتعين أن تكون فى كثير من الأحيان متسقة مع المنظومة الجاهزة. وأيا كانت وجهة النظر فى هذا الموضوع فإن التناقض قائم. هذا الأمر، يبدو من ناحية، مثل فتاة جميلة تمتلك بعض المفاتن الجذابة، لكن هذه المفاتن مصطنعة؛ ومن ناحية أخرى، تبدو امرأة فى مقتبل العمر متزوجة وقورة يُنظرُ إليها باحترام فى أسرتها والمجتمع، ورزينة فى الوقت نفسه، أو ذات قيمة أخلاقية أكبر، لكن مظهرها الخارجى لا يسر الناظرين. من الطبيعى لذلك المصرى، وهو فى عنفوان شبابه السياسى والفكرى أن يبتسم فى وجه الفتاة الجميلة ويشيح بوجهه عن تلك المرأة المتزوجة الوقورة التى فى مقتبل العمر، لكن شكلها ومظهرها الخارجى لا يشرح الصدر أو يسر الخاطر.

وإكرامًا لخاطر هذا المصرى، فنحن نأسف أسفًا كبيرًا لتصرفه على هذا النحو. إن ما يحتاجه ذلك المصرى لا يتمثل فى تدريب ذهنه بقدر ما ينصب على تشكيل شخصيته. صحيح أن هناك نغمة عالية من الأخلاقية تسود تلك المؤسسات التعليمية، التى تنتشر، مثل آلهة الحكمة[*] عند الإغريق، وصحيح أيضًا أن القسم الأكبر من هذه المؤسسات تنبع من ذهن الفاتيكان الخصيب، وصحيح أيضًا أن القسم الأكبر من هذه المؤسسات موجودة تحت السيطرة الفرنسية فى مصر. ومن المؤكد أيضًا أن أولئك الذين يبنون رأيهم عن الشخصية الفرنسية والأخلاقيات الفرنسية، على الأدب الفرنسى الخفيف فى تلك الأيام، مخطئون تمامًا. وأنا أرى أن الفضائل المحلية لا يجرى تقديرها وإعزازها فى أى بلد آخر، بالقدر الذى عليه تلك الفضائل فى فرنسا وهنا يجب أن لا يغيب عن بالنا[١]، أن الشرقى لديه قدرة عجيبة على تمثل الأجزاء الأسوأ ورفض الأجزاء الأحسن من أية حضارة من الحضارات الأوروبية التى يجرى اتصاله بها. معروف أن أولئك الشبان المصريين الذين جرى إخضاعهم للمؤثرات الفرنسية استقوا مثلهم الأخلاقية بشكل عام من السمات غير الرائعة وليس من السمات الرائعة والمدهشة فى الشخصية الفرنسية.

يجب عدم التسليم هنا بفشل المصرى المتعلم فى ملاحظة عيوب مراقبيه الأوروبيين سواء أكانوا فرنسيين أم إنجليز. هذا المصرى المتعلم يرى هذه العيوب واضحة فى كثير من الأحيان، وتكون النتيجة المترتبة على

(*) استعمل المؤلف كلمة Pallas، ويصبح فيها أيضًا pallas Athena، وهى آلهة الحكمة عند الإغريق. (المترجم).

(١) انظر المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٥٩.

ذلك، فى أغلب الأحيان، حتى وإن كان متأوربًا إلى حد مـا، متمثلـة فـى احتقاره للحضارة الأوروبية. وهنا يسائل ذلك المصرى المتعلم نفسه، ما ذلك الشيء الذى نحن فيه أقل أو أدنى من مدرسينا؟ قد نكون مخادعين، وكذابين، وغير أطهار، لكننا لا نزيد ولو مثقال ذرة من السوء على أولئك الذين يُطلب منا النظر إليهم باعتبارهم المنتج النهائى للحضارة الأوروبية(١). وينتج عـن ذلك أن هذا المصرى المتأورب بعد أن يعود إلى مصر يتحول بالقدوة والمثل إلى داعية لمعاداة الأفكار الأوروبية. وهنا تتحـول سـمة المحافظـة عنـد المسلمين الأكبر سنا، والذين ينظرون إلى هذا المصرى المـتعلم باعتبـاره إنذارًا حيا لهم نظرة الحذر من الحضارة الأوروبية، التى تضفى أشياء مبتذلة لا أصالة فيها، لسلوك ذلك المصرى والاستماع إلى لغته؛ فى الوقت الـذى يروح فيه ذلك المصرى، على الرغم من أوربته الجزئية، وفى شـيء مـن التناقض الغريب، حيث نتعامل مع "أرض المتناقضات"، يكـره الأوروبيـين تمامًا شأنه فى ذلك شأن القطاعات غير المتعلمة من إخوانه المواطنين.

---

(١) يـقر المصـريون أنفسـهم بتفـوق التدريب الإنجليزى على التدريب الفرنسى، بل إن الطبقات الفرنسية المتعلمة تقر ذلك التفوق فى بعض الأحيان، يحكم سنيور فى كتابه (حوارات .. إلخ المجلد الأول، ص ٢١٣). الملاحظ أن كل المصريين والآسيويين الذين أرسلهم محمد على إلى إنجلترا لتلقى العلم، عادوا مثلي إلى مصر مفتونين بكل ما هو إنجليزى؛ فى حين عاد كل من أوفدهم إلى فرنسا مستائين من أوروبا. وعنـد كلـوت بك (مـؤسس مدرسة الطب المصرية) نجده يقول: لقد أبديت الملاحظة نفسها ... طلابنا لا يرون سوى الضجة السيئة فى باريس، ويستاؤون من ذلك. وفى لندن يختلط طلابنا بالعالم الراقى، العالم المحترم، الذى يتفوق تمامًا على كل ما هو فى الشرق من حيث الأخلاق والمعرفة والذكاء.

يتعين علينا هنا دراسة مسألة تأثير التعليم الأوروبى، وبخاصة التعليم الفرنسى، على الجيل الصاعد من المصريين، من وجهة نظر مختلفة. يميل المسئولون المصريون إلى التنصل من المسئولية. والمسئول المصرى لا يعمل فكره بالقدر الكافى فيما ينبغى عمله، بدلا من التصرف بطريقة شخصية تجر عليه اللوم. وهذه العادة هى التى تجعل المسئول المصرى يتنصل، بحكم غريزته، من منظومة الإدارة البريطانية، نظرًا لأن المنظومة البريطانية تعول كثيرًا على قدرة الفرد على التمييز والاختيار، الأمر الذى يجعل الفرد يُعمل فكره ويتخذ قراره بنفسه. يهرب المسئول المصرى إلى المنظومة الفرنسية طلبًا للمأوى والحماية؛ وعليه يجد المسئول المصرى الإجراءات الإدارية منظمة فى المنظومة الفرنسية، وهذا يتفق وينسجم مع طريقة تفكيره. يجد المسئول المصرى كل شيء محددا تحديدًا واضحًا وبأدق التفاصيل فى المنظومة الفرنسية، وعلى شكل سلسلة من الأكواد والدساتير الدقيقة. والمصرى المتأورب عندما يحتمى بهذه الأكواد والدساتير يفرح إلى حد بعيد، بتخلصه من مسألة إعمال فكره والتوصل إلى قراره بنفسه. ومع ذلك، قد تحدث بعض الطوارئ التى تحتاج إلى تصرف عاجل، وممارسة شيء من الرُّشد. يزاد على ذلك، فالمصرى المتأورب لا يعترف بالطوارئ فى كثير من الأحيان، كما أنه يقلل من شأن مسألة الرشد هذه. وهنا ترى ذلك المصرى المتأورب يشير إلى مادة من المواد فى قواعده المعمول بها، ويؤكد أنه لا يمكنه التحرك ولو قيد أنملة عن نصوص تلك المادة. بالرغم من أنه قد تترتب على ذلك كارثة؛ والسبب فى ذلك، أن رؤساء هذا المصرى المتأورب لا يمكن أن يوجهوا إليه لومًا، بعد أن التزم التزامًا صارمًا بالأوامر الصادرة إليه. هذا يعنى أن المسئول المصرى يكون دومًا ميالا إلى أن يصبح آلة ذاتية

الحركة(١). والمسئول المصرى، إذا ما تأورب ــ أو بالأحرى إذا ما تفرنس ــ يلين تصلُّبه الآلى أكثر مما كان عليه من قبل.

ومن وجهة النظر هذه، نجد أنه ليس هناك مجال للشك، فى أن التدريب الفرنسي لم يقدم شيئًا بغية تصحيح عيوب الشخصية الوطنية المصرية. ينزع هذا التدريب الفرنسى، فى كل شيء، إلى قولبة الميول والنوازع المصرية إلى الحرفية القاتلة وإهمال الروح التى تبعث الحياة.

هناك عشرات الأمثلة التى يمكن الاستشهاد بها على تلك النزعة المشار إليها هنا. ويكفى أن أضرب هنا مثالا أو مثالين لتوضيح ذلك.

هناك حالة ناظر المحطة الذى رفض إرسال آلة إطفاء الحريق، بواسطة القطار الذى كان على وشك مغادرة المحطة، كيما تساعد تلك الآلة فى إطفاء حريق كبير. وقد أوضح ناظر المحطة هذا بمنطق غير مقبول مشيرًا، إلى القواعد التى لا تسمح له بقطر آلات الإطفاء فى هذا القطار بصفة خاصة. ولم يكن هناك فى مجموعة القواعد شيء آخر يمكن الاعتماد عليه، فى التعامل مع مدينة تحترق يتعين إرسال آلة الإطفاء إليها. وهناك

---

(١) لقد أوضح كل من تين Taine وآخرين أن كثيرًا من الأساليب الإدارية التى تجرى ممارستها فى القارة الأوروبية، ليست، كما هو شائع بين الناس، نتيجة من نتائج الثورة الفرنسية، وإنما كانت هذه الأساليب موجودة بالفعل ــ فى شكل مختلف فى معظم الأحيان ــ فى فترة ما قبل الثورة. وبالطريقة نفسها نجد أن الفكرة السائدة إلى حد ما، والتى مفادها أن الروتينية البالغة التى تميز الحياة الرسمية المصرية، إنما جاءت نتيجة الاتصال بأوروبا، وعلى الرغم من صحة ذلك إلى حد ما، فإن هذه الفكرة لا تنطوى على الحقيقة الكاملة. وهذا هو السيد/ سان جون فى كتابه (مصر ومحمد على، المجلد الثانى ص ٤١٩) يورد مثالا على الروتينية البالغة التى يجرى اتباعها فى تسيير العمل الرسمى فى ذلك الوقت.

أيضًا عرف كان سائدًا فى يوم من الأيام، ويقضى بأنه فى حال وقوع حادث فى الشوارع، يجب عدم نقل الفرد المصاب على الفور إلى المستشفى، وأن يترك ذلك المصاب على الأرض، أيا كانت حالته، إلى حين وصول المسئول الرسمي إلى المكان وتحرير محضر بملابسات الحادث. جرى فى مرة من المرات إيفاد طبيب للكشف على ناظر محطة، قيل إنه مصاب بالجنون. وعندما دخل الطبيب الغرفة هاجمه المريض المجنون. وأوشك على قتله خنقًا. استطاع الطبيب بعد جهد جهيد ونضال مرير استدعاء اثنين من رجال المحافظة على الأمن، كانا موجودين طول الوقت، للإمساك بذلك المجنون. حيا الرجلان الطبيب ثم أمسكا بالمجنون، وعندما سُئلا عن عدم تدخلهما على وجه السرعة، ردا بأنهما لم تكن لديهما أوامر تقضى بذلك. والذى لا شك فيه، أن هذين الرجلين اعتبرا الصراع الذى شهداه على الأرض، جزءا من عملية أوروبية غريبة، لم تكن معروفة لهم، وخاصة بالتعامل مع نظار المحطات المجانين[١].

اسمحوا لى هنا بالقول: إن المرؤس الرسمى المصرى، وهو غالبًا ما يكون شرطيا، ينظر إلى مسألة إعداد "المحضر" وكأنه عمل له قدسية خاصة. ومحتويات هذه الوثيقة لا تهم ذلك الشرطى فى شيء. والمسئول المصرى يشترط عند القيام بعمل المحضر، أن يكون خاليًا من المسئولية وبالتالى يحس بالسعادة. وبغير ذلك، يستشعر المسئول المصرى وقوع شيء من المسئولية عليه، وبالتالي ييتئس. وقد أسهم هذا الإغراق فى عمل المحاضر فى القضاء على كثير من الروح الفردية وحال دون تطورها.

---

(١) لقد أتيت على ذكر هاتين الحالتين فى تقريرى عن العام ١٩٠٣ (مصر. رقم١. من العام ١٩٠٤، ص٧٨) يمكن إيراد عدد لا يحصى ولا يعد من الأمثلة التى توضح النزعة المشار إليها.

خلاصة القول هى، إن المنظومات البيروقراطية والمنظومات القانونية الفرنسية، وعلى الرغم مما يقال فى امتداحها، عندما يجرى تنفيذها عن طريق عرق على مستوى عال من التحضر والذكاء مثل العرق الفرنسى، يجرى تعديلها بعض الشيء كيما تناسب تكوين المسئول المتخصص أو المواطن النافع والمفيد فى بلد مثل مصر.

وعليه، يمكن القول: إن هذا هو حال المصرى المتأورب. فقد تطورت بكل تأكيد سماته الفكرية خلال السنوات الأخيرة. كانت صفاته الأخلاقية قد تحسنت بعض الشيء، إن لم تكن على الإطلاق، بفضل الاتصال بأوروبا. بينما كان المسلم الأصيل مقيدًا فى يديه وفى قدميه بالعادات والتقاليد القديمة المرتكزة على دينه. يزاد على ذلك أن المصرى المتأورب يكون فى معظم الأحيان مقيدًا تمامًا بمجموعة من الصيغ الجامدة، التى يظن أنها هى الأساس والجوهر، فى حين أن هذه الصيغ، هى فى واقع الأمر مجرد أحداث عارضة من أحداث الحضارة الأوروبية.

على الرغم من أن الوصف الذى أوردناه يصدق بشكل عام على الطبقة قيد الدراسة فى الوقف الحالى، فإننا يتعين علينا الانتباه أن هناك استثناءات، والأكثر من ذلك، أن هذه الاستثناءات تتزايد عامًا بعد عام. ويجرى حاليًا تحول بعض أفراد الجيل الأصغر من المصريين إلى مسئولين ممتازين، وبخاصة أولئك الذين يعملون فى إدارة (نظارة) الحقانية **Department of Justice**. وفى ضوء الشخصية المصرية الحديثة، يصبح من الأسهل تنمية بعض القدرات القضائية، بدلا من تدريب موظفين تنفيذيين جيدين. القاضى لا يتعين عليه سوى تفسير قانونه. أما الموظف التنفيذى فيتعين عليه، بحكم الضرورة الاعتماد بدرجة كبيرة، على مصادره وأحكامه الفردية.

تبقى بعد ذلك كله نقطة واحدة تستحق الدراسة. ترى، كيف كان موقف المصرى المتأورب من المصلح البريطانى؟ نحن لسنا بحاجة إلى الإفاضة فى هذا الأمر بعد الذى قلناه. لقد أدى الحقد والحسد، والاستياء من المنظومات الإدارية البريطانية، والجهل باللغة الإنجليزية[1]، والاستياء من سلوكيات التعالى، وأجواء التعالي التى يحيط بها الرجل الإنجليزى نفسه فى غير حكمة أو تعقل، وكذلك افتقار المصرى المتأورب إلى تقدير الجانب الطيب فى الشخصية الإنجليزية، أدى ذلك كله إلى دفع هذا المصرى فى اتجاه واحد. وهنا يمكن القول: إن طبقة المصريين المتأوربين، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة كانت كلها كارهة لكل ما هو إنجليزى مع بدايات الاحتلال الإنجليزى.

نحن نشك فيما إذا كانت كراهية أو عدم كراهية كل ما هو إنجليزى قد تناقصت. واقع الأمر أن هناك بعض الدلائل، على زيادة حدة تلك الكراهية، لسبب رئيسى واحد، يتمثل فى التلفيقات التى تنشرها الصحافة السوقية. وأنه من واجب المسئولين البريطانيين العاملين فى الحكومة المصرية أن يبذلوا قصارى جهدهم بغية التخفيف من حدة هذه المشاعر، وذلك عن طريق التعاطف فى التعامل، والامتناع عن إصدار الأحكام القاسية جدا على العيوب التى يجدونها بين أفراد الجيل الصاعد من المصريين. هذه النقائص والعيوب إنما هى نتيجة طبيعية للأوضاع السياسية الخاصة التى يجري بمقتضاها حكم هذه البلاد من ناحية، وللمؤثرات غير الصحية التى يتعرض لها الشباب المصرى فى معظم الأحيان، من ناحية ثانية.

---

(١) لقد بدأ هذا المصدر الخصب من مصادر سوء الفهم فى الاختفاء. كما أن عدد الشبان المصريين الذين يفهمون اللغة الإنجليزية أخذ فى الزيادة، كما زاد أيضًا عدد المسئولين البريطانيين الذين يتكلمون اللغة العربية.

الفصل الثامن والثلاثون

الأوروبيون

عدد الأوربيين- الليفانتيين- صفاتهم- اليونانيون- مشروعهم التجارى- الإنجليز- جيش الاحتلال- المسئولون المصريون- الإنجليز- مشاعر الأوروبيين الآخرين تجاه الإنجليز- ملخص الطبقات الصديقة والطبقات المعادية لإنجلترا.

نقلا عن التعداد الذى أجرى فى العام ١٨٩٧ الميلادى، كان يقيم فى مصر حوالى ١١٣٠٠٠أوروبى[1]. كان توزيع هؤلاء الـ ١١٣٠٠٠ نسمة من الأوروبيين على النحو التالى:

اليونانيون	٣٨٠٠٠
الإيطاليون	٢٤٠٠٠
الفرنسيون	١٤٠٠٠
النمساويون	٧٠٠٠

(١) ليس هناك شك فى زيادة عدد الأوروبيين زيادة كبيرة فى مصر بعد التعداد الذى أجرى فى العام ١٧٩٨الميلادى. كنت قد أشرت بالفعل (راجع المرجع السابق، الملاحظة الموجودة على ص١٢٩) إلا أن الأرقام المفصلة للتعداد الذى أجرى فى العام ١٩٠٧الميلادى، لم تكن متيسرة بعد.

الإنجليز (بما فيهم المالطيون والرعايا البريطانيون الآخرون، إضافة إلــى جيش الاحتلال	٢٠٠٠٠
جنسيات أخرى	١٠٠٠٠
الإجمالى	١١٣٠٠٠

على الرغم من أن تصنيف السكان طبقًا للجنسيات له أهميته من نواحٍ كثيرة، فإنه قد يكون مضللا إلى حد بعيد، لأننا عندما نقول إن هناك ٢٤٠٠٠ إيطالى، ١٤٠٠٠ فرنسى، ٧٠٠٠ نمساوى إلخ فى مصر، فليس معنى ذلــك وجود هذا العدد من الإيطاليين، أو الفرنسيين، أو النمساويين فى البلــد، وأن لهم الخصائص والسمات الوطنية، التى للسكان الحقيقيين فى كل من إيطاليا، أو فرنسا، أو النمسا. وإذا ما نحينا جانبًا حقيقة وجود عدد كبير من الرعايــا الذين يتمتعون بالحماية، والذين هم شرقيون فى معظم الأحوال، فيجب علينا ملاحظة أن الفرنسى المقيم فى مصر، يكون فى كثير من الحالات، فرنــسيا من الناحية الفنية، وأن الإيطالى قد يكون فى واقع الأمر نصف إيطالى، فيما يتصل بخصائصه الوطنية، وأن النمساوى يكون فى معظم الأحوال مجــرد واحد من رعايا إمبراطــور النمــسا، لمجــرد تــوفير الحمايــة القنــصلية ولا شيء غير ذلك. والسبب فى ذلك، فى حقيقة الأمر، هو أن كثيــرًا مــن هؤلاء الأفراد أو من أفراد جنسيات أخرى هم ليفانتيون(*) قبل أى شيء آخر، وأنه على الرغم من أن الليفانتيين ليسوا أمة مستقلة، فإن لهــم خصائــصهم وسماتهم الخاصة بهم، والتى يمكن وصفها أيضًا بأنها وطنية.

(*) الليفانتى: واحد من سكان البلاد الواقعة فى شرق البحر الأبيض المتوسط. (المترجم)

كل من يعيشون فى الجزء الشرقى من البحر الأبيض المتوسط يعرف جيدًا معني كلمة ليفانتى، وذلك على الرغم من أن تعريف هـذا المـصطلح تعريفًا محددًا يكاد يكون أمرًا مستحيلا. ومن هنا، يمكن وصف الليفانتى بأنه مقيم أوروبى فى الليفانت، وعادة ما يكون ذلك فى الممتلكات العثمانية الواقعة فى الليفانت. على كل حال، هذا التعريف ليس مقنعًـا، نظـرًا لأن بعـض الأوروبيين قد يولدون ويُنَشَّأون فى الشرق، ويمـضون كـل حيـاتهم فـى الليفانت، دون أن يفقدوا السمات الخاصة لبلادهم الأصلية، أو يكتـسبوا أي شكل من الأشكال خصائص أو سمات الليفانتيين. وفيمـا يتعلـق بالـسكان الآخرين، فإن الإقامة لفترة طويلة فى الليفانت تكفـى لإسـباغ الخـصائص والسمات الليفانتية الأصيلة عليهم. بعض آخر، من السكان، يكادون يشبهون الليفانتيين فى بلادهم الأصلية، إلى الحد الذى يجعلنا نقول عنهم إنهم كـانوا ليفانتيين حتى قبل أن يهاجروا إلى الليفانت. وحيث إن الليفانتيين يشبهون، فى واقع الأمر، الأوروبيين المستشرقين، شأنهم شأن المسلمين المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا، والذين يُعَدُّون مصريين غالين (متفرنـسين)، فـإن الليفانتيين يمثلون كل تدرجات الشخصية، بدءًا بالأوروبى الذى ليس فيه أى ملمح أو سمة من سمات الشرق، إلى الأوروبى المستشرق استـشراقًا تامـا يندر معه الاحتفاظ بأية سمة من السمات الأوروبية الفارقة. هناك عدد كبير من الليفانتيين يقفون فى منتصف الطريق بـين هـذين الطـرفين. هـؤلاء الليفانتيون الذين يبدؤون فى بعض الأحيان بخصائص وطنية شبيهة إلى حد ما بخصائص وسمات الشرقيين، يروحون يطورون هذه الخصائص بدرجـة أكبر مما هى عليه عن طريق الإقامة فى الشرق. هذا يعني أنهم يـصبحون أوروبيين شبه مستشرقين. ونحن عندما نقارن هؤلاء الليفـانتيين بـالأعراق الشمالية فى أوروبا، نجد أن القسم الشرقى من شخصياتهم يظهـر ويتجلـى بشكل واضح. وإذا ما قارنا هؤلاء الليفانتيين، من ناحية أخرى، بـالأعراق الجنوبية فى أوروبا، نجد أن عملية المفارقة هذه تبـرز الـسمات الـشرقية

المميزة لهؤلاء الليفانتيين بصورة أقل منها عند أعراق الشمال. يجرى تجنيد القسم الأكبر من الليفانتيين من الأعراق الجنوبية فى أوروبا، وفيما يتعلق بهذا الصنف من الليفانتيين، فإن جنسيتهم من الناحية الفنية، ومن منظور الجدلية الحالية، تكاد تكون قليلة الأهمية. يزاد على ذلك، أن الليفانتى عندما يسجل نفسه في إحدى القنصليات، فذلك مجرد حدث عارض. وهو ليفانتى أولا وقبل كل شيء، على الرغم من عدم رضاه عن إطلاق هذا اللقب عليه؛ والسبب فى ذلك، أنه يعرف ويدرك أن الليفانتيين لا تكون لهم عمومًا شخصية متفردة، ولأنه يكره مزج تفرده الوطنى ضمن تعبير يضم شعوبًا شتى، ولأنه يعي من ناحية أخرى المزايا المادية التى يجنيها من وراء جنسيته الأجنبية؛ من هنا فإن الليفانتى يطور فى معظم الأحيان، درجة خاصة من الوطنية للبلد الذى يوفر له الحماية القنصلية.

الألمان وكذلك الإنجليز يندر، مهما طالت إقامتهم فى الليفانت، أن يصبحوا ليفانتيين خالصين. وهم يحتفظون، بشكل عام بخصائصهم الوطنية شديدة الوضوح التى يبدؤون بها. والألمان والإنجليز بوصفهم مشكلين لطبقة واحدة، لا يختلفون اختلافًا جوهريا عن إخوانهم المواطنين أفراد الطبقة نفسها فى كل من ألمانيا وإنجلترا.

حالة الإيطاليين، الذين يوجد منهم عدد كبير فى مصر مختلفة عن الحالات الأخرى. يوجد عدد كبير من الحرفيين الإيطاليين المهرة في مصر مثل: بنائي بيوت الآجر، والبنائين (الماسون) **Masons**، والنجارين.. إلخ. والمعتاد هو أن يُكَوِّن هؤلاء الإيطاليون عرقًا منتظمًا جادا، ووجودهم مفيد للمصريين، فى أنهم يمكن أن يتعلموا منهم مختلف الحرف التى تحتاج إلى المهارة عند ممارستها. والإيطاليون بصفتهم طائفة من الطوائف لا يختلفون عن إخوانهم المواطنين المنتمين إلى الوضع الاجتماعى نفسه فى إيطاليا. هناك أيضًا، بعض الإيطاليين من الطبقة المتوسطة، يقيمون مع أسرهم فى

مصر منذ فترة طويلة، ويمكن اعتبارهم ليفانتيين من الناحية الطبقية. ومسألة تحول الإيطالي إلى ليفانتى، فى الحالات التى من هذا القبيل، تكـــون أســـهل منها فى حالة الإنجليزى أو الألمانى.

الشيء نفسه يمكن قوله عن النمساويين، الذين هم ليسوا من النمسا فى الأصل، وإنما يجيئون من المناطق المجاورة لتريستا **Trieste**. وعدد كبير من هؤلاء من اليهود. ولغتهم لا تكون عادة هى الألمانية وإنما الإيطالية.

يشغل الفرنسيون وضعًا عجيبًا. وتحتوى المستعمرة الفرنسية بمـــصر على كل أطياف التدرج الطبقي، بدءًا بالغالي شديد الغالية وانتهاء بالليفـــانتي شديد الليفانتية. يزاد على ذلك، أن مشكلة الطبقة الأخيرة تتمثل فيما إذا كـــان الفرنسى قد أصبح ليفانتى أم أن العكس هو الصحيح؛ أو فى أن الليفانتى لـــم يصبح غاليًا. واقع الأمر أن العمليتين تعملان عملهما بصورة مستمرة.

نتساءل بعد ذلك، ما الخصائص الرئيسية لليفانتيين؟ واقـــع الأمـــر أن هناك ليفانتيين كثر، منهم التجار، والحرفيون، وأصحاب المحلات وآخـــرون ـــ وهم يحظون باحترام كبير فى المجتمـــع، ويقومـــون بأعمـــالهم الماليـــة والأعمالية على نفس الأسس والمبادئ التى يسيرون عليها كمـــا لـــو كـــانوا يعيشون فى تريستا، أو فى جنوه، أو مرسيليا. لكن هؤلاء الليفانتيين ليـــسوا ممثلين للطبقة التى تدور بخلد الوزير المصرى أو مستـــشاره البريطـــانى، عندما تذكر كلمة ليفانتى. ومن سوء حظ الليفانتيين أنهم يعانون مـــن حيـــث السمعة جراء صفاتهم التى تتجلي فى أقلية صغيرة من أفراد طبقتهم. ولـــيس هناك شك، فى واقع الأمر، أن هناك بعضا من أفراد هذه الطبقة يوصـــمون إلى حد كبير بوصمة عدم الاستقامة الأخلاقيـــة، وإن شـــئت فقـــل: الخـــسة الأخلاقية. هذه الفئة من الليفانتيين هم الذين ينظرون إلى المـــصريين بـــدءًا بالأمير وانتهاء بالفلاح، على أنهم (المصريين) فريسة لهم. هؤلاء الليفانتيون،

هم الذين وجهوا مهارتهم الذهنية، وهى ليست بالقليلة، إلى أعمال السلب والنهب. وأيا كانت العيوب القومية لهؤلاء الليفانتيين عندما كانوا فى بلادهم الأصلية، فإن هذه العيوب تعززت، عندما جاء هؤلاء إلى مصر، واكتشفوا أن عليهم أن يتعاملوا مع أناس جهلة، سُذَّج، مبذرين ومن ثم يسهل سلبهم ونهبهم؛ بدا هؤلاء الليفانتيون بحكم تدنيهم الأخلاقى، وعقولهم الضالة، وكأنهم، إلى حد ما، يجدون مبررًا لتبادل الأخلاق المتدنية عند التعامل معهم، ولما كان هؤلاء الليفانتيون ضعافًا وبلا حول أو طول، فقد دعوا إلى السلب والنهب بيدى المغامر عديم المبادئ، المتسلح بكل أسباب القوة التى يستمدها من التفوق الذهنى، والمساندة الدبلوماسية، والمعرفة الوثيقة بكل أشكال وضروب القانون المدنى. هذه الطبقة من الليفانتيين هى التى جعلت الحضارة الأوروبية تزكم، إلى حد ما، أنوف المصريين. قدم الليفانتيون الذين ينطبق عليهم هذا الوصف، قدرًا ضئيلا من الخير، عندما بدأ دخول رأس المال الأوروبى إلى البلاد، على نطاق محدود. وقد أحدث هؤلاء الليفانتيون ضررًا كبيرًا عندما ربطوا اسم الأوروبى فى أذهان المصريين بانعدام الضمير فى البحث عن المكاسب. يزاد على ذلك، أنه من الطبيعى لليفانتى الطبقة العليا أن ينظر إلى المصرى من الطبقة العالية أيضًا على أنه فريسة له. أما الليفانتى من الطبقة الدنيا فكان يسلب الفلاحين وينهبهم.

هناك عدد كبير من اليونانيين، الأمر الذى يجعلنا نوليهم شيئًا من الاهتمام. كان عدد اليونانيين فى مصر فى العام ١٨٩٧ الميلادى يقدر بحوالي ٣٨٠٠٠ يونانى؛ وعليه فإن مسألة تحديد من يكون أو لا يكون من رعايا ملك اليونان، تعد سببًا لا ينتهى من أسباب الخلاف بين الحكومتين العثمانية واليونانية. وما شروط المولد وشروط الإقامة، التى يعد فى ظلها اليونانيون الذين وُلدوا وتربوا خارج اليونان، والذين أقاموا إقامة عابرة فقط

فى البلاد، رعايا يونانيين؟ ونحن لسنا هنا بحاجة إلى الإطناب فى تفاصيل هذه المسألة المتعبة. يكفي القول: إنه على الرغم من مقاومة السلطات المصرية، فإن السواد الأعظم من اليونانيين الناطقين باللغة اليونانية يفلحون بشكل عام، فى إيجاد الأدلة الكافية التى تمكنهم من المطالبة بامتيازات الجنسية اليونانية.

يوجد فى الإسكندرية، التى يمكن اعتبارها بلدًا يونانيا، عدد كبير من اليونانيين أصحاب النفوذ والذين يحظونْ باحترام كبير. وجود هؤلاء اليونانيين فى مصر يعد ميزة فريدة للبلاد(١). أكثر من ذلك، هناك أيضًا عدد من صغار التجار اليونانيين الذين يستحقون الاحترام التام. تتبقى بعد ذلك الحقيقة التى مفادها أن قسمًا كبيرًا من المستعمرة اليونانية فى مصر مكون من يونانى الطبقة الدنيا الذين يمارسون مهنة المرابين وبائعى الخمور إلخ. واليونانى الذى من هذه الطبقة يكون صاحب موهبة غير عادية فى تجارة التجزئة. وهو على استعداد للتضحية بحياته وتعريضها للمخاطر بغية الحصول على مكسب صغير. المرابي اليونانى، أو البقَّال Bakal (التاجر العام) لا يقتصر وجوده فقط على كل قرية من قرى مصر؛ لأنه يشق طريقه إلى المناطق النائية فى المناطق البعيدة داخل السودان والحبشة. والتاجر اليونانى الصغير يوجد دوما فى المناطق التى يكون الشراء فيها بسعر

(١) أود التركيز بشدة على هذه النقطة؛ إذ إن اليونانيين هم دون الآخرين، الذين عانوا الكثير من الممارسة الشائعة جدا، التى تقوم على إدانة جماعة أو طائفة بأسرها، بسبب إدانة سلوك فرد من أفراد هذه الطائفة. وعندى أسباب كثيرة قاطعة لمعرفة أن أفراد الطبقة العالية الكثيرين والمقيمين فى مصر هم أكثر من يأسف ويندم على تلويث سمعتهم الوطنية بسبب سلوك بعض الأفراد المنتمين إلى طائفتهم. وعلى الرغم من الشوائب التى أوردناها هنا، فإننا يمكن القول بحق، إن اليونانيين فى مصر، مثلما حدث فى الماضى، حملوا شعلة الحضارة فى البلد الذى أقاموا فيه.

رخيص والبيع فيها بسعر غال. زرت فى العام ١٨٨٩ سرَّس Sarras، التى تقع على بعد حوالى ثلاثين ميلا جنوب وادى حلفا. كانت سرَّس فى ذلك الوقت أبعد مواقع الجيش المصرى الخارجية، وتقع وسط بَرِّيَّة سحيقة. هذا الموقع جرى إنشاؤه منذ أيام قلائل. وعلى الرغم من ذلك، وجدت فيه يونانيا يبيع السردين، والبسكويت.. إلخ، لعدد محدود من العملاء، من خلال ثقب فى صخرة أقام فيها دكانًا مؤقتًا.

وعليه، يمكن الثناء على الطبقة الدنيا اليونانية لنشرها روح المشروع التجارى. ومع ذلك فإن وجود يونانى الطبقة الدنيا فى مصر يكون مؤلمًا فى كل الأحوال. وأيا كان الأمر، فقد بقيت الأوضاع الأخلاقية والسياسية دون مساس بعد الباشا التركى ــ المتمصر، أو شيخ البلد المستبد، أو "العالم" المتشدد، وأيا كانت الآثار السيئة الناجمة عنهم، فإن يونانى الطبقة الدنيا هو الذى يسعى للقضاء على هذه الأوضاع. هذا اليونانى يغرى الفلاح المصرى بالاقتراض بسعر فائدة عالٍ، ويلجأ بعد ذلك إلى إحداث تحول قانوني حاد، يترتب عليه إنزال ذلك الفلاح من موقع المالك كامل الأهلية إلى موقع العبد الذى يعمل فى أرض السيد للإقطاعي. ويغفل ذلك اليونانى تلك السمة الأخلاقية التى ينفرد بها المسلم إذا لم يكن ملوثًا بالارتباط الأوروبى. هذه السمة هى الوقار. بدأ القرويون المصريون يتناولون المسكرات بفعل الأنشطة اليونانية والنفوذ والتأثير اليونانى. قال السيد/ جلادستون، فى واحدة من خطبه التاريخية، لو يخرج الأتراك من أوروبا[١] "بقضهم وقضيضهم" فإن

(١) اتُّهم السيد/ جلادستون بانتحال وقع فيه عن غير قصد. الأرجح هو أن قلة قلية من الناس، هم الذين يعرفون أن التعبير الذى أطلق على الأتراك، مأخوذ أصلا عن اللورد ستراتفورد دى رد كليف الذى وصلت أراؤه إلى الخَلَف؛ وأن التعبير أصبح يعني "لا حاجة إلى المزيد من كراهية الأتراك". وعندما كتب اللورد ستراتفورد إلى السيد/=

ذلك سيكون أمرًا طيبًا. قد يكون أو لا يكون هذا هو الحال. لكن ليس هناك شك فى أن فرضية مضادة، لها الطابع نفسه يمكن أن تصدق هنا أيضًا. قد يكون من المفيد لتركيا ومستعمراتها لو جرى طرد بعض يونانى الطبقة الدنيا بقضهم وقضيضهم من تركيا.

قد يكون من المفيد، قبل أن نتحول إلى النظر فى عواطف الأوروبيين المقيمين فى مصر، تجاه المصلح الإنجليزى، أن نورد هنا شيئًا عن الإنجليز أنفسهم.

يمكن تقسيم الإنجليز فى مصر إلى ثلاث فئات: (١) المقيمين غير الرسميين؛ (٢) جيش الاحتلال؛ (٣) المسئولين العاملين فى الخدمة المصرية.

تعد المستعمرة البريطانية الدائمة فى مصر واحدة من المستعمرات الصغيرة. وهى مكونة أصلا من قليل من التجار المقيمين فى الإسكندرية، ويستخدمون عددًا صغيرًا من الوكلاء الإنجليز الثانويين الصغار، الذين يقومون بمراقبة أعمالهم المالية فى المديريات المختلفة. والقسم الأكبر من التصدير فى أيدى الشركات البريطانية. والإنجليزى السكندرى، شأنه شأن إخوانه المواطنين، منعزل إلى حد ما. هذا يعنى أنه قليل الاختلاط بالمجتمع

=كننج فى اليوم التاسع والعشرين من شهر سبتمبر قال: "من الناحية الإنسانية أود من كل قلبى لو أن اليونانيين تملكوا كل ميراثهم، وجرى طرد السلطان، بكل عفشه ومتاعه، إلى وسط آسيا". (نقلا عن كتاب "حياة ستراتفورد كننج، المجلد الأول ص٣٠٧). يقول كانون ماكول (فى مجلة فورتنايتلى ريفيو، يونيو ١٨٩٨): "الذى قصده السيد/ جلادستون هو أن الإدارة التركية وبكل أمتعتها، يجب إخلاؤها ـ ليس من أوروبا، وإنما من المناطق التى دمروها ودنسوها". ويبدو أن الفارق ليس كبيرًا بين القولين.

الأجنبى. ومستوى النزاهة والاستقامة فى المسائل المالية بين الإنجليز فى مصر يعد مرتفعًا بشكل عام. والإنجليز فى معظمهم، عادلون وعقلانيون إلى حد بعيد. وهم لا يتسببون فى إثارة المتاعب. وهم يمتازون بتركيزهم الكامل على شئونهم الخاصة. أذكر أنه، طوال سنوات عملي قنصلا عاما فى مصر، لم يطلب منى أحد من الإنجليز المقيمين فى مصر، حتى ولو مرة واحدة، مساندة أو تأييد دعوى أو مطلب غير عادل. والإنجليزى يعرف حقوقه؛ وهو يعرف جيدًا إذا ما حدث جور على هذه الحقوق فإنه سيحصل عليها بالقانون، وأن الأمر لا يتطلب الاستعانة بالقنصل العام. وأنا أشك فى قدرة أى ممثل لأية دولة أخرى فى مصر، على قول مثل هذا الكلام.

وإذا ما انتقلنا إلى فئة مختلفة، نجد أن هناك عددًا محددًا من الإنجليز فى مصر، يعملون فى مجالات غير رسمية، وأنهم يمتازون دومًا بالحيوية، والأمانة، والصراحة، لكنهم فى بعض الحالات الاستثنائية يسيئون إلى العرق البريطانى بسبب سلوكياتهم السيئة وحبهم لذواتهم. تصرف هذه الفئة من الإنجليز يكون مذمومًا بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من ذلك، فإننا عندما ننظر إلى كل الإنجليز المقيمين فى مصر، نجد أنهم مفتولو العضلات، ويحترمون أنفسهم، ولذلك فهم يشكلون عرقًا محترمًا، وبذلك يكونون مُشَرِّفين لبلدهم الأصلى، كما أن وجودهم يكون مفيدًا أيضًا للبلد المقيمين فيه.

نحن لسنا فى حل هنا من الكلام عن جيش الاحتلال. والسبب فى ذلك أن كل من يكرهون كل ما هو إنجليزى، يشهدون بنظامية الجيش الإنجليزى وحسن تصرفه. أسوأ ما يمكن قوله عن الجنود الإنجليزى، هو أن البعض منهم يسيئون إلى أنفسهم عندما يسكرون فى الأسواق بفعل المشروبات الرديئة التى تقدم لهم. السمة الرئيسية المميزة له من المنظور السياسى. هذا الضابط يحمل معه حيثما يذهب عاداته الخاصة ببلاده، وهواياته التى

يستعملها فى تمضية الوقت. والضابط البريطانى فى مصر، يندر أن يختلط بأى مجتمع لا يكون إنجليزيا، وهو يمتنع عن فعل ذلك، من منطلق أنه لا يعرف سوى لغته من ناحية، ومن منطلق اختلاف عاداته الاجتماعية عن عادات المجتمع المكون من عناصر عرقية مختلفة فى البلدات المصرية من الناحية الأخرى. ما الذى يهم الفرنسى أو الإيطالى، فى سباقات الخيل، ورياضة البولو(*)، والكريكت، والجولف، والمؤسسات شبه القومية الأخرى، التى ينشئها الضابط البريطانى حيثما يذهب، سواء أكان مقيمًا فى منطقة شديدة الزمهرير أم شديدة الحرارة؟ هذه الانعزالية لها مزاياها ولها عيوبها أيضًا. لو قدر أن يكون هناك جيش فرنسى فى مصر، لتآخى ضباطه مع الأوروبيين المقيمين هناك؛ ولرآهم الناس جالسين خارج كل مقهى من المقاهى. وكان يمكن أن يسفر ذلك، من ناحية، عن خلق تعاطف اجتماعى أكبر، بين الجيش وبعض طبقات السكان الحضر، وأن يؤدى إلى تكرار حدوث المزيد من المشاجرات. الضابط البريطانى لا يسعى إلى التعاطف، لكنه يتجنب المشاجرات. هذا يعنى أن الضابط الإنجليزى يحظى بالاحترام. وهو من ناحية أخرى، لا يستثير أى إحساس شديد بالتعاطف أو الصداقة. وفى المجمل، يمكن القول، من المنظور السياسى، إن المزايا تزيد على العيوب. معروف أن الضباط البريطانيين يطيعون الأوامر؛ وهذا يعنى أنهم لا يهتمون بالسياسية المحلية أو معرفة أى شيء عنها؛ وهم نادرًا ما يتسببون فى إثارة المتاعب؛ ويتصرفون، فى معظم الأحيان، كما لو كانوا رجالا بريطانيين محترمين. هذه السمات تعد سمات وخصائص مثالية فى مختلف الظروف. وكان السواد الأعظم من رجال الدولة المصريين أصحاب البصيرة أمثال نوبار باشا، مقدرين لهذه الخصائص والسمات.

(*) البولو: هى لعبة الهوكى تمارس من فوق ظهور الخيل. (المترجم).

كنت أتحدث، ذات مرة، إلى واحد من الليفانتيين فى شارع من شوارع القاهرة ومر علينا راكبًا ضابط بريطانى. توقف صديقى عن الكلام وقال: "يا له من قوى مؤدب" (*) كانت تلك الصفة هى التى استرعت اهتمام ذلك الليفانتى ــ أى أن الضباط الإنجليز كانوا أقوياء بدنيا، ومؤدبين. دهشت لذلك التعبير؛ وأرى أنه يعبر عن آراء كثيرين من الجنوبيين.

سوف نتناول بصورة مفصلة، فى مرحلة لاحقة من هذه الرواية، مواقف الرسميين البريطانيين العاملين فى الحكومة المصرية، ولكن سوف نقتصر هنا على أن هؤلاء المسئولين، بالرغم من كونهم أفضل بكثير من الضباط الإنجليز من الناحية اللغوية، فإنهم أقل انعزالا، بشكل عام، عن ضباط جيش الاحتلال. يزاد على ذلك، أن المجتمع الذى يتحركون فيه هو مجتمع إنجليزى فى الأساس.

تتمثل النقطة التى ينبغى دراستها بعد ذلك، فى موقف المقيم الأوروبى فى مصر من الإنجليز، وبخاصة موقفه من تلك المجموعة الإنجليزية الصغيرة الفاعلة فى تنفيذ عملية الإصلاح فى مصر.

أوردنا ما يكفي لإثبات أن التعاطف الاجتماعى كان قليلا بين الإنجليز وبين أية طبقة من الطبقات الأوروبية المقيمة فى مصر. وأوضحنا أن الأفاضل من بين الأوروبيين يحترمون المسئولين البريطانيين؛ ويبدون إعجابهم بسماتهم، وأمانتهم، وطاقتهم، وإصرارهم على حقوقهم، قبل كل شيء. لكن قلة قليلة من البشر هم الذين يحبون هؤلاء المسئولين البريطانيين. يزاد على ذلك، أن قلة قليلة أيضًا هم الذين يفهمون هؤلاء المسئولين. واقع الأمر، أن الأوروبى المقيم فى مصر، كان ينظر إلى المسئولين البريطانيين، منذ الوهلة الأولى وفى كل الأحوال، باعتبارهم لغزًا من الألغاز ــ ولما كان

(*) ورد هذا التعبير باللغة الإيطالية. (المترجم)

هؤلاء الأوربيون المقيمون في مصر، معتادين بشكل عام على الإجـراءات الرسمية (الأوروبية)، فقد عجزوا عن فهم ذلك العضو البيروقراطى، الـذى يؤثر تجاوز الشكليات، وليست لديه نزعات بيروقراطية، والذى يؤدى عمله بلا تطفل، وبدون جلبة لا لزوم لها. لكن مع طول أمد الاحتلال، ومع اتضاح آثار الهيمنة البريطانية عامًا بعد عام، بدأ الناس يتفهمون أساليب المسئول البريطاني على نحو أفضل.

كان طبيعيا أن ينظر المرابى، وبائع الخمور، وآخرون من الشاكلة نفسها إلى الإنجليزى وإلى إصلاحاته، نظرة شك وارتياب منذ البداية. وعلى الرغم من اعتراف هذه الطبقات بأن وجود الجيش البريطانى فى مصر يؤمّن حياتهم وممتلكاتهم، وعلى الرغم من إدراكهم أيضًا، أنه فى حال حدوث فورة من فورات التطرف الإسلامى، أنهم سيكونون أول من يعانى من ذلك، فإنهم ليسوا على استعداد للصفح عن الإنجليزى لوقوفه بينهم وبين فريستهم؛ هذه الطبقات لم تنس، أنه لولا سيطرة النفوذ البريطانى، لارتفع معدل سعر الفائدة إلى أربعة أضعاف؛ وعليه كانت تلك الطبقات، فى وقت من الأوقات، تنظر أسفًا على تلك الأيام الخوالى التى سبقت الاحتلال الإنجليـزى، والتـى كـانوا يقومون خلالها بسلب الحكومة المصرية ونهبها حسبما يشاؤون. وعندما كـانوا يتفقون مع الحكومة المصرية على أن يقوما معا بسلب المصريين ونهبهم.

يزاد على ذلك أن التعاطف السياسى بين مختلف الجنسيات، يعـوّل كثيرًا على تكوين رأى عام أوروبى فيما يتعلق بعمل المسئولين البريطانيين فى مصر. وأنا لست بحاجة إلى التركيز على هذا الأمر. ومن الطبيعـى أن يتباين ذلك التعاطف تباينًا كبيرًا طوال فترة عملى الرسمى فى مصر، نظرًا لأن ذلك التعاطف يعتمد على الأحداث السياسية التى تقع خارج مصر.

وأنا فى هذا الفصل، وفي الفصول الأربعة السابقة، حاولت وصف العناصر الرئيسية المكونة للمجتمع المصرى، وركزت بصفة خاصة على موقف كل عنصر من هذه العناصر، من المصلح الإنجليزى، وبخاصة مع بدايات الاحتلال الإنجليزى. لقد أصبح بالإمكان الآن فرز هذه القوى المعارضة وتمييز بعضها عن بعض، ومعرفة الصديق من العدو. كانت بعض هذه القوى المعارضة معادية. وكان البعض منها يتردد بين الصداقة الفاترة والعداء الصريح، أما الباقي من تلك القوى، وهم الأكثر من الناحية العددية، فكانوا أصدقاء، لكنهم لم يجرؤوا على المجاهرة بصداقتهم، ويزاد على ذلك، أنهم لم يكن لهم حول أو طول فى مساندة قضية مُحْسنيهم. تجيء بعد ذلك، أقلية صغيرة، كانوا من الأصدقاء وكانت لديهم الشجاعة التي تجعلهم يجاهرون بآرائهم، ولكن فرصة التأكيد على هذه الآراء لم تكن متيسرة.

كان الباشوات الأتراك ــ المتمصرون، وذوو النفوذ والسلطة من المسلمين، والمصريون المتأوربون، ومعهم الفرنسيون، معادين منذ البداية لأسباب متباينة.

كان أصحاب الأطيان، والأقباط، والسوريون، والليفانيتون يتأرجحون بين الصداقة والعداء، إذ كانت تمزقهم عواطف متضاربة، ويندفعون هنا وهناك بكل نسمة من نسمات المصلحة الذاتية التى كانت تهب عليهم.

كانت الغلبة الغالبة من السكان، أو بمعنى آخر، الفلاحون، موالين بالقطع من البداية، لكنهم كانوا عديمى الكلام من الناحية السياسية، والأكثر من ذلك، أنهم بلغوا من السذاجة والجهل حدا، لو حاولوا معه جعل أصواتهم مسموعة، لزاد من احتمال وقوعهم فى أيدى رؤساء تحرير الصحف المهيجين السطحيين عديمي المبادئ، الذين كان يمكن أن يجعلوهم يقولون عكس ما يظنونه بحق.

كانت هناك مجموعة صديقة صغيرة من الأوروبيين المحترمين الأذكياء، لكن صداقة هذه المجموعة كانت صداقة أفلاطونية[*]. كانت مشاركة هذه المجموعة قليلة فى السياسة المحلية، وكانوا، فى معظم الأحوال، مجرد متفرجين على ما يجرى على المسرح السياسي.

وهنا يجب أن نلاحظ أن القوى المعادية، وشبه المعادية، وكذلك القوى اللامبالية، كانت أقوى، على الرغم من صغر عددها عن عدد القوى الصديقة. ففي جانب كانت تقف نظرية الشرق المحافظة، هى والانتماء الدينى، والجهل، والغيرة الدولية، وعدد من المصالح الشخصية القوية، التى يوصف بعضها بالدناءة والخسة. فى حين كانت تقف على الجانب الآخر القوة الناجمة عن محاولة أمينة تسعى إلى تحقيق رفاهية السكان جميعًا، الذين كانوا يُوطئون بالأقدام طوال قرون عدة.

بدت المعركة غير متكافئة فى بعض جوانبها. لكن الرجل الإنجليزى تلطَّف؛ وواصل مسيره فى حذر وأحرز قصب السبق. أحس الإنجليزى من البداية أنه يخوض معركة عادلة. كان ذلك الإنجليزى متمتعًا بحسن النية الذى يسود أوروبا الذكية المحايدة. كانت هناك قوة عسكرية تقف خلف ذلك الإنجليزى لمنع حدوث أى خلل فى الماكينة كلها، كان قادرًا على استخدام وكلاء أصحاب خبرة مدربين على دقائق الحكم الشرقى. وقد كتب واحد من المراقبين الأكفاء، بعد عشر سنوات من معركة التل الكبير: "ومع ذلك، تظل إدارتنا الفائقة للهند، جوهرة أقل بريقًا فى تاجنا الإمبريالي، من نفخ الروح الجديدة الرائعة فى مصر"[1]. يزاد على ذلك، أن استمرار الاحتلال، أدى إلى

(*) نسبة للفلسفة الأفلاطونية وهى مثالية غير واقعية.

(١) عن كتاب "القاهرة"، ص ٢٤٣.

إحداث تغيير كبير فى آراء مختلف قطاعات المجتمع المصرى. هذا يعنى أن المزايا الناجمة عن بسط النفوذ البريطانى، كانت محسوسة إلى الحد الذى لا يمكن معه إنكارها. لم يكن هناك من بين المجتمع الأوروبى والمجتمع المصرى، سوى طبقة صغيرة جدا، أدرجت نفسها، بطريقة إيجابية أو سلبية، ضمن الجانب الإنجليزى[١]. وهنا يجب أن نشير أن كلاً من التعاطف الإيطالى واليونانى، كان يتجلى بشكل واضح جدا فى كثير من المناسبات. يزاد على ذلك، أن ممثلى مختلف الطوائف المسيحية المقيمين فى مصر، كانوا ينتهزون كل الفرص السانحة لهم، فى التعبير عن صداقتهم لإنجلترا. ويمكن القول أيضًا إن المسلمين، باستثناء قلة قليلة منهم، كانوا موافقين على سياسة الإصلاح.

لم يكن العداء السافر أو المستور من جانب مختلف قطاعات المجتمع المصرى، هو فى واقع الأمر العقبة الرئيسية أو الوحيدة التى اعترضت طريق المصلح البريطانى. ففى ظل النفوذ المشترك للدبلوماسيين المتنافسين، وفي ظل حملة الأسهم، المشرعين الأجانب، وفي ظل أشخاص آخرين، كانوا

---

(١) دونت هذه الملاحظات فى العام ١٩٠٣، وعلى الرغم من تعارضها الشكلى، فأنا على قناعة من أن هذه الملاحظات لا تزال (في العام ١٩٠٧) صحيحة. فقد تجلت خلال السنوات الثلاثة أو الأربعة الأخيرة رغبة شرعية جدا وقوية جدا فى المشاركة بدرجة أكبر من ذى قبل إدارة البلاد؛ وقد كشفت هذه الرغبة عن نفسها بين المصريين النجباء، لكنى أرى أن عدد أولئك الذين يودون بحق إنهاء العمل الإصلاحى الذى تقوم به إنجلترا فى مصر، قبل الموعد المحدد لذلك، هو "عدد صغير جدا"، وأضيف أيضًا أن هذه الفئة لا يعتد بها.

يتحملون بين الحين الآخر قسمًا من الشئون المـــصرية، نمـــت وتطـــورت مجموعة مختلفة من المؤسسات الرائعة، التى جرى ابتكار الكثير منها أصلا لوقف الحكم السيئ، لكنها، أصبحت فى ظل الظروف التى تغيرت، تشكل فى واقع الأمر عقبات قوية فى وجه الإصلاح. وسوف أحـــاول الآن أن أقـــدم مرشدًا للقارئ لفهم دروب هذه المتاهة الإدارية.

الفصل التاسع والثلاثون

الآلة الحكومية

طبيعة الآلة الحكومية- أجزاء تلك الآلة- ١. السلطان- فرمان عام ١٨٩٢- شبه جزيرة سيناء- ٢. الخديوى. الرسالة الخطية المؤرخة ٢٨ أغسطس من العام ١٨٧٨. دستورية توفيق باشا- ٣. الوزراء- الوزارات- وضع الوزير المصرى- ٤. القانون الأساسى المؤرخ ١ مايو من العام ١٨٨٣- مجالس المديريات- مجلس شورى القوانين – الجمعية العمومية.

إذا ما دخل إنسان لا يعرف شيئًا عن الميكانيكا مصنعًا فيه عدد من الآلات البخارية أثناء تشغيلها، فإنه قد تصيبه الضوضاء الناتجة عن هذه الماكينات بنوع من الصمم قد يستمر لحظة واحدة، وسوف يكون انطباعه الأولى مشوبًا بالدهشة، من أن قطعة دقيقة من هذه الصنعة يمكن أن تنتج من هذه الفوضى التى يراها أمامه. وعليه يبدأ ذلك الآدمى، وبصورة متدرجة، يفهم أن المعدل الذى تدور به أية عجلة من العجلات، منظم تنظيمًا دقيقًا، وأن كباس الآلة البخارية لا يمكن أن يحدث ضربة أقصر أو أطول حتى ولو بمعدل شعرة واحدة عن تلك الضربة التى من المفروض أن يقوم بها، وأن القوة التى تهبط بها المطرقة قابلة للتعديل الكامل إلى أبعد حد ممكن؛ كما يفهم أيضًا أن هناك صمامات كافية ضد وقوع الحوادث، ويفهم أيضًا أن كل

جزء من الماكينة يجرى ضبطه كيما يؤدي جزءًا محددًا من العمل، ويخضع أيضًا لسيطرة كاملة تمنعه من التداخل مع وظيفة أى جزء من الأجزاء الأخرى. وسوف لا يندهش بعد ذلك، إذا ما عرف أن قليلا من الاهتمام بتزييت مختلف أجزاء الماكينة، يؤدى فى نهاية المطاف إلى إنتاج قطعة مصنوعة على درجة عالية من التشطيب.

إذا ما اكتشف ذلك الإنسان، من ناحية أخرى، بعد فحص هذه الضوضاء، أنها أصبحت أسوأ مما كانت عليه أول مرة، وأن حركة كل عجلة غريبة وعجيبة إلى أقصى حد، وأن الكباس معرض للتوقف عن العمل فى أية لحظة من اللحظات، وأنه ليست هناك آلات كافية لتعديل ضربات المطرقة، وإذا ما اكتشف أيضًا أن الصمامات هى والضمانات الأخرى التى تمنع وقوع الحوادث، وأن العمل الذى ينبغى أنه يؤديه كل جزء من الأجزاء غير مؤكد ومتباين، وأن بعض الأجزاء هى من أحدث الطرز، ومتطورة إلى أبعد حد ممكن، فى الوقت الذى توجد بعض الأجزاء القديمة، الصدئة، والعتيقة، وإذا ما اكتشف أيضًا وجود قوة مركزية طاردة تعمل على دفع مختلف أجزاء الماكينة كيما تخرج عن المسارات المحددة لها، وأن هناك خطأ من جانب المهندس لأنه لم يقم بإزالة جسيمات الرايش الصغيرة فى الوقت المناسب، أو أنه لم يقم بوضع المقدار المطلوب من الزيت فى الوقت المناسب، فإن ذلك قد يترتب عليه انهيار المصنع كله ـ فى مثل هذا الحال لن يتطلع مثل هذا الإنسان إلى إنتاج أية سلعة على درجة عالية من التشطيب. واقع الأمر، أن مثل هذا الإنسان سوف يدهش لأن تلك الفوضى الميكانيكية التى أمامه قادرة على إنتاج أية سلعة على الإطلاق.

العلاقة التى بين المنظومة الإدارية المصرية، والإدارة الأوروبية التى على درجة عالية من التحضر فى أية دولة من الدول الأوروبية، تقوم على

العلاقة نفسها التى بين المصنع الثانى والمصنع الأول فى المثال سالف الذكر. نحن نعرف فى أوروبا معنى الاستبداد، ونعرف أيضًا معنى الحكم الدستورى. ونحن عندما نجد مصطلحًا مثل الملكية المطلقة، والملكية المقيدة والجمهورية، والحكم البرلمانى، أو المجلس الفيدرالى، نعرف أن هذه المصطلحات تعطي الأوروبى المتعلم فكرة عامة عن طريقة حكم ذلك البلد الذى يطلق عليه ذلك المصطلح. لكننا قد نقلّب فى القاموس السياسى كله، دون جدوى، بحثًا عن وصف يمكن أن نصف به حكومة مصر.

بادئ ذي بدء، هذه الحكومة لا تعد فى واقع الأمر حكومة على الإطلاق. قال نوبار باشا فى كثير من الأحيان: "**هذه ليست حكومة؛ وإنما هى إدارة**"(*). وهذا كلام صحيح تمامًا. الخديوى محروم بمقتضى الوثيقة الدستورية المصرية من جميع حقوق السيادة الخارجية، كما أنه ليست لديه كامل حقوق السيادة الداخلية، التى هى من حقوق حكام الدول المستقلة وحكام بعض الدول شبه المستقلة.

ثانيًا، تعد الطريقة التى تمارس بها السلطة التشريعية فى الممتلكات العثمانية، التى تعد مصر جزءًا منها، فريدة فى نوعها. ونحن نفهم جيدًا معنى المرسوم القيصرى الذى يصدر عن قيصر روسيا. والأجنبى الفطن يفهم على الفور مغزى القول بأن ملك مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وأيرلنده، وافق على قانون جرى تمريره من خلال مجلس البرلمان. لكن سلطة الخديوى مختلفة عن سلطة كل من الحاكم المستبد والحاكم الدستورى. هذا يعني أن الخديوى، ليس من سلطته إصدار مرسوم تكون كل نصوصه ملزمة لسكان مصر كلهم. هذا يعنى أيضًا أن التشريع يتم عن طريق الدبلوماسية. ورئيس الولايات المتحدة وكذلك ملك السويد يتعين أن يوافقا

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم.

على نصوص أى قانون جديد قبل تطبيقه على رعايا إمبراطور النمسا أو رعايا ملك البلجيك، والسبب فى ذلك أن إجماع المشرعين الدبلوماسيين أمر مطلوب فى التشريع الدبلوماسى؛ وبغير ذلك لا يمكن سريان أى تشريع من التشريعات. وعلى حد ما كتبه لى اللورد سالسبورى ذات مرة فإن المنظومة "شبيه بحرية الرفض والاعتراض فى القانون البولندى، والتى لا تبيح قطع رأس المتمرد".

ثالثًا، أن السلطة التنفيذية مشتتة على نحو يستحيل معه معرفة مصدرها الحقيقى. هناك بعض الأمور التى للخديوى ووزرائه سلطة مطلقة فيها. وفي بعض الأمور الأخرى، تكون أيديهم مغلولة فيها إلى حد أبعد بكثير عن الحدود المفروضة على حكام الدول الأكثر عراقة من الناحية الديموقراطية. يزاد على ذلك، أنه يحدث فى كثير من الأحيان، وعلى الرغم من وضوح نص الوثيقة التى تخول سلطة من نوع ما، أن نكتشف ــ بعد التدقيق ــ وجود رباط دولى أو رباط من نوع آخر، وأن هذا الرباط قد يبلغ من التهلهل والوهن حدا لا تراه سوى العين الدبلوماسية المدربة، لكنه على الرغم من ذلك يكون غليظ القوام على نحو يصبح معه عقبة مؤثرة أمام الممارسة العملية للسلطة.

رابعًا، أن المنظومة القضائية عبارة عن شبكة من الصلاحيات والولايات القضائية المتضاربة. القانون يجرى تطبيقه، فى بعض الأحيان، بواسطة هيئة من القضاة الأجانب، الذين يكونون هم أنفسهم قانونا، نظرًا لتحررهم من أى قيد من القيود التشريعية. وفي أحيان أخرى يجرى تطبيق القانون بواسطة قضاة مصريين. ويقوم كل قنصل بمقاضاة بني وطنه على الجرائم التى يرتكبونها طبقا لقوانين بلاده، فى الوقت الذى يقوم فيه قاضى، على مقربة منه بالبت فى نزاع حول وصية من الوصايا، طبقا لمبادئ الشريعة التى وضعها محمد ﷺ قبل ثلاثة عشر قرنا من الزمان.

وعليه سنقوم هنا بشرح تفاصيل تلك الآلية المعقـدة، التـى سـبق أن تناولنا طابعها العام بالوصف. قد يكون من المفيد أيضًا سرد أجـزاء هـذه الآلية. وهذه الأجزاء على النحو التالي:-

١- السلطان. ٢- الخديوى. ٣- الوزراء. ٤- مجلس شـورى القـوانين ومجلس الشورى. ٥- كبار المسئولين الأوروبيـين، والـسواد الأعظـم مـنهم بريطانيون، ملحقون على مختلف الوزارات بناء على كفاءات وقدرات متباينة.

وهؤلاء السابقون يشكلون الأتراك، والمـصريين، والمـصريين ـــ الإنجليز، باعتبارهم معارضين للشئون الدولية من الإدارة. لقد جرى إنـشاء الإدارة الدولية، أو الإدارة المختلطة كما يطلق عليها فى بعض الأحيان، بناء على ترتيبات كان يجرى التوصل إليها، من وقت لآخـر، بـين الحكومـة المصرية وبين الدول. هذه الإدارة المختلطة لا يمكن تغيير مهامها أو تشكيلها بدون موافقة الدول. كانت الإدارة الدولية وإن شئت فقـل الإدارة المختلطـة على النحو التالى: عندما بدأ الاحتلال البريطانى فى العام ١٨٨٢ الميلادى:- ١- لجنة الدين العام. ٢- هيئة السكة الحديد، التى أُخضعت لها أيـضًا إدارة التلغراف وإدارة ميناء الإسكندرية. ٤- إدارة الأملاك الأميرية.

أخيرًا، كانت العدالة تدار بواسطة المحـاكم التاليـة:- ١- المحـاكم المختلطة. ٢- المحاكم الأهلية. ٣- المحاكم القنصلية. ٤- المحاكم الشرعية.

١- السلطان

كانت العلاقة التى بين السلطان والخديوى محددة بمقتضى مجموعـة من الفرمانات التى يرجع تاريخها إلى الفترة من العام ١٨٤١ الميلادى إلـى

العام ١٨٩٢ الميلادى. والفرمانات الأحدث من بين هذه الفرمانات هى الأكثر أهمية بطبيعة الحال. هذا الفرمان الحديث صدر إلـى عبـاس الثـانى، ٢٧ مارس ١٨٩٢الميلادى. وهذا الفرمان لا يختلف عن الفرمان الصادر فـى ٧ أغسطس ١٨٧٩ الميلادى، الممنوح لتوفيق باشا، إلا فى أمر واحد سنـشير إليه بعد قليل.

ينص فرمان العام ١٨٩٢ الميلادى بصفة أساسية، على أنه فى ظـل قيود محددة يُعْهد بإدارة مصر المدنية والمالية إلى الخديوى عباس الثانى هو وخلفه من الذكور طبقًا للبكورة(*). وهذه القيود هى:-

أولاً، من المسلَّم به أن المـصريين كلهـم رعايـا عثمـانيون. وأن الضرائب يجري فرضها باسم السلطان. وعليه، من باب الانسجام والتوافـق مع الفرمان، لن يكون هناك دولة مستقلة، أو جنسية مصرية مستقلة.

ثانيًا، من المسلم به أن الخديوى ليس له حق إبرام معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية. ويجوز له إبرام الاتفاقـات الخاصـة بالـشئون التجاريـة، أو بالشئون المتصلة فقط بالمسائل المتعلقة بالإدارة الداخلية فقط. يقول السيد/ جيمس سكوت، المحاضر فى المدرسة الخديوية للقانون: "فيما يتعلـق بحـق الحكومة المصرية فى إبرام الاتفاقيات الدولية، يبدو أن الحكومة كانت لهـا سلطة إبرام اتفاقات ومعاهدات بخصوص المسائل كلها باستثناء التنازل عن الأراضى، ومسألة الحرب والسلام"[١]. لم يكن من حق الخديوى، فى ضـوء هذه العلاقة السياسية، حق تعيين مـمثل دبلوماسى لدى أيـة محكمـة مـن

(*) البكورة: أى للابن البكر للحاكم (المترجم).

(١) " القانون الخاص بالأجانب فى مصر، والذى جـاء نتيجـة للامتيـازات الممنوحـة للأجانب". ص ١٤٥.

المحاكم الأوروبية. يزاد على ذلك، أنه كانت هناك قاعدة عامة تقضى بأن يقوم مندوب عثمانى بتمثيل مصر فى الاجتماعات الخاصة التى تعقدها الدول الأوروبية. لقد كان مسموحًا بالتمثيل المصرى المستقل فى المؤتمرات التى تنعقد لتناول موضوعات خاصة تهم مصر. وليس من السهل وضع قاعدة شديدة التحديد لهذا الموضوع. وعليه، وفي العام ١٨٨٤، عندما انعقد فى لندن مؤتمر للنظر فى المسائل المالية المصرية، حُرمت الحكومة المصرية من التمثيل المستقل، فى حين كان مسورس باشا Musurus Pasha، السفير التركي فى لندن، جالسًا على طاولة المجلس[1] نائمًا طوال الوقت، بينما كان

(١) أنا لا يمكن أن أمنع نفسى من سرد حادث طريف وقع أثناء هذا المؤتمر. فى ذلك المؤتمر كانت الدول الأوروبية كلها تعمل ضد بريطانيا باستثناء إيطاليا. كانت إنجلترا تدافع عن مصالح مصر. اقترح الكونت موستر مناقشة مسألة الحجر الصحى التى كانت ألمانيا مهتمة بها فى ذلك الوقت. وأوضح اللورد جرانفيل، إنه إذا ما تعدى المؤتمر الحدود الموضوعة له، فلن يكون هناك ما يمنع من مناقشة المسألة الشرقية داخل نطاق هذا المؤتمر. وعلى ذلك، يمكن فتح مجال واسع غير مطلوب للنقاش. أوضح الممثلان الفرنسى والروسي، أنه لا حاجة إلى التخوف من خطر من هذا القبيل، لأن الممثلين لن يثيروا شيئًا غير مسألة الحجر الصحى. جرى التصويت بعد ذلك على هذه المسألة، بطريقة صارمة إلى أن جاء دور مسورس باشا فى الكلام. جاء مسورس باشا شعارا حقيقيا للبلد الذى كان يمثله، إذ كان غارقا فى النوم، وبالتالى لم يسمع شيئا من النقاش أو الحوار الذى جرى التصويت عليه. وجرى إيقاظ مسورس باشا، وأُبلغ أن عليه أن يصوت على مسألة إدراج أو عدم إدراج مسائل الحجر الصحى ضمن جدول المؤتمر. كان مسورس باشا، فى ذلك الوقت يعمل فى تنسيق كامل مع الحزب المعادى للإنجليزى، لكن نظرا لأنه لم يكن قد أُبلغ مسبقا بما يمكن أن يفعله، فقد أعرب عن رأى مستقل تماماً. قال: "نعم، أنا أوافق على هذا الرأى؛ لكن لدى مسائل أخرى كثيرة أود أن أطرحها على المؤتمر". وبذلك يكون اللورد جرانفيل قد عثر على حليف غير واع. وأصر الرجل على ما قال. وعليه لم تجر مناقشة مسائل الحجر الصحى.

الوفد المصرى: تجران باشا، وبلوم باشا يجلسان على طاولة جانبية، ولم يكن مسموحًا لهما بلعب دور مباشر فى المناقشات. وعلى الجانب الآخر، نجد أن الحكومة المصرية، فى المؤتمر الذى انعقد فى البندقية فى العام ١٨٩٢الميلادى، لمناقشة شئون الحجر الصحى، أُعطيت حق التمثيل المستقل، إلى حد أن المندوبين المصريين استطاعوا الكلام فى المؤتمر لكنهم لم يستطيعوا التصويت. حدث تقدم أكثر فى مؤتمر الصحة الذى انعقد فى باريس فى العام ١٩٠٤ الميلادى. فقد أعطى المندوبون المصريون حق التصويت فى اللجنة، لكنهم حرموا من ذلك الحق فى الجلسات الكاملة للجنة.

ثالثًا، ليس من حق الخديوى التنازل لطرف ثالث عن أى حق من حقوق السلطان فى الأرض. وفي هذا الصدد بالذات اصطدمت النظرية مع الواقع عندما قام الإيطاليون باحتلال مصوَّع.

رابعًا، تبدَّى الحقد التركى التقليدى على مصر، فى النص على أن الجيش المصرى، لا يمكن أن يزيد عدده على ١٨٠٠٠ رجل، تحت أى ظرف من الظروف. يزاد على ذلك، أن الجيش المصرى، فى حال دخول تركيا فى حرب، يمكن أن يُطلب منه القتال فى جانب السلطان، وفى مثل هذا الحال يمكن زيادة عدد الجيش طبقًا لمتطلبات الموقف. واهتداء بهذه الأفكار، جرى النص على أن الخديوى لا يمكن له القيام بإنشاء سفن حربية مدرعة إلا بموافقة من السلطان. وجرى النص أيضًا على أن يكون العلم التركى هو علم مصر. وجرى النص أيضًا على أن تكون الرتب العسكرية متماثلة فى الجيشين. ويجوز للخديوى منح رتبة العقيد للعسكريين ولقب"صانع" **Sanieh** (أى بك من الدرجة الثانية) للمسئولين المدنيين، لكن ليس مسموحًا له بمنح ألقاب أو رُتب أعلى من ذلك.

خامسًا، يجرى سك العملة المصرية باسم السلطان.

تعهد إسماعيل باشا، مقابل الامتيازات التى كان السلطان منحها له فى مناسبات مختلفة، بدفع جزية سنويه للباب العالي[1]، تقدر بحوالى ٦٨٢٠٠٠ جنيه إنجليزى كل عام. فى حين كان المبلغ الأصلى الذى دفعه محمد على فى العام ١٨٤١ الميلادى حوالى ٣٧٧٠٠٠ جنيه إنجليزى، لكن بناء على النفوذ المشترك لكل من أفراد العائلة الخديوية الطموحين والسلاطين رقيقى الحال جرت مضاعفة هذا المبلغ فيما بعد.

سبقت الإشارة إلى أن فرمان العام ١٨٩٢ الميلادى كان صورة طبق الأصل من فرمان العام ١٨٧٩الميلادى، اللهم باستثناء نقطة واحدة. وهنا يجدر بنا الإشارة بصورة مختصرة إلى ذلك الاستثناء.

نص فرمان العام ١٨٧٩ الميلادى على أن خديوية مصر "تقع ضمن الحدود القديمة علاوة على الأراضى التى جرى ضمُّها"[*]. جرى فى الوقت الذى كان يجرى فيه إعداد فرمان العام ١٨٩٢الميلادى، التأكيد للسفير البريطاني فى إستنبول أن الفرمان كان صورة طبق الأصل من فرمان العام ١٨٧٩ الميلادى. كان هناك أيضًا من الأسباب، ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الفقرة لم تكن صحيحة. كان الباب العالى شديد الحساسية دومًا لمسألة تدخل الأجانب فى الحجاز أو الاقتراب منه. واقع الأمر أن القانون الذى يسمح للأجانب بحيازات عقارية فى الممتلكات العثمانية يمنع أى أوروبى من الإقامة فى الحجاز. الأكثر من ذلك، أن شكوك السلطان استثيرت بفعل حادثين وقعا مؤخرًا. أول هذين الحادثين، هو أن سوء الحكم التركى أسفر عن حدوث ثورة فى إقليم اليمن، وأن ذلك التمرد، كان بلا أدنى شك، بدس

---

(١) كانت الجزية كلها مرهونة لمصلحة حملة الأسهم العثمانيين.

(*) هذه العبارة من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا. (المترجم)

وتحريض من البريطانيين. وتمثل الحادث الثانى فى أن متطرفًا ألمانيا، يدعى فرايدمان **Friedmann**، وهو من أصل يهودى، كان يحاول، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه مناقشة الفرمان، إنشاء مستوطنة على الشاطئ الشرقي لخليج العقبة، لحوالى عشرين شخصًا من اليهود، الذين جرى طردهم من روسيا، كان ذلك الأمر مثيرًا للشكوك. وأوضح مختار باشا أن اليهود كانوا ينتظرون دومًا مجيء مسيح يقوم بإعادة غزو القدس والاستيلاء عليها، وأن اليهود سيظنون، وبلا أدنى شك، أن ذلك المسيح قد ظهر الآن فى شخص السيد/ فرايدمان. لم يكن صعبًا إقناع مختار باشا، أن فرايدمان كان خلوا من الادعاءات التى من هذا القبيل[١]. لكن شكوك السلطان لم تهدأ بسهولة. وأسفر ذلك عن تحديد الفرمان للحدود المصرية على أنها ممتدة من السويس إلى العريش. وبذلك كان بالإمكان نقل شبه جزيرة سيناء، التى كانت تحت إدارة خديوى مصر على امتداد السنوات الأربعين الماضية إلى تركيا. لم يكن الأمر يتطلب إحضار الجنود الأتراك إلى ضفاف قناة السويس. وعندما صدر الفرمان توسطت الحكومة البريطانية واستخدمت حق الاعتراض. وبعد تعطيل دام فترة قصيرة، أبرق رئيس الوزراء التركى إلى الخديوى معربًا عن قبوله للمقترح، الذى سبق تقديمه للسلطان قبل ذلك بأسابيع قلائل، ولكن جلالته رفض الموافقة عليه آنذاك[٢]. وبناء على هذا الترتيب جرى ترسيم حدود مصر على أنها ممتدة من العريش إلى رأس خليج العقبة. وبذلك يكون هذا الحدث قد جرى تسويته، وعليه صدر الفرمان محاطًا بكل الأبهة

---

(١) قد يكون السيد/ فرايدمان معروفا عند الإنجليز بأنه مؤلف تاريخ آن بولين Anne Boleyn.

(٢) يرجع الفضل فى تسوية هذه المسألة، بدرجة كبيرة، إلى المهارة فى المفاوضات التى دارت فى إستنبول بواسطة المرحوم السير أدموندفان، الذى كان مسئولا عن السفارة فى ذلك الوقت.

المعتادة. وجرى انتهاز الفرصة أيضًا لإرساء المبدأ الذى يقول: "لا يجوز إحداث أى تغيير فى الفرمانات التى تنظم العلاقات بين الباب العالى ومصر بدون موافقة مسبقة من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية".

وفى العام ١٩٠٥ الميلادى، جرت محاولة أخرى أكثر تصميمًا من جانب السلطان، لاحتلال شبه جزيرة سيناء، لكن بعد مفاوضات عاصفة استمرت وقتًا قليلا، جرى التأكيد على الترتيبات التى سبق الاتفاق عليها فى العام ١٨٩٢ الميلادى، وجرى بعد ذلك بفترة قصيرة إعادة ترسيم الحدود المصرية ــ التركية بواسطة لجنة مشتركة.

كانت تلك، هى العلاقات الرسمية بين السلطان والخديوى. ومن خلال الملاحظات التى أبديناها فى هذه الرواية، كان بالإمكان التوصل إلى ما مفاده أن السلطان كان يحاول بصورة مستمرة، التعدى على حقوق الخديوى. وعلى الجانب الآخر، نجد أن مشاعر الطبقات الحاكمة فى مصر تجاه السلطان، كانت عبارة عن خليط من الخوف، والتعاطف الدينى، والكراهية السياسية. أما مسألة أىّ من هذه المشاعر كان هو الأثبت والأعم، فقد كانت تعتمد على الظروف السائدة فى ذلك الوقت.

٢- الخديوى

شرحنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب كيف تم تجاهل مبدأ الاعتراف بالمسئولية الوزارية على غير رغبة من الرجل. وواقع الأمر أن المرسوم الذى أصدره إسماعيل باشا فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨[١] الميلادى جرى

(١) المرجع السابق، المجلد الأول، ص٦٢.

انتهاكه عقب إصداره مباشرة. ومع ذلك فإن هذا المرسوم يشكل إلى يومنا هذا ما يمكن تسميته العهد الأعظم لمصر Magna charta.

ومن الطبيعى تمامًا، أن يرتكز ذلك المرسوم عند تطبيقه على روح الوثيقة أكثر منها على نصوص الوثيقة نفسها. وكان من قبيل المصادفة الحسنة أن خلف إسماعيل باشا خديوى كان لديه ميل طبيعى إلى الدستورية. كان توفيق باشا يعمل طبقًا لروح الوثائق الصادرة عن والده. فقد أكد توفيق على سلطاته التشريعية، لكنه كان يحكم "من خلال مجلس وزرائه وبالتعاون معه". على كل حال، كانت نصوص المرسوم مرنة إلى الحد الذى مكّن كل إساءات الحكم الشخصى من العودة من جديد دون الخروج على نص المرسوم الصادر عن إسماعيل باشا. ومن هنا يمكن القول إن استمرار الاحتلال الإنجليزى، يعد ضمانة قوية للحيلولة دون العودة إلى شكل سيئ من أشكال الحكم الشخصى، قبل أن تترتب على تلك العودة نتائج كارثية.

٣- الوزراء

تنقسم الآلة الإدارية المصرية إلى سبع وزارات، يترأس كل واحدة منها وزير. وهذه الوزارات هى: وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة العدل (الحقانية)، وزارة الحربية، وزارة الأشغال العامة، وزارة المعارف، ثم وزارة الداخلية.

والبريد والجمارك والموانئ تابعة لوزارة المالية. وإدارة الصحة والسجون تابعتان لوزارة الداخلية. أما الأوقاف فيديرها مدير عام يتلقى أوامره مباشرة من الخديوى.

وجلسات المجلس تكون باللغتين العربية والفرنسية، ويجرى استعمال اللغة الفرنسية لتكون مناسبة للمسئولين الأوروبيين الذين لهم حق حضور اجتماعات مجلس الوزراء، ولتناسب أيضًا الوزراء المصريين الذين لا يعرفون اللغة العربية(١).

وضع الوزير المصرى صعب وحساس. ويوجد، عادة فى مكتب الوزير، عضو أو أكثر من كبار المسئولين الأوروبيين، الذين يكونون مرؤوسين لدى الوزير. والوضع المثالي هو إذا لم يكشف الوزير عن الغيرة من مرؤوسيه، وعمل معهم بود وإخلاص، واتبع نصيحة هذا المرؤوس إذا ما كانت سليمة، وعندما يُعْرِب عن اعتراضاته بذكاء عندما يكتشف أن الأمر بحاجة إلى المزيد من التساؤلات؛ ومن ناحية أخرى، يكون العمل مثاليا أيضًا إذا ما كان المسئول الأوروبى حريصًا على ألا يكون عدوانيا، وعلى عدم الضغط غير المبرر من أجل العمل بوجهات نظره فى بعض الأحوال التى تدور من حولها الشكوك. لم يكن سهلا دومًا العثور على وزراء مصريين يقومون بالعمل طبقًا للوضع الأول، أو العثور على أوروبيين يقومون بالعمل طبقًا للوضع الثانى من هذا البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، سار النظام سيرًا هادئًا. وخلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، حيث كانت العلاقات بين الوزراء المصريين ومعاونيهم البريطانيين ودية إلى أبعد الحدود.

---

(١) منهم نوبار باشا وتجران باشا.

٤- القانون الأساسي الصادر فى اليوم الأول(*) من شهر مايو العام ١٨٨٣

كانت باختصار شديد، نصوص القانون الأساسى الصادر بتاريخ الأول من مايو من العام ١٨٨٣ الميلادى، والذى جرى وضعه تحت إشراف اللورد "دفرين" على النحو التالي:-

يجرى فى كل مديرية، إنشاء مجلس محلى مكون من ثمانية إلى ثلاثة أعضاء، طبقًا لحجم المديرية. والمدير هو الذى يرأس ذلك المجلس المحلى. وتكون مهام هذه المجالس مقصورة على المسائل المحلية، مثل شق الطرق والقنوات(الترع) وإنشاء الأسواق إلخ. يقدر عدد المسئولين المحليين الإجمالى بحوالى سبعين عضوًا. ونحن عندما نكون ليبراليين فى مصر، فنحن لا نرضى بأنصاف الحلول. ويجرى اختيار أعضاء مجالس المديريات بموافقة جميع الأعضاء.

يتكون "مجلس شورى القوانين" من ثلاثين عضوًا. ويجرى تسمية أربعة عشر عضوًا من بينهم الرئيس، بواسطة الحكومة المصرية. أما الأعضاء الأربعة عشر الآخرون، فيجرى انتخابهم بواسطة المجالس المحلية، ويجرى اختيار واحد من بين هؤلاء الأعضاء بواسطة مدينة القاهرة، وواحد بواسطة مدينة الإسكندرية، وبعض المدن الصغيرة الأخرى. ولا يجوز إقرار

(*) هذا القانون الذى يشير إليه المؤلف هو الذى تألفت بموجبه ثلاث هيئات تمثيلية هى : مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، وليس لأي منها حق التشريع وإنما هى مجرد هيئات تمثيلية شكلية، وشبه نيابية وذات طبيعة استشارية، لتوهم سلطات الاحتلال العالم بأنها أدخلت نظما تشريعية ونيابية حقيقية فى مصر. (المراجع).

قانون أو مرسوم "خاص بالإدارة العامة" إلا بعد تقديمه وعرضه على المجلس. والحكومة ليست ملزمة بالأخذ بآراء المجلس، لكن فى حال عدم أخذ الحكومة بذلك المبدأ، لابد من إبلاغ المجلس بأسباب الرفض. "**ولا يجوز إبداء هذه الأسباب أثناء المناقشة**"(*). وينبغي تقديم الموازنة للمجلس الذى "**يحق له اعتمادها أو التغيير فى بعض أبوابها**". الحكومة ليست مجبرة على الالتزام بالآراء التى يبديها المجلس بشأن الموازنة، وليس من حق المجلس مناقشة أية تبعات مالية مفروضة على الخزانة المصرية، وبخاصة تلك التبعات الناجمة عن الاتفاقات والترتيبات الدولية. يجوز للوزراء المصريين المشاركة فى مناقشات المجلس، أو يجوز لهم تفويض من يمثلهم أو ينوب عنهم، من بين كبار المسئولين فى كل وزارة من الوزارات.

تتكون "الجمعية العمومية من اثنين وثمانين عضوًا: الوزراء الستة، وأعضاء مجلس الشورى الثلاثين، والمندوبين الستة والأربعين الذين ينتخبهم السكان. لابد من توافر مؤهلات محددة للترشيح لانتخابات الجمعية العمومية. فلا يقل عمر المرشح عن ثلاثين عامًا؛ ولابد أن يعرف القراءة والكتابة، وأن يكون دافعًا للضرائب بما لا يقل عن ثلاثين جنيهًا مصريا فى العام. لا يجوز فرض أية ضرائب جديدة دون موافقة الجمعية العمومية. يتحتم أيضًا الرجوع إلى الجمعية العمومية فى مسألة القروض العامة، وفي مسألة شق الترع، وإنشاء السكك الحديدية، وفى مسألة تصنيف الأراضى فيما يتعلق بدفع ضريبة الأطيان. يجوز للجمعية العمومية أيضًا التعبير مباشرة عن آرائها فى كل المسائل الاقتصادية والإدارية والمالية. وكما هو الحال فى مجلس شورى القوانين، فإن الحكومة ليست ملزمة بتبني آراء الجمعية العمومية فى المسائل التى تكون من هذا القبيل، لكن يتعين على الجمعية العمومية إبداء الأسباب

(*) وردة هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

التى منعتها من الأخذ بتلك الآراء. ويتعين على الجمعية العمومية الانعقـاد مرة كل عامين على أقل تقدير. لا يصح للجمهور حضور اجتماعاتهما هـى أو مجلس شورى القوانين.

كتبت فى آخر تقرير أعددته قبل مغادرة مصر[1] عن تفضيلي مقترح يقضى بحضور المراسلين جلسات مجلس شورى القوانين. وإذا مـا جـرى الاعتراض على هذا المقترح، فإن ذلك الاعتراض لن يكون نابعًـا مـن أى مصدر أو سلطة من السلطات الأوروبية، وإنما من أعضاء المجلس أنفسهم. وأنا لدي من الأسباب ما يجعلنى أقطع أن هناك عددًا كبيرًا من بين هـؤلاء الأعضاء، بينهم اختلافات كبيرة فى الرأى حول الرغبـة فـى تنفيـذ هـذا الإصلاح.

وكذلك ينص القانون الأساسى الصادر فى الأول من مايو مـن العـام ١٨٨٣، إلى جانب هذه المؤسسات، على إنشاء مجلس للدولة، يجرى شـرح تنظيمه ومهامه فى مرسوم تال. وقد جرى اقتراض فكـرة هـذه المؤسـسة (مجلس الدولة) من فرنسا. وكان الهدف من إنشاء مجلس الدولة هو إعـداد مشاريع القوانين لتقديمها لمجلس الشورى. وعندما وصلت إلى مصر، فـى شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣، اكتشفت أن مسألة تشكيل مجلس الدولة كانت عملية مهلكة. وسرعان ما اتضح بعد ذلك، أنه تحت غطاء هذه المؤسـسة، سيجري إدخال الحكومة الدولية فى كل فرع من أفرع الإدارة فـى مـصر. استمر النقاش أشهرًا عدة، إلى أن قمت فى ٩ يناير من العام ١٨٨٤، بإبلاغ اللورد جرانفيل أن مجلس الدولة سيكون هيئة مُكلفة وعديمة النفـع. وكـان

---

(١) مصر، رقم ١ من العام ١٩٠٧، ص٢٩.

نوبار باشا مشاطرًا لي في ذلك الرأى. وبذلك أمكن إنقاذ مصر إنقاذًا رحيمًا من ذلك الشكل من أشكال الطاعون الدولى.

وهكذا أصبح تكوين ومهام المجلسين البرلمانيين فى مصر. هذا يعني أن قانون اللورد دفرين جرت صياغته بروح ليبرالية وبروح الدولة أيضًا. وكانت الفكرة الرئيسية من وراء ذلك القانون هى تهيئة الفرصة للشعب المصري، كيما يكون صوته مسموعًا، لكن مع عدم ربط الحكومة التنفيذية بقيود برلمانية، ربما لا يكون لها محل فى بلد مثل مصر، لم يبلغ من التعليم السياسى سوى مرحلة قليلة.

حظيت مؤخرًا مسألة توسيع المؤسسات النيابية فى مصر بكثير من المناقشة والحوار العامين. وأنا لا أنوى هنا التعامل باستفاضة مع هذا الموضوع. والهدف الرئيسى من هذا الكتاب، الذى، على العكس مما أخشاه، سوف يمتد إلى أبعد مما أنتويته من البداية، هو رواية تاريخ الماضى، وليس مناقشة المسائل التى تشغل الانتباه العام فى الوقت الحالى، وأروى أيضًا تاريخ السلطات المصرية المسئولة. يزاد على ذلك، أن آرائى فى هذه المسألة ذاتها، قمت بالتعبير عنها على الملأ تعبيرًا وافيًا[1]. من هنا فإن ملاحظاتى ستكون جد قليلة.

أولاً، أود القول: إن اللورد دفرين، لم يكن مخدوعًا أو واهمًا بشأن الوقت الذى يتعين مروره، وبالمصاعب التى يتعين التغلب عليها قبل أن تضرب هذه المؤسسات جذورها فى أرض مصر غير المناسبة إلى حد ما.

---

(١) راجع أيضًا، مصر. العدد ١ من العام ١٩٠٦ من ص ١١-١٣ ؛ مصر. العدد ١ من العام ١٩٠٧ من ص ٣ – ٨ ومن ص ٢٦-٣٢ ، ص٥٦؛ وراجع أيضاً، "مصر"، العدد ٣ من العام ١٩٠٧.

كان كل ما يتطلع اللورد دفرين إلى تحقيقه هو "إقامة حاجز من نوع ما، وبغض النظر عن ضعفه، فى مواجهة استبداد وطغيان الأتراك الذى لا يمكن احتماله". كان اللورد دفرين يتمني تَمَكُّن الهيئات التشريعية التى أوجدها "تحت الإشراف البريطانى؛ من الاستقواء وأن تتعلم كيف تتحول إلى مؤسسات مفيدة، وتثبت أنها قناة مناسبة يستطيع من خلال العنصر الأوروبى فى الحكومة من الوعى بالذهن الداخلي من ناحية، والوقوف على احتياجات المواطنين غير الواضحة من ناحية أخرى"[١]. ليست هناك مسحة من شك فى أنه بعيدًا عن كون هذه العملية بطيئة على نحو يثير الاعتراض، فإن اللورد دفرين لم يكن راضيًا وحسب، وإنما مندهشًا أيضًا إلى أن توفاه الله، للمدى الذى وصل إليه، الانتفاع بخدمات هذه المؤسسات التى كان هو منشئوها.

ثانيًا، يتعين أن أُبدى ملاحظة مفادها، أنه إذا كان لابد من عمل شيء فى اتجاه المزيد من تطوير المؤسسات التى أنشئت فى العام ١٨٨٣الميلادى، فإن المسار الذى ينبغى السير فيه يجب أن يبدأ من بداية السلم التشريعى. قال اللورد دفرين بصدق تام فى تقريره: "من المؤكد، أن الحكم الذاتى المحلى هو أفضل ما يمكن عمله، بل إنه هو أنسب الأحجار التى يتعين البدء بها بغية الوصول إلى شيء شبيه بالنظام الدستورى". وخلال السنوات الأربع والعشرين الماضية، جرى تحقيق ما هو أكثر من توقعات أولئك الذين يكتبون عن الشئون المصرية"[٢].

---

(١) هذه المقطوعات مقتبسة من رسالة وُجِّهت إلى من اللورد دفرين. وردت هذه الرسالة فى كتاب السير الفريد ليال، "حياة ماركيز دفرين، المجلد الثانى، ص٢٦٠".

(٢) جرى تناول هذا الفرع من الموضوع، فى التقرير الذى أعددته عن العام ١٩٠٦. راجع "مصر"، العدد١ من العام ١٩٠٧، ص٢٠ – ص٣٢.

جرى فى كثير من البلدان الإقليمية المهمة إنشاء الكثير من البلديات المختلطة، بمعنى هيئات بلدية، بعض أعضائها أوروبيون والبعض الآخر مصريون. وترجع صعوبة توسيع ذلك النظام إلى الحقيقة التى مفادها، أنه فى الوقت الذى لا يجرى فيه، من ناحية، تقدم كبير أو سريع إلا إذا كان مفوضو البلديات مخولين سلطات فرض الضرائب المحلية، وأن الضرائب المحلية يجب عدم فرضها على الأجانب بدون موافقة من الدول. وعليه، وإلى أن يتم تعديل نظام الامتيازات، لن يكون بالإمكان إنشاء بلديات مختلطة فى أى بلد من البلاد، ما لم يكن السكان جميعًا مستعدين للخضوع لمنظومة ضرائبية طوعية.

جرى فى عدد كبير من المدن الأخرى تعيين لجان محلية لإدارة الأرصدة الموضوعة تحت تصرفها من قبل الحكومة المصرية.

وأنا أعتقد أن التوجه إلى زيادة وتوسيع سلطات البلديات واللجان المحلية، وهذا هو ما يجعلنا نتوقع إحداث تطوير جوهرى فى الحكم الذاتى المحلى، فى المستقبل القريب. وهنا ينبغى التزام الحذر فى التعامل مع هذا الأمر. ومن بين الأخطاء الكبيرة، التى يحتمل أن يقع فيها الأوروبيون العاملون فى الشرق، أن يتخيلوا أن الشرقيين هم أيضًا مبهورون مثل الأوروبيين أنفسهم، بحتمية سرعة شق الطرق، والمصارف، وتوفير الإضاءة، وكل مستلزمات الحضارة الأخرى. الواقع أن الجنس الحالي من المصريين، مستعد فى واقع الأمر، للاستفادة من هذه الأشياء كلها، إذا ما جرى توفيرها لهم عن طريق متحصلات الضرائب العامة، لكن السؤال الملح هو ما إذا كان أفراد هذا الجيل الحاضر مستعدين لدفع ضرائب إضافية بغية تحقيق هذه الأهداف. هذا الجيل الحاضر لم يكشف إلى الآن، عن ميل كبير إلى القيام بدفع هذه الضرائب الإضافية. قد يكون من الحكمة، فى الوقت

الراهن، عدم تسريع الخطى. ويجب أن لا يغيب عنا دومًا أن السواد الأعظم من سكان الدول الشرقية المتخلفة لا يولون أى شيء آخر اهتمامًا أكبر من اهتمامهم بتخفيف الضرائب.

وفيما يتعلق بمجالس المديريات، نجد أن التفصيلة الوحيدة التى اندست فى القانون الأساسى الذى صدر فى العام ١٨٨٣ الميلادى ـ دون أن يحس أحد بتأثيرها ـ قد لعبت دورًا كبيرًا فى الإضرار بالاستفادة من هذه المجالس المحلية. كان قد تقرر عدم انعقاد أى مجلس من المجالس إلا بدعوة من المدير، وأن الأخير لا يمكن أن يدعو إلى عقد المجلس المحلى بدون صدور مرسوم خديوى، يحدد كلا من موعد ومدة انعقاد اجتماع المجلس. وكانت النتيجة العملية التى ترتبت على ذلك أن هذه المجالس لم تكن تنعقد سوى مرة واحدة كل عام. وكان الوقت قد حان لمراجعة هذه المسألة برمتها بغية تحقيق الفائدة المرجوة منها. كان من بين المقترحات الأخيرة التى قدمتها قبل مغادرة القاهرة[١]، مقترح يطالب بحتمية إعادة تنظيم مجالس المديريات، وزيادة سلطات هذه المجالس زيادة طفيفة، وأنه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك الذى قصد إليه اللورد دفرين، تنفيذًا حرفيا، أى أن المجلس المحلي ينبغى أن يكون هيئة عمل حقيقية، وأن يقوم المجلس بدور المستشار مع مدير المديرية. وقد تولى السير "إلدون جورست" هذا الأمر بنفسه، وسوف يتمكن، وأنا لا أشك فى ذلك، بعون من المسئولين البريطانيين والمصريين، من وضع خطة تناسب متطلبات الحالة الحالية فى البلاد.

أما مسألة ما إذا كانت سلطات وتكوين مجلس شورى القوانين يمكن تغييرها طلبًا للفائدة، تعد أمرًا بالغ الصعوبة. وكما سبق أن قلت: فأنا لا أود

(١) راجع "مصر"، العدد ١ من العام ١٩٠٧، ص ٢٠ – ٣٢.

الإطالة فى الحديث عن هذه العملية. وعليه سوف أكتفى بالقول هنا: إنى فى الوقت الذى لست فيه على استعداد للتأكيد على أن بعض الخطوات المدروسة ينبغى اتخاذها قريبًا فى هذا الاتجاه مع شىء من الحذر، فإن لدى رأيا قويـــا مفاده أن أية محاولة لتخويل مجلس شورى القوانين سلطات برلمانية كاملـــة، ستكون ضربًا من الحماقة البالغة، وسوف تضر بمصالح المصريين أنفسهم. يزاد على ذلك أن الحقيقة التى مفادها أن كثيرًا من أعضاء هذا المجلس هـــم أمناء بلا شك وأذكياء أيضًا، وأن البعض منهم أصدقاء شخـــصيون لـــى، لا يمكن أن تصرفنى عن الحقيقة التى مفادها أن المجلس بصفة عامة، وهذا هو حال أية هيئة مماثلة، يمكن أن تتأسس فى مصر، فى ظل الظروف الراهنة، ـــ فيه نقيصتان كبيرتان:

تعد النقيصة الأولى واحدة من النقائص التى تشترك فيها هذه الهيئـــات مع الهيئات البرلمانية فى بعض البلدان الأخرى. وتتمثل فى أن هذه الهيئات فى ظل الضغط الشعبى، قد يصل بها الأمر إلى حد اقتراح تغييرات مهمة قد لا تكون مناسبة للمنظومة المالية، وإلى الدفاع عن إنفاق إضافى كبيـــر فـــى الأغراض العامة، دون أن تأخذ بعين اعتبارها النتائج المالية التى يمكـــن أن تترتب على ذلك لو جرى العمل بمقترحات هذه الهيئات. ويجب أن لا يغيب عنا مطلقًا أن أى توسيع للمؤسسات البرلمانية، يمكن أن يحدث على حـــساب إغراق مصر مرة ثانية فى الحرج المالى، الذى جرى إنقاذ مصر منه مؤخرًا بصعوبة بالغة، وسيكون ثمن ذلك باهظًا.

تتمثل النقيصة الثانية، التى تغض الطرف عنها عين كل من يكون على علم بتاريخ مصر الحديثة، فى أن أكثر أعضاء مجلـــس شـــورى القـــوانين استنارة، لم يكتسبوا بعد كل السمات التى تعد أساسية فى توليـــد الـــشجاعة الأدبية فيهم، وبذلك يستطيعون التعبير عن آرائهم الحقيقية بلا خوف. واقـــع

الأمر أن الكثيرين من هؤلاء الأعضاء ترهبهم الصحافة المحلية. لكن كل شيء ممكن فى أرض المتناقضات. وأنا لا يخامرنى شك فى أن عددًا كبيرًا ــ ربما الأغلبية ــ من أعضاء مجلس شورى القوانين قد يرحبون بإصدار قانون صارم ضد الصحافة، ليكون بمثابة الإجراء الذى يحررهم من القيود الأخلاقية التى تعوق حرية التعبير وحرية الكلام والعمل أيضًا.

لقد تحول مجلس الشورى، دون سائر المؤسسات التى أنشأها اللورد دفرين، ليصبح، من حيث الممارسة، أقل هذه المؤسسات نفعًا وكفاية. كانت مجالس الشورى، ولا تزال، سابقة لمتطلبات البلاد السياسية والتعليمية. ولن يكون هناك ضرر كبير إذا ما ألغى المجلس، وإذا ما كان ذلك فى صالح الحكومة الديموقراطية (النيابية)، وإذا ما جرى، عند إلغائه، إعادة تنظيم المجلس، وزيادة سلطاته إلى حد ما. يزاد على ذلك، وبلا شك، أن السير فى هذا الطريق سوف يعده الكثيرون، وهذا خطأ من وجهة نظرى، إجراء متخلفًا. قد يكون من الأفضل من الناحية السياسية عدم التركيز على هذه الفكرة. وهنا، أجدنى أرى أن مجلس شورى القوانين يتعين تركه لحال سبيله. وأنا لا أستحسن أية محاولة لتوسيع سلطاته، وأرى أيضًا من الصعوبة بمكان تعديل تشكيله.

تناولنا بالوصف، عند هذا الحد الجزء المصرى الخالص من آلة الحكم. هذا الجزء من الآلة الحكومية، يستحيل عليه العمل إذا لم تكن له قوة دافعة أو محركة. تتمثل هذه القوة المحركة فى المسئولين البريطانيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية. وسوف نتناول المهام الخاصة لهؤلاء المسئولين فى الفصل التالى.

الفصل الأربعون

المسئولون البريطانيون

المؤهلات المطلوبة للمسئول الإنجليزى- المصرى - مراكز المسئولين العسكريين والمدنيين- الفرنسيون فى تونس- المستشار المالى- السير إدجار فينسنت- المستشار القضائى- تاريخ تعيينه- السير ريموند وست- العدالة فى ظل الإدارة المصرية- السير جون سكوت- وزارة الأشغال العامة- السير كولين سكوت- مُنكريف- السير وليام جارستن- السكرتير المالى- بلوم باشا- اللورد ملنر- السير إلدون جورست- الإدارات المالية الفرعية- الداخلية- التعليم العام- المسئولون الأوربيون والمصريون.

يُحكى أن سيدة طلبت إلى السيدة ستايل Stael ذات مرة أن تزكى لها مدرسًا لولدها. ووصفت لتلك السيدة ذلك الرجل الذى تبتغيه هى — قالت إنه لابد أن يكون رجلا كريم المحتد، وصاحب سلوكيات كاملة ومعرفة واسعة بالعالم؛ وحتمت أن يكون ذلك المدرس باحثًا كلاسيكيا ولغويا متمرسًا؛ وقالت يتعين على ذلك المدرس أن تكون له سلطة نافذة على تلميذه، واشترطت أيضًا أن يكون على درجة من اللياقة والكياسة تجعل تلميذه لا يحس تلك

السلطة؛ وقالت: إن هذا المدرس يتعين أن تكون لديه كل السمات الأخلاقية، والملكات الفكرية التي يمكن تصويرها وتمثيلها، وأن يتعين على ذلك المدرس، في نهاية المطاف، وضع كل هذه الصفات والسمات في خدمة صديقة السيدة ستايل، مقابل راتب منخفض جدا. استمعت هذه السيدة الفرنسية الذكية، باهتمام شديد، إلى قائمة المواصفات الحتمية التي وضعتها صديقتها وردت عليها في النهاية قائلة لها: "يا عزيزتي، أنا أفهم جيدًا شخصية الرجل الذي تريدينه، لكني أود القول إنك إن عثرتي على هذا الرجل فلابد أن تتزوجيه"(*).

تنطبق هذه القصة على المؤهلات التي يجب أن تتوفر في المسئول المصري ــ الإنجليزي النموذجي.

هذا المسئول الإنجليزي بمصر النموذجي، ينبغي أن يتوفر له شيء من المعرفة التي تتوفر للمهندس، أو المحاسب، أو المحامي؛ إذ بغير ذلك، سيكون هذا المسئول عاجزًا عن التعامل مع شئون الإدارة التي سيجري إلحاقه عليها. مثل هذا المسئول، يكون ضارا، في مطلع حياته العملية. ويتحتم عليه، في معظم الأحيان، أن يكون قادرًا على شرح أفكاره بلغة أجنبية، وهي الفرنسية، التي ربما كانت صلته بها محدودة جدا. وإذا لم يخاطر ذلك المسئول بالوقوع بين يدي واحد من المرؤسين، الذين تدور الشكوك حول مصداقيتهم في معظم الأحيان، فإنه في كثير من المناصب الرسمية، يتحتم عليه اكتساب شيء من معرفة لغة شرقية شديدة الصعوبة هي اللغة العربية. على كل حال، هذه هي السمات والخصائص والمؤهلات التي يمكن قياسها قياسًا دقيقًا إلى حد ما. يتعين على ذلك المسئول المصري ــ الإنجليزي أن تكون لديه مؤهلات أخرى، يصعب قياسها بدقة شديدة، لكنها

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهي من ترجمة المترجم.

فى واقع الأمر لها أهمية أكبر من تلك المؤهلات التى سبق الإشارة إليهــا. يتعين على ذلك المسئول أن يكون صاحب شخصية رفيعة. وينبغى أن يتمتع بمرونة ذهنية، تمكنه من الاستفادة منها، فى ظل الظروف التـــى يمكـــن أن تكون غريبة عليه، فى تطبيق المعرفة التى اكتسبها من مكان آخر. يتعـــين أيضًا على ذلك المسئول أن يكون صاحب حس سليم حتى يتمكن من تمييـــز الإساءات، التى يتعين إصلاحها فى الحال، من تلك الإساءات التـــى يكـــون تحملها نوعًا من الحكمة، لفترة محدودة فى كل الأحوال. يجب أن يكون هذا المسئول لين العريكة، وسريعا فى مسألة تكييف أية خاصـــية محليـــة مـــن خصائص الإدارة كيما تناسب أغراضه الإصلاحية. ويتعين لهـــذا المـــسئول أيضًا أن يكون صاحب خلق حسن، ومتصالح، وأن لا يسمح بذلك التـــصالح أن يصبح ضعفًا. ويجب أن يكون حازمًا، وأن لا يسمح لذلك الحزم بالتحول إلى تسلط. ويجب أن يخفي ذاتيته قدر المستطاع. هذا المـــسئول يتعـــين أن يكون لديه، بجانب معرفته الفنية الخاصة، كل السمات والخـــصائص التـــى نتطلع إليها فى شخص الدبلوماسى المدرب، وأن يكون أيضًا إداريـــا جيـــدًا، وصاحب خبرة فى الشئون العالمية.

ليس من السهل فى أى بلد من البلاد إنتاج بعض المـــسئولين، الـــذين لديهم خبرات تدريبية مختلفة، ويمتلكون فى الوقت نفسه كل هذه المؤهلات. والأصعب هو أن هؤلاء المسئولين إذا ما توفروا، يصعب جذبهم إلى مصر برواتب سنوية تصل إلى ٢٠٠٠جنيه، أو ما يقل عن ذلك، يزاد على ذلك، أن التشغيل الكفء للآلة الإدارية يعتمد بصفة أساســـية علـــى اختيـــار الرجـــل المناسب للمكان المناسب. والذي يحدث، إذا ما أريـــد شـــغل منـــصب مـــن المناصب، من ناحية يجرى تقدم عدد المرشحين غير المؤهلين لكنهم ليـــست لديهم المؤهلات المطلوبة لشغل هذا المنصب بما يناسب المصلحة العامـــة؛ ومن الناحية الأخرى، يوجد عدد قليل جدا من الأشـــخاص، الـــذين لـــديهم

المؤهلات المطلوبة، لكنهم لسبب أو لآخر، يترددون فى قبول التعيين ــ وفى ضوء هذه الظروف، يمكن القول إننا نهنيئ أنفسنا بأن النجاح كان حليفنا دومًا، فى حين كان الفشل يعد استثناء.

ونحن عندما ننظر إلى المناصب غير العادية التى يشغلها المسئول ــ الإنجليزى بمصر، نجد أن من مصلحة هؤلاء المسئولين، كهيئة، أن يكونوا قد نجحوا فى القيام بالمهام المتعددة التى عُهِد بها إليهم. والذى لا شك فيه أن هؤلاء المسئولين كانوا يحظون بمساندة دبلوماسية. يزاد على ذلك، وهذا هو الأهم من المساندة نفسها، أن كل من يعنيهم الأمر كانوا يحسون أن خلفية المشهد تنطوي على مساندة ودعم أكبر من المساندة المقدمة لهم. وعلى الرغم من ذلك، تحتم على المسئولين البريطانيين فى مصر الاعتماد بصفة أساسية على التمييز الفردى من ناحية وعلى قوة الشخصية من الناحية الأخرى. وكان على القنصل العام البريطاني تقديم النصح والمشورة بين الحين والآخر. وكان القنصل العام، عندما يتحدث إلى المسئول البريطانى، يعمل على تهدئة حماس ذلك المسئول إلى الإصلاح، أو كان عليه، وهو يتحدث إلى وزير مصرى، مساندة وجهات نظر المصلح. لكنه لم يكن يأخذ المشهد مأخذًا جديا إلا عندما تكون هناك عقدة يتعين حلها، وتكون جديدة بمزيد من الجهد. هذا القنصل العام لا يمكن أن يتدخل فى كل لحظة فى المسائل كثيرة التفاصيل. وبذلك يمكن القول: إن العمل الذى يقوم به المسئول الإنجليزى بمصر، إنما يكون نتيجة لإمكاناته الخاصة وتعدد مواهبه ــ هذا المسئول البريطانى إذا ما كان ماهرًا، يستطيع أن يجعل حقيقة احتلال جنود وطنه للبلاد، محسوسة لدى الناس، دون أن يشعر رئيسه المصرى بوجود هؤلاء الجنود. واقع الأمر، أن أنجح المسئولين ــ البريطانيين بمصر هم أولئك الذين اعتمدوا على قدراتهم الخاصة على الإقناع، ولم يطلبوا العون الدبلوماسي إلا فى أضيق الحدود.

لابد من التمييز بين المسئولين المدنيين والمسئولين العسكريين، عندما نقوم بتوصيف وضعية المسئولين الإنجليز فى مصر. هذا يعني أن الضباط البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى تحتم عليهم مقاومة بعض المصاعب الكبيرة، لكننا عندما نقارنهم برفاقهم المدنيين، نجد أنهم كانت لهم ميزة من منظور معين. واقع الأمر أن هناك حقيقة خاصة بوضع الجندى لكن هذه الحقيقة ليس لها وجود فى وضع الشخص المدنى. من ذلك مثلا، أن القائد العام المصرى، وإن شئت سمِّه بلقبه المصرى، السردار، لا يقود الجيش وحسب. هذا يعنى أن الحكومة المصرية تعترف هى والشعب المصرى، أن هذا السردار يقود الجيش. ومن ثم لا يكون هناك تضارب صارخ بين وضع السردار الفعلى ووضعه الاسمى. يضاف إلى ذلك أن السواد الأعظم من ضباط الجيش العظام، سواء أكانوا فى الأفرع أم فى الكتائب، كلهم من البريطانيين. من هنا يصبح السردار سيدًا للموقف. هذا يعني أنه هو الذى يحدد الأوامر التى تصدر، لا من الناحية الحرفية، وإنما من ناحية روح الأمر. هذا يفيد أن ذلك السردار لم يكن مطلوبًا منه أو مضطرًا إلى تكييف نفسه مع الظروف.

وهذا بعيد عن وضع الإنجليزى المدنى بمصر. البعض من العاملين المدنيين بالغي الأهمية ليست لديهم مهام تنفيذية. هذا يعني أنهم يقدمون النصح أو هم فى حكم المستشارين فقط. وليست هناك منظومات خاصة تحتم قبول نصحهم وإرشادهم. وكل ما يمكن قوله هو، إنه فى حال رفض نصيحتهم رفضًا رسميا، فإن الحكومة البريطانية تستاء لذلك، وأنهم فى أغلب الأحيان يجدون الوسيلة المناسبة للتعبير عن ذلك الاستياء. يزاد على ذلك، أن من بين هؤلاء الموظفين المدنيين الإنجليز بمصر الذين لهم شيء من السلطة التنفيذية، قلة قليلة هم الذين على يقين من أن سلطتهم نافذة المفعول؛ هذا

يعني أن هؤلاء المسئولين المدنيين لا يمكن لهم أن يثقوا بالاعتماد على مرؤوسيهم، الذين يندر أن يكونوا من البريطانيين، فى تنفيذ نص التعليمات تنفيذًا حرفيا وليس تنفيذًا روحيا. يزاد على ذلك أيضًا أن المسئول الإنجليزى بمصر قد تدفعه مهام منصبه إلى أن يكون انتهازيا. ويتمثل الحد الأدنى من مصاعب هذا المسئول فى تحديد ذلك الذى ينبغي عمله ـــ وهذه مسألة سهلة بشكل عام. هذا المسئول يتعين عليه عندما يرى أمامه بشكل واضح، العمل الذى يتعين القيام به، فإن ذلك يحتم عليه البت فى المسائل الأكثر صعوبة الخاصة بموعد بداية العمل، وكيف يجهز نفسه هو، كيما يجعل الآخرين يعملون معه أيضًا. والمسئول عندما يبت فى هذه النقاط الأخيرة، يتعين عليه أن يأخذ بعين اعتباره تلك الأمور التى تبدو، من الوهلة الأولى، وكأنها ليست على علاقة وثيقة بالموضوع قيد البحث والمناقشة. من هنا، فإن كل مسئول من المسئولين المدنيين الإنجليز بمصر، لا يتعين عليه فقط الاسترشاد بالنبض العام الذى ثبَّتته الدبلوماسية البريطانية فى الشئون المصرية، وإنما يتعين عليه القيام أيضًا بقدر كبير من العمل الدبلوماسى على حسابه الخاص.

لقد أجرينا بين الحين والآخر، مقارنات بين وضع الإنجليزى فى مصر ووضع الفرنسي فى تونس. قام السيد/ ريبوت Ribot فى العام ١٨٩٠ الميلادى، بإعداد تقرير عن الشئون التونسية. وإلقاء نظرة عابرة على ذلك التقرير، كافية لتوضيح أن الحكومة الفرنسية قامت بضم تونس لمجموعة من الأهداف العملية. يندر أن يتبقى بعد ذلك، أى شكل من الأشكال الخارجية للسلطة المدنية. المسئولون الفرنسيون مطلقو اليد فى إدارة البلاد التونسية. والممثل العام الفرنسى المقيم هو الذى يترأس مجلس الوزراء وهو الذى يوجه وزارة الخارجية. ولا يسرى أى قانون إلا إذا كان موقعًا من الممثل العام الفرنسي المقيم. يزاد على ذلك أن وزارة الحربية تخضع للقائد العام

لجيش الاحتلال الفرنسى. هذا يعني أن وظائف الدولة المهمة إنمـــا يـــشغلها الفرنسيون. هناك سكرتير عام فرنسى يقوم بتلقى كل الرسائل الموجهة إلـــى الحكومة التونسية، ثم يقوم هو بالرد عليها. "وهكذا، كانت الأعمال كلها تحت سيطرة ذلك السكرتير العام الفرنسى، وكان بوسعه إسداء النـــصح، وإمـــلاء رأيه". كان يوضع إلى جانب "الزعيم" المسئول أمام المـــديرين المـــصريين، مراقب فرنسى، تكون الشرطة تحت إمرته، إضافة إلى مهامه الأخرى.

يختم السيد / ريبوت روايته عن منظومة الإدارة على النحو التـــالى: "وعند تطبيق هذه القرارات كان لزامًا علينا أن لا تفلت من سيطرتنا، أدنـــى التفاصيل. فأى مستند يدخل مكاتب الإدارة المركزية أو يخرج منهـــا، وأيـــة رسالة تقدم لنا لابد وأن تحمل توقيع رئيس الوزراء، وأية مراسلة لابـــد وأن تمر على وسيط السكرتير العام وتخضع لفحصه، وكـــذلك الحـــال بالنـــسبة للقضاة فكل ما يحدث لهم أو يصدر عـــنهم لابـــد وأن يخـــضع للمـــراقبين المدنيين"(*)، وهذا واضح تماما. وواقع الأمر، أن تونس تعد جزءًا من فرنسا شأنها فى ذلك شأن إدارة السين **Seine**. قام أحد التونسيين المؤهلين بـــشرح وضع الباي **Bey** فى تونس على النحو التالى: "تقتصر صلاحيات بـــاى **Bey** تونس فقط على تعيين بعض الموظفين المرؤوسين، وهذه التعيينات تخـــضع فى الوقت لموافقة واعتماد الوزير الممثل العام للمقيم الفرنسى، أو ســـكرتيره الأول، الذى هو فى الوقت نفسه أمينًا عامًا للحكومة التونسية"(**).

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة الـــسيدة/ لميـــاء أحمـــد الـــسقا (المترجم)

(**) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

أكثر من ذلك، أن موقف الدول الأخرى، وبخاصة إنجلترا، من الإدارة الفرنسية فى تونس كان موقفا وديا بشكل كبير. وقد عجلت الحكومة البريطانية بالتخلي عن الامتيازات أسوة بفرنسا، وقد حذت كل من إيطاليا هى والدول الأخرى الحذو نفسه[١].

من الواضح هنا، أن القياس غير قائم بين الظروف التى تتولى فيها فرنسا المشكلة التونسية، والظروف التى طرأت وسوف تطرأ على الإدارة المصرية الإنجليزية فى مصر.

أهم المسئولين البريطانيين فى مصر هو المستشار المالى. كان لابد من إعادة النظر، بعد ثورة عرابى فى مسألة وضع الإدارة المالية لمصر تحت السيطرة أو الرقابة الأوروبية. تقرر تعيين مسئول بريطانى يحمل لقب المستشار المالى. وتقرر أن لا تكون لذلك المستشار مهام تنفيذية لكن يتعين حضوره اجتماعات مجلس الوزراء. لم تجر فى وقت من الأوقات أية محاولة لتحديد مهام ذلك المستشار المالى تحديدًا قاطعًا. وهنا يمكن القول بشكل عام، إنه فى ضوء مضمون لقبه الرسمى، يتعين عليه تقديم المشورة فى المسائل المالية المهمة، دون أن يجور على السلطات المخولة لوزير المالية. يعد منصب المراقب المالى مهما، خارج نطاق مهامه الخاصة. ولما كان الرجل يحضر كل اجتماعات مجلس الوزراء، فقد كانت تتاح له أفضل الفرص لمعرفة كل ما يدور فى الدوائر الوزارية المصرية. وكان بوسع المراقب المالى، فى معظم الأحيان، إسداء النصح فى الأمور التى لا صلة لها بالمالية.

---

(١) جرى الاعتراف بموقف إنجلترا وألمانيا الودى من فرنسا فى تونس فى كتاب بعنوان "الليلة الفرنسية فى تونس" (ص٣٧٤)، والذى على الرغم من نشره مُجهلًا، كان من تأليف عدد من الأعضاء العاملين فى السلك الدبلوماسى.

وهو أيضا الذى يحيط القنصل العام البريطانى علمًا بكل شيء. وبحكم أنـــه يعد مسئولا مصريا، فهو يستطيع فى معظم الأحيان إسداء النصح نيابة عـــن القنصل العام، وبشكل مرض عما لو جرى إسداء ذلك النصح مـــن منطلـــق ممثل دبلوماسى بريطاني يتكلم نيابة عن حكومته.

كان السير أوكلند **Auckland** كولفن يشغل منصب المستـــشار المـــالى الأول. ثم جاء السير إدجار فينسنت، بعد أوكلند فى العام ١٨٨٣المـــيلادي. كانت هناك بعض الشكوك، في ذلك الوقت، حول ما إذا كان عمـــر الـــسير إدجار فينسنت صغيرًا على المنصب. وسرعان ما أزيلت هذه الشكوك. لـــم يكن هناك اختيار أفضل من ذلك. كان السير إدجار فينسنت يمتلـــك بدرجـــة كبيرة المؤهلات اللازمة لقيامه بعمله ومهام وظيفته. كان فينـــسنت واســـع الحيلة؛ لم يتسرب اليأس مطلقًا إلى نفس هذا الرجل خلال أحلـــك لحظـــات الاضطراب المالى المصرى . كان واثقًا أيضًا من النجاح الحقيقـــى، وكـــان الرجل مستعدا دومًا، فى ضوء المصاعب المفاجئة التى كان يتعين التغلـــب عليها عند كل منعطف من المنعطفات، بحيلة عبقرية، تمكنه من تحاشى يوم الإفلاس المشئوم، وبذلك يمكن توفير الوقت المطلوب لالتقاط الأنفاس والذى تتمكن فيه السفينة المالية، فى كل الأحوال، من تصحيح مسارها. وقد بقـــى فينسنت زمنًا طويلا مكنه من الوقوف على أن ما قام به لـــم يـــذهب هبـــاءً منثورًا. وبعد رحيل السيد/ فينسنت فى شـــهر أكتـــوبر مـــن العـــام ١٨٨٩ الميلادى، حل محله السير ألوين **Elwin** بالمر، الذى خلفه الـــسيد جورســـت **Gorst** (فيما بعد السير إلدون **Eldon**) فى العام ١٨٩٨الميلادى. وفي العـــام ١٩٠٤الميلادي، حل السير فينسنت كوربت **Corbett** محـــل الـــسير إلـــدون جورست. وعندما استقال السير فينسنت كوربت فى العام ١٩٠٧المـــيلادى، خلفه السيد / هارفى**Harvey**.

أتحول الآن إلى وزارة الحقانية. عندما وصلت إلى مصر، في شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣الميلادي، وجدت أن المحاكم الأهلية المؤسسة على النمط الفرنسي كانت على وشك الإنشاء، ووجدت أيضًا أن السير بنسون Benson ماكسويل قد جرى تعيينه في منصب النائب العام procureur – General وإن لم يبق الرجل طويلا في ذلك المنصب. وجرى بعد ذلك تعيين السيد (فيما بعد السير) ريموند ويست، ذلك القاضي الهندي المتميز، خلفًا للسير بنسون ماكسويل. كان ريموند ويست صاحب علم غزير وطاقة كبيرة. ولم يكن هناك من هو أفضل من هذا الرجل، في وضع منظومة قضائية سليمة لمصر. درس ريموند ويست، موضوعه على امتداد أشهر عدة، ثم أعد بعد ذلك تقريرًا شاملا عن هذا الموضوع. احتوى التقرير على كثير من المقترحات القيمة، جرى تنفيذ البعض منها، بعد مرور فترة طويلة من الزمن. لم يكن نوبار باشا، الذي كان في السلطة في ذلك الوقت، موافقًا على آراء ريموند ويست. وترتب على ذلك عودة الأخير إلى الهند.

حدث ذلك في العام ١٨٨٥، أي في الفترة الأشد تعقيدًا منذ بداية الاحتلال البريطاني. كان لابد من التخلص من بعض الأشياء من على ظهر المركب حتى تتخفف السفينة السياسية من حمولتها. كان صوت نوبار باشا مسموعا عند المصلح القضائي. وقد دار حديث طويل حول ترك وزارة الحقانية في أيدي المصريين. وعليه تقرر عدم استعجال مجيء من سيحل محل السيد/ ويست، والتركيز على الوقوف على ما سيفعله المصريون في مجال الإصلاح القضائي إذا ما تُرك الأمر لهم أنفسهم.

جرت تجربة ذلك الأمر لكنه فشل فشلا ذريعًا. وجرى طوال السنوات الخمس التي تلت ذلك تقديم الشكاوى بصورة مستمرة، في حق الإدارة القضائية، لكن كان مطلوبًا إتاحة الوقت الكافي للرأي العام كي ينضج قبل

اتخاذ أى إجراء محدد بهذا الشأن. وفى الوقت نفسه، ومن باب تخوف نوبار باشا من التدخل الإنجليزى، قام بتعيين شخص بلجيكى يدعى م. لي جريل Grelle، فى منصب النائب العام[1]. أبرز السيد/ ى جريل وجود بعض المساوئ الخطيرة وسلّط عليها الأضواء. وقد اكتشف بصفة خاصة أن المحاكم العادية لم تكن تتعامل على امتداد سنوات طويلة مع أهم الجرائم التى كانت تحدث فى البلاد. اكتشف الرجل أن تلك المحاكم كانت من الناحية العملية تحل محل "لجان قُطّاع الطرق واللصوصية"، وأنها لا تعدو أن تكون محاكم عسكرية برئاسة مديرى المديريات. وكان يجرى تحت رعاية هذه اللجان كل صنوف الموبقات. كان يجرى تعذيب الشهود. وجرى الحكم على عدد يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ من الناس بالسجن، وجرى شنق عدد معين منهم. وفى أحوال كثيرة، لم يكن الدليل كافيًا لتثبيت الاتهام؛ ونحن لا نشك فى أنه جرى عقاب كثير من الأبرياء. وبعد كثير من المناقشات الساخنة جرى إلغاء لجان اللصوصية وقطع الطريق. وكان يجرى استجواب الشهود مرة أخرى فى القضايا التى تدور من حولها الشكوك؛ وجرى على الفور أو فى فترة لاحقة أيضًا إطلاق سراح بعض المقبوض عليهم[2].

---

(١) استقال السيد جريل من منصبه فى العام ١٨٩٥، وخلفه مصرى فى ذلك المنصب. وجرى فى العام ١٨٩٧ الميلادى تعيين إنجليزى (السيد كوربت) فى ذلك المنصب.

(٢) صرح السيد/ موريس، ذلك المسئول الإنجليزى الذى كان ملحقا على وزارة الحقانية، والذى أُنيب بناء على ذلك للتحقيق فى قضايا هؤلاء المعتقلين: "يحق لى التصريح هنا أني خلال المائة وستة وعشرين قضية التى درستها، لم يحدث أن صادفت ولو لمرة واحدة أية شهود فى جانب الدفاع؛ ويبدو أنه كان هناك قرار بعدم أهمية هذه المسألة؛ فالأفراد الذين كان يجرى القبض عليهم وإحضارهم أمام اللجنة، كانت فرصة حصولهم على حريتهم شيئا شبه مستحيل. لقد صُعقت بسبب عدم وجود دفاع عن المتهم، اللهم باستثناء إنكار التهمة الموجهة إليه؛ وكنت أسأل أولئك الرجال، الذين اكتشفت بعد دراسة مستندات قضاياهم، وتوصلت إلى قناعة بأنهم صدرت عليهم=

هذه أحداث عارضة مصرية صرفة، وتوضح مدى تركيز الوزير المصرى، فى معظم الأحيان، على النظرية أكثر من الممارسة. مما يعنى أنه كان هناك نظام قضائى من حيث الشكل. لكن هذا النظام، فى واقع الأمر، لم يكن مُفعَّلا. كان المجرمون يحكم عليهم بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة وذلك حسبما يراه مدير جاهل مستبد.

تزايدت الجرائم الخطيرة تزايدًا كبيرًا عندما جرى كبح جماح لجان السرقة واللصوصية. كان ذلك أمرًا منتظرًا. وأصبح الأمر واضحًا مع مرور الأيام، أن أى وزير من الوزراء المصريين لا يستطيع التغاضى عن ذلك. ومن ثم وافقت الحكومة المصرية، فى شيء من التردد، على تعيين رجل إنجليزى فى منصب المستشار القضائى. كان صعبًا العثور على رجل كفء لشغل هذا المنصب؛ لأن قلة قليلة من المحامين المصريين هم الذين درسوا المنظومة القضائية الفرنسية. ووقع الاختيار الموفق، على شخص السيد/ (فيما بعد السير) سكوت **Scott**. وقد أحدث تعيين هذا الرجل اضطرابًا فى برج حمام السياسة المصرية. فقد استقال رياض باشا من منصبه بعد ذلك بفترة قصيرة، وكانت استقالته راجعة، فى بعض أسبابها، إلى كراهيته لمسألة

=أحكام غير عادلة، وكانوا يردون على أنهم على الرغم من تصريحهم عند محاكمتهم بأن لديهم شهود نفى يثبتون براءتهم، فإن الحكومة لم تأخذ مطالبهم بعين الاعتبار، ولكن قيل لهم إن كلام اللصوص واحد ولا خلاف عليه، وإن أولئك الشهود سيجرى اعتبارهم شركاء فى الجريمة. واقع الأمر، أن الرجل الذى كان تثبت عليه التهمة إما عن طريق الاعتراف من جانب الضحية التى وقع عليها الهجوم أو السرقة، وإما عن طريق العثور على المسروقات فى حوزة المتهم، كانت تصدر ضده أحكام بالسجن بالغة القسوة. وقد روى لى كثير من المتهمين قصصا مروعة عن المعاملة التى كانوا يلقونها فى السجن، تلك المعاملة التى كانت تسفر فى النهاية عن الحصول على الاعتراف. ويتعين علينا دراسة التحريات الأولية كيما نقتنع بذلك".

تعيين السير جون سكوت. ويمكن القول هنا: إن إنشاء منظومة قضائية سليمة فى مصر يعود إلى بداية تعيين السير جون سكوت فى منصب المستشار القضائى. وفى العام ١٨٩٨ الميلادى استقال السير جون سكوت من منصبه كيما يتولى منصبًا آخر فى لندن؛ وخلَفه السير مالكولم ماكلريث **Mcilwraith**.

كانت وزارة الأشغال العامة، فى أيدى الفرنسيين تمامًا قبل الاحتلال البريطانى. وتقرر فى العام ١٨٨٣ الميلادى تعيين وكيل وزارة بريطانى، فى وزارة الأشغال العامة، وإحضار هيئة من المسئولين البريطانيين من الهند للإشراف على عمليات التحسين الخاصة بالترع فى البلاد. وجرى تعيين السير سكوت ـ منكريف وكيلا لوزارة الأشغال العامة. جاء ذلك الاختيار موفقًا تمامًا ـ كان السير سكوت ـ منكريف رجلا صاحب شخصية فذة فضلا عن مزاياه الفنية الكبيرة. كان أشد الباشوات إساءة يحترم فى هذا الرجل صفات ليست فيه هو شخصيا. يزاد على ذلك، أن أشد الصحفيين عداء كان يتريث قبل أن يشن هجومه السياسي اللاذع على ضحية بالغة الأمانة من هذا القبيل. لم يحدث أن جعل أى أحد من الإنجليز العاملين فى خدمة الحكومة المصرية، مع مطلع الاحتلال البريطانى لمصر، اسم إنجلترا محترمًا وذائعًا أكثر من السير سكوت ـ منكريف، الذى لم يكن إنجليزيا بالمصادفة، وإنما كان واحدًا من ذلك العرق الذى ينجح فى كثير من الأحيان، فى المناطق الأجنبية بفضل خصائصه المالية الإنجليزية القيمة. كان السير كولن سكوت ـ منكريف واحدا من السكان الذين يعيشون فى المنطقة الواقعة فى أقصى شمال نهر التويد **Tweed**.

وقد وجد السير منكريف فى العام ١٨٩٢ خلفًا قيما له فى شخص السير وليام جارستن **Garstin**، الذى جرى تحت إشرافه الذكى الواعى، إنفاق مبالغ كبيرة لمصلحة البلاد، على أشغال عامة متباينة الأنواع. قد يكون من

الصعب المبالغة في وصف أفضال السير وليام جارستن على الشعب المصري.

وهناك السكرتير المالى أيضًا الذى يشغل منصبا كبير الأهمية. وهو موظف تنفيذى، حيث يقوم بمهام المستشار المالى فى حال غياب الأخير. كان بلوم Blum باشا يشغل هذا المنصب مع بداية الاحتلال البريطانى، وبلوم باشا هذا نمساوى ألمعى، انفرد بميزة العمل مع الحكومة المصرية أثناء حكم إسماعيل باشا الفاسد، ولم يجرؤ أى ناقد من النقاد على الهمس ولو بكلمة واحدة ضد أمانة هذا الرجل. كان بلوم باشا مسئولا كفؤا وكان مخلصًا للإنجليز. وعندما تقاعد بلوم باشا فى العام ١٨٨٩الميلادى، خلفه السيد (لورد حاليًا) ملنر، المؤلف الشهير لكتاب "إنجلترا فى مصر". وكل ما يمكن قوله هنا عن اللورد ملنر، هو أن الرجل كان واحدًا من بين الإنجليز الأكفاء الذين خدموا الحكومة المصرية. لم يكن اللورد ملنر متمكنًا فقط فى كل ما يتعلق بوزارته، لكنه كان ملما تمامًا بجوانب كثيرة من الشئون المصرية. وعندما جرى تعيين اللورد ملنر، فى العام ١٨٩٢الميلادى، فى إحدى الوظائف فى إنجلترا، خلفه بمصر السير إلدون جورست Gorst، الذى كان من أفراد الخدمة الدبلوماسية. وقد استغل السير إلدون جورست وقت فراغه فى تعلم اللغة العربية. ولما كان جورست موهوبا بشيء فريد من الذوق والكياسة والذكاء، فقد كان يُفلح فى تحقيق ما يريد دون أن يطلب عونًا دبلوماسيا. واعتبارًا من العام ١٨٩٤الميلادى، أى عندما عُين السير إلدون جورست مستشارًا لوزارة الداخلية، كان منصب السكرتير المالي قد تغير أكثر من مرة، لكنه كان يُشْغَلُ دومًا بمسئول بريطانى يجري اختياره بعناية كبيرة.

هناك ثلاث إدارات فرعية ملحقة على وزارة المالية. وهذه الإدارات الثلاثة هى الجمارك، والموانئ، والبريد. الإدارتان الأوليان تخضعان

لإشراف إنجليزى عام. وقد أعيد تنظيم إدارة البريد بواسطة مدير عام إنجليزي، خلفه سابا باشا، ذلك السوري الكفء، الذى جرى فى عهده إدخال إصلاحات بريدية متباينة وعلى درجة كبيرة من الأهمية.

وكانت الشرطة، إلى العام ١٨٩٤الميلادى، تحت قيادة مفتش عام إنجليزى، تعاونه هيئة صغيرة من الضباط البريطانيين. وجرى فى خريف هذا العام تغيير هذه المنظومة. فقد ألغيت وظيفة المفتش العام، وجرى تعيين مستشار (السير إلدون جورست) لوزارة الداخلية. وفى العام ١٨٩٨ الميلادى عُيِّن السيد/ ماشيل خلفًا للسير إلدون جورست. وجرى أيضًا إدخال بعض التعديلات على المهام المخصصة لوظيفة المستشار، ولم تكن تلك التعديلات ذات بال. كان رئيس مصلحة الصحة إنجليزيا، كما كان مدير عام السجون إنجليزيا هو الآخر.

كانت الإدارة العليا فى مصلحة التعليم فى أيدى المصريين، لكن جرى فى العام ١٩٠٦ الميلادى، تعيين (السيد دنلوب) مستشارًا لهذه المصلحة. وهناك عدد كبير من الأوروبيين يعملون فى التدريس.[١]

لم نشِرْ هنا إلا إلى المناصب العليا فقط. وعليه، قد يكون من المفيد هنا أيضًا، الحديث عن إجمالى عدد الإنجليز العاملين فى مصر فى ذلك الوقت. هذا الموضوع مهم، لأنه جرت المبالغة فيه فى بعض الأحيان، يزاد على ذلك أن عمالة الأوروبيين ينظر إليها المصريون الذين يتطلعون إلى تبوأ المناصب المسئولة، نظرة حقد وشك.

---

(١) وصلت الأعداد فى العام ١٨٩٦ إلى: ٦٣١ مصرى؛ ٩٢ أوروبى؛ وفى العام ١٩٠٦ وصل عدد المصريين إلى ٧٩٤؛ والأوروبيين إلى ١٦٠ .

يعترف الناس عمومًا، وإلى حد معين، بأهمية المساعدة الأوروبية فى إنجاز الأعمال الحكومية فى مصر. ولكن الاختلافات فى وجهات النظر تنشأ، عندما تجرى محاولة تحديد مدى اللجوء إلى الوكالة الأوروبية تحديدًا دقيقًا. وكلا الجانبين لديه أسباب تؤيد وجهة نظره. فمن جانب هناك من يقول، فى كثير من الأحيان، إن عدم كفاية الآداء الخدمى ترجع إلى عدم كفاية هيئة العاملين الأوروبيين؛ وأن رفاهية الشعب يجب أن تقدَّم على الاعتبارات الأخرى كلها؛ وأن الأغلبية الساحقة من المصريين الذين لا صوت لهم يفضلون الإدارة الجيدة على الحكومة الوطنية؛ وعليه فإن استخدام عدد كبير حاليًا، وربما فى السنوات القادمة قد يصبح أمرًا ضروريا. وعلى الجانب الآخر، يُقال إن المصريين يفضلون منظومة معيبة لحكومة يديرها بنو وطنهم على منظومة كاملة إلى حد ما يديرها أجانب؛ وأنه ليس من الكياسة فى شيء مواصلة التعليم وإغلاق الباب فى الوقت نفسه، فى وجه تولى الطبقات المتعلمة للمناصب الحكومية العليا؛ وأن المصريين يستحيل عليهم تعلم حكم أنفسهم إلا إذا سمح لهم بالقيام بهذه المحاولة؛ وأن الأسباب التى تشير دومًا إلى سوء الإدارة ستكون مؤقتة وسوف تختفى تدريجيًا نتيجة للخبرات التى سيجرى اكتسابها؛ وعليه، فإن عدد الأوروبيين العاملين فى خدمة الحكومة لا يجب تقليله إلى الحد الأدنى على أن يكون ذلك التقليل مقرونًا بالكفاية، وإنما يجب تجاوز ذلك التقليل أيضًا، ذلك أن عدم الكفاية المؤقتة لدى المصريين المتعلمين حتى وإن بدت بشكل ملحوظ، ينبغى تحملها بغية تحقيق الهدف المطلوب.

لن يفيد كثيرًا الإطناب فى المسائل المعنوية سالفة الذكر. والموضوع الذى نحن بصدده هنا، واحد من الموضوعات، التى يتحتم ــ على الرغم من كل أهداف السياسة العملية ــ الوصول فيه إلى حل وسط بين المبادئ المتضاربة التى ينادي بها كل جانب من الجانبين. الواضح تمامًا أنه إذا ما

أريد إدخال الحضارة الغربية إلى مصر، فإن ذلك يجب أن يكون عن طريق الأوروبيين أنفسهم أو عن طريق المصريين الذين تشربوا روح هذه الحضارة، واكتسبوا المعرفة اللازمة لتطبيق أساليب نظام الحكم الغربية. يزاد على ذلك، أن مدى التدريب الأوروبي الذى تلقاه الأوروبيون أو المصريون، والذى يحتم استخدامهم، يعتمد فى الأساس على المعروض من المصريين بصفة خاصة. وتتمثل العقبة الرئيسية فى التعامل مع هذه المسألة، فى أن الطلب فى الوقت الحالى على المصريين المؤهلين من هذه الطبقة يكاد يكون أكبر بكثير عن العرض.

كانت السياسة العامة التى جرى اتباعها منذ بداية الاحتلال البريطانى للبلاد فى العام ١٨٨٢ الميلادى، تقوم على تحديد عدد الأوروبيين العاملين فى الحكومة قدر المستطاع، واستخدام المصريين فى الأغلبية الساحقة من الأعمال الثانوية، وفى عدد كبير من الوظائف الإدارية الأعلى، على أن يجرى التمهيد بعد ذلك لزيادة عدد المصريين فى الوظائف الأعلى. وكبار المسئولين البريطانيين فى مصر يفهمون هذه السياسة فهمًا جيدًا. والأرجح أن البعض أصابوا نجاحًا أكبر من غيرهم فى تدريب مرؤوسيهم المصريين. وقد يصر البعض على مستوى مبالغ فيه من الكفاية من جانب المصرى، قبل أن يوافق بصورة مسبقة على تعيين الأوروبى. لكن كبار المسئولين البريطانيين فى مصر لم يكشفوا مطلقًا عن أى نزوع نحو التساؤل عن الحكمة التى وراء اتباع هذه السياسة، أو التردد فى تفعيلها عندما يقتنع كبار المسئولين بأن مصريا مؤهلا يمكن العثور عليه لشغل أى منصب من المناصب عندما يصبح ذلك المنصب شاغرًا.

هذا الأمر تجرى مناقشته فى معظم الأحيان، من منطلق أن هناك الآن بعض المناصب الحكومية التى يشغلها بعض الأوروبيين فى الوقت الحالى،

وأن بالإمكان تدبير مصريين، في سهولة ويسر، لشغل هذه المناصب. لن أذهب بعيدًا في القول إن هذا المنطلق أو هذه الفرضية لا أساس لها من الصحة، لكنها في ذات الوقت تعرض وجهه نظر غير حقيقية لحقائق الموقف. وأنا ليس لدى شك فى أن حالات قليلة جدا، هى التى يمكن القول عنها، إنه إذا ما قام الأوروبى شاغل هذه الوظيفة بإخلائها، فإن مصريا كفؤًا يمكن العثور عليه على الفور ليحل محل ذلك الأوروبى. لكن، فى معظم الحالات، يكون السبب وراء شغل الأوروبى للمنصب أو الوظيفة، هو ذلك السبب الذى سبق الإشارة إليه، ألا وهو أن المعروض من المصريين الأكفاء لا يتساوى مع الطلب.

قد لا يبدو الأمر مدهشًا لكل من يدرس الأحوال القائمة فى مصر وكذلك الأحوال التى حدثت مؤخرًا، دراسة هادئة تقوم على الحياد. ولو أن المصاعب التى سبق أن أشرت إليها لم تحدث لكان ذلك مدهشًا بحق.

الوكالة الأوروبية مطلوبة فى مصر لسببين: السبب الأول، توفير المعرفة الفنية، التى لم تتهيأ للمصريين فرصة اكتسابها مؤخرًا؛ والسبب الثاني، إصلاح العيوب التى لحقت بالشخصية المصرية التى تطورت بسبب سوء الحكم الذى استمر فترة طويلة.

وفيما يتعلق بالأعداد نجد أن السبب الأول هو الأهم. ذلك أن سرعة الرفاه المادى الذى حدث فى مصر خلال الخمسة عشر أو العشرين عامًا الماضية، ربما لم يكن له مثيل فى التاريخ. لقد جاءت الحركة المفاجئة بمثابة نعمة للبلاد. وأنا لن أطيل هنا فى الحديث عن الجانب الأخلاقى من هذه المسألة، وأكتفي بالقول إن علم الاقتصاد يقول: إن الحصول المفاجئ على الثروة، دون حدوث زيادة مماثلة فى معرفة الطريقة التى يمكن بها الاستفادة من هذه الثروة، يعد ميزة تدور من حولها الشكوك، سواء بالنسبة للفرد أو الدولة.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد البحث هنا، لا يمكن الشك فى أن هذه القفـــزة المفاجئة من الفقر إلى الوفرة والثراء، زادت بشكل كبير من مصاعب تنفيــذ سياسة استخدام المصريين بدلا من الوكالة الأوربيـــة فـــى العمـــل الإدارى. والسبب فى ذلك، أنه عندما بدأ انتشار الوفرة، زاد الطلب من جميع النواحى على استخدام الأفراد أصحاب الخبرة الفنية على اختلاف أنواعهم. كان هناك طلب على المحامين الأوروبيين للتعامل مع كثير من المسائل القانونية التـــى نشأت، والتى تعد فيها معرفة الأوروبيين وقوانينهم أمرًا لا يمكن الاســتغناء عنه. كان هناك طلب على مهندسى الرى للتعامل مع مسائل الرى؛ كان هناك طلب على أفراد الأطباء للعمل فى المستشفيات وفى الهيئـــات الطبيـــة فـــى البلاد؛ وكان هناك طلب أيضًا على الأطباء البيطريين، لوقف انتشار طاعون الماشية؛ وكان هناك طلب أيضًا على المسَّاحين المـــدربين، لرســـم خـــرائط الحقول؛ وكان هناك طلب أيضًا على الميكانيكيين والمهندسين الميكـــانيكيين، للقيام بكثير من الأعمال – إلخ. نشأ هذا الطلب فجأة على بلد لم يكن مستعدًا للوفاء به. ولم يكن المستشارون البريطانيون العاملون فى الحكومة المصرية، طوال السنوات الأولى من الاحتلال، على الرغم من توقعهم لتلك المصاعب التى ظهرت، قادرين على فعل أى شيء، بغية توفير هذه الأعداد من الفنيين. وعلى امتداد ست سنوات، تمثل كل ما يمكن عمله فى هـــذه المـــسألة، فـــى محاولة منع الإفلاس، والتخلص من كابوس (العبء الثقيل) السودان، وجمع الأموال لتحسين منظومة الرى، ووضع حجر الأساس للرفا الذى تـــنعم بـــه البلاد الآن.

سوف أتناول فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب مسألة التعلـــيم تنـــاولا مفصلا. يكفينى القول هنا؛ إن التقدم التعليمى هنا، منذ بضع سنوات، وفـــى ضوء المصاعب المالية التى تعين على الحكومة مواجهتها، كان بطيئًا بحكم

الضرورة. هذا التقدم جرى تسريعه فى السنوات الأخيرة، وأصبح لدى الآن وجهة نظر متفائلة حول هذا الأمر، وحول إمكانية استبدال المصريين بالأوروبيين فى المناصب التى لا يحتاج التعيين فيها، فى الوقت الحالى، إلى المعرفة الفنية، من جانب المصريين. لكن أية محاولة من محاولات تسريع هذا التقدم يمكن أن تسفر عن الإحباط، وتفضى فى نهاية الأمر إلى ردّة أو تراجع يمكن أن تكون له آثار بالغة على المصالح المصرية.

سبق أن قلت: إنه بالإضافة إلى الأوروبيين المستخدمين بحكم معرفتهم الفنية التى لا يمكن الاستغناء عنها، هناك عدد من الأوروبيين الذين تعد خدماتهم أمرًا ضروريا فى تصحيح عيوب الشخصية المصرية. عدد هذه الفئة يعد صغيرًا بالمقارنة مع الفئة الأخرى. أفراد هذه الفئة يشغلون من ناحية أخرى مناصب أهم من تلك المناصب التى يشغلها أولئك الذين يتمتعون بالمعرفة الفنية ـــ لابد أن يستغرق استبدال المصريين بالأوروبيين المزيد من الوقت فى هذه الحالات أكثر منه فى الحالات التى يعتمد النقل فيها على اكتساب المصريين للمعرفة الفنية، يزاد على ذلك أن الشخصية الوطنية عبارة عن مصنع بطيء النمو. يضاف إلى ذلك أن التعليم بالشكل الذى يتم به فى المدارس والكليات يشكل مجرد عنصر واحد من العناصر التى تهم فى التطوير والتنمية. وكل ما يمكن قوله هنا إنه لابد من بذل الجهد لتقوية نمو السمات والخصائص الأخلاقية والفكرية، التى يغلب عليها جميعًا الدخول فى تكوين الشخصية. وأنا أضيف هنا أيضًا، أن الخوف من تحمل المسئولية الفردية، والذى يعد واحدًا من عيوب الإدارة، بحاجة إلى العلاج؛ يزاد على ذلك الافتقار إلى القدرة على الممارسة بحزم، والذكاء، واحترام الآخرين، وكلها سمات لا توجد إلا فى المُسْتَخدَم المسئول؛ وهناك أيضًا نزعة عامة بين المصريين تتمثل فى المبالغة والشطط فى الفكر والعمل.

قد يكون من المفيد قبل إنهاء هذا الفرع من الموضوع، إيراد بعـض الأرقام التي توضح مدى استخدام الأوروبيين في الخدمـة لـدى الحكومـة المصرية[١].

يوضح الجدول التالي تشكيل الخدمة المدنية المصرية في ختام العـام ١٨٩٦ والعام ١٩٠٦ كل على حدة:-

الموظفون البريطانيون

العام	المصريون	الأوروبيون	الإجمالي
١٨٩٦	٨٤٤٤	٦٩٠	٩١٣٤
١٩٠٦	١٢٠٢٧	١٢٥٢	١٣٢٧٩

هذا الجدول يوضح أن إجمالي عدد المـوظفين زاد بحـوالي ٤١٤٥ موظف خلال عقد من الزمان. كان عدد المصريين من هذه الزيـادة يقـدر بحوالي ٣٥٨٣، في حين كانت الزيادة في عدد الأوروبيين تقـدر بحـوالي ٥٦٢. وهنا يتعين على الإشارة إلى أن ٣٠٣ أوروبي، مـن بـين الزيـادة المقدرة بحوالي ١٥٦٢ أوروبي، كانوا يعملون فـي إدارة الـسكة الحديـد، التي لم يكن للحكومة المصرية سيطرة عليها إلى وقت قريب. يضاف إلـى ذلك، أننا يجب أن لا يغيب عن بالنا أن راحة المـسافرين وتـأمين حيـاتهم يعتمدان أيضًا على الإدارة الجيدة للسكة الحديد. ومن هنا، فإن المجال هنـا

---

(١) أوردت تحليلا مفصلا لهذه الأرقام في تقريري عن العام ١٩٠٦الميلادي، "مصر – العدد ١ من العام ١٩٠٧ ص ٣٣ – ٤٤. وقد أخذت الملاحظات المشار إليها سلفا من ذلك التقرير".

لا يسمح بتطبيق الحجج العامة وشبه السياسية الداخلة فى الموضـــوع الـــذى نحن بصدده هنا.

تعد هذه الأرقام شاهدًا حقيقيا على أن عدد الأوروبيين المعينـــين فـــى الخدمة العامة المصرية قد جرى التحكم فيه والسيطرة عليـــه. قـــد يتطلـــب الأمر، فى بعض الحالات القليلة، استخدام المزيد من الأوروبيين، لكن مثـــل هذا العدد سيجرى التغلب عليه عن طريق زيادة عدد المصريين المعينين فى الإدارات الأخرى. وفى ضوء الخطوات الكبيرة السريعة فى مجال التعليم ــ يبدو الآن أنه لأول مرة، هناك أمل مرتقب فى تنفيذ ذلك الذى يمكن تـــسميته السياسة الحقيقية للحكومة البريطانية فى مصر. لقد أرجئ تنفيذ هذه السياسة بسبب المصاعب المالية، التى يبدو أنها قد أزيلت إلى حد كبير، بعد توقيـــع الاتفاق الإنجليزى ــ الفرنسى(*).

أرجو أن تسمحوا لى بإضافة ملاحظة، قبل أن أنهى هذا الفـــرع مـــن الموضوع. هذه الملاحظة تتمثل فى أن أفضل السياسات التى ينبغى اتباعهـــا فى البلدان التى من قبيل الهند ومصر، تكون باستخدام فئـــة صـــغيرة مـــن الأوروبيين الذين يجرى انتقاؤهم وإعطاؤهم أجورًا مجزية. كل شـــيء هنـــا يعتمد على وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب. هذا الرجل المناســـب إذا ما أمكن العثور عليه، يتعين إعطاؤه أجرًا مجزيا. ومن الخطأ اســـتخدام أوروبيين من الدرجة الثانية أو الثالثة بدعوى انخفاض الرواتب. هذه النوعية

(*) يقصد الوفاق الودى الذى وقع بين الدولتين عام ١٩٠٤ لتنظيم نشاطهما الاستعمارى (المراجع).

من الموظفين يكون ضررها أكثر من نفعها. صحيح أن الرأى العـــام يـــدين المرتبات المرتفعة، لكن المدير الأوروبى فى هذه النقطة بالذات، سوف يبذل قصارى جهده، عندما يكون فى الشرق، للعمل حسبما يراه هو شخصيا دون أن يتأثر بالنقد الخارجى. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن زيادة الأجر تمكـــن من الحصول على خدمات مسئولين على درجة عالية من الكفاية وأهلا للثقة.

الفصل الحادى الأربعون

الإدارات الدولية

النظام الدولى ١ـ لجنة الدين العام ـ مهام اللجنة ـ الحسابات المصرية ـ الرصيد الاحتياطى ـ عدم جدوى اللجنة. ٢ـ إدارة السكة الحديد. ٣ـ الدائرة السنية. ٤ـ إدارة الممتلكات العامة (الدومين).

تعد النزعة العالمية، التى هى نقيض للنزعة الوطنية المحددة، حلم المنظِّرين الأبدى ومحط سخرية واستهزاء رجال السياسة العمليين. والأرجح أن قلة قليلة من أبيات الشعر التى كتبها الشعراء الإنجليز، هى التى لا يمكن أن ترقى ــ وبخاصة فى السنوات الأخيرة ــ إلى مستوى تلك الأبيات التى كتبها الشاعر الإنجليزى كاننج Caning، والتى يسخر فيها من "ذلك الذى يكون صديقًا للبلاد كلها إلا بلده". على الرغم من أن التنافس الدولى لم يتناقص فى السنوات الأخيرة، وإنما تزايد، فقد بدأت تتضح نزعة إلى معالجة المسائل الأوروبية، والمسائل باللغة الأوروبية بطريقة دولية، ولم تقتصر تلك النزعة على النظريين وإنما ظهرت أيضًا بين الساسة العمليين. تعد هذه النزعة نتيجة طبيعية للظروف التى طرأت فى أواخر القرن التاسع عشر. يبدو أن الأمل ضعيف فى خلق المدينة الفاضلة، التى ابتغاها أصحاب التجارة الحرة الأوائل. يبدو أن التجارة، بكل مصنوعاتها اليدوية، وسككها الحديدية

والتلغراف (البرق)، لم تربط الدول إلى بعضها بروابط محبة أكثر وأوثق من الروابط التى كانت موجودة فى زمن الانتقال البطىء والمواصلات البطيئة. على الجانب الآخر، نجد أن السلك الدبلوماسى الأوروبى أصبح أكثر حساسية من ذى قبل. لقد بدأت المصالح الوطنية تتجه نحو التحرر من النزعة العالمية، وذلك بغض النظر عن نزوع الكثير من العواطف والآمال الوطنية إلى النزعة الوطنية الضيقة. بدأ العالم كله يعرف على وجه السرعة أخبار أى حادث من الحوادث التى يمكن أن تقع فى أى جزء من أجزاء العالم. ترتب على ذلك أن السؤال الذى كان يطرح نفسه، ليس على كل وزير، وإنما فى مكتب كل رئيس تحرير صحيفة من الصحف، ما تأثير هذا الظرف على أحوال بلادى؟ ما الطريق الذى ينبغى السير فيه لتأمين مصالحنا؟ وأصبح أكثر صعوبة من ذى قبل، عزل أى نزاع يقوم بين دولتين. يمكن القول بشكل أو بآخر، إن الأوروبيين، رغمًا عنهم، أصبحوا أعضاء فى أسرة واحدة، على الرغم من أن هذه الأسرة ليست دومًا أسرة سعيدة. أفراد هذه الأسرة مهمومون بفعل خوف مشترك، مفاده أن وقوع حادث من الحوادث قد يكون بداية لحرب عامة، لا يستطيع أن يقف أعقل العقلاء على ما يمكن أن تنتهى إليه. وإذا نزعت دولة صغيرة إلى إشعال عود الثقاب الذى يمكن أن يؤدى إلى حريق، فإن أصوات التنافس الدولى تصمت كلها فى مواجهة هذا الخطر، وتبدأ آلة إطفاء الحريق الدبلوماسية عملها فى إخماد ذلك اللهب قبل أن ينتشر. وبذلك يمكن القول إن القدرة على العمل الجماعى نشأت بين دول الحكومات الأوروبية، وهنا لا يمكن أن نشك أن العالم استفاد من هذا التغيير. وهنا نجد أن النظرية الدولية **internationalism** أصبحت تشكل ضمانة من ضمانات السلام. نظرية الدولية هذه تجبر، بشكل أو بآخر، بعض المصالح الخاصة على الاستسلام من أجل الصالح العام للجماعة الأوروبية.

يزاد على ذلك أن النظرية الدولية كان إنهاؤها على بعض الدول أكثر من تجميعها لها، وضمان القيام بعمل شبه عام فى المناسبات بالغة الأهمية. معروف أن الدول شبه المتحضرة، التى لا يكون حكامها مالكين لحقوق السيادة الكاملة، تفسح مجالا واسعًا أمام تطوير النظرية الدولية. وتحاول بعض القوى الأوروبية التى لها بعض المصالح، فى الدول التى من هذا القبيل، تأكيد مصالحها، دون أن تثير غيرة أو حقد منافسيها عن طريق التأكيد المفرط على قوتها، فى حين يحاول بعض آخر من القوى الغربية أن يكون لها صوت فى المحفل الدولى كيما تؤكد على وجودها السياسي وتذكير العالم بأن مصالحها، على الرغم من عدم أهمية هذه المصالح، لا يمكن إغفالها أو تناسيها تمامًا. قد تنشأ فى بعض الأحيان حالات تنطوى على إطالة أمد الإشراف والسيطرة على مصالح القوى الأوروبية، لكنها لا تخول أو تبرر القيام بعمل انفرادى أو حصرى من جانب أية دولة من هذه الدول دون أن يؤدى ذلك إلى نشوء نزاع حول دولة بعينها، بسبب ممارسة ذلك العمل الانفرادى. والأمر الطبيعى فى الأحوال التى تكون من هذا القبيل أن تقول الدول: نحن متفقون على كل ما هو ضرورى؛ قد تتبقى بعض التفاصيل التى يمكن تسويتها على المستوى المحلى؛ ولتقم كل دولة منا بتعيين خبير منا يمثل مصالحنا، والتى ستجرى المحافظة عليها، لكن دون أن يكون هناك أى شكل من أشكال التعصب السياسى من جانب الدول، وأن يقوم ذلك الخبير بمعالجة المسائل الفنية التى تعرض عليه فى ضوء المزايا التى تنطوى عليها هذه المسائل، ليس هناك ما هو أفضل من تحاشى الاحتكاكات الخطيرة.

لكن يا أسفاه! وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الحصرية يمكن أن تذروها رياح العالمية، فإن هذا الذى يجرى التخلص منه سرعان ما يعود ثانية إلى مكانه القديم. لكن الأرجح هو أن تجربة التدويل الإدارى، جرى

تجربتها فى الأرض الحرام التى يتناولها هذا التاريخ، كانت على نطاق أوسع منه فى أى بلد آخر. وهنا لا يمكن القول: إن النتيجة يمكن أن تكون مشجعة لأولئك الذين يؤمنون بفعالية العمل الدولى فى المسائل الإدارية. وهذا الـذى حاولنا إثباته يتمثل فى أن المؤسسات الدولية لها بعض السمات والخصائص السلبية العجيبة. هذه المؤسسات الدولية تعد معوقات عتيدة لكـل الأعمـال، وسبب ذلك أنه إذا ما اقترح القيام بعمل ما فإن بعض أعضاء هذه المؤسسة الدولية، قد تكون لديهم بعض الاعتراضات بصورة أو أخرى. هذا يعنى أن كل عمل ينطوى فى معظم الأحيان على ميزة مفترضة لدولة مـن الـدول المتنافسة، وهناك مبدأ فى نظرية التدويل، هو محل رفض شائن من حيـث النظرية، لكن مُعتَرف به فى كثير من الأحيان باعتباره عونًا ومساعدًا على العمل الفعلى، وهذا المبدأ يقول: من الأفضل عدم فعل أي شيء، حتـى وإن ترتب شر على ذلك، على أن نسمح بعمل الخير على حساب زيادة مصالح، أو تحسين سمعة أى منافس من المنافسين الدوليين. وعلى الرغم مـن كـل أهداف ومرامى العمل، فإننا يمكن لنا القول: إن التدويل الإدارى ينزع إلـى إيجاد العجز الإدارى.

١ – لجنة الدين العام

تكونت لجنة الدين العام، بصورة أساسية من أربعة أعـضاء، عـضو إنجليزى، وعضو فرنسى، وعضو نمساوى، وعضو إيطالى. وفـي العـام ١٨٨٥الميلادى، أضيف إلى هؤلاء الأعضاء الأربعة مفوض ألمانى ومفوض روسى، وبذلك يرتفع العدد الإجمالى إلى ستة مفوضين. وبقيت مهـام هـذه اللجنة حتى العام ١٩٠٤ متمثلة فيما يلى:

كان الرسميون المسئولون عن تحصيل الإيرادات المخصصة لخدمة الدين مضطرين إلى وضع المبالغ التى يقومون بتحصيلها بين أيدى المفوضين، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة حتى يمكن إيجاد نوع من السيطرة المالية الفاعلة. كان من حق أعضاء اللجنة تعيين أو رفت موظفيهم. هذا يعنى أنه كان لا يمكن إبرام أى قرض دون موافقة من المفوضين. أخيرًا، وهذا نص من النصوص بالغة الأهمية، فإن المفوضين (أعضاء اللجنة) بصفتهم ممثلين قانونيين لحملة الأسهم، كان من حقهم مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة فى حال حدوث أى خرق لقانون التصفية.

هذا يوضح أن السلطات التى كانت مخولة لأعضاء اللجنة كانت سلطات واسعة. ومع ذلك، فإن تلك الأجزاء من قانون التصفية الذى سبق الإشارة إليه، لم تؤد عند التطبيق، إلى نشوء مصاعب كبيرة بعد حدوث الاحتلال الإنجليزى. كل هذه النصوص كانت تهدف إلى التحوط لأى عمل من أعمال إشهار الإفلاس، والتحوط أيضًا للنتائج التى يمكن أن تسفر عن الاحتلال الإنجليزى وتؤدى إلى وضع الخزانة المصرية فى حالة من حالات الإفلاس المؤكد، وقد أدى ذلك إلى عدم استساغة الأعمال الوقائية التى قامت بها اللجنة، طوال السنوات القلائل الأولى من هذه الأزمة الحادة.

كانت هناك مهام أخرى منوطة بالمفوضين، وكانت لها أهمية عملية أكبر.

أدى قانون التصفية، هو والمرسوم الخديوى الصادر فى ٢٧ يوليو ١٨٨٥م، والذى صدر بمناسبة إصدار قرض مصرى مقداره تسعة ملايين جنيه إنجليزى، بضمان الدول الأوروبية، إلى وضع نظام لعمل موازنة

لحسابات الخزانة المصرية فى نهاية كل عام، وكان ذلك انتصارًا للإرهاق المالى المزعج. وفى الوقت الذى انعقد فيه مؤتمر لندن، كان الفرنسيون المدعومون من بعض الدول الأوروبية الأخرى معادين سياسيا لإنجلترا، ولم يكن يشغل الفرنسيين سوى مصالح حملة الأسهم. لم يكن المسئولون البريطانيون يرون سوى نقطة واحدة، ألا وهى أن الحكومة المصرية كانت تشعر بالحرج لأنها أنفقت أموالا كثيرة فى الماضى؛ وعليه، رؤى، أنه لابد من فرض سيطرة حازمة لمنع الإسراف مستقبلا فى الإنفاق. كانت تلك الحجة، أو ذلك المنطق، سليمًا لكنه أصبح فى طي النسيان، فى ظل زمن كان الإنفاق فيه ناجمًا عن ظروف مختلفة تمام الاختلاف عن تلك الظروف التى حدثت فى الماضى. لو كان هناك تبصر حكيم لأعطى مستشارى الحكومة المصرية البريطانيين حرية عمل أكبر من تلك التى أعطيت لإسماعيل باشا مع الأخذ فى الاعتبار العواقب المستقبلية. يزاد على ذلك، أنه كان مستحيلا جعل الناس يستجيبون وينصتون إلى هذه الحجج وذلك المنطق. صحيح أن الحكومة المصرية استطاعت الحصول على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى لإنفاقها فى مجال الرى، لكن فيما عدا ذلك كان مستحيلا زعزعة الشك الفرنسى من ناحية وأفكار مسئولى الخزانة البريطانية المسبقة عن هذا الموضوع من ناحية ثانية. وسبب ذلك أن مسئولى الخزانة البريطانية ساهموا فى إنشاء منظومة ثبت فيما بعد أنها كانت مصدرًا خصبًا من مصادر إحراج إخوانهم المواطنين فى مصر.

كانت المراسيم الصادرة فى العام ١٨٧٦الميلادى تنص على حتمية تخصيص قسم من الإيرادات لخدمة الدين، على أن يتم وضع الإيرادات الأخرى تحت تصرف الحكومة المصرية كيما تستخدم فى الإنفاق الإدارى. وعندما أبرم فى العام ١٨٨٥الميلادى اتفاق العقد المضمون، كان لابد من

إعادة النظر فى توزيع ذلك الذى أطلق عليه بإنجليزية غالية (مفرنسة) اسم الإيرادات "المتأثرة" والإيرادات "غير المتأثرة". هذا يعنى أن الانفاق الإدارى حُدِّد له مبلغ معين؛ وكان الامتياز الوحيد الذى أمكن الحصول عليه بصعوبة بالغة يتمثل فى أن مصاريف تشغيل إدارة السكة الحديد يجب أن لا تتغير، وأن تكون فى حدود ٤٥ فى المائة[1] من إجمالى الإيرادات. وإذا لم تف الإيرادات غير المتأثرة بالمبلغ الذى تحدد للإنفاق الإدارى، فإن العجز يجب جبره من الإيرادات المتأثرة. كان فائض كل هذا الحساب يتمثل فى المبلغ المتبقى فى أيدى مفوضى الدين، من الإيرادات المتأثرة بعد جبر العجز فى الإيرادات غير المتأثرة. كان يجرى تقسيم ذلك الفائض إلى قسمين. بقي قسم من هذين القسمين فى أيدى مفوضى الدين؛ فى حين كان يُدْفع القسم الثاني للحكومة المصرية. أسفر ذلك عن أنه إذا ما رغبت الحكومة المصرية فى إنفاق عشرة جنيهات إنجليزية زيادة عن الحد الإدارى المنصوص عليه فى الإنفاق الدولى، فإن ذلك يحتم تحصيل إيرادات تصل إلى ٢٠جنيهًا طلبًا للوفاء بذلك الإنفاق. ومع تقدم البلاد، زادت أيضًا المطالب المشروعة لمزيد من الإنفاق، لكن فى ضوء المنظومة التى جرى إنشاؤها فى العام ١٨٨٥ الميلادى، تمثل الشذوذ فى أن الحكومة تحتم عليها مضاعفة كل شيء على اعتبار أن ذلك أمر طبيعى فى تحسين المزيد من الإنفاق؛ وأن الإدارة كانت بائسة؛ وأن النقود متوفرة؛ لكن أحدا لم يستفد استفادة مناسبة من وفرة النقود.

مسألة وصف التفاصيل الداخلة فى حساب الفائض الذى يوضع تحت تصرف الخزانة المصرية أمر ممل. ويكفى هنا تناول أرقام عام واحد، على سبيل المثال، لنتبين النتائج الناجمة عن هذه المنظومة.

---

(١) جرى بعد مفاوضات طويلة فى العام ١٩٠٢ الميلادى زيادة هذه النسبة إلى ٥٥ فى المائة من إجمالى الإيرادات.

بلغت إيرادات الحكومة المصرية فى العام ١٨٩٢ الميلادى حوالى ١٠٣٤٦٠٠٠ جنيه إنجليزى، وبلغ الإنفاق حوالى ٩٥٩٥٠٠٠ جنيه إنجليزى. ومن الطبيعى أن يُسلِّم غير المُسلَّمين بتعقيدات المالية المصرية، بأن هناك فائضًا، سيكون تحت تصرف الحكومة، ويتمثل فى الفرق بين هذين الرقمين، ويقدر بحوالى ٧٦٩٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وبعد اللف والدوران فى المتاهة التى أقامتها الدول، والتى تعد مثالا حقيقيا على النتائج المترتبة على الإدارة الدولية، اتضح أن الفائض الحقيقى المتيسر للخزانة المصرية ليس سوى ١٧٩٠٠٠ جنيه إنجليزى، وهذا الفرق ينبغى أن لا يقل عن ٥٩٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. هذا يعنى أن المظاهر خدَّاعة فى مصر.

كان مقصودًا منذ البداية أن الفوائض التى تتبقى فى أيدى مفوضى الدين لابد من استخدامها فى سداد الدين. لم يكن هذا الأمر ذا بال خلال السنوات القلائل الأولى من الاحتلال البريطانى، نظرًا لعدم وجود فائض أصلا. لكن بعد أن زاد استقرار المسائل المالية، تفتق ذهن السير إدجار فينسنت المبدع عن خطة تقضى بتجميع الفائض فى نهاية العام على شكل احتياطى. وكان قد تقرر عدم البدء فى سداد الدين إلا بعد أن يصل الاحتياطى إلى مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وبذلك، كان المأمول أن يكون لدى الحكومة مبلغ كبير من المال يؤمنها من المخاطر الطارئة التى يمكن أن تحدث.

كانت تلك فكرة ممتازة، وحظيت بموافقة الدول عليها، وتجسدت فى شكل مرسوم خديوى صدر فى ١٢ يوليو١٨٨٣م. حددت المادة الثامنة من هذا المرسوم الخديوى طريقة صرف الاحتياطى. وتقرر تطبيق هذه المادة على "الإنفاق صدر بتاريخ غير العادى الذى يتم بناء على موافقة مسبقة من

لجنة الدين". كان ذلك النص بالغ الأهمية، نظرًا لأنه إذا ما زاد الاحتياطى، فإن ذلك يُمكّن من تناقل المبالغ، كما يسمح ذلك أيضًا، عن طريق تقديم دفعات للحكومة، بإنشاء مختلف المرافق ونظرًا لأن مسألة تقديم الدفعات هذه كانت مرتبطة بموافقة أو عدم موافقة اللجنة، فقد أصبح واضحًا أن مرسوم العام ١٨٨٨الميلادى، زاد من السلطات المخوّلة لمفوضى الدين(١).

كانت تلك هى خواص لجنة الدين العام. لعبت هذه اللجنة، فى عهد إسماعيل باشا، على الرغم من تشكيلها المعيب من نواحى كثيرة، دورًا مهما ومفيدًا فى الشئون المصرية. وعقب الاحتلال البريطانى أصبح عدم جدوى هذه اللجنة يزداد وضوحًا عامًا بعد عام. كانت تلك اللجنة تكلف الحكومة المصرية ٤٠٠٠٠ جنيه إنجليزى كل عام. كان بالإمكان القيام بكل أعمال مكتب الدين الوطنى بواسطة مسئول واحد ومعه مجموعة صغيرة من الكتبة.

يزاد إلى ذلك، أنه ليس من العدل، ونحن نوجه اللوم إلى هذه اللجنة، أن نلقى باللوم جزافًا على أعضائها. والسبب فى ذلك، أن بعضًا من هؤلاء الأعضاء كانوا من الرجال الأذكياء الأكفاء الذين يؤدون واجباتهم بروح عقلانية محايدة. وواقع الأمر، أن السلطات المصرية تفضل دومًا التعامل مع لجنة الدين على التعامل مع الدول. يضاف إلى ذلك، أن وجود أعضاء اللجنة على أرض الواقع، يعرضهم للتأثيرات المحلية، ويمكنهم من قدر معين من المعرفة المحلية. وعليه، فإنهم يكونون فى وضع، يرجح لهم الحكم بصورة أفضل وأدق على المسائل المالية من واقع مزاياها، عما لو كانوا بعيدين عن

---

(١) أدى الخلاف حول مسألة تفسير هذا المرسوم إلى إقامة دعوى فى العام ١٨٩٦الميلادى، عندما قامت أغلبية مفوضى الدين بتقديم منحة ٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى للوفاء بنفقات حملة دنقله. ــ راجع المرجع السابق ص٨٥ .

أرض الواقع، وينظرون إلى الشئون المصرية نظرة سياسية خالصة. وعلى كل حال، فمن الصحيح أيضًا أن كل أعمال الإصلاح التى تحققت بالتعاون مع الصندوق (الاحتياطى) كان يمكن القيام بها تمامًا وربما على نحو أفضل فى حال عدم وجود الصندوق. كان الهدف الوحيد الذى خدمته تلك المؤسسة فى نهاية المطاف، هو أنها أصبحت عقبة أمام المضى على طريق التقدم، كما كانت بين الحين والآخر وسيلة من وسائل الكشف عن معاداة إنجلترا. ويحدث فى كثير من الأحيان، أن تبقى على قيد الحياة مؤسسة من المؤسسات بعد زوال الظروف التى أدت إلى إنشائها. ومن هنا تصبح مثل هذه المؤسسة ضارة ومؤلمة، على الرغم من احتفاظ أعضائها باحترامهم لأنفسهم. وهذا هو ما حدث للجنة الدين العام.

وقد طرأت، فى العام ١٩٠٤الميلادى، نتيجة للمفاوضات مع الدول، بعض التغييرات الجذرية على مهام لجنة الدين. ويمكن القول، دون الدخول فى كثير من التفاصيل؛ إن أعضاء لجنة الدين العام ليسوا فى الوقت الحالى سوى متلقين نائبين عن حملة الأسهم. هذا يعنى أن هؤلاء الأعضاء لا دخل لهم بالشئون الإدارية.

ستكون الحكومة المصرية حرة فى العام ١٩١٢الميلادى؛ فى استبدال الدين كله. وإذا ما تم ذلك الاستبدال، قد تختفى لجنة الدين تمامًا.

٢- إدارة السكة الحديد

تشكل، بناء على المرسوم الصادر فى اليوم ١٨نوفمبر ١٨٧٦م، مجلس لإدارة السكك الحديدية، والتلغراف (البرق) وميناء الإسكندرية. كان ذلك المجلس مكونًا من بريطانيين، كان أحدهما رئيسا للمجلس، ومن فرنسى،

ومصريين. وترتب على ذلك تخفيض أعداد الإنجليز والمصريين إلى عضو واحد فقط من كل جنسية.

جرى تعيين العضوين الإنجليزى والفرنسى بناء على اقتراح من حكومتيهما. كان المجلس مسئولا عن تعيين المرؤوسين فى الإدارة. كان كبار المسئولين يعينون بواسطة الخديوى بناء على اقتراح من المجلس. كانت تغييرات التعريفة تصدر عن المجلس بعد موافقة الحكومة المصرية.

جرى فى العام ١٨٨٧ استخدام رجلين إنجليزيين على مستوى عال من الكفاية هما: العقيد مارندين والسيد (لورد حاليًا) فارر **Farrer** لإعداد تقرير عن السكك الحديدية المصرية. وفيما يلى أسوق التقييم الذى ساقه هذان الرجلان عن منظومة إدارة السكك الحديدية:-

"تختلف إدارة السكك الحديدية بالشكل التى هى عليه حاليًا اختلافًا كبيرًا عن كل الإدارات التى عرفناها من قبل. وتتمثل السيطرة فى ثلاثة أعضاء، مهامهم غير محددة فيما يتعلق بالأفرع المختلفة لتشغيل السكك الحديدية. ونحن نعرف أنه ليس هناك شخص بعينه مسئول مسئولية مستقلة عن إدارة السكك الحديدية. ومن الواضح أن هذه المسئولية المجزأة أسفرت عن الإضرار بتشغيل مرفق مالى تجارى مثل السكة الحديد، ونحن نرى أن من الضرورى لتشغيل السكك الحديدية المصرية، والمحافظة أيضًا على انتظام مواعيدها، بشكل عام، إضافة إلى السيطرة على رؤساء الإدارات، أن تكون السيطرة لشخص واحد، يكون فى موقع مماثل لموقع مدير الإدارة، أو المدير العام للسكك الحديدية فى البلدان الأخرى".

وهذا يوضح أن الإدارة كان يتعين إسنادها إلى شخص واحد. لكن نظرية الإدارة الدولية لا تقبل بمنظومة الرجل الواحد، ومعروف أيضًا أن

الطبيعة تكره الفراغ. واقع الأمر أن الملاذ الأخير للإدارة الدولية هو أن يقوم رجال عدة بأداء عمل الرجل الواحد.

قال أحد أعداء ريشيليو Richelieu: **"إنه قادر على عمل كل شيء، وبإتقان"**(*) وعليه، يمكن القول: إن الإدارة الدولية، على الرغم من أنها لا يمكن أن تؤتى ثمارها مطلقًا، إذا ما قارناها بتلك الثمار التى يمكن جنيها فى ظل المنظومات الإدارية المنطقية، يمكن فرضها على العمل فى بعض الأحيان، وقد تنتج عنها نتائج يظن المراقب العادى أنها ناتجة عن جودة المنظومة، فى حين تكون هذه النتائج فى معظمها، فى واقع الأمر، قد تحققت، بفضل حدوث بعض الظروف الطارئة، على الرغم من وجود المنظومة. نظرية الإدارة الدولية، شأنها شأن ريشيليو قد تصيب شيئًا من الكفاية بين الحين والآخر، هذا إن لم تكن جيدة تمامًا، فى كل الأحوال التى يراد فيها انتحال مظهر غير حقيقى للصلاحية.

وبذلك، استفادت سكك حديد مصر، من زيادة الرخاء والدفعة الإصلاحية العامة التى طرأت عن الآلة الإدارية المصرية بفضل تسيد النفوذ الإنجليزى للبلاد. كان بوسع السكك الحديدية الاستفادة أكثر من ذلك لو أن المصلحين البريطانيين أطلقت أيديهم منذ البداية فى التعامل مع إدارة السكك الحديدية.

وفي العام ١٩٠٤الميلادى، وبناء على الاتفاقات التى تمت مع الدول، والتى سبق الإشارة إليها، أصبح للحكومة المصرية الحق الكامل فى التعامل مع إدارة السكك الحديدية وبالطريقة التى تراها هى مناسبة.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

وباستثناء من هم وراء الكواليس، نجد أن قلة قليلة من البشر، هم الذين كانوا يعرفون حق المعرفة أن الاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي إنما جرى توقيعه في الوقت المناسب لمنع الانهيار الكامل لإدارة السكة الحديد. وهذا هو ما جرى بالفعل. ولو لم يجر العثور على الوسائل المطلوبة لإنفاق مبلغ كبير على تطوير وتحسين سكك حديد مصر، لما أمكن لتلك السكك الحديدية مسايرة المتطلبات المتزايدة في البلاد.

في أواخر العام ١٩٠٥، قام السير شارلز سكوتر بزيارة مصر، وأعد تقريرًا كاملا عن أحوال السكك الحديدية المصرية[1]. ويجري الآن تنفيذ المقترحات التي أوردها السير شارلز في تقريره. ويجري الآن إعادة تنظيم إدارة السكة الحديد. وقد جرت الموافقة على إنفاق رأسمالي يقدر بحوالي ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي، منها ١٦٣٥٠٠٠ جنيه إنجليزي جرى إنفاقها قبل انتهاء العام ١٩٠٦ الميلادي. والمرجح أن الأمر سيتطلب منحة إضافية تقدر في نهاية المطاف بحوالي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي. وعليه نحن نتوقع تحسن إدارة سكك حديد مصر تحسنا كبيرًا في غضون فترة قصيرة.

وأنا عندما أعود إلى واحد من تقاريري الباكرة[2]، ألاحظ أن سكك حديد مصر نقلت في العام ١٨٩٠ حوالي ٤٧٠٠٠٠٠ راكب، ١٦٨٣٠٠٠ طن من البضائع. وفي العام ١٩٠٦ الميلادي نقلت السكك الحديدية مالا يقل عن ٢٢٥٥٠,٠٠٠ راكب وحوالي ٢٠,٠٣٦,٠٠٠ طن من البضائع. وهذه الأرقام تعد إشارة واضحة على ضخامة التحسينات المادية التي استجدت

---

(١) راجع "مصر" العدد ١ من العام ١٩٠٦ ص ١١٠- ١١٣.

(٢) راجع "مصر" العدد ١ من العام ١٨٩٢، ص ٢٠.

على البلاد فى غضون السنوات القلائل الماضية. كما تقدم هذه الأرقام دليلا ومبررًا كافيًا للتخفيضات الكبيرة التى طرأت على تعريفة النقل[1].

هناك فى مصر، إلى جانب السكك الحديدية الحكومية، توجد شبكة سكك حديد طولها حوالى ١١٤٥كيلا متريا، هى عبارة عن سكك حديدية زراعية، مملوكة لبعض الشركات الخاصة. ويجرى استخدام هذه الشبكة على نطاق واسع. وقد نقلت هذه الشبكة فى العام ١٩٠٦حوالى ٦٩٢٤٠٠٠راكب وحوالى ٩٢٩٠٠٠طن من البضائع.

٣- الدائرة السنية

تعد ممتلكات الدائرة السنية جزءًا من الأطيان التى احتال إسماعيل باشا إما بأساليب استبدادية وإما بأساليب غير قانونية، حتى تكون ملكًا له وبين يديه، كانت تلك الضياع والأطيان تقدر بأكثر من نصف مليون فدان، وعندما وقع إسماعيل فى ضائقة مالية، اقترض حوالى ٩٥٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى بضمان هذه الأطيان. كانت تلك الأطيان تدار بواسطة هيئة من المديرين، مكونة من مدير عام مصرى، ومراقبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى.

---

(١) يمكن الإشارة هنا إلى أن الدرس نفسه يمكن تعلمه من دراسة إحصائيات كل من إدارة البريد وإدارة البرق (التلغراف)، اللتين جرى فيهما تخفيض الأسعار تخفيضا كبيرا. لم يجر فى العام ١٨٨٥ الميلادى نقل سوى ١٢٥٠٠،٠٠٠رسالة ٨٣٠٠٠ طرد عن طريق البريد. وفى الغام ١٩٠٥ وصل الرقم إلى ٥٠،٧٠٠,٠٠٠رسالة، ٢٥٠٠،٠٠٠طرد. وفى العام ١٩٠٦الميلادى جرى إرسال ما لا يقل عن ١،٩٢٥,٠٠٠برقية، منها ١،٢٤٨،٠٠٠باللغة العربية، وذلك بالمقارنة مع ٣١١٠٠٠برقية فى العام ١٨٩٠.

كان المدير العام هو المسئول التنفيذى، لكن المراقبين كانت لهما سلطات كاملة للإشراف والتفتيش. كان هذان المراقبان هما فقط الممثلين القانونيين لحملة الأسهم.

ظل إنفاق الدائرة السنية إلى العام ١٨٩١الميلادى أكبر من إيرادها. بل إن العجز وصل فى كثير من الأحيان إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠جنيه إنجليزى. وإذا ما نحينا جانبًا العام ١٨٩٥الميلادى، الذى وصل العجز فيه إلى ١٠٢٠٠٠جنيه إنجليزى، نجد أن الحساب السنوى للسنوات التى أعقبت العام ١٨٩٠، كان يكشف عن فائض. وفى العامين ١٩٠٤-١٩٠٥الميلاديين، نجد أن الإيرادات فاقت الإنفاق بما لا يقل عن ٨١٧٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وفى العام ١٨٩١الميلادى اتخذت الترتيبات اللازمة لبيع أطيان وعقارات الدائرة السنية لشركة من الشركات، قامت بعد ذلك بتجزئة هذه الأطيان وبيعها. اكتملت عملية البيع حاليًا. كان السود الأعظم من المشترين مصريين. وصلت حصة الحكومة من الأرباح الناجمة عن التصفية إلى حوالى ٣٢٨٠,٠٠٠جنيه إنجليزى.

٤- إدارية الأملاك الأميرية (الدومين)

تشمل الأطيان والضيعات، التى تعرف باسم الدومين أوالأملاك الأميرية، تلك الضيعات والعزب التى تخلَّى عنها إسماعيل تحت ضغط فى العام ١٨٧٨ الميلادى[١]. جرى التفاوض، بضمان هذه الأملاك، على قرض

(١) المرجع السابق، المجلد الأول ص٦٣.

مقداره ٨٥٠٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى، مع آل روتشيلد. وجرى فى الوقت نفسه اتخاذ الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأملاك بواسطة لجنة مكونة من عضو إنجليزى، وعضو فرنسى وعضو مصرى.

بقى الإيراد من هذه الأملاك أقل من الإنفاق إلى العام ١٨٩٩الميلادى. وفى عام واحد (العام ١٨٨٥) وصل العجز فى هذه الأملاك إلى ما يقل عن ٢٧٥٠٠٠جنيه إنجليزى. واعتبارًا من العام ١٩٠٠ فصاعدا، بدأت تلك الأملاك تحقق فائضًا يتراوح دومًا بين ٢٦٠٠٠جنيه إنجليزى و١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وعن طريق المبيعات[1] المتدرجة، انخفض مدى هذه الأملاك الأميرية، التى كانت تقدر أصلاً بما يقرب من ٤٢٦٠٠٠فدان من الأطيان، انخفضت هذه المساحة بنهاية العام ١٩٠٦الميلادى إلى ما يقرب من ١٤٧٠٠٠فدان. وجرى فى الوقت نفسه، تخفيض رأسمال القائم من ٨٥٠٠،٠٠٠جنيه إنجليزى إلى حوالى ١٣١٦٠٠٠جنيه إنجليزى[2]. ونحن لا نشك أن هذا القرض كله سيتم سداده كله خلال وقت قصير، وأنه بعد أن يتم ذلك، سوف يتبقى للحكومة بعض من الأطيان القيمة[3].

ومع بيع أطيان الدائرة السنية هى والأملاك الأميرية سوف تختفى آخر آثار الأضرار إلى جرها إسماعيل باشا على بلاده، عندما حاول الاستيلاء

---

(١) كان السواد الأعظم من المشترين مصريين. جرى بيع الأرض أو القسم الأكبر منها على شكل مساحات صغيرة.

(٢) وصل رأس المال القائم فى ذلك القرض، فى اليوم الثلاثين من شهر نوفمبر من العام ١٩٠٧ إلى حوالى ١٠٥٠٩٤٠جنيه إنجليزى.

(٣) إذا ما جرى الحفاظ على السعر الحالى للأرض، فإن قيمة الأطيان التى سوف تتبقى من عملية التصفية الخاصة بالقرض، ستكون فى حدود ٥،٠٠٠،٠٠٠جنيه إنجليزى.

على ما يقرب من مليون فدان من أجود الأطيان الزراعية لتكون ملكًا له ولأسرته.

ومن الضروري تفهم هذه المؤسسات إلى حد ما. حتى يمكن لنا فهم مدى شل حركة حرية عمل المسئولين البريطانيين فى مصر فى ذلك الوقت. يزاد على ذلك أن دراسة ذلك الموزاييك العجيب الذى يطلقون عليه اسم المنظومة القضائية المصرية، سوف تبرز لنا ذلك الوضع الشاذ الذى يشغله المصلح المصرى ـ الإنجليزى. وفيما يتعلق بالمؤسسات التى تناولتها فى هذا الفصل نجد أن القيود والعقبات التى كانت تعترض طريقها، قد أزيل معظمها إن لم تكن كلها. أما فيما يتعلق بالمؤسسات التى سأبدأ فى تناولها، فإن العقبات والقيود لا تزال قائمة وتقف فى طريق الإصلاح.

الفصل الثانى والأربعون

المنظومة القضائية

المحاكم المختلطة- أهداف نوبار باشا من إنشاء هذه المحاكم- مهام وتشكيل المحاكم المختلطة- عيوب اللائحة- المحاكم القنصلية- المحاكم المدنية الأهلية والمحاكم الشرعية- موجز للتشريعات فى مصر.

كان فى ذهن نوبار باشا هدفان عندما أنشأ المحاكم الدولية، أو بالأحرى ذلك الذى يطلق عليه فى معظم الأحيان، المحاكم المختلطة. ففى المقام الأول، أصيب نوبار باشا بدهشة عندما أدرك الحقيقة التى مفادها أن المغامرين الأوروبيين الذين انهالوا على مصر فى عهد كل من سعيد وإسماعيل باشا، لم تكن لديهم المبررات القانونية التى تمكنهم من الحصول على أية تعويضات عن الأضرار الحقيقية أو الخيالية، وبالتالى كانوا يلجأون إلى المساندة الدبلوماسية عند الحاجة، الأمر الذى تسبب فى نتائج كارثية للخزانة المصرية. وتأسيسًا على ذلك، فكر نوبار باشا فى ذلك المشروع السياسى الذى يهدف إلى إنشاء محاكم قانونية، تحظى بثقة أوروبا، وأن تُخوَّل سلطة الفصل فى القضايا المدنية بين الأوروبيين من ناحية، والمصريين أو الحكومة المصرية، من ناحية أخرى. وفى المقام الثانى، وعلى الرغم من أن نوبار باشا لم يبرز هذا الجانب فى تعامله مع إسماعيل باشا، فإنه كان يتمنى إقامة حاجز قانونى بين سكان مصر وإقطاع الخديوى

الجشع. كان هدف نوبار باشا الأساسى هو إخضاع كل سكان مصر، سواء أكانوا أوروبيين أم مصريين للمحاكم المختلطة. وقد فشل هذا الجزء من المشروع فشلا ذريعًا بسبب المعارضة الشديدة من جانب إستنبول، وربما تكون إستنبول قد فعلت ذلك، لأن التحقيق الكامل لفكرة نوبار باشا كان يمكن أن ينطوى على تدويل كل المنظومة القضائية فى البلاد.

على كل حال، حقق نوبار باشا هدفه الأول؛ وعليه لم يعد أى أوروبى، اعتبارًا من العام ١٨٧٥الميلادى، من الذين لهم دعاوى على أى مصرى من المصريين أو على الحكومة المصرية، مضطرًا إلى طلب المساعدة الدبلوماسية. هذا يعنى أن ذلك الأوروبى كان يجرى تحويله من قبل الحكومة المصرية والممثل الدبلوماسى لبلاده، إلى محكمة جيدة التشكيل، ليرفع دعواه أمامها، إذا ما كانت دعوى سليمة وعادلة. كانت النتائج التى ترتبت على إنشاء هذه المحاكم مفيدة من جميع النواحى. هذا يعنى أن المدعى، فى ضوء القانون المصرى، أصبح قادرًا على تكوين فكرة طيبة عما يمكن أن ينتظره من المحاكم. يزاد على ذلك أن الحكومة المصرية أُجبِرت، من ناحية، على الاعتراف والإقرار بالتزاماتها القانونية والتعاقدية؛ ومن الناحية الأخرى، جرى تخليص الحكومة المصرية من الضغط الدبلوماسى متقلب الأطوار، نيابة عن الأفراد، الذين لجأوا فى كثير من الأحيان إلى القانون، كما يجرى إنقاذهم من المطالب الجائرة للمقاولين وغيرهم. وقد أدى ذلك أيضًا إلى إعفاء الممثل الدبلوماسى من الالتزام غير المريح بمساندة دعاوى، تدور الشكوك حول عدالتها من الناحية الفنية، والدعاوى التى تتعلق بالأخلاقيات التى تدور من حولها الشكوك، من وجهة نظر العدالة.

ومن سخريات القدر، أن المرسوم الذى أُقنِع إسماعيل باشا بالموافقة عليه، والأرجح أنه لم يكن يعرف سوى القليل عن مغزاه، جاء بمثابة الوثيقة التى كانت له الضربة الدبلوماسية القاضية. وقد تجلت هذه الضربة، عندما أمرت المحاكم، التى كانت الدول الأوروبية طرفًا فى إنشائها، بأن يدفع إسماعيل باشا مبالغ مالية محددة؛ وعندما وجد إسماعيل باشا نفسه عاجزًا عن دفع هذه المبالغ، وهنا طفح كأس طغيان إسماعيل، وراحت أوروبا، التى غضبت قانونيا، واشمأزت سياسيا مما يمكن أن يكون عليه المستقبل، تجاهر وتقول: "إما الدفع وإما ترك الحكم". ولم يتمكن إسماعيل باشا من دفع المبالغ المطلوبة. وولىّ إسماعيل بعد فترة قصيرة من الكفاح الذى لا طائل من ورائه.

ليس من الضرورى هنا الدخول فى تفاصيل اختصاصات المحاكم المختلطة وتشكيلها. يكفى القول: إن هناك محكمة استئناف فى الإسكندرية، وإن هناك ثلاثة محاكم من الدرجة الأولى، واحدة منها فى القاهرة، وواحدة فى الإسكندرية، والثالثة فى المنصورة. والذين يحكمون فى هذه المحاكم هم قضاة مصريون، لكن الأوروبيين هم الذين يقومون بالقسم الأكبر من العمل فى حقيقة الأمر. يجرى اختيار قضاة محكمة النقض الأوروبيين من بين رعايا الدول الكبرى. والدول كلها، بلا استثناء، ممثلة فى محاكم الدرجة الأولى. والحكومة المصرية هى التى تختار القضاة. وواقع الأمر، أن القضاة، وإلى وقت قريب جدا كانوا يعينون من قبل حكوماتهم. تمتد ولاية المحاكم المختلطة القضائية لتشمل القضايا المدنية التى بين الأوروبيين والمصريين، سواء أكان الأوروبى مدَّعيًا أو مُدَّعى عليه؛ تمتد أيضًا ولاية هذه المحاكم على القضايا المدنية التى يرفعها الأوروبيون على اختلاف جنسياتهم، على بعضهم البعض.

ويتمثل عيب المحاكم المختلطة الوحيد فى أن قضاتها ليسوا مجرد مفسرين للقانون؛ وإنما هم أيضًا، وإلى حد بعيد، واضعون لذلك القانون. يضاف إلى ذلك، أن هؤلاء القضاة لا يخضعون لسيطرة تشريعية فاعلة. وإذا ما حاولوا، وهذا أمر طبيعى لا يمكن تحاشيه فى بعض الأحيان، اغتصاب بعض المهام التى لا تدخل فى نطاق اختصاصهم، وذلك عن طريق التفسير المتشدد لميثاقهم، فلن يكون هناك من يقف أمامهم ويمنعهم من ذلك. ولا يمكن للمحاكم المختلطة النظر فى أية قضية إلا بعد موافقة الدول كلها على ذلك، وقد أثبتت الخبرة أنه من المستحيل عمومًا ومن الصعب دومًا الحصول على ذلك الإجماع من كل الدول على نظر قضية من القضايا. يضاف إلى ذلك أن التشريع عن طريق الدبلوماسية ربما يكون أسوأ أشكال التشريع وأكثرها إرباكًا على مستوى العالم. وفي ظل مثل هذه الظروف، يسهل فهم الحقيقة التى مفادها أن المحاكم المختلطة إنما هى قانون فى حد ذاتها.

عندما جرى سن منظومة القانون الهندى، قام بعض نبهاء ذلك الزمان بتكريس أنفسهم للقيام بدراسة مستفيضة لهذا الأمر مستهدفين بذلك تحديد النصوص والإجراءات القانونية، سواء أكانت بريطانية أم رومانية، التى يمكن تكييفها مع ظروف الهند ومتطلباتها. وأسفر ذلك عن وضع منظومة قانونية عجيبة، اصطبغت تمامًا بالصبغة الهندية. لم يكن لذلك الحرص الهندى نصيب فى مصر، إذ كان القانون المصرى لا يعدو أن يكون على وجه التقريب، صورة من القانون الفرنسى، والأكثر من ذلك أن ذلك القانون كان يجرى تطبيقه بواسطة قضاة، لا يعرفون السلوكيات والعادات والتقاليد المصرية، على الرغم من كفاءتهم. وأسفر ذلك عن صعوبة كبيرة فى بعض الأحيان، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين المنظمة للعلاقات بين المدين والدائن. وهنا وجد المدين الجاهل المصرى نفسه، قبل أن يعى ذلك، ممسوكا

بيد القانون الحديدية، ذلك القانون الذى كان يطبقه عليه بلا هـوادة الـدائن الليفانتى. جرى بعد ذلك إدخال بعض التعديلات، ولكن حتى فى هذه المرحلة بلغ القانون والإجراءات من الأوربة حدا تعذر على البلاد فهمها.

كانت الولاية القضائية الجنائية للمحـاكم المختلطـة مقـصورة فقـط على الأوروبيين فى عدد محـدود مـن الجـرائم والقـضايا، التـى كـان السواد الأعظم منها نادر الحدوث. كان الأغلـب الأعـم هـو أنـه عنـدما يتهم أوروبى من الأوروبيين المقيمين فى مـصر بارتكـاب جريمـة مـن الجرائم، فإنه تجرى محاكمته بواسطة قنصله علـى هـذه الجريمـة طبقًـا لقوانين بلاده.

كانت المحاكم الأهلية التى أنشئت تحـت إشـراف اللـورد دفـرين، لها ولاية قضائية مدنية وجنائية على الرعايا العثمـانيين، اللهـم باسـتثناء الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية، التى كان يجرى البت فيهـا بواسـطة القاضى الشرعى، وطبقًا للتشريعات السماوية المتمثلة فى الشريعة الإسلامية المقدسة. وسوف أتطرق إلى عمل هذه المحاكم الأهلية فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب.

خلاصة القول: إذا ما أراد مصرى وأوروبى حسم نزاع مدنى بينهمـا فإنهما يلجآن إلى المحاكم المختلطة. إذا ما ارتكب أوروبـى جرمًـا ضـد مصرى، فإنه تجرى محاكمته بواسطة قنصلة طبقًا لقـانون بـلاده، وطبقًـا لجنسية المدّعى عليه (المتهم). وإذا ما رفع مصرى دعـوى مدنيـة علـى مصرى آخر، أو إذا ما ارتكب مصرى فعـلا إجراميـا ضـد أوروبـى أو مصرى آخر، فإنه يخضع فى هذه الحالة إلى الولايـة القـضائية للمحـاكم الأهلية، التى تطبق القانون الفرنسى، المعدل فى بعض أجزائه ليناسب مصر.

وإذا ما أراد مصرى إثبات وصية أو نسب تعين عليه الذهاب إلى القاضى الشرعى، الذى سيبت فى الأمر طبقًا للشريعة الإسلامية.

لقد قلنا ما فيه الكفاية، ونحن نحاول إعطاء فكرة عن الملامح الرئيسة للمتاهة القضائية التى أدى الزمن والتنافس الدولى إلى إقامتها فى مصر.

الفصل الثالث والأربعون

مُديرو آلة الحكم

أهمية الأشخاص أكبر من أهمية المنظومات- القنصل البريطاني العام- توفيق باشا- رؤساء الوزارات- شريف باشا- نوبار باشا- رياض باشا- مصطفى باشا فهمي.

حاولت فى الفصول الأربعة السابقة إعطاء فكرة عن آلية الحكم فى مصر، من منظور أن كل جزء من أجزاء هذه الآلية يمكن وصفه بالرجوع إلى الوثائق التى تحدد المهام الرسمية المحددة لمختلف الأفراد والمؤسسات، التى تشكل فى مجموعها، فى وقت من الأوقات، هيئة الحكم. ومع ذلك، فإن هذا الوصف الذى أوردناه، لا يعد كاملا؛ واقع الأمر، أن هذا الوصف مضلل فى بعض مناحيه؛ وسبب ذلك أن الإشادة اقتصرت على تلك الأجزاء من آلة الدولة التى يمكن تحديد مهامها بدرجة عالية من الدقة. يضاف إلى ذلك، أن هناك أجزاء أخرى من آلية الحكم هذه، تستعصى على الوصف أو التحقيق الدقيق، لكن وجودها أمر لا يرقى إليه شك. وسواء أكانت الآلة، فى واقع الأمر، بكاملها تعمل أو لا تعمل على ما يرام، فإن ذلك يعتمد، إلى حد بعيد، على عمل تلك الأجزاء منها، التى تبدو لعين المراقب غير المدقق، غير ضرورية إن لم تكن مضرة بتشغيل الآلية بدرجة عالية من الكفاية. في الهيئة السياسية المصرية نجد غير المرئى أهم من المرئى. وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، أن القنصل البريطانى العام قد خُوِّل

سلطات أكثر من اللازم. يضاف إلى ذلك أن عيوب هـذه المنظومـة مـن منظومات الحكم واضحة وجلية. والمبرر الوحيد لهذه المنظومة، أنه فى ظل الظروف القائمة فى مصر، يصبح مستحيلا استبدال هذه المنظومة بما هـو أحسن منها.

أواصل حديثى هنا محاولا رسم صورة عامة لمهام القنصل البريطانى العام، لكن نظرًا لأنى طوال القسم الأكبر من هذه الفترة التى يتناولهـا هـذا الكتاب، كنت أشغل منصب القنصل العام، فذلك يحتم علىّ، لأسباب واضحة، ترك الحكم على هذه الفترة للآخرين كى يقوموا بتقييم الطريقة التى جرى بها أداء هذه المهام.

إذا ما نظرنا إلى الحالة العامة للمجتمع المصرى؛ وإذا ما نظرنا إلـى الأساليب المرتجلة التى كان يجرى بمقتضاها تقديم الأهداف الشخصية؛ وإذا ما نظرنا إلى انعدام المصداقية، والفساد، والتآمر والتى كانت بمثابة أسـباب تخريب المجتمع المصرى؛ وإذا ما نظرنا أخيرًا، إلى الحقيقة التى مفادها أنه أيا كانت الحضارة الزائفة الموجودة فى مصر، فإنها فى أغلـب الأحيـان، مصطبغة بصبغة معينة بحكم استقائها لأفكارها مـن تلـك الأجـزاء مـن المنظومة الاجتماعية الأوروبية الجديرة بالمحاكاة فى أضعف الأحـوال، ـ أرانى كنت أركز على أن المهمة الأولى بالغة الأهمية للممثل البريطانى فى مصر، من منظور القوة والسوابق، هى التركيز على تأسيس مستوى أخلاقى رفيع، فى حياة ذلك الممثل البريطانى العامة، وبذلك يتمكن من رفع مستوى أولئك الذين يحيطون به. وأنا إذا كنت نجحت بأى شكل من الأشكال فى هذه المحاولة؛ وإذا كنت قد ساعدت فى تطهير الإدارة المصرية من الفساد؛ وإذا كان الذهن المصرى يتفتق عن أن الأمانة ليست فقط هى أشرف الـسياسات وإنما أجزاها أيضًا، وأن الكذب والتآمر يعـدان لعنـة للكـذاب والمتـآمر

وللضحية أيضًا، ــ فأنا أقر بأنى مدين فيما حققته من نجـــاح فـــى الأمـــور العامة، للتعاون معى من جانب هيئة المسئولين البريطانيين أصحاب الأذهان الكبيرة، الذين صمدوا بجوار أولئك الذين تحتم عليهم الاتصال بهم، وعلـــى نحو لم يكن له من قبل مثيل فى مصر، وفيما يتعلق بالحياة الاجتماعية أجدنى مدين فى هذا الصدد إلى تلك التى حثتنى على كتابة هذا الكتاب، وبخاصـــة عندما تدخل الموت القاسى فيها ما ليقطع الرباط الذى كان يربط بيننا، وبذلك يحرمنى من تأثيرها الجميل الذى كان يتملكنى ويسيطر علىَّ.

تتمثل مهمة الممثل الدبلوماسى فى أى بلد أجنبى، فى تنفيذ سياسة البلد الذى يخدمه على أفضل نحو ممكن. تمثلت مشكلتى الرئيسية فى مصر فـــى أن الحكومة البريطانية لم يكن لها فى يوم من الأيام سياسة محـــددة يمكـــن تنفيذها؛ واقع الأمر، أن الحكومة البريطانية، فى وقت من الأوقات، كانـــت تحاول تربيع الدائرة، بمعنى أن الحكومة البريطانية كانـــت تحـــاول تنفيـــذ سياستين كانتا متضاربتين ومتعارضتين وهما على وجه التحديـــد: سياســـة الإصلاح، وسياسة الجلاء المضادة. والحكومة البريطانية لا يمكـــن توجيـــه اللوم إليها فى هذا الصدد. كانت الظروف بحكم طبيعتهـــا، تحـــتم اســـتبعاد إمكانية انتهاج خط عملى واضح، حتى يمكن، فى كل الأحوال، جعل الوسائل تناسب الغايات.

لم يحدث أن تلقيت مطلقًا، أية توجيهات عامة بغية إرشادى وتوجيهى، طوال الفترة التى شغلت خلالها منصب القنصل العام فى مصر، ولم يحـــدث أن طلبت مطلقًا مثل هذه التوجيهات أو التعليمات، لأنى كنت أعـــرف أنـــه لا طائل من وراء طلب مثل هذه التوجيهات. كان أسلوب عملى يتحدد بنـــاء على خصائص ومزايا كل حالة من الحالات التى أتعامل معها. فـــى بعـــض الأحيان كنت أستحث المصرى العاصى على المـــضى قـــدمًا فـــى طريـــق

الإصلاح. وفى أحيان أخرى كنت أكبح جماح نفاد صبر المصلح البريطانى. وفى أحيان ثالثة كان يتعين على أن أشرح للمسلم القديم، المؤمن بالشريعة الإسلامية، الفروق السياسية التى بين مبادئ الحكم فى القرن السابع ومثلها فى القرن التاسع عشر. تعين على أيضا، فى بعض الأحيان، أن أشرح للشاب المصرى الغالى (المتفرنس) أن مبادئ الحكم الجمهورى المفرط لا يمكن تطبيقها تطبيقًا حرفيا وكاملا فى ظل المجتمع الحالى فى مصر، وأننا عندما نتكلم عن حقوق الإنسان، لابد أن نفرّق عند التطبيق بين الأوروبى الذى يقول كلامًا لا معنى له، يجرى نشره فى وسائط صحافية من الدرجة الخامسة فى بلاده، ورجل مثل الفلاح المصرى مهلهل الثياب، لا يملك سوى ثوب واحد وعاجز عن قراءة أية جريدة بأية لغة من اللغات. تعين على مساندة المصلح مساندة كافية لمنعه من الوقوع فى الإحباط، وتمكينه بالقدر نفسه أيضًا من تنفيذ كل ما هو ضرورى فى سياسة الإصلاح. كان يتعين على إيقاف المصلح كلما أراد الدفع بإصلاحاته على نحو يمكن أن يؤدى إلى زعزعة النسيج السياسى[1] كله، وهو يحاول التغلب، من وجهة نظره، على العقبات المتعبة عديمة القيمة التى تعترض طريقه، وبذلك يكون قد أطلع العالم على أن الإجراءات التى كان يجرى إملاؤها حبا فى المصالح الحقيقية لمصر، كان يجرى الاعتراض عليها من قبل الكثيرين، الذين جرى ترفيعهم، مصادفة أو عن طريق النفاق السياسى فى تلك الأيام، إلى وضع أصبحوا معه الممثلين المدّعين للرأى العام المصرى. كان علىَّ تأييد سيادة السلطان،

---

(١) يتحدث السير جون سيلى (فى كتابه: نمو السياسة البريطانية، المجلد الثانى، ص٣٢٣) عن وليام الثالث؛ فيقول: "السبب الرئيسى وراء استمرار عمل ذلك الرجل هو أن هذا العمل لم يكن مبالغا فيه فى يوم من الأيام. كان عمله يتسم بالحكمة... فن رجل السياسة في منظمة لا يتمثل فى الأعمال وإنما فى الابتعاد عن الأعمال". وقد ساق إدموند بيرك وجهة نظر شبيهة بوجهة النظر هذه إلى حد ما.

وأعارض فى الوقت نفسه أى تدخل تركى عملى فى الإدارة، الأمر الذى كان يتطلب منى بالضرورة الارتداد والعودة إلى الهمجية. تعين على فى وقت من الأوقات، عدم فعل أى شىء لا يناسب العودة السريعة إلى الحكم الذاتى المصرى، أو العودة، فى كل الأحوال، إلى زمرة المهجنين فى القاهرة، التى تتباهى أمام العالم بأنها تجسيد للحكم الذاتى؛ هذا فى الوقت الذى كنت أعى فيه تمامًا، وإلى أيام فارقة كثيرة، أن الإرشاد والتوجيه الأوروبى سيصبح أمرًا ضروريا إذا ما أُريد للإدارة أن تسير على أسس سليمة. تعين علىَّ فى بعض الأحيان، التقوقع داخل صدفتى الدبلوماسية، وأن أتصرف مثل واحد من بين ممثلين كثيرين لدول أجنبية. كنت فى بعض الأحيان، أجد لزامًا علىَّ التقدم إلى الأمام باعتبارى ممثلا لمليك تمسك قواته بمصر فى قبضتها. وفى حين آخر، كنت أجد لزامًا علىَّ الدفاع عن مصر ضد العدوان الأوروبى، وفى كثير من الأحيان، تعين على فى مطلع أيام الاحتلال الدفاع عن الوضع البريطانى ضد الهجوم الأوروبى. تعين علىَّ أيضًا مداومة الاتصال بالرأى العام الإنجليزى سيئ النية، العقلانى بشكل عام، ضعيف المعلومات بين الحين والآخر، وبخاصة عندما عرفت أن ثناء أو لوم البرلمان البريطانى هو والصحافة البريطانية يُعَدَّان مقياسين خاطئين تمامًا إذا ما استخدما فى الحكم على أعمالى من منظور الحكمة أو عدم الحكمة. تحتم علىَّ أيضًا المحافظة على السلطة البريطانية، وأن أخفى إلى أبعد حد ممكن، حقيقة أننى أحاول المحافظة على هذه السلطة. كانت هناك قوة عسكرية تحت تصرفى، ولم أستطع استخدام هذه القوة إلا فى مواجهة طارئ خطير. تعين علىَّ أيضًا العمل من خلال ممثلين بريطانيين لم تكن لى سيطرة عليهم، اللهم باستثناء السلطة الشخصية والإقناع القائم على الأساس الأخلاقى. تحتم علىَّ أيضًا تجنب أية خطوة يمكن أن تؤدى إلى نشوء متاعب أوروبية بسبب الاضطرابات المحلية. كان على أيضًا المحافظة على بقاء المسألة المصرية

على نار هادئة، وتحاشى أى عمل يمكن أن يغلب عليه طابع القوة بناء على عدم دراسته دراسة متأنية، وتعين على فعل ذلك فى وقت كانت فيه كل الدول الأوروبية أو بعضها معارضة للسياسة البريطانية. أخيرًا، كان السواد الأعظم من المسائل الصغيرة يجرى عرضها على. كنت أخرج الضابط البريطانى الشاب من ضائقته عندما يكون فريسة فى لعب القمار. وإذا ما أرادت إحدى الإماء الزواج، كان يتعين على ممارسة ضغط أخلاقى على وليها أو وليّتها طلبًا للموافقة على الزواج. وإذا ما أرادت ملة يهودية اعتراف الحكومة المصرية بها، كان الناس ينتظرون منى الحصول على هذه الموافقة، ولذلك كان علىَّ أن أشرح للوزير المصرى، كل ما أعرفه عن الممارسات اليهودية الشرقية والممارسات اليهودية الغربية. وعندما كان سكان قرية من القرى النائية فى الصعيد يختلفون مع شيخهم، كانوا يشكونه إلىّ. كان محتّمٌ علىَّ كتابة برقيات ورسائل عن مختلف الموضوعات – عن طرد حوذى الخديوى، وعن المحافظة على حياة المبلّغين الأيرلنديين من المتآمرين، وعن مفاهيم الكنيسة الحبشية عن موكب الروح القدس. وطلب منى أيضًا التدخل لإخراج مبشر ألمانى من السجن لأنه كان متهمًا بتبديد مال كان لديه على سبيل الأمانة؛ وطلب منى أيضًا التدخل للحصول على مكان يدفن فيه الفرنسيون والإيطاليون الكاثوليك موتاهم؛ وطلب منى أيضًا التدخل لإخراج جثة ولى مسلم من قبره لمعرفة سبب الوفاة؛ وطلب منى التدخل لمنع امرأة من العائلة الخديوية من ضرب زوجها بالشبشب على فمه؛ كما طلب منى أيضًا التدخل لعمل الترتيبات اللازمة لزواج اثنين من الأسرة الخديوية فرقت القلوب القاسية بينهما. واضطررت فى بعض الأحيان إلى اصطحاب معتوه إنجليزى، فى عربتى الخاصة إلى مستشفى المجانين؛ وتسببت أيضًا فى طرد معتوه إنجليزى آخر وإخراجه من الكنيسة؛ وأبلغت أيضًا أن معتوهًا ثالثًا صاحب عضلات، كان فى طريقه إلى منزلى، ويلف من حول خاصرته

منشفه، ويحمل فى يده مسعار(*) ، وأنه ينوى استعمال هذه الآلة فى رأسى. وطلب منى فلاح مصرى أن أبحث له عن المكان الذى هربت إليه زوجتـــه؛ وطلب منى أستاذ جامعى ألمانى أن أرسل له على وجه السرعة ستا من نوع من السمك الكهربى الذى يستوطن النيل؛ واختصارًا للقول أقر: بأنى لم يتعين على حكم مصر، وإنما أساعد فى حكم بلد دون أن أظهر بأنى أفعــل هــذا الشىء، وبدون أية سلطة قانونية على الممثلين الذين تعــين علـــى التعامــل معهم.

فى ظل هذه الظروف المحيرة إلى حد ما، تمثلت المبادئ العامة التـــى تمكنت من إرسائها كيما أهتدى بها، فيما يلى: أولا، تـــسوية كــل المـــسائل المحلية الخالصة فى مكانها وعلى أرضها، دون الرجوع إلى لندن إلا فيمـــا ندُر؛ ثانيًا، الرجوع إلى التعليمات فى كل المسائل التى يحتمل أن تثير قضايا دبلوماسية خارج نطاق الاهتمام المحلى، أو التى تسترعى اهتمامًا جادا مـــن البرلمان. وبصورة عامة يمكن القول إن هذه المنظومة نجحت قدر المستطاع فى ظل ظروف الموقف بالغة الغرابة. وشققت لنفسى طريقًـــا وســـطًا بـــين المركزية واللامركزية.

* * *

من الواضح أن عمل حكومة عادية، من قبيل تلك الحكومة التى كانت فى مصر منذ العام ١٨٨٢الميلادى، لابد أن تعتمد بـــصفة أساســـية علـــى الصفات الشخصية للأفراد الذين يكونون قائمين بتصريف الأمـــور أو فـــى

(*) مسعار: قضيب حديدى لإذكاء جمرات المدفأة. (المترجم).

موقع المسئولية. كانت الشخصية الرئيسية التي ظهرت على المسرح المصرى، خلال السنوات التسع الأولى من الاحتلال البريطانى هو المرحوم الخديوى توفيق باشا.

لا يختلف أفضل أصدقاء توفيق باشا على أن الرجل ربما كان عظيمًا أو خديويا مثاليا. واقع الأمر أن توفيق باشا، لم يكن محاطًا بعظمة حقيقية. لم يتزوج توفيق باشا سوى من واحدة فقط ولذلك ضرب لشعبه مثلاً طيبًا. كان توفيق باشا أبًا حسن النية والقصد، مفرطًا فى التسامح والتدليل، حاول تعليم أبنائه تعليمًا جيدًا. ذاع صيت طيبة وولاء توفيق باشا، فى الوقت الذى لم يكن فيه أية شائبة من شوائب التعصب وعدم التسامح، اللذين اتصف بهما الإسلام فى بعض الأحيان. أدى ورع الخديوى توفيق إلى اتصاله المستمر برعاياه المسلمين، وبذلك شكل توفيق باشا عاملا سياسيا مهما. وفى ضوء حكم المحيطين به عليه، كان الرجل مخلصًا وصريحًا لا يعرف اللف والدوران. لقد كان توفيق باشا، شأنه شأن السواد الأعظم من مواطنيه، على استعداد للتنصل من المسئولية، وعلى استعداد لإلقاء المزيد من التبعات على كواهل الآخرين. وهو على استعداد للجأر بالشكوى من عدد الأوروبيين العاملين فى الحكومة المصرية، وعندما كان أحد الأوروبيين يطلب منه منصبا، كان يرد عليه بأنه شخصيا سيكون سعيدًا إذا ما حقق ذلك الطلب، لكن سلطة بريطانية محددة كانت تمنعه من تنفيذ ما يميل إليه قلبه الطيب. كان توفيق باشا متبلِّد الحس، ويفتقر إلى المبادأة، لكنه عندما كان يضطر إلى اتخاذ قرار، كان يكشف فى معظم الأحيان، عن قدر كبير من الفطرة السليمة والدهاء. كان توفيق باشا طيب القلب، بل إنه كان يكشف، فى بعض الأحيان، عن دلائل امتنانه للخدمات التى تسدى إليه، وتلك سمة يندر وجودها فى الحاكم الشرقى. ولما كان والده بمثابة إنذار له، فقد تحاشى توفيق باشا

التبذير، إلى حد أنه كان يُتَّهم بالبخل بين الحين والآخر، لكنه كانت تـصيبه، فى بعض الأحيان بعض نوبات الكرم الحقيقى. فلم تكن شخصيته مـصطبغة تمامًا بصبغة الإقطاعى الشرقى المستبد. كان توفيق باشا يُكن عداء شـديدا، وحقيقيا، بلا شك لكل أعمال القسوة والعسف والاستبداد. ولم يكن مسئولا بأى حال من الأحوال، عن ارتكاب الأعمال التى من هذا القبيل، وذلك على الرغم من أنه ربما، كان يسمح، بين الحين والآخر، بممارسة الظلم باسمه، نظـرًا لتلبد حسه ولا مبالاته. لم يكن توفيق باشا متعلمًا تعليمًا عاليًا. وكان نادرًا، ما يقرأ كتابًا من الكتب، لكنه كان يدرس الصحف؛ فى حين كان يتحدث عن كل أنواع الرجال وأحوالهم؛ كان توفيق باشا سريع البديهة إلى حد ما؛ إذ كـان يلتقط على وجه السرعة الحقائق التى يجرى شرحها له، وكان ماهرًا أيـضًا فى التقاط خيط الحوار. وفيما يتعلق بيقظة الفكر، ربما كان مـستواه أعلـى قليلا من مستوى مواطنيه. حصل توفيق باشا، لا عن طريق الدراسة وإنمـا من خلال التجربة العملية من خلال التعامل مع البشر والأشياء، على قدر من التعليم الذى يفيد رجلا يشغل منصبًا عاما رفيعًا. ثم إنه شأنه شـأن الـسواد الأعظم من مواطنيه، كان مستعدا للموافقة، عن طيب خاطر، على أى مبـدأ من المبادئ العامة الطنانة. وعلى الجانب العملى، نجد أن توفيق باشا كـان يفشل فى معظم الأحيان، فى إدراك أن عملا كان مفترضًا له القيام به، إنمـا يتعارض مع المبدأ الذى سبق أن وافق عليه؛ ومع ذلك، وعندما كان يعرض على توفيق باشا، الخلاف الذى بين ذلك العمل المعين والمبدأ الـذى سـبق الموافقة عليه، كان يقول: فى شيء من المنطق، غير المألوف، إن لم يكـن هذا العمل مفهومًا للذهن الأوروبى الواضح، فإن ارتكابه يعد شـيئا ذميمـا. كشف تصرف توفيق باشا، خلال أحداث العام ١٨٨٢الميلادى، أن الرجل لم يكن مفتقرًا إلى الشجاعة. من هنا يمكن القول بشكل عـام: إنـه إذا كانـت فضائل توفيق باشا هى فضائل الرجل العادى فإن أخطاءه كانت من النـوع

الذى يمكن اغتفاره. وإذا كان توفيق باشا، لم يستثر أى شيء من الإعجاب الناجم عن العظمة الأخلاقية، أو السمات الفكرية الراقية، فإنه لم يستثر أيضًا الاستنكار عن طريق النزول إلى ما هو أدنى من المستوى الأخلاقى والفكرى للمحيطين به. كان توفيق باشا يحظى بالاحترام على المستوى الأخلاقى وعلى المستوى الفكرى، وكان الناس ينظرون إليه كرجل وليس حاكمًا للرجال. لقد وفى توفيق باشا باستحقاقات الثناء بذلك الوفاء الناجم عن الاحترام. كانت شخصية توفيق باشا وسلوكه من النوع الذى يستثير الحماس. ومن ناحية أخرى، نجد أن هذه السمات لم تكن فى كل الأحوال محطا للإدانة الشديدة. وفى السواد الأعظم من الأحوال التى كانت تسترعى الانتباه العام، نجد أن الرجل كان يحصل على بعض الثناء البسيط، الذى يندر تمييزه عن مضمون اللوم الموجه له. والأرجح أنه كان يستحق قدرًا من الثناء أكثر مما حصل عليه. كان الرجل يود القيام بواجبه بحق. وكان الرجل بحق أيضًا مهمومًا برفاه رعاياه، لكنه كان مشوش الفكر بحكم طبيعة منصبه، ولم يتبين الرجل بوضوح الطريقة المثلى للقيام بواجبه. ونحن نلتمس له العذر فى ذلك، وبخاصة إذا ما علمنا أنه لم تكن لديه خبرة عن العالم خارج مصر. فمن المعروف أن توفيق باشا لم يزر أوروبا قط.

لم يكن توفيق باشا رجلا عظيمًا ولا خديويا مثاليا. لو كان صاحب إرادة حازمة، وصاحب شخصية راقية، وفكر ثاقب، لوضع نفسه على رأس سياسة الإصلاح فى مصر؛ ولأكّد سلطته الخاصة؛ ولما كشف عن غيرته وحقده على الإنجليز الذين كانوا يعملون فى خدمته؛ ولتعاون تعاونًا وثيقًا معهم فى مسألة الإصلاح؛ ولأجبر المصريين العاملين فى خدمته على التعاون الوثيق أيضًا مع الإنجليز العاملين فى خدمته. لم تكن شخصيته، على هذا القدر من القوة، الذى يسمح له بانتهاج سياسة جريئة من هذا القبيل،

وربما كان من قبيل المستحيل أن ننتظر من هذا الرجل التصرف على هذا النحو.

لكن، على الرغم من أن توفيق باشا لم يكن خديويا مثاليا، إلا أننا عندما نأخذ بعين الاعتبار أيضًا سمات الحكام الشرقيين بشكل عام، يمكننا القول: إن توفيق باشا، كان يمتلك وبصورة استثنائية إلى حد ما، كثيرًا من الصفات الفريدة التى جعلته، دون غيره، يصلح لشغل المنصب طوال المدة التى كان فيها خديوى مصر. كان من الممكن أن تتزايد تزايدًا كبيرًا الصعوبات التى كانت تعترض إطلاق مصر على طريق التقدم فى ظل حكم مسلم متشدد، أو إن شئت فقل: كان رجلا صاحب طبيعة متعسفة، ونزعات استبدادية، أو رجلا ضعيفًا محبا لذاته لا يبالى بأى شيء لا يتفق مع ملذاته الخاصة ـ بكل أشكالها المختلفة الشائعة فى تاريخ بلدان الشرق. كانت لدى توفيق باشا الفضيلة السلبية التى مفادها أنه لم يستجب لأى وصف من هذه الأوصاف أو نعت من هذه النعوت، ولذلك كانت تلك الفضيلة السلبية، لا تقدر بثمن فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت. كان توفيق باشا مالكًا أيضًا لما هو أكبر من الفضائل السلبية. كانت لديه أيضًا بعض السمات الجيدة للشخصية الإيجابية. فقد كان على قناعة بأنه إذا لم يشارك مشاركة فاعلة فى الإصلاحات، فإن آخرين سيفعلون ذلك نيابة عنه. وأنه إذا لم يكن قادرًا على قيادة المصلحين، فهو لا يمانع فى السير ضمن موكبهم. وإذا كان لم يستطع تقديم أية مساعدات إيجابية لتلك المجموعة الصغيرة من الإنجليز الذين كانوا يضعون حجر أساس مستقبل مصر الزاهر؛ وإذا كان لم يتدخل تدخلا فاعلا لوضع العقبات فى طريق هؤلاء المصلحين؛ فإنه فى واقع الأمر قد استخدم نفوذه فى إزالة تلك العقبات. صحيح أن وضع توفيق باشا كان بالغ الصعوبة. فمن ناحية، هو يعرف أن معارضة الإنجليز تعد أمرًا خطيرًا؛

ومن ناحية أخرى نجد أنه بلغ من الذكاء حدا جعله يتبين أنه ليس من مصلحته ولا من مصلحة البلد معارضة الإنجليز. ومن ناحية ثالثة، لو أنه ألقى بنفسه فى أحضان الإنجليز، فإنه كان على يقين من فقدان شعبيته بين قطاعات محددة من مواطنيه. ولذا كانت النتيجة الطبيعية لذلك كله، هى أن الرجل أصبحت لديه موهبة تغيير رأيه مجاراة للتيار. والواقع أن الظروف، فى ذلك الوقت، حتمت وأملت عليه عدم انتهاج أى خط سياسى آخر؛ وقد كان يغير رأيه دائمًا مجاراة للتيار، باقتدار كبير. كان توفيق باشا يقوم بدور حلقة الوصل العجيبة بين الإنجليزى والمصرى، وكثيرا ما كان يلعب أيضًا دورًا مفيدًا فى تلطيف آراء الجانبين. وقد تعرض الرجل، أثناء قيامه بهذا الدور لكثير من النقد من الجانبين. وربما كان يقول فى كثير من الأحيان:-

"وضعت كل عظمتى فى التلطيف،

فى الوقت الذى نَعَتَنِى فيه المحافظون بأننى من الأحرار، كان

هؤلاء يعتبروننى من المحافظين"(*)

يزاد على ذلك أن توفيق باشا كانت فيه سمة أخرى قيمة جدا. كان الرجل يعرف بلاده ومواطنيه حق المعرفة. لم تكن مسألة تحرك عرابى بالخيول، والمشاة، والمدفعية إلى ميدان عابدين، وفرض إرادته على عاهل متردد، أمرًا غير ذى بال. لم يكن إنصاته إلى الكلام السوقى المبتذل الذى ردده الوطنيون الشباب عن المؤسسات الحرة، التى لم تكن تناسب التربة المصرية، لم يكن هذا الإنصات هباء منثورًا. كان يحفظ كل هذه الأمور عن ظهر قلب. لقد كان على علم كامل بجهل وسذاجة الغالبية العظمى من

(*) يقصد أن حزب المحافظين Tory كان يعتبره من حزب الأحرار Whig بينما يعتبره حزب الأحرار من المحافظين (المراجع).

السكان. كان توفيق باشا يعى خطورة تسليط الهواء علـــى جمـــار التـــشدد الإسلامى المتقدة. كان الرجل مدركًا أيضًا للمصاعب المحيطة بوضعه، وكان يعرف أيضًا أنه إذا لم يعتمد على ذراع إنجلترا القوية، فإن الكثيرين من بين أولئك الذين يركعون أمام قدميه، سوف ينقلبون عليه عندما تحين الفرصـــة، وإن من مصلحتهم القيام بهذا الانقلاب. كان توفيق باشا متأثرًا تأثرًا كبيـــرًا بالحقيقة التى مفادها أنه مدين بمنصبه إلى التدخل البريطانى. وكان الرجـــل مدركًا لضعفه، وكان يعلم أنه إذا ما تسبب فى استياء إنجلترا، فإن الآلة ذات الذراعين الواقفة على الباب، والمتمثلة فى شكل الأسطول البريطانى والجيش البريطانى، كانت مستعدة للقيام بضربة واحده وحاسمة. وعلى الرغم من أنه كان على استعداد للعبث بأولئك الذين حرضوه على معارضة الإنجليز، فإنه شخصيا لم يذهب مطلقًا إلى شأو بعيد فى هذا الاتجاه. تعين على ذات مـــرة أن أذكِّره أن إسماعيل باشا كان على ضفاف البسفور، وأن مسألة عودته إلى مصر، لا تعد خارجة عن نطاق السياسة العملية؛ وقد علَّق توفيق باشا علـــى هذا الكلام بقوله: "الوزير يمكن تغييره كل يوم، لكن الخـــديوى ـــــ شـــيء آخر"(*). حدث بعد ذلك بوقت قصير، تغيير وزارى، والسبب فى ذلـــك، أن توفيق باشا بلغ من الحكمة حدا جعله لا يربط نفسه تمامًا بسياسة أى وزيـــر من الوزراء. كان توفيق باشا يعلم أن تغيير الوزارة يعد صمام أمن سياســـى عجيب؛ يزاد على ذلك أنه عندما يستشعر الخطر الذى يتهدد وضعه، لم يكن يتردد وبحكمة شديدة فى إرسال كبش فداء وزارى إلى البريـــة، وإن شـــئت فقل: إلى الأرض الخراب.

أنا أكن لذكرى اسم توفيق باشا كل الاحترام والإشفاق، والـــسبب فـــى ذلك أنه على الرغم من: أن الرجل كان ينكمش، أمام الضغط الـــذى كنـــت

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهي من ترجمة المترجم.

أمارسه عليه بين الحين والآخر، فإن علاقاتى به كانت مبهجة وودية تمامًا، ولم يحدث مطلقًا أن كانت تلك العلاقات ضد مصلحته بأى حال من الأحوال. يزاد على ذلك، أن الفكرة التى ضربت جذورها فى مصر بين جماعة الكارهين لكل ما هو إنجليزى، وصلت إلى حد أن الناس كانوا يعتبرون الخديوى توفيق مجرد أداة بين يداى، ولكن هذه الفكرة لم تكن صحيحة بالمرة وظالمة لذكرى الرجل. كان من عادتى مناقشة الأمور مع توفيق باشا. وعندما كان يحدث بينى وبينه خلاف فى الرأى، كنت أستسلم له فى كثير من الأحيان ـ كان ذلك يحدث فى معظم الأحيان، فى واقع الأمر. وجرت العادة أن نصل إلى حل وسط لوجهات نظرنا المتعارضة.

توفى توفيق باشا، عندما كان على وشك جنى ثمار سياسة الإصلاح. وكانت شعبيته قد زادت بفضل الإصلاحات، على الرغم من أنه، لم يلعب دورًا بارزًا فى إحداث هذه الإصلاحات، رضخ توفيق باشا لتلك الإصلاحات بمحض إرادته، لكنه كان رافضًا لتلك الإصلاحات فى بعض الأحيان. جاءت وفاة توفيق باشا خسارة كبيرة لمصر. وأيا كانت أخطاء الرجل، فهو يستحق مكانًا بارزًا فى مثوى(*) ملوك الشرق. ستكون الأجيال القادمة ظالمة إذا ما تناست أن مصر، وضعت ولأول مرة على طريق الازدهار، فى زمن الخديوى توفيق، وأن الرجل، فى واقع الأمر، لم يضطلع بالدور البارز كله فى مسألة إعادة تأهيل بلاده، لكنه مع ذلك، لعب دورًا فى ذلك التأهيل، ويحق لأحفاده التفاخر بذلك الدور؛ والسبب فى ذلك، أنه لولا امتناع توفيق باشا عن المعارضة، ولولا عونه ومساعدته، التى كانت فاترة فى بعض الأحيان، لجاءت النتيجة المترتبة على جهود المصلح البريطانى، أقل ثمارًا مما كان

(*) استعمل المؤلف المفردة Valhalla، المأخوذة من علم اللاهوت السكندنافى، والمقصود بها حجرة الخلود التى تُستقبل فيها أرواح الشهداء. (المترجم).

عليه فى واقع الأمر. ولو قدر لتوفيق باشا أن يكون صاحب شخصية أقوى وصاحب روح فردية متميزة، لجاء تقدم بلاده أقل سرعة. وعليه يجب أن نذكر الخديوى توفيق على أنه الخديوى الذى سمح بإصلاح مصر رغمًا عن أنف المصريين.

* * *

يعد الخديوى الشخصية البارزة فى عالم السياسة المصرى. ومع ذلك، فإن رئيس الوزراء يحتل أيضًا مكانة مهمة. جرى تعيين شريف باشا، فى منصب رئيس الوزراء، بعد ضرب الإسكندرية بالقنابل فى العام ١٨٨٢ الميلادى. وخلفه نوبار باشا، فى هذا المنصب، فى شهر يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى؛ وبقى الرجل فى هذا المنصب إلى شهر يونيو من العام ١٨٨٨ الميلادى. وبعد سقوط وزارة نوبار باشا، تولى رياض باشا منصب رئيس الوزراء. وبقيت وزارة رياض باشا حتى شهر مايو من العام ١٨٩١ الميلادى. وجاء مصطفى باشا فهمى خلفًا لرياض باشا. ووافت المنية توفيق باشا فى اليوم السابع من شهر يناير من العام ١٨٩٢ الميلادى. وأبقى عباس باشا، ولد توفيق باشا، على وزارة مصطفى باشا فهمى فى الحكم إلى شهر يناير من العام ١٨٩٣ الميلادى، ثم خلفه رياض باشا، الذى خلفه نوبار باشا فى رئاسة الوزارة فى شهر إبريل من العام ١٨٩٤ الميلادى. وأدى تدهور صحة نوبار باشا إلى إجباره على التخلى عن منصب رئيس الوزراء فى خريف العام ١٨٩٥ الميلادى. وخلف مصطفى باشا فهمى نوبار باشا من جديد فى رئاسة الوزارة.

لن نتحدث كثيرًا عن شريف باشا. كان شريف باشا وزيرًا من زمن ما قبل الاحتلال. وقد وصفت شخصية هذا الرجل وصفًا دقيقًا فى الرواية التى أوردتها فى موضع آخر من هذا الكتاب. ويلزم أن أضيف هنا إلى ما سبق قوله، إن شريف باشا كان هو الأقل مصرية عن أى رئيس من رؤساء الوزارات فى الأزمان الأخيرة. كان شريف باشا تركيا أصيلا، جاء إلى مصر من إستنبول فى مطلع حياته. والتركى المتمصر عادة ما يكون أكثر مصرية من التركى الخالص. على الجانب الآخر، نجد أن شريف باشا كان تركيا متمصرًا فى المرحلة الأولى من التمصير. صحيح أن شريف باشا ساند فكرة الحكم شبه الذاتى المصرى، وصحيح أيضًا أنه كان مستاءً من زيادة تدخل السلطان فى الشئون المصرية؛ لكنه لم يكن متعاطفًا مع المصريين الخلّص، الذين كان يعدهم جنسًا مهزومًا؛ كان شريف باشا تجسيدًا لسياسة "مصر للأتراك المتمصرين". يزاد على ذلك، أن كل ما هو غير تركى فى شخصية الرجل، كان فرنسيا. كان شريف باشا قد تمثل الكثير من دماثة الخلق، التى تتمثل فى بعض الأحيان، فيما يثير الاستهزاء بين الفرنسيين، لكن الرجل لم يفقد قط الخصائص الرئيسية للأرستقراطى التركى. كان شريف باشا متباهيًا، شجاعًا، أمينًا بطريقته الخاصة، وكان الرجل، فى حياته العامة، متناسيًا للتفاصيل وللمبدأ فى بعض الأحيان. درج شريف باشا، على أن يرسل بين الحين والآخر ومضات سياسية حقيقية، لكنه كان شديد الإهمال، متبلّد الحس تمامًا، ويفتقر تمامًا إلى الإصرار على تنفيذ مبادئه الخاصة عند التطبيق. وعلى الرغم من كل أخطائه، كان شريف باشا بشكل عام، واحدًا من الشخصيات التى كانت تحظى بالكثير من التعاطف على المسرح السياسى فى مصر، فى السنوات الأخيرة.

كان نوبار باشا، إلى حد كبير، أهم الساسة المصريين في الأيام الأخيرة. كان نوبار باشا من الناحية الفكرية، متفوقًا على منافسيه. وإذا ما أعملنا عقولنا في الثقل الفكرى الذى كان عليه أولئك المنافسون، نجد أن نوبار باشا كان أهلا لما هو أكبر من ذلك الثناء الخافت. واقع الأمر أن نوبار باشا كان إداريا سيئًا، وقد انتقص ذلك العيب من أهمية الرجل السياسية، وبخاصة في ضوء الحقيقة التى مفادها ـ وهذا اعتراف شخصى منه ـ[1] أن مصر كانت لا تزال بحاجة إلى الإداريين أكثر منها إلى السياسيين. ومع ذلك، وحتى في مصر فإن من يديرون الأعمال ويترأسونها يكونون بحاجة إلى بعض السمات والصفات الشبيهة بصفات وسمات رجال الدولة، ويحق لنوبار باشا أن يزعم أنه كان يمتلك صفات يمكن وصفها بأنها من صفات وسمات رجال الدولة.

صحيح أن نوبار باشا كان شرقيا خالصًا، لكنه على العكس من كثير من الشرقيين، تمكن بفضل تعليمه الأجنبى من نبذ مساوئ الحضارة الأوروبية والتخلى عن الميراث السيئ فيها. لقد بلغ نوبار من عظمة الرجال حدا جعله لا ينجذب أو ينساق وراء البهرج الخادع والمخاتلة الأخلاقية اللذين يعلوان سطح الحضارة الأوروبية، وأنا أقصد هنا حضارة شوارع باريس وارفة الظلال بحكم أشجارها الكثيرة، التى جرت العادة أن يكون المبشرون بها من المغامرين الأوروبيين أو المغامرين الليفانتيين. لقد رأى نوبار كل هذه الأشياء، لكنه على العكس من المصرى المتفرنس، الذى يلقى دماره الأخلاقى عندما يقع فى أحابيل هذه الحضارة، وجد أن الأثر الوحيد الذى تركته فيه هذه الحضارة يتمثل فى سؤاله لنفسه ـ كيف أحمى بلدى الثانى من هجمات وغارات ذلك الأوروبى الطائش سريع البديهة؟ من الواضح أن

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢ .

مصر يتحتم أوربتها Europeanised؛ لكن ما أفضل الطرق المفضية إلى هذه الأوربة؟

كانت الإجابة التى طرحها نوبار باشا على هذه الأسئلة جديرة بأن تصدر عن رجل دولة. لقد ميز نوبار باشا بحق بين اختلافات منظومتى الحكم الشرقية والغربية. قال نوبار لنفسه، إن الحكم الشخصى لابد أن ينسحب من أمام حكم القانون. ويجب على المصريين أن يتعلموا من أوروبا كيف يحمون أنفسهم من جشع حكامهم المستبدين، من ناحية، ومن زحف العناصر الأوربية السيئة الذين كُتِبَ عليهم الاتصال والارتباط بهم، من ناحية ثانية. يستطيع المصريون تحقيق هذه الحماية عن طريق تمثل احترام القانون الذى هو حجر الزاوية فى العقد الذى ترتكز عليه منظومات الحكم الأوروبية. ليس هناك شك فى أن تلك الفكرة كانت فكرة مبتكرة، أو أنها كانت بحاجة إلى مجهود ذهنى كبير لفهمها. لكن الفضل يرجع إلى نوبار باشا، أنه كان السياسى المصرى الأول الذى تمثل هذه الفكرة، أو هو الذى حاول وضعها موضع التنفيذ فى كل الأحوال. وأيا كان ذلك التشوه الذى ظهر فى شخص نوبار باشا، وبغض النظر أيضًا عن العيوب التى انطوت عليها المؤسسات التى أنشأها، يجب أن لا يغيب عنا مطلقًا أنه حاول فى البداية إفهام الطبقة الحاكمة المصرية، وإفهام الشعب المصرى، أنه إذا كانت القوة، سواء أكانت ممثلة فى أفراد الأسرة الخديوية المستبدة أم فى الدبلوماسيين الدكتاتوريين، فى مصر إلى يومنا هذا، فإن أساس نظام الحكم الجيد فى أى مجتمع من المجتمعات التى تطلق على نفسها اسم المجتمعات المتحضرة، يتمثل فى إحلال الحق محل القوة.

هذا يعنى أن نوبار باشا لم يجد صعوبة فى الأخذ بمبدأ من المبادئ الأوروبية. وفى واقع الأمر أنه كلما زاد توسع المبدأ، زاد أيضًا تمسك نوبار

باشا به، وذلك من منطلق أن الرجل كان محبا للتعميمات. تمثل عيب نوبـــار باشا الوحيد فى أنه عندما كان يتمسك بمبدأ سليم فإنه يـــستمر عليـــه إلـــى الممات. لم يكن نوبار باشا يقوم بتكييف هذا المبدأ على نحو يناسب الظروف التى كان يتحتم عليه التعامل معها. أو أنه كان يظن، فى بعض الأحيان، أنه طالما أعلن المبدأ، فذلك يعنى قيامه بكل ما كان مطلوبًا منه. ونادرًا ما كان يتعرف بنفسه على الحقائق تعرفًا كاملاً، أو التأكد من أن التطبيق يجرى وفقًا للمبدأ الذى أرساه هو. يزاد على ذلك، أنه كان على اســتعداد، فـــى بعـــض الأحيان، للموافقة على مبدأ عام، دون أن تكون لديه نية حقيقية فى تطبيـــق هذا المبدأ على الإطلاق، وكان الرجل يُضْطرُ إلى فعل ذلك، نظرًا لأن ذهنه الفطن لم يكن بطيئًا بالقدر الذى يجعله يـــدرك أن الأوروبيـــين، وبخاصـــة الإنجليز منهم، قد يلجأون للتهدئة عن طريق تعميم الامتداح والثنـــاء، علـــى الرغم من بطلان هذه التعميمات فى كثير من الأحيان.

كان نوبار باشا محاورًا بارعًا. كما كان يتمتع بقوة رائعة فـــى نقـــل صورة مشابهة تمامًا لسلسلة من أنصاف الحقائق، التـــى توشـــك أن تكـــون خيالا، والتى يود لها هو أن تصل إلى آذان مستمعيه الـــذين يـــصيخون لـــه السمع. كان الأوروبى المتعلم يندهش لتعميماته الجريئة، التـــى لا يـــستطيع الوقوف على تضليلاتها سوى أولئك الذين على علم تـــام بالحقـــائق. كـــان الأوروبى على استعداد للوقوع، عن طِيب خاطر، ضحية لتلك الـــسلوكيات الساحرة، واللغة الرشيقة، والمنطق الأخاذ، والتصرُّف الذى ينم عـــن كبيـــر الاحترام، الذى يميز ذلك الضعف العجيب فى الشرقيين، والذى ربمـــا كـــان نوبار باشا خير ممثل له. لم يدرك المتعلم الأوروبى إلا بعد الخبرة والتفكير أن المقدمات الخاطئة، كانت تؤدى فى معظم الأحيان إلى خطأ نتائج تؤثر فى الشئون المصرية، وأن تعميماته الواسعة للمبدأ الذى أبهره، كـــان المقـــصود

منها هو النقاش الأكاديمى داخل الحجرة الخاصة، وليس التوصل إلى قرار عملى فى غرفة مجلس الوزراء.

اكتسب نوبار باشا سمعة شبيهة بسمعة الدبلوماسيين بفضل استعداده، وذكائه، وبفضل جسارته فى دفاعه عن الخياليات الصارخة، وبفضل تمكنه من اللغة. وكان الرجل يستحق تلك السمعة إلى حد ما. فقد أظهرته هذه السمعة، فى كثير من الأحيان على أنه مفاوض ماهر. كان نوبار باشا صاحب مهارة خاصة فى نشر سحابة الغموض على ما يعنيه وينتويه. **كان الرجل ضليعًا أيضًا فى اللغة الفرنسية، التى من عجائبها، أنها على الرغم من دقتها البالغة إذا ما أراد من يكتبها أو يتكلمها أن يسبغ الدقة على أفكاره، فإنها من الناحية الأخرى، عامرة بالتعبيرات الغامضة، التى تعد عونًا كبيرًا للدبلوماسى الذى يود ترك الباب الخلفى مفتوحًا كيما يستخدمه فى التراجع عن الالتزامات التى قطعها على نفسه، وكان ذلك هو شأن نوبار باشا فى كل الأحيان.**

المرجح أن نوبار باشا ربما كان أكثر نجاحًا فى القرن الثامن عشر عنه فى القرن التاسع عشر. الدبلوماسية الحديثة ليست مجرد عمل من أعمال الحواة، كما أنها ليست أيضًا ذلك العمل الذى يستطيع من خلاله الدبلوماسى الناجح ذر التراب فى أعين خصمه. وفى ظل النفوذ الإعلانى، وفى ظل نفوذ الأمير بسمارك أيضًا وإلى حد بعيد، جرى تبسيط ذلك الفن — إن جاز لنا نعت الدبوماسية بأنها فن؛ قد يقول البعض، ومن بينهم نوبار باشا نفسه، إن الدبلوماسية توحشت. وها هى الشئون بين الدول بعضها البعض تجرى تسويتها على أساس مبادئ تصطبغ بالصبغة المالية والمصالح المادية أكثر من ذي قبل. هذا يعنى أن السؤال الواضح يحتاج إلى إجابة واضحة، وعلى الرغم من استمرار بعض ألغاز هذه الحرفية إلى يومنا هذا، فإن هذه

الألغاز تعد قليلة الفائدة إذا ما قارناها بالألغاز الماضية. ومن سوء حظ نوبار باشا، أنه خلال المرحلة الأخيرة من حياته العملية، تحتم عليه التعامل، من حيث المبدأ، مع أمة أوروبية يتميز أعضاؤها بالصراحة فى تسيير أعمالهم وأمورهم العملية. لقد تفهم نوبار باشا الشخصية الإنجليزية بشكل أو بآخر. وقد أبدى الرجل ملاحظة ذات يوم قال فيها: "الإنجليز سذَّج تمامًا، لكنهم عندما ينوون المخاتلة والخداع، فإن الضربة تكون متقنة وتقلب الأشياء رأسًا على عقب"(*). لكن على الرغم من معرفة نوبار باشا أن التآمر على الإنجليز عديم النفع، فإنه لم يستطع مقاومة إغراء الإقدام على التآمر. هذا يعنى أن الرجل لم يكن قادرًا على التخلى عن سلاحه المفضل الذى يقوم على الهجوم والدفاع. وأسفر ذلك عن نتائج طبيعية. وعلى الرغم من مواهب نوبار باشا الحقيقية، وعلى الرغم أيضًا من رقته، وولائه الشديد لمبادئ الحكم المتحضر، وإعلانه مظاهر الصداقة والاحترام، فإنه لم يكن يحظى بثقة كبيرة بين أولئك الإنجليز الذى قُدِّر له التعامل معهم والاتصال بهم. لم يثق الإنجليز بالرجل، بأكثر مما يستحق. ولم يفهم نوبار باشا مطلقًا المشاعر التى كان يثيرها سلوكه وتصرفاته فى أذهان الإنجليز. لقد توفى نوبار باشا وهو مؤمن تمامًا بالفضائل السياسية التى تقوم على المداهنة.

كانت آراء نوبار باشا السياسية، فى مطلع الاحتلال الإنجليزى لمصر، تنم عن شخصية الرجل. فكان من المؤيدين للاحتلال، وكان من رأيه أن وجود حامية بريطانية يعد أمرًا ضروريا للمحافظة على النظام. كان نوبار باشا يقول مرارًا: "**إذا ما جرى سحب القوات البريطانية، فسوف أغادر مصر مع آخر كتيبة بريطانية**". لكنه، كان من ناحية أخرى، معارضًا لما أسماه "الاحتلال الإدارى". هذا يعنى أن ما يريده نوبار هو القوة العسكرية،

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية من هى ترجمة المترجم.

التى يمكن الاعتماد عليها اعتمادًا كاملا، فى بقائه فى السلطة، فـى الوقـت الذى كان يود فيه إطلاق يده فى كل ما يتعلق بالإدارة المدنية للبلاد. ومـن هنا جاء تأدبه مع كل الضباط العسكريين البريطانيين، الذين كان يتغنى دومًا بامتداحهم. ترى، هل هناك، على الرغم من كل ما يضمره، ما هو أحـسن من وجود قوة على درجة عالية من النظام فى مصر، يقودها شبان لا اهتمام لهم بالشئون السياسية المحلية، ومنشغلين تمامًا برياضة البولو والكريكـت؟ ومن هنا أيضًا، جاءت معارضته المستمرة طـوال فتـرة حكمـه الأولـى (١٨٨٤ – ١٨٨٨) للمدنيين البريطانيين العـاملين فـى خدمـة الحكومـة المصرية، ولى أنا شخصيا ، بصفتى الممثل البريطانى الذى كان يساعده. لقد تعارض عملنا تعارضًا كبيرًا مع برنامج نوبار باشا. غريب حقا، أن يظـن رجل مثل نوبار باشا أن برنامجه قابل للتحقيق، دون أن يكون قد وقف على استحالة وقوف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدى، فى ظـل وجـود قـوة بريطانية فى مصر، وأن تسمح باستمرار الإدارة السيئة، التى تقـوم علـى الباشوات المصريين، بلا حساب. وربما كان ذلك نتيجة من نتائج الإذعـان والخضوع فى منظومة الحكم عند نوبار باشا(١).

كان بوسع نوبار باشا مع شيء من الحرص، البقاء فى منصب رئيس الوزراء إلى ما لا نهاية، والمؤسف أنه لم يفعل ذلـك، نظـرًا لأن مواهـب الرجل كانت أكبر بكثير من مواهب منافسيه. وقد سقط نوبار باشا فى العـام ١٨٨٨ الميلادى على النحو التالى. عملت طيلة أربع سنوات فى انسجام مع هذا الرجل، وكنت أسانده مساندة كبيرة فى كثير من الأحيان. أغمضت عينى عن قدر كبير من التآمر والدس، الذى كنت أراه يدور من حولى. ومن سوء

---

(١) يمكن الإشارة هنا، من باب توضيح هذه الحقيقة، إلى ما حدث فى اللجـان الخاصـة (راجع ص ٢٨٩ وص ٤٠٥ من النص الإنجليزى).

حظ نوبار، أن سافر إلى إنجلترا. حيث كانت هنـاك مقابلـة مـع اللـورد سالسبورى، وكنت أنا من بين الحاضرين. واندهشت، لأنى لم أُبلَّغ بنوايـاه، عندما انفجر نوبار باشا فى الحديث بصورة عنيفة وقاسية ضـد المـسئولين البريطانيين فى مصر بشكل عام، وضدى أنا والسير إدجار فينسنت بـصفة خاصة. لم يحدث ذلك الهجوم أثرًا فى اللورد سالسبورى – إلا فى النتيجـة النهائية – لأن ذلك كله كان مجرد شرخ أخذ فى الاتساع بعد ذلك - علـى غير ما كان ينتظره نوبار. لقد ظن نوبار أنه كان يكيل ضربة مـاهرة مـن ضربات المال والأعمال، لكن ذلك الذى فعله نوبار هـو الـذى أدى إلـى سقوطه. فكر نوبار باشا فى لعب دور المدافع عن الحقوق المـصرية فـى مواجهة العدوان البريطانى، وبذلك يمكنه التخفيف من الإساءات الموجهة إليه من السكان المسلمين بسبب عرقه وملته. لكن ذلك الذى أقدم عليه نوبار باشا أدى إلى فتح أفواه أعدائه الكثيرين فى مصر، والذين آثروا الـصمت لأنهـم كانوا يظنون، أن تأييده القوى لبريطانيا، يقوي من مركزه. فشل نوبار باشـا فى تبيُّن أن ذلك الظاهر الجلى للآخرين، الذين ليس لديهم شيء من دهائـه الفكرى، وبخاصة أن الإنجليز، كانوا حلفاءه الطبيعيين، وأنه قام بإلغاء ذلـك التحالف، مما أدى إلى حتمية سقوطه. وعندما اتضح أنه لـم يعـد بوسـعه الاعتماد على المساعدة والعون البريطانيين، قام توفيق باشا بتـصيُّد سـابقة تافهة وطرده من رئاسة الوزارة[1].

---

(١) لم أفعل شيئًا من أجل إسقاط نوبار من رئاسة الوزارة. كان الموقف الأوروبى فـى ذلك الوقت (١٨٨٨) حرجًا إلى حد ما. كان اللورد سالسبورى، الـذى كـان يـشغل منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، ميالا إلى حد ما، إلى تأجيل أية أزمـة مـن أزمات الشئون المصرية. كتب اللورد سالسبورى إلى فى اليوم السابع عشر من شهر فبراير من العام ١٨٨٨ يقول: "طلبت منك عن طريق البرق محاولة تأجيل أية جفوة مع نوبار إلى وقت يكون مناسبًا بصورة أكبر..... أنا أرى أنك صـادق فـى هـذا=

وأنا أعتقد بحق أن أسفى على سقوط نوبار كان أكثر من أسـفه هـو نفسه. كانت تقلباته المستمرة، وشخصيته الانفعالية، وجهله بأساسيات الكثير من المسائل الإدارية التى تحتم عليه التعامل معها، تثير السخط والغضب فى بعض الأحيان. ومع ذلك، لم يكن فى وسعى إلا أن أستلطفه. كنـت أحـس بمتعة وأنا أتعامل مع رجل صاحب مقدرة حقيقية، قادر على التحدث بطريقة منطقية، فضلا عن قدرته، فى كل الأحوال، على الإمساك بخيـوط العمـل الرئيسية ــ فى حال عدم فهمه لكثير من الأمور المألوفة لأى سياسى وإدارى ــ التى يمكن أن تسترشد بها حكومة أى مجتمع من المجتمعات المتحضرة. يضاف إلى ذلك، أن نوبار باشا كان يحيط به شكل مـن أشـكال الجاذبيـة والحسن الذى لا يقاوم. لم ترعينى شخصًا أكثر إقناعًا مـن نوبـار باشـا، ولم ترعينى رجلا أمهر من نوبار باشا فى جعل السيئ يبدو حسنًا ــ درجت على عدم تصديقه تمامًا، عندما كنـت أكتـشف أنـه يريـد أن يـستهوينى ويستدرجنى ــ كان شعورى تجاه نوبار باشا مثل شـعور شكـسبير تجـاه العشيقة الخائنة:-

عندما تقسم حبيبتى بأنها مصنوعة من الحقيقة،

أصدقها بحق، على الرغم من أنى أعرف أنها كاذبة.

لقد أعجبتنى مواهب نوبار، وأنا لا أنسى مطلقًا، أنه على الرغم من عيوبه، كانت لديه وبلا منازع بعض خـصائص وسـمات رجـال الدولـة. ولـو

=الخلاف، ولو خطر ببالى أنك لست على صواب، فأنا مازلت أرى أن من المستحيل الانسحاب أمام نوبار على مرأى من الشرق كله. وعليه، فأنا لا أسألك مـن منطلـق الشك فى مساعدتى ودعمى لك، أن تحافظ على الهدوء والسلم فى الوقت الحالي، وإنما أطلب ذلك منك من منطلق أنى لا أريد للمؤرخين فى المستقبل أن يعزو لإدارتنا فـى مصر سبب إطالة الحرب فى أوروبا".

أدرك نوبار باشا الحقيقة التى مفادها أن المواهب الفكرية ليست هى الأقوى فى حكم العالم، ولو أدرك أيضًا أن الشخصية القوية والسمعة القوية لهما أيضًا نفوذ وتأثير على الجنس البشرى، لأصبح رجلا عظيمًا بحق.

وأنا أجد شيئًا من الصعوبة فى الكتابة عن رياض باشا، لا من منطلق سعادتى أن أقول إنه كان (حتى العام ١٩٠٧) لا يزال على قيد الحياة، وإنما لأنه كان صديقًا شخصيا لى أيضًا، وكنت أكن له كل احترام وتقدير. ومع ذلك، أجدنى أقول: إن نوبار باشا ورياض باشا كانا ممثلين مصريين لمدرستين مختلفتين من مدارس الفكر السياسى والفكر الاجتماعى. فبينما كان نوبار باشا يعترف بالحقيقة التى مفادها أن هناك حضارة واحدة حقيقية فى العالم، وأن هذه الحضارة هى الحضارة الأوروبية. ومن هنا، راح يؤورب الإطار السياسى للمؤسسات المصرية، عن طريق بعض الوسائل التى كانت تتسم بالحكمة فى بعض الأحيان، وربما تكون على العكس من ذلك، فى أحيان أخرى، لكن الرجل لم تراوده شكوك مطلقًا حول الهدف الذى ينبغى تحقيقه. كان رياض باشا، ممثلا لمن يمجدون الإسلام. كان رياض باشا يسائل نفسه، لماذا لا يعود العهد القديم، الذى كان المسلمون عظامًا فيه بحق؟ لم يكن رياض باشا يقر مطلقًا مسألة حتمية المساعدات الأوروبية فى عملية تجديد مصر تجديدًا روحيا. كان الرجل يقول فيما بينه وبين نفسه: "سوف أعمل فقط من أجل إسعاد شعبى"(*) كان من رأى رياض باشا أن المسلمين والإسلام فيهما كل ما هو مطلوب لذلك البعث الروحى الجديد. وليس من العدل أو الكرم عدم التعاطف مع آراء من هذا القبيل. ونحن لا يمكن أن ننتظر من مسلم غيور ومن وطنى مخلص لوطنه ــ وكان رياض باشا يجمع

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

بين هذين الأمرين ــ التسليم عن طيب خاطر بالحقائق، المؤكدة تمامًا، وهى، أن الإسلام بوصفه منظومة سياسية واجتماعية ــ وليس كدين ــ لم يعد فيه رمق من حياة، وأن الإجراءات القضائية والإجراءات الإدارية المعروفة والشائعة بين المسلمين مجدولة جدلا محكمًا مع الدين وعلى نحو يصعب معه فصل هذا عن ذاك، وأن المصريين سيعجزون عن حكم أنفسهم، لسنوات طويلة قادمة، على أساس من المبادئ المتحضرة.

يمكن تقسيم حياة رياض باشا السياسية إلى أربعة مراحل مختلفة: أولا، رياض باشا يوم أن كان وزيرًا، ويوم أن كان مبعوثًا للتحريات والتحقيق فى زمن إسماعيل باشا؛ ثانيًا، يوم أن كان رئيسًا للوزراء فى زمن توفيق باشا، طوال فترة السيطرة (الإدارة) الإنجليزية ــ الفرنسية؛ ثالثًا، يوم أن كان رئيسًا للوزراء فى عهد توفيق باشا، أثناء الاحتلال البريطانى؛ ورابعًا، يوم أن كان رئيسًا للوزراء فى زمن عباس الثانى.

تجلى امتياز رياض باشا فى المرحلة الأولى. حين كان مستاءً من الخراب الذى جره إسماعيل باشا على بلاده. حيث برز رياض باشا مصلحًا جريئًا فى زمن لا يمكن فيه لأى مصلح مصرى أن يفصح عن آرائه الحقيقية دون أن يخاطر بحياته وممتلكاته. وأيا كانت الأخطاء التى وقع فيها رياض باشا فيما بعد، يجب أن لا يغيب عن بالنا أنه كشف طوال هذه المرحلة من حياته العملية؛ عن قدر كبير من الشجاعة وبعد النظر الحقيقيين[1].

كشف رياض باشا عن امتيازه أيضًا، فى مطلع المرحلة الثانية، وإن شئت فقل: فترة السيطرة (الإدارة) الإنجليزية ــ الفرنسية. كان رياض باشا

(١) راجع المرجع السابق، المجلد الأول، ص٤٥.

فى وضع، أدى إلى جعله يقلل من كراهيته للتدخل الأوروبى، من منطلق أن الأوروبيين، الذين كان مرتبطًا بهم من حيث المبدأ، كانوا مفيدين جدا. وقف المسيطرون حاجزًا بين رياض باشا وبين الدائنين الجائعين وبين الحكومة المصرية، وكان رياض باشا مدركًا أنه ليست لديه الخبرة الفنية الكافية التى تمكنه من تطوير النظام من داخل الفوضى المالية القائمة بدون مساعدة من أوروبا. تعين على رياض باشا، خلال الفترة الأخيرة من السيطرة، التعامل مع مسألة كانت بحاجة إلى مواهب أكبر ودرجة أعلى من التبصر السياسى، أكبر بكثير مما لديه. لقد هام حبا بالحركة العرابية، التى لم يدرك أهميتها إلا بعد فوات الأوان.

جاءت المرحلة الثالثة من حياة رياض باشا السياسية، عندما خلف نوبار باشا، أى عندما عينه توفيق باشا رئيسًا للوزراء خلال فترة الاحتلال البريطانى. سارت الأمور على ما يرام فى البداية. وكان رياض باشا يمتاز عن نوبار باشا ببعض الأشياء. فقد كان رياض باشا فى مجال الإدارة أفضل بكثير من نوبار. كان يعرف مصر حق المعرفة؛ نظرًا لأنه هو نفسه كان زراعيا عمليا من الطراز الأول، وكان بوسعه مناقشة كل الأمور ذات الصلة بحال الطبقات الزراعية التى يعرفها حق المعرفة. كان لرياض باشا نفوذ كبيرة وسلطة كبيرة على المسئولين المصريين. يزاد على ذلك، أن وجود مسلم تقى على رأس الأمور كان له تأثير مهدئ على الرأى العام الإسلامى. على الجانب الآخر، نجد أن رياض باشا لم يكن مرنًا بما فيه الكفاية حتى يتمكن من إدارة ماكينة دقيقة، مثل الحكومة المصرية، خلال فترة الاحتلال. لم يقدر رياض باشا مطلقًا ذلك التغيير الذى أحدثه كل من الزمن والموقف السياسى فى تلك الأيام، فى منظومة حكم البلاد. فشل رياض باشا فى أن يفهم، أنه فى ظل وجود القانون، لا يمكن أن يمشى كما يحب فى كل

الأحوال، والسبب فى ذلك أنه، على الرغم من فكرته الشاحبة عن القانون، فإنه لم يكن يُكنُّ للقانون احترامًا كبيرًا. كان يرى أن القوانين أو القواعد عندما تتعارض مع أفكاره بشأن ما هو صحيح وما هو خطأ، ينبغى تكسيرها. أسفر هذا المزاج العجيب والعادات الفكرية العجيبة، بعد فترة من الوقت، عن تشاجر الرجل مع كل من حوله، أوروبيا كان أو مصريا، الأمر الذى أدى إلى شكل من أشكال الاحتكاك الإدارى، الذى جعل تقاعد الرجل أمرًا محتومًا.

بدأت المرحلة الرابعة من حياة رياض باشا العملية عندما كان وزيرًا فى زمن عباس الثانى. ـ تلك الفترة التى لا أريد التطرق إلى تاريخها فى هذا الكتاب.

خلاصة القول هى إن رياض باشا كان مسلمًا عتيدًا صاحب ملكات فكرية تتوافق بالقطع مع ملكات الطبقة التى ينتمى إليها، فى حين كانت صفاته الأخلاقية أرقى كثيرًا من أولئك. كما أن شجاعته الأخلاقية والمادية تستحق درجة عالية من الثناء. كان ذلك يمكن أن يكون فى مصلحة الوطنية المصرية، لو توفر المزيد من الوطنيين الذين فيهم صفات ومزايا مثل التى فى شخصية هذا الرجل والتى تحظى بالكثير من التعاطف.

أدت بساطة شخصية مصطفى باشا فهمى إلى جعل الكلام عنه باستفاضة أمرًا غير ضرورى، ولما كان مصطفى باشا فهمى رجلا مخلصًا، وأمينًا تمامًا، وصادقًا، ومهذبًا فذلك يعنى أن الرجل يمتلك كل الصفات التى يربطها الإنجليز دوما بما يسمونه الجنتلمان(*). كان مصطفى باشا فهمى مُلِمًّا بقدر كاف من خصال رجال الدولة، الأمر الذى جعله يتبين أن أفضل الطرق

(*) جنتلمان : رجل ماجد (المترجم).

إلى خدمة مصالح بلده تتمثل فى العمل المخلص مع المسئولين البريطـانيين، بدلا من معارضتهم. وقد حققت مصر، خلال مدة حكمه، تقدمًا كبيـرًا مـن العهود السابقة له، وذلك على الصعيدين المعنوى والمادى.

بعد أن انتهينا من وصف ماكينة الحكم، والأفراد الرئيسيين الذين عُهد إليهم بتشغيلها، قد يكون منطقيا تناول العمل الذى أنتجته هذه الماكينة. ومـع ذلك، وقبل أن نتناول بالوصف ذلك الذى فعله الإنجليز فى مصر، قد يكـون من المفيد أيضًا إيراد شيء عن ذلك الذى كان الإنجليز يرغبون القيام بـه. وعليه، سوف أخصص الفصل التالى لوصف ذلك الشبح الغريب، الذى راح يتهرب بصورة مستمرة، تحت شعار ما يسمى السياسة البريطانية فى مصر، من قبضة أولئك الذين هو مدين لهم بوجوده، ومن الآخـرين الـذين كـانوا يحاولون، بين الحين والآخر، فهم مغزاه الحقيقى. هذا الشبح لم يختف إلا بعد العام ١٩٠٤ الميلادى، ليحل محله إبداع سياسى أكبر.

القسم الخامس

السياسة البريطانية فى مصر

نحن على ثقة من أننا سنحظى بالعمل على المحافظة علــى مصالح الإمبراطورية، وزيادة رفاه الشعب المصرى، والقيام بعمل مخلص فى اتجاه استقرار السلام والنظام فى العالم.

من خطاب السيد / جلادستون، أمام مجلس العموم
في اليوم السابع والعشرين من شهر يوليو العام ١٨٨٢.

الفصل الرابع والأربعون

النضال من أجل السياسة

١٨٨٢ - ١٨٨٣

نوايا الحكومة البريطانية- مقترح تخفيض الحامية- رأى السير إدوارد ماليت- صعوبة ربط الإصلاح بالجلاء- توصيتى بتخفيض القوات فى الإسكندرية- موافقة الحكومة على التوصية- إلغاء التخفيض.

المرجح، أنه لو كان أحد قد قال للورد جرانفيل، عشية معركة التل الكبير، أن قوة بريطانية كانت لا تزال، بعد ذلك بخمسة وعشرين عامًا، تعمل حامية لمصر، وأن المسألة المصرية بكل جوانبها السياسية، على امتداد اثنين وعشرين عاما من هذه الخمسة والعشرين عامًا، بقيت دون تسوية لسخر الرجل من هذه الفكرة. وسبب ذلك، أن الحكومة البريطانية، كان لديها فى العام ١٨٨٢ الميلادى سياسة واضحة إلى حد بعيد، كان تنفيذ هذه السياسة أمرا صعبًا لكن المصاعب لم تبد فى ذلك الوقت عزيزة تمامًا على التغلب عليها. كانت سياسة الحكومة البريطانية ترمى إلى استعادة النظام، والقيام ببعض الإصلاحات الأساسية، ثم يجرى بعد ذلك سحب القوات البريطانية. وبعد أن سكتت أصوات المدافع فى التل الكبير، بادر اللورد جرانفيل بالطلب

إلى السير إدوارد ماليت أن يرسل "بأقــصى ســرعة ممكنــة المقترحــات الخاصة بالجيش، والمالية والإدارة المستقبلية". فى ذلك الوقت "فكرت حكومة صاحبة الجلالة، بعد فترة زمنية قصيرة، فى ســحب القــوات البريطانيــة من مصر".

وصل عدد القوات البريطانية، فى صيف العام ١٨٨٣ الميلادى إلى ما يقرب من ٧٠٠٠ رجل. وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر أغسطس من العام ١٨٨٣ الميلادى تقدم شريف باشا بمذكرة إلى السير إدوارد ماليت تفيد أن الضرورة الاقتصادية لوجودها أمر لا شك فيــه. وأردف الــسير إدوارد ماليت قائلا: "السؤال الذى يطرح نفسه بشدة، والذى ليست له إجابة حاســمة لدى الآن يتعلق بما إذا كان الهدوء الحالى يرجع أو لا يرجع إلى وجود هذه القوات". وعجز السير إدوارد ماليت عن التوصية بتخفيض القوات بالــشكل الذى اقترحه شريف باشا. كان من رأى السير إدوارد ماليــت "أن تخفــيض القوات بمعدل ٢٠٠٠ رجل، هو أقصى ما يمكن عمله، على أن يتم ذلك على وجه السرعة".

كتب إلىَّ اللورد جرانفيل، فى اليوم السادس من شهر سبتمبر، برقيــة وصلت القاهرة متزامنة مع وصولى من الهند، ويستطرد اللورد جرانفيل بعد الإشارة إلى برقية السير إدوارد ماليت سالفة الذكر:-

"توافق حكومة صاحبة الجلالة موافقة تامة على الرغبة فى تخفــيض عدد القوة بما يكفى للمحافظة على النظام العام، لكن الحكومة غير راغبة فى الإقدام على ذلك إلا بعد الإطلاع على رأيك. وقد أعرب لى شخصيا الــسير إيفلين وود عن اعتقاده بأن الحامية البريطانية يمكن سحبها كلها من القاهرة بلا أية أضرار. وأن عدد القوات يمكن الاحتفاظ به فى مكــان آخــر، وأن مسألة إعادة توزيع هذه القوات ونشرها تحتاج إلى دراسة دقيقة. وأنــا هنــا

يتعين على أن أطلب من سيادتك الرجوع إلى السلطات العسكرية في هذا الشأن، ثم تكتب لى تقريرًا وافيًا عن هذا الأمر".

ومن خلال الذكريات، ومن خلال الإفادة من البرقيات والرسائل الخاصة المعاصرة لهذا الأمر، أرانى قادرا على رسم صورة لما كان يدور فى ذهنى فى ذلك الوقت. كنت مبهورًا تمامًا بأهمية الخطوة التى أقدَمَتْ عليها الحكومة البريطانية، عندما قامت بإرسال قوة عسكرية إلى مصر، وراودتنى الشكوك حول ما إذا كان الوزراء أنفسهم يدركون تمامًا خطورة هذه العملية. واقع الأمر، أن الوزراء أدركوا وفهموا معنى المعارضات الواضحة للاحتلال الدائم لمصر؛ هذا يعنى أن الوزراء كانوا متمسكين بالخطوط العريضة لسياسة اللورد بالمرستون[1]؛ لكنهم قللوا من شأن المصاعب المتعلقة بالجلاء عن البلاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن التاريخ كله يثبت أنه إذا ما قامت دولة متحضرة بوضع يدها على دولة ضعيفة أو غير متحضرة، فإنها يندر أن ترفع يدها عن هذه الدولة. كنت، أنا، من المحبذين لسياسة الجلاء، وكان من رأيى أن القوات البريطانية إذا ما تقرر سحبها، فإن الأمر لا يحتمل الإرجاء؛ إذ بغير ذلك قد ينجرف الاحتلال، دون وعى، متحولا إلى حالة من حالات الدوام والاستمرار. كان الجلاء الكامل والعاجل، فى واقع الأمر، شيئًا مستحيلا للسبب الذى أورده السير إدوارد ماليت، والذى مفاده أن الإقدام على إجراء من هذا القبيل، قد ينزل الخطر بالأمن العام. لكن على الرغم من أن المحافظة على الأمن العام كانت تجىء فى المقام الأول من حيث الأهمية، فإن مسألة كان لابد من دراستها من منظور آخر: ما تأثير الانسحاب على مستقبل البلد؟ ما الأمل المرتقب من وراء تنفيذ برنامج اللورد دفرين إذا ما قُدِّر سحب القوات البريطانية؟ ولم أتبين إلا فى فترة لاحقة أن

(١) انظر المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٩٢.

السياستين البديلتين الخاصتين بالإصلاح والجلاء لا يمكن التوفيق بينهما، لكن كانت لدى فكرة واضحة إلى حد ما عن هذه الحقيقة. لقد تبينت أن منظومة الحكم فى مصر جرى هزها من جذورها، وأنه إذا ما جرى سحب القوات البريطانية على الفور، فإن ذلك يحتم إطلاق يد الخديوى فى حكم البلاد. كان من رأيى أن الحكومة المصرية ينبغى السماح لها بالحرية الكاملة فى قمع أية محاولة من محاولات الإخلال بالأمن العام. وكان أخشى ما أخشاه فى ذلك الوقت هو، قيام الحكومة البريطانية، تحت ضغط الرأى العام فى إنجلترا، بسحب قواتها أولا، ثم يتعين عليها بعد ذلك، أن تحافظ على الأمن العام إذا ما تزايد استعمال الكرباج، وإذا ما جرى بصورة عامة، استعمال حكام الشرق للوسائل العزيزة على قلوبهم، تمنيت لو أنى حذرت الحكومة من أنها إذا ما وافقت على سياسة الجلاء، فإنها ينبغى أن لا تلتفت إلى الصرخات التى ستنطلق، بلا شك، فى كل من البرلمان والصحافة، عندما تمضى الحكومة المصرية فى الحكم طبقًا لما تراه هى.

قمت فى ظل هذه المشاعر التى كانت تعتمل فى ذهنى فى اليوم التاسع من شهر أكتوبر، أى بعد حوالى شهر من مجيئى من الهند إلى القاهرة، بالرد على السؤال الذى كان اللورد جرانفيل قد وجهه إلىَّ فى اليوم السادس من شهر سبتمبر. بدأت الرد على السؤال، بالقول: إنى بعد الاتصال بالسير فردريك ستيفنسون، توصلت إلى نتيجة مؤداها أن الحامية البريطانية يمكن سحبها فى سلام من القاهرة، وأن القوة الإجمالية فى مصر يمكن تخفيضها إلى ٣٠٠٠ رجل، يتعين حشدهم جميعًا فى الإسكندرية. لم أبد رأيا بخصوص الموعد الذى يمكن عنده سحب هذه القوات كلها، لكن فى البرقية الخاصة التى أرسلتها إلى اللورد جرانفيل، بتاريخ اليوم الثامن من شهر أكتوبر، أبلغته أنه "لا يمكن فى الوقت الحالى التفكير فى مسألة الانسحاب الكامل من

مصر". وأفضت فى وصف حال مصر، ولما كنت أكتب بغية النشر، فقد أوضحت بطريقة قاطعة، أن الحكومة المصرية إذا ما تركت لحال سبيلها، فلابد من السماح لها بالمحافظة على النظام بطريقتها الخاصة.

أحدثت برقيتى قلقًا كبيرًا فى الدوائر الرسمية عندما وصلت لندن. فقد أصبح واضحًا، على الرغم من احتمال علم الوزراء أنفسهم بأنه لا يمكن لهم تحقيق هدفين متعارضين، أن الوزراء رأوا عدم عرض وجهة النظر هذه أمام الشعب. وهنا أبرق اللورد جرانفيل إلى يطلب منى تقسيم برقيتى إلى قسمين، على أن يبقى سرِّيا ذلك القسم الخاص بالحديث عن عدم التدخل بإجراءات قوية بعد انسحاب الحامية البريطانية.

قمت بناء على ذلك بكتابة برقيتين. كانت البرقية الأولى قصيرة جدا، وتتعلق بالتخفيض المقترح للحامية وانسحاب القوات من القاهرة. وجرى نشر هذه البرقية[١]. أما البرقية الثانية، وكانت أطول من الأولى، فكانت تتعلق بالنتائج المحتملة المترتبة على الانسحاب. ولم تنشر هذه البرقية. وتعد هذه البرقية من المنظور التاريخى، وثيقة مهمة؛ وقد أوردتها فى ملحق هذا الفصل.

كتب إلىَّ اللورد جرانفيل فى اليوم الأول من شهر نوفمبر أن الحكومة البريطانية وافقت على توصيتى بتخفيض القوة البريطانية فى مصر لتصبح ٣٠٠٠ رجل، وأن هذه القوة يجب أن تحشد فى الإسكندرية. وأردف اللورد جرانفيل قائلا: "بعد سحب الحامية البريطانية من القاهرة، فإن مسئولية المحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء مصر، حسبما أوضحت أنت، أصبحت تقع على عاتق حكومة الخديوى، وأن هذه الحكومة فى تنفيذها لهذه

(١) انظر "مصر"، العدد العام ١٨٨٤، ص ٥٠ – ٥١ .

المهمة يمكن لها الاعتماد على المساندة المعنوية الكاملة من جانب حكومة صاحبة الجلالة".

بعد ذلك بثلاثة أسابيع، وقبل الإقدام على مسألة سحب الحامية من القاهرة، وصل خبر إبادة جيش الجنرال هكس بالسودان. أبرق اللورد جرانفيل إلى في اليوم الثانى والعشرين من شهر نوفمبر، بتوجيهات، بعد أن تشاور مع السير فردريك ستيفنسون والسير إيفلين وود، يطلب فيها منى إبداء رأيى حول ما إذا كانت الأحوال القائمة فى السودان فى ذلك الوقت، تشكل خطرًا على مصر. وإذا ما صح ذلك، كان مطلوبًا منى الإدلاء برأيى فى الإجراءات المطلوب القيام بها. قلت فى ردى على هذه الرسالة بتاريخ اليوم الرابع والعشرين من شهر نوفمبر، أبرق اللورد جرانفيل يقول: "تقرر تأجيل الخطوات الأولية من عملية سحب القوات البريطانية". وبناء على ذلك، تأجل سحب القوات البريطانية إلى اليوم الذى بدأتُ فيه تأليف هذا الكتاب.

وسوف نلاحظ أنه لم يكن هناك طوال هذه الفترة خلاف حول الجلاء الكلي والعاجل. كانت كل سلطة من السلطات المسئولة الموجودة على أرض الواقع تعارض القيام بإجراء من هذا القبيل، وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تود الانسحاب الكلى، فقد رأت أن من المستحيل وضع سياسة الانسحاب الكلى موضع التنفيذ على الفور. كانت المسألة الوحيدة المعروضة للبحث تتعلق بمسألة حتمية تخفيض عدد الحامية وحشد القوة البريطانية فى الإسكندرية بغية سحبها فى نهاية المطاف خلال فترة قصيرة. وتدور الشكوك ــ حتى وإن لم تحدث كارثة الجنرال هكس ــ حول ما إذا كان بالإمكان، خلال فترة وجيزة، سحب القوات البريطانية كلها. يضاف إلى ذلك، أن هذا كله من باب التحذير ليس إلا. المؤكد هو أنه عندما جرى سحق القوة

العسكرية المصرية فى السودان، اختفت معها تمامًا مسألة الجلاء العاجل أو شبه العاجل. يزاد على ذلك، أن من المهم من الناحية التاريخية ملاحظة أن الضربة القاضية التى وجهت لسياسة الجلاء السريع، جاءت من جانب رجل الدولة الذى كانت لديه رغبة شديدة فى سحب القوات البريطانية. لو أن اللورد جرانفيل لم يكن متخوفًا تمامًا من تحمل المسئولية عما يجرى في السودان، من منطلق أنه إذا ما فعل ذلك قد يطيل فترة الاحتلال البريطانى لمصر، ولو كان الرجل اعترض على حملة الجنرال هكس، لأدى ذلك إلى سحب الحامية خلال فترة قصيرة. والذى حدث هو أن اللورد جرانفيل، بحكم رغبته فى تقصير مدة الاحتلال، ساهم بعمله هذا فى إطالة أمد ذلك الاحتلال.

يتعين علىَّ قبل الانتهاء من هذا الفرع من الموضوع، التنويه إلى أنى فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أكتوبر، أى خلال الفترة فيما بين توصيتى بحشد القوة البريطانية فى الإسكندرية ووصول خبر هزيمة الجنرال هكس، قد أعربت فى رسالة خاصة إلى اللورد جرانفيل، عن استحالة التوفيق بين سياسة الجلاء السريع وسياسة الإصلاح. وأنا هنا أورد تلك الرسالة التى جاءت على النحو التالى:-

"لقد مضى على الآن هنا وقت طويل تمكنت خلاله من الإمساك بعناصر الموقف الرئيسية. مطلوب القيام بقدر هائل من العمل وحل الكثير من المشكلات الصعبة. وأنا عندما أتدبر تلك المشكلات من منظور قيمتها الحقيقية، أرى أنه ليس هناك ما يبرر عدم حل هذه المشكلات، فى كل الأحوال، خلال فترة زمنية معقولة. لكن هناك عقبة وحيدة تقف حجر عثرة أمام كل تحرك نحو الأمام، وأن هذه المشكلة تتمثل فى ضرورة التشاور مع كل دولة من الدول الأوروبية، قبل الإقدام على أية خطوة من الخطوات المهمة".

وعلى سبيل المثال، يعد الكتاب الأزرق الخاص بتعيين لجنة التعويضات فى العام الماضى، عقبة كبيرة أمام المضى قُدُما. بلغت هذه المسألة من السهولة حدا لو جلس عنده ثلاثة أو أربعة رجال حول طاولة، لكانوا قد حلوا هذه المشكلة خلال نصف ساعة. لكن ترتب على ذلك عدد هائل من المراسلات والتأجيلات قبل الحصول على موافقة كل من ستوكهلم وبروكسل، إلخ.

"وفي ظل الوضع القائم للأمور، سوف يستحيل علينا تنفيذ برنامجنا بكامله. فنحن مقيدون، من ناحية، قبل أن نبدأ فى وضع مصر على الطريق السريع المؤدى إلى الحكم الجيد. ولا ينبغى علينا ترك الحكومة المصرية فى وضع يسمح لها بالتماس العذر لنفسها عن الحكم السيئ فى المستقبل، من منظور أن أيدى الحكومة كانت مغلولة على نحو يجعلها بلا حول أو طول فى تنفيذ الإصلاحات. ومن ناحية أخرى، يتعين علينا عدم البقاء لفترة طويلة لأسباب أوروبية وأسباب مصرية وأسباب إنجليزية خالصة".

وأنا فى ظل الظروف القائمة حاليًا، لا أتصور إمكانية تحقيق هذين الهدفين. وواقع الأمر أن الهدف الأول يكاد يكون متناقضًا مع الهدف الثانى. ولو قدر لنا الانتظار إلى حين الانتهاء من الإصلاحات الضرورية، من خلال عملية التشاور البطىء مع كل دولة على حدة، بشأن كل تفصيلة من التفاصيل الصغيرة، فإن ذلك سوف يستغرق وقتا طويلا جدا، وهنا أرانى أخشى خطر الانجراف إلى سياسة الضم، أو ما هو شبيه بها.

"ونحن إذا ما قطعنا العقدة عن طريق الانسحاب دون القيام بعملنا، وترك مصر تتحمل النتائج المترتبة على الفوضى الإدارية، والمالية، والاقتصادية، فى هذا البلد، فإن هناك احتمالا كبيرا بحدوث شيء قبل أن

ندير ظهرنا لهذا البلد، وأن هذا الشيء قد يثير المسألة المصرية من جديـــد. وأنا أعترف هنا بأنى لا أتبين لنفسى مخرجًا من هذه الورطة".

"واقع الأمر، أن بوسعنا الانسحاب خلال وقت قصير دون أن يـــؤدى ذلك إلى الإخلال بالنظام العام والهدوء فى المستقبل المنظور. لكن أوروبـــا والرأى العام الإنجليزى ينتظران منا، فى ظل الظروف الراهنة، ما هو أكثر من ذلك. ونحن إذا ما خلفنا وراءنا مجموعة من المشكلات المشتعلة التى لم يَجْرِ حلها أو تسويتها، لن نثق مطلقًا بأن أيدينا لن تُغلّ، بمعنى أننا قد نجـــد أنفسنا من جديد، فى وضع نكون فيه مجبرين على التدخل أو الانتحاء جانبًا، فى الوقت الذى يقوم فيه الآخرون، والأرجح الفرنسيون، بالاضطلاع بـــذلك الذى فشلنا نحن فى القيام به.

الخروج من مصر شيء مختلف تمامًا عن الخروج من أفغانستان. لقد تحتم علينا فى أفغانستان التعامل مع بلد لا يهتم أحد، إلى حد كبير، بإدارتـــه الداخلية سوى الأفغان أنفسهم. ونحن لم نجد صعوبة كبيرة فى تـــرك هـــذا الشعب البربرى (غير المتحضر) يُحْكَمُ بطريقته الخاصة، وبواسطة حكامـــه غير المتحضرين تمامًا. هنا نجد أن الأساس الذى يقوم عليه المبنى، والمتمثل فى الحالة المادية والأخلاقية التى عليها شعب أقل هَمَجيَّة من أفغانستان. لكن هذه الأساسات تحمل بنية فوقية ثقيلة وغريبة، ومنها الدين الأجنبى الهائـــل، والمحاكم الغربية، والحرية الكاملة فى إبرام التعاقدات، بل ومنها أيضًا كـــل مستلزمات الحضارة الغربية ببعض مساوئها وبدون الكثير من منافعها. وأنا لا أسلم بأن أوروبا ستقف موقف المتفرج وتسمح لتلك البنية الفوقية بالتداعى والانهيار.

نحن نحرز تقدمًا طيبًا فى كل الأمور الداخلة فى نطـــاق اختـــصاص الحكومة المصرية مثل إصلاح السجون، والمحاكم المحلية إلخ.

"لكن فيما يتعلق بالموضوعات الدولية ـ والمعروف أن كل الأعمال المهمة دولية ـ فنحن نكاد نكون متوقفين تمامًا".

"وعلى الرغم من كل الجهود، فنحن لم ننجح في تمرير الضريبة المفروضة على المنازل. وتأتي الضريبة المهنية بعد ضريبة المنازل، وكذلك ضريبة التمغة، ولكل صنف من هذه الصنوف الضريبية مشكلاته الخاصة".

"يزاد على ذلك أن إصلاحات المحاكم المختلطة، وإلغاء المحاكم القنصلية في القضايا الجنائية، سوف تنطوي على كثير من المفاوضات المضنية.

يأتي بعد ذلك قانون التصفية، بكل مشكلاته السياسية. وأنا أرى، أننا لن تتاح لنا مطلقًا فرصة تنظيم الموقف المالي دون أن نقوم بتعديل قانون التصفية. لقد خطر ببالي ذات يوم، أننا قد نفلح في ترتيب الأمور عن طريق الحصول على موافقة المفوضين بشئون الدين، لكن المعارضة السياسية لهذه الخطوة ستكون أكبر منها لو أننا حاولنا جعل الدول الأوروبية توافق على تغيير القانون نفسه.

لا يمكن تسوية مشكلة ديون الفلاحين دون الرجوع إلى الدول الأوروبية، لأن كل ما سيجري اتخاذه بهذا الشأن سوف ينطوي على بعض التغييرات في القانون الذي تطبقه المحاكم المختلطة[1].

---

(١) جرى تسوية هذه المسألة، بعد ذلك بسنوات كثيرة، دون الرجوع إلى الدول الأوروبية. فقد جرى إنشاء بنك زراعي (راجع ص٤٥٢ النص الإنجليزي). كان في عرف المستحيل إنشاء مثل هذا البنك في العام ١٨٨٣الميلادي.

هناك مشكلات عديدة متعلقة بالدائرة الثانية وبالأملاك الأميرية، ويتعين حلها، لكن المسألة الدولية تقف حجر عثرة فى وجه هذه العملية".

"هناك أيضًا بعض الموضوعات التى لا تتسم بالطابع الدولى المباشر، لكنها تعتمد بطريق غير مباشر على موافقة الدول الأوروبية. ومن هنا، فإن الإنفاق الرأسمالى الكبير على الرى يعد أمرًا ضروريا؛ والشيء نفسه ينطبق على خط حديد السودان. لكن هذين الأمرين يحتاجان إلى المال، وسوف يكون من الصعب الحصول على الأموال إلا بعد تأسيس الموقف المالى على أسس سليمة".

"قد تسألنى عن سبب كلامى عن كل هذه الأمور، التى أنت على علم بها بالفعل. وأنا أرمى من وراء ذلك إلى سؤالك عما إذا كان بالإمكان إيجاد علاج لهذه الأوضاع. أليس بالإمكان إصدار منشور دورى إلى الدول الأوروبية، نشرح لها فيه مشكلاتنا، ونقول لها إننا لا نقترح استشارتها بعد اليوم فى كل تفصيلة من التفاصيل، لكننا يتعين علينا، بعد وضع الأمور فى نصابها الصحيح، أن نطلب منها الموافقة على التسوية جملة، وأننا يتعين بعد ذلك سحب قواتنا على الفور؟"

"أعطنى ألفي رجل، وخولنى سلطة تسوية الأمور بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية، وأنا أضمن لك أنه فى غضون اثنى عشر شهرًا أن لا يكون هناك جندى بريطانى واحد فى مصر، وأضمن لك أيضًا أن يصبح البلد فى وضع يجعل من غير المحتمل تمامًا إثارة أية مشكلة مصرية من جديد، وعلى امتداد سنوات طويلة قادمة، مهما كانت الأحوال[1]. لكن إذا ما التزمنا بإجرائنا الحالى، أجدنى يائسًا بحق من عمل الكثير خلال فترة

---

(١) هذا التوقع لما يمكن أن يحدث كان أكثر من حصيف.

زمنية معقولة ـــ أنا أقصد هنا، بطبيعة الحال، ما يتصل بالمسائل الدولية. أما فيما يتصل بالمشكلات المصرية، فهى كثيرة، لكنها ليست مستعصية على الحل".

"وأنا أتقدم بهذا المقترح وفى داخلى كثير من التردد. أنا على يقين من أن الأمر لا يمكن النظر إليه من منظور الإصلاح الداخلى المصرى. هذا يعنى أن الموقف السياسى العام لابد من أخذه بعين الاعتبار، ومن هذا المنطلق، قد تنشأ بعض العقبات التى لا يمكن التغلب عليها، فى ضوء المقترح الذى أعرضه على سيادتك هنا. وعلى كل حال، أعتقد أن من الصواب أن أعرض عليك ذلك الجانب من القضية التى أعرضها فى هذه الرسالة. وقد تهديك معرفتك الأوسع من معرفتى وخبرتك الأكبر من خبرتى إلى خطة أخرى أرقى وأحسن من مقترحى الفج هذا.

وأنا أستأذنك فى أن أضيف أنى على ثقة من أنى أستطيع تطوير الحجج التى أوردتها بصورة موجزة فى هذه الرسالة، لجعل الأمور تنحو منحى آخر، لكن قد يكون من العبث، بطبيعة الحال، كتابة رسالة عامة بهذا المعنى، دون التأكد من الخير الذى يمكن أن يترتب عليها".

هذا يعنى، أن هذا الذى اقترحته يرقى إلى مرتبة التولى المؤقت من جانب إنجلترا لمهمة حكم مصر. أفاد اللورد جرانفيل فى اليوم التاسع من شهر نوفمبر تسلمه لهذه الرسالة. حيث قال: "الرد على رؤيتك القوية والمتشائمة للموقف فى مصر يحتاج إلى شيء من الوقت والدراسة. أخشى أن يكون العلاج الذى اقترحته أنت بالغ العنف، لكنى سوف أُعمل فكرى فيما تقول، وسوف أبلغك بانطباعاتى، وانطباعات الآخرين. لقد هربت من حفل العشاء الذى أقامه اللورد مايور **Mayor**. سوف يتحدث جلادستون حديثًا مقتضبًا فى ذلك العشاء، وسوف يقتصر على التعميمات فى المسائل المصرية".

"كتب إلىَّ اللورد جرانفيل من جديد فى اليوم الرابع عشر من شهر نوفمبر ليقول لى: "أنا أذهب إلى ستراتون[١] يوم السبت، كلما أردت الحديث مع جلادستون ونورثبروك حول رسالتك شديدة الأهمية، والمؤرخة اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر، على حد علمى. آمل أن تنظر إلى ما قاله جلادستون فى مانشيون هاوس Mansion House متفقًا معى، حول ما يدور فى مصر، على أنه لا يقصد المساس أو الإضرار بأحد".

وفي النهاية، كتب لى اللورد جرانفيل فى اليوم الثلاثين من شهر نوفمبر يقول: "لقد ناقشت آرائك فى قانون التصفية مع كل من جلادستون ونورثبروك. ونحن لم نتبين بعد طريقنا إلى العمل الجماعى، لكنك ربما أصبح بإمكانك، وبخاصة بعد الأحداث الأخيرة، إعداد خطة أو مشروع حول أى موضوع من الموضوعات بالغة الأهمية، مستهدفًا بذلك حصولنا على موافقة الدول الأوروبية".

جاءت هذه الرسالة بمثابة بادرة إلى رفض مقترحى. أنا لم أقم منذ سنوات كثيرة بإعداد خطة تستهدف إحداث تغيير جذرى فى الموقف السياسى لبريطانيا العظمى فى مصر. وبناء على ذلك، كرست نفسى تمامًا لمهمة إحلال النظام محل الفوضي، فى ظل ظروف سياسية وإدارية مثل تلك التى كانت سائدة فى مصر عندما جرى احتلالها. ومضت علىَّ بضع سنين قبل أن أستشعر النجاح الحقيقى.

وجرى التخلى عن فكرة الجلاء السريع عن مصر، اعتبارًا من الوقت الذى صدرت فيه أوامر رفض حشد القوات فى الإسكندرية. كان اهتمام الحكومتين البريطانية والمصرية منصرفًا كلية طوال العامين التاليين إلى

(١) المقر الريفى للورد نورثبروك فى هامبشاير.

شئون السودان. كان المسئولون البريطانيون فى القاهرة، فى هـذه الفتـرة، يخطون خطوات بطيئة وحثيثة فى اتجاه تحويل الفوضى الإدارية المـصرية إلى نظام. وفي الوقت الذى جرى فيه تخطى المـسألة الـسودانية مرحلتهـا الحرجة، كانت مصر قد جرى وضعها على طريق الإصلاح. كانت سياسـة المضطر يركب الصعب، التى سبق أن اقترحتها فى العام ١٨٨٣ الميلادى، والتى تقضى بالسماح للخديوى هو والأتراك المتمصرين، بأن يحكموا البلاد بطريقتهم الخاصة، قد أصبحت، أكثر من ذى قبل، صعبة التنفيذ، نظـرًا لأن البلاد كانت قد تقدمت، فى الوقت الذى بقى فيه ذكاء وقدرة الطبقات الحاكمة على الحكم يراوحان فى مكانهما. هذا يوضح أن الأتـراك ـ المتمـصرين الذين حكموا البلاد بطريقة سيئة فى العام ١٨٨٣ الميلادى، أصبحوا عاجزين عن فعل ذلك بعد دخول المد الحضارى القوى إلى البلاد. ولم يمض وقـت طويل، حتى أصبحنا فى وضع يحتم وجود حامية بريطانية، لا مـن أجـل الاعتراف والسماح بالإصلاحات التى بدأت والتى جرى تنفيذها، وإنما لمنع الارتداد إلى الفوضى التى كانت موجودة قبل أيام الإصـلاح. وتلـك هـى المرحلة الحالية من المسألة المصرية.

جرى بعد العام ١٨٨٣ الميلادى بذل جهدين، أحدهما من قبل حكومة السيد/ جلادستون، والآخر من قبل حكومة اللورد سالسبورى، استهدفا بـذلك التعامل مع الجوانب الأكبر من المسائل المصرية. وهو مـا سـنتناوله فـى الفصول التالية.

ملحق

البرقية المرسلة من السير إفيلين بيرنج إلى الإيرل جرانفيل

القاهرة، في ٩ أكتوبر من العام ١٨٨٣

قد يكون من المفيد أن أقدم في برقية مستقلة مزيدًا من الملاحظات حول سحب القوات البريطانية من مصر، إضافة إلى تلك الملاحظات التي أوردتها في برقيتي المستقلة التي تحمل تاريخ ذلك اليوم[(١)].

أقترح، في المقام الأول، إبداء بعض الملاحظات حول مسألة السحب الكلي لجيش الاحتلال البريطاني. لقد أدت التصريحات المتكررة التي أدلى بها وزراء صاحبة الجلالة حول هذا الموضوع إلى إضعاف، ولم تقض تمامًا، على الاعتقاد السائد لدى بعض قطاعات المجتمع في مصر، بأن البلاد سيجري احتلالها بصفة مستمرة بواسطة القوات البريطانية. وأنا لم أدع أية فرصة سانحة، إلا وصرحت خلالها بأنه ليست هناك نية للحيد عن مواصلة السياسة التي سيجري وفقًا لها سحب كل القوات البريطانية من مصر في نهاية المطاف. يزاد على ذلك، وعلى الرغم من تعاطفي الشديد مع تلك السياسة، فإني في الوقت الراهن أراني آسفًا ولا أستطيع أن أزكي الانسحاب الكلي لجيش الاحتلال. وأنا أرى أن من السابق لأوانه الآن مناقشة هذه المسألة. وفي ظل هذه الظروف تصبح المسائل العملية الوحيدة المطروحة

---

(١) الإشارة هنا إلى البرقية الواردة على صفحة ٣٥٢ – ٣٥٣ (من النص الإنجليزي)، والتي أوصيت فيها بتخفيض عدد القوات وحشدها في الإسكندرية.

للمناقشة هى تلك المسائل التى طرحتها فى رسالتى المستقلة. وأنا فى ضوء المقترحات الواردة فى تلك الرسالة، أجدنى راغبًا فى إضافة بعض الملاحظات العامة عن الموقف السياسى الحالى.

من الصعب تصور وجود حكومة أسوأ من حكومة الخديوى الراحل إسماعيل باشا. لكن هذه الحكومة كانت لها ميزة واحدة ـ فقد حافظت على النظام ـ كانت الأساليب التى لجأت إليها هذه الحكومة فى المحافظة على النظام قاسية وقمعية إلى أبعد الحدود، لكن النتيجة العامة تمثلت فى المحافظة على الأرواح والممتلكات من الهجمات بكل أشكالها المختلفة، اللهم باستثناء تلك الهجمات التى كانت تقوم بها الحكومة نفسها. لقد هلهلت الأحداث التى وقعت مؤخرًا منظومة الحكم التى سادت فى عهد إسماعيل باشا ومن سبقوه. فقد ألغى استعمال "الكرباج" تقريبًا، إن لم يكن كلية. ويجرى حاليًا اتخاذ الإجراءات التى يأمل الناس أن تضع حدا للأحكام العرفية والاعتقال والحبس. ويجرى حاليًا إنشاء المحاكم، التى يمكن بفضلها تبرئة البشر من جرائم لم يرتكبوها، على الرغم من أن بعض المجرمين قد يهربون من العقاب. خلاصة القول، هى إن الحكم سيكون للقانون.

كان من الممكن أن تصبح فترة الانتقال من منظومة الأمور القديمة إلى منظومة الأشياء الحديثة، تحت أى ظرف من الظروف، حرجة إلى حد ما. هذه الفترة تصبح أكثر حرجًا من منطلق الحقيقة التى مفادها أن الأحداث الأخيرة شبَّعت الناس بالفكرة التى أصبحت من الآن فصاعدًا، غير مألوفة لهم، والتى مفادها أن السلطة المؤسسة تأسيسًا جيدًا، يمكن مقاومتها مقاومة ناجحة، لفترة من الزمن.

يوضح الوضع الحالى فى البلاد، أن الأمور القديمة قد ولَّت أو أنها فى طريقها إلى الزوال السريع.

على الجانب الآخر، نجد أن المنظومات الإدارية الجديدة أو الإجراءات القضائية إما أنها يجرى تنظيمها، أو أنها لم تكتسب بعد الاستقرار الذى لا يمكن أن يُسبّغ عليها إلا بفعل الزمن وحده.

وأنا موقن أن صاحب الجلالة الخديوى هو ووزراؤه يرغبون بحق فى إدخال الإصلاحات، التى حدد اللورد دفرين فى تقريره، ملامحها وسماتها الرئيسية، والتى تعد البلاد بحاجة ماسة إليها. لكن إدخال هذه الإصلاحات لابد أن يكون خلال فترة زمنية. قد نتوقع خلال فترة إدخال هذه الإصلاحات، قيام عدد كبير من الأشخاص، بحكم عدم تقييمهم لمصاعب الموقف تقييمًا سليمًا، بالإعراب عن قلقهم ونفاد صبرهم لعدم القيام بالمزيد من التقدم السريع. على الجانب الآخر، قد نجد القسم المضطرب من المجتمع والذى لا يعرف القانون، قد يتعلم احتقار الحكومة التى تعجز عن الكشف عن سلطتها، أو فرض أوامرها القانونية المشروعة، عن طريق استعمال تلك الأساليب العرفية التى اعتادتها البلاد منذ أجيال، وإذا أريد لمنظومة الحكم فى مصر أن تصبح صالحة، فإنه يتحتم أولا وقبل كل شيء المحافظة على النظام أثناء عملية الإصلاح، وأن أية تغييرات، سواء أكانت فى القوانين القائمة، أو فى شكل الحكومة، أو فى تشكيل الوزارة، لابد أن تجرى طبقًا للأساليب القانونية والدستورية. هذا يعنى أن القوة لا تُخمد إلا بالقوة. ونظرًا لأن الناس فى مصر لم يتعلموا الدرس الذى مفاده أن ذراع القانون قوية مثل ذراع القوة العرفية والجشعة، قد يتطلب الأمر، فى ظل ظروف بعينها، ولمصلحة البلد، حتمية ممارسة درجة أكبر من القسوة فى قمع الاضطرابات أكثر مما هو مطلوب بين سكانٍ اعتادوا منذ زمن طويل على الانصياع للقانون ومنظومة الحكم المرتّبة.

تقع مسئولية المحافظة على النظام فى كل أنحاء مصر، كما سبق أن أوضحت فى برقيتى المستقلة، على عاتق الحكومة المصرية. وأنا أستطيع القول، فى مثل هذه الظروف، وفى إطار منطقى معقول، إن الحرية الكاملة لابد أن تترك للحكومة المصرية، فى ممارسة تلك السلطة، التى يعد امتلاكها شرطًا ضروريا من شروط الاضطلاع بالمسئولية.

أنا ليس لدى من الأسباب ما يجعلنى أُسلم أنه فى حال حدوث اضطراب فى القاهرة أو فى أى مكان آخر، فإن الحكومة المصرية ستكون ميالة إلى استعمال القسوة المفرطة أو التى لا لزوم لها فى قمع ذلك الاضطراب. واقع الأمر، أن الطابع الشخصى للخديوى، فى حد ذاته، يعد ضمانة كافية ضد وجود هذه النزعة. ونحن لا يمكن أن ننكر فى ذات الوقت، أن الأحداث التى وقعت فى السنوات الأخيرة زعزعت الثقة فى الحكومة المصرية، وهذه النتيجة، حسب اعتقادى، ليست راجعة إلى تغيير الطابع الشخصى للأفراد الذين تتشكل منهم الحكومة، وإنما ترجع إلى تغيير المنظومة، التى بدأ يدركها ــ وهذا من حسن طالع البلاد ــ التقدم بدءًا من استقالة إسماعيل باشا.

ومن باب تأكيد هذه السلطة، التى يعد وجودها أمرًا ضروريا لِمُضىّ الإصلاح المنظم قدمًا، قد يحتاج الأمر من الحكومة المصرية، إلى ممارسة درجة من القوة فى قمع الاضطرابات التى قد لا يرضى عنها الرأى العام فى إنجلترا.

وأنا، فى ظل هذه الظروف، أرانى أعتقد أن من المطلوب أن تفهم الحكومة المصرية هى والجمهور فى مصر، أنه فى الوقت الذى ستنظر فيه حكومة صاحبة الجلالة باستياء شديد إلى أية محاولة للعودة إلى نظام الحكم الذى كان سائدًا فى الماضى، فإنها ستكون ميالة إلى التدخل، حسبما تراه

الحكومة المصرية، باستعمال الإجراءات القاسية، بالقدر الذى تراه الحكومة المصرية لازما للمحافظة على الأمن العام والهدوء.

وأنا عندما أتقدم بهذه الملاحظات، لا يكون دافعى إليها التحسب للاضطرابات التى يمكن أن تترتب على الانسحاب الجزئى للقوة البريطانية، وإنما لأنى أرى أن من الضرورى، قبل تخفيض عدد الحامية البريطانية، تحديد مسئولية الحكومة المصرية وسلطتها تحديدًا واضحًا.

إن هذه الملاحظات التى جرؤت على وضعها أمام سيادتكم، سوف تنطبق بدرجة أكبر وقوة أكبر عندما يحين أوان التعامل مع مسألة السحب الكامل للحامية البريطانية. ـــ لدى ... إلخ.

إفيلين بيرنج.

الفصل الخامس والأربعون

بعثة نورثبروك

سبتمبر ـ نوفمبر من العام ١٨٨٤

صدور قرار بإيفاد مفوض خاص إلى القاهرة ـ سياسية الإبلاغ ـ وصول اللورد نورثبروك إلى مصر ـ مقترحاته المالية ـ تقديره العام ـ الحكومة ترفض مقترحاته.

تزايدت بطبيعة الحال، مصاعب ومضاعفات المسألة المصرية، تزايدًا كبيرًا بفعل الأحداث التي وقعت في السودان. وبرز إفلاس الخزانة المصرية منذرًا بالخطر، من بين الأسباب الأخرى. وعليه انعقد في لندن مؤتمر الدول الأوروبية، في صيف العام ١٨٨٤ للنظر في الموقف المالي، لكن المؤتمر انفض دون التوصل إلى نتائج عملية[1]. في ظل هذه الظروف، ما الذي كان يتعين فعله من جانب الحكومة حسنة النية، التي انجرفت إلى وضع لم تكن تفهمه تمامًا؟ كانت الإجابة على مثل هذا السؤال صعبة، بلا أدنى شك.

---

(١) جرى بعد ذلك اتخاذ بعض القرارات بشأن الأمور التي جرى مناقشتها في المؤتمر. وتجسدت تلك القرارات في اتفاق جرى التوقيع عليه في لندن، من ممثلي الدول الكبرى في اليوم السابع عشر من شهر مارس من العام ١٨٨٥. انظر، "مصر"، العدد ٦ من العام ١٨٨٥.

لجأ السيد/ جلادستون، بعد فترة قصيرة من التردد، إلى حيلته المفضلة. قرر الرجل إرسال مفوض خاص إلى القاهرة "ليعد تقريرًا، وينصح لحكومة صاحبة الجلالة، بالمشورة التي قد يكون من المناسب تقديمها للحكومة المصرية، بشأن الموقف الحالي للأمور السائدة في مصر، وكذلك الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بصدد هذه الأمور". وجرى لفت انتباه المفوض بصفة خاصة إلى "الطوارئ المالية المصرية في الوقت الحالي".

لم يكن هناك بحق شيء حتى يمكن كتابة تقرير بشأنه. كانت الحقائق الرئيسية، التي كان يتعين على الحكومة التعامل معها، معروفة للعالم كله. فقد كان مفوضا خاصا واسع الخبرة، قد قام قبل ذلك بعام، بإعداد تقرير جيد عن الحال في مصر. وبناء على ذلك، قامت لجنة من الخبراء الموجودين في لندن، بإعداد تقرير مفصل عن الموقف المالي. وجرت مناقشة الموضوع مناقشة مستفيضة في المؤتمر. ولم تعد هناك حاجة، بعد ذلك، إلى جمع المزيد من الحقائق. هذا يعني أن المعلومات المفصلة، التي ربما كانت ضرورية، قبل تحديد السياسة التي ينبغي اتباعها، استطاعت مختلف السلطات استقاءها من أرض الواقع. كان المطلوب بالفعل هو تحديد التوصية التي تمكن من الوصول إلى نتيجة محددة، بعد أن يجري الانتهاء من جمع الحقائق.

جرى تعيين اللورد نورثبروك مفوضًا خاصا. ولم يكن هناك من هو أفضل من هذا الرجل ومن هذا الاختيار. شخصيته العظيمة، وخبرته الإدارية الكبيرة. ومعرفته بالشرق التي اكتسبها بحكم أنه كان نائب الحاكم في الهند، قدرة الرجل على فهم المسائل المالية المعقدة، ووجهات نظره البعيدة وطبيعته الشبيهة بطبيعة رجال الدولة ــ كل هذه الأمور هي التي رشحت ذلك الرجل

لتحقيق المهام التى كلف بها. وأنا شخصيا انشرح صدرى لتعيين هذا الرجل. يزاد على ذلك أن العلاقة بينى وبين اللورد نورثبروك، والتقدير والحب المتبادل الذى كان بيننا، كل ذلك كان يشكل ضمانة كافية لعملنا معا فى ود وإخلاص. والذى لا شك فيه، أن معرفة أن ذلك التعيين سيشرح صدرى، هو الذى حدا باللورد جرانفيل، من منطلق احترامه الكبير للآخرين، هى التى جعلت اللورد جرانفيل يعين اللورد نورثبروك لهذه المهمة.

كان اللورد نورثبروك صاحب مؤهل خاص شديد الأهمية يتجلى فى نجاح الرجل فى تنفيذه للأعمال التى تسند إليه. لم يكن من النوع الذى لا يلقى بالا للحقائق. كما كان الرجل يتسم أيضًا بشجاعة آرائه. كان من عادة اللورد نورثبروك، بعد الانتهاء من دراسة حقائقه والتوصل إلى استنتاجات محددة، يقوم بالإعلان عن هذه الأفكار دون أن يشير إلى مسألة اتفاقها أو عدم انسجامها مع أية نظرية من النظريات السابقة.

ويبدو أن سياسة التقارير، التى كانت عزيزة جدا على قلب حكومة السيد/ جلادستون، قد أسفرت عن نتائج متشابهة فى كل الأحوال. وفي ظل اللغة الرشيقة، التى صاغ بها اللورد دفرين تقريره، وعلى الرغم من السهولة الواضحة التى مرق بفضلها ذلك الدبلوماسى الماهر، من فوق المصاعب، والتى تمكن بفضلها من التملص من المسائل الحارقة، كان من السهل تبين وملاحظة أن الحقائق الرئيسية لم تغب ولو للحظة واحدة عن عينى رجل الدولة الذى كتب هذا التقرير. ولما كنت مرتبطًا من ناحية، بالشكل الذى كنت عليه، بتعاطف سياسى عام مع الحكومة الليبرالية، ومرتبطًا من الناحية الأخرى بروابط الصداقة العائلية طويلة الأجل والراسخة مع بعض أعضاء حكومة وزارة السيد/ جلادستون، فقد جئت إلى مصر وكلى أمل، للمساعدة بأقصى ما يسعنى جهدى، فى تنفيذ سياسة جلادستون الخاصة بمصر تنفيذًا

ناجحًا. كنت أعرف أنى أفهم هذه السياسة، وفهمى الحقيقى لهذه السياسة، ولَّد لدىّ يقينًا بأنها تتفق مع ميولى وتناسبنى. ومع ذلك، سرعان ما اكتشفت أنى كنت أطارد شبحًا، كان يفلت دومًا من قبضتى، كما اكتشفت أيضًا، أنى عندما كنت أفهم بعض الأشياء من المبادئ العامة التى كانت تسترشد بها الحكومة فى عملها، فإن التردد الذى كان ينطوى عليه تنفيذ تفاصيل هذه السياسة كان يصيبنى بالأسى والألم. لم أكن أتعامى عن الحقائق بغية إرضاء السيد/ جلادستون، ولذلك كنت أصرح بالحقائق وأعلنها بصورة مباشرة، وكنت أبرز أيضًا النتائج الحتمية التى يتعين استخلاصها من هذه الحقائق، واكتشفت أيضًا أن تلك الحقائق كان يجرى تجاهلها على الرغم من وضوحها. وأنا أورد هنا مثالا آخر، وهو أن الجنرال غوردون، جرى إرساله إلى السودان لا للعمل وإنما للكتابة وإعداد تقرير. هذا يعنى أن الجنرال غوردون فشل فى تعرف حقائق الواقع السودانى أثناء قيامه ببعثته. لقد اعترف الجنرال غوردون بهذه الحقائق بعد وصوله إلى الخرطوم، لكنه لم يتمكن من فرض ذلك الاعتراف على السيد/ جلادستون؛ لقد أدى تعامى السيد/ جلادستون عن هذه الحقائق التى كانت واضحة للعالم كله، إلى مقتل كل من الجنرال غوردون، والعقيد ستيوارت، وآخرين من الرجال الشجعان. الكل يعرف مدى التردد الذى يصيب كثيرًا من الرجال عند تنفيذ رغبة من الرغبات. معروف من قديم الأزل أن العجز عن تقبل فكرة أن الموت هو مصير الجميع يحمل نفس المغزى لدى كل من الجادين والهازلين. يبدو أن السيد/ جلادستون كان واقعًا تحت تأثير عجز من هذا القبيل وهو يتعامل مع الشئون المصرية. هذا يعنى أن الرجل تجاهل كل الحقائق التى لم ترق له. جاء مصير اللورد نورثبروك مماثلا لمصير من سبقوه. فقد طُلب من الرجل "كتابة التقارير وتقديم المشورة". كان فى عرف المؤكد، قبل أن يبدأ نورثبروك عمله، أن تقريره قد لا يُلْتَفَتُ إليه، وأن السيد/ جلادستون قد لا يعير نصيحته أذنًا

مصغية، اللهم، وهذا غير مرجح، إلا إذا جاء ذلك التقرير على الشكل الذى تمنى جلادستون، من قبيل الافتراض، أن يكون عليه، يوم أن كانت الحكومة على غير علم كامل بالحقائق.

وصل اللورد نورثبروك إلى مصر فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤الميلادى، وبقى الرجل فى مصر ستة أشهر، عمل خلالها عملا جادا فى معرفة كل الحقائق المعقدة المتصلة بالموقف فى مصر. وقام بإعداد مسودة تقريره قبل مغادرة القاهرة، لكنه بعد أن وصل إلى لندن، اتضح أن آراءه لم تكن تحظى برضا السيد/ جلادستون، وجرى تعديل مقترحات اللورد نورثبروك، قبل وضعها فى شكلها النهائى. وفى النهاية أرسل الرجل تقريرين فى العشرين من نوفمبر ١٨٨٤. كان أحد هذين التقريرين مقصورًا على الموقف المالى، أما التقرير الثانى فكان تقريرًا عاما.

الأمر هذا لا يستلزم الحديث باستفاضة عن مقترحات اللورد نورثبروك المالية. ويكفى القول هنا، إن هذه المقترحات اشتملت على:(١) الاهتمام الكافى بتحسين وتوسيع منظومة الرى؛ (٢) مقترح بإلغاء السُخرة؛ (٣) إعطاء الحكومة المصرية حرية أكبر من مسألة فرض الضرائب على الأجانب؛(٤) إلغاء الإدارة الثنائية فى كل الدائرة السنية، والممتلكات الأميرية، والسكك الحديدية؛ (٥) تخفيض ضريبة الأرض، وضرائب الصادرات ونقل المنتوجات؛ (٦) إصدار قرض بمقدار ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، تقوم الحكومة البريطانية بضمان فائدته.

يقول اللورد نورثبروك فى ختام تقريره: "تهدف المقترحات التى تقدمت بها إلى استبدال السيطرة المالية الإنجليزية بالسيطرة الدولية التى اقترحها المؤتمر؛ لكن هذا التغيير يبدو لى أنه فى مصلحة كل من الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية. وأنا لا أرى مبررًا لاعتراضات الدول

الأوروبية على قيام بريطانيا العظمى بممارسة هذه السيطرة بعد التضحيات التى تكبدتها فى المحافظة على أمن وسلامة مصر، وفى ضوء المسئولية المالية التى يتعين تحملها فى الوقت الراهن".

بعد أن ركز اللورد نورثبروك فى تقريره العام، على الإصلاحات التى جرى تنفيذها بالفعل، أردف قائلا: "يتعين على التقدم أن يكون متدرجًا، إن أُريد له أن يكون سليمًا فى بلد تعين تَعَلّيم شعبه تَفَهُّم العناصر الأولى للحكومة المحترمة"..

"أنا لا أستطيع أن أوصى حكومة صاحبة الجلالة بتحديد تاريخ ثابت أو محدد يمكن عنده سحب القوات البريطانية العاملة فى مصر. وقد أوضحت فى تقريرى الأسباب الداعية إلى تخفيض عدد هذه القوات، خلال فترة قصيرة، إلى ٤٠٠٠ جندى، لكننى أرى من واجبى التعبير عن رأيى القاطع الذى مفاده أنه ليس من السلامة أو الحكمة فى شيء تحديد موعد محدد لسحب هذه القوات سحبًا كاملا، والسبب فى ذلك أن سلامة خطوة من هذا القبيل لابد أن ترتكز على الحالة الداخلية للبلاد من ناحية، وعلى الوضع السياسى لمصر، الذى بدأت تدور من حوله الشكوك نتيجة الفشل الذى مُنِى به مؤتمر لندن من ناحية أخرى".

وهنا يتضح أن اللورد نورثبروك لم يحاول حل المسألة المصرية طالما كان ذلك الحل مرتبطًا ومعتمدًا على استمرار الاحتلال البريطانى. وأعرب نورثبروك عن رأيه القاطع الذى مفاده أن الحامية لا يمكن سحبها على الفور من مصر، وبذلك يكون قد أبقى الوضع على ما هو عليه. لكن الرجل قدم بعض المقترحات الممتازة فيما يتعلق بالجوانب التمويلية فى البلاد. لو جرى قبول هذه المقترحات وتنفيذها من قبل مجلس الوزراء، لجاء ذلك

بمثابة صفعة قوية للدولية(*)، التى كانت منغصًا للحياة فى مصر، ولأدى ذلك أيضًا إلى التأكيد على قوة بريطانيا العظمى، باعتبارها مرشد مصر وحاميها.

يزاد على ذلك أن آراء اللورد نورثبروك جاءت بمثابة الفاحص الدقيق عند السيد/ جلادستون، الذى لم يكن على استعداد لضمان فائدة قرض تبرمه مصر. يضاف إلى ذلك أن تلك المقترحات لم تحظ بالمساندة المطلوبة من الصحافة المصرية. ونتج عن ذلك عدم فعل أى شيء فى اتجاه وضع سياسة اللورد نورثبروك موضع التنفيذ. هذا يعنى أن مهمة نورثبروك باءت بالفشل.

وبذلك يمكن القول: إن حكومة السيد/ جلادستون، التى سقطت فى شهر يونيو من العام ١٨٨٥الميلادى، لم تقم بعد ذلك بأية محاولة لتسوية المسألة المصرية فى خطوطها العريضة. وهنا يتحتم علينا القيام بمحاولة بغية التوصل إلى حل، وأن هذه المحاولة جرت برعاية اللورد سالسبورى، الذى خلف السيد/ جلادستون.

(*) يقصد المؤسسات الدولية المالية وغيرها والتى لها وجود فى مصر. (المراجع)

الفصل السادس والأربعون

اتفاق وُلف

أغسطس ١٨٨٥ - أكتوبر ١٨٨٧

تعيين السير هنرى ولف مفوضًا خاصا- اجتماع الرابع والعشرين من أكتوبر ١٨٨٥- مختار باشا- اجتماع اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٧- مقارنة الاجتماعين ببعضهما البعض - شئون الحدود- الجيش- الإصلاحات المدنية- الجلاء- فرنسا وروسيا تعارضان الاتفاق- السلطان يرفض التصديق على الاتفاق- إقامة مختار باشا بصفة دائمة فى مصر- نتائج بعثة وُلف.

قد يُظَنّ أن عددًا كافيًا من المفوضين المتخصصين والدبلوماسيين وآخرين قاموا بإعداد تقارير عن أحوال مصر. ومع ذلك، لم تكن تلك هى وجهة نظر الحكومة البريطانية. فقد قرر اللورد سالسبورى انتزاع صفحة من الكتاب الذى كتبه من سبقوه. كان تقرر إرسال السير هنرى وُلف، الذى كان عضوًا بارزًا فيما كان يعرف فى ذلك الوقت باسم الحزب الرابع، وكان الرجل قد خسر مقعده فى البرلمان فى الانتخابات العامة التى جرت مؤخرًا،

فى مهمة إلى كل من إستنبول والقاهرة. وكان الرجل قد أُعطى تفويضًا عاما لدراسة الشئون المصرية. وتقرر له طلب العون من السلطان فى تسوية المسألة المصرية؛ وبخاصة أنه كان هناك اعتقاد مفاده "أن سلطة جلالته تعطيه الحق فى المساهمة مساهمة فاعلة فى تحقيق النظام والحكم الجيد" فى السودان.

وصل السير هنرى وُلف إلى إستنبول فى ٢٢ أغسطس من العام ١٨٨٥ الميلادى. ووقع الرجل فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر اتفاقًا مع وزير الخارجية التركى. وكل ما جرى الاتفاق عليه فى هذا الاتفاق هو طبيعة الأمور التى ستجرى مناقشتها. وجرى النص فى هذا الاتفاق على قيام الحكومتين البريطانية والتركية على إرسال مفوضين خاصين إلى مصر، حيث يقوم المفوض العثمانى بالتشاور مع الخديوى حول "وسائل نشر الهدوء فى السودان بالطرق السلمية". واتفق على قيام المفوضين، بالتعاون مع الخديوى، بإعادة تنظيم الجيش المصرى، وإعادة "دراسة كل أفرع الإدارة المصرية، وإدخال بعض التعديلات التى يريان أنها ضرورية، فى حدود نطاق الفرمانات الإمبراطورية". وجرت صياغة المادة السادسة، التى تعد أهم مواد الاتفاق على النحو التالى: "على أن يتم ذلك على وجه السرعة؛ لأن المفوضين الساميين سيكونان قد عملا على تأكيد أمن الحدود وسلامتها، هى واستقرار الحكومة المصرية وعملها بطريقة جيدة، وأن المفوضين سيقومان تقديم تقرير إلى حكومتيهما، اللتين ستقومان بالتشاور حول إبرام اتفاق ينظم انسحاب القوات البريطانية من مصر فى الوقت المناسب".

أوضح السير هنرى وُلف، فى البرقية المؤرخة فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥الميلادى، الأهمية التى ظن أنه جناها أورجَّح أنه جناها، من توقيع الاتفاق الذى أبرمه هو، قال: "لقد أدى التوصل إلى اتفاق من أى نوع كان

إلى التخفيف من الاستياء الذى خيم، فترة من الوقت، على عقـول وأذهـان الأتراك، بشأن إنجلترا... سوف تفيد مسألة مفوض السلطان، إذا ما جـرى اختياره اختيارًا حكيمًا، فى تحسين عمل المؤسسات التى ينبغـى أن تـضم عناصر شرقية وعناصر غربية. ويصدق هذا السبب نفسه علـى القواعـد المعمول بها فى السودان. والذى لاشك فيه هو أن الإنجليز الأمجاد، وجـدوا أن من الصعب عليهم تمامًا، على الرغم مـن مقـدرتهم ولـين عـريكتهم، التوصل إلى الوفاق مع شعوب قاست الأمرين على أيدينا. ونحن نـرجح أن التعليمات الحكومية، التى ستتم بموافقتنا ورضانا، ولكن بين الخليفة وأولئـك الذين يعترفون بسلطته، يحتمل أن تفضى إلى نتيجة مرضية وسريعة".

وصل السير هنرى وُلف إلى القاهرة فى ٢٩ أكتوبر. وجرى تـأخير سفر العسكرى البارز الغازى مختار باشا، من إستنبول، بعد تعيينه مفوضًـا تركيا؛ إذ لم يصل مختار باشا إلى القاهرة إلا بعد اليوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر.

ليس من الضرورى هنا التطرق إلى المفاوضات المطوَّلة التى أعقبت وصول مختار باشا إلى القاهرة. ويكفينا القول: إنه بعد ثمانية عشر شهرًا من المفاوضات، جرى توقيـع اتفـاق آخـر فـى إسـتنبول، فـى ٢٢ مـايو ١٨٧٨الميلادى، بين السير هنرى وُلـف واثنـين مـن الـسفراء الأتـراك المفوضين نائبين عن السلطان.

وهنا يجوز لنا مقارنة الاتفاقين ببعضهما البعض، مستهدفين من وراء هذه المقارنة التأكيد على أن ما حققه الاتفاق الثانى كان هو نفسه ما جـرى الاتفاق عليه فى الاتفاق الأول.

وفيما يتعلق بتهدئة الأمور فى السودان، كُتب الفشل على جهود السير هنرى وُلف منذ البداية. فقد تحدث الرجل عن مفاوضات كانت تجرى بين "الخليفة وأولئك الذين يُقرُّون بسلطته". كان مختار باشا هو والأتراك الآخرون بطيئين فى تصديق أن هناك مسلما يرفض الاعتراف بسلطة السلطان بصفته خليفة المسلمين. لكن كل من كانوا فى مصر، كانوا يعرفون أن المهدى كان يخلط بين المسيحيين والأتراك ويقول: عليهم لعنة الله، وأن فكرة التوسل باسم السلطان فى السودان كانت نوعًا من الوهم والخداع.

وعليه، باءت بالفشل المفاوضات التى دارت بين السير هنرى وُلف ومختار باشا حول هذه النقطة بالذات. وجرى الاحتفاظ لكل من السير فرانسس جرينفل والعقيد وودهاوس **Wodehouse** بالتوصل إلى تسوية مرضية للمسألة، وليس على الحقائق الخيالية النابعة من أذهان الدبلوماسيين الأتراك. وكانت الهزائم التى لقيها الدراويش فى كل من آرجوين **Arguin** وتوشكى **Toski** فى صيف العام ١٨٨٩الميلادى، قد أدت إلى إشاعة السلام فى منطقة الحدود. وثبت أن البارود والطلقات النارية كانا عاملين أكبر تأثيرًا من "سلطة الخليفة".

جرى نقاش كثير حول إعادة تنظيم الجيش المصرى. فقد قدم، فى وقت من الأوقات، اقتراح بتجنيد قوات فى تركيا، لكن هذا المقترح لم يحظ برضا السلطان. وفى مرة أخرى، جرى طرح فكرة استيراد أو جلب عدد من الضباط الأتراك إلى مصر. لكن لم يحدث أى شيء من هذا القبيل فى نهاية المطاف. ومن يمن الطالع، أن تُرك للضباط الإنجليز مسألة إعادة تشكيل الجيش المصرى وفقًا لطريقتهم الخاصة. ولم تصب اتفاقية ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م، نجاحًا فى هذه النقطة أيضًا.

ينطبق هذا الكلام نفسه على الإصلاحات الإدارية. فقد أُلحق بروتوكول، على الاتفاقية المؤرخة ٢٢ مايو ١٨٨٧م، ينص على أن تقوم الحكومتان البريطانية والتركية بمخاطبة الدول الأوروبية حول مسألة تعديل الامتيازات الممنوحة للأجانب بما يسمح بوضع كل المقيمين فى مصر "تحت تشريع موحد وقانون موحد أيضًا". كان هناك بروتوكول ثان ينص على أن التمثيل المشترك يجب أن يكون من حق الدول الأوروبية وأن الهدف من ذلك هو إعادة تشكيل إدارات الأملاك العامة، والدائرة السنية، والسكة الحديد، وتحديد سلطات المفوضين على الدين، وفرض وتفعيل القوانين الخاصة بالصحافة والحجر الصحى. ولم يجر الاتفاق على أى شيء آخر سوى تحديد عدد النقاط التى بحاجة إلى اهتمام المصلح.

يتبقى بعد ذلك تدبر المادة السادسة التى تعد أهم مواد اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥الميلادى، وهى تلك المادة التى تنص على حتمية قيام المفوضين بمناقشة مسألة سحب الحامية البريطانية من مصر. ربما كان ذلك نوعًا من الهروب الصفيق من جانب التصور الرسمى إلى الانغماس والتورط فى أمل مفاده، أن الخطوات التى سيخطوها المفوضان يمكن أن تؤكد على "العمل الجيد والاستقرار من جانب الحكومة المصرية". ومع ذلك كان التشغيل الجيد للحكومة المصرية واستقرارها، لا يزالان قائمين بحكم وجود الحامية البريطانية، التى كان يجرى مناقشة انسحابها على وجه السرعة من مصر، فى المناقشات التى دارت فى الفترة من ١٨٨٥ - ١٨٨٧. هذا يعنى أننا ينبغى أن لا نعلق اهتمامًا كبيرًا على صياغة الاتفاق المؤرخ شهر أكتوبر من العام ١٨٨٥ الميلادى. معروف أن الآليات الدبلوماسية التى تكون من هذا القبيل يغلب عليها استخدام الكلمات الرقيقة التى تنطوى على شيء من المغالاة بدلا من الكلمات الخشنة. وبصريح العبارة، فإن الاتفاق الأول الذى

وقعه السير هنرى وُلف، كان يعنى أن إنجلترا وتركيا كان يتعين عليهما التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة المصرية، وعلى الرغم من أن تلك المحاولة لم تسفر عن شيء ملموس، فإن بعض الخطوات الذكية الحذرة جرى القيام بها فى الاتجاه المطلوب.

نصت المادة الخامسة من الاتفاق المؤرخ فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ على أنه "بعد انتهاء ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق الحالى، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستقوم بسحب قواتها من مصر". كانت تلك الفقرة واضحة تمامًا، لكن تبعتها فقرة أخرى تنص من بين نصوصها على أن القوات البريطانية لا يمكن سحبها بانتهاء السنوات الثلاث، إذا "ما تبدى خطر داخلى أو خارجى" ولم يتحدد بصورة قاطعة من الذى سيقوم بتحديد ما إذا كان الخطر الداخلى أو الخارجى يبرر الإبقاء على الحامية البريطانية فى مصر، لكن كان واضحًا، فى ظل غياب ترتيب محدد بشأن هذا الموضوع، أن القرار سيكون بيد الحكومة البريطانية. ومع ذلك، أُضيف تحديد مهم لعبارة "خطر خارجى". نصت المادة السادسة من الاتفاق على أنه، بعد موافقة كل من إنجلترا وتركيا، فإن الدول التى كانت أطرافًا فى معاهدة برلين، يتعين دعوتها إلى الالتزام بهذا الاتفاق. فواقع الأمر، أن التنفيذ النهائى للمعاهدة كان يعتمد على موافقة الدول الأوروبية عليها. قال السير هنرى وُلف، فى رسالة أُرفقت بالاتفاق: "إذا لم توافق، بعد انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها فى الاتفاق والتى تنص على انسحاب القوات البريطانية من مصر، واحدة من الدول المتوسطية الكبرى على الاتفاق، فإن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ستعد هذا الرفض مظهرًا من مظاهر الخطر الخارجى، المنصوص عليه فى المادة الخامسة من الاتفاق، وعندها يجرى من جديد مناقشة وسائل تنفيذ

الاتفاق سالف الذكر بين حكومة الإمبراطورية العثمانية وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية".

يزاد على ذلك، أن المادة الخامسة نصت على أنه فى حال حدوث "اضطراب فى النظام والأمن" فى أى وقت بعد إتمام عملية الجلاء، "أو فى حال رفض خديوى مصر تنفيذ واجباته تجاه المحكمة السيادية العليا، أو التزاماته الدولية"، سيكون من حق الحكومتين العثمانية والبريطانية احتلال البلاد بواسطة القوات، والأكثر من ذلك أنه إذا لم يستعمل السلطان حقه فى الاحتلال "بسبب العقبات"، فإن الحكومة البريطانية، يمكن لها القيام بذلك العمل العسكرى على نفقتها الخاصة، وفي هذه الحال يمكن للسلطان "إرسال مفوض للبقاء مع قائد القوات البريطانية طوال مقامها القصير".

ظلت جمار المعارضة الدبلوماسية متقدة طوال المفاوضات التى سبقت التوقيع على الاتفاق. وعقب توقيع الاتفاق مباشرة تحولت تلك الجمار إلى ألسنة من اللهب. وهذا هو "م. دي نيلدوفٍ **Nelidoff**، السفير الروسى لدى إستنبول، يبادر "بإرسال استنكاراته"، ويعنف رئيس الوزراء التركى لتضحيته بحقوق السلطان من أجل عيون إنجلترا". وأورد السير هنرى ولف فى تقريره بتاريخ اليوم السابع والعشرين من شهر يونيو "عن استخدام السيد م. دى جايرز **Giers** لغة مماثلة مع السفير التركى لدى بطرسبرج، وقال إن روسيا قد ترفض التزامها بذلك الاتفاق، وبذلك تذهب إلى العمل لمصلحة السلطان".

وقفت الحكومة الفرنسية أيضًا موقفًا قويا ضد حق العودة إلى مصر، الذى أسبغه الاتفاق على إنجلترا. وفى اليوم السابع من شهر يونيو، وجه الكونت مونتبلو **Montebello**، ممثل فرنسا فى إستنبول، خطابًا شديد اللهجة إلى السلطان قال فيه: "إن الحكومة الفرنسية قررت بشكل

نهائى عدم قبول الموقف الذى يمكن أن ينجم عن إقرار الاتفاق المصرى والتوقيع عليه".

ارتبك السلطان. وفى اليوم التاسع من شهر يوليو قام الوزراء المفوضون بزيارة السير هنرى وُلف. "قالوا إن اللغة التى استعملها مؤخرًا كل من السفير الفرنسى والسفير الروسى، فى القصر، وعند الباب العالى، أزعجت السلطان إزعاجًا كبيرًا. وأن جلالته إذا ما وافق على الاتفاق، سيكون من حق كل من فرنسا وروسيا احتلال أقاليم الإمبراطورية، وأنهما لن تتركا تلك الأقاليم إلا بعد التوصل إلى اتفاق مماثل. وأن فرنسا قد تفعل ذلك فى سوريا، وأن روسيا قد تفعل الشيء نفسه فى أرمينيا. وجرى أيضًا استثارة الشعور الدينى فى الاتجاه نفسه".

في ظل هذه الظروف، طرح سؤال نفسه، حول ما إذا كان بوسع السير هنرى وُلف "النُصح بصيغة تُمكّن من مواجهة تلك المصاعب؟" وعجز السير هنرى وُلف عن تقديم أية صيغة لأولئك السفراء المفوضين المرتبكين. كان الرجل قد "استنفد كل قواه الفكرية" مع اللورد سالسبيرى. ترى، ما الذى كان يمكن أن يفعله حاكم تعيس مشتت بين هذا وذاك عن طريق الدبلوماسيين المتنافسين؟ كان بوسع الرجل، فى كل الأحوال، الرجوع إلى وسيلته المفضلة فى محاولة منه لكسب الوقت. تنص المادة السابعة من الاتفاق على أن يجرى إقراره فى غضون شهر من تاريخ التوقيع عليه. وجرى التوسل إلى بريطانيا لإطالة هذه المدة. وفى اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو، أى بعد أربعة أيام من انتهاء الشهر المحدد قام السفير التركى بإبلاغ اللورد سالسبورى "أن السلطان توعك تمامًا بعد العيد"، ويطلب المزيد من الوقت لدراسة الموضوع برمته. وجرى إعطاء أجل قصير، لكن السلطان لم يكن قادرًا على تحديد ما إذا كان سيقر أو لا يقر الاتفاق. وهنا أعلن السير هنرى

وُلف عن رغبته فى مغادرة إستنبول. وعلى الفور تلقى السير هنرى وُلف رسالة من رئيس مراسم السلطان تقول: "جلالته مشغول فى الوقت الحالى بالكثير من المسائل بالغة الأهمية فى الإمبراطورية. وفى ضوء هذه المشاغل التى قد تمتد طوال الأسبوع القادم كله، فإنه يود منك البقاء فى إستنبول إلى يوم الجمعة المصادف لليوم الخامس عشر من شهر يوليو". وعليه جرى إرجاء سفر السير هنرى ولف إلى اليوم الخامس عشر من شهر يوليو. وأبرق السير هنرى وُلف إلى اللورد سالسبورى عند الساعة الثامنة والنصف بعد الظهر ليقول له: "عندما هممت بالرحيل، جاءنى آرتن أفندى برسالة شخصية من السلطان يحثنى فيها على البقاء. وقلت له إن هذا أمر مستحيل". وغادر السير هنرى وُلف استنبول عند منتصف الليل فى اليوم الخامس عشر من شهر يوليو.

قام السلطان، بعد فترة قصيرة من مغادرة السير هنرى وُلف إستنبول، بمحاولة فاشلة، من خلال سفيره فى لندن، لتجديد المفاوضات مع الحكومة البريطانية. وقد أبلغ اللورد سالسبورى سفير السلطان "طالما أن السلطان يعمل بوحى من مستشارين آخرين، إلى الحد الذى جعله يرفض اتفاقًا وافق هو نفسه عليه مؤخرًا، فإن أى اتفاق جديد سيؤول إلى ما آل إليه الاتفاق الأخير".

وهنا ينبغى أن نضيف إلى أن نتيجة عملية واحدة مشئومة الطابع هى التى نتجت عن بعثة وُلف. كانت آلة الإدارة المصرية، قبل ذلك الزمان، معقدة تعقيدًا كبيرًا. ولكن اعتبارًا من ذلك الوقت فصاعدًا، أُضيف إلى ذلك التعقيد تعقيدًا آخر. فقد جرى ترك مفوض تركى فى مصر. وبعد انهيار المفاوضات، لم يكن هناك أى عذر محتمل أو مقبول، لبقاء مسئول تركى كبير فى مصر، دون أن تكون له مهام محددة، والذى سيكون وجوده كريهًا

إلى نفس الخديوى بطبيعة الحال، وأن هذا المسئول يمكن أن يصبح في أى وقت من الأوقات مركزًا للدس والتآمر. لقد سمح لمختار باشا بالبقاء في مصر. وعلى الرغم من سمو شخص مختار باشا، فإن وجود مفوض تركى فى مصر لم تكن له فائدة، بل إنه تسبب فى إثارة القلاقل والمتاعب فى بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن المفاوضات التى أجراها السير هنرى وُلف فشلت فى تحقيق الهدف المحدد لها، فإن الحكومة البريطانية كانت في وضع دبلوماسى أفضل عما كانت عليه عندما أوشكت تلك المفاوضات على الانتهاء عليه. لقد أصبح بوسع الحكومة البريطانية، من الآن فصاعدًا، التوصل مع السلطان إلى تسوية للمسألة المصرية؛ وأن هذه الحكومة نجحت في محاولتها؛ وأن الخطأ لم يكن خطأها، عندما قام السلطان، تحت ضغط من كل من فرنسا وروسيا، برفض التصديق على اتفاق سبق أن وافق عليه فى وقت من الأوقات. أحست الحكومة البريطانية، فى ظل قوة هذه الحجة، أن المفاوضات التى أجراها السير هنرى وُلف، وعلى الرغم من عدم وصولها إلى نتيجة إيجابية، قد دعمت موقفها ضد كل من النقاد الإسلاميين والأوروبيين.

كانت مسألة تحييد قناة السويس، الذى أشير إليه في المادة الثالثة من الاتفاق المؤرخ اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٧ الميلادى، محلا لمزيد المناقشات التى أسفرت عن نتائج سنقوم بتناولها.

الفصل السابع والأربعون

تحييد قناة السويس[1]

تحييد مصر- تحييد القناة- معنى كلمة الحياد- المنشور المؤرخ في ٢٣ يناير ١٨٨٣- لجنة قناة السويس في العام ١٨٨٥- حل اللجنة- اتفاق وُلف- توقيع اتفاق القناة- تطبيق الاتفاق.

بالغ السياسيون في أهمية أنفسهم في وقت من الأوقات، وهم يبحثون عن فكرة من الأفكار ظنا منهم أن حل المسألة المصرية يكمن في تحييد مصر. ترى، لماذا كان يجرى التساؤل في بعض الأحيان؛ لماذا لا يتعين أن تصبح مصر هي "بلجيكا الشرق"؟ يكسب المدافعون عن أية فكرة من الأفكار السياسية، نقطة إذا ما استطاعوا أن يلصقوا بنظريتهم المفضلة، بطاقة حكيمة من هذا القبيل. تضفي هذه الكنية على مقترح هؤلاء السياسيين مظهرًا ينطوي على مبدأ سليم شبيه بمبادئ الدولة. العبارات الطنانة لها تأثير كبير على حكم العالم. نرى في خصم الحركة الأدبية الألمانية الثائرة على حركة التنوير الفرنسية من ناحية، وعلى المحاكاة الألمانية لهذه الحركة من ناحية

(١) راجع المزيد من الملاحظات حول هذا الموضوع على صفحة ٥٦٥ (النص الإنجليزي).

ثانية، فى هذا القرن الذى يموج بالأحداث، أن أعدادًا كبيرة مــن العــاملين بالسياسة منشغلون بأمور أخرى إلى الحد الذى يحول بينهم وبين تقصى مــا إذا كانت العبارة، أو الكنية، التى نحن بصددها هنا، تجــسد ومــن الوهلــة الأولى، عناصر سياسة سليمة تقوم على الحقائق الواقعية للموقف، أو أنهــا كما هو الحال فى كثير من الأحيان، مجرد بهــرج يخفــى وراءه مغالطــة منطقية صارخة.

ينتمى مقترح تحييد مصر إلى الفئة الثانية من هاتين الفئتــين، أى أن هذا التحييد ليس سوى بهرج يخفى وراءه مغالطة منطقيــة صــارخة. هــذا البهرج الشكلى مكون من جدلية، يمكن صياغتها على شكل قيــاس منطقــى على النحو التالى: يتمثل أخطر جوانب المسألة المصرية فى أنه، فى ظــل الطوارئ التى يسهل تصورها، قد يُحْدث صدعًا بين فرنسا وإنجلترا. وهنــا نرى أن العنصر الرئيسى من عناصر الخطر يتمثل فى حقيقتــين همــا: أن إنجلترا يمكن أن ترفض الاحتلال الفرنسى، فى الوقت الــذى تــرفض فيــه فرنسا احتلال بريطانيا للبلاد. ومن هنا، يمكن إزالة ذلك الخطــر، وإزالــة احتمال حدوث ذلك الصدع إذا ما اتفقت كل من إنجلترا وفرنسا علــى عــدم قيام أى منهما باحتلال مصر.

قد تبدو هذه الجدلية مقنعة، من الوهلة الأولى، ومن سوء الطــالع أن هذه الجدلية تنطوى على مغالطة منطقية صارخة، والــسبب فــى ذلــك أن المسألة الرئيسية التى ينبغى حسمها لا تتمثل فى حتمية امتناع إنجلترا وفرنسا عن احتلال مصر، وإنما فيما إذا كان المحتلون سيكونون مــن الإنجليــز أم الفرنسيين فى حال إذا ما دعت الضرورة إلى وجود الاحتلال الأجنبى. وهنا نجد أن قياس مصر ببلجيكا يتحطم على هذه النقطة، وأنه إذا كانت بلجيكــا مأهولة بسكان متحضرين بدرجة كبيرة وقادرين على الحكم الــذاتى، فــإن

سكان مصر، هم فى الوقت الحالى، عاجزون عن حكم أنفسهم طبقًا لمبـــادئ تفرض نفسها على العالم المتحضر. لقد تناسى مرارًا أولئــك الـــذين كـــانوا يناقشون المسائل المصرية بين الحين والآخر، تلك الحقيقة المجـــردة، التـــى مفادها أن وجود الاحتلال الأجنبى كان ولا يزال أمرًا ضروريا لمنع حدوث الفوضى فى مصر، ومن ثم تلافى بث الحياة من جديد فى مسألة مـــصرية، يمكن أن تكون مصدرًا مستمرًا من مصادر المتاعب والاضطرابات لأوروبا. ومع ذلك، فأنا مقتنع بصدق هذه الجدلية، وأنها قادرة على استبعاد كل الأفكار الخاصة بالتحييد، والأفكار الخاصة ببلجيكا الشرق، والأشياء الخيالية التى من هذا القبيل.

يبدو، حتى الآن، أن السواد الأعظم من السلطات المسئولة والمحايدة قد توصلت إلى النتيجة سالفة الذكر. صحيح أن المادة الخامسة مـــن اتفـــاق٢٢ مايو ١٨٨٧، نصت على أن الدول الكبرى يتعين "دعوتها إلى التوقيع علـــى قانون يعترف ويضمن عدم المساس بالأراضى المصرية"؛ لكن هذه المـــادة تلاها مباشرة نص مكَّن كلا من تركيا وإنجلترا من احتلال مصر فى حـــال أصبح الاحتلال الأجنبى أمرًا ضروريا. وعليه، فعلى الرغم من كل الأهداف العملية، فإننا يمكننا القول: إن فكرة تحييد مصر، بالمعنى الـــصحيح لكلمـــة "تحييد" لم يذهب إلى ما هو أبعد من النقاش الأكاديمى.

جاء الأمر على الخلاف من ذلك فى مسألة تحييد قناة الـــسويس. لقـــد استرعى هذا الموضوع انتباه الدول الأوروبية فى العام ١٨٨٢الميلادى، فقد جرى لفت الانتباه بصورة خاصة إلى موضوع تحييد القنـــاة مـــن منطلـــق الحقيقة التى مفادها، أن اللورد ولسلى **Wolseley**، استخدام القناة، فى فترة ما قبل معركة التل الكبير، أساسًا ومنطلقًا للعمليـــات التـــى قـــام بهـــا. وقبـــل

الاستطراد فى سرد ما حدث فى هذا الأمر، قد يكون من المفيد أيضًا، الحديث فى هذه الحالة بصفة خاصة، عما كان مقصودًا بكلمة "الحياد".

يقول اللورد بونسيفوت Pouncefote، وهو حجة فى هذا الموضوع، إن الكلمة فى إطار استعمالها فى موضوع قناة السويس "لا تشير إلا إلى الحياد الذى يربطه القانون الدولى بالمياه الإقليمية لأية دولة محايدة، التى يُعطى فيها حق المرور والتواجد السلمى للسفن المتحاربة، لكن لا يكون لتلك السفن حق فى القيام بأى عمل معاد".

وهنا يصبح تعريف ذلك المصطلح أمرًا مهما. كان اللورد جرانفيل متخوفًا تمامًا من أن يؤدى استعماله لكلمة "الحياد" **neutrality** إلى ما هو أبعد مما يقصده هو. وعليه، وبمزيد من الحرص المحمود وجَّه الرجل، وهو يتعامل مع هذا الموضوع، إلى تجنب استعمال كلمة "الحياد" **neutrality**، واستعمال "حرية الملاحة" أو "الملاحة الحرة" بدلا منها.

أصدر اللورد جرانفيل، بعد ثلاثة أشهر من معركة التل الكبير، منشورًا إلى الدول ليعطيها "معلومات كاملة عن كل الأمور المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالسلم والأمن والهدوء الاجتماعى فى مصر، والتى تعين بمقتضاها على (الحكومة البريطانية) تقديم النصح والمشورة للخديوى عن أفضل الطرق لممارسة سلطة الحكم".

أفرد ذلك المنشور مكانًا بارزًا للترتيبات التى اقتُرح الالتزام بها مُستَقبلا فيما يتعلق بالملاحة الحرة فى قناة السويس.

وجرى تنويم هذه المسألة إلى مطلع العام ١٨٨٥الميلادى، عندما تقرر، بمبادأة من الحكومة الفرنسية اجتماع لجنة فى باريس مكونة من ممثلى الدول الكبرى، إضافة إلى كل من أسبانيا وهولنده، لمناقشة موضوع تحييد القناة.

كانت الحكومة البريطانية تفضل "السماح لكل الدول البحرية، التـــى تقــدمت بطلب للاشتراك فى اللجنة، بإرسال موفدين عنها"، لكن الفرنسيين عارضوا ذلك المقترح. كان الهدف من وراء عقد هذه اللجنة، هـــو "إنــشاء منظومـــة محددة، بمقتضى القانون التقليدى، تضمن حرية استعمال الدول كلهـــا لقنـــاة السويس فى كل الأوقات".

جاء الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى اليوم الثلاثين من شهر مارس من العام ١٨٨٥، وقام م. جولز فيرى **Ferry** رئيس الوزراء الفرنسى بافتتاح ذلك الاجتماع.

تولى م. بيلوت **Billot**، مدير عام الخارجية الفرنسية، رئاسة اللجنـــة، لكن العمل الحقيقى جرى إسناده إلى لجنة فرعية، كان يترأســـها م. بـــاريير الممثل الفرنسى الثانى.

لا يتطلب الأمر هنا الدخول فى تفاصيل أعمال اللجنة. ويكفى القـــول هنا: إن هدف الغالبية العظمى من الدول، كان يرمى إلى تدويل القناة ولـــيس تحييدها، وأن الحكومة البريطانية كانت معترضة على ذلك المسار.

هذا يعنى أن المندوبين البريطانيين فى اللجنة كان يتعين عليهم خوض المعركة شبرًا شبرًا. وعلى الرغم من تقديم أولئك المنـــدوبين بعـــضا مـــن التنازلات، فإنهم لم يستطيعوا التوصل إلى الاتفاق التام مع خصومهم، وجرى فى نهاية المطاف، وبعد عشرة أسابيع من الحوار والنقاش المتعب، وضـــع مسودة معاهدة تمثل آراء الأغلبية. والأمر لا يستلزم هنا الإطناب فى الحديث عن تفاصيل نقاط الخلاف بين فرنسا وحلفائها من ناحية، وبين إنجلترا، التى كانت تساندها إيطاليا من الناحية الأخرى. ويكفى القول إن الطابع الذى كانت

عليه نقاط الخلاف، استبعد فى ذلك الوقت، احتمال حدوث أى شكل من أشكال عدم التفاهم.

عقدت اللجنة آخر اجتماع لها فى ١٣ يونيو١٨٨٥. وسقطت وزارة السيد/ جلادستون بعد ذلك بأيام قلائل. وجرى السماح بعد ذلك بالتغاضى عن مسألة تحييد قناة السويس لفترة من الوقت. وبعد ذلك بفترة قصيرة قام السير هنرى وُلف بمهمته. كانت مسألة الملاحة الحرة فى القناة هى موضوع التفاوض الرئيسى فى إستنبول، الأمر الذى أسفر عن إضافة مادة (رقم ٣) إلى اتفاق اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٧. ويمكن القول هنا إن المادة (٣) جاءت تجسيدًا للآراء التى أكد عليها المندوبون البريطانيون فى باريس فى شهر يونيو من العام ١٨٨٥ الميلادى.

وعلى الرغم من عدم مصادقة السلطان على اتفاق الثانى والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٧ الميلادى، فإن فكرة تحييد قناة السويس لم يسمح لها بالضياع، لأنها كانت واحدة من الأفكار التى علق الفرنسيون عليها أهمية كبيرة. وفي نهاية المطاف، وبعد مفاوضات طويلة، لسنا بحاجة هنا إلى الدخول فى تفاصيلها، جرى فى٢٩ إبريل ١٨٨٨ التوقيع على اتفاق نصه فى اليوم التاسع والعشر وجد فى المضبطة "مصر"، العدد ٢ من العام ١٨٨٩م، واشترطت الحكومة البريطانية عدم سريان ذلك الاتفاق طوال بقاء الاحتلال الإنجليزى لمصر.

لم يطرأ جديد على هذا الأمر إلا بعد العام ١٩٠٤ الميلادى. ووافقت الحكومة البريطانية، بناء على اتفاق إنجليزى ـ فرنسى جرى التوقيع عليه فى اليوم الثامن من شهر إبريل من العام ١٩٠٤، على وضع اتفاق قناة السويس، المؤرخ اليوم التاسع والعشرين من العام ١٨٨٨ موضع التنفيذ

باستثناء تلك الأجزاء من الاتفاق التى تنص على إنشاء مجلس دولى محلـــى فى القاهرة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

وبذلك، تكون قد تحققت خطوة مهمـــة فـــى اتجـــاه تـــسوية المـــسألة المصرية.

لقد جرى تفعيل اتفاق القناة على أفضل نحو ممكـــن خـــلال الحـــرب الروسية ـــ اليابانية. على العموم، يمكن القول: إن الاتفاق سار على ما يرام، لكن، وهذا هو ما يحدث عادة فى الحالات التى من هذا القبيل، طرأت بعض المشكلات الخاصة بالتفاصيل، التى لم تكن صياغة الاتفاق دقيقة فيها. وأنـــا أرى أن الأمر يتطلب هنا، انتهاز الفرصة لمراجعة الاتفاق فى ضوء الخبرة التى جرى اكتسابها حتى الآن.

الفصل الثامن والأربعون

الاتفاق الإنجليزى - الفرنسى فى العام ١٩٠٤

معضلة المسألة المصرية المستعصية على الحل- التغيير التدريجي فى الرأي العام- بيان اللورد إيلنبورو- مهمة الدبلوماسية- الحقائق الرئيسية للمشكلة- أحداث العام ١٩٠٤- المغرب (مراكش)- توقيع الاتفاق الإنجليزى- الفرنسى- ملاحظات على الاتفاق.

لم تبذل أية محاولة، على امتداد بضع سنوات بعد المفاوضات التى أجراها السير هنرى وُلف، للتعامل مع الجوانب الأوسع من المسألة المصرية. وكلما كان يجرى تعنيف الحكومة البريطانية من قبل الفرنسيين، أو من قبل الحزبيين البريطانيين المؤيدين للجلاء؛ لأنها لم تحقق التعهد الذى قطعته على نفسها بالجلاء، كان الرد الراسخ على ذلك التعنيف، من قبل رجال الدولة المحافظين والليبراليين، يتمثل فى أن عمل إنجلترا فى مصر لم ينته بعد. وعلى الرغم من اعتبار البعض ذلك الرد عذرًا باطلا، فإنه كان صحيحًا تمامًا؛ لكن هذا الرد لم يكن ينطوى على الحقيقة كلها. لقد شجع ذلك الرد على استخلاص مفاده أن عمل إنجلترا قد يكتمل فى فترة من الفترات، وأن هذه الفترة لن تكون بعيدة، هذا فى الوقت الذى لم يكن لدى أى واحد من رجال الدولة البريطانيين الذى قدموا ذلك الرد، أية فكرة دقيقة عما إذا كانت تلك الفترة ستكون قريبة أم بعيدة. وكلما زادت معرفته للحقائق، أدى ذلك إلى

زيادة اقتناعه بأن تلك الفترة ستكون بعيدة، بل إن الأمر يصل إلى حد إسباغ الطابع الدائم على الاحتلال، الذى قصد له فى الأصل أن يكون مؤقتًا.

وعليه، ظل السياسيون المحترفون والهواة منهم، فرنسيون أم إنجليز، على امتداد أكثر من عشرين عامًا، يتسكعون بلا هدف فى متاهة بلا مفتاح. فكروا فى حل مشكلة، كانت لا تحل فى واقع الأمر، على أساس من الأسس التى جرى التوصل إليها فى ذلك الوقت. وفى نهاية المطاف، راح الإنجليز يقللون من محاولاتهم جعل الهرم يقف على قمته؛ فى حين أقر الفرنسيون بطريقة متدرجة، حقيقتين. تمثلت أولى هاتين الحقيقتين فى أن الاحتلال البريطانى لمصر كان مفيدًا وليس مضرا بالمصالح المادية الفرنسية فى مصر، فى الوقت الذى كانت فيه المصالح السياسية الفرنسية العامة تعانى من الجفوة التى طال أمدها بين البلدين، والتى نجمت عن المسألة الفرنسية وتمثلت الحقيقة الثانية، فى أنه إذا لم تصبح مسألة الجلاء سببًا من الأسباب الداعية إلى الحرب مع إنجلترا، فإنه لابد من التسليم بوجهة النظر البريطانية فى الحقائق القائمة.

قال سياسى بريطانى فى معرض كتابته عن هذا الموضوع فى العام ١٨٤٤ الميلادى: "يستحيل على أى رجل دولة لديه القدرة على استشراف آرائه على امتداد سنوات قليلة أن لا يتبين أنه لابد من وجود صراع، فى نهاية المطاف بين الدول الأوروبية، على امتلاك مصر"[١].

سيكون ذلك الصراع، إن قُدر له الحدوث، بين إنجلترا وفرنسا. وقد حتم ذلك على الدبلوماسية تحين الفرصة التى يمكن أن تؤدى إلى تسوية هذه

---

(١) رسالة من اللورد الينبورو، عن كتاب "السير روبرت بيل"، المجلد الثالث ص٢٥٩ .

المسألة، وبذلك يمكن تحاشى أية كارثة من قبيل تلك الكارثة التى تنبأ بها اللورد إيلنبورو **Ellenborough**.

كانت الحقائق الرئيسية المرتبطة بالمسألة المصرية شديدة البساطة فى واقع الأمر.

كان مؤكدًا أن الحكومة البريطانية صرحت، فى مطلع الاحتلال، أنها تود سحب الحامية البريطانية، على وجه السرعة، إذا ما سمحت الظروف بانتهاج هذا المسلك.

وكان مؤكدًا أيضًا عند كل من ينظرون إلى الموقف نظرة محايدة، ويعرفون الظروف حق المعرفة، أن الحكومة البريطانية لا يمكنها ولا تستطيع، فى ضوء المصالح الداخلة فى الموضوع، تنفيذ ذلك الإعلان الذى أذاعته على الملأ.

بدأ الناس بصورة متدرجة، يتعرفون فحوى ذلك التصريح الأخير، وبعد أن تعرَّف الناس على ذلك التصريح، أصبح المطلوب بعد ذلك متمثلا فى تحريك العمل الدبلوماسى عند تهيئة فرصة للتفاوض مع أمل مرتقب فى تحقيق نجاح كبير.

توفرت تلك الفرصة فى العام ١٩٠٤. فقد مهدت الزيارة التى قام بها الملك إدوارد السابع إلى باريس، والزيارة التى قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية إلى لندن، الرأى العام فى البلدين لإحداث تسوية عامة للخلافات القائمة بين البلدين، يزاد على ذلك، أن الأحوال فى المغرب (مُراكش) بدأت تبرز على الساحة فى ذلك الوقت.

كانت تلك الولاية تجتاز منذ زمن مراحل متباينة على طريق الخراب والدمار، وهذا أمر يبدو طبيعيا فى الدول الشرقية. وكانت تلك الولاية قد

اقتربت من الوصول إلى المرحلة النهائية من ذلك الخراب والدمار. لقد أدت ممارسة السلطة الشخصية المطلقة من جانب حاكم هذه الولاية إلى حكم سيئ أفضى إلى ثورة. وهنا أصبح التدخل الأوروبي أمرًا لا فكاك منه. وأصبحت المشكلة الرئيسية تتمثل فى تحديد جنسية الأوروبيين الذين يتعين عليهم القيام بذلك التدخل.

كان الخيار محصورًا بين ثلاث قوميات الأسبانية، والإنجليزية والفرنسية.

كانت أسبانيا لا تزال تترنح بفعل الآثار التى ترتبت على حربها الضروس مع أمريكا، وكان واضحًا أنها عاجزة تمامًا عن القيام بمهمة المُجدِّد.

ولم تكن إنجلترا على استعداد لإضافة عبء إلى عبئها الثقيل فعلاً من المسئوليات على مستوى العالم.

كان من الطبيعى عندئذ أن تقع مهمة التعامل مع المغرب (مُـرّاكش) على عاتق فرنسا[١]. لكن مسألة الإطلاع بهذه المهمة، فى ظل أمر مرتقب فى النجاح، اقتضى أن تكون إنجلترا حسنة النيَّة. وعليه، هل هناك ما هو أمثل من مقايضة المساندة البريطانية فى المغرب بمساندة فرنسية في مصر؟

---

(١) لا تدخل المصاعب التى نشأت بعد ذلك بين فرنسا وألمانيا، وكذلك الأعمال التى سبقت مؤتمر الجزائر ضمن موضوع هذا الكتاب. يزاد على ذلك أن هذه المصاعب لم تظهر إلا بعد فترة من التوقيع على الاتفاق الإنجليزى ـ الفرنسى المؤرخ اليوم الثامن من إبريل من العام ١٩٠٤ .

بدأت المفاوضات على أساس من هذا المفهوم فى صيف العام ١٩٠٣ الميلادى، وأسفرت فى اليوم الثامن من شهر إبريل من العام ١٩٠٤، عن التوقيع على ثلاث اتفاقيات من كل من اللورد لانسدون **Lansdowne**، الذى كان وزيرًا للخارجية البريطانية فى ذلك الوقت، ومن السيد/ م. كامبو **Cambon**، السفير الفرنسى فى لندن.

كانت اثنتان من هذه الاتفاقيات الثلاثة تخصان كلا من نيوفوندلند، ونيجيريا، وسيام، ومدغشقر وجزر الهبرديز(*) **Hebrdies** الجديدة. ويعد التطرق إلى هذه المسائل خارج نطاق موضوع الكتاب الذى بين أيدينا.

أما فيما يتصل بمصر، فقد سبق أن أوضحنا أن الحكومة المصرية حصلت على الاستقلال المالى، وأن الحكومة البريطانية أقرت اتفاق قناة السويس المؤرخ بالعام ١٨٨٨الميلادى. يزاد على ذلك، صدور "إعلان" فى اليوم الثامن من شهر إبريل من العام ١٩٠٤، يحتوى على النص التالى شديد الأهمية:

"تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنتوى تغيير الوضع السياسى لمصر.

كما تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أيضًا، أنها لن تفترض أو تعوق عمل بريطانيا فى ذلك البلد، بأن تطلب تحديد موعد محدد للاحتلال البريطانى، أو بأية وسيلة أخرى".

(*) يقال لها أيضا (الجزر الغربية) وهي مكونة من حوالي ٥٠٠جزيرة بعيدة عن الشاطئ الغربي لإسكتلنده منها حوالي ١٠٠جزيرة مأهولة بالسكان، تضم ما يسمى بالهبرديز الداخلي والهبرديز الخارجي. (المترجم).

هذا يعنى، أن الاحتلال جرى الاعتراف به، وأطلقت يد الحكومة البريطانية بصورة أكبر من ذى قبل فى التعامل مع الشئون المصرية.

والتزمت حكومات كل من ألمانيا، والنمسا، وإيطاليا بذلك الإعلان فيما بعد.

وبذلك تكون "المسألة المصرية"، بالمعنى الذى أصبحت تدل عليه هذه العبارة من الآن فصاعدًا، قد جرت تسويتها تسوية جزئية. ويندر أن يحظى ترتيب من هذا القبيل برضا كل أولئك المعنيين به بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كان ذلك، هو حال الاتفاق الإنجليزى ــ الفرنسى.

أما فيما يتعلق بالمزايا التى يحتمل أن يجنيها المقيمون فى مصر، من الأوروبيين والمصريين فلا يعتورها ظل من ظلال الشك. وبالإضافة إلى الحقيقة التى مفادها أن القيود المالية جرى إلغاؤها بحكم أنها أصبحت، فى ظل تغير الظروف، عتيقة ولا لزوم لها، ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن التقدم المصرى، يُؤمل له، الاستمرار فى التقدم دون إعاقة من تلك المرحلة الحادة من مراحل التنافس الدولى، الذى أسفر فى الماضى عن أضرار كثيرة.

أفادت كل من إنجلترا وفرنسا من هذا الاتفاق فى تسوية الخلاف فى الرأى بينهما والذى أدى إلى تعكير صفو العلاقات بين دولتين تتمثل مصلحتهما المشتركة فى تقوية روابط الصداقة الوثيقة بينهما.

أفادت إنجلترا هى الأخرى من الاتفاق عن طريق الحصول على موافقة حقيقية فعلا على وضع كان من قبل غير نظامى إلى حد ما. كنت على قناعة، منذ زمن بعيد، بأن التبكير بجلاء الحامية البريطانية من مصر يعد أمرًا مستحيلا تمامًا، لكن لم يحدث مطلقًا أن استخففت بعدم الوفاء بتعهد الانسحاب. ولم يخطر ببالى مطلقًا أيضًا أن قدرًا كبيرًا من الإثارة فى الشئون

المحلية يمكن أن يكون دافعًا كافيًا لتبرير التحرر من ذلك الالتـزام. وإنهـا لميزة واضحة لأمة (دولة) تحترم الالتزامات الدولية احترامًا شديدًا، وهـي تضع الأخلاقية الشعبية والمصلحة الشخصية بعين الاعتبار، أن لا تجد نفسها متهمة اتهامًا صريحًا بإغفال تلك الالتزامات الدولية.

كسبت فرنسا هي الأخرى شيئًا من وراء ذلك الاتفاق. فقد جرى تأمين المصالح الفرنسية الكبيرة في مصر، والتي كانت مهددة بالخطر، عن طريق التزامات محددة، ولا تزال تلك المصالح أكثر أمنًا من ذي قبل، بفضل الطابع السيادي البريطاني التقليدي في المناطق التي فيها هذه المصالح. ومن ناحية أخرى، فإن أية خسارة واضحة للنفوذ السياسي الفرنسي في مـصر جـرى تعويضها في أماكن أخرى.

أخيرًا، يمكن القول إن العالم المتحـضر - الـذي تتمثـل مـصلحته الرئيسية، في رأيي، في المحافظة على السلم - قد استفاد من إعادة العلاقات الودية بين اثنين من أهم أعضاء الأسرة الأوروبية.

وعليه، تكون هذه هي وجهة نظري التي حاولت تقديمها عـن هـذه المسألة بالغة الأهمية. لقد بدأت صلتي بمصر قبل حوالي ثمانية وعـشرين عامًا من التوقيع على الاتفاق الإنجليزي - الفرنسي، عندما كانـت إنجلتـرا وفرنسا متحدتين في ذلك البلد. وأنا سعيد لأن صلتي بمـصر دامـت وقتًـا طويلا، تمكنت معه من رؤية علاقات الماضي الودية يُعاد إرساؤها بعد فترة قصيرة من سوء الفهم، كانت شؤمًا على كـل مـن المـصالح البريطانيـة، والمصالح الفرنسية وأيضًا على المصالح المصرية.

تتبقى بعد ذلك مسألة مصرية. وتتمثل هذه المسألة في تكييف مؤسسات البلاد بما يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للسكان. قد يكون الزمن كفيلا أيضًا بحل هذه المشكلة، لكن هذا الزمن قد يطول، اللهم إلا إذا حدثت كارثة.

القسم السادس

الإصلاحات

نحن نحاول ونحن فى الشرق، وضع نبيذ جديد فى قـوارير قديمة، نحاول قدر المستطاع، صب ما نقدر عليـه مـن حـضارة روحها التقدم، فى شكل حضارة روحها الجمود، ومسألة نجاحنـا أو عدم نجاحنا ربما تكون هى أهم ما فى الأمر فى عصر يمـوج أكثر من اللازم بمسائل سياسية مهمة.

بيجهوت، الفيزياء والسياسة

الفصل التاسع والأربعون

الكرباج

الاستعمال العام للكرباج- منشور اللورد دفرين- تعطيل المنشور فى بعض أجزائه- إلغاء الكرباج بصفة نهائية.

يمكن تقسيم الإصلاحات فى البلاد التى على حال من التخلف الحضارى إلى فئتين: أولاهما تلك الإصلاحات الممكنة إذا ما توفرت للمصلح الأموال والقدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات؛ وثانيتهما، تلك الإصلاحات المتعلقة بالعادات الفكرية السيئة القائمة منذ زمن طويل، والمحفورة فى أذهان الناس على نحو يتطلب إحداث ثورة اجتماعية وثورة إدارية كيما يمكن استئصالها والقضاء عليها.

وسوف يتناول هذا الفصل، هو والفصلان التاليان له أبرز الإصلاحات المصرية المتصلة بالفئة الثانية؛ وتتمثل هذه الإصلاحات فى: الكرباج والسخرة والفساد.

جرت العادة فى مصر أن تمارس الطبقة الحاكمة أشكالا كثيرة من التعذيب على السكان. وهنا أرانى أتطرق إلى حالة من الحالات، التى شاهدتها أنا بنفسى، ويمكن أن تكون مثالا من أمثلة التفنن الذى كان يظهر بين الحين والآخر فى اكتشاف وسائل التعذيب البدنى العويصة. كان من عادة

أحد المديرين تقريب خرقة مشتعلة، مغموسة فى النبيـذ، مـن فـم ممـول الضريبة العاصى، والذى كان يجرى ضربه على صدره فـى ذات الوقـت، الأمر الذى ينتج عنه طرد الهواء من الرئتين، ويضطر عند ذلك التقاط نفسه تعويضًا للهواء الذى خرج من الرئتين. وبذلك يسحب النار إلى داخل فمـه. وفى كل الأحوال، يعد المسئول المتهم بهذا العمل البربـرى نموذجًـا سـيئًا لأفراد هذه الطبقة. كان ذلك المسئول ينتهج تقاليد طائفية جعلته لا يبالى بالألم الذى ينزله بأخيه الإنسان. وتعين على الإنجليز، فى بداية الأمر الاسـتعانة بذلك المدير، فى خلق مصر الجديدة.

كانت أساليب التعذيب الأرقى من ذلك جد نادرة. كان يجـرى علـى الجانب الآخر، استعمال الكرباج، تلك الشريحة من جلد فرس النهر المدبوغ، بشكل عام. ومع استعمال هذا الشكل من أشكال التعذيب بالجلد باستخدام هذا الكرباج، لم يكن هناك مبرر للبحث عما هو أفضل من هذه الوسيلة القاسـية من وسائل التعذيب والقسوة. كان يجرى استخدام الكرباج فى كـل أحـوال القمع أو العقاب، لكنه كان يستخدم بصفة خاصة فى جباية الضرائب وفـى الحصول على الشهادة أو الاعتراف من أفواه أولئك الذين يرتكبون الجرائم.

يشكل الاعتراف قسمًا مهما من أقسام الشريعة الإسـلامية. وإذا مـا اعترض ممثل الشريعة الإسلامية، وإذا ما اعترف الشخص بجريمته، فلابـد أن يكون مذنبًا. ويردف بعد ذلك الباشا التركى المتمصر، متـسائلا بمنطـق وتأكيد العصور الوسطى، ما الذى يمكن أن يكون أكثر عدالة وطبيعية، مـن أن أراه يلقى تبعه الجريمة على نفسه، وعندما أعرف أنه هو أو أى شخص آخر لابد أن يكون مذنبًا، وهنا يتعين على جلده طلبًا لاعترافه؛ صحيح أنه قد يسحب اعترافه فى فترة لاحقة، لكن هذا السحب لا يحظى بالاهتمام؛ وسبب ذلك، أنه إذا لم يكن مذنبًا، ما الذى جعله يعترف بجريمته فى بداية الأمـر؟

يزاد على ذلك، إذا ما تطرق الشك إلى ذهن ذلك الباشا قديم الطراز والـذى لا يجارى العصر، بخصوص سلامة منطقه فإنه قد يـضطر إلـى تغييـر سياسته. هذا الباشا قد لا يعير المسائل التى لا لبس فيها اهتمامًـا، وينبـرى موضحًا، أنه حتى مع افتراض أن الاعتراف جرى طلبًا للتخلص من العذاب البدنى، فإن ذلك لا ينطوى على أى شيء من الظلم، والسبب فى ذلـك، أن الباشا قبل الضربة الأولى، كان يعرف أن الرجل مذنب، وأن عملية الجلـد، تصبح عندئذ مجرد شكل من أشكال وسـائل الحـصول علـى الاعتـراف المطلوب للموافقة القانونية على العقاب، الذى يستحقه ذلك المجرم. بعد التزام الباشا بنص القانون، الذى علق عليه أهمية كبيرة متناسيًا روح هذا القانون، لا يمكن التقدم بأية شكوى فى حقه؛ ولا يمكن أيضًا، طرح أسئلة عديمة النفع حول الطريقة أو الأسلوب الذى جرى اتباعه لتأكيد ذلك الالتزام(١).

كان أحد مقاصد اللورد دفرين سلبيا عندما جاء إلى القاهرة. لم يكـن واضحًا فى ذلك الوقت كيف سيجرى حكم مصر فى المستقبل، لكن اللـورد دفرين كان قد عقد العزم، على أن لا يحكم البلد تحت أى ظرف من الظروف باستعمال الكرباج، إذا ما استطاع هو منع ذلك. وتحـت إشـراف ورعايـة اللورد دفرين صدر منشور يمنع استعمال الكرباج. ووقع إسماعيل باشا أيوب على ذلك المنشور، وكان إسماعيل باشا أيوب وزيرًا للداخلية فى ذلك الوقت، وجاء ذلك المنشور بمثابة وثيقة جادة ومتميزة وعجيبة فى ذات الوقت. وقـد افترض ذلك المنشور، شأنه شأن الأوراق الرسمية الشرقية، حالـة مختلفـة

---

(١) أود أن أوضح هنا، وفى المواضع الأخرى، أن الباشا الذى أتحدث عنه هو ذلك الباشا "قديم الطراز"، أقصد الباشا الذى كان موجودا قبل خمسة وعشرين عاما مضت. وقـد اختفى تماما الآن، ذلك الطراز من الباشوات. صحيح أن الباشا الحالى قد تكـون لـه بعض المساوئ والعيوب، لكنه رجل متعلم ومستنير وكريم المحتد إلى حد ما.

تمامًا عن الواقع. وكل من لا يعرف أحوال الشرق، يمكن أن يقرأ هذا المنشور، من منظور أن حكام مصر بذلوا، فى كثير من الأحيان، أقصى جهودهم فى محاولة منهم لمنع استعمال الكرباج، وعلى الرغم من الجهود البشرية المبذولة فى هذا الصدد، فإن هذه الأداة (الكرباج) كانت لا تزال تستعمل. والتوصل إلى نتيجة من هذا القبيل يعد ضربًا من الخطأ. واقع الأمر، أن الجزء المصرى من الإدارة لم يحاول بذل جهد حقيقى فى اتجاه إلغاء استعمال الكرباج.

يضاف إلى ذلك، أنه ليس من الضرورى، على حد قول المثل السائر، الانتقاص من قيمة ما يحصل الإنسان عليه على شكل هدية. إذا ما أمكن، بفعل الضغط، جعل أشواك الباشوية، تثمر تينا فإن مهمة رجل الدولة البريطانى تتمثل فى الاستفادة التامة من هذا التين، وليس فى التركيز على الظروف التى أدت إلى إحداث التغيير فى الإنتاج. وأيا كان رأى إسماعيل باشا أيوب هو ومعاونيه فى مسألة الحكم بطريقة التعذيب، فإن مشاعرهم، كما عبر عنها المنشور، كانت من النوع التقليدى، من منظور الحضارة الحديثة. وقد قيل من باب التقريع المقزز، إنه على الرغم من تكرار إصدار المنشورات فى الماضى، فإن وزير الداخلية قد استمع بشكل مؤسف، إلى مسألة عودة بعض المسئولين العنيدين إلى "استعمال الفلقة الذميم فى العقاب". كان ذلك الأسلوب العقابى قد جرى استنكاره وجرى وصفه بأنه: "مرعب وبشع ودنئ". هذا الأسلوب من أساليب التعذيب "يحط من قدر الإنسان، وينتهك الحقوق الاجتماعية بأبشع صورة ممكنة". يزاد على ذلك أنه "لم يكن هناك طائل أو مبرر" من وراء انخراط الوزير فى خياله طلبًا لتوضيح أن الحكومة قد أنشأت المحاكم التى تتمثل مهمتها فى التعامل مع المسائل التى يجرى عرضها على المحاكم، سواء أكانت هذه المسائل مدنية أم جنائية.

وفيما يتعلق بتحصيل الضرائب، ما جدوى استعمال الكرباج، إذا ما كانت مجموعة المراسيم الصادرة من الحكومة فى هذا الشأن، تحدد بدقة بالغة طبيعة الإجراءات التى يجرى اتخاذها لضمان دفع هذه الضرائب؟ وبناء عليه، جرى تحذير كل المسئولين "أن الهدف الرئيس أو الوحيد لمهمتهم، هو العمل إلى أبعد حد ممكن، من أجل رفاه الناس، وازدهارهم وكذلك تطورهم المادى والأخلاقى، وذلك عن طريق جعل جميع الأفراد سواسية أمام العدالة، فى الوقت الذى يجرى فيه حمايتهم من كل عدوان وحماية مصالحهم وحقوقهم". كان الناس جميعًا، نزولا إلى مستوى شيخ القرية، الذى كان يُجْلَدُ فى بعض الأحيان ويَجْلِدُ الآخرين فى أحيان أخرى، يُخَاطبون بلغة، كانت تبدو للعليمين بأساليب الباشوية فى ذلك الوقت، تثير السخرية فى عواطفها الخادعة، والتى كانت تنادي بالامتناع عن مسألة الجلد الكريهة وغير المتحضرة.

الأرجح أن إسماعيل باشا أيوب كان يُقر حقيقة عندما قال: إنه جرى فى مناسبات سابقة إصدار أوامر تحرم استعمال الكرباج. لسنا هنا بحاجة إلى تقصى هذا الموضوع، والسبب فى ذلك، أنه حتى لو جرى إصدار أوامر من هذا القبيل، فإنه لم يجر اتخاذ الخطوات المناسبة لفرض تنفيذ هذه الأوامر. لكن فى الوقت الذى جرى فيه إصدار منشور إسماعيل باشا أيوب، استيقظ سكان مصر، وبخاصة ذلك الجزء الذى كان يجرى جلده، على الحقيقة التى مفادها أنهم لم يعد يتعين عليهم التعامل مع أقوال مبتذلة لا معنى لها تهدف إلى ذر التراب فى أعين المهتمين بالإنسان. أحس الناس، أنه على الرغم من أن التوقيع الموجود على المنشور، يعد توقيع مسئول ليس بينه وبين روح المنشور أى شكل من أشكال التعاطف الحقيقى، فإن محتويات ذلك المنشور جرى إملاؤها بواسطة المندوب البريطانى، الذى كان يعني ما يقول، والذى

لديه علاوة على ذلك، القدرة والإرادة والسلطة التى تمكنه من فرض أوامره. وهناك مثال يوضح تلك الروح التى نفخها النظام الجديد. عقب إصدار المنشور بوقت قصير، كان هناك ضابط بريطانى فى حضرة المدير، عندما اقتيد أمام مدير المديرية رجل كان متهمًا فى جريمة بعينها. رفض الرجل الإجابة على الأسئلة التى وجهت إليه. وأمر المدير بجلد ذلك الرجل. وجرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لعملية الجلد. تأثر الرجل أيما تأثر. قال الرجل للمدير: "الإنجليز موجودون هنا. وأنت تعرف أنك لن تستطيع أن تجلدنى". وعليه لم يجر جلد ذلك الرجل. وربما كانت تلك الجسارة غير المرغوبة راجعة إلى وجود الرجل الإنجليزى. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجرد فكرة قيام فلاح مصرى بالتأكيد على حقه فى عدم الجلد، تعد تجديدًا فى حد ذاتها. هذا يعنى أن الباشا المسئول، قد بدأ يلاحظ نشوء وانبعاث روح جديدة.

يشكل منشور اللورد دفرين علامة بارزة فى التاريخ الإدارى المصرى. ويرجع الفضل إلى اللورد دفرين، فى توجيه الضربة الحاسمة الأولى إلى منظومة الحكم التى تقوم على الجلد. يزاد على ذلك، أن اللورد دفرين، كان يجرى انتقاده فى معظم الأحوال، على إقدامه على هذه الخطوة. ويقال إن شعب مصر كان يُحكم بالسوط من قديم الأزل. هل كانت مسألة إلغاء هذه المنظومة بجرة قلم، إجراءً سليمًا دون أن يجرى إحلال غيرها محلها؟ إن مسألة إعلاء حكم القانون التى أرساها اللورد دفرين، هى التى ينبغى أن تحل محل الجلد، لكنها سوف تستغرق وقتًا طويلا. كتب اللورد دفرين بعد صدور المنشور بشهر: "البلد ليس فيه عدالة حقيقية، فى هذه المرحلة. والسخرية والاستهتار هى التى تتدرج تحت هذا الاسم". ألم يكن من الأصوب قبول حقائق الموقف والتسليم بها؟ ألم يكن من الأسلم التوجه بصورة متدرجة إلى إلغاء الكرباج، وبالتالى كان يمكن تأجيل إلغائه بصورة

كلية إلى ما بعد تحقيق شيء من التقدم فى اتجاه إنشاء المحاكم المشكّلة تشكيلا جيدًا؟

قد يكون لهذه الانتقادات مبرراتها إلى حد ما. لم يكن هناك داع للتردد فى إلغاء منظومة الجلد على الفور فيما يتعلق بمسألة جباية الضرائب. لقد اهتزت هذه المنظومة بفضل الإصلاحات التى أدخلت فى ظل المراقبة الثنائية **Dual Control**. وعلى الرغم من استمرار وطأة عبء الضرائب الثقيل فقد جرى التخفيف من ذلك العبء، وتحولت العملية القانونية لجمع الضرائب، إلى موضوع يحظى باهتمام الهيئة الحاكمة؛ وانتظمت هذه العملية بشكل يضمن تأمين الخزانة ضد أى شكل من أشكال الخسارة. يزاد على ذلك، أن هذه العملية كانت تجرى طبقًا للإجراءات القضائية فى المحاكم. وأصبح المبدأ الذى تسير عليه الحكومة هو إنزال العقاب بمن يستحقه دون الدخول فى أية تفاصيل دقيقة حول ما إذا كان أولئك الذين جروا العذاب أو العقاب على أنفسهم مذنبين أم أبرياء من الجرائم التى نسبت إليهم. يزاد على ذلك أن الاعترافات التى كان يجرى الحصول عليها عن طريق التعذيب، وعلى الرغم من بطلانها، فإنها كانت تصدق فى بعض الأحيان. كما أن فكرة ظهور شاهد عن طيب خاطر، واستعداده للإدلاء بشهادته كانت غريبة على عادات وتقاليد الشعب المصرى. هذا يعنى، أن العدالة، بصورتها هذه، كانت مصدرًا لإصابة كل من الشاهد البرىء والمتهم الذى انطبقت عليه شهادة الشهود بالرعب والفزع. فى ظل مثل هذه الظروف، وبلا أدنى شك، كان هناك قدر من المخاطرة، قد يترتب على الإلغاء المفاجئ والكامل للكرباج، وقد يتسبب فى انتشار الجريمة والخروج على القانون بالقدر الكافى، وأن ذلك قد يوقع المجتمع المصرى بشكل عام فى خطر الانحلال.

الأرجح، في واقع الأمر، أن اللورد دفرين عندما قرر فجـأة توقـف استعمال الكرباج في مصر، لم يدرك تمامًا أهمية الخطوة التي كـان مقـدمًا عليها. والذي يؤيد وجهة النظر هذه، هو تلك البرقية التي أرسـلها اللـورد دفرين إلى اللورد جرانفيل وهو يعرض عليه المنشور. كانت تلـك البرقيـة مختصرة جدا. لم تحتو على شيء يمكن أن نستخلص منه أن اللورد دفـرين كان يدرك أنه أحدث ثورة إدارية واجتماعية بما أقدم عليه. كتـب اللـورد دفرين يقول: "إن إسماعيل باشا أيوب، وزير الداخلية الجديد، بـدأ ممارسـة مهام منصبه على وجه السرعة، بمنع استخدام تلك الوسـيلة مـن وسـائل التعذيب (الكرباج). وأنا لا يسعنى إلا أن أعد ذلك عملا قيمًـا مـن أعمـال إدخال المزيد من الروح الإنسانية وروح التحضر إلى مجال الإدارة المدنيـة فى البلاد".

هذا يعنى أن اللورد دفرين عندما جاء إلى مصر وجـد أن الطبقـات الفقيرة من السكان كانوا معتادين على الجلد من قبل ممثلى الحكومة. ومـن الطبيعى أن يرى الرجل أن هؤلاء الفقراء ينبغى أن لا يجلدوا. وعليه، هـل هناك ما هو أبسط من إصدار أمر بوقف الجلد، والإصرار على تنفيـذ هـذا الأمر؟ هناك شكل من أشكال "ازدراء النتائج" وراحة البال فى ذلك التصرف الشجاع من جانب ذلك الرجل الأيرلندى، وأن ذلك الشيء يستثير الإعجـاب ويشرح الصدر. والأرجح هو، بعد كل ما قلناه، أن اللورد دفرين كان محقـا تمامًا فيما أقدم عليه. ربما كان تصرف كل من يعرفون مصر، حق المعرفة، سيكون أكثر حذرًا، لكنه لا يمكن أن يكون أقل تأثيرًا. هذا يعنى أن اللـورد دفرين ألقى بالإدارى المصرى فى الماء وراح ينادى عليه من على الشاطئ، بأنه يتعين عليه تعلم السباحة قدر المستطاع دون طلب العـون والمـساعدة، وهذا أمر ضفى الزمن عليه أهمية.

ترى، هل تعلم الإدارى المصرى السباحة على الفور؟ لم يتعلم. واقع الأمر، أن السبب الرئيسى فى عدم انحلال المجتمع المحلى نتيجة للمنشور، هو أن المنشور كان غير فعال فى بعض أجزائه. لقد وجه اللورد دفرين ضربة قاصمة إلى استخدام الكرباج؛ ومع ذلك جرى استعمال الأداة بكثرة على امتداد بضع سنوات بعد إصدار المنشور. كانت الجريمة قد تزايدت، مع مطلع الاحتلال الإنجليزى، إلى الحد الذى جعل نوبار باشا يفكر فى إنشاء لجان لمقاومة عصابات قطاع الطرق التى سبق الإشارة إليها[1].

كانت تلك اللجان تحل، بطبيعة الحال، محل المحاكم العادية. وجرى الرجوع إلى العمل بنظام التعذيب القديم. ويكفى أن أورد هنا مقطوعة واحدة من بين المقطوعات الكثيرة التى فى التقرير الذى أعده م. لو. جريل **M. Le Grelle**، مدير التوريدات فى المحاكم الأهلية، فى اليوم السادس من شهر إبريل من عام ١٨٨٩ الميلادى: "في شهر سبتمبر من العام ١٨٨٨، وقع حادث سرقة فى منشية جنزور (فى المنوفية)؛ وقد أسفر التحقيق عن إلقاء القبض على مجموعة من المشتبه فيهم. وقد أدلى بعض منهم باعترافات. وبأمر من معاون وزارة الداخلية، الذى وصل إلى شبين الكوم، جرى تعذيب هؤلاء المشتبه فيهم على مدار ستة أيام خلال انعقاد اللجنة الجنائية، وبحضور المدير، والقاضى، ووكيل النيابة. جرى تعذيب هؤلاء المشتبه فيهم حتى يعترفوا أو يدلوا بأقوال ترضى المحققين. وكان من بين هؤلاء المعذبين امرأه تدعى فاطمة"[*].

---

(١) راجع المرجع السابق ص٢٨٩ .

(*) ورد هذا الاقتباس باللغة الفرنسية وهو من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا.

وجرى فى نهاية المطاف إلغاء هذه اللجان، وجرى فى الوقت نفسه أيضًا تعيين السير جون سكوت مستشارًا قضائيا للحكومة المصرية. وبذلك يكون العمل الذى بدأه اللورد دفرين قد اكتمل. وبذلك يتوقف التعذيب.

الفصل الخمسون

السُخرة

العلاقة بين الكرباج والسخرة- مزايا وعيوب نظام السخرة- قانون السخرة- تطهير الترع- اقتراح تخفيض ضريبة الأرض- مقترح إلغاء السخرة بدلا من تخفيض ضريبة الأرض- معارضة الدول- تصرف الحكومة البريطانية- عدم ذكر اسم السخرة- صدور مرسوم بإلغاء السخرة بشكل جزئي- التسوية النهائية للمشكلة عام ١٨٩٢.

نحن نعرف أن الأرباب عادلون، ونعرف أيضًا أن رذائلنا حسنت أم قبحت، إنما هى أدوات لَجلْدِنا. ونحن نعرف أن الحكومة المصرية، ليست فقط حكومة الباشوات الذين حكموا البلاد فى أواخر المرحلة التى يتناولها هذا الكتاب، وإنما حكومة الأسلاف منذ أيام الفراعنة فصاعدًا، كانت حكومة رذيلة، بمعنى أن هذه الحكومة سلَّمت بأن الطريقة الوحيدة لحكم المصريين هى جلدهم بصورة مستمرة[1]. جرى وقف هذا الشكل من أشكال الإدارة

(١) يرجع تاريخ السُخرة إلى زمن بعيد جدا. راجع على سبيل المثال وصف سليمان "لخدمة الاسترقاق" فى سفر الملوك السورة ٩ الآيات من ١٥ – ٢٢ . =

الرذيلة على الفور وبصورة مفاجئة. هذا يعنى أن سلطة أعلى هى التى أصدرت مرسومًا بتوقف الجلد. وهنا يحين موعد جلد الآلهة أو الأرباب لنا، عن أعمالنا السيئة السابقة، ليصبح ذلك الجلد بالشكل الذى هو عليه الآن، هذا يعنى أن شعب مصر لا يمكن أن يحيا أو يعيش إلا إذا جرى إمداده بالماء لزراعة الحقول. وهذا الماء لا يمكن أن يصل إلى الحقول، إلا إذا أزيل من قاع الترع ذلك الطمى الذى يتخلف كل عام عن فيضان النيل. كان من مصلحة الناس أنفسهم أن تجرى إزالة ذلك الطمى فى الوقت المناسب والموسم المناسب أيضًا. لكن السواد الأعظم من الناس كانوا لا يرون مصالحهم الخاصة. كان الناس معتادين دومًا على العسف والقهر. جرى العرف منذ قرون مضت على دعوة هؤلاء الناس إلى العمل فى إزالة الطمى، فى وقت الحاجة، وكان يجرى جلدهم إذا لم يستجيبوا لتلك الدعوة. هؤلاء الناس يعرفون الآن، أنهم لن يجلدوا تحت أى ظرف من الظروف. ومع مثل هذا الحال، قالوا فيما بينهم وبين أنفسهم؛ نحن لسنا بحاجة إلى إزالة الطمى، ولن نزيله. كتب السير كولن سكوت ـ منكريف فى اليوم الرابع عشر من شهر يناير من العام ١٨٨٥ الميلادى "تكتشف وزارة الأشغال العامة من خلال بعض الإشارات أن منظومة السُخرة، التى كانت مفروضة فى ظل حكم الكرباج، لم يعد لها وجود فى ظل الحكم الأكثر اعتدالا. هؤلاء هم الفلاحون يرفضون الذهاب إلى الأعمال، بناء على طلب المديرين، وأنهم

= يقال إن ١٠٠٠٠٠رجل كان يجرى تسخيرهم للعمل ثلاثة أشهر فى العام، ولمدة ثمانية عشر عاما لبناء الهرم الأكبر.

لم يعد بالوسع إجبارهم على ذلك فى الوقت الحالى. وتتمثل نتيجة ذلك فى عدم تطهير النزع تطهيرًا كاملا".

من الواضح أن الأمر كان يحتاج إلى وسيلة أخرى غير الجلد، لإزالة ذلك الطمى. كانت تلك واحدة من المشكلات الأولى التى تعين على الإداريين البريطانيين فى مصر حلها، وكانت تلك المشكلة واحدة من المشكلات الصعبة جدا. كيف تستطيع حكومة فاقدة الحس وغير متحضرة بالمضى قدمًا فى الحكم، فى وقت طغى عليها خلاله اندفاع حضارى كاسح، مما يعنى حرمانها من استعمال الأداة الوحيدة التى كان يجرى بها حكم هؤلاء الناس من ذاك الزمان فصاعدًا؟ كانت الكارثة بالقدر الذى أحار الرجال الأكفاء أكثر من أولئك الوزراء المصريين مشوشى الأذهان ـ بسبب أخطاء غيرهم ـ الذين كانوا آخر الوارثين للرذائل الإدارية التى جرى توريثها لهم بواسطة أسلافهم السياسيين. واقع الأمر، أننا يراودنا شك فيما إذا كان المبعوث البريطانى، عندما كان يملى الأمر الذى يقضى بوقف الجلد، يدرك الحقيقة التى مفادها أن الأمر قد يحتم جلد الشعب المصرى لمنعه من الموت جوعًا. ومع ذلك، هناك حقيقة ينبغى عدم تجاهلها، وهى أن الدبلوماسية الإنسانية تكاد تكون قد وجهت باختيار قاسٍ، فى ضوء الصعوبة التى تمثلت فى رفع كمية محددة من الطمى من قاع عدد من الترع، ووضع ذلك الطمى على حواف تلك الترع.

وإنه لمن سوء الطالع، فى ظل بعض الظروف، أن تدرج الكلمة الدالة على "السُّخرة" Corvee ضمن اللغة الإنجليزية. الواضح أن الكلمة العربية الدالة على "السخره"، ألطف وأخف من الكلمة الإنجليزية Corvee؛ العرب يستخدمون كلمة العُونة Aouna للدلالة على هذا المعنى، وكلمة العونة معناها "المساعدة التى يجرى القيام بها قسرًا" **لكن الكلمة الإنجليزية Corvee تنطوى**

على أفكار مبنية على حال الفلاحين الفرنسيين الذين كانوا خاضعين للسخرة، وخاضعين للضرائب، وخاضعين للقتل إذا ما أريد ذلك"(*) في زمن ما قبل الثورة الفرنسية. الواقع أن من الصعوبة بمكان جعل الإنجليز يصدقون أن أى شيء يمكن أن يقال لصالح تلك المنظومة التى ترتبط بها تلك الحكايات المؤسفة عن المعاناة.

يضاف إلى ذلك، ومن منظور نظرى بحت، أن منظومة السُّخرة، تحتمل الدفاع عنها باعتبارها شكلا من أشكال فرض الضرائب المتعددة. يزاد على ذلك، ومن وجهة النظر العملية، فإن هذه المنظومة تقبل التبرير فى بعض الحالات. قد يكون لبلد من البلدان موقع استثنائى، وتحتم مصالحه على الهيئة الحاكمة فرض السخرة على عدد من مواطنيه، على أن يكون ذلك العمل عوضًا عن مدفوعات مالية، يؤديها هؤلاء المواطنون للدولة. يعتمد وجود هولندا على المحافظة على قنوات الماء فى حالة جيدة. وعليه يمكن القول أيضًا: إن رفاه مصر المادى يعتمد على تطهير الترع فى الموسم المناسب وعلى الخطوات المناسبة التى يجرى اتخاذها للتحوط للفيضان[1].

أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن العودة إلى السخرة قد يكون له ما يبرره فى بعض الأحيان، وفى ظل ظروف استثنائية، فإن منظومة

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

(١) كانت السخرة موجودة فى إنجلترا فى القرن السابع عشر: "كانت كل أبرشيه مسئولة عن إصلاح الطرق السريعة التى تمر خلالها. وكان الفلاحون مطالبين بالعمل المجانى بواقع ستة أيام فى العام". (أعمال، المجلد الأول، ص ٢٩٣). كما صدر أيضا قانون إسكتلندى بنفس المعنى فى العام ١٧١٩ (الحياة الاجتماعية فى إسكتلنده، جراهام، المجلد الأول، ١٦٧). وإلى يومنا هذا، يجرى اللجوء إلى السخرة فى صيانة الطرق الريفية فى فرنسا.

تحصيل الضرائب عن طريق العمل اليدوى تعد منظومة سيئة من هذه الناحية، وإنها عرضة لإساءة استعمالها.

كان سوء الاستعمال الناجم عن هذه المنظومة شبيها جدا بمثيله فى فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر(١). عندما درس السير كولن سكوت ـ منكريف هذه المشكلة أول مرة، اكتشف أن أعمال التطهير السنوى للترع تحتاج إلى جهد ثمن عدد السكان لمدة تسعين يومًا. لذلك كتب فى ١٤ يناير ١٨٨٥ الميلادى: "يكفى هذا العدد تمامًا للقيام بالمهمة، لكن نظرًا للحقيقة التى مفادها أن قسمًا كبيرًا من السكان الزراعيين لا يرسلون رجلا واحدًا للمشاركة فى أعمال السخرة، فإن العبء كله يقع على بقية السكان مسببًا لهم قسوة بالغة. وكان يجرى استخدام نسبة أكبر من سكان بعض الأحياء الفقيرة لمدة ١٨٠يومًا، بدلا من استخدام ثمن عدد السكان لمدة تسعين يومًا". وعلى سبيل المثال نجد أن مديرية الغربية "التى تمتلك الأوقاف فيها ١٩٠٤٢ فدانًا، وفيها عدد من السكان يقدر بحوالى ٤٠٠٠ رجل؛ والتى يمتلك فيها أيضًا كبار ملاك الأراضى ٨٣٢٠٠ فدان، وفيها نحو ١٧٠٠٠ رجل، لا تقوم بإرسال أى رجل للعمل فى السخرة، ولا تدفع بَدَلية عن ذلك".

جرى تحت رعاية المراقبة الثنائية بذل جهد مخلص، لكن غير موفق بغية التعامل مع مسألة السخرة. فصدر مرسوم فى ٢٥ يناير من العام ١٨٨١ الميلادى ينص على أن كل سكان مصر، باستثناء قلة قليلة من الاستثناءات القانونية، معرضون للاستدعاء للسخرة. كانت هناك بعض الحالات المحددة التى يجوز فيها دفع البدلية المالية عوضًا عن العمل الشخصى. يضاف إلى ذلك أن قانون السخرة كان يتحاشاه الأغنياء ويفرض قسرًا على الفقراء.

---

(١) راجع كتاب آرثر يونج "ترحال فى فرنسا" ١٧٨٧ – ٨٩ ، ص ٤٥ .

واجهت مسألة تطهير القنوات والترع، صعوبات كبيرة خلال العامين الأولين من الاحتلال البريطاني. يزاد على ذلك، أنه جرى التوصل إلى أن الخبرة العلمية، يمكن أن تكون فى بعض الأحيان، بديلا لهذا العمل. فقد أمكن عن طريق المعالجة، تقليب جزء من رسوبيات الطمى ودفعها إلى الحقول ومنعها من الاستقرار فى قاع الترع والقنوات. لقد كتب السير كولن سكوت ــ منكريف فى ٣١ يناير من العام ١٨٨٥: "استطاع السيد ولكوكس (فيما بعد السير وليام) عن طريق إحداث شيء من المناورة فى الماء خلال موسم فيضان النيل الوصول بالتطهير إلى عمق يقدر بحوالى ٨٠سم هذا العام، فى حين تعين فى العام الماضى الوصول بالتطهير إلى عمق يزيد على المترين. وآمل أن يتم تطهير ترعة الإسماعيلية هذا العام على يدى الرائد روس (باستعمال التكريك وليس عن طريق السخرة)، بتكلفة لا تزيد على ٣٠٠٠جنيه إنجليزى. لقد تكلف تطهير هذه الترعة فى العام الماضى مبلغًا يقدر بحوالى ١٥٠٠٠جنيه إنجليزى. ونحن نستطيع عن طريق "استخدام الخزانات" رفع مستوى سطح الماء فى الترع، وبالتالى لن تكون تلك الترع بحاجة إلى التطهير إلى أعماق أكبر".

يزاد على ذلك، أنه كان مستحيلا تمامًا استبدال العمل الحر بالعمل القسرى الذى يقوم على السخرة، إلا فى وجود الأموال المتوقعة التى سوف تستخدم فى دفع أجور العمال. وقد قدر المبلغ السنوى المطلوب لضمان الإلغاء الكامل للسخرة فى مسألة تطهير الترع بحوالى ٤٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. ولم يبد أن هناك أملا فى الحصول على نصف هذا المبلغ إلا بعد صيف العام ١٨٨٥الميلادى. كان اللورد نورثبروك قد أوصى فى شهر نوفمبر من العام ١٨٨٤ بتخفيض ضريبة الأرض بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام. وقامت الحكومة البريطانية فى ٦ ديسمبر من العام

١٨٨٤، بإبلاغ الدول بالموازنة التى سيدخل ضمنها هذا المبلغ. وبعد شـــيء من الجدال الدبلوماسى صدر مرسوم خديوى، وافقت عليه الـــدول، وجــرى التوقيع عليه بصورة نهائية فى ٢٧يوليو ١٨٨٥ وقد تضمن ذلك المرســـوم بصورة غير مباشرة، الموافقة على الإعفاء الضريبى المقترح.

لقد سبق أن ذكرت أن المظاهر خادعة، فـــى التعامـــل مـــع الـــشئون المصرية، تخدع فى معظم الأحيان. هنا يتعين على توضيح حالة بارزة من حالات السراب المالى والسياسى. بدأ فى ظل الاتفاق مع الدول أن ضـــريبة الأرض سيجرى تخفيضها إلى ٤٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام وأن دافعى الضرائب سيحظون بذلك التخفيف. وعندما برزت مسألة تنفيذ بنود المرسوم الخديوى المؤرخ فى اليوم السابع والعشرين من شهر يوليو من العام ١٨٨٥ الميلادى، اكتُشف أن النعمة، التى بدت من الناحية الشكلية مسبغة على أهـــل مصر، كانت شيئًا وهميا إلى حد بعيد. وجرى تزييف الأرقام على نحو ثبت معه أن ذلك الذى كانت تدفعه الدول باليد اليمنى يجرى أخذه بعد ذلك باليـــد اليسرى. فى اليوم الأول من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٥ الميلادى، أوضح السير إدجار فنسنت أن العجز فى الأملاك الأميرية جرى تقديره بأقـــل مـــن قيمته بحوالى ١٠٠٠٠٠ إنجليزى؛ وأوضح الرجل أيضًا أن بعض الضرائب المفروضة على الأوروبيين، والتى سبق الموافقة عليها مـــن قبـــل الـــدول (الأوروبية) من حيث المبدأ، والتى قُدِّر عائدها بحـــوالى ١٠٠٠٠٠ جنيـــه إنجليزى فى العام، لم يجر فرضها، واكتشف أيضًا أن هامشًا يقدر بحـــوالى ١٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى يتعين تركه كيما يسمح بالتعامل مع ضريبة الأرض التى لا يجرى دفعها، والتى أخذت بعين الاعتبار عند عمل التقديرات، لكـــن لن يكون بالإمكان تحصيلها. وقدر السير إدجار فينسنت التخفيـــف بحـــوالى ١٥٠٠٠٠ ألف جنيه إنجليزى وليس ٤٥٠٠٠٠ كما قيل.

برزت علاوة على مسألة المبلغ الموجود فعلا، مسألة أخرى، ألا وهى، ما شكل التخفيض الذى ينبغى أن يحظى به دافعو الضرائب؟ كانت الدول (الأوروبية) قد درست مسألة تخفيض ضريبة الأرض. وهنا راح نوبار باشا بتأييد من مستشاريه البريطانيين، يحث على أنه بدلا من تخفيض الضريبة، فإن التخفيف يجب أن يقدم على شكل تخصيص المبلغ المتيسر للإلغاء الجزئى للسخرة. وجاء ذلك المقترح منطقيا تمامًا. وبذلك يكون إلغاء السخرة قد أصبح أمرًا محتوما، وأن الطريق الوحيد الممكن لإلغاء السخرة هو توفير المبالغ المطلوبة لدفع أجور من يقومون بها ـ كانت مسألة تخفيف ضريبة الأرض، فى الوقت نفسه الذى يجرى فيه فرض ضريبة جديدة بغية التمكن من إلغاء منظومة السخرة، منافية للعقل. وعليه قامت الحكومة المصرية بإصدار منشور إلى الدول (الأوروبية) طالبت فيه، بتخفيض مبلغ ٢٥٠٠٠٠جنيه إنجليزى من أصل مبلغ ٤٥٠٠٠٠جنيه إنجليزى المخصص لتخفيف ضريبة الأرض ـ ذلك المبلغ المهم الذى لم تجر الإشارة إليه ـ لمسألة إلغاء السخرة بصورة جزئية، على أن يستخدم المتبقى من المبلغ فى تخفيف ضريبة الأرض. وقد حظى ذلك المقترح بمساندة الحكومة البريطانية التى "لم تتصور وجود أي نوع من الشك، فى قبول الدول (الأوروبية) لذلك المقترح". ومع ذلك، لم توافق الدول (الأوروبية) على ذلك المقترح.

أنفقت الأشهر الستة التى تلت ذلك فى إحداث ثقوب دولية مختلفة الأنواع. وجرى الاحتكام فى نهاية المطاف إلى مفوضي الدين طلبًا للنصح والمشورة، وفى اليوم السادس من شهر يوليو من العام ١٨٨٦ الميلادى، جرى تقديم مرسوم إلى الدول (الأوروبية) فى ظل وجود نصوص تسمح بإضافة مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، تخصص للإلغاء الجزئى لمنظومة السخرة، ليكون ذلك فى حدود الإنفاق الإدارى المسموح به للحكومة المصرية.

كان السير كولن سكوت ـ منكريف هو ومعاونوه يقومون فى الوقــت نفسه بإلغاء منظومة السخرة دونما انتظار لقرار الدول (الأوروبيــة). وفــى اليوم السادس من شهر يوليو من العام ١٨٨٦ الميلادى أبلغ الــسير كــولن سكوت ـ منكريف، أن مبلغ الــ ٢٥٠٠٠٠جنيه إنجليزى المخصص للإلغاء الجزئى لمنظومة السخرة مكن من تقليل عدد الرجال الذين كانوا يــستدعون للعمل مائة يوم من ٢٣٤ و ١٥٣ (متوسط السنوات الثلاث الــسابقة) إلــى ١٠٢،٥٠٧، أى بنسبة تخفيض وصلت إلى ٥٦ فى المائة. وعليه، اتضح أنه فى الوقت الذى كان فيه الوكلاء (الممثلون) الدبلــوماسيون يناقشون مــا إذا كان ينبغى أو لا ينبغى صرف المبلــغ ٢٥٠٠٠٠ جنيــه إنجليــزى، كــان الإسكتلندى العملى (كولن سكوت ـ منكريف) قد قام إلى حــد بعيــد بحــل مشكلة إنفاق ذلك المبلغ. وجاءت النتيجة التى لاحظتها بعد الكتابة إلى اللورد روزبيرى Rosebery "مرضية للغاية"، وانعكس صدى هذا الرضا قادمًا إلينا من وزارة الخارجية.

وتجلت بعد ذلك حقيقة واقعة. كان هناك إحساس بأن الفــلاح إذا مــا أُعفى من الالتزام برفع الطمى بأصابعه من قاع القنوات والتــرع ، تحــت ضغط عقوبة الجلد، إذا ما رفض القيام بهذا العمل، فسوف يكون من الصعب على الدول الأوروبية المتحدة، جعله يقوم بعمله السابق.

كانت الطاحونة الدولية، فى ذات الوقت، وبغض النظر عن الحقــائق، لا تزال تواصل عملها بشكل بطىء. قد يظن البعض، أنه طالما لجأت الدول (الأوروبية) إلى مشورة مفوضى الدين، باعتبار ذلك شرطًا لموافقتهم علــى مرسوم السخرة، ونظر أيضًا لأن المفوضين كانوا قد وافقوا على المرســوم، بأن الهدف لم يعد بعيدًا. لكن الواقع كان يقول إن الهدف لم يكــن واضــحًا على الإطلاق.

تلت ذلك فترة من التوقف. وبدا الأمر، فى لحظة من اللحظات، كما لو كان يتعين السير فى طريق من طريقين فقط ـ إما المناداة بالسخرة وبـذلك يجرى جر مصر مرة ثانية إلى العمليات الإدارية السابقة، التى كانت الـبلاد قد بدأت تتخلص منها، أو المضى قدمًا فى استخدام العمل الحر وجر خطـر الإفلاس على البلاد. كانت مسألة تحديد الأسوأ بين هذين الطـريقين أمـرًا صعبًا. يضاف إلى ذلك، أنه كان هناك كثير من التأييد للسير فـى الطريـق الأول، إلى حد أن أى إعلان عام عن العودة إلى السخرة قد يحرج المعارضة ويحولها إلى موافقة، بل والأكثر من ذلك، أن مثل هذا الإعلان قد يتسبب فى حث الحكومة البريطانية على تقديم العون والمساعدة. وهنا تقرر الدعوة إلى السخرة. وعند هذه المرحلة صدر إعلان عام بهذا المعنى. وأسفر ذلك عـن تحريك الرأى العام فى كل من إنجلترا ومصر. بعد ذلك بأسبوعين (أى فـى اليوم الخامس عشر من شهر فبراير)، عززت الحكومـة الفرنـسية قبولهـا لمرسوم السخرة بشرط إضافة بند يشترط وضع الاتفاق الخـاص بالأشـغال العامة تحت سيطرة مندوبى صندوق الدين. وجرى التشاور تلغرافيـا مـع الحكومة البريطانية، ورفضت الحكومة البريطانية قبول مقتـرح للحكومـة الفرنسية.

كان الموقف فى تلك اللحظة محرجًا للغاية، كانت الخزانة البريطانيـة تضغط، بالإضافة إلى مشكلة السخرة، من أجل الحصول علـى مـدفوعات عسكرية كبيرة مستحقة على الحكومة المصرية. ولما كـان الـسير كـولن سكوت ـ منكريف، قد أصابه مس من الغضب بسبب المعارضة التى كـان يواجهها عند كل منعطف من المنعطفات، فقد أدى ذلك إلى استقالة الرجل من منصبه، لكنه عاد بعد ذلك وسحب استقالته. لم يجر التعويـل كثيـرًا علـى التعاون من جانب المصريين، الذين كانت الحكومة البريطانية والمـسئولون

البريطانيون فى مصر يعملون من أجل مصالحهم. كان نوبار باشا يــرى أن مصلحة مصر تتمثل فى تحاشى تعيين لجنة دولية للتعامل مع الموقف المالى، لكن الخديوى هو وبعض كبار المصريين كانوا غير مبالين بهذا الأمر. بــل إن البعض كانوا يفضلون إنشاء لجنة بغية كسر النفوذ المنفرد لإنجلترا، وكان هناك بعض ثالث، لم يبذلوا، لأسباب محلية صغيرة، جهدًا حقيقيــا لتحاشــى لجنة من هذا القبيل. يضاف إلى ذلك، أنه لو أعيد نظام السخرة لكانت تلــك وصمة فى جبين بريطانيا. وعليه، جرى الإبراق إلى لندن بتوسل قوى لطلب المساعدة البريطانية. وردًا على ذلك التوسل تلقيت البرقية التالية من اللــورد سالسبورى:-

"إذا كنت ستوضح الطريقة التى يمكن أن تساعد بها حكومة صــاحبة الجلالة فى تخليص الحكومة المصرية من الحرج القائم حاليًا، فإن الحكومــة على استعداد للنظر فى مقترحاتك بروح بالغة الود".

"يمكن أن تترتب عواقب وخيمة على تعطيــل الإجــراءات الخاصــة بإلغاء السخرة، وبخاصة على رفاه الفلاحين والرفاه العام للبلاد، مما يحــتم، تحاشى ذلك التعطيل قدر المستطاع، كما أن حكومة صاحبة الجلالة ســوف تعير انتباهها على أفضل نحو ممكن، إلى المقترحات التــى ســتقدم إليهــا حول معالجة المــصاعب الحاليــة، عــن طريــق الإجــراءات المؤقتــة، أو بالوسائل الأخرى".

جرى الاتفاق بعد تبادل المزيد من الرسائل، علــى أنــه فــى حــال الضرورة، فإن سداد المبالغ المستحقة للحكومة البريطانية، على شكل فوائــد على أسهمها فى قناة السويس، ينبغى تأجيلها بغية توفير المبــالغ المطلوبــة للاستغناء عن عمالة السُّخرة. وترتب على ذلك إصــدار الإخطــار العــام التالى:-

"مسألة الالتزام بنقاط القوة فى المرسوم الخاص بالسخرة يجب أن تخضع لتعديلات كبيرة غير مسموح بها، وعليه فإن الحكومة المصرية ترغب فى حتمية إلغاء هذا المشروع. لكن الحكومة بحكم مسئوليتها تعد إلغاء السخرة أمرًا يتعلق برفاه البلاد؛ وبالتشاور مع الحكومة البريطانية فإنها تشارك الحكومة المصرية رأيها تمامًا فى هذا الموضوع.

وبناء على هذا التبادل للآراء سوف تتخذ الإجراءات التى تسمح باستخدام العمالة. وقرار مجلس الوزراء ينص على دعوة وزارة الأشغال العامة للموافقة على عقود المشروعات التى ستبرم بعد إلغاء نظام السخرة"(*)(١).

هناك بعض العلامات البارزة القليلة فى تاريخ الإدارة المصرية، وهذه واحدة من تلك العلامات. ولما كان المنشور الذى جرى إصداره تحت رعاية اللورد دفرين قد وجّه ضربة قاصمة لسياسة استعمال الكرباج، فإن الإعلان سالف الذكر يعد خاتمة لمصير منظومة السخرة. وعلى الرغم من عدم انتهاء المعركة، فلن يكون هناك من الآن فصاعدًا شك فى الجانب الذى سيحقق النصر فى نهاية المطاف. ترتب على ذلك أن الفلاحين لم يعودوا يجلدون لأنهم لم يزيلوا الطمى بأصابعهم من أية ترعة من الترع العميقة. وتمسكت الحكومة البريطانية بوعدها وبرت به، عندما أقرت بأن ذلك الشيء البغيض إلى المصريين يجب أن يتوقف. لم يعد التراجع أمرًا ممكنًا. وفهم نوبار باشا أهمية هذه الخطوة، وعليه راح الرجل يعبر عن مشاعر الشعب المصرى بكلمات من هذا القبيل:-

---

(*) وردت هاتان الفقرتان باللغة الفرنسية وهما من ترجمة المترجم.

(١) كان القرار عبارة عن دعوة للسخرة.

كتب الرجل يقول: "تعرفون يا سيادة الوزير أن إلغاء السخرة كان هدفًا لحكومة صاحب السمو منذ زمن طويل، وأن ذلك كان هدفًا مطلوبًا من الجميع؛ وعليه فإنى أقوم بواجبى عندما أنقل للحكومة البريطانية امتنان وعرفان مصر كلها بالدور الذى لعبته الحكومة البريطانية فى التحقيق الجزئى لإجراء يعتمد عليه رفاه وازدهار البلاد".

قد لا يكون الاعتراف المصرى بالجميل صادرًا دومًا من القلب، أو أنه طويل الأجل، لكن ليس هناك شك أن الاعتراف بالفضل كان أمرًا واجبًا. يزاد على ذلك أن الشكر – "والشكر الزائد هو كل رصيد الفقراء" – كان هو الشيء الوحيد الذى كان فى وسع المصريين.

ومن بين المنجزات الكثيرة التى حققتها إنجلترا فى مصر فى مسألة الإنسانية المعذبة، والتى تستحق الثناء، أن العرق الأنجلو – سكسونى أصر، فى مواجهته للمعارضة الشديدة على أن العامل المصرى لابد من حصوله على أجر نظير العمل الذى يقوم به، وأنه ينبغى عدم جلده إذا لم يرغب في العمل.

لم يكن الانتصار قد تم حتى الآن. فقد سبق أن أوضحنا أن مبلغًا سنويا يقدر بحوالى ٤٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، كان مطلوبًا لإلغاء السخرة، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة تطهير الترع. وبشق الأنفس، أمكن الحصول على مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى كل عام. وقد مكن ذلك من إلغاء نظام السخرة بشكل جزئى، وبلغ عدد الرجال الذين استدعوا للسخرة لمدة مائة يوم فى عام ١٨٨٣ حوالى ٢٠٢٦٥٠. وفى العام ١٨٨٦ الميلادى وصل هذا العدد إلى ٩٥٠٩٣ رجل. وفى العام ١٨٨٧ الميلادى لم يجر استدعاء سوى ٨٧١٢٠ رجل. وبعد أن تحدد مصير السخرة، كان من الطبيعى أن تبرز مسألة طريقة الاستغناء عن خدمات السخرة التى يعمل فيها ٨٧٠٠٠ رجل. احتاجت مسألة

إكمال الإصلاح إلى إنفاق إضافي يقدر بحوالي ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزي كل عام. تمنت الحكومة المصرية لو أن هذا المبلغ أضيف إلى الإنفــاق الإدارى المسموح به من الدول. لكن هذا التمنى، لم تجر الموافقة عليه مـــن الوهلـــة الأولى.

قد لا يكون من المفيد الدخول فى حديث مطول عن تفاصـــيل تـــاريخ المفاوضات المتعبة، والمضنية التى أعقبـــت ذلـــك. والأفـــضل أن نتـــرك المفاوضات فى عالم النسيان. ويكفينا القول هنا: إن الموقف المالى تحسن مع مرور الزمن، وأصبحت مسألة التسوية العاجلة أمرًا غير ملح. وفى نهايـــة المطاف، جاءت وفاة توفيق باشا فى شهر يناير من العام ١٨٩٢ المـــيلادى بمثابة فرصة لم تكن فى الحسبان، مكنت من تسوية هـــذه المـــسألة. كانـــت الحكومة المصرية، بتحريض من مستشاريها البريطانيين، تـــود أن تـــستهل اعتلاء الخديوى للعرش باتخاذ بعض الإجراءات المفيدة للسكان بشكل عـــام. ومن ثم اقترحت الحكومة المصرية تخصيص قسم من الوفورات الناجمة عن التمويل الذى جرى مؤخرًا لدين الأفضلية، من٥ فى المائة إلى ٣ ونصف فى المائة، لمسألة إلغاء السخرة، كما اقترحت الحكومة فى الوقت نفسه تخفـــيض ضريبة الملح بنسبة ٤٠ فى المائة. لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة للموافقة على المقترحات التى تمس الوفورات، أيا كانت تلك المقترحات. يضاف إلى ذلك أنهم لم يرغبوا فى الوقوف فى طريق تخفيض ضريبة الملح. وإن جعلوا موافقتهم على المقترح المصرى مشروطة .

كان مؤتمر لندن الذى عقد فى العام ١٨٨٤ الميلادى قد وافـــق، مـــن حيث المبدأ، على حتمية دفع الأوروبيين المقيمين فى مصر الضريبة المهنية، التى لم يكن يدفعها منذ ذلك الحين فصاعدًا، سوى المصريين. وبعد شيء من

المفاوضات المضنية، جرت الموافقة من قبل الدول على قانون يطبق على كل المقيمين فى مصر سواء أكانوا مصريين أم أوروبيين. وعندما توفى توفيق باشا، كانت تلك الضريبة، وللمرة الأولى، على وشك أن تفرض على الأوروبيين، الأمر الذى كان غير طبيعى لهم بطبيعة الحال. ربطت الحكومة الفرنسية موافقتها على المقترح المصرى بتخفيض ضريبة الملح، كما ربطت موافقتها على إلغاء السخرة بإلغاء الضريبة المهنية. وفى نهاية المطاف جرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتخفيض ضريبة الملح؛ كما ربطتها أيضًا بإلغاء الضريبة المهنية عن كل من الأوروبيين والمصريين، وربطتها أيضًا بحتمية زيادة حد الإنفاق الإدارى للحكومة المصرية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام، وبذلك يمكن توفير الأموال المطلوبة لدفع ثمن العمل الحر الذى حل محل السخرة.

وبذلك يكون ذلك الإصلاح الكبير قد أنجز فى نهاية المطاف بعد نضال دام ثمانى سنوات. ولما كان ذلك الإصلاح يصب فى مصلحة مصر التى كانت على أعتاب الإفلاس الوطنى، فقد استمر خلال فترة طويلة من الخلاف الدبلوماسى، الذى كان يأخذ طابع الحدة أحيانًا، وطابع المرارة المزمنة أحيانًا أخرى، لكن ذلك الخلاف اختتم، بحكم الظروف الضاغطة، بإمكانية عقد صفقة على قبر الخديوى المتوفى. ويرجع الفضل فى ذلك إلى الفترة القصيرة التى أعقبت وفاة توفيق باشا، التى أدت، بعد التغلب على شيطان الغيرة الدولية إلى توجيه ضربة قاضية إلى نظام السخرة الكريه الذى وُجد فى هذا البلد الذى عرفه منذ عهد الفراعنة.

إلى هنا نكون قد أتينا فقط على ذكر السخرة التى جرى استخدامها فى تطهير الترع خلال فترة انخفاض مستوى مياه النيل. يزاد على ذلك أن السخرة كانت تستخدم من قديم الأزل فى مصر لتحقيق هدف آخر، وهو

بالتحديد حماية ضفتي النهر خلال موسم الفيضان وبذلك يمكن تحاشى خطر الفيضان. ومن الضرورى القيام بهذا العمل لأهميته لرفاه وسـلامة الـبلاد. ليس من الممكن إلى يومنا هذا إلغاء السخرة إلغاء كاملا، لكن عـدد الـذين يجرى استخدامهم فى هذا العمل يتناقص عامًا بعد عام، فضلا عن أنه آخـذ فى التناقص بصورة مستمرة.

الفصل الحادى والخمسون

الفساد

شيوع الفساد- الخطوات التى اتخذت للقضاء على الفساد- المسئولون البريطانيون على سبيل المثال- تقليل الممارسات الفاسدة.

لم يحدث أن كان هناك فى أى بلد من البلدان فساد ــ تلك الآفة التى تأتى على القسم الأكبر من قلوب حكومات الشرق ــ أكثر شيوعًا مما كان الحال عليه خلال حكم إسماعيل باشا. لقد ورث إسماعيل باشا عن أسلافه نظامًا إداريا غارقًا فى الفساد. وقد أدت تصرفات إسماعيل نفسه إلى مضاعفة ذلك الفساد. كان إسماعيل باشا مؤمنًا بالرشوة، وأنها، إن لم تكن بمثابة نظام الحكم الفاعل الوحيد، فإنها تكون كذلك فى معظم الأحيان. كان إسماعيل باشا مؤمنًا بأن كل إنسان له ثمن يمكن أن يُشْتَرى به. هذا يعنى أنه مارس المبادئ، التى أعطانا بايرون وصفها، من خلال حالة من حالاته النفسية التهكمية فى واحدة من قصائده:-

شراء إخواننا من المخلوقات أمر يسر الخاطر،

وكلهم يجب أن يباعوا، إذا ما فكرت

في أهوائهم، وكنت ماهرًا؛ البعض يمكن

شراؤهم عن طريق الملامح، وبعض آخر عن طريق

الزعيم المولع بالحرب؛

بعض آخر بالمكانة، حسب أعمارهم أو طبائعهم؛

والغالبية العظمى عن طريق المدفوعات الفورية — لكن كلهم
لهم أثمان،

بدءًا من التيجان إلى الملذات، طبقًا لرذائلهم.

سار رعايا إسماعيل باشا على درب سيدهم — كانوا يقبلون الرشاوى ويدفعونها؛ بدءًا من الصبى الحمَّار شبه العارى، الذى يصيح مطالبًا "بالبقشيش" ومرورًا بالمطالبة بقرش أو قرشين من سائح فصل الشتاء، وانتهاء بالباشا عالى المقام، الذى يمكن الحصول على عونه عن طريق دفع مبالغ كبيرة معظمها، أو كلها تقريبًا على سبيل الرشوة. كان المقاول يرشى الوزير كيما يحصل على عقد بشروط مناسبة له هو، ثم يقوم بعد ذلك برشوة كاتب الأشغال حتى لا يتحرى بدقة ما إذا كانت نصوص العقد قد نفذت تنفيذًا دقيقًا. كان المرؤوس يرشى رئيسه طلبًا للترقية. كان مالك الأرض يرشى المهندس كيما يحصل على المزيد من الماء لأرضه وحقوله، أكثر مما يستحقه. كان القضاة يُرْشون من المدعى والمدعى عليه فى أية قضية من القضايا، وكان القرار يصدر لصالح ذلك الذى دفع رشوة أكبر — كان مساحو الأراضى الحكوميون يُرْشون لتزوير قياسات الأرض. كان مشايخ القرى يحصلون على رشوة نظير الإعفاء من السخرة ومن الخدمة العسكرية. كانت الشرطة تحصل على رشوة من كل سيئ الحظ الذين تحتم عليهم الاتصال بها. المسافر بالسكك الحديدية، كان يجد أن من الأرخص له أن يدفع "بقشيشًا"

للحارس أو المحصل بدلا من أن يدفع ثمن التذكرة. وعلى سبيل التمهيد لرشوة المدير كيما يقوم بتحرى مظلمة من المظالم، كان يتحتم على الشاكى رشوة الأتباع الجياع، الذين يتسكعون حول مكتب المديرية، قبل إبلاغ الرجل الكبير شخصيا بالشكوى المقدمة. وواقع الأمر أن تفشى الرشوة فى المنظومة كان بلا نهاية. كانت الحياة الاجتماعية والحياة الرسمية المصريتان مشبعتين بالفكرة التى مفادها أن المطالب الشخصية هى والمصالح الشخصية المصرية أيضًا، وبغض النظر عن عدالتها، لا يمكن الوفاء بها بدون دفع "البقشيش".

كان واضحًا منذ البداية أن تبنى الأفكار النظيفة من قبل الخدمة الإدارية ومن قبل مجتمع مريض على النحو سالف الذكر، يعد مسألة وقت ليس إلا. وتعد إدانة المجتمع للارتشاء، واحدة من الضمانات الرئيسية ضد الفساد فى البلدان المتحضرة. هذا يعنى أن تقديم الرشوة أو الحصول عليها يعد أمرًا مشينًا. والمرتشى، إذا ما انكشف أمره يلقى عقابًا اجتماعيا يكون أقسى فى معظم الأحيان من العقاب الذى ينزله به القانون. لم يكن فى مصر رأى عام حاكم لهذا الموضوع، على الرغم من وجود هذا الرأى فى الوقت الحالى. كانت الرشوة تعد عملا من أعمال الفساد. ومعروف أن العادات الفكرية التى تكون من هذا القبيل لا يمكن تغييرها فجأة. هذا يعنى أيضًا أن هذه الأعمال لا تتأثر كثيرًا بإصدار القوانين والقرارات. وعلى الرغم من ذلك، أمكن اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية التى ترمى إلى التقليل من الإغراءات التى تساعد على قبول الرشوة، وبذلك يمكن التقليل من احتمال تحقيق الرشوة للأهداف التى دفعت من أجلها النقود، وبذلك يسهل اكتشاف الأطراف المذنبة فى هذه المسألة. وقد بدأت تلك الإجراءات فى مصر خلال فترة المراقبة الثنائية واكتملت خلال فترة الاحتلال البريطانى.

في المقام الأول، أدى إدخال نظام سليم للحسابات والمراجعة إلى ضبط إساءة استعمال أموال الدولة. كان لابد من وجود مستندات صرف لكل المبالغ التى يجرى إنفاقها. يزاد على ذلك أن المسئولين كانوا مطالبين بإمساك حسابات دقيقة للأموال التى يجرى تداولها من خلالهم. لم تعد مسألة اختفاء المال العام شبيهة بأعمال السحر.

كان ذلك النوع من الإصلاح سليمًا وممتازًا فى أسلوبه. يزاد على ذلك، أن من الخطأ الاعتقاد أن المحاسب أو المراجع يستطيعان وحدهما وضع حد لأعمال الفساد التى يقوم بها المسئولون غير الشرفاء. هناك مئات الطرق التى يمكن بها تضليل كل من المحاسب والمراجع. ويجدر بنا هنا أن نورد مثالا واحدًا على ذلك، حدث أن كان أحد المسئولين الكبار مكلفًا ببيع أراض مملوكة للحكومة. وكانت هناك أراض أخرى مجاورة لتلك الأراضى لكنها كانت مملوكة لذلك المسئول. قام ذلك المسئول ببيع هذه الأراضى وتلك للمشترى نفسه. كان النوعان من الأراضى متماثلين من حيث الجودة، لكن كان ثمن بيع الأرض الحكومية أقل كثيرًا من الثمن الذى بيعت به الأرض المملوكة لذلك المسئول. وبذلك يكون مبلغًا كبيرًا من المبلغ الذى كان يتعين أن يذهب إلى الخزانة قد شق طريقه إلى جيب ذلك المسئول الذى كان مكلفًا برعاية مصالح الحكومة. هذا يعنى أن أى نظام من أنظمة المراجعة يعجز عن اكتشاف التدليس الذى يكون من هذا القبيل. مثل هذا العمل لا يمكن اكتشافه إلا بواسطة شخص تصادف أن يعرف أن القيمة السوقية للأرض المباعة من قبل الحكومة كانت أكبر بكثير من المبلغ الذى حصلت عليه الحكومة.

ثانيًا، أدى صرف المرتبات بصورة منتظمة للمسئولين الحكوميين إلى تحرير هؤلاء المسئولين من إغراءات قبول الرشاوى. يضاف إلى ذلك أيضًا أن مرتبات الطبقات الدنيا جرى رفعها. وطالما سمحت الحكومة بصرف

رواتب غير كافية لمستخدميها، أو مثلما حدث فى عهد الخديوى إسماعيل، إذ كانت الحكومة، فى أغلب الأحيان، تترك المستخدمين على امتداد شهور بلا رواتب، فإن ذلك يغرى هؤلاء المستخدمين بزيادة دخولهم بطرق غير شرعية[1].

ثالثًا، وجهت منظومة تقديم العطاءات عن السواد الأعظم من الأعمال العامة، وعن توريد المخزونات الحكومية ضربة فى ذلك الاتجاه الذى كان فيه الفساد على أشده حتى ذلك اليوم.

رابعًا، أدى إنشاء نظام قضائى محسن جديد، هو والاختيار الدقيق للقضاة، وكذلك السيطرة الواعية على تصرفات هؤلاء القضاة، إلى تطهير المحاكم من الفساد.

خامسًا، اختفت أيضًا ضرورة رشوة مشايخ القرى بغية الإعفاء من عمل السخرة، نظرًا لإلغاء القسم الأكبر من منظومة السخرة وتقنين القسم المبتقي منها.

سادسًا، أدى إنشاء خدمة توظيف جيدة إلى القضاء على كثير من الممارسات الفاسدة.

أخيرًا، يرجح أن استخدام عدد كبير من المسئولين البريطانيين الأكفاء، أدى، أكثر من أى شيء آخر، إلى وقف الكثير من الفساد. كان الكثيرون يضربون المثل بالمستخدمين البريطانيين. معروف أن المصريين يثنون بشكل

---

(١) استطاع اللورد كورنواليس Cornwallis وقف الفساد الموجود فى أواخر القرن الثامن عشر عن طريق رفع رواتب المسئولين.

لا إرادى على النزاهة الإنجليزية، من منطلق ندرة تقديم الرشاوى للمسئولين البريطانيين[١].

ليس هناك شك فى أن هذه الإجراءات كانت فاعلة فى مسألة الحد من الفساد. وبشكل عام، يمكن القول إن السواد الأعظم من أفرع الإدارة المركزية للحكومة المصرية وكذلك المحاكم قد يكون فيها قدر ضئيل من الفساد، لكن أكثرها ليس فيها على الإطلاق أية مسحة من الفساد. يضاف إلى ذلك، أننا لا يمكن، بناء على هذه الأسباب، القطع بأن منظومة "البقشيش" منظومة فاسدة. واقع الأمر، أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد مدى بقاء تلك المنظومة، بشيء من اليقين، والسبب فى ذلك أن الناس، على الرغم مما يلقونه من تشجيع من قبل المسئولين الكبار فى الحكومة، يترددون فى الشكوى من المعاملات غير القانونية، فى الوقت الذى يقوم فيه المسئول المصرى الفاسد، من ناحية أخرى، بالكشف عن عبقرية فريدة فى مواصلة النصب والتدليس بغية إحباط جهود أولئك الذين يقتفون أثره بغية كشف أمره. عمومًا، يمكن القول إنه على الرغم من أن الفساد لم يعد يمارس على نطاق كبير، فإننا لا ننكر أن الإدارات المحلية، وأخشى القول أيضًا، وبعض أفرع وزارة الأشغال العامة، لا يزال بها قدر كبير من الرشوة. وسوف يستغرق اختفاء هذه الأشكال من الفساد وقتًا طويلا، وبخاصة فى ضوء الصعوبة

---

(١) كانت نزاهة المسئولين البريطانيين فى مصر مسألة غير قابلة للطعن فى معظم الأحيان. ومع ذلك، يؤسفني القول إنه كانت هناك حالات قليلة جدا من الفساد وخيانة الأمانة بين المرؤسين.

البالغة فى الحصول على الأدلة الدامغة التى تدين المسئولين الفاسدين[1]. ونستطيع القول فى الوقت ذاته وبثقة إن أية فترة سابقة من التاريخ المصرى، تقلصت فيها ظاهرة "البقشيش"، المدفوع منه والمقبول، مثل الفترة الحالية.

وعليه، يمكن القول إن تلك كانت الثمار الأولى للتدخل البريطانى فى مصر. لقد توقف التعذيب، كما توقف أيضًا استعمال "الكرباج". وجرى أيضًا إلغاء نظام السخرة. وجرى تقليل الفساد الإدارى بشكل كبير جدا.

ترى، كيف تكللت، فى هذه الحالات الثلاثة، جهود المسئولين البريطانيين العاملين فى الحكومة المصرية، بنجاح بارز من هذا القبيل؟ لقد حدث ذلك النجاح نظرًا لأن هؤلاء المسئولين إما كانوا أحرارًا فى القيام بتصرفاتهم، وإما لأنهم، مثلما حدث فى السخرة استطاعوا، بعد كفاح مرير، الإطاحة بالقيود الدولية التى كانت تعوق حركتهم. ونحن عندما نمعن النظر فى تاريخ الإصلاح المصرى، نتبين أن النجاح كان يتناسب تناسبًا طرديا مع حرية العمل فى الحكومة المصرية من ناحية والعمل فى ظل السيطرة والمشورة البريطانيتين. وفى الأماكن التى ينعدم فيها وجود مثل هذه الحرية تكون النتيجة فاشلة أو يكون النجاح ضئيلا فى معظم الأحيان.

---

(١) لا يمكن لنا أن نفهم فهما دقيقا أن خوف الناس من بعضهم البعض، حل فى أذهان السواد الأعظم من سكان مصر، محل الخوف من الحكومة الذى كان موجودا من قبل. وهذه المعلومة معلم مهم فى إدارة البلاد. كان يغلب على النوع الثانى من الخوف، فى كل الأحوال، فكرة المحافظة على الأمن العام. على الجانب الآخر، نجد أن الخوف من الثأر، سوف يتم بصورة أو أخرى، بواسطة ذلك الشخص المشكو فى حقه، أو ذلك الشخص الذى يجرى تقديم الدليل ضده فى المحكمة، كان يعمل فى الاتجاه الآخر المعاكس تماما. وقد قدم السيد/ ماشيل، المستشار الحالى فى وزارة الداخلية، إشارات وتوضيحات بارزة مؤيدة لهذه الفكرة فى تقاريره السنوية. وإن أردت المزيد عن الحرص الشديد الذى ينتشر بين الفلاحين فى معظم الأحيان، فارجع إلى المضبطة "مصر"، العدد (١) ١٩٠٥ ، ص ٤٥ .

الفصل الثانى والخمسون

الامتيازات الأوروبية

أصل الامتيازات الأجنبية- الفرق بين تركيا ومصر- إساءة استعمال الامتيازات الأجنبية- مبررات الامتيازات الأوروبية- شذوذ الموقف البريطانى- استحالة الوصول إلى حل عام- التغييرات الصغيرة- الحق فى فرض قوانين فرعية - مصلحة الضرائب- الضريبة المهنية- مقترح إنشاء مجلس تشريعى محلى- التدويل.

ليس من الضرورى هنا الدخول فى مناقشة فنية حول الحقوق التى حصل عليها المقيم الأوروبى فى مصر بفعل الامتيازات الأجنبية. هذا الموضوع مُعقد وبخاصة أن بعض هذه الحقوق ترتكز على نص الآليات الدولية، فى الوقت الذى يظل فيه الطابع الدقيق لبعض الحقوق الأخرى، التى جرى اكتسابها عن طريق العادات والتقاليد، مصدرا من مصادر الخلاف المستمر. الواقع من الناحية التاريخية، أن من الخطأ استعمال مصطلح "الحقوق". كانت الامتيازات الأجنبية فى أساسها عبارة عن "خطابات امتياز، أو على حد التعبير الشرقى شهادات إمبراطورية تحتوى على وعود قطعها

على أنفسهم"[1] سلاطين الأتراك وأسلافهم البيزنطيون. كان لابد من وجــود رواية قــانونية حتى يمكــن أن تكون مبررا أمام المسلمين المتشددين، الذين لا يسترشدون إلا بمبادئ القرآن الكريم، فى تعاملهم مع المــسيحيين علـــى أساس من المساواة. كان المسيحيون من الناحية النظرية يعدون أعداء أبديين؛ وبذلك يصبحون غير جديرين بالسلام إلا إذا اعتنقوا الإسلام أو دفعوا الجزية لغزاتهم المسلمين. كان إبرام "المعاهدات" أمرا مستحيلا وغيــر دينـــى مـــع الكفار، لكن كان من حق أمير المؤمنين الموافقة، فضلا منه، على منح هؤلاء الكفار "امتيازات". ولما كان المسلم غير مدرك أن عقيدته غير المرنة كانت تنطوى على بذور تحللها، فربما يكون قد خطــر ببالـــه أن إعطـــاء هـــذه "الامتيازات" قد لا يقلل من شأن منظومة حكمه. وبـــذلك لا يكـــون المـــسلم مخطئا إذا ما ذهب هذا المذهب. ولما بدأت قوة الهلال تـــذوى أمـــام قـــوة الصليب، أدى ذلك إلى تحول الفرنجى بصورة متدرجة من مجرد مـــستقبل متواضع "للامتيازات" إلى مالك متجبر "للحقوق". وقدر لهذه الحقوق أن تكون أداة للخير وأداة للشر أيضا عند كل من الحاصلين عليها والمانحين إياها. وقد أسهمت هذه الحقوق ولا تزال بشكل ملحوظ فى تحطيم المنظومتين السياسية والاجتماعية عند من يعتنقون الإسلام.

الحقوق التى كفلتها الامتيازات الأجنبية أو التى ترتبت عليهـــا ليـــست واحدة فى مصر وفى الأجزاء الأخرى مـــن الممتلكـــات العثمانيـــة. كانـــت الحكومة التركية منتبهة إلى الانتهاك الأوروبى، وكانت قوية بالقـــدر الـــذى يمكنها، إلى حد ما، من مقاومة ذلك الانتهاك. يزاد على ذلك أن افتقار حكام

---

(١) فان دايك، الامتيازات العثمانية، ص١٢.

مصر الخديويين إلى الوعى واليقظة، جعلهم يسمحون، من ناحية أخرى، بقدر كبير من الامتيازات الأوروبية، التى لم يجر الموافقة عليها بمقتضى معاهدة من المعاهدات، الأمر الذى جعل هذه الامتيازات تتحول، حسب العرف، إلى وضع من أوضاع الحقوق المكتسبة، ولو حدث وانتبه أولئك الحكام، مثلما حدث فى بعض الأحيان، إلى النتائج التى ترتبت على عدم اكتراثهم، لما أصبحوا فى حالة من الضعف لا تمكنهم من المقاومة، أو أن وفاضهم الخالية نتيجة التبذير غير المحسوب، جعلتهم يميلون إلى مقايضة جزء من حق مولدهم السياسى بامتياز أو تنازل مؤقت. نتج عن ذلك أن الأوروبى الذى يحمل امتيازا فى تركيا أصبح أكثر امتيازا فى مصر. وأصبحت إساءة استعمال الامتياز تسير على الخط نفسه الذى يسير عليه الامتياز. وعليه فإن ما حدث فى ذلك الجزء من الممتلكات العثمانية، والتى أصبحت مؤخرا أكثر من الممتلكات الأخرى، تحت السيطرة المباشرة لقوة (الدولة) أوروبية، مما أدى إلى التساهل فى منح الامتيازات، وإساءة استعمال هذه الامتيازات فى قضية التقدم، وترتب على ذلك زيادة معدل منح الامتيازات عما كانت عليه وزيادة إساءة استعمالها أيضا وذلك على العكس من أى مكان آخر فى الممتلكات العثمانية، وإن شئت فقل ممتلكات السلطان.

يزاد على ذلك، أنه على الرغم من أننا لا نستطيع أن نزيد شيئا على إساءة استعمال تلك الامتيازات، فإن لدينا الكثير من الحجج الدَّامغة التى يمكن أن نسوقها فى الدفاع عن استعمال الامتيازات. قد تبدو، من الوهلة الأولى، مواصلة المهرب تجارته المحرمة تحت مرأى ومسمع السلطات الجمركية، أمرا فظيعا وبشعا نظرا لأن التزامات المعاهدة تمنع اتخاذ أى عمل عاجل وفعال ضد مثل هذا المهرب. هذه الالتزامات نفسها جرى تحويلها إلى استعمالات وضيعة، أسفرت عن حماية صاحب أوكار القمار، وحمت أيضا

بائع المشروبات المغشوشة، وحمت أيضا متلقى البضائع المسروقة، وحمت أيضا بائع العقاقير المهمل الذى يزود زبونه بالسم بدلا من العقار الذى ينطوى على شيء من الشفاء. ولكن بعد أن نكون قد أوردنا كل هذه الحجج، وغيرها من الحجج الكثيرة الأخرى، تتبقى لدينا الحقيقة التى لا مراء فيها، وهى أن المُهَرِّب، وصاحب أوكار القمار، ومتلقى البضائع المسروقة، وبائع المشروبات الروحية المغشوشة، هم فى حد أنفسهم يعتنقون مبادئ محددة. وهؤلاء، هم وأبناؤهم المكروهون يمثلون هذه المبادئ، وأنهم طالما لم يثبت عليهم ارتكاب مخالفات قانونية[1]، فإن من حقهم الاستمرار فيما هم فيه بدون عوائق، وأنهم قبل أن يوقع عليهم أى نوع من العقاب، يجب إقناع بعض السلطات بأن هؤلاء المكروهين خالفوا القانون وانتهكوه. دارت واحدة من أكبر المعارك فى تاريخ الحرية الدستورية الإنجليزية حول شخص السيد/ واكس سيئ السمعة. ويعد تناول اللورد بالمرستون لحالة الدون Don باسيفيكو معركة أخرى من هذه المعارك. الشيء نفسه تجده فى مسألة تطبيق الحضارة الأوروبية فى مصر، على الرغم من التناقض الظاهرى الذى يعترى هذه المسألة، التى يجرى، إلى حد ما، اعتبارها بشكل ما مثالا آخر من أمثلة التعامل مع الخشنين الأوروبيين. والسبب فى ذلك، فى واقع الأمر، هو أنه يصعب فى معظم الأحيان فعل شيء فى اتجاه القضاء على إساءة استعمال الامتيازات دون أن ينتج عن ذلك قدر كبير من المخاطرة، يترتب عليه أيضا إساءات استعمال أخرى أثناء القيام بعملية الإصلاح. إن قيام مسئول الجمارك المصرى بتفتيش سفينة المهرب بحثا عن التبغ والحشيش أمر معقول، لكن ما الضمان على عدم قيام المسئول نفسه ـــ فى تجاهل منه لروح بل ونص

---

(١) يجب أن لا يغيب عن بالنا أن الأوروبى يتعين قبل إخضاعه لأى عقاب إثبات ارتكابه لجريمة لا ضد القانون المصرى، وإنما تكون مخالفة لقانون بلده الأصلى.

القانون – بإخضاع قبطان السفينة المستخدمة في التجارة المشروعة، لمضايقات لا حصر لها؟ تعد حرمة مكان الإقامة ركنا أساسا من أركان الامتيازات الأوروبية في الشرق. من الصحيح أن تقوم الشرطة باختراق وكر من أوكار القمار، ثم تقوم بوقف هذه التجارة المشينة، لكن ما الضمان ضد قيام رجل الشرطة نفسه، بناء على أوامر من مسئول عاجز عن التمييز الدقيق بين الطابع والظروف، باقتحام منزل واحد من الناس لم يمسك طوال حياته بورق اللعب أو صندوق الزهر في يده؟ قد يتحتم منع بائع العقاقير المهمل، وذلك من باب المحافظة على مصالح الجمهور، من تسميم زبائنه، لكن منافسه الواعي في هذه التجارة يحتاج بطبيعة الحال إلى شيء من التأكيد الحقيقي، بأنه لن يجري إخضاعه لمضايقات لا داعي لها، أثناء ممارسته لمهنته. يمكن أن نورد هنا عددا لا يحصى ولا يعد من هذه الأمثلة. وعندما كانت تثار مسألة تعديل الامتيازات الأجنبية كانت الأطراف المتحاورة تقدم الحجج والأسانيد السابقة نفسها. كان المصلح يقف في جانب معترضا بحق على إساءة استعمال الامتيازات الأجنبية التي كانت تعرقل تقدمه. وعلى الجانب الآخر، كان يقف الأوروبي، إذا ما كان غير منحاز سياسيا، معربا عن استعداده في المساعدة في وقف إساءة استعمال الامتيازات الأجنبية، وفي المضي قدما بالإصلاح، والذي كان يطالب، تحت تأثير عميق ومبرر إلى حد ما، من انعدام ثقته بالعمليات الإدارية والقانونية الشرقية، بإعطاء ضمانات ضد إساءة استعمال السلطة قبل موافقته على تقليص امتيازات أبناء جلدته. كانت الضمانات المطلوبة مبالغا فيها في معظم الأحيان، وأن تلك الامتيازات كانت تنطوي على توسيع منظومة الحكم الدولية. ولم يكن بوسع الحكومة المصرية إعطاء هذه الضمانات أو حتى الإقدام عليها. ومن هنا كان الطريق ينسدُّ في معظم الأحيان.

دخلت الامتيازات والحقوق الممنوحة للأوروبيين مرحلة جديدة وفريدة بعد أن قامت بريطانيا باحتلال مصر. فقد مضى الإنجليز فى مسألة الإصلاح فى مصر. ووجدوا أنفسهم معاقين هنا وهناك بسبب الامتيازات، التى كانوا يتمتعون بها هم أيضا مثل سائر الدول الأجنبية الأخرى. كان المصلح البريطانى يدافع قائلا: إنه فى ظل رعايته المتحضرة، لن يكون هناك بعد اليوم أى خطر من إساءة استعمال السلطة، وأن قدرا أكبر من حرية الحركة يمكن أن يعطى لحكومة إنجليزية ــ مصرية أكثر من حكومة مصرية خالصة. فى بداية الاحتلال، يفيد الإنجليزى كثيرا من تلك الحجة فى تعامله مع أصدقائه أو حتى مع أعدائه. لقد سخر أعداؤه من هذه الحجة. قالوا: صحيح أنك موجود هنا، لكن ليس من حقك البقاء. وحتى مع التسليم بنفوذ إنجلترا بالغ الأهمية، ومن منطلق أن هذا النفوذ يشكل ضمانا حقيقيا ضد إساءة استعمال السلطة، وهو أمر نشك فيه، فكيف سيكون حال هذا الضمان عندما ترحل عن البلاد، كما سبق أن وعدت؟ أكثر من ذلك، هل يتعين علينا التخلى عن حقوقنا لمجرد تسهيل عمل منافسينا، الذين تفوقوا علينا فى المكر؟ حاشا لله. نحن لن نوافق على قيام حكومة إنجليزية ــ مصرية، لكننا نوافق على تشكيل حكومة مصرية صرفة وبسيطة.

وصل أصدقاء المصلح البريطانى إلى النتيجة نفسها التى توصل إليها أعداؤه، ولكن من خلال منطق مختلف. قالوا: إذا كنت ستعلن عن انتوائك البقاء بصورة دائمة فى مصر وإنك ستتولى إدارة البلاد، فنحن ينبغى أن نكون غير مستعدين للتنازل عن امتيازاتنا، لأننا مع مثل هذا الحال يتعين علينا الحصول على ضمان أكيد ضد إساءة استعمال السلطة. لكن طالما أنك تؤكد بأنكم لستم سوى مقيمين مؤقتين فى هذا البلد، وأن احتلالك إنما هو عمل مؤقت، فنحن نجد أنفسنا نفشل فى الوقوف على الضمانات المضادة

لإساءة استعمال السلطة، عندما تقوم بتنفيذ نواياك التى أعلنت عنها. وعليـه تصبح هذه الحجة أمرا لا يقبل الجدل أو النقاش. يزاد على ذلك أن الحكومة البريطانية نفسها كانت مضطرة إلى الإقرار بهذه الحجة وتبنّيها. ومن هنـا، تكون الأمة البريطانية قد وضعت نفسها فى هذا الموقف غير المنطقى ــ ففى الوقت الذى وجد ممثلها المصرى نفسه فيه مضطرا، فى بعـض الأحيـان، للمحافظة على الامتياز فى المصالح البريطانية مخافة أن تجيء الإساءة من جانب المصريين، كان المصلح البريطانى يطالبه أيضا أن يعاونه فى إلغـاء الامتيازات الأجنبية من أجل المضى قدما بعمـل الإصلاح الذى كانت تهتم به حكومة إنجلترا وشعبها اهتماما كبيرا. ومن هنا يمكن النظـر إلـى هـذا الموقف الفريد باعتباره انتصارا للتناقض الإنجليـزى ــ السكسونى. قـال "مونتالمبرت" Montalembert ذات مرة: "من يمن طالع إنجلترا أنها ليسـت عبدا لمنطق المتحذلق". وأنا بقدر إقرارى بقيمة هذا الثناء والتقريظ، أجـدنى فى بعض الأحيان، باعتبارى وسـيطا متواضـعا مكلفـا بتنفيـذ الـسياسة البريطانية، أتمنى لو كانت تلك السياسة تتسم بقدر أكبر من المنطق عما هى عليه.

لم يكن هناك، فى ظل كل هذه الظروف، سوى حل ممكن واحد. تمثل ذلك الحل فى عدم وجود حل للمشكلات الرئيسة الداخلة فى الموضوع. وما لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لتحمل مسئولية حكم مصر بشكل أساسى، فلن يكون الوضع القانونى الذى عليه سكان البلاد ممكنا ولا مرغوبا. واقـع الأمر أنه كان مؤلما تماما أن نرى تلك الطفيليـات البـسيطة التـى تحـيط بالحضارة الأوروبية، لكن طالما أن مصر سيجرى تحضيرها طبقا للنموذج الأوروبى، دون أن تكون محكومة بحكومة أوروبية، فإنها لابد أن تـصيبها، إلى جانب المنافع الكثيرة، بعض لعنات الحضارة الأوروبية. وإذا ما نحينـا

جانبا المصاعب العملية والسياسية، التى كانت تعترض طريق الإصلاح الجذرى، كان لابد أن نلاحظ أننا إذا ما أعملنا العقل فيما يدور، فسوف نجد أن المحاسن كانت تفوق المساوئ. كان ازدهار مصر المادى يعتمد بدرجة كبيرة على وجود جالية أوروبية كبيرة من ناحية، وعلى جذب استثمارات رأس المال الأوروبى من ناحية ثانية. هذا يعنى أن الأوروبى لن يرضى عن البقاء والإقامة فى مصر إلا إذا كان سيجمع مالا من وراء ذلك، وهو لا يستطيع جمع ذلك المال إلا إذا كانت ممتلكاته وحياته مؤمنة ضد الإجراءات العشوائية التى تصدر عن حكومة كانت سيئة منذ زمن قريب جدلا، والتى يرى هو، أنها قد تعود إلى حالها السابق إذا ما رفعت إنجلترا يدها عن هذه الحكومة.

من هنا يمكن القول: إن مسألة الامتيازات الأوروبية، فى العام ١٩٠٤، كانت هى هى مثلما كانت عليه فى العام ١٨٨٢. ومع ذلك، فنحن عندما ننزل من المبادئ العامة إلى التفاصيل، نجد أن بعض الإصلاحات القليلة الصغيرة جرى تنفيذها على نحو يخفف من مساوئ المنظومة التى كانت قائمة فى مصر عندما أمسك البريطانيون إمساكا محكما بزمام الأمور فى مصر.

يتمثل العيب الرئيس فى منظومة الحكم التى تخضع لها مصر ولا تزال، فى عدم وجود آليات تشريعية قادرة على إصدار قوانين ملزمة لكل سكان البلاد. وكما أن غياب وجود هيئات جيدة التشكيل يؤدى إلى "خلق بابل(*) قضائية"، على حد التعبير البليغ الذى استعمله نوبار باشا، فإن غياب

(*) استعمل المؤلف كلمة Babel بأحرف عالية، وهي إن كانت تدل على اسم علم شهير إلا أنها قد تعني "الفوضى" وبذلك يكون المقصود هنا هو "الفوضى القضائية" و"الفوضى التشريعية". (المترجم)

أو عدم وجود هيئة تشريعية عليا يؤدى إلى "خلق بابل تشريعى" أيضا. التاريخ يزخر بكثير من الأمثلة عن الدول رديئة وسيئة المنظومات التشريعية. وتعد مصر مثالا فريدا على بلد قطع شوطا كبيرا على طريق الحضارة، التى يمكن القول، على الرغم من كل الأسباب العملية، إنها ليست لديها منظومة تشريعية من أى نوع كان.

وعلى الرغم من أن منظومة التشريع بالوسائل الدبلوماسية، وبخاصة فيما يتعلق بالملامح والسمات الرئيسية لهذه المنظومة، لا تزال هى الصامدة فى الميدان، وعلى الرغم أنه من الصحيح أيضا أن استمرار هذه المنظومة ينطوى على موات تشريعى شبه كامل، على الرغم من ذلك كله، فقد تمخض الجبل الدبلوماسى، بعد جهد جهيد، فولد فأرا صغيرا لكنه ليس مثارا للسخرية، لأنه خفض إلى حد ما القيود التى تحيط بالعجز التشريعى وتلازمه. وقد أوضح نوبار باشا، الذى ينبغى أن ننسب إليه فضل التجديد الذى سنتناوله بالوصف فيما بعد، أننا إذا ما نحينا جانبا من المسائل ذات الأهمية الأولى التى من قبيل التشريع الجنائى، وحق فرض الضرائب على الأوروبيين، تبقى أمامنا قدر كبير فى مجال التشريعات الخاصة بالأمور الصغيرة المهمة ذات الصلة بما يمكن أن نسميه "الحياة اليومية للسكان"(*) كانت تنشأ باستمرار مشكلات متعلقة بمدى خضوع الأوروبيين للقواعد والقوانين الصادرة عن الحكومة المصرية، بخصوص المسائل التى من قبيل صيانة الأهوسة والترع، وإنشاء محلات المشروبات الروحية، وأماكن اللهو، وحتى حمل السلاح، ومجموعة كبيرة من الموضوعات الصغيرة، التى يجرى التعامل معها فى أوروبا، فى معظم الأحيان، بواسطة قوانين فرعية، هى من

(*) ورد هذا المصطلح باللغة الفرنسية وهو من ترجمة المؤلف. (المترجم).

صياغة سلطة تشريعية فرعية، جرى تفويضها من قبيل السلطة التشريعية العليا. وبعد شيء من الحوار، وافقت الدول (الأوروبية) على إسباغ حقوق تشريعية على الحكومة المصرية، فيما يتعلق بهذه الأمور، وأن تكون تلك الحقوق التشريعية خاضعة للشرط الذى مفاده أن المقترحات المصرية، قبل أن تصبح سارية المفعول، ينبغى أن تحظى بموافقة الجمعية العامة للمحاكم المختلطة. وجرى النص على عقوبة لا تزيد على غرامة تقدر بجنيه واحد إنجليزى أو سبعة أيام حبس على كل من يخرج على هذه القوانين الفرعية[1]. يعد المرسوم القاضى بهذه التغييرات والمؤرخ باليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من العام ١٨٨٩ الميلادى، وثيقة مهمة لأنه يمثل الخطوات المتعثرة الأولى فى اتجاه الاستقلال التشريعى الذاتى الحقيقى لمصر.

هذا الإجراء معرض بشكل واضح لبعض الاعتراضات من حيث المبدأ. ليس من عادة القضاة صياغة القوانين التى يقومون بتطبيقها. لكن ضرورات الحال وصلت إلى حد يصعب معه تعليق وزن كبير على الاعتراضات المبنية أو المؤسسة على عدم الرغبة فى توحيد المهام القضائية والتشريعية. يتعين فى مصر الإمساك بالمشرعين حيثما وجدوا. ولما كانت الآلية التشريعية المكونة من قضاة مستعدين لتقديم يد العون، فإن هذه الآلية كان لابد من الاستفادة منها لعدم توفر ما هو أفضل منها.

(١) لم يكن العقاب فى كثير جدا من الحالات التى يجرى فيها خرق القانون، كافيا لتأكيد الاحترام العام لنصوص القانون. يزاد على ذلك، أن إجراءات المحاكم تكون معقدة فى معظم الأحيان وبطيئة. وقد تجلت هذه العيوب بصورة واضحة فى مسألة البيع غير القانونى للحشيش، الذى يعد استعماله مصدرا أصيلا من مصادر الجنون فى مصر. راجع "مصر"، العدد ١ عام ١٩٠٦ ص ٦٤ .

كانت الفكرة الأساسية من المرسوم المؤرخ فى ٣١ يناير من العام ١٨٨٩ الميلادى، تتمثل عندئذ فى نقل بعض المهام التشريعية المحددة، التى كانت حتى ذلك اليوم تمارس بواسطة الدول Powers (الأوروبية) ممارسة جماعية، إلى قضاة المحاكم المختلطة. جرى فى ظل هذا المرسوم أيضا فرض بعض الإجراءات المفيدة، بناء على نصوص ذلك المرسوم. وعلى سبيل المثل، جرى تمكين الحكومة المصرية من التحكم والسيطرة على بيع المسكرات فى المناطق الريفية، وبذلك يكون قد تم وضع شيء من الرقابة على الدمار الذى ينشره من حوله مورّد المشروبات الكحولية والمشروبات المغشوشة فى معظم الأحيان[١].

إذا ما انتقلنا إلى شكل آخر من أشكال الإصلاح، تعين علينا ملاحظة أن المصريين كانوا يدفعون بعد حدوث الاحتلال البريطانى، ضرائب مباشرة، لكن الأوروبيين لم يكونوا يدفعون تلك الضرائب. كانت تلك هى ضريبة المنازل (العوائد) والضريبة المهنية. لم تكن هناك أسباب مقنعة لإعفاء الأوروبيين من هذين الصنفين من الضرائب. وكان السبب وراء عدم دفع الأوربيين لهذه الضرائب، هو مجرد أنهم لا يودون دفعها. ولما كان الأوربيون متأكدين من مساندة ممثليهم الدبلوماسيين لهم، فقد نجحوا فى الإبقاء على امتيازاتهم المالية دون مساس. كان الظلم صارخا إلى الحد الذى اضطر الدول (الأوروبية) إلى أن "أقرت العدل عندما جعلت رعاياها فى مصر خاضعين لهذين الصنفين من الضرائب مثل المواطنين سواء بسواء. فقد وافقت الدول، من حيث المبدأ، على مرسوم يُخْضِعَ الأوروبيين، طبقا لنصوصه لدفع ضريبة المنازل (العوائد)؛ وأعلنت الدول أيضا موافقتها على

---

(١) للمزيد عن هذا الموضوع راجع المضبطة "مصر"، العدد ١ من العام ١٩٠٧، من ص ٧٣-٧٦.

تطبيق هذه النصوص على رعاياها بالطريقة نفسها التى تطبق بهـــا علـــى المواطنين، وأن ينسحب ذلك أيضا على ضريبة الدمغة وضريبة الـــرخص؛ ووافقت الدول أيضا على الاشتراك على الفور مع الحكومة المصرية، فـــى دراسة مشروعات القوانين الخاصة بهاتين الضريبتين".

وعلى الرغم من تعهد الدول، فـــى ١٧ مـــارس مـــن العـــام ١٨٨٥ الميلادى، بالبدء "فورا" فى دراسة مشروعات القـــوانين اللازمـــة لفـــرض ضريبة التراخيص أو الضريبة المهنية على الأوربيين، يجب أن لا يغيب عن بالنا أن كلمة "فورا" فى نطاق العبارات الدبلوماسية، تعد مصطلحـــا نـــسبيا. فقد مرت سبع سنوات، قبل أن يجرى إصدار مرسوم، ١٨ مارس من العـــام ١٨٩١ الميلادى، يخضع الأوروبيون بمقتضاه لدفع الضريبة المهنية. ومـــع ذلك، لم يجر تفعيل هذا القانون، عندما راحت الحكومـــة الفرنـــسية، أثنـــاء مفاوضات السخرة[١]، تضغط من أجل إلغاء هذا القانون. كان هناك قدر كبير من الكلام عن فضل إلغاء هذه الضريبة. وعلى الرغم من الدراسة المطولـــة التى سبقت إصدار المرسوم، فإن الكثير من تفاصيل هـــذا المرســـوم كـــان يجانبها الصواب. يزاد على ذلك، أن الضريبة المباشرة، فى أى بلد من بلدان الشرق، تكون عرضة لإساءة استعمالها من جانب الوكالة غير الموثوقة، التى تعمل فى مجال تقييم هذه الضريبة وجبايتها. وهنا قررت الحكومة المصرية هى ومستشاروها البريطانيون الاكتفاء بالنصر الذى جرى تحقيقه بالفعل. لقد استطاعت الحكومة المصرية هى ومستشاروها البريطانيون، عن طريق الجد والمثابرة معالجة شكل من أشكال الظلم؛ لقد أكدوا المبدأ الذى يـــنص علـــى التعامل مع كل من الأوروبيين والمصريين، على قدم المساواة فيما يتـــصل بالأمور المالية؛ وأكدوا أيضا عدم اعتراضهم على تخفيف الضريبة بحيـــث

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٤١٨.

ينطبق ذلك التخفيف على الأوروبيين والمصريين سواء بسواء؛ وعليه جرى إلغاء الضريبة المهنية بمرسوم مؤرخ فـــى ٢٨ ينـــاير مـــن العـــام ١٨٩٢ الميلادى.

خلاصة القول: يمكن القول إن نتائج التدخل البريطانى فى مصر، فيما يتعلق بالامتيازات الأوروبية، إلى وقتنا هذا أصبحت على النحو التالى:-

١- جرى تحقيق تقدم طفيف فى اتجاه الاستقلال التشريعى الذاتى المصرى.

٢- المساواة بين الأوروبيين والمصريين فيما يتعلق بالضرائب.

دخلت مسألة التعامل مع الامتيازات الأجنبية مرحلة جديدة بعد توقيـــع الإتفاق الإنجليزى ــ الفرنسى فى العام ١٩٠٤ المـــيلادى. زهـــت وتألقـــت الآمال المرتقبة من الإصلاح. وأصبح بالإمكان مناقشة موضوع الإصـــلاح طبقا لمزاياه دون إقحام المشكلات الفرعية عليه.

سبق أن أوضحت أن الهدف الرئيس من وراء هذا الكتاب أن يكـــون رواية للماضى وليس مناقشة للمسائل التى تشغل الانتباه العام هـــذه الأيـــام. والتزاما منى بهذا المبدأ أجدنى امتنع عن الدخول فى مناقشة الطريقة التـــى يمكن بها تعديل نظام الامتيازات الأجنبية تعديلا مفيدا. ركزت علـــى هـــذا الموضوع فى تقريرى السنوى عن العام ١٩٠٥[1]، ولكنى فى تقريرى عـــن العام الذى تلاه[2]، أوضحت السمات والخصائص العامة لخطة، إنشاء مجلس فى مصر تكون له سلطة إصدار القوانين الملزمة لكل الأوروبيين المقيمـــين فى مصر. واختتمت التقرير بالملاحظات التالية:-

---

(١) راجع المضبطة "مصر" العدد ١ لعام ١٩٠٦، ص ١ – ٨.

(٢) راجع المضبطة "مصر" العدد ١ لعام ١٩٠٧، ص ١٠ – ٢٦.

"أنا أعى تماما خطر إنشاء مؤسسات تبدو جيدة على الورق من الناحية النظرية، وعاجزة عن العمل من الناحية التطبيقية. وهذه النقطة بالذات، حذر منها اللورد دفرين تحذيرا حكيما، عندما كان يضع إطارا لمقترحات إنشاء جمعية تشريعية مصرية(*). لقد حاولت، قدر استطاعتى، تجنب هذا الخطر. كنت أود إنشاء مؤسسة، على الرغم من أنها لن تكون خالية من الشذوذ، وأنها قد يشوبها الكثير من التشوهات النظرية، تكون مناسبة بشكل عام لمتطلبات الحياة الإدارية والسياسية العملية المصرية الحالية. حاولت أيضا وبصورة خاصة استغلال أو الاستفادة من العناصر المتيسرة، كيما أتحسَّب، قدر المستطاع، للخطر الذى تعد مصر معرضة للوقوع فيه ــ وأقصد بذلك الخطر الذى أسماه إدموند بيرك فى يوم من الأيام "مؤسسة أشغال البورصة". وأنا بعيد كل البعد عن القول بأنى أصبت نجاحا، لكنى على ثقة أن ما اقترحته يمكن أن يكون أساسا لمزيد من الحوار والنقاش، وقد يسفر ذلك الحوار والنقاش عن معالجة العيوب التى قد تكتشف فى هذا التقرير.

"سوف تعتمد أمور كثيرة على آراء زعماء الرأى العام الطبيعيين فى مصر. أقول للمصريين: إن وجود خطة مبنية على أساس من الملامح الرئيسية فى الخطة التى أوردتها على شكل مخطط عام، هى ــ وأنا على قناعة بذلك ــ الطريقة الوحيدة التى تمكنهم، فى غضون فترة زمنية يمكن التنبؤ بها الآن، من التخلص من تلكم الأجزاء من الامتيازات الأجنبية التى تعطل تقدم بلادهم، والتى يشتكون منها فى معظم الأحيان، بل ينبغى أن أضيف أن تلك الشكوى إنما هى شكوى قانونية ومشروعة. وأقول للأوروبيين الذين اتخذوا من مصر موطنا لهم، إنى عندما عبَّرت عن

(*) والتى أصبحت تحمل اسم "مجلس شورى القوانين" (المراجع).

رغبتى فى التحوط من إعادة ظهور أى شكل من أشكال الحكم الاستبدادى، التى أدت إلى استخدام الامتيازات الأجنبية فى حماية الأوروبيين، لم أكن أقل أوروبية منهم؛ وأقول لهم أيضا، إنه على الرغم من أخذ الحقوق والامتيازات التى يعتزون بها اعتزازا كبيرا، بشكل من الأشكال، فإن هذه الحقوق والامتيازات يجرى منحهم إياها، فى الوقت نفسه، من خلال شكل آخر أكثر فاعلية، ولا يجرى الاعتراض عليه إلى حد بعيد؛ وأقول لهم أيضا أنهم سيحصلون على امتياز صياغة قوانينهم بأنفسهم، بدلا من اعتمادهم على تقلبات السياسة الأوروبية من ناحية، وعلى الآراء التى يتوصل إليها الآخرون فى خمس عشرة عاصمة مختلفة فى أنحاء العالم، وأن هؤلاء الآخرين مهما كانت تحدوهم النوايا الطيبة، لابد وأن يكونوا جاهلين وعلى غير علم بالمتطلبات المحلية. إن مسألة إعطاء مجتمع من المجتمعات حق إدارة شئونه الخاصة لا يمكن اعتبارها تدميرا لامتياز من الامتيازات إلا فى "أرض التناقض" فقط.

"وأنا أود، قبل الاستطراد فى الأمر، أن أطرح سؤالا على كبار الأوربيين المقيمين فى مصر حول ما إذا كانوا يودون مساندة منظومة حكم بالية، عفى عليها الزمن، والتى تعد حجر عثرة على طريق التقدم الحقيقى، أم أنهم قد لا يؤثرون المساعدة فى إصلاح المنظومة كيما تواكب الظروف التى تغيرت فى بلادهم، وبذلك يكونون قد وضعوا حجر أساس القومية المصرية، بأفضل معانى هذا المصطلح الذى أسئ استعماله كثيرا".

وأنا لا يسعنى هنا سوى التعبير عن أملى الصادق فى أن لا يذهب ذلك السؤال إلى طى النسيان. تتمثل أهم الإصلاحات المطلوبة فى مصر حاليا، فى وضع خطة تمكن من تفعيل القوانين الملزمة للأوروبيين المقيمين فى مصر. وإلى أن يتحقق ذلك، سوف يتعطل الإصلاح فى كثير من المناحي

التى يعد الإصلاح فيها أمرا مطلوبا وعاجلا. وأنا أُضيف هنا أيضا أن مجرد نقل الولاية القضائية الجنائية على الأوروبيين من المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة ــ ويحظى هذا المشروع بتأييد بعض الدوائر ــ جعله يفشل فشلا ذريعا فى الوفاء بمتطلبات الوضع الحالى. أقول إن الإصلاح الأساسى المطلوب هو إصلاح تشريعى وليس قضائيا[١].

يعد إلغاء الامتيازات التى لا مبرر لها جزءا لا يتجزأ من التقدم الحديث. أصبحت مسألة القضاء على الامتيازات فى الغرب قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، وسوف يشهد الجيل الديمقراطية وقد انتقلت من مرحلة التدمير لتدخل مرحلة البناء، لتحقيق نتائج نحن عاجزون عن التنبؤ بها الآن. والشرق المتخلف لا يزال فى مرحلة يمكن النظر فيها إلى الامتياز المدمر، سواء أكان من النمط الغربى أو الشرقى، على أنه معركة جرى الانتصار فيها. لا تزال المرحلة البناءة من حياة سياسية بالشرق بعيدة جدا، ولا يستطيع أى أحد من الجيل الحاضر تبين ذلك الذى سيحدث فى نهاية المطاف لذلك الخليط العجيب من نظرية التعصب ونظرية اللا أدرية، التى هى الآن فى مصر، كما هو الحال فى البلدان الشرقية الأخرى، موضوعة على المحك، وتتلقى ضربات تكال لها من كل الجوانب، ضربات متباينة القوى، تجعل من الصعب تحذير ذلك الشكل الذى يمكن أن يؤل إليه ذلك الخليط العجيب فى نهاية المطاف. ونحن إذا ما سلمنا، فى ذات الوقت بأن إلغاء الامتيازات التى من قبيل تلك الامتيازات التى يتمتع بها الأوروبيون فى مصر يعد ميزة، فإننا يجب أن نلاحظ أن الحكومة المصرية، تحت الرعاية البريطانية، خطت خطوة مهمة إلى الأمام. تمثلت تلك الخطوة فى المساواة المالية بين المقيمين فى مصر، سواء أكانوا أوروبيين أم مصريين، لكن

---

(١) هناك المزيد من الملاحظات حول هذا الموضوع، على صفحة ٥٦٣ .

الحكومة المصرية هى والبريطانيين كانوا عاجزين تماما عن مهاجمة الامتيازات، التى هى بمثابة قلعة الامتياز الرئيسة. هذه الامتيازات، ستظل بلا مساس على الحال نفسه الذى كانت عليه قبل الاحتلال البريطانى. ترى، ما سبب ذلك؟ السبب هو أن منظومة الحكم الدولية هى التى سدت الطريق أمام التقدم.

هذا الكتاب لن يكون ذا فائدة إذا لم يوضح العيوب الجذرية فى عملية التدويل، وذلك من منظور اعتبار التدويل إلية للإدارة وللتشريع. وأنا عندما أضيف هذه الملاحظة، يتعين علىَّ التحسب تماما لاحتمالات سوء فهم ما أقول. وعندما أدين العمل التنفيذى من خلال وكالة دولية، فأنا لا أود بأى حال من الأحوال التقليل من شأن استخدام مسئولين من مختلف الجنسيات فى وظائف تنفيذية محددة. والمنظومة التى أبتغى إدانتها، هى تلك المنظومة التى يجرى بمقتضاها تعيين الموظفين التنفيذيين من قبل حكومات أجنبية ثم يصبحون، كما أثبتت التجربة فى مصر، الوكلاء السياسيين لبلادهم الأصلية. هذا لا يعنى فقط عدم الاعتراض على حرية الحكومة المصرية فى اختيار مسئوليها الأوروبيين من أى بلد من البلاد الأوروبية، وإنما يعنى أيضا استخلاص ميزة كبيرة من تبنى هذه المنظومة. هذا يعنى أنه أصبحت هناك ضمانة مؤكدة بأن الأفراد الذين سيعينون سيجرى اختيارهم طبقا لمهاراتهم المهنية، وأنهم لن يجرى نقلهم لاعتبارات سياسية بغية تجاوز حدود المهام المنوطة بهم. هذه الملاحظة نفسها تنطبق، إلى حد كبير، على حال أولئك العاملين فى وظائف قضائية. هذا يعنى أن القضاة الأوروبيين العاملين فى المحاكم المصرية، يتعين فى الوقت الحالى، اختيارهم من جنسيات مختلفة.

يختلف حال نظرية التشريع الدولى عن هذا النوع من التشريع إلى حد ما. تعد مصر بلد- فيه قوم من شعوب شتى. ويترتب على ذلك أنه فى حال

صدور أى تشريع محلى، فإن هذا التشريع، إذا ما أُريد له أن يكون ممـــثلا للجميع، ينبغى أن يكون له طابع يناسب هذه الشعوب .

من هنا تصبح الدولية التى أود إدانتها مقصورة على ذلك الذى يمكـــن تسميته النظرية السياسية الدولية، أو بمعنى آخر، تلك المنظومة التى تـــسمح باستخدام الوكلاء السياسيين، الذين يتصرفون بوحى مـــن التعليمـــات التـــى يتلقونها من وزارات خارجية متعددة؛ هؤلاء الوكلاء السياسيون معرضـــون لأن يقحموا على مناقشة مسألة محلية صرفة، اعتبارات الـــصداقة والعـــداء لبلادهم، فى أجزاء أخرى من العالم. يجب أن لا يغيب عنـــا أن الانفعـــالات السياسية تكون ــ أو قد تصبح فى أية لحظة من اللحظات ــ قوية على نحو يصعب معه السماح لمنظومة دولية من النوع الأخير، بالعمل فـــى ســـهولة ويسر. قال إدموند بيرك ذات مرة "مبادئ السياسة الحقيقيـــة، هـــى مبـــادئ الأخلاق الموسَّعة، وأنا فى الوقت الحالى لن أسمح، ولن أسمح، بـــالاعتراف بأى شيء غير ذلك". كانت هناك مدرسة من السياسيين الإنجليـــز أصـــحاب النفوذ المتحمسين لمساندة مبدأ العمل الذى ذهب إليه إدموند بيرك وأيده. قال السيد/ برايت فى العام ١٨٧٧ الميلادى: "أفضل ما هو صادق فى الأخـــلاق عن ما هو حقيقى فى الحنكة السياسية". قلة قليلة من الأشخاص هـــم الـــذين يودون الحديث بمصطلحات تقلل من شأن وتحط من قدر هذه المبادئ النبيلة. هذه القلة من البشر قد ينالون موافقتى، وأنا أضيف هنا أيـــضا، أنـــى علـــى امتداد مستقبل عمل دبلوماسى طويل، كنت أتصرف بناء على هذه المبـــادئ قدر استطاعتى. لكن فى الوقت الذى يمكن أن نسمو فيه بمبادئنا، يتعين علينا وضع هذه المبادئ فى مرتبة ثانوية بعد الحقائق التي يتعين علينـــا التعامـــل معها. لا تجعلنا نتخيل أن الأمم والحكومات مـــستعدة بـــشكل عـــام، لـــتفهم الأخلاقية العامة والخاصة. ويقول السيد / ليسكى Mr. Lecky وهو صادق فيما

يقول: "ليست هناك كارثة أكبر من كارثة طلاق السياسة من الأخلاق، لكــن الأخلاقيات العامة والخاصة يستحيل أن تتواصل تماما فى إطــار الــسياسة العملية"[١]. النظرية الدولية، على الرغم من شكلها الخارجى العادل، والتــى تنادى بالتساوى فى سلطة الحكم، وبمعاملة متساوية لأعراق الرعايــا، هــذه النظرية تعنى فى كثير من الأحيان؛ تمثل نوعا من الغرور الــسياسى عنــد التطبيق، وهى تعنى فى الحالة التى نحن بصددها هنا، تحللا فى سلطة الدولة الأوروبية، التى يعتمد التقدم الحضارى الحقيقى فى مصر، على المحافظــة على بقاء نفوذها الكبير. هذه الدولة هى بريطانيا العظمى.

(١) عن كتاب "خارطة الحياة"، ص ١٨١ .

الفصل الثالث والخمسون

المالية

أول إفلاس لمصر- مخاطر الإفلاس الثانى - التسابق مع الإفلاس- فترة الإصلاح- الغوث المالى - تخفيض الضرائب- زيادة الإيرادات- الإنفاق- إجمالى الفائض اعتبارًا من العام ١٨٨٨ - مديونية الفلاحين- توزيع الأرض- أهمية المسألة المالية.

يقول كارليل: "الإفلاس شيء عظيم. المجد للإفلاس؛ الإفلاس خيِّر دومًا على النطاق الأكبر، على الرغم من قسوته الشديدة من حيث التفاصيل. يعمل الإفلاس عمله الدؤب من وراء سُتر الكذب. لم يرفع الإفلاس كذبًا إلى عنان السماء ويغطى به العالم، لكن الإفلاس سوف يكتسح الكذب، فى يوم من الأيام، ويحررنا منه"(١).

أدى الإفلاس الحقيقى فى مصر إلى دمار الكثيرين من أرباب الكذب، وفقأ الكثير من الفقاقيع. لقد أسقط الإفلاس إسماعيل باشا بصفة خاصة، أمير المؤمنين(*) فى الشام، أسقطه من تلك العظمة الزائفة التى سبق أن اكتسبها،

---

(١) عن كتاب "الثورة الفرنسية" المجلد الثالث، الفصل الأول.

(*) اللفظ فى الأصل High-Priest ويرمز به إلى السلطان عبد الحميد الذى كان رجاله يحكمون الشام حكمًا مباشرًا وكان عبد الحميد يلقب بظل الله على الأرض (المراجع).

وسمح بسحقه بواسطة المغامرين الذين كانوا عَبَدة له من قبل. أكثر من ذلك، أن الإفلاس استبد بكل أولئك الذين لا يُقرُّون طابع عمل الإفلاس الأخاذ الذى لا يقاوم، وثبَّت الإفلاس فى أذهان الوزارة المصرية المترددة أن الوزراء يتعين عليهم التخلى عن السودان، مهما كان الثمن، فترة من الوقت، لأنهم لا يستطيعون البقاء فى السودان. لقد أسبغ الإفلاس هذه المنافع، وكثيرًا من المنافع الأخرى، على بلد كانت حكومته زيفا خالصًا على امتداد سنوات كثيرة.

كان عمل من أعمال الإفلاس قد ارتُكِبَ بالفعل عندما احتلت القوات البريطانية مصر فى العام ١٨٨٢ الميلادى. كانت الحكومة المصرية قد أعلنت إفلاسها فى العام ١٨٧٩الميلادى. حدث فى العام ١٨٨٠الميلادى صلح بسيط(*) بين الحكومة المصرية ودائنيها. ومع ذلك، وفى ظل الآثار الناجمة عن تمرد أحمد عرابى من ناحية ونكبة السودان من الناحية الأخرى، أصبحت الخزانة من جديد، قاب قوسين أو أدنى، من حافة إفلاس آخر. لقد تجلى هذا الفارق بين الفوضى المالية التى حدثت فى العام ١٨٧٨ – ١٨٧٩ وتلك التى حدثت فى العام ١٨٨٢ – ١٨٨٣. كانت آمال كل من يتمنون الخير لمصر، خلال الفترة الأولى من هاتين الفترتين، مؤسسة على إعلان الإفلاس. كان من المستحيل علاج ذلك الوضع إلا بعد الاعتراف بالحقائق الواقعة الدامغة. كان من مصلحة كل مصرى وكل المتعاطفين مع مصر، من ناحية أخرى، خلال الفوضى التى حدثت فى العام ١٨٨٢ – ١٨٨٣ تحاشى الإفلاس؛ نظرًا لأن العلاج الذى كان سيفرض، فى حال إعلان الإفلاس، كان

(*) الصلح البسيط: اتفاق المفلس مع دائنيه (بإذن المحكمة المختصة) على إقفال التفليسة واسترداد المفلس إدارة أمواله نظير تعهده بالسداد وديا بموجب شروط خاصة، كتخفيض قيمة ديونه وتأجيل استحقاقها أو تقسيطها أو ما إلى ذلك. (المترجم).

هو الآخر سيئًا مرا مثل الإفلاس نفسه. تمثل ذلك العلاج فى الإدارة الدولية. ومن هنا تكون الحكومة المصرية قد تعين عليها الدخول فيما أسماه اللورد ملنر "السباق مع الإفلاس".

كان النضال ضد الإفلاس طويلا ومرهقًا وشاقا. حومت الشكوك حول المشكلة فترة من الزمن. وجاءت النتيجة النهائية فى ثوب انتصار كامل. يمكن القول إن فترة الشكوك تلك استمرت إلى العام ١٨٨٨ الميلادى. كان إحراز قصب السبق قد حدث فى ذلك الوقت.

بقيت الحكومة المصرية هى ومستشاروها البريطانيون بصورة مستمرة، داخل دائرة الخطر الذى كان يتهددها بسبب الإفلاس، الأمر الذى أيأس الناس من التفكير الجاد فى الإصلاح المالى. الأكثر من ذلك أنه جرى تجنيب أية إصلاحات فى المنظومة الإدارية وبخاصة إذا ما كانت تلك الإصلاحات تنطوى على زيادة الإنفاق ـ وهنا يمكن القول إن أى تحسن يحتاج إلى أموال من الناحية العملية. لقد تركز الاهتمام على موضوع واحد، تمثل فى الطريقة التى يمكن بها جعل الأمرين يلتقيان. لكن الأمور تغيرت بعد أن تحقق التوازن المالى.

وعندما ذاع أن الخزانة المصرية أصبح لديها فائض، بدأت مختلف المصالح المعنية تطالب بعلاج المظالم شديدة الصدق التى طال أمدها. راح ساكن الريف يجأر بالشكوى من ارتفاع ضريبة الأرض، وراح يشير فى شيء من العدل إلى انخفاض أسعار المنتج الزراعى باعتبار ذلك سببًا من الأسباب الداعية لغوثه ونجدته. وراح ساكن الحضر يشكو من رسوم الدخول(*). واشتكى السكان كلهم من ارتفاع سعر الملح. واشتكى مالك

(*) رسم الدخول، ويقال له أيضًا "الدخولية": رسم تجبيه البلديات عن السلع المجلوبة إلى المدينة. (المترجم).

الماشية من جعله يدفع ضريبة عن كل غنمة وعنزة فى مزرعته. واشتكى بائع المنتوجات فى كل الأسواق وفى الأسواق الشرقية أيضًا من حقيقة أن بضاعته كان يجرى وزنها بواسطة مسئول حكومى يحصل أتعابًا للخزانة ويحصل أيضًا أتعابًا لنفسه هو. واشتكى الناس أيضًا من ارتفاع الأسعار فى استخدام السكك الحديدية، والبريد، والبرق عنها فى الأماكن الأخرى. وتساءل الناس عن الأسباب التى تجعل قاربًا يمر من تحت جسر من الجسور يدفع ضريبة عن ذلك المرور، فى الوقت الذى لا يدفع فيه شيئًا كل من يمر من فوق الجسر نفسه. تقدم المنادون بالإصلاح المالى بكل هذه الأشياء على مئات الأشياء الأخرى.

على الجانب الآخر، نجد أن المسئولين المتحمسين القلقين على تحسين الإدارة فى أقسامهم وإداراتهم راحوا يتقدمون بطلبات طلبًا للمال من خزانة عضها الفقر بنابه. كان الجندى يود المزيد من الجنود والقوات، ولذلك راح يرسم صورة قاتمة الألوان للأخطار التى تتعرض لها الحدود بسبب قربها من الدراويش(*). وكان رجل الشرطة يرغب فى المزيد من رجال الشرطة كيما يساعدوه فى الإمساك بعصابات قطاع الطرق. وأعلن فقيه القانون، أن من المستحيل إقامة منظومة قضائية سليمة دون حصول القضاة على أجور كافية ومناسبة. وأوضح التربوى بصدق كامل، أنه إذا لم يتم زيادة المبالغ الموضوعة تحت تصرف إدارة التعليم العام زيادة كبيرة، فإن تنفيذ سياسة إحلال المصريين محل الأوروبيين فى الإدارة سوف يتأجل إلى أجل غير مسمى. هذا يعنى أن الجندى، والشرطى، وفقيه القانون، ومدير السجون، وناظر المدرسة اتحدوا جميعًا فى المطالبة بإنشاء مبان مكلفة. وطالبت السلطات الطبية بإنشاء مستشفيات، وأوضحت أنه فى حال غياب العلاج

(*) المقصود بالدراويش هنا هم المهدى وأتباعه. (المترجم).

المحسَّن، الذى يحتاج بئرًا من الأموال لا قرار له، لن يكون هناك ضمان أو أمان ضد الأمراض الوبائية. وأوضح المهندس أن الاقتصاد الزائف يعني عدم توسيع منظومة الرى، وصرف مياه الحقول، وعدم شق الطرق، وعدم تطوير خطوط السكك الحديدية. وتجيء بعد ذلك كل أنوع من الطلبات والمقترحات الثانوية والفرعية. ألن يكون هناك جذب للسائحين الذين ينفقون أموالا كثيرة فى مصر، إذا ما قامت فرقة من الفرق المسرحية بزيارة القاهرة فى فصل الشتاء؟ وما السبيل إلى تنفيذ ذلك إذا لم تقم الحكومة بتقديم إعانة للمسرح؟ ألم تكن تلك فضيحة، بعد أن أصبحت هناك دولة متحضرة تحكم مصر، ألا ينبغى بذل المزيد من الجهد لحماية الآثار القديمة فى البلاد من الأضرار؟ وما الذى سيقوله زوار مصر فى فصل الشتاء، عندما يعودون إلى أوروبا، إذا ما اصطدمت مركباتهم وهم فى طريقهم إلى الأهرامات، بالطريق الذى لم تجر صيانته منذ أن مرت عليه الإمبراطورة أوچينى Eugenie قبل عشرين عامًا؟ هذه الأسئلة، هى وعشرات الأسئلة الأخرى جرى طرحها، فى شيء من الاستنكار الذى يعبر عن الاستياء، من قبل أُناس أدركوا وفهموا معنى الانتباه إلى هذا أو ذاك الموضوع الداخل فى اهتمامهم، لكنهم للأسف لم يكونوا مدركين أو فاهمين للموقف المالى بشكل عام.

في ظل هذه الظروف كلها، لزم على أولئك المسئولين عن الإرشاد المالى للحكومة المصرية التصرف بكثير من الحذر. كان واضحًا أنه فى ظل موجة التحضر الأوروبية التى لابد وأن تجتاح البلاد فإن مستلزمات وأدوات تلك الحضارة ــ أى قضاة هذه الحضارة، ومحاكمها، ومستشفياتها، ومدارسها، وإصلاحيات الأحداث الجانحين، إلخ ــ لابد من إدخالها إن عاجلا أم آجلا؛ لكن ما ينبغى أخذه هنا فى الحسبان هو: أنه مع إدخال كل هذه الإصلاحات يتعين عدم السماح لمصر بالسقوط مرة ثانية فى وهدة الإفلاس،

التى جرى إخراجها منها بشق الأنفس فى الآونة الأخيرة. وتمثلت المشكلة الرئيسية فى تحديد النقاط الملحة من بين النقاط الكثيرة التى تستحق الاهتمام. كان الناس يعرفون أنه قبل توفير مستشفى مريح للمرضى، وقبل وضع المجرم فى سجن جرى بناؤه طبقًا لمبادئ معاملة المجرمين، وقبل توفير المدارس، بل وحتى قبل توفير عدد من القضاة الأمناء الأكفاء، للفصل بين المتقاضين، بل وحتى قبل تسكين القضاة فى مبان مناسبة، لابد من تخفيف الأعباء عن كاهل عامة السكان. هذا يعنى أن الإصلاح المالى كانت له أولوية على الإصلاح الإدارى. وعليه، تقرر فى الوقت الذى يجرى فيه تقديم منح هزيلة لإدارات الإنفاق، تكريس الجهود الرئيسية للحكومة فى ابتكار الوسائل التى تؤدى إلى التخفيف من أعباء الضرائب.

الأمر لا يستدعى منى هنا تناول التاريخ المالى لمصر بصورة مفصلة منذ مجيء الاحتلال البريطاني. يكفى القول: إن الضرائب المباشرة جرى تخفيضها بما يقل قليلا عن ٢٠٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى فى العام الواحد. وفي مجال الضرائب المباشرة جرى إلغاء ضريبة الملح، التى كان يرافق جبايتها مصاعب كبيرة من جانب الطبقات الأفقر من السكان[١]، وجرى أيضًا إلغاء ضريبة رسم الدخول، وضريبة الجسور والأهوسة على النيل[٢]، وجرى أيضًا إلغاء الضرائب المفروضة على القوارب النهرية وقوارب الصيد البحرية. وجرى تخفيض رسوم التسجيل على بيع الأراضى من ٥ إلى ٢ فى

---

(١) راجع المضبطة "مصر"ن العدد ١ من العام ١٩٠٥ ص ٣٣ ، والعدد ١ من العام ١٩٠٦ ، ص ١٩١ .

(٢) أصبح نمو النقل النهرى أمرًا ملحوظًا تمامًا. وأنا أورد هنا مثالا واحدًا، وصل عدد القوارب التى مرت خلال هويس عطفه، الذى يربط ترعة المحمودية بالنيل، فى العام ١٩٠٠ - أى العام السابق لإلغاء الضريبة ــ إلى ٤٥٦٤ قاربًا فقط. وفى العام ١٩٠٥، عبر ذلك الهويس ما يقرب من ٢٢٠٠٠ قارب.

المائة. وجرى أيضًا تقليل ضريبة الإضاءة إلى حد بعيد. كما جرى أيضًا تخفيض الضرائب المفروضة على العبَّارات والمعديات. وجرى أيضًا تخفيض الرسوم الجمركية على الفحم، والوقود السائل، والفحم النباتى، والحطب، وأخشاب البناء، والبترول، والماشية، واللحوم المذبوحة، من ٨ فى المائة إلى ٤ فى المائة. وجرى إعفاء تصنيع الأسماك الداخلى من القيود الثقيلة والمزعجة التى كانت مفروضة عليه من قبل. وجرى أيضًا تخفيض رسوم البريد والبرق والسكك الحديدية تخفيضًا كبيرًا. وتمثلت الزيادة الوحيدة فى الضرائب فى مجال ضريبة التبغ التى جرى رفعها من ١٤ قرشًا إلى ٢٠ قرشًا على كل كيلو جرام. وليس هناك شك فى أن كل السكان المصريين يدفعون ضرائب خفيفة. ومع ذلك، فإن توزيع الضرائب لا يزال غير متساوٍ إلى الآن. سكان الحضر لا يتحملون نصيبهم من هذه الأعباء الشعبية. وفى هذا الصدد نجد أن الامتيازات الأجنبية تسد الطريق أمام الإصلاح.

وعلى الرغم من كل هذه التخفيضات الكبيرة فى الضرائب ارتفع الدخل فى العام ١٨٨٣ من ٨٩٣٥٠٠٠ جنيه مصرى إلى ١٥٣٣٧٠٠٠ جنيه مصرى فى العام ١٩٠٦ الميلادى ــ أى بزيادة لا تقل عن ٦٤٠٢٠٠٠ جنيه مصرى.

زاد الإنفاق بطبيعة الحال، مع زيادة الدخل، لكن جرى التحكم فى الإنفاق تحكمًا واعيًا. فقد وصل الإنفاق فى العام ١٨٨٣ إلى ٨٥٥٤٠٠٠ جنيه مصرى، ثم وصل فى العام ١٩٠٦ إلى ١٢٣٩٣٠٠٠[١] ــ أى بزيادة قدرها ٣٨٣٩٠٠٠ جنيه مصرى.

---

(١) هذه الأرقام حصرية ولا يدخل ضمنها مبلغ ١٢٣٨٠٠٠جنيه مصرى دينًا للصناديق الخاصة فى العام ١٨٨٣، ومبلغ آخر يقدر بحوالى ٧٦٩٠٠٠كان دينًا فى العام ١٩٠٦.

قد توضح الحقائق الثلاث التالية، فى ذهن القارئ طبيعة النتائج التى حققتها الإدارة المالية لمصر منذ الاحتلال الإنجليـزى فـى العـام ١٨٨٢ الميلادى.

يتعين علىَّ فى البداية أن أذكر أنه إلى العام ١٨٨٨الميلادى كان يحدث عجز سنوى فى الموازنة، أو كان يجرى المحافظة علـى التـوازن بـشق الأنفس. ثم تحول المد بعد ذلك. وخلال السنوات الثمانى عشرة، أى من العام ١٨٨٩ إلى العام ١٩٠٦ الميلادى ارتفع كل من الفائض الاعتبارى والفائض الكلى، الذى حققته الخزانة المصرية إلى ما يزيد عن ٢٧،٥ مليـون جنيـه استرلينى.

الحقيقة الثانية التى يتعين تسجيلها هنا، ليست أقل أهمية من الحقيقـة الأولى. فقد جرى خلال السنوات العشرين السابقة ليوم ٣١ من شهر ديسمبر من العام ١٩٠٣ الميلادى، إنفاق غير عادى وصل إلى ١٩٣٠٣٠٠٠جنيـه مصرى على السكة الحديد، والترع، والمبانى العامة. ولم يجر اقتراض سوى ٣٦١٠٠٠٠ جنيه مصرى من هذا المبلغ الضخم. وجر توفير المبلغ البـاقى عن طريق العائدات. يزاد على ذلك، أن الاحتياطى وصل فى اليوم الثلاثين من شهر ديسمبر من العام ١٩٠٦ إلى حوالى ٣٠٥٠٠٠٠ جنيـه مـصرى وكان مخصصًا لمفوضى الدين. ووصل احتياطى الحكومة المـصرية فـى التاريخ نفسه إلى ١١٠٥٥٠٠٠ جنيه مصرى، لم يستخدم منها فـى ذلـك التاريخ سوى ٢٣٥٣٠٠٠ جنيه مصرى، فى الإنفاق الرأسـمالى. وجـرى توفير هذين الاحتياطيين اللذين بلغ إجماليهما ١٤١٠٥٠٠٠ جنيه مـصرى، من العائدات.

ثالثًا، أود لفت الانتباه إلى الحقائق والأرقام المتعلقة بمديونية مـصر. كان رأسمال الدين فى العام ١٨٨٣الميلادى، والذي كان يتحمله الشعب إلى

٩٦٤٥٧٠٠٠ جنيه إنجليزى، ووصلت تكلفة فائدة الدين ورصيد الأداء إلى ٤٢٦٨٠٠٠ جنيه إنجليزى. واعتبارًا من ذلك التاريخ جرى إصدار القرض المضمون الذى وصل إلى ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه إنجليزى؛ وجرى اقتراض مبلغ ٤٨٨٢٠٠٠ جنيه إنجليزى لتنفيذ الأشغال العامة، وللوفاء بالمعاشات ومخصصات الأسرة الخديوية. أضافت عملية التحويل التى جرت فى العام ١٨٩٠ مبلغ ٣٩٠٤٠٠٠ جنيه إنجليزى إلى القيمة الاسمية للدين. على الجانب الآخر، جرى أيضًا سداد قرض الدائرة السنية بكامله والذى وصل فى العام ١٨٨٣ إلى مبلغ ٩٠٠٩٠٠٠ جنيه إنجليزى. وجرى أيضًا تخفيض قرض الأملاك الحكومية (الدومين) الذى بلغ ٨٢٥٥٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام ١٨٨٣الميلادى، إلى ١٣١٦٠٠٠ جنيه إنجليزى. وجرى أيضًا تخفيض القرض المضمون إلى ٧٧٦٥٠٠٠ جنيه إنجليزى، أى بلغت قيمة التخفيض إلى حوالى ١٦٥٩٠٠٠ جنيه إنجليزى من أصل الدين. فى اليوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر من العام ١٩٠٦ وصل المبلغ الذى لم يسدد من الدين إلى ٨٧٤١٦٠٠٠ جنيه إنجليزى[1] وصلت التكاليف المُحَمَّلة على حساب الفائدة وعلى رصيد الأداء المُحَمَّل على دافعي الضرائب، إلى ٣٣٦٨٠٠٠ جنيه إنجليزى. هذا يعنى أنه فى خلال ثلاثة وعشرين عامًا، جرى تخفيض يقدر بحوالى ٩٠٤١٠٠٠ جنيه إنجليزى من رأسمال الدين، ٩٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى من تكلفة فائدة الحساب ورصيد الأداء.

هذه الحقائق والأرقام تتحدث عن نفسها. واعتبارات المكان هى التى تمنعنى هنا من الدخول فى وصف مفصل للنتائج المفيدة التى عادت على

---

(١) يضاف إلى ذلك أن مخزونًا قيمته ٣٧٦٠٠٠٠ جنيه إنجليزى كان بحوزة الخزانة المصرية ومندوبى الدين. وسوف يباع ذلك المخزون، وتنفق قيمته على الأشغال العامة. يضاف إلى ذلك أن الفائدة على ذلك المخزون تعود للحكومة المصرية.

سكان مصر فى كل مناحيهم، من وراء إحلال سياسة مالية سليمة محل منظومة الحكم التعسفية المدمرة التى كانوا خاضعين لها فى الماضى. ومن هنا، سوف أشير إلى نقطة واحدة ذات أهمية خاصة.

أشار اللورد دفرين وهو يكتب فى العام ١٨٨٣ الميلادى إلى "الحالة المثقلة بالأعباء التى عليها قسم كبير من أراضى الفلاحين"، على اعتبار أن ذلك يعد "واحدًا من بين الموضوعات الأشد إيلامًا، وذات الصلة بالحالة الاجتماعية التى عليها البلاد الآن". أضاف اللورد دفرين أنه كانت هناك نزعة إلى "أخذ الأراضى من أيدى مالكيها الحاليين وإعطائها إلى المنتفعين الأجانب".

ليس هناك شك فى الأهمية البالغة للمسألة التى لفت اللورد دفرين إليها الانتباه. ففى المقام الأول، وفى ضوء الملاحظة شديدة الصحة التى أبداها اللورد دفرين فإن نقل ملكية الأرض فى الريف إلى الدائنين الأجانب "لا يمكن أن يحدث دون حدوث أزمة زراعية (وربما أضاف اللورد دفرين أيضًا، أزمة سياسية) قد تكون كارثة على الدائنين والمدينين، وعلى الحكومة أيضا". وهنا تبرز من جديد، الأسباب المؤيدة للحيازات الصغيرة، وعلى نحو قوى إلى حد ما فى مصر. ونظرًا للحقيقة التى مفادها أنه ليس هناك تكدس خطير للسكان، فإن القيم الإيجارية التنافسية لم تسفر بعد عن صراع خطير بين الإقطاعيين والمستأجرين. ومع ذلك، وفى ضوء زيادة عدد السكان، ونظرًا أيضًا لتناقص مساحة الأرض القابلة للزراعة ولكنها لا تزرع، فإن ذلك سوف يؤدى، فى أضعف الأحوال، إلى نشوء مشكلات بين الإقطاعيين والمستأجرين فى نهاية المطاف، وسيكون ذلك شبيه إلى حد ما بتلك المشكلات التى تسببت فى كثير من المتاعب فى الدول الأخرى ـــ وبخاصة الهند وأيرلنده. وأفضل الطرق لتأجيل هذا الصراع، وتخفيف حدته، إذا ما

ثبت أنه لابد منه، هو تحاشى اتخاذ الإجراءات التى تؤدى إلى اختفاء صغار الملاك.

لا تقل الأسباب السياسية المؤيدة لهذه السياسة أهمية عن تلك الأسباب اقتصادية الطابع. أنا لم أسمع عن أى إجراء محسوب حسابًا جيدًا غير إزاحة صغار الملاك، وبخاصة إذا كان كبار الإقطاعيين، الذين سيحلون محل صغار الملاك، يحملون الجنسية الأوروبية، والمعروف أن إجراء من هذا القبيل يرمي إلى القضاء على الآمال التى تراود المصريين، فى أنهم سيكونون محكومين ذاتيا فى نهاية المطاف، وأنهم سوف يمارسون سلطات الحكم الذاتى الذى يمكن أن يحصلوا عليه فى يوم من الأيام لصالح المجتمع كله.

من هنا يمكن القول إن السياسة التى سارت عليها الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة، جعلتها تحاول، عن طريق مجموعة الوسائل غير المباشرة والتى هى شرعية تمامًا، الإبقاء على امتلاك صغار الملاك لحيازاتهم، كما أنها فى الوقت الذى كانت تقدم فيه كل التسهيلات المعقولة اللازمة لاستخدام رأس المال الأوروبى فى تطوير الأراضى الزراعية، ابتعدت وتحاشت الإقدام على كل ما يمكن أن يبعد ملاك الأرض المصريين وإحلال الأوروبيين محلهم.

كان تحسين منظومة الرى من بين هذه الوسائل، بل ربما كان أهمها، وأهم النتائج الإيجابية أيضًا. كما أن إنشاء البنك الزراعى، الذى قدم مبالغ بلغ إجماليها ٩٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، على شكل مبالغ صغيرة للفلاحين، وإنشاء الجمعيات الزراعية والبستانية، التى كانت بمثابة وسائل نشر معرفة الزراعة العلمية والبستنة العلمية، وأيضًا قيام الحكومة بتسهيل شراء البذور

الجيدة والسماد على المزارعين، كل ذلك أدى، بل وكانت له تأثيرات قوية في الاتجاه نفسه[1].

ليس هناك شك في أن هذه الجهود كللت بالنجاح. ففي اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٩٠٧ الميلادى" لم يكن هناك سوى ٦٦٥٢٢٦ فدانًا مملوكة لـ ٦٠٢١ من الإقطاعيين الأجانب"[2]؛ وذلك بالمقارنة مع ٤٧٦٥٥٤٦ فدان مملوكة لـ ١٢٢٤٥٦٠ مالكًا من ملاك الأرض المصريين الصغار. وقد وصل عدد من يملكون أقل من خمسة أفدنة، من بين هذه العدد من صغار الملاك، إلى حوالى ١٠٨١٣٤٨ مالكًا؛ وكان عدد من يملكون حيازات تتردد بين ٥ و ٥٠ فدانًا يصل إلى حوالى ١٣٢١٩٨ مالكًا؛ وبذلك يتبقى حوالى ١١٠٥٤ مالكًا كانت حيازاتهم تزيد على خمسين فدانًا. وهنا يمكن القول: إن الخطر الذى كان اللورد دفرين يخشاه قد جرى تجنبه.

ينظر الناس إلى المالية، فى معظم الأحيان، باعتبارها شكلا منفرًا، وقد ذاع صيت الأمور المالية بأنها صعبة الفهم عما هى عليه فى واقع الأمر. صحيح أن هناك قلة قليلة جدا من المسائل الاقتصادية ومسائل العملة تبدو معقدة، لكن صعوبة فهم هذه المسائل زادت زيادة كبيرة بفضل الكلام المبهم

(١) هناك وصف كامل لإنشاء وعمل كل من البنك الزراعى والجمعيات البستانية الزراعية، فى التقارير السنوية التى وضعت أمام البرلمان.

(٢) للمزيد من المعلومات حتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من العام ١٩٠٥ راجع "المضبطة" العدد(١) للعام ١٩٠٧ ص٥٠. هناك مساحة كبيرة من الأرض المملوكة للأجانب تعد ملكا أيضًا لشركات الأراضى. وسيجرى بيع هذه الأراضي فى نهاية المطاف. وقد أكد لى واحد من أكبر المصادر فى هذا الموضوع فى مصر (المرحوم م. فيلكس سوارس) أنه كان مقتنعًا، أنه قبل مضي سنوات كثيرة، فإن كل أرض مصر ستكون فى أيدى المصريين.

الذى يستعمله من يكتبون عن هذه الموضوعات والمشكلات التى هى بسيطة فى حد ذاتها. تمثلت ميزة من مزايا الموقف المالى المصرى فى عدم وجود مشكلات اقتصادية عسيرة الحل فى الميزانية. لم يضطر وزير المالية، مثلما حدث فى الهند، إلى التعامل مع اكتظاظ البلاد بالسكان، الذين كانت نسبة كبيرة منهم تعيش على مستوى خط الفقر. لم يكن وزير المالية بحاجة إلى الرجوع إلى كل من مالتوس **Mathus** أو ميل **Mill**، أو إلى ريكاردو **Ricardo** أو باستيات **Bastiat**. هذا يعنى أن المشكلات الناجمة عن الموقف السياسى المحير قد أسهمت بالكثير فى زيادة تعقيد المشكلات التى كان يتعين على وزير المالية حلها. لكن، كل ما كان مطلوبًا فى مصر، فى واقع الأمر، لفهم الموقف، هو الإلمام بعلم الحساب والصبر على حل منظومة الحسابات المعقدة التى كان مصدرها المنظومة الدولية، واعتراف كامل بالحقيقة التى مؤداها أنه لا الفرد ولا الدولة يمكن أن يواصلا الحياة فى شيء من التحايل، وإلى أجل غير مسمى فى مستوى أعلى من دخله أو دخلها.

كانت حقائق المالية المصرية، بعد العثور مباشرة على خيط المتاهة الدولية، غاية فى البساطة؛ وعندما جرى تفهم هذه الحقائق، اتضح أنها لم تكن تسر الخاطر. وعلى حد قول اللورد ملنر الحكيم "لا شيء مبتذل فى هذه الأرض الغريبة". هذا الأمر لا يمكن أن يخلو من الأهمية إذا ما تذكرنا أن الفرق بين الكلمتين السحريتين: فائض وعجز، يعنى ما إذا كان مسموحًا أو غير مسموح للمزارع المصرى بأن يجنى ثمار عمله؛ وما إذا كان مسموحًا لذلك المزارع، بعد توريد احتياجات الدولة، بأن يُتْرك ومعه ما يكفى لعيشه على الكفاف، أو ما إذا كان سينعم إلى حد ما بقدر من السعة فى الريف؛ أو ما إذا كان يتعين على ذلك المزارع العيش إلى الأبد فى كوخ حقير من

الطين، أم أنه قد تتاح له فرصة تحسين مسكنه؛ وما إذا كـان يتحـتم أو لا يتحتم توصيل الماء إلى حقوله فى الموسم المحدد؛ وما إذا كانت منازعاته مع جيرانه ينبغى تسويتها عن طريق قاضى يقوم بالبت فى هذه المنازعات على أساس من مبادئ القانون، أم أنه ينبغى تركه لجشع شخص يجهل القانون ولا يعترف إلا بالبقشيش فقط؛ وما إذا كان ــ فى حالة المرض ــ ينبغى عليـه التردد على مستشفى جيد، أم أنه سيكون عاجزًا عن الحصول علـى عـلاج أفضل من العلاج الذى يحصل عليه كلبه أو حماره؛ ومـا إذا كـان سـيجد مدرسة ــ يمكن تعلم شيء مفيد فيها ــ يلتحق بها أبناؤه، أو ما إذا كان يتحتم ترك هؤلاء الأبناء فى أيدى المدرسين الذين تمثلت أعلى معارفهم فى ترديد بعض السور القرآنية القليلة، التى لا يفهمونها فهمًا جيدًا؛ وما إذا كان ــ فى حالة إصابته بالاضطراب الذهنى ــ سيجرى علاجه بطريقة صحيحة وجيدة فى مستشفى من مستشفيات الصحة النفسية، أم أنه سيجرى تقييده بالـسلاسل وربطه إلى عمود من الأعمدة ليجرى التعامل معه كما لو كان حيوانًا بريـا؛ وما إذا كان بوسعه التنقل داخل البلاد من مكان إلى مكان، أو التواصل مـع أصدقائه بالبريد أو البرق، بتكلفة معقولة أو باهظة؛ واقع الأمر، أنه لابد من معرفة ما إذا كان هذا المزارع، هو والملايين من المصريين الذين يشبهونه، ستتاح أو لا تتاح لهم فرصة الارتقاء فى سلم التقدم الأخلاقى والمادى.

هذا كله، بل وما هو أكثر من ذلك، يندرج ضمن القول بأن المـاليين البريطانيين والمصريين استطاعوا الإمساك بالإفلاس وإلقاء القـبض عليـه، وعندما حولوا العجز إلى فائض، وعندما خففوا الـضرائب، وعنـدما زادوا الإيرادات، وعندما تحكموا فى الإنفاق، وعندما رفعوا الائتمان المصرى إلى

مستوى يجىء فى المرتبة الثانية بعد كل من فرنسا وإنجلترا. معروف أن كل الإصلاحات الأخرى تنبثق من هذه الحقيقة، التى مفادها أن الإدارة المالية لمصر أمينة، وأن البلاد بحكم أنها موهوبة بقدرة تعويضية كبيرة، وبحكم أنها يسكنها أناس جادون ومجدون، استجابت لأمانة حكامها. وهناك شك كبير فى إمكانية حدوث مثل هذا التحول العظيم فى أى بلد آخر، خلال فترة قصيرة من هذا القبيل.

الفصل الرابع والخمسون

الري

نعمة الطبيعة على مصر- عمل الفراعنة- الإهمال التركي- التقدم في ظل التوجيه البريطاني- برنامج المستقبل- أسباب التقدم- مؤهلات الموظفين الذين جرى اختيارهم- غياب الإعاقة الدولية- قرض الـ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي- المساندة الشعبية- أهمية العمل.

يقول مؤلف قديم "إذا ما حاورت العناية الإلهية والقدر، يمكن أن تكتشف أشياء كثيرة في الشئون الإنسانية وفي الطبيعة، تجعلك تسلم بأنها يمكن أن تؤدَّى على نحو أفضل بهذه الطريقة أو تلك؛ من ذلك على سبيل المثال، أن مصر ينبغي أن يكون لها في ضمن المطر الخاص بها دون أن تُروى من أرض أثيوبيا (الحبشة)"[1] قد يتطرق الشك حول ما إذا كان المرء ميالا في أيامنا هذه، إلى التحاور مع العناية الإلهية والقدر، على هذه الخلفية. واقع الأمر، أن خصوبة مصر غير العادية، التي اشتهرت بها من قديم الأزل، والتي جعلت هوميروس Homer ينعت مصر بأنها "هبة النيل"[*]، وحدت بجوفينال Juvenal إلى التغني بالنيل، هذه الخصوبة ترجع في المقام

---

(١) سترابو، الكتاب الرابع، الفصل الخمسون.

(*) المعروف أن هيرودت هو صاحب هذا العبارة وليس هوميروس(المراجع)

الأول للحقيقة التى مفادها أن حقول مصر لا تروى من مياه المطر الذى يسقط داخل حدودها، وإنما تروى بمخزونات المياه الكبيرة التى تنساب إلى النيل قادمة إليه من وسط أفريقيا. وليس هناك بلد آخر غير مصر، يحتاج المزارعون فيه إلى تأمين أنفسهم من تقلب الفصول الأربعة وصروفها. صحيح أن النيل عندما يفيض فيضانًا غير عادى وعندما ينخفض انخفاضًا غير عادى، فإن المزارع يكون، فى كل الأحوال، معرضًا فى الحالة الأولى لأخطار الغرق بسبب الفيضان، ومعرضًا للجفاف فى الحالة الثانية. لكن هناك فارق كبير بين أخطار هذه الطبيعة والأخطار الطبيعية التى تحيق بالحقول فى الدول التى تعتمد فى إمدادها بالماء على الأمطار التى تسقط عليها، وبخاصة فى الأماكن التى لا يؤدى فيها الجهد البشرى إلى زيادة أو تقليل كمية المطر الذى يسقط من السحاب؛ لكن الإنسان بوسعه، من الناحية الأخرى، ومن خلال مهاراته، تنظيم مياه فيضان النيل، على نحو يخفف، إن لم يلغ مطلقًا، الأخطار الناجمة عن الجفاف أو الفيضان غير العادى. يبدو أن الطبيعة تقول للإنسان فى هذا البلد المحظوظ بدرجة كبيرة: "أنا أهديك أنسب الظروف التى تمكنك من فلاحة التربة، مناخ مثالى، إمداد مضمون ومؤكد من المياه، وعنصر طبيعى مُخصِّب، وهذه الأشياء، بقليل من الجهد من جانبك، سوف تضاعف كل عام من قوى التربة الإنتاجية؛ وما عليك سوى التحول إلى الإفادة من الهبات والعطايا التى أسبغتها عليك".

كيف استغل الإنسان مزاياه هذه؟ لقد بذل الإنسان، مع مطلع الحضارة المصرية، جهودًا كبيرة ومفيدة لتحويل تلك المزايا إلى شيء له قيمة. يقول العقيد روس **Ross**: "المؤكد هو أنه، فى الأيام الخوالى، لابد أنه كانت هناك موهبة هندسية محلية على أعلى مستوى، ونحن عندما نقرأ عن الملك فلان والملك تركان، وقيامهما بتطوير وتجديد الأشغال العامة خلال حكم طويل

مجيد، فذلك يعنى أنه كان هناك فيض مستمر من الموهبة الهندسـية، التـى يطلق الحاكم المحلى حرية التصرف فيها"[1].

يبدو أن الفراعنة، استفادوا من موهبتهم، فى ضوء أحسن معارفهم. أما الأتراك الذين جاءوا بعدهم فى نهاية المطاف، فقد توارثوا موهبتهم، الأمـر الذى جعل الطبيعة، استياءً منها من المعاملة التى لقيتها من الأتراك، تقـوم بالتقليل من قيمة هباتها وعطاياها وفرضت عليهم عقوبات لإهمالهم قوانينها. ولم يجر فى أواخر العصور الإسلامية، بذل جهود جادة لتحاشى الجفاف أو الفيضان غير العادى. وكان حال الرى المـصرى، الـذى وصـفه العقيـد روسRoss، عندما احتلت إنجلترا مصر وأمسكت بزمام الأمور فيها، علـى النحو التالى:-

"ليس هناك شك فى أن الرى المصرى كان آخذًا فى التدهور إلى العام ١٨٨٢الميلادى، ففى كل عام كان يجرى القيام ببعض الأعمال الزائفة رغمًا عن المهندس. كانت السخرة، فى كل عام تفقد الكثير، فقد أهملت المصارف أو أصبحت عديمة النفع، وعجزت الترع، وكانت مجارى وقنوات كثيرة قـد تأثرت بارتفاعات النيل وانخفاضاته... كما أدى انعدام الصيانة، الذى يـشيع فى السواد الأعظم من البلاد الإسلامية، وعدم وجود السخرة، وإن شئت فقل العمل الإجبارى، إلى المساهمة بدرجة كبيرة فى انخفاض وتدنى تـصميمات المهندسين وطرقهم وأساليبهم".

أتاح ذلك كله الفرصة للرجل الإنجليزى، الذى بذل هو الآخر كل مـا فى وسعه من أجل الإفادة من هذه الفرصة. وفى ضوء أهمية موضوع الرى، وفى ضوء المباهاة التى أحس بها الإنجليز، بعد النتائج الباهرة التى حققهـا

---

(١) مقدمة العقيد روس، لكتاب "الرى المصرى"، الذى ألفه ولكوك.

إخوانهم المواطنون، والذين أسماهم اللورد ملنر وبحق، "منقذى الرى المصرى"، أصبح الأمر يغرى بالحديث عنه فى شيء من التفصيل. على الجانب الآخر، فإن الأمر يتطلب الإيجاز؛ يزاد على ذلك أن موضوع الرى فى مصر، تناوله واحد من كبار الكتاب المؤهلين والمتخصصين فى ذلك. هذا الكسل وفتور الهمة الذى استبد بكل من الإنسان والحيوان فى مصر خلال الأشهر الحارة، عندما تُشْوى الأرض بالشمس الأفريقية النارية، وعندما تكتسحها رياح الخماسين الحارقة؛ وهذا الغوث العام الذى يخبره الناس عندما يفيض النيل؛ وهذا القلق لمعرفة ما إذا كان منسوب الماء سيتجاوز مستوى مقياس "الأذرع المنخفضة"، التى يقال إنها من اختراع العرب، أو "ملائكة الموت"(١)؛ والخوف من الطبيعة أن تسرف فى هباتها، وتدمر ذلك الذى، كان يأمل الناس فى الحصول عليه منها، عن طريق الاعتدال لا الإسراف؛ وإحياء البلاد كلها عندما تنحسر المياه وتبدأ الأرض فى إخراج عطائها؛ كل هذه الأشياء الجميلة والرائعة رواها اللورد ملنر فى فصل من كتابه المعنون "الصراع من أجل الماء". وصف ملنر أيضًا الرعاية، والحرص والجهد الذى لا يكل أو يمل الذى بذله المهندسون البريطانيون فى محاولة منهم لتوجيه قوى الطبيعة والسيطرة عليها. فى وقت من الأوقات، كان لابد من الاقتصاد فى الماء وكان لابد من الإفادة من مهارات علم المياه فى ذلك. كانت هناك بعض الأحيان الأخرى التى تتطلب اليقظة والحرص للتحوط للفيضان. وجرى خلال موسم انخفاض مياه النيل،

---

(١) يصف العرب بمنطق مقبول مقياس الأذرع المنخفضة بـ "ملائكة الموت"، والسبب فى ذلك أن النهر إذا لم يصل ارتفاعه الكامل، فإن المجاعة والدمار يصيبان أرض مصر كلها". راجع كتاب مومسن Mommsen "أقاليم الإمبراطورية الرومانية. المجلد الأول. الفصل الثانى. ص٢٥٢ .

الاستفادة من منظومة المناوبات، التى جرى بمقتضاها الاستفادة من المياه المتاحة على أفضل نحو ممكن لمصلحة السكان جميعًا. وتعلمت الطبقات صاحبة الامتيازات ــ وجاء ذلك مخيبًا لآمالهم ــ أن حقوق جيرانهم الضعفاء واجبة الاحترام. وجرى إصلاح القناطر ــ التى يعود أصلها إلى عبقرية مهندس فرنسى ــ على الرغم من المعارضة الشديدة، وأصبحت قادرة على تقديم خدمة ممتازة[1]. وجرى شق ترع جديدة. وجرى تنفيذ مجموعة كبيرة من الأعمال المفيدة فى مصر، والتى كانت تهدف إلى التحوط لانخفاض مستوى مياه النيل. مشى الصرف جنبًا إلى جنب مع الرى. وقبل أن يتم المهندسون البريطانيون عشر سنوات من العمل، كان محصول القطن قد تضاعف ثلاث مرات، وأصبحت هناك شبكة من الطرق الخفيفة تغطى البلاد كلها بالإضافة أيضًا إلى الطرق الزراعية التى تمكن من نقل المنتوجات إلى الأسواق.

وعلى الرغم من ذلك الكثير الذى عمله المهندس البريطانى لمصر، فإن عمله لم يكتمل بعد. وأرض مصر القابلة للزراعة لم يجر زراعتها كلها[2]. وتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى تخزين حوالى أربعة ملايين متر

---

(١) أثناء العمل فى إنشاء القناطر (الخيرية) قمت بزيارة المنطقة بصحبة على باشا مبارك ــ كان الرجل وزيرًا للأشغال العامة فى ذلك الوقت، وكان أمضى سنوات من عمره فى هذه الوزارة. عارض على باشا مبارك السير كولن سكوت مُنكريف معارضة شديدة فى مسألة إصلاح القناطر، وكان مؤيدًا لفكرة تركيب مضخات ضخمة بدلا من ذلك. وقد ألمح لي على باشا مبارك أثناء جولته فى أعالى النيل، أنه لم ير القناطر منذ سبعة وعشرين عامًا. لم يكن الرجل واعيًا للنقد الذى ترتب على ذلك الاعتراف.

(٢) تناولت مسألة إمكانية زراعة المساحة المنزرعة قطنًا، تناولا مفصلا فى تقريرى عن العام ١٩٠٦. راجع المضبطة "مصر" العدد ١ من العام ١٩٠٧. ص ٤٥-٥٧ .

مكعب من الماء. هذا السد العظيم الذى أنشئ فى أسوان، والذى يؤدى إلـى يومنا هذا، خدمة لا تقدر بثمن[١]، يمكنه تخزين حوالى مليون متر مكعب من الماء. يجرى حاليًا تنفيذ بعض الأعمال لزيادة السعة التخزينية للسد إلى $2\frac{1}{4}$ مليون متر مكعب. لم يتقرر بعد طريقة الحصول على المزيد من الماء، لكن السير وليام جارستن Garstin أورد فى تقريره القيم المؤرخ مارس من العام ١٩٠٤[٢] الميلادى، وصفًا عاما للمشروعات الجديدة بالدراسة والاهتمـام. وهنا قد لا أكون ابتعدت عن الهدف، عندما أقول: إنه سيجرى على امتـداد السنوات الخمسة عشرة أو العشرين القادمة، إنفاق حوالى عـشرين مليـون جنيه إنجليزى على تحسين منظومتى الرى المصرية والسودانية.

وعندما يتم فى نهاية المطاف، وضع مياه النيل، بدءًا من البحيرات إلى البحر تحت السيطرة الكاملة ــ عند هذه المرحلة يكون الإنجليزى ــ قد حول هبات الطبيعة إلى أحسن المزايا والمنافع الممكنة.

نجحت جهود وزارة الرى، نجاحًا ملحوظًا، وربما كـان، فـى واقـع الأمر، أكثر من نجاح جهود الوزارات الأخرى فى الحكومة. ترى ما أسباب ذلك النجاح؟

يرجع هذا النجاح فى المقام الأول، إلى شخصية المهندسين البريطانيين الفذة وكفايتهم الواضحة، نظرًا لأنهم جرى اختيارهم بعناية فائقة. جاء كبـار

---

(١) يقال: على سبيل المثال، إن التحويل الذى علـى وشـك الاكتمـال الآن، لحـوالى ٤٠٤٤٧٠فدانا فى مصر الوسطى، من رى الحياض إلى الرى الدائم سوف يزيد القيمة الإيجارية لتلك الأراضى بما لا يقل عن ٢٠٢٢٣٥٠جنيهًا مصريًا، وسوف يزيد قيمتها البيعية بحوالى ٢٨٣١٢٩٠٠جنيه مصرى ــ التقرير السنوى لوزارة الـرى، ١٩٠٦ ص ١٧٨ .

(٢) راجع المضبطة "مصر" العدد ٢ من العام ١٩٠٤ .

المسئولين فى وزارة الرى من الهند، ذلك البلد الذى يهيئ لمهندس الرى تدريبًا ممتازًا. ولما كان هؤلاء المهندسون مسلحين بالمعرفة والخبرة السابقة التى اكتسبوها، فقد قاموا بدراسة مختلف المشكلات التى تتعلق بالرى المصرى بغية حلها، ولم يقدم هؤلاء المهندسون أية مقترحات إلا بعد أن درسوا الحقائق كلها التى كان يتعين عليهم التعامل معها. ومبلغ علمى أن هؤلاء المهندسين لم يرتكبوا خطأ واحدًا خطيرًا.

لم يكن بوسع مؤهلات الأفراد، على الرغم من رقيها، أن تحقق أى شيء لولا أنهم كانوا يقومون بأعمالهم فى جو كانت ظروفه تناسب النجاح.

أول هذه الظروف، أن وزارة الأشغال العامة، قياسًا على بعض أفرع الخدمة المصرية الأخرى، كانت قد تحررت منذ البداية من كابوس النظرية الدولية. هذا لا يعنى أن أعمال المهندسين الإنجليز، لم تتأثر إلى حد ما بالشباك، التى طرحتها دبلوماسية العرقلة، فى شيء من العناد، على الآلة الحكومية المصرية كلها. والتسليم بأى شيء من هذا القبيل يعد ضربًا من الخطأ. هذه النظرية الدولية الراسخة، قللت من قدرة المهندسين على عمل الخير عن طريق فرض منظومة مالية خيالية على البلاد، وعن طريق إخفاء النتائج الناجمة عن التحويل الجزئى للدين، على امتداد سنوات كثيرة، وأيضًا عن طريق الأرصدة التى كان بالإمكان وضعها تحت تصرف المهندسين البريطانيين. يزاد على ذلك، أن تلك الازدواجية، التى كانت بمثابة سم منظومة الإدارة المصرية، كانت موجودة فى وقت من الأوقات، فى قلب وزارة الأشغال العامة، لكن من حسن الحظ أنها كانت على نطاق لا يذكر. هذه الازدواجية، جرى إلغاؤها فى مرحلة مبكرة من الاحتلال. كان هناك إحساس بأن أهمية إدارة الرى تحتم أن تكون كلها فى أيدى البريطانيين. كتب اللورد دفرين فى العام ١٨٨٣ "من الواضح أن خدمة الرى الحالية فى مصر

تفتقر إلى الإدارة الذكية والتفتيش الأمين الكفء.... مصر شبيهة جدا بكثير من المناطق المروية فى الهند، إلى الحد الذى يجعل الاتجاه إلى ذلك البلد طلبًا للنصح والمشورة أمرًا طبيعيا".

من هنا، جرى إعطاء الحرية للمهندسين البريطانيين فى أن يرسموا خططهم الخاصة بشق وتنفيذ الترع فى أنحاء البلاد. وقد أعفى هؤلاء المهندسون من مئونة كارثة حتمية التعامل مع مجلس دولى. هذا يعنى أن هؤلاء المهندسين كانوا يصدرون قرارًا بشأن شق ترعة من الترع دونما نظر إلى ما إذا كانت سياسة بريطانيا العظمى فى المحيط الهادى أو فى المحيط الهندى، تحظى برضا برلين أو باريس. كانت تلك ميزة سلبية كبيرة. ساعدت الحرية النسبية التى أعطيت للمهندسين البريطانيين، وبدرجة كبيرة، فى النجاح الذى أصابه عمل هؤلاء المهندسين.

كان المهندسون البريطانيون محظوظين من ناحية أخرى. وعلى الرغم من التميز المهنى لهؤلاء المهندسين، وعلى الرغم أيضًا من سلامة خططهم، فقد كان واضحًا أنهم لا يقومون بأى عمل من الأعمال التى يقومون بها، دون أن يكون للمال نصيب فى ذلك. ومن يمن الطالع أن جرى توفير المبالغ المطلوبة لهؤلاء المهندسين. وعندما انعقد مؤتمر لندن الخاص بشئون مصر المالية فى العام ١٨٨٤، قُدِّم مقترح باقتراض مبلغ ١٠٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى للصرف على تحسين منظومة الصرف فى البلاد. استقبل هذا المقترح بقدر كبير من المعارضة. وأعربت المصادر البريطانية المختصة، فى ذلك الوقت، عن شكوكها فى المضى قدمًا فى اتجاه التحسين هذا. بنت هذه المصادر شكوكها على أسباب سليمة. منها أن الإفراط فى الاقتراض سبق أو وضع مصر على حافة الخراب؛ وجرى أيضًا، فى ذلك الوقت، التأكيد على أن زيادة دين دولة من الدول، كانت آنئذ على وشك الإفلاس، كان فى أفضل

الأحوال، تجربة محفوفة بالمخاطر. كانت بعض المصادر الأخـرى، التـى كانت واثقة بمستقبل مصر من ناحية، وبمرونة مواردها من الناحية الأخرى، تفضل وتحبذ سياسة جريئة من هذا القبيل. ويتعين هنا الاعتراف بأن هـذه المصادر أيدت، تلك الفكرة التى بدت متناقضة فى ذلك الوقت، والتى مفادها أن أفضل الطرق لإنقاذ البلاد من أعباء الدين الثقيل الناجمة عن القـروض، التى جرى تبديد عوائدها إلى حد بعيد، هو اقتراض قرض آخر، واستخدامه فى تطوير موارد البلاد. وبعد نضال عنيف، أصبحت الغلبة فى النهاية لهذه الفكرة. وجرى إدراج مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليـزى لأغـراض الـرى، ضمن القرض الذى أبرم لدفع تعويضات الإسـكندرية وبعـض الأغـراض الأخرى. وجرى فى العام ١٨٩٠ الميلادى، وضع مبلـغ إضـافى مقـداره ٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى تحت تصرف وزارة الأشغال العامة لاستخدامه فى أعمال الرى والصرف.

وفى تقريرى عن العام ١٨٩١، بعد أن تناولت المدى الذى وصلت إليه قوى الإنتاج فى البلاد وكيف أن تلك القوى زادت بالفعل، أضفت ما يلى:-

"لقد اتضح أن سياسة زيادة الدين المصرى، التى جرى انتهاجها قبـل سبع سنوات، كان لها ما يبررها تمامًا. وليتنى أكون آخر من يتمنى لـو أن الحقائق التى سبق أن أوردتها، استخدمت فى تبرير ذلك الاقتراض المتهور؛ لكن هذه الحقائق توضح على وجه اليقين، أنها فى بعض الأحوال قد تـنجح، فى دولة موشكة فعلا على الإفلاس، فى حال ما إذا كانت مثل هـذه الدولـة تملك مصادر طبيعية كبيرة، لكن ذلك يحتم دومًا إنفـاق المـال المقتـرض بطريقة رشيدة وعادلة وحكيمة. تتمثل الصعوبة الرئيسية، فى الأحوال التـى من هذا القبيل، فى التأكيد على تنفيذ الشرط الجزائى. وفيما يتعلق بمصر لحد الآن، أرانى لا أتردد فى القول: إن إنفاق مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليـزى

على الرى والصرف أسهم، وربما أكثر من أى سبب آخر، فــى الازدهــار النسبى الذى تشهده البلاد الآن. صحيح أنه أكد إفلاس الخزانة المصرية، لكن إلى ما بعد تحقيق ذلك، لم تبذل جهود كبيرة فــى اتجــاه التقــدم المعنــوى والمادى".

أخيرًا، وبعد أن جرى الاعتراف بقيمة المهندس الإنجليزى ــ وكــان ذلك خلال فترة زمنية وجيزة ــ استطاع هذا الرجل أن يحظى بتأييد ومساندة الرأى العام المصرى. لقد بلغت الحقائق من القوة حدا أسفر عن اقتناع أذهان السواد الأكبر من الناقدين والمتشككين. قد يفشل الفلاح فــى إدراك منفعــة وضآلة بعض الإصلاحات التى جرت تحت رعاية بريطانية، لكن هذا الفلاح عرف قيمة الماء، بدرجة يندر أن يصل إليها سلطان المدن الشمالية. لا يمكن لأى قدر من سوء الفهم أن يقنع هذا الفلاح بأن الرجل الذى جلب إلى حقوله ذلك العنصر الذى كان متعطشا إليه، وبطريقة تفوق توقعاته، لم يكن ســوى ذلك المحسن إليه.

إلى أن يتعلم (الرجال) من الألم،

هم لا يعرفون بحق قيمة الماء الجيد[١].

واقع الأمر، أن المهنــدس البريطــانى، حقــق ، دون وعــى منــه بذلك، مأثرة، هى من وجهة نظر السياسى، ربما كانت أبــرز وأهــم مــن التحكم فى مياه النيل المبعثــرة. لقــد قــام المهنــدس البريطــانى بإثبــات أهمية الطــرق الغربيــة فــى الأذهــان والعقــول الــشرقية. لقــد رســخ المهندس البريطــانى، وبطريقــة أســرت لــب فكــر الفــلاح المــصرى

---

(١) دون جوان، الفصل الثاني، ص٨٤ .

الباهت، وخياله الشارد، الدرس الذى مفاده أن المرابــى وتــاجر التجزئــة الذى يبيع المسكرات المغشوشة ليسا مــن إنتــاج الحــضارة الأوروبيــة؛ وأنه بقدر تحقيقه لهــذا الهــدف يــستحق الــشكر والثنــاء، لا مــن كــل الأذكياء الآسيويين وحدهم، وإنما مــن كــل الأوروبيــين أيــضًا ــ ومــن حكام الجزائر وتونس، فضلا عن حكام الهند أيضًا.

الفصل الخامس والخمسون

الجيش[1]

تسريح الجيش فى العام ١٨٨٢ - تاريخ الجيش- حملات محمد على على سوريا- إسماعيل باشا- حملة الحبشة- التل الكبير- قرار تشكيل جيش من الفلاحين يقوده ضباط إنجليز- الكتائب السوداء- هل سيحارب الجيش؟ الأسباب التى أدت إلى نجاح إعادة تشكيل الجيش.

نحن عندما ننتقل من العمل الذى يقوم به المدنيون إلى العمل الذى يقوم به العسكريون، نجد أنفسنا ننتقل فجأة من لغة الدبلوماسية الحريصة والملتوية إلى الأمور الصريحة الواضحة التى تدور فى الثكنات العسكرية. كانت مسألة التصرف فى الجيش المصرى واحدة من أهم النقاط، التى تعين دراستها بعد خوض معركة التل الكبير والانتصار فيها. أجاب المستشارون العسكريون لكل من الحكومتين البريطانية والمصرية إجابة صريحة على هذا السؤال. كان الجيش المصرى فى ذلك الوقت أسوأ من السوء نفسه. فقد ثبت أن الجيش خطر على الدولة. كان بوسع الجيش التمرد، لكنه كان عاجزًا عن القتال. وكانت النتيجة المنطقية التى يمكن التوصل إليها من سرد الحقائق تتمثل فى أن الجيش القائم لابد من تسريحه، وتشكيل جيش آخر محله. وبناء

(١) حصلت على عون كبير، عند إعداد هذا الفصل من السيد ريجنالد وينجت.

عليه، صدر المرسوم الوجيز التالى فى الجريدة الرسمية، فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٢ الميلادى، أى بعد ستة أيام من معركة التل الكبير:-

"نحن خديوى مصر، بعد النظر فى التمرد العسكرى،

نصدر المرسوم التالى

مادة ١

حل الجيش المصرى.

(التوقيع) محمد توفيق".

ترى ما المادة التى يمكن تشكيل الجيش الجديد منها؟ هل يمكن للفلاحين، الذين أثبتوا مؤخرًا افتقارهم إلى السمات العسكرية، أن يتحولوا إلى جنود جيدين؟ كان مستحيلا فى ذلك الوقت الإجابة على هذا السؤال الأخير بالإثبات بصورة قاطعة. ومع ذلك، كان تاريخ مصر القديم يثبت أن تصرف القوات فى التل الكبير لم يكن دليلا كافيًا على أن الإجابة على السؤال يجب أن تكون سالبة بشكل قاطع. لقد ظلت مصر، على امتداد قرون ماضية محكومة بواسطة غزاة أجانب استخدموا قواتهم الخاصة أو قوات مرتزقة فى المحافظة على سلطتهم. لم يرث الفلاح المصرى أية صفة من صفات المحاربين؛ وإنما كان نتاجًا لمنظومة الرق والعبودية التى تخنق فى البشر كل الغرائز العسكرية.

جرت العادة أن ينسب الفضل إلى محمد على فى أنه كان أول من أدرك أن مصر تعين عليها أن تجد فى الفلاحين المادة الخام، التى يمكن استخدامها فى تشكيل جيش وطنى. وتعد الهزائم التى أنزلها محمد على

بالجيوش التركية فى سوريا دليلا على نجاح سياسته العسكرية. الفضل المنسوب إلى محمد على فى هذا الصدد له مبرراته إلى حد ما. إن ما فعله محمد على جاء على النحو التالى: استخدم محمد على باشا القوات المرتزقة فى حملاته الباكرة التى جردها على الوهابيين (١٨١١ – ١٨١٨) والحملات التى جردها على النوبة وسنار (١٨٢٠ –١٨٢٢). وبعد ذلك، أى فى الفترة من ١٨٢٢ –١٨٢٤، وبعد أن أخذه تيه الجلوس على العرش، أصبح بحاجة إلى جيش أكبر. لم يكن بإمكان الرجل الحصول على عدد كاف من الألبانيين أو الجراكسة. جرت محاولة للاستفادة من السود فى السودان لكنها باءت بالفشل، نظرًا لارتفاع نسبة الوفيات التى زادت بين هؤلاء السود عندما كانوا ينقلون من المناخ الاستوائى الأفريقى إلى مناخ مصر البارد نسبيا. وعليه، تحتم على محمد على التركيز على الفلاحين المصريين.

تُوِّجت هذه التجربة بشيء من النجاح. ذلك أن الفلاح قوى البنية وشديد البأس. وسرعان ما أثبت أنه جندى سلس القيادة. جرى فى العام ١٨٢٤ الميلادى إرسال كتيبة من المصريين إلى الجزيرة العربية، كما أرسلت كتيبة أخرى إلى سنار، وجرى إرسال أربع كتائب أخرى إلى **المورة Morea**، بقيادة إبراهيم باشا العظيم. ثم جاءت بعد ذلك الحرب السورية الأولى، التى ازدحمت صفوف المحاربين فيها بجموع كبيرة من الفلاحين، الذين جرى تجميعهم بأبشع طرق التجنيد قسوة واستبدادًا[1]. ومع ذلك تحملت هذه القوة كل شيء. وليس هناك شك، فى أنه لولا تدخل الدبلوماسية

(١) "كان يجرى تعليق النساء من شعورهن، وضربهم بالسياط، كيما يكشفن عن أماكن تخبئة أبنائهن. كان أولئك الذين يجندون لا يراهم أهلوهم مرة ثانية. وما إن يصبح المرء جنديا حتى يظل جنديا مدى الحياة، فى جيش إبراهيم باشا". حياة ورسائل السيدة هستر ستنهوب، ص ٢٦٣ .

الأوروبية، فلربما تقدم إبراهيم باشا، بعد معركة قونية **Konia**، إلى إســتنبول بلا أية معارضة. هذا النجاح هو والانتصار الذى تحقق فــى نزيــب **Nezib** على القوات التركية فى الحرب السورية الثانية فى العام ١٨٣٩ المــيلادى، هو الذى رفع العسكرية المصرية إلى مركز بارز باعتبارها قوة لها وزنها.

قبل معركة **قونية**، كانت قوة الجيش المصرى والبحرية، الــذى كــان الجيش قد سبق تشكيله بواسطة الضباط الفرنسيين، مكونة على حــد قــول كلوت بك(١)، من ٢٧٧٠٠٠ فرد منهم ١٣٠٠٠٠ قوات نظامية. وكان القسم الأكبر من القوات النظامية من المشاة، وهو فى معظمه من الفلاحين، لكــن المنظومة التى جرى بناء عليها تجنيد هؤلاء الفلاحين، لا تدع مجالاً للــشك، فى وجود عنصر أجنبى كبير بين صفوف هؤلاء المشاة. لم يكن ذلك العنصر من الضباط فقط وإنما كان قسم كبير منه مــن ضــباط الــصف الأتــراك والألبانيين وغيرهم. يقال إن خبرة إبراهيم فى الجزيرة العربية، هــى التــى أدت إلى اتخاذ قرار بعدم ترقية أى مصرى إلى ما فوق رتبة الرقيب. وفيما يتعلق بتشكيل الأسلحة الأخرى، لا تتوافر لنا إحصائيات دقيقة، لكن مع مطلع الاحتلال الإنجليزى لمصر، كان لا يزال هناك بعض الأحياء الذين يذكرون أن نسبة كبيرة من الجنود العاديين فى الخيَّالة كانوا من الأتراك والجراكسة، فى حين كانت فى المدفعية نسبة أكبر من الجراكسة. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن السلطان محمود عندما أصدر فى العام ١٨٢٦ أمرًا بإقامــة مذبحــة للإنكشارية هرب عدد كبير منهم إلى مصر، التى وافقوا فيها على العمل فى الجيش الذى جرى تشكيله مؤخرًا. يضاف إلى ذلك أن إبراهيم باشــا أثنــاء حملته التى قام بها على سوريا، زاد عدد قواته عن طريق التجنيد المحلى من بين قبائل الجبال والبدو. من هنا يتضح، أن الجيش الذى حقق بــه إبــراهيم

---

(١) عن كتاب "لمحة عن مصر"، المجلد الثانى، ص ٢٣٥ .

باشا انتصاراته، لم يكن جيشًا وطنيًا خالصًا، بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. كان هناك عنصر أجنبى قوى ليس بين الضباط وضباط الصف فقط وإنما بين الجنود العاديين أيضًا.

يزاد على ذلك، أننا ونحن نحكم على الأهمية التى تعلق على الشجاعة العسكرية للقوات المصرية فى زمن محمد على باشا، يجب أن لا يغيب عنا حال الجيش التركى فى ذلك الوقت. كانت القوات المسلحة التركية قبل العام ١٨٢٦ الميلادى مكونة من الإنكشارية. وبعد تدمير الإنكشارية وتسريحهم، لم يتبق فى واقع الأمر، شيء من القوة العسكرية التركية النظامية. كانت الهزيمة التى حدثت فى معركة نفارين، ومن بعدها الحرب الروسية ــ التركية فى العام ١٨٢٨ ــ ١٨٢٩، قد وضعت السلطان محمود فى وضع اضطره عند مواجهته لإبراهيم باشا، "إلى إرسال جيوش عاصية من المجندين الجدد، المزودين بعدد سيئ من الضباط وتقودهم قيادة سيئة أيضًا[1]". وبالمقارنة مع هؤلاء الجنود الأجلاف، نجد أن الجيش المصرى كان يمثل قوة جيدة التشكيل والتنظيم، جرى تدريبها بواسطة ضباط أجانب أكفاء على هدى من المبادئ الأوروبية، بل إنها كانت مُطَعَّمة بنسبة كبيرة من القوات المحاربة التى خبرت الحرب الحقيقية فى المورة والجزيرة العربية وأماكن أخرى. أكثر من ذلك، أنهم وجدوا فى إبراهيم باشا قائدًا موهوبًا بعبقرية عسكرية لا جدال فيها، وبخاصة أن أعمال هذا الرجل كانت تتسم بالقوة وبعد النظر، والمهارة.

تعد نجاحات إبراهيم باشا فى سوريا أدلة كافية على أن القوة جيدة التنظيم وجيدة القيادة، تكون قادرة على إنزال الهزيمة بالشراذم غير المنظمة

---

(١) جريسى Greasy، "تاريخ الأتراك العثمانيون"، المجلد الثانى، ص ٤٣٧ .

وغير المدربة، مهما كان عددها. لكن قول أى شيء أكثر من هذا يمكـــن أن يدخلنا إلى نطاق الاستنتاجات غير المبررة. ونحن عندما نتخذ نتيجة المعارك السورية معيارًا نقيس عليه القيمة القتالية الدائمة للمصريين، نجــد أن ذلــك يمكن أن ينطوى على تعميم متعجل لا ينطوى على التأنى والاتزان. يقــول السيد وليام داى، وهو ضابط أمريكى خدم فى الجيش المصرى، إنه بعــد أن قام بمراجعة واستعراض التاريخ العسكرى المصرى وجد أن "النجاحات التى أصابها إبراهيم باشا فى قونية وفى الأماكن الأخرى، تعزى إلى قيادة الرجل نفسه، ولا تعزى إلى أى جندى آخر". يزاد على ذلك، أن الحقيقة التى مفادها أن المصريين، فى زمن عباس الأول، طُردوا من نجد، وأن الدولة الوهابيــة استردت استقلالها، تؤكد هذا الرأى.

تلاعب سعيد باشا الذى خلف عباس الأول بجنوده فى بداية الأمر، ثم قام بعد ذلك بتسريح القسم الأكبر من الجيش. كان الجيش فى العــام ١٨٦٣ الميلادى مكونًا من ٣٠٠٠ فرد، كان الأفراد سيئى التنظيم وكانت المعــدات معيبة.

عندما جاء إسماعيل باشا إلى الحكم، كان همه الأول زيادة قوة الدولة العسكرية. لقد كان إسماعيل باشا مؤمنًا، وإن شئت فقل، يتصرف كما لو كان مؤمنًا بالخصائص القتالية للفلاحين. كان سعيد باشا أول من استخدم رجـــالا من أصول فلاحية، فى مناصب الضباط، لكنه لم يسمح بترقيتهم إلى ما فوق رتبة النقيب. أحدث إسماعيل باشا تجديدًا خطيرًا، فقد سمح بترقية المصريين إلى رتبة العقيد.

سنحت الفرصة الأولى لاختبار قيمة جيش إسماعيل باشا فـــى العــام ١٨٧٤ الميلادى، عندما حدث تمرد فى دارفور. جرى إخماد ذلــك التمــرد بواسطة الجنرال (اللواء) غوردون، الذى تخلى عن قواته المصرية واعتمــد

بصفة أساسية على قوات جرى الحصول عليها من الموقع. كتب غـوردون يقول: "الضباط والأفراد يشكلون مجموع من الجبناء. صحيح أنهم مـشاؤن جيدون، ويتحملون الجوع والحرمان تمامًا، لكن هذا هو كل ما يمكن قوله فى حقهم.... أنا لا أثق البتة بضباطى وجنودى... أنا لا أطيق هؤلاء الـضباط المصريين، ليس فيهم صفة واحدة جيدة. أنا أحب السود؛ هؤلاء الجنود السود الموجودون حاليًا فى الجيش المصرى هم الذين يستحقون الثناء"[1].

حدثت بعد ذلك الهزيمة التى أنزلت بحملة الحبشة فـى العـام ١٨٧٦ الميلادى، عندما مُنى المصريون، بخسائر ثقيلة فى مرات عدة. يقول السيد/ داى Dye فى انتقاده لهذه العمليات: "لم تكن هناك قيادة تنسيق بـين أقـسام الجيش. وهذا راجع إلى انعدام المصلحة الفردية بين أفراد الحملة، وراجـع أيضًا إلى الافتقار إلى وجود الضباط الجيدين، وغياب النظام وعدم وجـود منظومة عادلة تقوم على الثواب والعقاب".

ومسألة عدم معاناة الجيش المصرى مزيدًا من الانتكاسات فى زمـن إسماعيل باشا ربما ترجع إلى الحقيقة التى مفادها أن الجيش لم يكن متورطًا فى أية عمليات حربية. المؤكد أن إسماعيل، حقق نجاحات أكبر فى السنوات الأخيرة من حكمه، فى مسألة تسريح القوات، أكثر مما كان الأمر عليه خلال السنوات الأولى من حكمه. وقد أوضحنا فى هذه الرواية كيف أن الابن جنى ما بذره الأب، وأن ذلك الذى جناه كان تمردًا صريحًا.

يستحيل على أى جيش من الجيوش التمرد دون أن يسىء ذلك التمرد إلى هذا الجيش باعتباره آلة ـــ مقاتلة. واقع الأمر، أننا اعتدنا علـى ربـط الكفاية العسكرية بالانضباط العسكرى إلى حد أنه يـستحيل الفـصل بـين

---

(١) الجنرال غوردون فى وسط أفريقيا، ص ١٥١ .

الفكرتين: الكفاية والانضباط، ومع ذلك، فإن درجة الضرر الناجم عن التمرد والذى يؤثر على الكفاية العسكرية، كبرت أم صغرت، لابد وأن تعتمد، بصورة أو أخرى، على ظروف وأسباب التمرد نفسه. وإذا ما تمرد الجنود العاديون، مثلما حدث فى الهند فى العام ١٨٥٧ الميلادى، على ضباطهم، فإن المتمردين يتعين عليهم النزول إلى ميدان القتال فى ظل ظروف غير مواتية لهم. وهنا يجد الأفراد أنفسهم فجأة محرومين من القادة الذين اعتادوا على طاعتهم بصورة مطلقة. كانت حالة جيش عرابى مختلفة؛ لأن الأفراد لم يتمردوا على ضباطهم؛ وإنما الذين تمردوا هم الضباط، وكان تمردهم على الخديوى، وأخذوا معهم فى ذلك التمرد الجنود العاديين. ولذلك يمكن أن يُقال فعلا إن الجيش كله تمرد. صحيح أن بعض الضباط الأتراك وبعض الضباط الشراكسة اختفوا؛ نظرًا لأن الحركة العرابية كانت موجهة ضدهم بصورة أساسية. لكن أعداد هؤلاء الضباط الأتراك والجراكسة لم تكن كافية لتفكيك الماكينة العسكرية. يزاد على ذلك، أن اختفاء هؤلاء الضباط عزز الدرس الذى تعلمه اللورد ولسلى بطريقة فجَّة، عن القيمة القتالية للجيش المصرى عندما يكون تحت قيادة ضباط مصريين. واقع الأمر أن جنود عرابى كانت لديهم كل حوافز القتال، وكانت الفرصة متاحة لهم ليكشفوا ويؤكدوا ذلك الذى يمكن أن يفعلوه عن طريق القتال. هؤلاء الجنود كانوا يمثلون، أو أنهم زعموا، فى كل الأحوال، أنهم يمثلون قوى الوطنية المستاءة التى تناشد أبناء الأرض صد وطرد عدو أجنبى. كانت قضية جنود عرابى تتمثل فى مسلم يواجه مسيحيا، قضية المواطن المصرى فى مواجهته لرافعى لواء الاستبداد التركى ومؤيديه. هذا يعنى أن هؤلاء الجنود قاتلوا فى ظل ظروف محلية مواتية تمامًا. قام عرابى فى التل الكبير باحتلال موقع قوى شديد التحصين. وكانت قوة الهجوم، التى تعين عليها "صعود ذلك المنحدر الشديد"، تقدر بحوالى نصف عدد المدافعين عن الموقع ــ لكن بعد حوالى عشرين دقيقة

من الطلقة الأولى، كانت القوة المصرية قد انسحبت تمامًا متكبدة خسائر تزيد على ألفى قتيل، فى حين بلغت خسائر القوة البريطانية التى خاضت هجومًا بالمواجهة، ٤٥٩ بين قتيل وجريح. وهنا يتضح، أن قوة عرابى، على حد قول السيد/ درايدن لم تكن سوى نوع من المليشيا البدائية.

فى السلم عبء، وفى الحرب دفاع ضعيف.

أصيبت أوروبا بالدهشة، كما اندهش أيضًا بعض النقاد المعادين؛ لأنهم بعد أن عجزوا عن إثبات أن عرابى حقق انتصارًا فى القتال، وجدوا عزاء لأنفسهم فى القول بأن المعركة جرى الانتصار فيها عن طريق الذهب البريطانى.

تاريخ ذلك الذى حدث فى السودان، يؤكد الدرس المستفاد مما حدث فى التل الكبير. كان الدراويش يسوقون الجنود الفلاحين أمامهم فى كل مكان.

كانت تلك هى الحقائق التاريخية التى تعين على اللورد دفرين هو ومستشاريه العسكريين التعامل معها فى العام ١٨٨٢ الميلادى. كانت كل هذه الحقائق تشير إلى نتيجة حتمية واحدة، وهى أن وجود جيش مصرى تحت قيادة ضباط مصريين كان أسوأ من السوء نفسه. وهنا جرت مناقشة مسألة استخدام الجنود المرتزقة. واتخذ اللورد دفرين قرارًا حكيمًا باستبعاد فكرة ضم الألبانيين، والجراكسة، أو المتشردين الذين لا مأوى لهم، الذين يجيئون من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهنا حدَّد اللورد دفرين مبدءًا ينص على أن الجيش "يتعين أن يكون مكونًا من مواطنين مصريين... كانت مصر قد عانت الكثير من المماليك ومن هم على شاكلتهم". وتقرر أن تقوم بريطانيا بتوفير الضباط. وتقرر إجراء تجربة، بغية التأكد ما إذا كان ذلك

الذى أسماه اللورد دفرين "روح العصر المتحولة"(*) ـــ مع شيء من المساعدة من جانب عدد محدد من الضباط البريطانيين، ورقباء التدريب ـــ يمكن أن يحقق مفخرة تحويل الفلاح إلى جندى كفء.

جرى تعيين السير إيفلين وود Evelyn Wood ـــ الذى خلفه أولا، اللورد جرينفل، ثم بعد ذلك اللورد كتشنر ثم السير ريجنالد وينجت ـــ لتولى قيادة الجيش. وتشكلت كوادر الكتائب عن طريق الاختيار الدقيق من بين بقايا جيش عرابى، فقد جرى اختيار العدد المطلوب من الضباط وضباط الصف. أما الجنود العاديون فقد جرى الحصول عليهم مباشرة من بين الفلاحين.

تعين على الضباط البريطانيين القيام بعمل شاق. لم تقتصر المسألة على مجرد إنشاء كل فرع من أفرع الماكينة العسكرية من جديد؛ ولم تقتصر العملية على إلغاء نظام التجنيد الإجبارى، الذى كان موجودًا من قبل، وإحلال نظام آخر محسَّن محله؛ لم يكن الأمر مجرد قيام الرجل الإنجليزى بشن حرب شعواء على الفساد وعلى الأمراض المزمنة الأخرى فى الإدارة المصرية والمجتمع المصرى؛ لكن عند مراجعة ما مضى، والدخول على ما هو جديد، كان من الضرورى ترسيخ حقيقة أن الانتظام يمكن أن يكون صارمًا دون أن يكون تعسفيا، فى أذهان الفلاحين؛ وأن الفترة التى سيجرى خلالها التحاقهم بالجيش لن تطول إلى ما هو أبعد مما يحدده القانون؛ وأنهم سيحصلون على أجورهم وطعامهم بصورة منتظمة؛ وأن الأجور لن يوقف صرفها إلا لسوء السلوك، وأنهم لن يخضعوا بعد اليوم للمعاملة الوحشية بأيدى ضباطهم؛ وأن كل شكوى سيتقدمون بها سيجرى التحقيق فيها، وأنهم إذا ما ارتكبوا أية جريمة سيحاكمون محاكمة عادلة وأن يكون العقاب على

(*) "The metamorphic spirit of the age"

قدر خطورة الذنب. جرى التغلب على هذه المصاعب كلها. وجرى اللجوء إلى الحرفية المهنية فى التعامل مع المسائل الإدارية كلها. يزاد على ذلك، أن حسن السمعة والنزاهة حررا الجنود الفلاحين بصورة متدرجة من الفكرة التى مفادها أن ممارسة السلطة يعد مرادفًا للظلم. واقع الأمر، أن الإصلاحات الأخلاقية التى أنجزها الضباط البريطانيون، تجىء فى مرتبة أعلى من مرتبة ذلك الذى حققوه فى الإدارة، على الرغم من أن إنجازاتهم فى الإدارة كانت ملحوظة أيضًا. ونحن عندما نسترجع تاريخ مصر وحالها الفعلى فى العام ١٨٨٢ الميلادى، يمكن القول: إن ثقة الفلاح المصرى بأولئك الذين كانوا فى موقع السلطة بالنسبة له، كانت فى ذهن ذلك الفلاح المصرى شبيهة بنبتة بطيئة النمو. ومع ذلك، فإن الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى، حققوا على وجه السرعة تلك المعجزة الكبيرة فى كسب ثقة رجالهم بهم. يزاد على ذلك، أن هذه الروح ليست هى وحدها السائدة حاليًا بين كل صفوف الجيش، وإنما امتدت أيضًا لتشمل كل أسرة فى البلاد. فأقارب الجنود يتفهمون حاليًا الظروف التى تغيرت وأصبح التجنيد يجرى فى ظلها، كما يتفهمون أيضًا القواعد والقوانين المفروضة فى الجيش. يقول اللورد ملنر: "ظهور الجندى الفلاح فى قريته التى يقيم فيها، بعد غياب عنها لمدة عام فى الثكنات العسكرية ــ وهو سليم وليس مشوهًا، أو مصابًا بمرض عضال، حين يجىء إلى القرية على سبيل الزيارة، وهو معاف ومهندم، وفى جيبه شيء من النقود ــ كانت بمثابة رؤية لرجل بُعث من مماته"[١].

وعليه أصبح الجيش الذى أعيد تشكيله، يتكون فى المقام الأول من الفلاحين فقط. جرى تجنيد حوالى ٦٠٠٠ رجل. وتم تشكيل هذا العدد فى لواءين كان أحدهما بقيادة الضباط البريطانيين والآخر بقيادة الضباط

---

(١) إنجلترا فى مصر، ص ١٧٦.

المصريين. كان الهدف فى الأصل، يتمثل فى استخدام هذه القوة بصفة أساسية فى معاونة الكونستبلات فى المحافظة على الهدوء الداخلى. كما تقرر أن تكون مهمة الجنود هى "منع البدو من إثارة المتاعب والاضطراب على طول الحدود". تقرر لهم كذلك القيام "بإخماد وقمع التمردات الداخلية الصغيرة"(١). لم يخطر على البال فى ذلك الوقت استخدام هؤلاء الجنود فى السودان. لكن، مع تطور الأحداث فى السودان، ومع زيادة قوة المهدى، أصبح واضحًا أن حدود مصر الجنوبية إما يتعين الدفاع عنها بصورة دائمة بواسطة القوات البريطانية، وإما بحتمية زيادة عدد الجيش المصرى وتحسينه على نحو يمكن معه الاستغناء عن المساعدة البريطانية. لو جرى الاعتماد على الفلاحين قلبًا وقالبًا لكان ذلك أمرًا خطيرًا. وهنا نجد الضرورة تلح على بث الصلابة فى ذلك الذى أسماه اللورد دفرين "الصفوف اللافقارية من الجنود الفلاحين". وجرت محاولة فاشلة لتشكيل لواء من الأتراك. وتشكلت نواة لكتيبة من الألبانيين. وتمرد الألبانيون وجرى تسريحهم فى غضون أسابيع قلائل. وتقرر بعد ذلك التركيز على السود من أهل السودان. وبذلك يكون جيش اللورد دفرين المكون من الفلاحين، قد تحول إلى خليط من الفلاحين والسود.

هؤلاء السود، الذين يلتحقون بالجيش كمتطوعين، ينتمى الجزء الأكبر منهم إلى القبائل الموجودة فى أعالى النيل فى المنطقة من كودوك **Kodok** إلى المديرية الاستوائية؛ بعض آخر من هؤلاء السود، يأتون من الغرب من المنطقة الواقعة خلف كردفان، ومن أماكن أخرى بعيدة مثل واداى وبرنو. وكثيرون منهم أحسن قليلا من الأفراد غير المتحضرين. والسود تصعب

---

(١) ذهبت بعض المصادر فى العام ١٨٨٢ – ١٨٨٣ إلى حد القول بأن الجيش المصرى لا لزوم له. وقد رفض اللورد دفرين ذلك الرأى المتطرف.

السيطرة عليهم، وهم مندفعون، وجشعون، ويفتقرون إلى بعد النظر مثل الأطفال. كما أنهم لا يستوعبون التدريب بسرعة، وليسوا مهتمين به أيضًا، وهم فى ذلك يتناقضون مع الفلاحين، الذين هم بحكم خصائصهم الوطنية الصادقة، يعدون بشرًا آلى الحركة. والسود تسهل إثارتهم. وعلى الجانب الآخر نجد أن مبادأة السود، واندفاعهم، وغرائز الدفاع عن النفس عندهم، تجعلهم لا يقدرون بثمن عندما ينخرطون فى شكل قوات مقاتلة.

كان واضحًا، قبل مضى فترة طويلة على عمل الضباط البريطانيين أنهم قد أنشأوا جيشًا صغيرًا أرقى من حيث الكيف عن أى شيء كان لدى مصر حتى ذلك الحين. كان لدى الجيش الصغير كل الدلائل الخارجية والعينية الدالة على كفاية يمكن أن تسترعى الانتباه في وقت السلم. هل بوسع هذا الجيش الصغير أن يحارب؟ بقى ذلك السؤال محلا للشك فترة من الوقت. لكن الشكوك كلها زالت الآن. يضاف إلى ذلك أن تاريخ السودان، الذى رُوى فى هذا المؤلَّف، يجعلنا قادرين على الإجابة على هذا السؤال بالإثبات وبكل ثقة.

الأسباب التى أدت إلى تكليل محاولات تشكيل قوة عسكرية كفؤ فى مصر واضحة وجلية. أولها أن الضابط البريطانى خُوِّل حرية التصرف؛ كانت حرية العمل المخولة للضابط البريطانى أكبر من تلك المخولة للمهندس البريطانى إن الإخلاص للمبادئ العالمية تجعلنا نتردد فى القيام بتفكيك القوة العسكرية إرضاءً للمصالح الدولية. وعلى الرغم من النجاح الذى صاحب جهود المصلحين العسكريين فى مصر، يجب أن لا يغيب عنا أن الجيش المكون من المسلمين ويقوده ضباط مسيحيون إلى حد بعيد، يعد آلة فريدة شديدة الحساسية، وتحتاج إلى حرص بالغ فى التعامل معها.

الفصل السادس والخمسون

الداخلية

عدم ثبات السياسة البريطانية- مشكلات الإصلاح الإدارى- مقترحات اللورد دفرين بشأن الشرطة- السيد كليفورد لويد- إحداث تغييرات فى تشكيل الشرطة- صراع نوبار باشا مع السيد/ كليفورد لويد- استقالة الأخير- احتكاك فى الداخلية- تعيين مستشار- تعيين المفتشين- مصاعب اللحظة الراهنة.

نقاشنا لحد الآن، كانت فيه يدا المصلح مغلولتين، بدرجة كبيرة أو صغيرة، بفعل المصالح الدولية بمصر، أو معاقتين بفعل الطابع الشاذ للموقف الرسمي الذى كان عليه ذلك المصلح بمصر، والذى كان مطلوبًا منه فيه القيام بكثير من مهام وزير من الوزراء، دون أن تكون له مرتبة الوزير أو سلطته. وهنا يتحتم علينا التعامل مع حالة، تنبع أخطارها من الشك، الذى خيم على مستقبل السياسة البريطانية فى مصر، والذى بدأ يتجلى بشكل خاص وواضح. وسواء أكان الاحتلال البريطانى مؤقتًا أم دائمًا، فليس هناك شك فى الرغبة فى تخفيف الضرائب، وشق الترع، وإنشاء جيش نظامى قادر على صد غزو الدراويش. قد يعرف الممول، والمهندس والجندى فى واقع الأمر، أن المبنى الذى تعهده كل واحد منهم قد ينهار على الفور، فى حال انحسار النفوذ البريطانى عن كل الصدارة، أو إذا ما تحلل بصورة متدرجة

عندما يتعرض لفساد الباشوية الذى لا يتوقف. ولكن مع ذلك كلـــه، ليـــست هناك أية شكوك فى مسألة نوع المبنى الذى يتعين تشييده؛ نظرًا لأن طبيعـــة هذا المبنى، جرى توضيحها، فى واقع الأمر، عن طريـــق أعــراف مهنيـــة محددة ومعروفة للجميع.

كان حال الإصلاح الإدارى الداخلى مختلفًا. قد يظن البعض أن مسألة تنظيم وزارة الداخلية، كان يشكل للمصلح الإنجليزى، قياسًا على الــوزارات الأخرى، صعوبة أقل من المصاعب الأخرى، فيما يتعلق بالتمسك بالقانون، ورشده العملى، وتحرره من الشكليات البيروقراطية. كان الهـــدف الرئيـــسى يتمثل فى تشكيل قوة شرطة، وتعيين عدد قليل من قضاة الشرطة(*)، ووضع صغيرة من القواعد البسيطة للعلاقات التى من المفترض مجموعة أن تكون بين السلطات القضائية والسلطات التنفيذية. والعمل الذى يكون من هذا القبيل لا يمكن أن يشكل أية عقبة كئود أمام أمة لها ممتلكات فى سائر أنحاء العالم، كشفت عن عبقرية خاصة فى حكم أجناس رعاياها.

معروف أن النتائج التى يجرى استخلاصها من الأسباب العامة التـــى من هذا القبيل تكون، فى معظم الأحيان، عرضة للخطأ بسبب نسيان الحقيقة التى مفادها أن مقدمات محددة لا يمكن أن تنتج عنها النتائج المنتظرة اللهـــم إلا إذا جرى التأكد من عدم غياب أية رابطة عن سلسلة الظروف المطلوبـــة لتحقيق شروط المُركَّب المطلوب. إقليدس نفسه تحتم عليه التـــسليم بـــصحة فرضياته. ليس هناك شك فى أنه لو كانت الظروف التى جرى فـــى ظلهـــا

(*) قاضى الشرطة: له اختصاص جزئى يتناول الجرائم البسيطة والمخالفات المتـــصلة بأنظمـــة الشرطة، وقد سمى بهذا الاسم تمييزا له عن القاضى المـــــدني المخـــتص بالـــدعاوى المدنية. (المترجم).

القيام بالإصلاح الإدارى المصرى، مواتية، لتحقق نجاح مساو لذلك النجاح الذى يتفاخر به المصلح الإدارى البريطانى فى الهند وفى أماكن أخرى. لكن الظروف لم تكن غير مواتية عنها فى بلدان أخرى، بل إنها لم تكن مواتية أيضًا إذا ما حكمنا عليها بمعيار التشابك والتعقيد المصرى. لم تكن المسألة مقصورة فقط على حرمان المصلح البريطانى من حرية العمل إلى الحد الذى يجعله غير قادر على تنفيذ خططه. كما لم تكن المسألة مقصورة فقط على وقوف المصلح البريطانى موقف التابع، وأن يتصرف فى ذات الوقت، وإلى حد بعيد، كما لو كان رئيسًا. كان لابد من التغلب على مصاعب أصعب كثيرًا من هذه المصاعب. كان المصلح البريطانى فى موقف المهندس المعمارى الذى طُلب منه تصميم منزل دون أن تكون لديه أية إشارة تفيد إن كان ذلك المبنى قصرًا لملك أو كوخًا لفلاح. لم يكن هناك من يقول له: ما المطلوب منه بالضبط. ترى هل كان عليه أن يسمح ببقاء منظومة الشرطة الكريهة مع أحداث بعض التغييرات الطفيفة فيها؟ بالقطع لا. كان مطلوبًا منه الإصلاح، وكان يعلم علم اليقين أنه لا يستطيع عمل كيس نقود من أذن أنثى الخنزير. هل كان على المصلح الإنجليزى الإمساك بتلابيب الأمر كله فى يده، ويستخدم وكلاء يُمكنه الاعتماد عليهم اعتمادًا تامًا، ويقوم بإدخال منظومة منطقية تقوم فى بعض أجزائها على الخبرة المكتسبة من بلدان أخرى، وتقوم فى البعض الآخر على الاحتياجات الخاصة لمصر؟ كان ذلك المسلك هو الأفضل من منطلقات وجهات نظر مختلفة، لكن كان يتعين على المصلح الإنجليزى — وهنا نجد أن أهم حلقة فى سلسة الظروف المطلوبة لتأكيد النجاح، تنقسم إلى قسمين — أن يتذكر أن الاحتلال الإنجليزى كان مؤقتًا، وأن سلطة الحكام المحليين لابد أن يصيبها الوهن، وأنه لم يكن هناك

طائل من وراء البدء فى إنشاء منظومة لن يتمكن من إتمامها خلال الفتــرة الزمنية المحددة له، وأن هذه المنظومة يمكن أن تنهار مباشرة بعد أن يعطيها المصلح الإنجليزى ظهره. والسبب فى ذلك تيقنه من أن ردةً يمكن أن يتوقع حدوثها فى مثل هذه الحالة، وربما كان هناك بصيص أمــل إذا مــا توقــع الاحتلال البريطانى بأن تدفع المصلحة الذاتية حكام مــصر إلــى اســتخدام المهندسين البريطانيين فى الإشراف على توفير وتوزيع الماء. كان متصورًا، على الرغم من أنه لم يكن محتملا، أن لا تكون النتيجة الأولى المترتبة على الانسحاب الفعلى للسيطرة البريطانية تكرارًا للفوضــى الماليــة. لــم يكــن متصورًا مطلقًا أن مسألة الإصلاح الإدارى الداخلى ينبغى أن تزدهر علــى أيدى الطبقات الحاكمة المصرية، إذا ما تركت هــذه الطبقــات لاســتعمال وسائلها الخاصة بها. والسبب فى ذلك، **أن المحور الرئيسى لسوء الحكم فى مصر يتمثل فى وزارة الداخلية. كانت تلك الوزارة قلعة للفــساد، ومركــز إيثار ذوى القربى بالمناصب العالية، ومحور اهتمام كل تلك الطبقات العديدة التى كانت تتطلع إلى عيش سهل، إن لم يكن غير قانونى إما عــن طريــق السرقة من الخزانة العامة، وإما عن طريق استغلال دافعى الضرائب، وإما من خلال منصب يدر دخلا ولا يتطلب عملا، فى حال اســتحالة الطــريقين السابقين.** معروف أن كل المصالح الخاصة فى مصر كانت كلها تعــارض المصلح، الذى كان يجد آراءه عند كل خطوة يخطوها تصطدم بالسَّب والعيب والإساءة، والأخلاقيات الفاسدة، وأساليب تفكير غير مألوفه له. ولم يكن ذلك المصلح يتطلع إلى الحصول على نفس القدر من مساندة الرأى العام، والتــى ـــ على الرغم من قسوتها ـــ كان يحظى بها المهندس. كان المصلح عاجزًا عن تقديم الأدلة المادية، التى يمكن للجميع مناظرتها أو الإحساس بها، والتى

تشهد على العمل الجيد الذى كان يقوم به المهندس. هذا المصلح يتعين أن يكون خلوقا إذا ما أراد النجاح، بل إنه يتعين أن يكون أكثر من مجرد مصلح إدارى. كان يتعين عليه الدخول فى سلسلة من الصراعات فى كثير من الأمور المتشعبة، التى هى بالغة الأهمية فى مجملها، لكنها إذا ما أخذت الواحدة بعد الأخرى تصبح عديمة الجدوى على نحو لا يستحق الحماس أو التعاطف من جانب المصلح.

يزاد على ذلك، أنه كانت هناك، إلى جانب هذه الأسباب العامة، معوقات خاصة كانت تقف فى طريق المصلح الداخلى. لم تكن مسألة القضاء على مساوئ منظومة الحكم القروية القديمة أمرًا سهلاً، دون أن يترتب على ذلك تحطيم هذه المنظومة نفسها. ومع ذلك، كان من السهل الوصول إلى حل وسط بين الأفكار البريطانية الخاصة بمهام الشرطة والأفكار الفرنسية ـ المصرية الخاصة بالمهام القضائية. يزاد على ذلك أن نظام الامتيازات سد الطريق أيضًا فى وجه كثير من الإصلاحات النافعة.

من هنا يمكن القول: إن العمل فى الإصلاح الداخلى كان يمثل مصاعب ذات طابع عجيب. كانت تلك المصاعب إلى حد ما نتيجة للظروف الواقعية التى تعين على المصلح التعامل معها، لكنها كانت لا تزال تفتقر إلى الواقع الذى يحيط بنظام الحكم كله بحكم عدم ثبات السياسة البريطانية فيما يختص بمصر.

كان من الطبيعى أن تسترعى مسألة إنشاء قوة شرطة، اهتمام اللورد دفرين الذى كان يركز على ضرورة تشكيل "قوة كونستبلات ذكية، نشطة، ودائمة الوجود"، ويكون لها طابع مدنى أكثر منه طابع عسكرى. تقرر أن

تكون القوة المحلية هى وقوة الكونستبلات الحضرية، بالإضافة إلى كتيبتين احتياطيتين قوة كل منهما ٥٠٠ من الأفراد، فى حدود ما لا يزيد على ٦٥٠٠ فرد. أن تكون هذه القوات تحت قيادة مفتش عام أوروبى. يكون خاضعًا لسيطرة وزير الداخلية. وقد عين الجنرال فالنتاين بيكر فى هذا المنصب؛ وجرى تعيين قلة قليلة من الضباط الأوروبيين ليكونوا مرؤسين للجنرال فالنتاين بيكر.

عندما وصلت إلى مصر فى شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣ الميلادى اكتشفت أن السيد/ كليفورد لويد كان فى القاهرة. كان لويد قد جاء فى مهمة غامضة "للإشراف على الإصلاحات الداخلية". وحتى فى مصر، الموطن المفضل للمسميات الغامضة، اتضح أن تحديد مهام كليفورد لويد كان يفتقر إلى الدقة. وعليه، جرى فى شهر يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى تعيينه وكيلا لوزارة الداخلية.

لم يحدث أن التقيت قبل السيد/ كليفورد لويد، إنسانًا أحدث فى نفسى انطباعًا كبيرًا مثل الذى حدث عندما التقيت الرجل أول مرة. مظهر الرجل، وتصرفاته، وملامحه المتعاطفة بشكل فريد، عيناه الزرقاوان الصافيتان، أدبه الجم، وذلك الخليط النادر من التصميم والاعتدال الذى يستخدمه فى عرض آرائه، كل هذه الأشياء توصى وتنطق برجل قوى الإرادة، يستطيع تأكيد سلطته دون صخب، ويمكن أن يكون حازمًا دون مهادنة. لم يكن ذلك الانطباع الأول خاطئًا. كان الرجل صاحب سمات بارزة كثيرة. فعلى الرغم من بعض عيوبه الشخصية الواضحة، كان مباشرًا، وصريحًا، وشريفًا، وشجاعًا، ولذلك كنت أرى فيه دومًا شخصية شديدة الجاذبية. كان يمكن لهذا الرجل أن يكون مسئولا حكوميا مثاليا فى منطقة مضطربة مثل الهند أو أيرلنده. لكن لم يكن لديه من المواهب المتعددة ولا الكياسة المطلوبة للعمل

الذى كان مكلفًا به فى مصر. كان كليفورد لويد عاجزًا عن تكييف نفسه مع الظروف المحلية. يزاد على ذلك، أنه لم يكن يرغب فقط فى القيام بالعمل، وإنما كان يود أن يعرف العالم كله ذلك الذى يقوم به هو. ويكفى أن أورد هنا مثالا واحدًا على عجز هذا الرجل عن تحاشى جرح المشاعر والأحاسيس الوطنية، فقد رفض التقليد المصرى المعتاد الذى يقضى بأن يختم رسائله بختم كان توقيعه محفور عليه باللغة العربية. وقد أصر الرجل على التوقيع على كل رسائله باللغة الإنجليزية، قبل إرسالها إلى المسئولين المصريين. يزاد على ذلك، أن الرجل لم يكن مطلقًا وراء الكواليس فى الإدارة المركزية، الأمر الذى أوحى بافتقاره إلى طريقة العمل فى مراكز رئاسة الحكومات. كانت هذه العيوب كافية للتغطية على سماته الطيبة، وتقلل من فائدته فى العمل كمسئول حكومى.

كانت أولى نتائج تعيينه وكيلا لوزارة الداخلية، إصدار مرسوم، فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٣الميلادى، يحدد طبيعة العلاقات بين الشرطة والمديرين. ومن منطلق الأغراض الشرطية، جرى تقسيم مصر إلى ثلاث دوائر يرأس كل دائرة منها مفتش أوروبى، تقرر أن يكون نائبًا للمفتش العام. وتقرر أيضًا استخدام المفتشين الأوروبيين فى المدن الرئيسية. وأن يكون المفتش وسيطًا بين الشرطة والمدير. وتقرر أيضًا قيام الشرطة بالتحقيق والتحرى عن الجرائم، فى استقلال تام عن المظهرية.

أدى اتخاذ هذه الإجراءات إلى صراع دام وقتًا أطول من حصار طرواده.

فمن ناحية، كانت هناك دعوة، من جانب نوبار باشا بصفة خاصة، بعد أن تولى الوزارة بعد مرسوم ٣١ ديسمبر من العام ١٨٨٣ الميلادى، إلى أنه

كلما وضع أوروبيا تحت سلطة مصرى، فإن الأوروبى تصبح له سلطات المصرى. وليس هناك شك فى أن المفتشين الأوروبيين كانوا يولون أوامر المفتش العام اهتمامًا أكبر من اهتمامهم بأوامر المديرين، على الرغم من أن هؤلاء المديرين كانوا فى موقع رؤسائهم من الناحية الرسمية. واقع الأمر أن أحدًا لم يكن يعرف من المسئول الحقيقى عن الأمن العام. لم يكف نوبار باشا مطلقًا عما أسماه "**الازدواجية فى المديريات**"(*). هذا يعنى أن سلطة المديرين كانت منقوصة فى واقع الأمر، ولم يكن قد تم وضع بديل محدد لهذه السلطة. هذا يعنى أن المديرين لم يسمح لهم بالحكم فى إطار قواعدهم الفجة التى تخضع لأهوائهم. ومن ناحية أخرى، كانوا عاجزين عن الحكم طبقًا للأساليب الجديدة التى كانت تحظى برضا معاونيهم الإنجليز. فى ظل هذه الظروف، وعلى الرغم من أنهم كانوا بلا حول أو طول فى منع تغيير المنظومة، فقد بلغوا من القوة حدا جعلهم يعارضون النتائج المفيدة التى قد تنجم عن العمل بتلك الأساليب الجديدة. وعاد المديرون إلى استخدام السلاح الذى يتفوق الشرقيون فى استعماله. هذا يعنى أن هؤلاء البشر انتهجوا ما يمكن تسميته الإعاقة السلبية.

وجرت الدعوة، من ناحية أخرى، وبقوة شديدة، إلى أنه إذا لم يجر وضع المديرين تحت شكل من أشكال السيطرة الأوروبية، فإن مساوئ الماضى ستعود من جديد. وعند تردد الشكاوى بأن الناس لم يعودوا بعد يحترمون المديرين قيل ــ وهذا على حد قول السير بنسون ماكسويل، الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب المسئول العام للمشتريات ــ إن الاحترام القديم "لم يكن سوى منبع للرعب الذى أحسه السكان المساكين فى وجود المسئول الذى كان مسلحًا بالكرباج ومفاتيح السجن. وما لم تكن استعادة

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

السلطة مصحوبة بمساوئ جديدة، فلن يتجدد الاحترام، نظرًا لانعدام الخوف الذى تقوم عليه هذه السلطة".

لو كان نوبار باشا على استعداد لقبول قـدر محـدود مـن التعـاون والتفتيش الأوروبى، فى كل من وزارة الداخلية وفـى المـديريات، لأمكـن التوصل إلى حل وسط لكن على الرغم من أنه كان ميالا فى البداية لقبـول مثل هذه المقترحات، فإنه رفض ذلك كله فى نهاية المطاف.

على كل حال، وبغض النظر عن مزايا أو عيوب منظومـة الـشرطة الجديدة، فقد أصبح واضحًا على الفور أن الرجلين كانا على طرفى نقـيض، نظرًا لأن نوبار باشا والسيد/ جليفورد لويد لم يستطيعا العمل مع بعـضهما البعض فترة طويلة من الزمن. فقد نشأت فى شهر إبريل من العـام ١٨٨٤ الميلادى أول أزمة من سلسلة الأزمات التى توالت بعد ذلك. وجرى عرض نقاط الخلاف على اللورد جرانفيل. وذكر لويد: "تتمثل القضية الحقيقية فيمـا إذا كانت الحكومة تنوى مواجهة ما يتحتم تعيين رئيس إنجليـزى لمجلـس الوزراء، أم أنها تقوم عن طريق سحبى أنا من هنا، بتوجيه ضربة قاضـية إلى الإصلاح فى هذا البلد".

وعليه لو كان هناك فى الدنيا كلها شيء واحد يكرهه اللورد جرانفيل، فإن ذلك الشيء هو "مواجهة ذلك المحتوم". كان اللورد جرانفيل من الناحيـة الدستورية معارضًا لأى خط سياسى ــ على حد قول كليفورد لويد ــ يهدف إلى "فتح الطريق فورًا أمام كل ما كان ينبغى عمله". وكان بوسـع اللـورد جرانفيل، فى هذه الحالة بالذات إبداء بعض الأسباب المقنعـة التـى جعلتـه يرفض التصرف بناء على النصيحة المقدمة له من مرؤوسه المحترف. لـم يكن جليفورد لويد قد أرسل إلى مصر لبدء تنفيذ سياسة مصرية جديدة، وإنما

ليبذل قصارى جهده فى ظل الظروف الصعبة وغير العادية للموقف. وبطبيعة الحال، لو تم تعيين رئيس إنجليزى لمجلس الوزراء – أو بمعنى آخر، لو تولت إنجلترا الحكم المباشر فى مصر – لجرى حل المشكلات الإدارية كلها. وقد صدق من قال: إن أى إنسان يستطيع أن يحكم فى ظل الحصار. لكن كليفورد لويد لم يطلب منه الحكم، ولم يجر تكليفه بإدخال هذه التغييرات الجوهرية، التى قد تتضمن تغييرًا كاملا للحكام. كانت مهمته تتمثل فى إحداث هذه الإصلاحات الجزئية، عن طريق الإقناع تارة وعن طريق شيء من المساندة الدبلوماسية تارة أخرى – فى المنظومة الإدارية القائمة قدر المستطاع دون المساس بنسيج الغشاء الدبلوماسى الذى يتعامل معه. لم يكن كليفورد مناسبًا بحكم تكوينه للقيام بهذه المهمة الدقيقة. فقد كان شعاره أن **"لا شيء قد أنجز، فى حين أن شيئًا كان ينبغى عمله لا يزال متبقيًا"**(*). لم يكشف كليفورد مطلقًا عن افتقاره للتمييز إلا عندما ناشد أحد الوزراء، الذى كان انتهازيا بدرجة كبيرة، وطلب منه اللجوء إلى إجراءات بطولية. كان اللورد جرانفيل على مستوى المناسبة. فقد استطاع الرجل تضليل طرف السيف، عندما كان مقبضه فى يد دبلوماسى متمرس ولاعب محترف؛ وعليه، استطاع الرجل الهرب مرارًا من ضربات المرزبة(**)، ومن الطعنات الوحشية لذلك الغر الصريح فى مجال الحياة الرسمية. وعملا بتعليمات اللورد جرانفيل، قمت بعقد هدنة بين نوبار باشا وكليفورد، لكن سرعان ما نشب الصراع مرة أخرى. وفى نهاية المطاف، استقال كليفورد، فى أواخر شهر مايو عام ١٨٨٤ الميلادى، من منصبه فى مصر وغادرها بعد ذلك.

(*) هذا استشهاد لا تينى آخر، وهو من ترجمة الدكتور على عبد التواب.
(**) آلة مصنوعة من الحديد، مثل المطرقة لكنها أكبر وأثقل من حيث الوزن. (المترجم).

ومن سوء حظ الرجل أن مهمته لم تنجح. لو استطاع كليفورد أن يكون له نفوذ على الأمور فى وزارة الداخلية، لما حدث فقط خير كثير لمصر، وإنما تمكن أيضًا من تحاشى قدر كبير من الاحتكاك الذى حدث بعد ذلك.

كنت أسائل نفسى فى كثير من الأحيان، عما لو كانت مساعدتى القوية له، يمكن أن تؤدى إلى نتيجة أفضل. لو كانت ظروف ذلك الوقت مختلفة، ولو كنت كرست جهدى لحل هذه المشكلة بصفة خاصة، فلربما لم يصل الصراع بين نوبار باشا وكليفورد إلى هذه الدرجة من الحدة التى كان عليها فى واقع الأمر. لكن ظروف ذلك الوقت كانت غير عادية. فقد كان الجنرال غوردون غارقًا فى فيض من البرقيات العنيفة المتناقضة التى كان يرسلها إلىَّ من الخرطوم. وكل ما كان يتبقى لى بعد الوقت المطلوب لشئون السودان، كنت أكرسه للمالية، التى كانت تشكل موضوعًا ساخنًا فى تلك الأيام. يضاف إلى ذلك أن كل ممثلى كل دولة من الدول الأوروبية كانوا يتحزبون معا فى معارضتهم لإنجلترا، ولكل المقترحات التى من أصل بريطانى. وعلى الجانب الآخر، نجد أن نوبار باشا قد ألقى جانبًا المسئولية عن الشئون السودانية والشئون المالية، وراح يركز كل جهوده الذهنية الحصيفة فى محاولة منه لقلب وإتلاف تركيبة كليفورد لويد من ناحية، وتحرير الحكومة المصرية من السيطرة الأوروبية فيما يتعلق بشئون وزارة الداخلية من ناحية أخرى. وفى مثل هذه الظروف تصبح نتيجة الصراع معروفة سلفًا.

ومع ذلك، وحتى فى ظل عدم وجود تلك الظروف فى تلك اللحظة، فأنا لا أظن أن مقَام كليفورد لويد كان سيدوم طويلا فى مصر. وعلى الرغم من شخصيته القوية، وكفايته التى لا يتطرق الشك إليها. فإنه لم يكن الرجل المناسب فى المكان المناسب. لم يكن كليفورد لويد مناسبًا لذلك العمل

الحساس فى الإدارة المصرية. وحسب التوقعات فإن هذا العامل اليدوى الضليع راح يصلح ساعة سويسرية باستخدام معْول.

كان بالإمكان تعيين خلف إنجليزى، للسيد/ كليفورد لويد، غير أن المصاعب كانت بالغة الحدة فى ذلك الوقت من ناحية، والعمل شاق من ناحية أخرى، إلى الحد الذى حتَّم التخفف من بعض الحمولة، حتى تتمكن السفينة من مواصلة سيرها. وعليه جرى شغل منصب كليفورد لويد، بواحد من المصريين.

نحن لسنا بحاجة هنا إلى وصف وتناول التغييرات الصغيرة التى حدثت فى تنظيم الشرطة خلال السنوات العشر التى تلت ذلك. يكفى القول بأن هذه المنظومة لم تسر على ما يرام. كانت مظاهر الشكاوى الماضية لا تزال قائمة، وبخاصة أن وجود ضباط شرطة أوروبيين فى المديريات كان يقلل من سلطة المديرين. وتوالى مجىء الوزراء المصريين الواحد بعد الآخر، لكنهم جميعًا كانوا يقفون موقف العداء، أو التظاهر بالموافقة فى أحسن الأحوال، من المنظومة الجديدة.

أخيرًا، ومثلما يحدث فى الأحوال التى من هذا القبيل سنحت الفرصة بتسوية هذه المسألة. وشرع نوبار باشا فى هذه التسوية فور توليه منصب وزير الداخلية فى صيف العام ١٨٩٤ الميلادى. وعلى الفور جرى البدء فى تنفيذ خطة تهدف إلى عدم مركزية الشرطة، التى تقرر أن تكون فى أيدى المصريين، وتزامنت هذه الخطة مع إنشاء سيطرة أوروبية كفؤ فى وزارة الداخلية. وجرى تعيين "مستشار" إنجليزى، تمثلت مهمته فى التعاون مع الوزير المسئول عن الوزارة. وجرى بعد ذلك، تعيين قلة قليلة من الشبان الإنجليز الذين جرى تدريبهم، فى مناصب مفتشى شرطة فى مصر.

واعتبارًا من التغيير الذى حدث فى العام ١٨٩٤، بدأ تحسن كبير فـــى إدارة وزارة الداخلية. ومع ذلك بقيت المصاعب القديمة على ما هى عليـــه. حيث إن وجود المفتشين البريطانيين فى المديريات أدى إلى إضعاف ســلطة المديرين وتقليل إحساسهم بالمسئولية. وكان مؤكدًا من ناحيـــة أخـــرى، أن السحب الكلى للمفتشين من المديريات يمكن أن يكون محفوفًا بخطر احتمـــال عودة الكثير من مساوئ الماضى، واحتمال حدوث فوضى إداريـــة كبيـــرة. واقع الأمر، أنه من المستحيل تحاشى العيوب كلها الناجمة عن التدخل، دون أن يترتب على ذلك أخطار وشرور يمكن أن تنتج عن عدم التدخل. وأفضل ما يمكن عمله فى مثل هذه الظروف هو التوصل إلى أفضل الحلول الوســط التى تسمح بها الظروف. لكن، عند تفعيل منظومة يعتمد الكثير منها علـــى شخصيات وعلى أفراد ذوى طبيعة مزاجية مضطربة، يصبح النجاح الكامل أمرًا لا يتصوره العقل.

كان العلاج البطولى لهذه المشكلة يتمثل، بين الحـــين والآخـــر، فـــى مقترح يقضى بتعيين مديرين بريطانيين. لكننى قلّلتُ من قيمة هذا الإجـــراء ولم أحبذ اللجوء إليه. لأن مثل هذا الإجراء يمكن أن يكون خطوة إلى الوراء شديدة الوضوح، فى اتجاه فصل المصريين عن حكومة بلادهم. يزاد علـــى ذلك، وعلى الرغم من أنى لا أعنى القول: إن المفتـــشين كلهـــم محترفـــون وأكفاء، أو أن المديرين كلهم يمتلكون كل المؤهلات المطلوبـــة لمثـــل هـــذا المنصب، لأنى على قناعة أن المفتشين آخذون فى اكتساب المعرفة بـــالبلاد والخبرة بها، وأن المديرين أكثر كفاءة ممن سبقوهم قبل سنوات قلائل. إذا كـــان الأمر كذلك، وإذا ما كانت هناك، على حد تقديرى، سياسة تقوم على عـــدم التدخل وليست عرضة فقط لكثير من الاعتراضات، لكنها يمكـــن أن تكـــون غير مقبولة عند غالبية السكان، فليس هناك ضير من استمرار هذه الـــسياسة

على هدى من الخطوط العريضة للمنظومة الحالية بكل عيوبهـــا ونقائـــصها المعروفة. وكل ما يمكن عمله فى مثل هذه الظروف هو مراقبة تشغيل هـــذه المنظومة، واختيار المديرين بعناية فائقة، وإحداث انطبـــاع مـــستمر لـــدى المفتشين الأوروبيين بحتمية التعامل بروح الصداقة والعطف مع الـــسلطات المصرية، والتحرك ــ كلما كان ذلك أمرًا ممكنًا ــ فى اتجاه تقليل، ولـــيس تعزيز التدخل البريطانى فى تفاصيل الإدارة[١].

---

(١) يتعين هنا أن أحيل أولئك الذين يودون المزيد من المعلومات المفـــصلة عـــن عمـــل وزارة الداخلية، الخاص بالتنظيم القروى والمسائل الأخرى، إلى تقاريرى السنوية.

الفصل السابع والخمسون

الإدارات الفرعية التابعة للداخلية

١- السجون - حالة السجون فى العام ١٨٨٢ - الإصلاح.
٢- الرق تجارة الرقيق والاستعباد - اتفاق العام ١٨٧٧ - بيت العبيد- تغير الرأى فى مصر- نجاح الاتفاق .
٣- الإدارة الطبية والصحية- الخرافات المصرية - كلوت بك- الأحوال فى العام ١٨٨٣ - إدخال التحسينات - الإصلاح الصحى- معوقات التقدم - علاج الأوبئة.

١- السجون

قد يندهش أولئك الذين ليست لهم سوى معرفة طفيفة بألاعيب الحكومات الشرقية، عندما يعرفون أنه كان هناك قانون يقتضى بإحضار السجين أمام المحكمة للنظر فى شرعية حبسه. يضاف إلى ذلك، أن هذا لم يكن فى واقع الأمر سببًا من أسباب الدهشة. لقد أدى الاتصال بأوروبا إلى تبني أشكال كثيرة من الحضارة الغربية والاندماج مع كثير من جوانبها، لكن هذه الحضارة الغربية كانت بلا حول أو طول فى جعل الشرق يستوعب روحها. كان حكام الشرق، قد توصلوا، فى واقع الأمر، إلى خطة تمكنهم إذا ما ساروا عليها، على حد تفكيرهم، من إرضاء المصلحين الأوروبيين دون أن يجروا على أنفسهم كل النتائج التى يمكن أن تترتب على تنفيذ سياسة

الإصلاح. وتتمثل هذه السياسة، بشكل عام، فى إصدار قانون، ثم التـصرف بعد ذلك كما لو كان ذلك القانون لم يصدر[1].

ينص القانون العثمانى على إكمال التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه من قبل المسئولين المختصين؛ وبعد تحديد الاتهام الموجه إليه، يجرى بعد ذلك تحديد الشروط الواضحة التى يمكن بمقتضاها السماح بدفع الضمان المالى.

هذا شيء جميل من الناحية النظرية. لكن التطبيق مختلف تمامًا. كتب السير هربرت شيرمسايد Chermside والسيد/ بيمان Beaman اللذان فوضهما اللورد دفرين فى تحرى حال السجون المصرية فى العام ١٨٨٢ الميلادي: **"يستحيل علينا، فى مواجهة هذا الفيضان من الشكاوى من عدم التحقيق أو المحاكمة على امتداد أشهر وسنوات من الاعتقال، أن لا نصل إلى النتيجة التى مفادها أن منظومة الاعتقال والمحاكمة الحالية، تعد من حيث التطبيق ظلمًا صارخًا، وتزداد بشاعة هذا الظلم بفعل الرشوة والاستبداد، والحقد الشخصى".**

---

(١) "لا يوجد إصلاح لا تثار من حوله ضجة أو صخب فى كتاب القوانين؛ وليست هناك شكوى لا يجرى تفنيدها بواسطة الإحصائيات... شعوب الشرق، ليس فى تركيا وحدها وإنما فى دول أخرى كثيرة، تشكل مؤامرة وطنية أكيدة فى مواجهة النفوذين الأجنبى والمسيحى. وهذه الشعوب تعرف حكومتها متى تكون مجبرة على الموافقة رغمًا عنها؛ وهى تعرف أيضًا متى ينبغى الانصياع للأوامر، ومتى ترخى الحبل على الفور؛ هذه الشعوب تعرف أيضًا متى لا تطاع هذه الأوامر، وأنها ليست سوى ذلك الذى يمكن نعته بـ"الأوامر المائية"(السائلة) ومن ثم لا تطيع هذه الأوامر... وفى نهاية المطاف، فإن هذه المؤامرة الوطنية، وإن شئت فقل هذه "الجمود الشديد"، هو الذى ينتظر فى النهاية" ــ عن كتاب "تركيا فى أوروبا"، ص ١٣٨ .

كانت هناك، فى فترة ما قبل الاحتلال، قضيتان، كانت إحداهما يغْلبُ عليها الإفراط فى إفراغ السجون من المسجونين، والثانية يغلب عليها الإفراط فى ملء السجون عن طريق الاعتقال. فمن ناحية، كانت هناك بعض المخالفات التى كانت ترتكب ولا يعاقب عليها أحد مطلقًا. وقد أدت هذه الحصانة ضد العقاب إلى بقاء السجون فارغة. وعلى الجانب الآخر، كانت السلطات عندما يتناهى إلى علمها أن جريمة جرى ارتكابها، تقوم، لأن هذا من واجبها، بإلقاء القبض ليس على كل من يكون متورطًا فيها، وإنما أيضًا على بعض أقارب هؤلاء المتورطين، فضلا عن إلقاء القبض أيضًا على الشهود سواء أكانوا مع الادعاء أم الدفاع. وأسفر هذا الظلم المزدوج عن أنه، فى الوقت الذى يكون البعض فيه أحرارًا فى حين أنهم يتعين وجودهم فى السجن، وكان هناك بعض آخر من الناس فى السجون، فى الوقت الذى ينبغى أن يكونوا فيه أحرارًا[1]؛ والمعتقل عندما يدخل السجن، لا يكون هناك تمييز بين من ثَبُت اتهامهم، وأولئك الذين ينتظرون المحاكمة، والآخرين، الذين من قبيل الشهود، المحتجزين، لا بناءً على اتهام، وإنما لأن من المناسب الإبقاء عليهم فى السجن، عندما يكونون مطلوبين، بدلا من إطلاق سراحهم. كتب السير هربرت شيرمسايد يقول: "فى الشرق تجري معاملة الناس على أنهم متهمون إلى أن يثبتوا براءتهم".

كان حال السجون مريعًا للغاية. قال السيد بيجان: "ليس هناك تقرير واحد يتضمن أضعف الانطباعات عن بؤس المسجونين الشديد، الذين يعيشون شهورًا، مثل الحيوانات، دون أن يبدلوا ملابسهم، ويكادون يموتون جوعًا، ولا يعرفون شيئًا عن مصير أسرهم، يندبون حظهم. وهم لا يتطلعون

---

(١) "عندما يأمر السلطان بإطلاق سراح كل الأشخاص الذين لا يقام عليهم الاتهام، فإن ذلك يعد عفوًا إمبراطوريا". ــ عن كتاب، تركيا فى أوروبا، ص١٤٠ .

إلا إلى اليوم الذى ستجرى فيه محاكمتهم باعتباره هو يوم إطلاق سـراحهم، لكن الأمل المرتقب فى مجىء ذلك اليوم، الذى تدور من حوله الشكوك على نحو ينزع بصيص الأمل عن تعاسة وشقاء هؤلاء المسجونين. هؤلاء الناس يعدون أنفسهم فى حكم الضائعين، من لحظة دخولهم السجن لأتفه الأسـباب. ويستحيل على هؤلاء الناس أن يخمنوا اليوم الذى يجىء فيه مسئول جديـد لإبراء الناس فى حيِّه أو منطقته، أو عندما تصل إليهم مسيرة الإدارة البطيئة، وقد تستغرق هذه المسيرة أسابيع، أو أشهر أو حتى سنوات؛ وأن الكثيـرين من هؤلاء المعتقلين يكونون قد توقفوا بالفعل عن الاهتمام بمثل هذا الأمر".

كان أمل المسجون الوحيد، فى تلك الأيام، يتمثل فى امـتلاك المـال. تقديم رشوة معقولة للسجان يمكن أن تضمن له معاملة طيبة فـى الـسجن. ودفع مبلغ آخر للقاضى يمكن أن يعجل بمحاكمته. كانـت تعريفـة إطـلاق السراح عالية إلى حد ما.

ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة فى هذا كله. لا يبدو أن حال السجون المصرية فى العام ١٨٨٢ الميلادى كان أسوأ كثيرًا من الحال التـى كانـت عليها السجون فى إنجلترا، قبل إدخال الإصلاحات التى أدت إلى ذيوع صيت اسم جون "هاوارد" **Haward** إلى الأبد.

ليس من الضرورى الدخول فى وصف تفصيلى لسلسلة الإصـلاحات التى قامت بها هذه الوزارة اعتبارًا من العام ١٨٨٢ الميلادى. يكفي القـول، إن النظام والعدل، هنا ومثلما حدث فى الأماكن الأخرى أصبحا يحلان محل الفوضى والاستبداد. فقد جرى تحسين السجون القديمة وأصبح حال الأوضاع الصحية فيها مقبولا. كما أنفقت مبالغ كبيرة فى بناء سجون جديدة. وجـرى إنشاء سجون جديدة خاصة بالنساء ــ وأنشئت أيضًا إصـلاحيات للأحـداث الجانحين. وجرى أيضًا تزويد المـسجونين بالطعـام المناسـب والملابـس

المناسبة. ويجرى تعليم الكثيرين منهم بعض الحرف. وقد استغرقت هذه الإصلاحات زمنًا طويلا. وحتى الآن (فى العام ١٩٠٧ الميلادى) يمكن القول إن الإعاشة فى السجون تكاد تكون غير كافية للوفاء بكل متطلبات البلاد.

يتمثل النقد الوحيد الموجه لإدارة السجون ـــ على حد قول كوليس Coles باشا، الذى يعزى إليه فضل إصلاح هذا الفرع من الخدمة العامة ـــ فى أن الكثيرين ينظرون إلى "حياة السجن باعتبارها غير رادعة تمامًا، وأن تذبذب البندول نقل إدارة السجون إلى مسافة بعيدة فى اتجاه الإنسانية، إن لم يكن الترف". قد ينطوى هذا النقد فى حقيقة الأمر، على شيء من الصدق، لكن ليس هناك شك، بطبيعة الحال، فى أن العودة إلى أساليب الماضي الوحشية، كيما يكون العقاب رادعًا يعد أمرًا بشعًا. يغلب على أفضل خبراء العقاب المؤهلين فى مصر وفي الأماكن الأخرى، الميل إلى الإصلاح بدلا من اللجوء إلى معاقبة المجرمين عقابًا صارمًا.

٢- الرِّق

هناك فارق واضح بين تجارة الرقيق والعبودية. كلاهما سيئ؛ وإذا لم يكن لدينا ما نسوقه دفاعًا عن تجارة الرقيق، فإن لدينا بعض الدفاعات المخففة التى يمكن أن نسوقها دفاعًا عن العبودية المنزلية؛ وعلى الرغم من أن هذه الدفوع الصغيرة تبرر إلى حد كبير وجود هذه المؤسسة، فإنها ذات طبيعة قادرة على تهدئة حماس المصلح الذى يتطلع إلى إلغائها على الفور.

لقد أصبحت غالبية الإنجليز على علم بفظائع تجارة الرقيق. لقد عرف هؤلاء الإنجليز أن القرى المسالمة فى وسط أفريقيا جرى غزوها من قبل

جماعات الغزاة العرب(*) المتوحشين؛ وعرفوا أيضًا كيف أن السكان كبار السن من الذكور والإناث، كان يجري قتلهم بلا رحمة بإطلاق النيران عليهم؛ وعرفوا أيضًا كيف أن البنات والبنين ــ وبخاصة أن البنين كانوا يمرون بأبشع عمليات التشويه التى يمكن أن يخضع لها الإنسان[1]ــ كانوا يُقتادون مسافات طويلة إلى الشاطئ؛ وعرفوا أيضًا أن أعدادًا من هؤلاء المخطوفين، ماتوا على الطريق؛ وعرف الإنجليز أيضًا كيف أن البقية الباقية كانت تباع كيما يعملوا خدمًا فى المنازل عند الباشوات الأتراك والمصريين[2]. هناك أيضًا بعض الحجج والأسانيد المؤيدة إلى حد ما، للسواد الأعظم من المساوئ الموجودة، أو التى وجدت فى بعض الأحيان فى العالم. تجارة الرقيق وحدها تنفرد بكونها شيئًا كريها وغير مقبول، لا يمكن الدفاع عنه بأي شكل من الأشكال، اللهم باستثناء أن الباشوات الأراذل بحاجة إلى خدم، وأنهم غير قادرين على الحصول على هؤلاء الخدم بأعداد كافية، أو بأسعار منخفضة تمامًا، أو بوسائل أخرى غير الوسائل التى سبق الإشارة إليها.

إذا ما نظرنا إلى العبودية المنزلية نجد أنها مختلفة عن تجارة الرقيق. والعبد فى الممتلكات العثمانية يعيش فى ظل تشوهات بدنية محددة هزت عند

(*) هل نسى اللورد جامعى الرقيق والتجار الأوربيين الذين ملأوا أوربا وأمريكا بالعبيد السود؟! (المراجع) .

(1) يرجع الثمن المرتفع الذى يدفع ثمنًا لهؤلاء البنين التعساء إلى الحقيقة التى مفادها أن نسبة كبيرة منهم يموتون أثناء عملية الخصى. إذ تجرى هذه العملية بواسطة أناس ليست لديهم أية فكرة عن الطب.

(2) من الخطأ القول إن البنات السوداوات اللاتي يجئن من وسط أفريقيا يصبحن دومًا محظيات لسادتهم. وقد نبالغ إن قلنا بعدم وجود حالات من هذا القبيل مطلقًا، لأنها موجودة لكنها نادرة. معروف أن زوجات ومحظيات الباشوات يأتين فقط من بلاد القوقاز(الشركس) والحبشة. ويجرى شراء السود دومًا ليكونوا خدمًا فى المنازل.

البريطانيين إحساسهم بالعدالة؛ ومع ذلك، فإن التشوهات المشار إليها هنا، تقع من حيث التطبيق على عاتق العبيد أنفسهم. يزاد على ذلك، أن العبد، فى ظل القانون العثماني الظالم، لا يستطيع نقل ناتج عمله إلى السوق التى يختارهـا هو. وهذا نوع من الظلم. وعلى الجانب الآخر، وكقاعدة عامة، نجد أن العبيد يعاملون معاملة طيبة[1]. هؤلاء العبيد يحيون حياة سهلة ولا يجرى إرهاقهم. على العموم، اللهم باستثناء وصمة العبودية التى تلصق بهؤلاء البشر ــ هذا الاعتبار بالغ الأهمية من وجهة النظر الأوروبية، وغير مهم من وجهة النظر الشرقية[2]ــ فنحن نشك، فى معظم الحالات، فيما إذا كان مصير العبيد فى مصر، من جوانبه المادية، أصعب أم أنه مثل مصير الكثيرين من خدم المنازل فى أوروبا. واقع الأمر، أن العبد الشرقى، من منظور واحد فقط، هو فى وضع أفضل من وضع الخادم الغربي والخادم الغربى يمكن طرده من الخدمة فى أى وقت. أما فى مصر وفي ظل القانون الحالى الذى جاء ثمرة من ثمار الاتصال بالغرب، فنحن نجد أن العبد، يستطيع، إذا ما أراد ذلك، أن يحرر نفسه من سيده، يضاف إلى ذلك، أنه ليس هناك اعتراض ما إذا كان

(١) هناك بطبيعة الحال، بعض الاستثناءات. وأنا أذكر استثناء من هذا القبيل حدث فى مطلع العام ١٨٨٥ الميلادي.فقد أبلغونى عن وجود أمَة بيضاء ضمن حريم سيدة ذات منزلة اجتماعية رفيعة فى القاهرة. جرت معاملتها معاملة سيئة، وأنها رغبت فى الهرب. وأنها تتمنى العودة إلى الحريم. ولم يكن أمامي خيار سوى الموافقة على طلبها. وبعد ذلك بفترة قصيرة، سافرت إلى إنجلترا. وعندما عدت كانت الفتاة قد اختفت. كان هناك مبرر لتصديق أن العبارة التى قالتها لى لم تكن صادقة، والتى مفادها أنها وُعِدت بمبلغ كبير من المال إذا ما وافقت أن تكون أمَة، ولكن لم يجر الوفاء بالوعد، وأنى عندما سافرت من القاهرة جرى ضرب هذه الفتاة حتى الموت. لكن يصعب فى مثل هذه الحالات بل ويستحيل الحصول على أدلة دامغة.

(٢) يعد كثير من المصريين من الطبقات الاجتماعية الراقية أبناء لأمهات كن إماءً وتزوجن من أسيادهن بعد أن يلدن ذكرًا.

السيد يود التخلص من عبده. العادات والتقاليذ المبنية على الدين تلزم السيد بمساندة عبده ومعاونته. هناك حالات متكررة لأسياد يسعدون بالتخلص من عبيدهم، لكنهم عاجزون عن ذلك لأن العبد لن يوافق على هبة الحرية. وهناك التزام أخلاقى كونى، يحتم على السادة كلهم مساندة العبيد كبار السن غير القادرين على العمل، إلى أن توافيهم المنية؛ هذا الالتزام يكاد يقتصر فقط على أولئك الذين ورثوا عبيدًا عن والديهم أو أقاربهم.

وعليه، وتأسيسًا على هذه الأسباب، لابد أن يكون هناك نوع من المفارقة بين تجارة الرقيق والعبودية. يزاد على ذلك، وعلى الرغم من كل هذا، أن الأولى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالثانية. ومعروف أن الطلب يستتبع العرض. وما لم يوجد نظام العبودية، تموت تجارة الرقيق. ووقف تجارة الرقيق، إذا لم يكن هناك سبب غير ذلك، يحتم عدم تشجيع نظام العبودية بكل الطرق الممكنة. وعليه، يمكن القول، إن هدف المصلح البريطانى كان مكونًا من شقين. الشق الأول، أنه يحاول منع إحضار العبيد إلى البلاد، وبذلك يكون قد خفض العرض إلى حد ما. الشق الثانى، أن المصلح الإنجليزى حاول إثناء الطبقات المالكة للعبيد، عن عاداتها القديمة، وبذلك يكون قد فعل الكثير من أجل تقليل الطلب.

وسواء أكان إسماعيل باشا مدفوعًا برغبة صادقة فى إلغاء هذه التجارة سيئة السمعة، أم أنه كان يود ذر التراب فى أعين أوروبا الإنسانية، فالمؤكد هو أن الفضل ينسب إلى إسماعيل باشا، فى توجيه الضربة الأولى إلى نظام العبودية فى مصر. وقد جرى فى شهر أغسطس من العام ١٨٧٧ الميلادى، توقيع اتفاق بين الحكومة المصرية واللورد فيفيان بوصفه نائبًا عن الحكومة البريطانية. وطبقًا لنصوص هذا الاتفاق هو والملاحق المرفقة به، جرى رسميا منع تجارة الرقيق على الأراضى المصرية. وتقرر محاكمة تجار

العبيد أمام محاكم عسكرية، وكانوا معرضين لإنزال عقوبات شـديدة بهـم. وجرى السماح ببيع العبيد بين الأسر وبعضها إلى شهر أغسطس من العـام ١٨٨٤ الميلادى، على أن يعلن بعد ذلك أن مسألة البيع هذه غير شرعية أو قانونية. وأصبح من حق كل عبد وكل أمة، إذا ما آثر أو آثـرت المطالبـة بحريته أو حريتها، أن يحصل على هذه الحرية بعد أن يتقدم بطلب بذلك إلى مكتب تحرير العبيد الذى أنشئ خصيصى لهذا الغرض.

أجد من الضرورى هنا توضيح نقطة خاصة بنظام العبودية فى مصر، وكل المهتمين بهذا الأمر لا يدركون تمامًا أهمية هذه النقطة. كتـب اللـورد دفرين، فى اليوم السادس من شهر فبراير من العام ١٨٨٣ الميلادى يقول:-

"يمكن إلغاء العبودية بمرسوم خديوى، لكن المعاهدة تتسم أكثر بالطابع الرسمي، وتكون ملزمة على نحو يجعلها هى المفضلة فى هذا الشأن. وعليه، اقترح الدخول فى معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى ومصر، وأن تـنص هذه المعاهدة على وقف نظام العبودية فى مصر وتوابعها وقفًا تامـا، فـى غضون سبع سنوات من تاريخ التوقيع على تلك المعاهدة".

ونحن نشك فيما إذا كان اللورد دفرين قد أدرك تمامًا المصاعب التـى كان يتعين مواجهتها، لو قدر لأية محاولة أن تتم سعيًا إلى تنفيذ مقترحـه. وقد بلغت هذه المصاعب فى العام ١٨٨٣الميلادى، حدا لا يطاق ولا يمكـن التغلب عليه. العبودية الموجودة فى الشرق، ليست من وضـع القـانون أو المراسيم الصادرة عن حكومات تنفيذية، ولا عن مجالس تشريعية تحكم هذه الدول الشرقية، العبودية موجودة بحكم أنها مـسموح بهـا فـى الـشريعة الإسلامية، الراسخة الغرّاء مثل قوانين الفرس. هذا القانون لا يمكن إفراغـه من مضمونه بأى مرسوم من المراسيم الخديوية، ولا يمكن إلغـاؤه أيـضًا بواسطة اتفاق أو معاهدة مع دولة مسيحية. قد ينظـر القـضاة والمفتـون،

والعلماء إلى المراسيم والاتفاقيات، على أنها تعد على الشريعة الإسـلامية، شأنهم فى ذلك شأن الكاثوليك الفرنسيين الورعين الذين اعتبروا محـاولات أناخارسس كلوتز **Anacharsis Clootz** هو ومجانين الثورة الفرنسية الآخرين محاولة لإلغاء الدين المسيحي بطريقة قانونية. هذا يعنى أن القضاة والمفتين والعلماء يمكن أن يرفضوا رفضًا قاطعًا شرعية هذا القانون أو المرسوم، من منطلق أنه إذا ما أفلح هذا المرسوم أو القانون فى تغيير الشريعة، فإنه يمكن أن يكون، من وجهة نظرهم، محاولة لتبرير خرق الشعائر الدينية.

صحيح أن حكام الهند، تجاهلوا قبل حوالى خمسين عامًـا، الـشريعة الإسلامية. ففى العام ١٨٤٣ الميلادى، أصدر المجلس التـشريعى الهنـدى قانونًا ينص على أنه يتحتم على أية محكمة فى البلاد، سواء أكانت محكمـة جنائية أم مدنية، عدم الاعتراف بوضعية العبودية. لكن، على الرغم مـن أن الشريعة، من الناحية المعنوية، لا يمكن خرقها أو التعدى عليها فـى كلكتـا بالشكل التى هى عليه فى القاهرة، فإن مسألة الإلغاء الكلى والعاجل للعبودية يطرح نفسه، من منظور عملى، بشكل يختلف تمامًا فى مصر فى عهد اللورد دفرين، عن الشكل التى كانت عليه هذه المسألة فى الهند، فى عهـد اللـورد الينبورو **Ellenborough**. إن هؤلاء القضاة والمفتين والعلماء، كانوا هم حكام البلاد المطلقين. ففى العام ١٨٤٣ الميلادى كان الإنجليز قد مـضى علـيهم نصف قرن من الزمان فى الهند. وكانوا هم أيضًا الحكام المطلقـين للهنـد. يضاف إلى ذلك أن المحاكم التى أنشأها الإنجليز أوحت للناس بالثقة. يـزاد على ذلك أيضًا، أن الإنجليز تعين عليهم، التعامل ليس مع مجموعة واحـدة مترابطة من المسلمين، وإنما مع سكان مسلمين، لم يكن بيـنهم نـوع مـن الانسجام أو الترابط، على الرغم من كثرة عددهم، وسبب عدم هذا الترابط، هو وجود هؤلاء المسلمين مندمجين بين أعضاء مِلة أكبر عـددًا وتـسامحًا.

وفى ظل ظروف من هذا القبيل، تصبح مسألة إحداث إصلاح جذرى، مثلما حدث فى العام ١٨٤٣الميلادى، أمرًا مستحيلا. يزاد على ذلك، أنه كان من المستحيل بل ومن غير الحكمة، فى ظل الظروف السياسية التى كانت سائدة فى مصر فى العام ١٨٨٣ الميلادى، العمل طبقًا للسابقة التى حدثت فى الهند.

تنص الشريعة الإسلامية، على أن العبد لا يمكن أن يتزوج أو يرث دون موافقة من سيده. وعليه، وعندما قيل، إنه بناء على اتفاق (معاهدة) العام ١٨٧٧الميلادى، أن أى عبد أو أمة من العبيد بوسعه وبوسعها الحصول على حريته أو حريتها عن طريق التقدم بطلب بذلك إلى مكتب عتق العبيد، فإننا يتعين علينا هنا أن نعى المعنى المحدد لمصطلح "الحرية". لقد أعطى الاتفاق العبد الحق فى التحرك إلى أى مكان يريده هو، وأن يعمل أو يبقى بلا عمل إذا ما أراد ذلك. لكن الاتفاق لم يسمح له بالزواج أو بالميراث بدون موافقة من سيده. إلى هذا الحد، وعلى الرغم من دخول القرن التاسع عشر، كان إسلام القرن السابع لا يزال يمسك بالعبد المعتوق فى قبضته.

كان لابد من أن يعطي الاحتلال الإنجليزى دفعة جديدة لعملية التحرير التى بدأت فى العام ١٨٧٧ الميلادى. كان هناك اعتبار واحد فقط هو الذى هدًأ من حماس المصلح الإنجليزى. لقد كان معظم العبيد الموجودين فى مصر من الإناث (الإماء) على وجه التقريب. وعليه عندما كن يغادرن الحرملك(*) ، يمتن جوعًا أو ينخرطن فى حياة الرذيلة. وفى ظل هذه الظروف، تردد أولئك الذين كانوا يودون تسريع عملية التحرير مخافة أن

(*) الحرملك: كلمة تركية تعني الجناح الذى تعيش فيه النساء فى القصور ومنازل الوجهاء. (المترجم).

يسفر عملهم عن شرور سيئة أو قد تكون أسوأ من شرور العبودية. ولعلاج هذا العيب، جرى الاكتتاب والمساهمة فى إنجلترا بعون من جمعية مكافحة العبودية، التى قامت بعمل ممتاز فى هذه المسألة. ومن خلال الأموال التى جرى الحصول عليها من خلال المساهمات، والتى جرى دعمها بمنحة من الخزانة المصرية، جرى إنشاء دار للإماء المحررات فى القاهرة. ويجرى إيواء وإطعام الإماء المحررات، فى تلك الدار، إلى أن تتوفر لهن بعض الأعمال[1]. لقد نجح هذا النظام نجاحًا جيدًا. والمسلمون المحترمون يتقدمون إلى تلك الدار بصفة مستمرة طلبًا لخدم المنازل.

قد يعد القول بأن هناك رأيا عاما معارضا للعبودية فى مصر، نوعًا من المبالغة، نظرًا لأن شراء العبيد واستخدامهم، لا ينظر الناس إليه بشيء من الحرج الأخلاقى، كما أنه لا يمكن، فى ظل الظروف الحاضرة، توقع أى شيء من قبيل هذا الاستنكار. فى العام ١٨٩٤ الميلادى، سجن شخص من اتباع رئيس شورى القوانين، وهو تركى متمصر، بعد أن مثل أمام محكمة عسكرية للرد على الاتهام الموجه إليه، لقيامه بشراء العبيد، واستطاع ذلك الرجل الهروب من السجن بسبب اعتلال صحته وسنه المتقدم. وعلى الرغم من ذلك، حققت الإصلاحات الخاصة بالعبودية والتي جرت تحت رعاية بريطانية تغييرًا ملحوظًا فى سلوك، إن لم يكن فى آراء الطبقات المالكة للعبيد فى مصر. لم يعد فى مصر، فى الوقت الحالى، أسواق للعبيد. بل إن شراء عبد من العبيد عملية تجرى مراقبتها مراقبة دقيقة. لكن يجرى بين الحين والآخر وبشق الأنفس تهريب عدد من العبيد يعد على أصابع اليد الواحدة، إلى داخل البلاد. ترتب على هذه الإجراءات، أن مصاعب الحصول

(١) قلة قليلة من الإماء هن اللاتي يتقدمن لمكتب عتق العبيد، إلى حد أن مسألة الإبقاء أو عدم الإبقاء على هذا المكتب، قد تصبح غير ذى بال فى القريب العاجل.

على العبيد، أخذت تتزايد عامًا بعد عام، كما ترتب على ذلك أيضًا ارتفـاع الأسعار ارتفاعًا كبيرًا، فى حال الاتجار السرى فى العبيد. وعليه، بدأ مالـك العبد يسأل نفسه عما إذا كانت عمالة العبيد أكثر تكلفة، وأكثر مـشقة مـن العمالة الحرة، وما إذا كانت عمالة العبيد تستحق كل هذا العناء، فضلا عـن ارتكاب عمل جنائي يمكن أن يعاقب هو عليه عقابًا شديدًا، ودفع مبلغ كبيـر للأَمَة، التى تستطيع، فى صبيحة اليوم التالي لشرائها، الخروج من الحرملك، والحصول لا على حريتها فقط، وإنما أيضًا على مساندة قوية مـن جانـب الممثل البريطانى، إذا ما جرت أية محاولة للعبث بحقها فى حرية التصرف.

حصل آلاف العبيد، خلال السنوات القلائل الماضية، علـى شـهادات تنص على حريتهم. أما الإماء المتبقيات فى الحرملك، فيعرفن أن بوسـعهن الحصول على حريتهن، إذا ما رغبن فى ذلك. وفي ذات الوقـت، ونظـرًا لجلب عدد قليل جدا من العبيد، ونظرًا أيضا لقلة عدد العبيد بالمولد بالمقارنة مع عدد الإمـاء اللاتى جرى عتقهن، فإن العرض آخذ فى التنـاقص عـن الطلب إلى حد بعيد. لا يوجد عدد كبير من الطواشى فى مصر فى الوقـت الحالي. وتتمثل الاعتراضات على استخدام هؤلاء الطواشى فى مصر، فـى أن أسعارهم مرتفعة جدا؛ وأنهم بسبب حالتهم الجـسمانية الـسيئة يكونـون عديمي الجدوى فى الخدمة؛ وأن هؤلاء الطواشى معرضون أيـضًا للمـوت بسبب مرض السل الرئوي. وهنا يمكن القول بكل تأكيد إنه على الرغم مـن أن القضاء على العبودية فى مصر سوف يستغرق وقتًا طـويلا، فإنهـا قـد أشرفت على الموت. ونستطيع التأكيد أيضا وبنفس الدرجة من الثقة، على أن تجارة الرقيق والعبودية يمكن أن يعودا إلى الحياة مرة وأخرى وينتعشا إذا ما تراخت اليقظة والانتباه.

يبرز الإصلاح الخاص الحالي للمنظومة الإدارية الاجتماعية في مصر، والتى هى محط الاهتمام هنا، من منظور واحد. هذا المنظور هو، أنه فى ضوء الحال التى عليها الشريعة الإسلامية، ومن منطلق الحقيقة التى مفادها أنه بالرغم من أن مؤسس الدين الإسلامى حاول منع العبودية، فقد بقيت (العبودية)، بحكم استعمال تعاليم هذا الدين، في غير موضعها وباختلاف ما ورد بالعقيدة الاسلامية مع المصالح المادية المهمة المرتبطة بإلغاء العبودية ـ قد يظن البعض أن إدخال الأفكار الغربية الخاصة بهذا الموضوع كان يمكن أن يواجه بمعارضة شديدة القوة إلى حد ما. لكن واقع الأمر، أن المعارضة كانت معتدلة، ومن السهل التغلب عليها. هذا يعني أن تغييرًا كبيرًا كان يحدث بالفعل دون أن يحِس به أحد. هذا التغيير، كان غير ملحوظ، فى واقع الأمر، لأولئك المهتمين بالمحافظة على المتاعب أو الأخطاء القائمة والإبقاء عليها. لم يجر اتخاذ إجراءات كبيرة. لم يجر القيام بشيء يتعارض مع الأفكار والتوجهات الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك تحقق قدر كبير من النجاح. وترجع هذه النتيجة إلى الحقيقة التى مفادها أن معاهدة العام ١٨٧٧ الميلادى جرى تكييفها بشكل رائع، لتحقق، بطريقة حصيفة وبلا مباهاة، الغرض المطلوب منها. يندر أن يتردد، وقد لا يحدث مطلقًا، أن يُذْكر اسم اللورد فيفيان باعتباره واحدًا من كبار من بدؤوا الإصلاح المصرى. ومع ذلك، يرجع الفضل للاعتدال الحكيم من جانب هذا الرجل، فى التفاوض من أجل المعاهدة التى أدت بصورة متدرجة إلى اختفاء العبودية من مصر. اقتبست فى بداية هذا الكتاب بعضًا من كلام فرانسس بيكون، لتكون نموذجًا ومثلا للمبادئ العامة التى ينبغى أن يسترشد بها كل مرشد يعمل فى بلد من بلدان الشرق قلت: "لو أن الناس كانوا خيرين فى تجديداتهم لحذوا حذو الزمن نفسه، الذى هو يتجدد، فى واقع الأمر، تجددًا كبيرًا، لكن فى هدوء، وبدرجات تكاد لا يلحظها أحد". هذا هو المبدأ الذى

جرى السير عليه فيما يتعلق بإلغاء العبودية فى مصر. هذا يعني أن ما قام به اللورد فيفيان، فى هذا الصدد كان مبنيًا، فى واقع الأمر، على مبادئ فرانسس بيكون بشكل صارم.

جرى فى العام ١٨٩٥الميلادى، توقيع اتفاق جديد بشأن الرق، بين الحكومتين البريطانية والمصرية. أضفى ذلك الاتفاق الجديد مزيدًا من الدقة على القانون القائم، وغيَّر الإجراءات فى بعض الجوانب. يزاد على ذلك، أن الاتفاق الجديد نص على أن التدخل فى حرية تصرف أي عبد من العبيد يعد جريمة. وهذا تغيير مهم. لأنه يُحْدِث بطريق غير مباشر كل ما تم إنجازه بمقتضى القانون الهندي الصادر فى العام ١٨٤٣ الميلادى. وبذلك أصبح كل من يحاول فى مصر منع أي عبد معتوق من الزواج أو الميراث، معرضًا لعقوبة السجن.

نعت أحد الباحثين الكبار، المهتمين بهذا الموضوع، العبودية بأنها"إلهة الانتقام Nemesis من الأمم". ويقول: "تبدأ الحضارة مع طرقعة سوط العبودية"(١).

٣- إدارة الطب والشئون الصحية

أيا كان الحال القائم الآن، فالمؤكد هو أن الطبقات الدنيا فى مصر، وإلى ما قبل سنوات قلائل، كانت لا تسعى إلى طلب العون الطبى إلا بعد أن يوشك المريض على مفارقة الحياة. يزاد على ذلك أن وصفات حلاقى الصحة بالقرى ووصفات النساء كبيرات السن، الذين كان يجرى استدعاؤهم

---

(١) عن كتاب باترسون، آلهة الانتقام من الأمم، ص٥٣ .

لرعاية المريض وفحصه، كانت تؤدى إلى تفاقم حال المريض[1]. كان هناك اعتقاد كبير فى قدرة التعاويذ المكتوبة على إحداث الشفاء. كانت تلك التعاويذ عبارة عن مقتطفات من القرآن عند المسلمين أو من المزامير والإنجيل عند الأقباط، وكان يجري خلط هذه المقتطفات بمركبات عددية، وأشكال ورموز. ويقال إن الأشخاص من كل الملل، والذين تتلبسهم الأرواح الشريرة، يجرى شفاؤهم من هذه الأرواح الشريرة فى أديرة قبطية محددة، وبخاصة دير دميانوس[2] بالقرب من المنصورة[*]، وفى دير القديس ميخائيل بالقرب من بركة السبع.

كانت هناك عملية يقال: "إنها تشفى كل الأمراض غير المهلكة"، ويمكن إجراؤها إذا ما كان المريض محظوظًا ويستطيع تملُّك طبق من النحاس الأصفر، مصنوع بطريقة عجيبة، ومثبت فى حوافه أحد وأربعون شريطًا من النحاس الأصفر. ومكتوب على كل شريط من هذه الشرائط "بسم الله الرحمن الرحيم". هذا الطبق يتعين ملؤه ليلة يوم الجمعة بماء النيل، الذى يُلْقى فيه بعض العقاقير والمكسرات. ويطلب من المريض الوقوف فى إناء

---

(١) الأمثلة التى أوردتها هنا عن الخرافات فى هذا الفصل مأخوذة من كتيب عنوانه "الأمور الطبية فى مصر"، وهو من تأليف الطبيب ساندوث Sandwith فى شهر أغسطس من العام ١٨٨٤ الميلادي. كشفت أبحاث هذا الطبيب عن وجود مرحلة من المعرفة الطبية بين الطبقات الفقيرة، وأنها لم تكن متقدمة عن المرحلة التى كان عليها الطب فى عصور الفراعنة. ويقول م. ماسبيرو (في كتابه المعنون "أحاديث فى مصر" ص ٣١٣) إن الممارس للطب فى مصر القديمة، كان مضطرا إلى أن يكون خبيرًا فى التعاويذ والرقى الخاصة بالتركيبات الصيدلانية".

(٢) القديس دميانوس وشقيقه القديس كوزموس كانا طبيبين، وقد استشهدا خلال فترة اضطهاد دقلديان Diocletian، فى العام ٣٠٣ الميلادى. وقد قام البابا فيلكس الرابع ببناء كنيسه تخليدًا لهما.

(*) هذا هو ما يطلق عليه العامة فى محافظة الدقهلية اسم "دميانه". (المترجم).

من الماء قبل طلوع الشمس فى صبيحة اليوم التالى، ويشرب من ذلك الطبق، ويأكل المكسرات، ويلقى بالنوى وراء ظهره. ويجرى تكرار هذه العملية ثلاث جُمَعٍ متتالية.

شاع وربما لا يزال بين الأقباط والمسلمين أن يرتدوا حول أجسامهم عظمة مأخوذة من جسم ملحد أو يهودى. وكان الناس يسلّمون بأن ذلك يعطيهم مناعة ضد كل أنواع الحمى. وكان الناس يرتدون عظمة مأخوذة من مومياء مصرية قديمة.

وكان علاج المرأة العقيم التى تود أن تكون أما، بجعلها تخطًّى من فوق جثة مجرم جرى إعدامه، أو من فوقٍ إناء مملوء بالماء الذى جرى استخدامه فى غسل الجثة، أو أن تخطًّى فوق شيء شبيه بالقطة أو أى تذكار آخر من تذكارات مصر القديمة.

كان مرض شحّاذ العين (الرمد) يُعالج بأكل خبز يجري الحصول عليه من سبع نساء مختلفات، كل واحدة منهن اسمها فاطمة، وهو اسم ابنة النبى ﷺ.

وكان الصداع يعالج بدق مسمار فى بوابة من بوابات القاهرة، تدعى باب زويلة. أما علاج ألم الأسنان فكان يتم بخلع السن، وحتمية وضعه فى تجويف من هذا الباب نفسه. ويقال إن الجزء الأخير من هذه العملية يمنع الألم عن بقية الأسنان الأخرى.

كانت كتابة بعض آيات من القرآن على قصاصات من الورق، يجري إلقاؤها بعد ذلك فى طبق من الماء، واحدة من أشهر الترياقات المضادة للسموم؛ على أن يجرى تقليب تلك القصاصات فى الماء، ثم يُشْرَبُ المحلول بعد ذلك.

كانت هناك أدوية وعلاجات لا حصر لها، والأرجح أنها لا تزال موجودة، وتستخدم فى مواجهة الآثار الناجمة عن عين الحسود، اعتقادًا بأن عين الحسود هذه، أو العين الشريرة موجودة فى مصر منذ قديم الأزل[١]. وكان أنجح العلاجات لعين الحسود يتمثل فى سرقة قطعة من ملابس الحاسد المزعوم، وحرقها، ثم تبخير المحسود بالدخان الناجم عنها. ومن بين الممارسات الشائعة أيضًا، القيام بتسخين بعض من الشبَّه، وفقئ أحد الفقاقيع الناجمه عن التسخين، والقول فى الوقت نفسه "أفقأ عين الحسود". يجرى وضع العقيق الأحمر أو الفحم النباتى[*] على جباه الأطفال المسلمين منعًا أيضًا لعين الحسود. يحتفظ الآباء فى منازلهم بقرد أو غزال منعًا أيضًا لعين الحسود.

وأنا أرى أن من المناسب هنا أن أتحدث عن خرافة من الخرافات التى شاهدتها بنفسى. قبل سنوات قلائل، أصيب ولدى الأكبر بالتيفود فى مصر إصابة خطيرة. وقبل وقت قصير من إصابته بهذا المرض، كان قد أهُدى إليه كلب أسود، كان معتادًا على العيش معنا فى المنزل. وكان وقع خطوات الكلب على أرض الغرفة يقلق راحة المريض. وجرى بعد ذلك طرد الكلب من المنزل. علمت بعد ذلك أن خدمى المصريين كانوا يعدون الكلب "عفريتًا"، واعتبروا الحالة ميئوسا منها، طالما بقى الكلب فى المنزل، لكنهم لم تعد تراودهم الشكوك بعد طرد الحيوان من المنزل. وفى هذه

---

(١) "توجد أدلة كثيرة فى الآثار القديمة فى أنحاء العالم على تجنب وخوف المصريين القدماء من العين (الشريرة)؛ وكان يجرى التحوط لتلك العين، فى المحيا والممات، لأن المصريين القدماء كانوا يعرفون أنهم سيحيون مرة ثانية، وهذا يمكن تتبعه وكسر شفرته". عن كتاب الورثى.

(*) هذه هى ما كان ما يسميها العامة فى الريف المصرى "بالفسوخة". (المترجم).

الحالة بالذات، ومع شفاء ولدى، لابد أن تكون قوة إيمانهم "بالعفاريت" قد زادت وقويت.

فى الأمثلة التى أوردتها حتى الآن، نجد أن العلاجات الرائعة التى كانت تطبق فى علاج المرض، تضرب بجذورها فى الخرافات. كل هذه أمثلة على علاجات تقوم على الجهل الكامل بعلم الطب وخالية من العقيدة الدينية. ومن هنا نجد الطبيب ساندوث **Sanwith** يحكى لنا عن مجبِّر عظام قبطي شهير، جرى استدعاؤه للكشف على امرأه مصابة بخلع فى الردف. وهنا أصدر المجبَّراتى "تعليمات بربط ردف المرأة ربطًا محكمًا ببقرة جائعة، ثم يجرى بعد ذلك تغذية البقرة إلى أن يؤدى التورم السريع للبقرة الى تقليل ذلك الخلع"[1].

يرجع فضل إحضار المعرفة الحقيقية أول مرة، لمواجهة هذا الجهل المطبق إلى رجل فرنسى بارز هو كلوت بك، الذى كان أبًا للإصلاح الطبي

---

(١) الحال الذى وصفناه هنا يعد قليلا، إن لم يكن أسوأ من الحال الذى كان موجودًا فى إنجلترا وفي إسكتلندا فى أواخر القرن الثامن عشر. كانت "الأدوية شائعة الاستعمال" خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر" تتمثل فى أمخاخ الأرانب والثعالب، والقواقع التى يجرى حرقها داخل أصدافها، ومسحوق الجماجم البشرية، والموميوات المصرية القديمة، وحوافر الخيل بعد حرقها، وبعض الأصداف المتكلسة، ودم الحم[illegible] ورماد الضفادع الصغيرة ــ مثلما حدث فى محتويات غلاية الساحرة فى مسرح "ماكبث". (عن كتاب جراهام المعنون "الحياة الاجتماعية فى إسكتلندا فى القرن الثا[illegible] عشر، المجلد الأول، ص٥١). يصف كتاب "طبيب الرجل الفقير"، الذى ألفه "جو[illegible] منكريف الشهير" ما يلى على أنه علاج للالتهاب الذى يكون قريبًا من الأظافر: "ضع الأصبع فى أذن قطة، وسيشفى بعد ذلك بنصف ساعة". فى العام ١٧٤٤ الميلادى أرسلت السيدة ديلانمى إلى ابن أخيها علاجًا ناجعًا للملاريا، عبارة عن "عنكبوت موضوع داخل حوصلة أوزة محكمة الغلق ومؤمنة، ليقوم بتعليقها حول رقبته". ــ عن كتاب "مذكرات السيده ديلانى"، ص ١٣٣ .

المصري، بعد أن استدعاه محمد على إلى مصر. فقد جرى تحت إشراف هذا الرجل إنشاء مدرسة الطب والصيدلة، وأيضًا مدرسة الولادة لتدريب القابلات؛ وجرى تنظيم خدمة صحية أيضًا داخل البلاد. وجرى فى الوجه البحرى تعيين طبيب أوروبى وبائع عقاقير فى كل مديرية من المديريات، وكان يعاونهما رجال ونساء المشتغلين بالتطبيب المصريين. وفى ظل هذا الحافز الذكى، حدث تقدم كبير فى مجال الإصلاح الطبى والصحى. كان كبار الموظفين حاملين لشهادات أوروبية.

وفى فترة لاحقة، جرى تعيين المصريين الحاصلين على شهادات محلية فى المناصب الكبيرة. وهنا بدأت السيطرة الأوروبية تقل شيئًا فشيئًا. وإن بدأت الإصلاحات التى أوشكت أن تؤتى ثمارها، تذوى خلال حكم إسماعيل باشا السيئ. فقد كانت ظلال الإفلاس المقبل تخيم على الأرض. فقد جرى تخفيض الإنفاق المفيد، فى سائر الأنحاء، تخفيضًا كبيرًا بغية تعويض الثروات المالية لذلك الخديوى المسرف. يقول الطبيب ساندوث: "كان حال الحجر الصحى كله، هو ومبانى المستشفيات، قد دخل مرحلة الدمار والخراب لعدم وجود اعتمادات، وكانت معاناة مستشفيات الأقاليم أكثر من المستشفيات الأخرى، كان ذلك كله فى نهاية العام ١٨٧٨الميلادى".

بعد أن احتل البريطانيون البلاد فى العام ١٨٨٢ الميلادى كانت ثلاثة أرباع الإصلاحات الجيدة الناجمة عن جهود كلوت بك قد أصبحت فى طى النسيان. كانت مدرسة الطب لا تزال موجودة، لكن التعليم الذى كان يتلقاه الطلاب كان معيبًا تمامًا. كان القسم الأكبر من الموظفين الطبيين العاملين فى الحكومة المصرية جاهلين وغير أكفاء. يضاف إلى ذلك أن أجورهم كانت أقل من المطلوب، الأمر الذى أسفر عن استغلالهم للفرص العديدة التى كانت

تسنح لهم فى زيادة دخولهم بطرق غير شرعية[1]. كان حـال المستـشفيات يرثى له. لم يكن هناك ما هو أبشع من الإدارة العامة لوزارة الصحة. كتـب السير جوير Guyer هنتر الذي، أوفد إلى مصر فى العام ١٨٨٣ المـيلادى، لإعداد تقرير عن وباء الكوليرا الذى كان منتشرًا فى ذلك الوقت:

"حال المستشفيات، بشكل عام يوحي بالدمار، والقذارة، والمستـشفيات تفوح منها روائح كريهة، وفيها أسِرَّةٌ بالغة القذارة؛ والمستـشفيات عـامرة بالضوضاء، ولا تصلح لاستقبال البشر... والإدارة الطبية مؤسفة. وانتهزت الفرصة للاطلاع على سجلات المستشفى. والحال هنا، وكما هو فى الأشياء التى لاحظتها، فى ظل هذه الإدارة، يعد أسوأ من السوء نفسه".

وفيما يتصل بمستشفى الأمراض العقلية (النفسية) فى القـاهرة، نجـد طبيبًا إنجليزيا يقول عندما زار هذا المستشفى فى العام ١٨٧٧ الميلادى:

"المكان كله بعيد كل البعد عن متناول الحضارة، الأمر الذى يجعل منه وصمة على وجه الأرض، ولا يتصور وجوده حتى فى القرية المظلمة".

البيطرة لها أهمية خاصة فى مصر، نظرًا للخراب الـذى يـنجم فـى بعض الأحيان عن أمراض الماشية. يقول الطبيب ساندوث، فـى معـرض حديثه عن الأطباء البيطريين فى مطلع أيام الاحتلال البريطانى: "إن الأطباء

---

(١) "كان الرجل الدنيء يهدد بين الحين والآخر بوقف تنفيذ إصلاح مـن الإصـلاحات الكبيرة فى قرية من القرى، إلا إذا جرى على وجه السرعة جمع مبلغ من المال لـه بواسطة رئيس القرية، أو قد يقوم شخص ما بدفع مبلغ من المال تحت تهديد تـشريح جثة قريبة المتوفى، زعمًا بأن الوفاة لم تكن طبيعية. وهذه الفكرة مكروهة من المسلم الجاهل، الذى يعتقد أن الميت يمكن أن يحس وبالتالي يتحتم معاملته باحترام مثل الحي تمامًا". عن كتاب الطبيب ساندوث، المعنون "الشئون الطبية فى مصر" ص٧.

البيطريين، من واقع ملاحظتى لهم، أكثر جهلا، وليسوا أكثر نزاهة أو أمانة من إخوانهم الأطباء البشريين".

ونحن إذا ما حاولنا هنا التعرض للتفاصيل المتعلقة بمسألة الإصـــلاح الذى تحقق فى الموضوع الذى يتناوله هذا الكتاب، ســـنجد أنفـــسنا خـــارج الإطار المحدد، ولن يفيد القارئ العام أيضًا من هذا الاستطراد. ويمكن إيجاز النتائج التى تحققت على النحو التالى:-

الطب الحديث والجراحة الحديثة هما بالفعل علمان أوروبيان. كما أن تفوق الطرق العلاجية الغربية على الطرق العلاجية الشرقية؛ وكذلك الطابع العالمى للعمل الذى يقوم به الطبيب والجرّاح؛ وكذلك الفصل القائم، أو الذى ينبغى أن يكون بين فن شفاء المرضى والمنافـــسة الـــسياسية، والعرفيـــة أو الدينية؛ وكذلك المنافع الواضحة التى يحصل عليها الشعب المصرى، ســـواء أكانوا أطباء أم مرضى، من خلال الإرشاد والتعليم الأوروبى ــ كـــل هـــذه المنافع واضحة وبينة على نحو، يمكن أن نخلص منه بحق، وفي هذا المجال بالذات، إلى أن التعاون المفيد من جانب المصلح الإنجليزى لم يكن مطلوبًـــا بلا أية موانع وإنما كان أمرًا مطلوبًا ومرحّبًا به. على كـــل حـــال، ومـــن المؤسف، أن الحال لم يكن على هذا المنوال. واقع الأمر، أن أفضل الطـــرق لتوفير احتياجات مصر الطبية دون إغراق البلاد بالأطباء الأوروبيين، تتمثل فى الإمساك أولا وقبل كل شيء بالتعليم الطبى. كان واضحًا منذ البدايـــة أن وجود عدد قليل من الإنجليز المؤهلين فى مدرسة الطب، سوف يمكنهم مـــن خلال النفوذ التعليمى، وفى غضون سنوات قلائل، من نشر نور العلم الغربى فى أنحاء البلاد. يضاف إلى ذلك أن القدر القاسى، كتب فى ظـــل تـــضافر الظروف القاهرة والظروف غير المواتية، التى لا يمكن تناولها هنا بصورة مفصلة، على مدرسة الطب أن تكون مرتعًا للمشاعر الإســـلامية المتـــشددة

والمعادية لأوروبا. وعلى الرغم من أن هذه العقبة أحدثت شيئًا من التعطيل فإنها كانت بلا حول أو طول في وقت تقدم التعليم الطبى. ومضى المصلح الإنجليزى فى عمله بالهمة الإنجليزيةـ السكونية المعهودة، ليجعل "الطب"(*) المصرى "محببًا إليه"[1]. وكللت مثابرة ذلك المصلح الإنجليزى بالنجاح. وجرى، فى نهاية المطاف جعل مدرسة الطب فى القاهرة، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة، تقف على أرض صلبة. ويجرى حاليًا تكوين هيئة من الأطباء المصريين الأكفاء، الذين حصل البعض منهم على شهادات أوروبية.

وقد أصبحت المستشفيات التى زاد عددها زيادة كبيرة نظيفة، ومزودة تزويدًا جيدًا بالأسرَّة، والمفروشات، والملابس، ومزودة بالأدوية، والأجهزة، والأدوات. وبدأ يختفى أيضًا ذلك السباب الذى كان يُكال للعلاج فى المستشفيات. وجرى فى العام ١٩٠٦ الميلادى علاج ما يقرب من ٣١٠٠٠ مريض داخلى، و ١١٨٠٠٠ مريض خارجى. وعدد المرضى الداخليين والخارجيين آخذ فى التزايد عامًا بعد عام. وجرى إلحاق هيئة من الممرضات الإنجليزيات المدربات بالمستشفى الرئيسى فى القاهرة، الأمر

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم.

(١) "وقعت نصف إصابات مرض الجدرى بين الأوروبيين، وهذه نسبة كبيرة إذا ما قارناها بزيادة عدد السكان فى القاهرة، وأن هذه الإصابات كانت ناجمة عن عدم التطعيم، فقد أهمل عدد كبير من أسر الطبقة الأوروبية الدنيا تطعيم أطفالهم ضد هذا المرض. وعلى الرغم من أن التطعيم يعد عملا إجباريا على كل الأشخاص المقيمين فى مصر، فإن القانون يتحايل عليه بعض الأوروبيين من منطلق الحقيقة التى مفادها أن المواليد بين أفراد هذه الطبقة من السكان لا يجرى إبلاغ مكتب الصحة العامة عنهم، وإنما يجرى الإبلاغ عنهم وتسجيلهم فى القنصليات، كما أن القناصل لا يقومون، فى كثير من الأحيان، بإخطار هذه الوزارة بأولئك المواليد، هذا فضلا عن عدم قدرة الحكومة على فرض القانون على الوالدين ــ عن "تقرير لوزارة الصحة العامة ، فى العام ١٩٠٥".

الذى أفاد الممرضات والتلميذات المصريات، اللاتى يقمن بتدريبهن عن طريق القدوة والمثل. وجرى افتتاح مستوصفات فى العديد من المدن، يستطيع الفقراء الحصول على العلاج المجانى فيها.

وجرت عملية التطعيم والتحصين على نطاق واسع بين السكان المصريين، على الرغم من أن الامتيازات تعرقل توسيع ذلك التطعيم ليشمل الأوروبيين.

وبدأت حملة نشطة، بدأها السير إيرنست كاسل بكرمه، لمكافحة الرمد، الذى كان من قبل لعنة على مصر"[١].

أُنشئت مدرسة للقطاء عن طريق المساهمات الخاصة، وذلك تخليدًا لذكرى سيدة أوروبية أحبها السكان جميعًا.

تعد مستشفى الأمراض العقلية (النفسية) فى القاهرة، والتي وضعت تحت رعاية متخصص إنجليزى، هى الآن فى أحسن أحوالها. ويجرى حاليًا إنشاء مستشفى آخر.

طرأ تقدم كبير أيضًا فى مصلحة البيطرة اعتبارًا من العام ١٨٨٦الميلادى، عندما جرى وضعها تحت إدارة طبيب بيطرى، وأصبحت دكاكين القصابين، ودكاكين بائعى الألبان، وكذلك المجازر، وحظائر الماشية، إلخ يجرى التفتيش عليها بصورة دورية والتحكم فيها، ويجرى إقناع أصحابها أو إجبارهم على المحافظة على هذه الدكاكين بحالة صحية جيدة.

---

(١) زارت مصر، قبل وقت طويل، السيدة روس Ross ابنة السيدة دوف غوردون. قبل ذلك بأربعين عامًا توفرت لها تسهيلات عجيبة مكنتها من ملاحظة أحوال الناس. وسألتها عن التغيير البارز الذى استرعى انتباهها. قالت: "الانخفاض الكبير فى الإصابة بالرمد".

وأمكن أيضًا القضاء على العديد من موجات.الالتهاب الرئـوى وأمـراض أخرى كثيرة. وجرى أيضًا إنشاء كلية للطب البيطرى، ومعهد لمكافحة عض الكلاب.

عمومًا، وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل بطبيعة الحال، يمكن القول فيما يتعلق بالتعليم الطبى، وفيما يتعلق بالتنظيم، والإدارة البيطرية، والصيانة المناسبة والصحيحة للمستشفيات، والمستوصفات، ومستشفيات الأمراض النفسية، إن تقدمًا كبيرًا طرأ على هذه الأمور، وعلى نحو لم يكن متصورًا. يضاف إلى ذلك، أن هؤلاء الإنجليز الأكفاء الذين كرسوا جهودهم وطاقاتهم للعمل فى هذه الوزارة، والذين تعين عليهم، مثل المسئولين البريطانيين الآخرين فى مصر، نجحوا، فى كل الأحوال، فى إدخال عناصر النظام الغربى الأولى الأكثر شيوعًا، هى وعناصر الحضارة الأوروبية فى مصر.

معروف أن معدل سرعة إصلاح الشئون الصحية، كان أقل من معدل التحسينات التى طرأت على الخدمة الطبية. ففى مجال الصحة نجد أن طبيعة السكان المحافظة، ولا مبالاتهم بمسألة الأمور الصحية، يشكلان عائقًا كبيرًا أمام التقدم. لكن جرى فى الوقت نفسه تحقيق قدر كبير من التقدم. فقد جرى الاهتمام بمسألة تزويد المدن الرئيسية بالماء. ولم تعد مراحيض المساجد، تصرف محتوياتها فى النيل، أو فى الترع، كما جرى أيضًا فى معظم البلدان والمدن تحسين حال الأمور الصحية فى المساجد. وجرى الحصول على تفويض بإزالة الجبانات والمقابر التى يقال إنها تشكل خطرًا على الصحة العامة. وبدأ العمل فى ردم البرك غير الصحية التى توجد على مقربة من السواد الأعظم من القرى المصرية. ومع توفر المبالغ المطلوبة، لن يكون هناك شك فى تبوء إصلاح شئون الصحة، عامًا بعد عام، مكانة مرموقة فى برنامج الحكومة.

يتعين علينا، قبل الانتهاء من هذا الشق من الموضوع، الإشارة بطريقة موجزة إلى الخدمات الكبيرة التى قامت بها وزارة الصحة فى مجال وقف مختلف الأوبئة التى زارت مصر فى السنوات الأخيرة. بلغ عدد الوفيات بسبب وباء الكوليرا الذى حل بمصر فى العام ١٨٨٣ الميلادى حوالي ٥٨٣٦٩ نسمة، والمؤكد أن العدد الحقيقى للوفيات كان أكبر من ذلك بكثير. وفي العام ١٨٩٦ الميلادى زار البلاد وباء الكوليرا الخطير مرة ثانية، ولكن عدد الوفيات وصل إلى ١٨١٠٥ نسمة فقط. وليس هناك شك فى أن انخفاض عدد الوفيات، كان راجعًا إلى حد كبير إلى تحسن الكفاية فى وزارة الصحة، تحت إشراف كل من السير جون روجرز والسير هوراس بنشنج. وقد تعاملت هذه الوزارة تعاملا ناجحًا مع وباء الكوليرا الذى زار مصر فى العام ١٩٠٢ الميلادى؛ يزاد على ذلك أن الوزارة استحقت الثناء على تعاملها مع وباء الطاعون الذى زار مصر فى العام ١٨٩٨ الميلادى والأعوام التالية.

هناك بعض الإحصائيات المهمة التى توضح العدد النسبى للوفيات الناجمة فى الإسكندرية عن وباء الطاعون الذى استمر من العام ١٨٣٤ الميلادى إلى العام ١٨٤٣، وذلك بالمقارنة مع أعداد الوفيات فى الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٥. فقد بلغ عدد الوفيات فى الفترة الأولى، التى تقدر بنحو عشر سنوات، حوالى ١٢٣٨٠ نسمة؛ فى حين بلغ عدد الوفيات فى الفترة الثانية التى تقدر بسبع سنوات، إلى حوالى ٦٤٧ نسمة. ومعروف أن إحصائيات الفترة الأولى لم تكن دقيقة أو كاملة. لكن هذه الإحصائيات كافية للدلالة على الآثار الناجمة عن الإجراءات الصارمة والحاسمة التى جرى اتخاذها مؤخرًا لوقف انتشار الأمراض، إذا ما قورنت بما سبق فى الماضى.

الفصل الثامن والخمسون

العدالة

رأى السير إدوارد ماليت- المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية- محاكم القضاة- المحاكم المدنية- العدالة قبل العام ١٨٨٣- الاقتداء بالمنظومة القانونية الفرنسية- الآلة القضائية- الإصلاحات التى أدخلها كل من السير جون سكوت والسير مالكوم ماكلريث Mcllwraith- معارضة تلك الإصلاحات- العاملين فى المحاكم- نتيجة الإصلاحات.

أعلن السير إدوارد ماليت عند مغادرته مصر فى العام ١٨٨٣ الميلادى، أن المطلب الأول لسكان مصر هو العدالة. وسوف أحاول فى هذا الفصل وباختصار شديد تحديد المدى الذى وصل إليه الوفاء بهذا المطلب.

قلنا بالفعل إن(١) المحاكم المختلطة تبت فى القضايا المدنية التى يكون الأوروبيون طرفًا فيها، وقلنا أيضًا إن المحاكم القنصلية مختصة بالقضايا الجنائية التى يكون الأوربيون فيها فى موضع المتهمين. أما المحاكم الأخرى فتطبق قوانينها الوطنية. ونحن لسنا بحاجة إلى الاستفاضة فى الحديث عن هذه المحاكم. وإلى الآن (العام ١٩٠٧) فإن الولاية القضائية للمحاكم القنصلية

(١) راجع الفصل الثالث والأربعين.

لا تزال كما هى بلا تغيير. يزاد على ذلك أن القانون الذى تطبقه المحاكم المختلطة طرأت عليه بعض التعديلات الطفيفة. وقد بقيت أسباب هذه المناعة الطويلة للتغيير، فى كل حالة من هذه الحالات، معتمدة على سببين. أولهما أنه لا المحاكم المختلطة ولا المحاكم القنصلية، كانت بحاجة إلى الإصلاح كما هو الحال فى الأقسام المصرية فى المنظومة القضائية. وثانيهما أن هاتين الولايتين القضائيتين، وهما مستترتان خلف حاجز الهيئات الدولية بمصر الذى لا يمكن اختراقه، تمكنتا من تحدى جهود المصلح البريطانى.

ولسنا بحاجة هنا أيضًا إلى قول الكثير عن محاكم القضاة (المحاكم الشرعية) وهذه المحاكم تختص بالأحوال الشخصية للمسلمين. هذه النوعية من المحاكم إن أريد لها الإصلاح، فلابد أن يكون ذلك الإصلاح نابعًا من الداخل. هذا يعنى أن الإصلاح يجب أن يكون نابعًا من المصريين أنفسهم. وأية محاولة جادة لفرض ذلك الإصلاح من الخارج لن تكون مقبولة وسيكون مآلها إلى الفشل. وعليه، وفى ضوء اقتناع المصلح البريطانى، بعدم جدوى الهجوم من ناحية وأمام ضغط الضرورة السياسية من الناحية الأخرى، راح الرجل يبتعد عن مسألة الإصلاح الشرعى الإسلامى. وعلى الرغم من قيامه ببعض الخطوات فى اتجاه تحسين محاكم القضاة، فإن جهوده كانت متجهة إلى وجهات أخرى يمكن فيها تحقيق المزيد من النتائج الأفضل.

تتبقى بعد ذلك المحاكم الأهلية التى تأسست فى العام ١٨٨٣ الميلادى. وتختص هذه المحاكم بالأحوال المدنية كلها، التى يكون الطرفان فيها من الرعايا العثمانيين، وتختص أيضًا بالقضايا الجنائية التى يكون فيها أحد الرعايا العثمانيين فى وضع الاتهام. ولا يمكن القول: إن هذه المحاكم حلت محل أية محكمة من المحاكم الأخرى الموجودة. لقد جاءت تلك المحاكم على شكل إبداع جديد. وبذلك أصبح القضاة بمثابة الأدوات، لأنهم كانوا يعبرون

عن مرحلة من الفكر لم تكن معروفة أو مألوفة للمصريين فى ذلك الوقت. صحيح أنه كان هناك، قبل العام ١٨٨٣، منظومة للعقاب، وربما كان الأصح هو القول بأنه كانت هناك طريقة سارية المفعول، التى كان يجرى بمقتضاها معاقبة الأفراد فى بعض الأحيان، على جرائم هم أصلا لم يرتكبوها، فى الوقت الذى كان يجرى فيه أيضًا معاقبة أفراد لم يخلوا مطلقًا بالقانون. يزاد على ذلك، أن وجود نظام غير دقيق للقانون المدنى، أدى إلى جعل أسوأ المخالفات القانونية تحظى بالعفو القانوني. وأشهر مثال على ذلك، هو أن إسماعيل باشا عندما صادر بستانًا مملوكًا لواحد من رعاياه، فإن تلك المصادرة جرت وفقًا لصيغ قانونية صارمة. لكن هذا البلد لم يعرف منظومة سليمة للعدالة. كان الطلاق غير بائن بين القانون والعدالة. وقد أوضحنا[1] بالفعل، كيف أن وزارة الحقانية، فى العام ١٨٨٣الميلادى، جرى وضعها إلى حد ما، تحت الإدارة البريطانية؛ وكيف أنه أثناء العاصفة التى هبت والضغوط التى مورست فى العامين ١٨٨٤-١٨٨٥، عندما بدأ المركب الإنجليزى ــ المصرى تتقاذفه هنا وهناك أمواج المتاعب السودانية، والإفلاس، والتنافس الدولى؛ أوضحنا أيضًا كيف أن التجربة التى أجريت، أسفرت عن فشل كامل؛ وأوضحنا أيضًا فى نهاية المطاف، كيف بدأ الإصلاح الحقيقى بعد تعيين السير جون سكوت فى منصب المستشار القضائى.

صحيح تمامًا أنه لم تكن هناك منظومة قضائية فى مصر قبل العام ١٨٨٣الميلادى. ومع ذلك، لا يمكن فى ضوء هذه المقولة افتراض أن الإنجليز كانوا أحرارًا فى أن يدخلوا إلى البلاد أية منظومة من المنظومات التى يفضلونها هم. الأمر لم يكن على هذه الشاكلة تمامًا. المعروف أن

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٢٨٨ – ٢٩٠.

القانون الفرنسى والإجراءات الفرنسية قد ضربت جذورها فى مصر فى ذلك الوقت. كانت القوانين الفرنسية هى التى يجرى تطبيقها فى المحاكم المختلطة. يزاد على ذلك، أن كل الشباب المصريين تلقوا تعليمهم القانونى فى فرنسا. وعليه، كان لابد من قيام المحاكم الجديدة على أساس من القانون الفرنسى وليس على القانون الإنجليزى. كانت هناك حاجة ملحة إلى قانون بسيط وإجراءات بسيطة، شبيهين إلى حد ما بذلك القانون الذى جرى إدخاله بعد ذلك إلى السودان، ـــ وبخاصة فى المسائل الجنائية ـــ وأن ذلك كان يمكن أن يكون مناسبًا بصورة أكبر لاحتياجات البلاد عن ذلك القانون الذى يجرى تطبيقه بالفعل(١).

قُدمت، فى كثير من الأحيان مقترحات بإلغاء منظومة العدالة الجنائية التى جرى العمل بها بعد أن احتل البريطانيون مصر بفترة قصيرة، بغية إحلال شيء آخر محل هذه المنظومة. وإذا ما نحينا جانبًا هذه الاعتراضات، هى وبعض الاعتراضات الأخرى شديدة الجدِّية، الموجهة للسير فى هذا الطريق، يجب أن لا يغيب عنا أن هؤلاء الذين راحوا يحرضون ويحثون على التعامل الرجعى مع هذه المسألة، غاب عنهم، بل وربما لم يدركوا

---

(١) تقر أفضل المصادر الاستعمارية الفرنسية بخطورة إنشاء صورة طبق الأصل من مؤسسات الولاية القضائية الأوروبية. وقد وردت المقطوعة المثالية، فى المقال المهم الذى كتبه م. لافين Lavigne سنتسوزين Saintesuzanne، والذي نشر فى المجلة الدبلوماسية، Revue Diplomatique :-

"عند إنشاء ولاية قضائية وطنية بصفة خاصة، يجب أن يكون تطبيقها فى خدمة برنامج قانون الاستعمار، ولا يكون تمثلا لذلك البرنامج. وأنه لمن سخرية القدر أن تنقل إلى شعوب بدائية الجوانب الإدارية المستعملة فى البلاد الأوروبية، وسيكون من الخطر فرض قوانيننا وولاياتنا القضائية على مثل هذه البلاد"(*).

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهي من ترجمة المترجم.

تمامًا، أنه على الرغم من عدم اكتمال هذه المنظومة بأى حال من الأحوال، فإن المصاعب الرئيسية التى يتعين مواجهتها عند القيام بأية تحسينات، تكمن فى الموقف ذاته، ولا يمكن إزالتها بمجرد تغيير المنظومة. هذا يعنى أن هذه المصاعب إنما تنشأ عن طبيعة الناس أنفسهم، ومن استحالة تأسيس ولاية قضائية كفؤ، تهدف إلى بث الثقة والاحترام، وتنبع أيضًا من الظروف التى تعد المرافق الضرورى للفترة الانتقالية من الحكم بالعرف إلى الحكم بالقانون. وتقرر بناء على ذلك، عدم إحداث تغييرات جذرية، وإنما علاج العيوب الموجودة عن طريق الإدخال المتدرج للإصلاحات الصغيرة، وبخاصة أن التجربة أثبتت أن هذه التغييرات كانت تهدف إلى تكييف المنظومة تكييفًا تامًا يناسب احتياجات البلاد.

وأنا أرى أنه ليس من الضرورى هنا الدخول فى تفاصيل طبيعة هذه التغييرات التى كان يتعين القيام بها، بين حين وآخر، تحت رعاية وزراء الحقانية المصريين الذين كانوا يحظون بالعون والمساعدة من السير جون سكوت، وخلفه السير "مالكولم ماكلريث". وتتمثل أهم هذه التغييرات الصغيرة فى لجنة للمراقبة تقوم، دون تفويض لها بذلك، بإحباط أو مراجعة الأحكام التى صدرت بالفعل، وتقوم بمراقبة أعمال محاكم الدرجة الأولى؛ ومراقبة اللامركزية الجزئية فى القانون المدنى أولا، ثم بعد ذلك فى القانون الجنائى؛ ومراجعة القوانين الجنائية بغية تنقيتها من الشكلية التى لا لزوم لها؛ وإنشاء محاكم جنائية عليا تكون الأحكام الصادرة عنها نهائية، باستثناء الأحكام الخاصة بالمسائل القانونية.

سلكت هذه الإصلاحات ذلك الذى يمكن وصفه بالطريق المعتادة فى كل التغيير الإدارى فى مصر. ففى كل مرة يجرى فيها اقتراح تقديم إجراء جديد، لابد من توقع حدوث ومواجهة شيء من المعارضة. وهذه المعارضة

ستكون فى بعض الأحيان مبنية على النزعات المحافظة عند أنصار القديم من المصريين، الذين يرتابون فى كل من يتطلع إلى التجديد، أو قد تكون هذه المعارضة مبنية على عدم المرونة الذهنية عند المصلح المصرى، الذى يميل إلى حد ما على الرغم من ذلك، إلى التغيير الجذرى، ولكنه يجد نفسه فى موقف صعب لا يتمكن معه من الخروج من الأخدود الخاص الذى انساقت إليه قواه الذهنية بفعل تعليمه العرضى وبتأثير جماعته أيضًا. وبعد أن يكتمل الإصلاح ويتحقق فى نهاية المطاف، يكتشف هذا المعارض المصرى أن معارضته كانت بلا أساس، وأن الإجراء أسفر عن المزيد من الخير وابتعد كثيرًا عن الإضرار. والتجربة التى تكون من هذا القبيل، يمكن أن تكون وإلى حد بعيد واقيًا من تكرار المعارضات التى تكون من هذا القبيل فى المستقبل؛ لكن المصلح الأوروبى يتعين عليه أخذ هذه النقطة بعين اعتباره، شريطة أن تكون مقترحاته معقولة دومًا، وأن يكون واثقًا من أن هذه المقترحات سيجرى قبولها والموافقة عليها بعد شيء من الهمهمة والغمغمة. معروف أن الشرقيين كلهم يدخلون القدرية فى كل شئون الحياة العملية؛ وهم على استعداد للانحناء احترامًا للحقائق الراسخة. وفى الحالات الخاصة التى سبق الإشارة إليها، نجد أن تلك المعارضة الخيالية إلى حد ما، التى وُجِّهَت فى وقت من الأوقات إلى مقترحات كل من السير جون سكوت والسير مالكولم ماكلريث ماتت ميتة سريعة وغير عادية. يزاد على ذلك أن المزايا الناجمة عن الإصلاحات، بلغت، فى واقع الأمر، من الوضوح حدا يصعب معه إثارة الشكوك حولها. وسرعان ما أدت الخبرة إلى فقء الفقاعات النظرية التى يُفلح فى صنعها معارضو الإصلاحات العملية فى مصر[١].

---

(١) تعد مسألة المحاكم الجنائية العليا أبرز مثال على انهيار المعارضة. قلة قليلة من الإجراءات هى التى جرت إدانتها إدانة شديدة أو عامة. ومع ذلك، وبعد فترة قصيرة=

إلى هنا نكون قد أتينا على وصف الخصائص الرسمية للمنظومة القضائية الجديدة التى جرى إدخالها. ومع ذلك، فإن العقبة الرئيسية، فى هذا الأمر، كما هى فى أمور أخرى كثيرة، لم تتمثل فى ابتكار منظومة جديدة، وإنما فى إيجاد الأفراد القادرين على تشغيل وتفعيل هذه المنظومة. كتب السير جون سكوت، فى مطلع العام ١٨٩٤ الميلادى، يقول:

"**قيمة القوانين من قيمة القضاة**"؛(*) هذا المبدأ كان مهملا قبل العام ١٨٩٠ الميلادى؛ كما أن القضاة كانوا يجلسون فى الاستئناف وفى محاكم الدرجة الأولى أيضًا، لم تكن لديهم المؤهلات المطلوبة.

واقع الأمر، أنه مع إنشاء المحاكم أول مرة فى العام ١٨٨٣ الميلادى، تحتم العثور على قلة قليلة من المصريين القادرين على ممارسة المهام القضائية. يضاف إلى ذلك، أن أفضل الرجال من بين هذه القلة القليلة لم يجر اختيارهم فى كثير من الأحيان. وجرى بعد ذلك، وبصورة متدرجة إخراج الأفراد قليلى الكفاية من المنظومة القضائية. ونحن لا يمكن أن نشك فى أن مستوى الكفاية فى المحاكم آخذ فى التحسن بصورة مضطردة. وينبغى أن أزيد هنا أن هيئة العاملين فى وزارة الحقانية تكاد تكون كلها من المصريين.

=من تفعيل تغيير المنظومة كتب واحد من المسئولين القضائيين المصريين يقول: "ليس هناك ما يدل بصورة واضحة على كفاية المنظومة وامتيازها سوى غياب كل الانتقادات المبنيَّة على النتائج التى تنجم عن العمل بهذه المنظومة، وبخاصة إذا ما عرفنا، أن المشروع عندما كان قيد الدراسة، أدى إلى اختلاف كبير فى الآراء، وإلى إثارة المخاوف حول النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا المشروع من وجهة نظر العدالة". معروف أن إنشاء هذه المحاكم أدى إلى تحقيق العدالة ونشرها أكثر من ذى قبل".

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهي من ترجمة المترجم.

إذ لا يوجد سوى ٣٦ أوروبيا من بين هيئة العاملين فى هذه الوزارة الـــذين يقدر عددهم بحوالى ١٦٠٠ فرد.

ترى هل أعطت التغييرات، التى أوجزنا وصف ملامحها الرئيـــسية، سكان مصر، منظومة العدالة السليمة، التى أصر السير إدوارد ماليت عليهـــا فى العام ١٨٨٣؟

يمكن الإجابة، إلى حد ما، على هذا السؤال بالإثبات وبلا تردد. كانت المنظومة التى تمناها السير إدوارد ماليت، ودافع عنها وحبَّذها بلا أدنى شك، من النوع الذى يمكن فى ظله وضع المحاكم فى موقف تتمكن معه من حماية الفرد العادى شديد التواضع من جشع حاكمه ومن جشع ممثلى الحكومة الذين كان السير إدوارد ماليت شاهدًا فاضحًا لاستغلالهم للبشر. جرى إنشاء محاكم لديها السلطة والإرادة على تحقيق هذا الهدف. لم يكن القضاة مستقلين فقـــط عن الحكومة، لكنهم كانوا أيضًا فى أعلى درجات الحـــساسية مـــن الكـــلام والأعمال التى تهدف إلى وضع استقلالهم فى موضع التساؤل. توقفت مسألة بيع العدالة وشرائها. لكنها قد تطول، وقد تخطئ، كما هو الحال فى الـــبلاد الأخرى، بين الحين والآخر. وربما تكون، فى ظل استثارة المشاعر العرقية أو الدينية ــ منحازة إلى حد ما. ولكن لا يمكن توجيه أية اتهامـــات أخـــرى غير هذه، إلى المحاكم فى مصر. كتبت فى اليوم التاسع من شهر مارس من العام ١٨٩٣الميلادى، إلى اللورد روزبيرى **Roseberry** لأقول لـــه: "يمكـــن القول إن العدالة فى مصر تسير على مبادئ ثابتة، والقرارات عادلـــة، مـــع بعض الاستثناءات التى تحدث بين الحين والآخر".

والحقيقة التى مفادها أنه يمكن ــ فى غضون مدة لا تزيد على عـــشر سنوات من بداية الاحتلال البريطانى ــ تدوين عبارة من هذا القبيل، تعكس الفضل الكبير الذى لا ينسب إلى الوزراء وحدهم هم ومستشاريهم القضائيين،

الذين قادوا عملية الإصلاح في هذه الوزارة، وإنما إلى القضاة الأوروبيين والمصريين هم والمسئولين الآخرين الذين تعاونوا معهم.

لقد أدى العرق الأنجلو ـ سكسونى عملاً كبيرًا. وبذلك يمكن التجاوز عن شيء قليل من الحذلقة من جانب هذا العرق، ويمكن أيضًا التجاوز عن كراهية الإنجليز التى كشف القضاة المصريون عنها فى بعض الأحيان، والتى تنتج إلى حد كبير، عن الجهل وسوء الفهم، إذا ما كانت "قراراتهم عادلة" فى تناولهم للمنازعات التى بين أبناء وطنهم.

إن مسألة حماية الضعفاء من الأقوياء ليست هى المهمة الوحيدة للعدالة. وينبغى على العدالة أيضًا حماية المجتمع من المجرمين. ونحن لا يمكن أن نشك فى عدم كفاية هذه الحماية فى مصر فى السنوات الأخيرة. ومن السهل توضيح السبب الرئيسى الداعى إلى ذلك. ونحن من ناحية، نجد أن الحضارة تصر على المبدأ الأساسى الذى مفاده أن أى إنسان لا يمكن معاقبته على أى جرم مهما كان، إلا بعد أن يثبت ارتكابه لهذا الجرم. ومن الناحية الأخرى، نجد أن الظروف العجيبة للمجتمع المصرى، تحول فى معظم الأحيان دون الحصول على الأدلة الكافية اللازمة لإثبات الاتهام. وقد أوردت فى التقرير الأخير من مصر، قبل تقديم استقالتى من منصبى، ما يلى دون زيادة أو نقصان:-

"لن أتردد فى القول: إن مسألة زيادة الجريمة، التى أشرت إليها مرارًا فى تقاريرى السابقة، تشكل أبشع ملامح الاستياء فى الموقف المصرى كله. ويجرى الضغط على الحكومة، فى كثير من الأحيان، لتقوم بدراسة الأسباب التى أدت إلى هذه الزيادة، وأن تعمل على إزالة هذه الأسباب، بدلا من معاقبة المذنبين، على اعتبار أن هذا هو العلاج الحقيقى للأوضاع القائمة. وأنا أوافق تمامًا، من منطلق أن ذلك يعد مبدءًا عاما، أنه عند اكتشاف ارتفاع

معدل الجريمة، فى أى بلد من البلدان، يصبح من الضرورى تحرى الأسباب التى أفضت إلى هذه الزيادة، لكن إمكانية تطبيق أى علاج آخر غير العقاب، يتحتم أن تعتمد على طبيعة السبب بعد أن يجرى التأكد منه. **يحدث فى معظم الأحيان أن تكون زيادة الفقر هى السبب الرئيسى فى زيادة الجريمة. وليس هناك فى مصر، من بين من يعرفون سوى القليل جدا عن أحوال البلاد، من يظن أن الزيادة الأخيرة فى معدل الجريمة فى مصر، يرجع إلى الفقر.** وبالتالى لابد أن يكون هناك سبب آخر، وأنا أرى أن هذا السبب ليس من الصعب الوقوف عليه. هذا السبب، يمكن العثور عليه، فى واقع الأمر، فى الحقيقة التى مفادها أن القانون لا يوحى للمجرمين بالعقوبات المغلظة. لم يجر فى العام الماضى (١٩٠٦) سوى إصدار عقوبات بشأن حوالى ٤٣،٥ بالمئة، من إجمالى الجرائم التى جرى ارتكابها. وفى نسبة الـ٥٦،٥ بالمئة المتبقية، اتضح أنه من المستحيل اكتشاف المجرمين، أو إثبات إدانتهم فى حال اكتشافهم. كنت أتحدث منذ فترة قصيرة إلى فرنسى مرموق كان على علم تام بأحوال الجزائر. وشرح الرجل لى أن مناطق بعينها داخل الجزائر، والتى جرى العرف على تطبيق القانون العسكرى فيها، قد جرى إخضاعها مؤخرًا للقوانين الجنائية العادية. وجاء تعليق واحد من كبار مشايخ الجزائر على هذا التغيير، متسمًا بالغرابة إذ قال: "إذن، لن تكون هناك عدالة. سوف يحتاج الأمر إلى شهود". وأنا أضع هذه الملاحظة أمام أولئك الذين يتعجلون تطبيق المنظومات الغربية كاملة على سكان الشرق المتخلفين. لم يندهش ذلك الشيخ للحقيقة التى مفادها أن غياب الشهود، يمكن أن يؤدى إلى احتمال إدانة شخص برئ. وما لفت انتباه ذلك الشيخ هو، أنه طالما لا يمكن إدانة شخص بدون شهود، فإن المذنبين أو المجرمين يمكن أن يهربوا من العقاب. هذا هو بالضبط ما يحدث فى مصر. لقد قلت مرارًا وتكرارًا، وها أنا ذا أكرره ثانية، إننى أقلل من شان اللجوء إلى العلاجات البطولية فى التعامل مع هذه المسألة.

أقول إنه لابد من عدم إحداث أى تغيير جذرى فى المنظومة. لكن لابد أن لا يكون هناك كذب أو تضليل فى الوقت المطلوب، ولا فى المصاعب التى يتعين مواجهتها، قبل إحلال وترسيخ سيادة القانون محل المنظومة العرفية، التى كانت، وإلى وقت قريب سائدة ومعمول بها فى مصر. لكننا فى ذات الوقت يتعين علينا عمل كل ما يمكن عمله، وبكل الطرق الممكنة، لا من أجل تحسين المنظومتين الشرطية والقضائية، وإنما أيضًا أن يكون ذلك بالطرق غير المباشرة التى من قبيل التعليم وإنشاء إصلاحيات الأحداث، مستهدفين بذلك تقليل معدل الجريمة والسيطرة على الميول والنزعات الإجرامية. ولكنى أثق، وفى آن واحد مع ذلك كله، أن المجرمين سينالون العقاب المناسب، عندما يجرى إثبات الاتهامات الموجهة إليهم. وأنا لا أستحسن ذلك الإحساس الزائف الذى يغدق كل عطفه على المجرم ولا يتعاطف مع ضحاياه. وأنا ألاحظ، فى بعض الأحيان، بعض الأعراض التى تدفعنى إلى الاعتقاد بأن هذا الإحساس سائد بشكل مفرط إلى حد ما فى مصر"[1].

---

(١) "مصر" ، العدد ١ من العام ١٩٠٧ ، ص ٨٥ .

الفصل التاسع والخمسون

التعليم

السياسة التعليمية- عقبات التقدم- الحاجة إلى المال- الباشوات- الصحوة الفكرية فى مصر- مدارس المساجد- التعليم الابتدائى والثانوى- التقدم الذى طرأ على بناء الشخصيات المصرية- تعليم الإناث.

تدخل كل الموضوعات التى ناقشناها فى إطار التقدم الإدارى والمادى. ومع ذلك، ترى، ما الذى جرى عمله فى اتجاه التقدم الفكرى والمعنوى؟ هل قام الإنجليز بأية محاولة لتعليم المصريين؟ يقول مصدر رفيع من مصادر شئون الشرق: "كانت مصر دومًا خادمة للأمم"[١]. هل نظر الإنجليز، على حد قول بعض النقاد المنحطين، إلى هذا الحال من أحوال الانحطاط الثقافى، نظرة سوء مغلفة بالإعجاب؟[٢] هل أثنى البريطانيون عزم الناس عن اكتساب المعرفة من باب الإبقاء على المصريين فى وضع العبودية عند الأمة البريطانية؟ أم أنهم انتهجوا سياسة أنبل من هذا؟ هل حاول الإنجليز، بعد أن

---

(١) عن كتاب موير Muir المعنون "الخلافة"، ص ١٦٨ .

(٢) قرأت باندهاش وبإحساس من خيبة الأمل، فى الكتاب الذى ألفه م. دى. جورفيل رسالة من الشيخ محمد عبده، ظهر ذلك الرجل المرموق فيها وكأنه يؤيد الأقوال التى من هذا القبيل. كان يتعين على الشيخ محمد عبده أن يعرف حق المعرفة أن هذا الكلام لا أساس له من الصحة. كنت أتوقع من ذلك الرجل، ما هو أفضل من ذلك.

ألقوا جانبًا كل المشاعر القائمة على الغرور بالنفس، تعليم المصريين، وتوجيههم قدر المستطاع، على الطريق الذى يمكن أن يؤدى إلى الحكم الذاتى فى نهاية المطاف؟

سأحاول فى هذا الفصل الرد على هذه الأسئلة. هذه الأسئلة بالغة الأهمية، لا بالنسبة للمصريين أنفسهم، وإنما أيضًا للأوروبيين كلهم، وبخاصة الإنجليز منهم. وسبب أهمية هذه الأسئلة هو أنه إذا ما تعلم المصريون حكم أنفسهم ــ أو بمعنى آخر، إذا ما تعلم المصريون التنفيذ الكامل لسياسة "مصر للمصريين" ــ فإن المسألة المصرية، وهذا هو المأمول والمفترض ــ سوف لا تصبح مصدرًا أو سببًا من أسباب إثارة المتاعب لأوروبا، وسوف تعفى الأمة البريطانية من المسئولية التى ينوء بها كاهلها.

طرح اللورد ماكولى، منذ سنوات مضت، سؤالا مهما بشأن المنظومة التى يجرى حكم الهند بمقتضاها. قال: "هل يتعين علينا الإبقاء على أهل الهند على جهلهم بغية الإبقاء على خضوعهم لنا؟" وجاء رده بالنفى الذى يثير الضيق عندما قال: "الحكومات، شأنها شأن الرجال، قد تشترى الوجود بثمن غال. هذا يعنى أن "سياسية فقدان دواعى الحياة من أجل الحفاظ عليها[*]، أصبحت سياسة كريهة إلى كل من الأفراد والدول"[1].

يتصرف الإنجليز فى مصر على أساس من المبدأ الذى حبذه ماكولى. وقد يرفضون بصدق واحتقار التعريض الذى مفاده أنهم ولأسباب سياسية، عززوا الجهل والتبعية المصرية. وإذا لم يكن قد تشكل، حتى ذلك الوقت، جيل قادر على حكم البلاد، بدون عون أجنبى، فإن الخطأ لا يقع على عاتق

(*) وردت هذه العبارة باللغة اللاتينية وهى من ترجمة المترجم.

(١) خطبة أمام مجلس العموم، فى اليوم العاشر من شهر يوليو، من العام ١٨٣٣ .

الإنجليز. وإنما يتعين البحث عن ذلك الخطأ في موضع أو مكان آخر، والشخص المحايد لن يذهب بعيدًا في العثور على هذا الخطأ. هذا الخطأ يتمثل أصلا في الحقيقة التي مفادها أن عقدين من الزمان ليسا كافيين في حياة أمة من الأمم. يمكن أن يكون التقدم المادي سريعًا في ظل ظروف معينة. هذا يعني أن التقدم الأخلاقي والتقدم الفكري يتحتم أن يكون دومًا نباتًا بطئ النمو. هذا يعني أيضًا أن تشكيل ذهن رجل الدولة يستغرق وقتًا طويلا، والشيء نفسه ينطبق على تدريب الإداري الكفء، ولا يمكن أن يقارن هذا النوع من التقدم بحفر قناة من القنوات أو مد خط من خطوط السكك الحديدية. **ونحن عندما نتدبر الطبيعة القاسية للمادة الخام التي تعين على الإنجليز العمل بها والتعامل معها، وعندما لا يغيب عن بالنا أن المصريين، قبل قرون من الاحتلال البريطاني، كانوا يحكمون بمنظومة مبرمجة بدرجة كبيرة لشل وطمس ملكاتهم الفكرية والأخلاقية، وعندما نأخذ بعين اعتبارنا أيضًا الظروف التي كان الإصلاح يجري في ظلها أنها كانت ظروفًا صعبة بطريقة غير عادية، لن تكون هناك مدعاة للاندهاش لا من تحقيق قدر صغير من التقدم، وإنما من تحقيق هذا القدر الكبير من التقدم صوب الحكم الذاتي الحقيقي المصري خلال فترة وجيزة من هذا القبيل.**

لعلنا ندرس ذلك الذي يقصده الأوروبيون عندما يتكلمون عن الحكم الذاتي لمصر. لو كانوا يقصدون بذلك جعل المصريين يحكمون أنفسهم طبقًا لرؤيتهم الخاصة، لما سهلت مسألة تدريب المصريين على الحكم الذاتي؛ وهذا يعني أيضًا أنه لم يكن من الضروري القيام بهذه العملية. كانت مصر قد حصلت على الحكم الذاتي الوطني بالفعل في العام ١٨٨٢الميلادي، ونحن نعرف النتائج التي ترتبت على ذلك؛ ولم يكن بوسع التعليم الأوروبي تحسين معايير أو أسس ذلك الحكم الذاتي الوطني. وما يعنيه الأوروبيون عندما

يتكلمون عن الحكم الذاتى المصرى، هو أن المصريين، وبعيدًا عن السماح لهم بالسير على منحنى ميولهم الفطرية القديمة إلى المبالغة، يتعين السماح لهم فقط بحكم أنفسهم بالطريقة التى يرى الأوروبيون أنهم يجب أن يُحكموا بها.

وأنا لست واحدًا من أولئك الذين يرون أن "أية دولة يمكن إنقاذها، وأن أية مشكلة سياسية يمكن حلها، عن طريق الإدارة المستنيرة"[1] وفى ذات الوقت، وعندما ننظر إلى ضخامة المصالح المتغلغلة فى مصر، نجد أن هناك حدًا من سوء الإدارة يمكن تحمله بغية تأكيد وضمان كل مزايا الحكم الذاتى. ونحن لا نشك فى أن هذا الحد يمكن تجاوزه، إذا ما أمكن إعطاء الحكم الذاتى فجأة للمصريين.

مسألة افتراض أن شخصيات وعقول فئة صغيرة من المصريين يمكن تدريبها خلال بضع سنين وبشكل يسمح بتولى هذه الشخصيات والعقول توجيه واحدة من أعقد الماكينات السياسية والإدارية التى يعرفها العالم، وإرشاد هذه الماكينة على الطريق إلى إقامة الحكم الجيِّد، تعد أمرًا منافيًا للعقل تمامًا. وهنا يتعين علىَّ الاعتذار لقرائى الذين يعرفون الشئون المصرية حق المعرفة، لدخولى فى أقوال مبتذلة من هذا القبيل. وأنا عندما أفعل ذلك، أجد أن السبب يتمثل فى أن السباق بين أولئك الذين تراودهم أحلام الحكم الذاتى الحقيقى والحصول عليه فى المستقبل القريب، لم ينته بعد.

لقد أوضحت بالفعل السبب الرئيسى لليأس من توقع ثمار سياسة مهمة وعاجلة من شجرة التقدم التعليمى فى مصر. ومن الضرورى الآن تفسير

---

(١) كان ذلك هو رأي بوزوجرينو روسى Rossi، أثناء النضال من أجل الوحدة الإيطالية. عن كتاب ترافيليان "الدفاع عن الإمبراطورية الرومانية" ص ٧٤ .

وتوضيح المزيد من العقبات التى وقفت فى طريق التقدم السريع فى مجال التعليم. كانت تلك المصاعب مزدوجة الطابع.

تمثلت أولى هذه المصاعب فى الحاجة إلى المال. بلغ إنفاق الحكومة على التعليم إلى ما يقرب من ٢٩٠٠٠ جنيه مصرى فى العام، خلال العامين ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ الميلاديين، أى خلال فترة الفوضى المالية التى خلفها إسماعيل باشا. وفى عهد السيطرة الثنائية جرى رفع هذه الحصة إلى حوالى ٧٠٠٠٠ جنيه مصرى فى العام. وفي مطلع سنوات الاحتلال البريطانى، أو بالأحرى يوم أن كانت الشكوك تدور من حول "السباق مع الإفلاس"، كان لابد من ممارسة أقصى قدر من الاقتصاد فى الإنفاق؛ وبعد أن جرى الفوز فى هذا السباق، وعلى الرغم من الإحساس بحتمية توفير مدارس للأطفال المصريين، كان لا يزال هناك إحساس أيضًا بحتمية الحد من المطالب الجائرة التى كان جباة الضرائب يفرضونها، من ذلك الوقت فصاعدًا على آبائهم وأولياء أمورهم. هذا يعنى أن الإنقاذ المالى كان مقدمًا على كل شيء. ولم تجد وزارة المالية نفسها فى وضع يسمح لها بزيادة إنفاق الدولة على التعليم إلى ٨١٠٠٠ جنيه مصرى إلا بعد العام ١٨٩٠ الميلادى. واعتبارًا من ذلك العام بدأ يتزايد الإنفاق على التعليم(١). كان بالإمكان زيادة هذه المخصصات زيادة كبيرة لكن الهيئات الدولية بمصر وقفت فى وجه هذه الزيادة وحرمت المصريين من حرية استعمال مواردهم.

---

(١) جرى إنفاق مبلغ ٣٠٥٠٠٠جنيه مصرى على التعليم فى العام ١٩٠٦ الميلادى. بلغ مخصص التعليم فى العام ١٩٠٧ حوالي ٣٧٤٠٠٠ جنيه مصرى، وزاد هذا المبلغ إلى ٤٥٠,٤٥٠ فى تقديرات العام ١٩٠٨ الميلادى. هذه الأرقام لا تمثل سوى "الإنفاق العادى". ولا يدخل ضمن هذه التقديرات الائتمانات الخاصة بالإنشاء وصيانة المدارس.

من هنا، يمكن القول إن الحاجة إلى المال كانت تمثل العقبة الأولى على طريق التقدم السريع. وتمثلت العقبة الثانية فى تلك الأحوال المزاجية الشاذة التى ينطوى عليها نظام الباشوات. لم تكن المسألة متمثلة فى عدم رغبة الباشوات فى أحداث تقدم فى التعليم فى مصر. لأن المسألة كانت أبعد من هذا بكثير. كان كثير من الباشوات يتشوقون – وكان ذلك التشوق حقيقيا وطبيعيا – إلى تقدم التعليم. لقد كانوا يعرفون ويقرون أن اكتساب المعرفة هى الأداة الوحيدة التى يمكن لمصر عن طريقها، تحرير نفسها من السيطرة الأجنبية. لكن الباشوات أنفسهم بلغ جهلهم بإدارة التعليم حدا لم يتمكنوا معه من بدء اتخاذ الإجراءات التى كان يمكن أن تحقق أشواقهم المشروعة. كان تنفيذ الباشوات لسياستهم الخاصة يقودهم دومًا إلى استنتاجات كانت أهواؤهم تضطرهم إلى رفضها. وكانت النتيجة الطبيعية التى تترتب على ذلك هى الرفض. كان نظام الباشوات كتلة من المتناقضات. يزاد على ذلك، أن النتائج والآثار السيئة المترتبة على هذه المتناقضات كان يجرى تعزيزها بالحقيقة التى مفادها، أنه عند كل منعطف من منعطفات عجلة المحسوبية، خلال السنوات الأولى من الاحتلال، كان يجرى تعيين فرد جديد لإدارة شئون وزارة التعليم العام(نظارة المعارف العمومية) Department of public instruction. وكنت قد كتبت فى العام ١٨٩٢ الميلادى "لقد أثبتت التغيرات الكثيرة فى سياسة التعليم فى السنوات الأخيرة أنها تمثل عقبة كبيرة أمام تقدم التعليم فى مصر. لقد جرى خلال السنوات التسع والعشرين الماضية تغيير وزير (أو بالأحرى المدير العام) التعليم العام تسعا وعشرين مرة. ومع كل تغيير، كانت المدارس تتعرض إلى ما يشبه العبث والتدمير، وكان الاتجاه السائد فى كل مرة أن يقوم الوزير باتباع طرق وأساليب إدارية معاكسة لتلك التى كان يسير عليها سلفه".

كان يجرى فى بعض الأحيان اللجوء إلى العلاج المعتاد الذى يقدمه المصلح المصرى. وجرى نسخ صورة طبق الأصل من بعض القوانين والأنظمة الأجنبية. يقول يعقوب آرتين باشا، الذى يعد أعلى سلطة فى مسائل التعليم فى مصر: "نحن مقتنعون بمحاكاة برامج المدارس الفرنسية، ونحن لسنا بحاجة إلى تجشم المصاعب الناجمة عن البحث عن التعديل الذى يمكن أن يؤثر على ثقافتنا فى المستقبل"(١). وبعد ذلك مباشرة، ينتقل فجأة ذهن هذا الباشا المشوش الذى لا يجارى العصر، والذى يفتقر إلى الاعتدال، إلى النقيض تمامًا الذى يتمثل فى الإحساس بالعداء تجاه أوروبا. قد يقر بأن المعرفة الأوروبية كانت جيدة، لكنه كان يرفض التسليم بالنتيجة الحتمية التى مفادها أن الأوروبيين وحدهم هم القادرون على نقل هذه المعرفة إلى أن يتم تدريب هيئة من المدرسين المصريين الأكفاء. يزاد على ذلك أن **العلوم لا يمكن تعليمها إلا باللغة التى لها أدبيات ومفردات علمية**. ومع ذلك، فإن الباشا فى ظل تأثير أهوائه التى عجزت قواه العقلية عن قمعها، كان يرى أن العلم الذى لا يمكن تدريسه باللغة العربية، ينبغى أن لا يجرى تدريسه على الإطلاق. لم يكن هناك سوى شيء واحد، هو الذى يستطيع الباشا عمله، وكان يعمله بحق. كان بوسعه مضاعفة عدد المدارس وعدد الطلبة دون اعتبار لمؤهلات المدرسين، أو قيمة التعليم، أو الإقامة والإعاشة المدرسية التى كانت متوفرة فى ذلك الوقت. وبذلك كان الباشا يمارس فنه المفضل فى خداع الذات. كان بوسع الباشا تقديم الدليل الإحصائى على مضيه قدمًا، فى الوقت الذى هو واقف يراوح فى مكانه، هذا إن لم يكن تحركه تراجعا إلى الوراء فى معظم الأحيان. على العموم، يمكن القول: إن وجود قلة قليلة من كبار الباشوات، الذين كانوا يحبذون من الناحية النظرية،

---

(١) "تأملات فى التعليم العام فى مصر"، ص ١١٦ .

تقدم التعليم، كان يشكل واحدة من العقبات الرئيسية أمـــام انتهـــاج سياســـة مستنيرة للتعليم فى مصر، فى مطلع عهد الاحتلال البريطانى.

يضاف إلى ذلك، أن الإنجليز، من وجهة نظر واحدة، أمسكوا بزمـــام مهمة تعليم المصريين فى اللحظة المناسبة. كانت البلاد، مع بداية الاحـــتلال البريطانى، قد شهدت صحوة فكرية. كان المصريون فى سُبات عميق، فـــى واقع الأمر، منذ عصر محمد على. ومن بين السمات الفريدة فى شخـــصية محمد على البارزة، على الرغم من أنه هو نفسه لم يكن متعلمًا، وعلى الرغم من أنه كان لا يعرف القراءة أو الكتابة، ولم يتعلم القزاءة إلا عندما أصـــبح فى السابعة والأربعين من عمره، أن كان الرجل يعول كثيرًا فى ذلك الوقت على المعرفة الأوروبية[1]. أنشأ محمد على مدارس فـــى المـــدن والقـــرى الكبيرة. كان محمد على سابقًا لعصره فى بعض المسائل. "كانت المعرفة لا تحظى بشعبية فى ذلك الوقت إلى حد أن الأمهات كن يصبن أطفالهن بالعمى كيما يمنعوهم من الالتحاق بالمدارس"[2]. لم يقدر السكان، بعد ذلك بحـــوالى نصف قرن، قيمة التعليم بما هو أكبر من تقديرهم له فى زمن محمد علـــى. قال يعقوب آرتين باشا فى العام ١٨٩٤ الميلادى:-

"قبل عشر سنوات لم يكن الشعب بشكل عام غير مهتم فقـــط بتعلـــيم أبنائه، ولكنه الآن ومن جديد يعارض تعليمهم حتى بعد مرور ستين عامًا"[*].

---

(١) راجع الملاحظات التى أبداها م. دى لسبس للسيد/ ســـينيور فـــى كتابـــه المعنـــون "حوارات.. إلخ" ص ١٢٩.

(٢) راجع الملاحظات التى أبداها م. دى لبس للـــسيد/ ســـينيور فـــى كتابـــه المعنـــون "حوارات.. إلخ" ص ١٣٠.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهي من ترجمة المترجم.

وهنا يجب أن لا نسلم بأن المصريين بدا عليهم فجأة الـتعطش إلـى المعرفة حبا فى المعرفة نفسها، أو أن المصريين استيقظوا على الإحـساس بالعار من جهلهم. كانت هذه الروح الجديدة تعزى فـى المقـام الأول إلـى الحقيقة التى مفادها أن قطاعًا كبيرًا من الطبقتين العليـا والمتوسـطة مـن المجتمع، فى هذا البلد، يعتمد على الوظائف الحكومية، ومن هنا أدرك أولياء الأمور فجأة أنهم إذا لم يلحقوا أبنائهم بالمدارس، فقد لا يـستطيعون كـسب عيشهم. لقد كان الاتصال بالغرب، وأوربة الخدمات الإدارية أوربة جزئيـة، وكذلك تَرسُّم خطى الأوروبيين والليفانتيين والسوريين المنافسين فى مصر، كل ذلك أسفر عن نتيجة واحدة مفيدة ونافعة.

لكن أيا كان السبب، فتلك حقيقة لا مراء فيها. وأفضل اختبار لرغبـة المصريين الحقيقية فى التعليم يتمثل فى معرفة مـدى اسـتعدادهم أو عـدم استعدادهم لتحمل تكلفة هذا التعليم. والدليل بّين فى هذه المسألة. مع مطلـع الاحتلال البريطانى، كان كل الملتحقين بالمدارس الحكومية يتعلمون بالمجان. وقبل مضى سنوات كثيرة، أصبحت النسبة الأكبر من هؤلاء التلاميذ يدفعون نفقات التعليم(١).

---

(١) جرى الهجوم على السياسة التى جرى اتباعها خـلال الـسنوات الأخيـرة، حيـال الموضوع المشار إليه هنا. وقد وردت هذه الأسباب التى بنى عليها ذلك الهجوم، فـى المضبطة "مصر"، العدد ١ من العام ١٩٠٦ من ص ٨٢ ــ ٨٩؛ وبالإمكـان الـدفاع بشكل ناجح عن هذه السياسة.

أنا أحاول فى هذا الكتاب إعطاء صورة عامة للتقدم الذى تم فـى مختلـف الفـروع الإدارية. ولو قدر لي الرد على الانتقادات، التى كانت توجه، بين الحين والآخر، إلى العمل الذى تقوم به مختلف الوزارات لأدخلني ذلك فى استطرادات لا مبرر لها. وهذه الملاحظة تنطبق بشكل كبير على عمل وزارة المعارف العمومية العام. وقد أصبحت هذه الملاحظة محطا لكثير من الانتقادات والتوبيخات الظالمة.

قمت فى العام ١٨٨٩الميلادى، بزيارة قرى نائية كثيرة فـــى الوجـــه القبلى، الذى يعد الوجه الأوروبى فيه شيئًا نادرًا. ولم يكن هناك مطلب عاجل من أهل هذه القرى. كتب آرتين باشا يعقوب فى تلك الفترة يقول: "طالبنا من نواحى مختلفة بإنشاء المدارس، وطالبنا فى مناسبات سابقة بتطـــوير هـــذه المدارس، دون أن يكون هناك عائد لهذه المطالبة، وأنـــه لحـــق أن نطالـــب بشيء من هذا القبيل"(*). هذا يعنى، فى واقع الأمر، أن المـــصريين خطـــوا خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق السباق إلى الوجود الوطنى. هذا يعنى أن المصريين أدركوا أنهم جُهَّال. وأنهم يرغبون فى التعليم.

يقول السيد هيج **Hughes**: "الهدف الرئيس من التعليم فى الإسلام هـــو معرفة دين محمد ﷺ، أما كل ما عدا ذلك فيعد أمورًا ثانوية بل وخطيرة"(١). فى ظل هذه الظروف كان واضحًا للمصلح البريطانى أن التعليم الذى يجرى فى جامعة الأزهر الشهيرة، لا يمكن استغلاله أو الاستفادة منـــه فـــى رفـــع المستوى العام للتعليم فى مصر. وعليه، ترك المصلح البريطانى، هذا النوع من التعليم لحال سبيله.

تجيء جامعة الأزهر على رأس المنظومة التعليميـــة الخالـــصة فـــى مصر. وتجيء مدارس القرى (الكتاتيب)، الملحقة على معظم المساجد فـــى البلاد عند أسفل هذه المنظومة. هذه هى بعض الملاحظات التى أبداها السيد/ هيج عن التعليم الذى يجرى فى هذه الكتاتيب:-

"يتعلم الطفل الذى يلتحق بهذه المدارس (الكتاتيب) الحروف الهجائية، فى بداية الأمر، من لوح صغير يقوم المدرس بتدوين هذه الحروف عليه. ثم

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفنرسية وهى من ترجمة المترجم.

(١) عن "معجم الإسلام" الذى وضعه هيج، ص١٠٦ .

يتعرف الطفل بعد ذلك على القيمة العددية لكل حرف من هــذه الحــروف. ويتعلم الطفل بعد ذلك، كتابة أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين، كما يــتعلم أيضًا بعض الكلمات البسيطة الأخرى المأخوذة من القرآن. وعنــدما يجيــد الطفل هجاء الكلمات، ينتقل إلى السورة الأولى من القرآن، ثم ينتقل بعد ذلك إلى السورة الأخيرة من القرآن، ثم يتدرج بعد ذلك فى حفظ القرآن كله باللغة العربية، دون أن يفهم معنى كلمة واحدة منه. بعد أن ينتهى الطفل من حفــظ القرآن، الذى يعد واجبًا دينيا حتميا، يجرى تعليم الطفل قواعد النحو، وربما بعض قواعد الحساب البسيطة... وناظر المدرسة العادية عادة ما يكون رجلا قليل التعليم".

القول بأن مدارس المساجد هذه عديمة النفع تمامًــا يعــد نوعًــا مــن المبالغة؛ فمن خلال هذه المدارس، يجرى تعليم عدد محدود مــن الأطفــال القراءة والكتابة. ولما كانت هذه المدارس (الكتاتيب)، قد أنشئت مــع بدايــة الاحتلال البريطانى، فقد كانت عديمة الجدوى تقريبًا قياسًا علــى المنــشآت التعليمية. وقف الافتقار إلى التمويل، فى بداية الأمر، فى وجه تطوير هــذه المدارس ومحاولة إصلاحها، لكن جرى فى العام ١٨٩٧المــيلادى، العــض بالنواجذ على مسألة الإصلاح هذه. وجرى وضع منهج جديد مبنـــى علـــى الراءات الثلاثة R's واتباع ذلك المنهج. كان تعليم أية لغة من اللغات الأجنبية أمرًا مستبعدًا. واعتبارًا من العام ١٨٩٨ الميلادى، أخذ عدد مدارس القــرى فى الزيادة، تحت إشراف الحكومة.

فى العام ١٩٠٦ الميلادى، كان هناك حوالى ٤٥٥٤ مدرسة (كتــاب) قرية خاضعة مباشرة للإدارة الحكومية، أو خاضعة للتفتيش الإدارى لإدارة المنح والمساعدات. كانت تلك المدرس تُعلِّم حوالى ١٦٥٠٠٠ تلميذ، مــن بينهم ١٣٠٠٠ فتاة.

ومن الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود لإحداث نوع من المساواة في التعليم الأولى في مصر. صحيح أن نظار المدارس لا يقيمون غالبًا في البلاد، ونحن ندرك ذلك، ونحن نتمنى أن يكون جيدًا، ولكن ليس هناك من بين المهتمين بمستقبل البلد من يتعامى عن الحقيقة التى مفادها أن نجاح ناظر المدرسة يحمل معه فى تقدمه بعض العيوب التى لا محيص عنها. من ذلك مثلا أن يترك عملية صناعة الخطباء المهيِّجين الذين يلعبون بالعواطف، التى لم تبدأ فقط، فى واقع الأمر، وإنما يمكن القول إنها أحرزت تقدمًا كبيرًا. ويجب أن لا يغيب عنا أن المرحلة الفكرية، التى تجتازها الهند حاليًا، تقف أمام العالم بمثابة إنذار بأنه ليس من الحكمة، حتى وإن لم يترتب على ذلك أى نوع من الخطر، خلق فجوة كبيرة بين تعليم الطبقات الراقية والطبقات الدنيا فى بلد شرقى يجرى حكمه بالديمقراطية الغربية. هذا يعنى أن التعليم العالى لا يمكن عرقلته كما ينبغى عدم إحباطه. وهنا تبدو قيمة السياسة التى حبَّذها ماكولى. يزاد على ذلك، أن تلك السياسة هى الوحيدة الجديرة بأمة متحضرة. لكن إذا ما تحتم تنفيذ هذه السياسة بدون أى أخطار على الدولة، فإن جهل الجماهير يمكن تخفيفه على قدم المساواة مع التقدم الفكرى لأولئك الذين قُدِّر لهم أن يكونوا زعماء لهم. ليس من الحكمة، ولا من العدل، ترك الناس بلا حول أو طول من الناحية الفكرية، فى وجود المشروعات الطائشة والمشروعات التجريبية، التى لن يفشل الدجَّال السياسى، الذى هو بدوره نصف متعلم، فى صبِّها فى آذانهم الساذجة، سريعة التصديق. لم يكن هناك، فى مطلع القرن العشرين، علاج للتهييج الجماهيرى، سوى ذلك العلاج الذى يتمثل فى تعليم أولئك الذين يُعَدُّون الفريسة الطبيعية لذلك التهييج، وإلى الحد الذى قد يمكنهم، فى كل الأحوال، من إتاحة الفرصة لهم للتمييز، من ناحية، بين الغش بانتحال شخصية الغير، الذى يكمن فى معظم الأحيان خلف بلاغته التى تجيش حماسة، وبين الرجل السياسى من الناحية الأخرى.

وهنا أجد أن اعتبارات المكان تحتم على ــ على الرغم مــن تــرددي بعض الشيء فى ذلك ــ الامتناع عن تقديم وصف للتقدم الذى تحقــق فــى السنوات الأخيرة فى مصر فى مجال التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى. ولهذا السبب نفسه، فأنا لا أتناول مسألة التعليم الفنى[1]. **وهنا أجدنى أصرح بتلــك الحقيقة الواضحة أنه فى العام ١٩٠٦ الميلادى لم يكن فى الريــف ســوى ٥٠٥ من المؤسسات التعليمية، بخلاف المــدارس القرويــة (الكتاتيــب)، الموجودة فى البلاد. أدت هذه المدارس إلى تشغيل حوالى ٤٣٤١ مدرسًــا، وقدمت التعليم لحوالى ٩٢٠٠٠ تلميذ من بينهم ٢٠٠٠٠ فتاة. وفى ظــل الإدارة المستنيرة لناظر المعارف الحالى، سعد باشا زغلــول، ومستــشاره السيد/ دنلوب، أصبح التعليم يخطو خطوات سريعة إلى الأمام.**

---

(١) أوردت الكثير من التفسيرات الوافية، لهذه الموضوعات، ضمن تقــاريرى الــسنوية المتتالية.

وردت الملاحظات التالية، على لسان السيد/ ليكى Lecky (في كتابه "الديموقراطيــة والحرية، المجلد ٢ ص٦)، وهى تنطبق تماما، على منظومة التعليم المصرى: "يتمثل الخطأ الكبير فى تعليم الفقراء بشكل عام، فى أن هذا التعليم نظرى إلى حد كبير وأدبى إلى حد كبير أيضا. فى التعليم الابتدائى... يتعين تعليم الفقــراء الكتابــة والحــساب بطريقة جيدة تماما؛ لكن باقى أنواع التعليم، يجب أن يتسم بالطابع الفني والــصناعى أكثر من الطابع الأدبى، وأن يكون معنيا بملاحظة الحقائق أكثر من أى شكل آخر من أشكال المنطق التأملى أو الآراء التأملية. وهناك أدلة كثيرة مؤيدة للاستنتاج الذى مفاده أن أنواع التعليم العام، التى ثبت من الناحية الأخلاقية، ومن الناحية الفكرية أيضا، أنها هى الأنفع، هى تلك الأنواع التى تحتوى على قدر شديد الاعتداد والمعقولية من التعليم الذهنى الخالص المرتبط بالتدريب المادى أو الصناعى".

يوضح المقال المهم الذى نشر فى شهر أكتوبر من العام ١٩٠٧ الميلادى، فى مجلــة "أدنبره ريفيو"، والذى يحمل العنوان "دلائل الأزمات فى الهند". النتائج الكارثية التــى ترتبت على التشجيع الذى لا لزوم له للتعليم النظرى (الأدبى) فى الهند، وكيــف أدى ذلك إلى إهمال التدريب العملى والفنى.

وليس ثمة شك فى أن نوعية التعليم الذى تقدمه المدارس الحكومية قد تحسنت تحسنًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة. يضاف إلى ذلك، أن الأساليب الماهرة، والنفوذ والتأثير المباشر للمدرسين الأوروبيين الجدد، الذين جرى إلحاقهم على وزارة التعليم، يساعد بصورة متزايدة على رفع المستوى العام للمدارس، على الرغم من المشكلات العديدة التى تواجه هذه العملية. وفى الوقت الذى يجرى فيه بصورة حاسمة، إحكام وتشديد الإشراف على تعليم اللغة العربية والقرآن، فإن تدريس اللغات الأوروبية جرى إدخاله طبقًا لأسس جديدة. كان التلاميذ، فى الفترة السابقة، يسمحون بتبديد وقتهم وتشتيت أذهانهم عن طريق محاولة تعلم عدد مستحيل من اللغات. وعندما جرى التخلى عن الأساليب القديمة فى مصر، والتى كانت تقوم على شحن الذاكرة بدون تدريب للعقل، جاء ذلك بمثابة خطوة كبيرة إلى الأمام. ولم تعد اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية تعاملان على أنهما موضوعات إضافية فى الدراسات اللغوية. كل لغة من هاتين اللغتين يجرى استخدامها وسيطًا للتعليم فى بعض الموضوعات، مثل التاريخ والعلوم، إلخ. وبمرور الوقت، ومع زيادة عدد المدرسين المصريين المدربين تدريبًا عاليًا، فإن التعليم، سيكون دون شك، باللغة العربية، أكثر من ذى قبل[١].

تتمثل أهم المسائل التعليمية، من وجهة النظر السياسية فى السؤال التالى: هل يمتلك المصريون المتعلمون، الملكات والسمات التى تنتج

---

(١) مسألة عدم وجود العدد الكافى من المدرسين المصريين المؤهلين، أدى بشكل كبير إلى تأخير تقدم التعليم فى كل من مصر والسودان، أمر لا شك فيه. وقد أشرت فى تقاريرى السنوية، فى كثير من الأحيان إلى هذا الموضوع المهم. والسبب هو نفسه، الذى أدى إلى مثل هذا التأخير فى الوزارات الأخرى، فضلا عن عدم توفير التمويل الكافى. ومنذ توقيع الاتفاق الإنجليزى ـــ الفرنسى، أصبحت مسألة الاهتمام بالتعليم أكثر جاذبية، وذلك عن طريق زيادة رواتب المدرسين.

مصريين أقوياء قادرين على القيام بالحكم الذاتى؟ وأسأل السؤال نفسه بطريقة أخرى، إذا ما تكلمنا عن التعليم بالمعنى الواسع لهذا المصطلح — أى، إذا ما أدخلنا ضمن ذلك تشكيل كل من الذهن والشخصية — أو ، باختصار، إذا ما جمعنا كل تلك المؤثرات المتعددة الذهنية والأخلاقية، التى يغلب عليها التوجه نحو تجهيز الصبى أو الفتاة لحياة عملية مفيدة فى حياته أو حياتها فيما بعد، هل حدث تقدم كبير فى هذا الاتجاه؟

من المستحيل تمامًا الإجابة على هذا السؤال إلا بشكل متحيز. وعلى الرغم، من عدم وجود دليل مادى على صحة هذا الرأى، فيمكن لنا القول بقدر كبير من الثقة، إن شيئًا ما تحقق فى مسألة تشكيل شخصيات المصريين من دراسة الآداب والعلوم الأوروبية، لابد وأن يكون قد غلب عليها، بشكل ما، توليد تلك العادة الفكرية الدقيقة التى تعد الملمح الرئيسى المميز للذهن الغربى عن الذهن الشرقى؛ هذا فى الوقت الذى يصعب فيه تقدير أهمية الاتصال المستمر بعدد من أصحاب العقول الأوروبية الراقية، ذلك المثال الذى أمكنه التعامل مع كثير من القضايا الإدارية والاجتماعية على امتداد سنوات عدة فى الماضى، وفى الوقت الذى يصعب فيه أيضًا تصديق إلغاء أشكال العقاب الهمجى، وفى الوقت الذى يصعب فيه أيضًا تصديق إلغاء السخرة والتعذيب، وتقديم أفكار جديدة تفيد أن حقوق الملكية مصونة ومقدسة، وأن الناس جميعًا سواسية أمام القانون، وفى الوقت الذى يصعب فيه أيضًا تصديق الإلغاء الفعلى للعبودية، وعدم تشجيع المحسوبية، وفى الوقت الذى يصعب فيه أيضًا تصديق الوصمة الملصقة بأبشع أنواع الرذيلة، والحقيقة التى مفادها أن الجو السياسى الاجتماعى المصرى أصبح منذ سنوات محملا بأفكار ينبغى أن تكون بمثابة علاج ناجح للتدهور والانحطاط الخلقى — وأن ذلك لم يسهم إلى حد ما فى تمثل دستور الأخلاق الأوروبى الممتاز، على

الرغم من التأثير المعاكس الناجم عن الأعمال الدنيئة غير الأخلاقية التي يأتيها الأفراد الأوروبيون. في الوقت، الذي يمكن فيه القول: إن عملا ما جرى القيام به في اتجاه إشاعة طهارة الذيل، والرجولة، والتوازن الأخلاقي في الشخصية المصرية، يجب الاعتراف أنه لا يزال هناك متسع لإحداث المزيد من التحسين في كل هذه الاتجاهات. وإذا ما حدث تراخ في أو أضعاف للتأثيرات الأخلاقية، التي يتعرض لها المصريون حاليًا، فإن ذلك قد تترتب عليه انتكاسه أو ردَّة إلى الماضي بلا محالة.

لعل كل من يود إلقاء نظرة حقيقية على هذا الموضوع، يلقي مؤقتًا جانبًا كل التفاصيل، ويركز على الطابع العام للمشكلة التي تتطلب منا الحل هنا. هذه المشكلة لا تقل بأي حال من الأحوال عن حتمية إقناع الجيل الجديد من المصريين أو إجباره على تمثُّل الروح الحقيقية للحضارة الغربية. وعلى الرغم من تنصير أوروبا في البداية تم تحضيرها بعد ذلك، فإنه يمكننا القول بشيء من الاقتناع – وبخاصة إذا ما أخذنا بعين اعتبارنا وضع اليابان – إن مغالطة هذا القياس الخاطئ يمكن الارتكاز عليها، إذا ما افترضنا أن المسيحية هي الوصيفة الضرورية للحضارة الغربية، وأن من المستحيل تمثل روح الحضارة الحقيقية بدون اعتناق العقيدة المسيحية. أنا لست على معرفة تامة بحال اليابان بالشكل الذي يمكنني من استخلاص نتائج دقيقة من تاريخها القريب. وعليه، سوف أقتصر هنا على الحجج والبراهين المستقاة من الحقائق والموضوعات التي لاحظتها بنفسي، مركزًا بصفة خاصة على الملاحظة التي مفادها أن البوذية بدينها ومنظومتها الاجتماعية، وكذلك أيضًا الشنتويَّة(*) تهيئان فرصًا كثيرة لتمثل الأفكار الدنيوية الغربية هي وأشكال نظام الحكم الغربي، وذلك على العكس من الأفكار والأشكال التي يتطلبها

(*) الشنتوية: ديانة يابانية قديمة أصبحت ديانة الدولة ١٨٦٨ – ١٩٤٥ .

الإسلام. وإذا ما ركزنا فقط على احتمال إصلاح الدول التى اعتنقت الإسلام، سنجد أنفسنا نتساءل حول ما إذا كان بوسع أى إنسان تصور وجود الحضارة الأوروبية، من منطلق الفرضية التى مفادها أن الوضع الذى تشغله المرأة فى أوروبا مستبعد من الخطة العامة؟ والمسألة هنا شبيهة بمسألة رجل مصاب بالعمى منذ ولادته، يحاول الناس جعله يتصور وجود الألوان. هذا يعنى أن تغيير وضع المرأة، الذى يعد واحدًا من الدعائم الرئيسية، لا فى الحضارة الأوروبية فقط، وإنما أيضًا فى الدستور الأخلاقى القائم على الدين المسيحى، إن لم يكن على المسيحية نفسها، يمكن أن يحظى بالفشل الذريع. من هنا يمكن القول إن وضع المرأة فى مصر، وفي البلدان الإسلامية يعد عقبة كئود أمام الارتقاء بالفكر والشخصية الذى يجب أن يصاحب إدخال الحضارة الأوروبية، إن قُدِّر لهذه الحضارة إحداث تأثيرها النافع والمفيد.

وهنا تبرز أهمية تعليم المرأة باعتبار ذلك نوعًا من العلاج. واقع الأمر أن التقدم الواضح والمستمر فى مجال تعليم المرأة فى مصر، فى غضون السنوات القلائل الماضية، يبرز وبشكل واضح تغيير العادات والتقاليد وكذلك تغيير الأفكار السائدة فى البلاد. لقد حظيت الجهود الأولى المبذولة فى مجال تطوير تعليم المرأة بقليل من التعاطف من جانب السكان بشكل عام. وعندما أثير هذا الموضوع قبل سنوات كثيرة، كان يعقوب باشا أرتين أول من أعربوا عن عدم اهتمامهم به. أكثر من ذلك، أن السواد الأعظم من أفراد الطبقة الراقية فى مصر، لم يكونوا غير مبالين وحسب بتعليم المرأة وإنما كانوا معارضين له تمامًا. لم يكن أفراد الطبقة الراقية فى مصر يودون أو يرغبون فى تعليم المرأة. وحتى عندما جرى افتتاح مدارس البنات، بصعوبة كبيرة، كان أولياء الأمور، فى البداية، يرسلون بناتهم إلى المدارس فى شيء من التردد، ثم يخرجنهم منها فى فترة مبكرة. ومن باب تشجيع تعليم البنات

كان يجرى قبول عدد من البنات فى التعليم بالمجان. كان السواد الأعظم من ذلك العدد، يأتى من الطبقات الفقيرة، وكن يتركن المدرسة فى مرحلة مبكرة إما بسبب الزواج أو لأن الناس كانوا يعتقدون أن ليس من المناسب للفتاة مواصلة التعليم بعد أن تتعدى السنوات الباكرة من طفولتها. لقد تغير ذلك كله تمامًا الآن، فقد أمكن التغلب إلى حد كبير على تردد أولياء الأمور فى إلحاق بناتهم بالمدارس. جرى أيضًا إلغاء التعليم المجانى من المدارس الابتدائية الحكومية. هناك مطالبات بإنشاء مدارس أخرى فى أجزاء مختلفة من البلاد. كما تزايد أيضًا فى السنوات الأخيرة عدد المدارس الخاصة بالبنات. يزاد على ذلك أننا يجب أن نلاحظ أن الزيادة المضطردة فى عدد المتخرجين فى المدارس الثانوية وفى الكليات العالية حث بطريقة غير مباشرة الحكومة على التركيز على تعليم البنات. يضاف إلى ذلك، أن الجيل الأصغر من الشبان بدؤوا يطلبون مواصفات معينة فى زوجاتهم غير المواصفات التى تشيع فى الحرملك. يضاف إلى ذلك أيضًا أن التفاعل بين هذين الفرعين من التعليم لا يقف عند هذا الحد، لا لأن زيادة التعليم بين البنين، زادت رغبة البنات فى التعليم، وإنما لأن هذه الزيادة أدت إلى تحسين نوعية التعليم المقدم للبنات عن طريق إطالة مدة التعليم. وهناك من الأسباب ما يجعلنا نقول: إن التقدم الذى طرأ على التعليم، أدى إلى رفع سن الزواج، كما أدى أيضًا إلى الاستمرار فى التعليم لفترة أطول من ذى قبل، والاحتمالات المستقبلية المرتقبة تبشر بخير كبير فى هذه المسألة.

يتبقى بعد ذلك، بطبيعة الحال، سؤال مقترح يتمثل فيما إذا كانت النساء سيؤثرن، بعد تعليمهن، على الرجال. يزاد على ذلك، أن النساء المسلمات القليلات فى مصر، واللاتى حصلن على تعليم أوروبى، لا يزلن معزولات،

اللهم باستثناء قلة قليلة منهن. ومن الصعوبة بمكان تكوين رأى ناضج بشأن النتائج التى تحققت حتى الآن.

وفى أوروبا المسيحية، نجد أن العقيدة المسيحية عند النساء أقوى منها عند الرجال. فالمرأة تحس وتثق، فى حين يفكر الرجل ويتمعن. عقيدة المرأة المسلمة، من ناحية أخرى، ربما كانت أقل قوة عنها عند الرجل المسلم. والأمر هنا ليس فيه ما يدعو إلى الدهشة. وهذا لا يرجع فقط إلى القوة الدافعة العجيبة التى تدفع كلا من الشرق والغرب فى اتجاهين مختلفين، هذا الذى حدث جاء نتيجة للفروق الجوهرية التى تفرق المسيحية عن الإسلام. وعلى الرغم من أنه من الخطأ افتراض أن الخطة العامة لمحمد ﷺ، لم تحفل بمستقبل المرأة(١)، وليس هناك شك أيضًا فى أن محمد ﷺ عن طريق القدوة والمثل، أحال المرأة، فى هذا العالم، إلى منزلة أدنى من منزلة الرجل، كما أن الدين الذى أرساه محمد ﷺ تتمثله عبقرية الرجل، ومقصود به الرجال أيضًا. وعليه، يصبح طبيعيا عندئذ أن تكون المرأة بشكل عام أقل حماسًا للدين من الرجل(*).

لكن أولا وقبل كل شيء، فإن المرأة المسلمة هى امرأة أولا ثم بعد ذلك مسلمة. وهى على استعداد للتنكر لجنسها إذا لم تكن مؤثرة وفاعلة، بل إنها على استعداد للوصول إلى حد التطرف، أكثر من الرجل فى هذه المسألة.

---

(١) الآية رقم ١٩٣ من السورة رقم ٣ ، والآية رقم ١٢٣ من السورة رقم ٤ ، من القرآن الكريم حصريتان على رأي محمد ﷺ فى هذا الموضوع. وليس هناك شك فى أن المسلمين المتدينين جميعا يؤمنون بأن القرآن يعي ويقر مستقبل المرأة.

(*) لعل كرومر يشير إلى الأيات الخاصة بالنساء فى سورتى آل عمران والنساء وإن أخطأ فى ذكر أرقام الأيات كما أن عدم فهمه للأيات ولجوهر الدين الإسلامى جعله يصدر مثل هذه الأحكام (المراجع).

وعلى الرغم من أن إيمان المرأة المسلمة قد يكون ضعيفًا إلى حد ما، فإن تحيزاتها فيما يتعلق بعادات وتقاليد الفكر المحيط بالإسلام، قوية تمامًا مثل تحيزات الرجل، إن لم تكن أقوى منها. قد يتحول الرجل المصرى المتأورب إلى واحد من أتباع مذهب اللا أدرية، ويتمثل فى معظم الأحيان، كثيرًا من الأجزاء غير القيِّمة من الحضارة الأوروبية. ألا يمكن أن يكون لهذا السبب التأثير نفسه على المرأة المصرية المتأوربة؟ أنا لا أعرف واحدة حدث لديها هذا التأثير. واقع الأمر، أنه فيما يختص بنظرية اللا أدرية، فإن المرأة، فى ظل الافتراض الذى مفاده أن إيمانها أفتر قليلا من إيمان الرجل، قد لا تجد صعوبة كبيرة مثل الرجل، فى تخليص نفسها من الأفكار والارتباطات التى تحيط بها منذ المهد.

قد لا يكون واضحًا هنا ولا من العدل أيضًا الوصول إلى استنتاج عام بشأن هذا الموضوع من خلال هذا العدد المحدود من الحقائق والأمثلة المتيسرة فى الوقت الحالى. وإذا ما جرى الاعتراف، ولو مرة واحدة، بأنه لن يكون هناك خير ولا نتائج أخلاقية جيدة، من وراء تعليم المرأة فى مصر، فإن ذلك قد يفضى عندئذ، إلى جعل المصلح ييأس من مسألة أو قضية التعليم فى مصر، بأعمق معانى كلمة اليأس. ومع ذلك، يتعين المضى قدمًا فى مسألة تعليم المرأة بنفس الحماس والحيوية. قلة قلية من البشر الحاليين هم الذين يتطلعون إلى الوقوف على النتائج التى تترتب على تعليم المرأة. وكل ما يمكن قوله هنا هو إن تلك النتائج قد لا تكون مؤكدة بالضرورة. وأيا كانت هذه النتائج فقد أصبح فى عرف المؤكد الآن — أن المصلح الأوروبى قد يُعلِّم، وقد يناقش، وقد يبتكر الطرق والأساليب العبقرية المطلوبة للتطوير الأخلاقي والمادى عند البشر، وقد يستعمل أفضل محاولاته "لقطع الكتل باستعمال شفرة"، كيما يُطعِّم المجتمع بالحضارة الحقيقية، وبخاصة أن هذا

المجتمع خرج لتوه من البربرية والتخلف، لكن إذا لم يثبت ذلــك المــصلح كفاءته لا فى التعليم نفسه، وإنما فى دفع مستوى المرأة المصرية، فإنه لـــن ينجح مطلقًا، فى تقديم التعليم الوحيد اللائق بأوروبا، إلى الرجل المــصرى وبطريقة كاملة ومتكاملة.

إن كل ما يحتاجه الرجل المصرى هو اكتساب كل السمات والصفات والخصائص التى ينطوى ذلك المصطلح اليونانى ـ الذى يترجمه الإنجليــز بكلمة "احترام الذات" ـ وأن المصرى لا يمكن له مطلقًا اكتساب هذه السمات والصفات اكتسابًا كاملا، إلا إذا أصبح متزوجًا من واحدة فقط مثل المسيحى الأوروبى، وبذلك يتعلم تكريم المرأة الواحدة، التى يمكن أن يقسم على حبها وإعزازها، إلى أن تخطفه يد الموت من شريكة عمره.

الفصل الستون

السودان

طبيعة المشكلة السودانية- أبعاد هذه المشكلة- السكان- النتائج التى تم الحصول عليها من اتفاقية العام ١٨٩٩- الوكالة التنفيذية- المالية- السكة الحديد- الرقيق.

بعد أن تناولت شئون مصر، أرانى أقترح هنا تقديم مخطط عام موجز للتقدم الإدارى الذى حدث فى السودان(١).

لا تعد المشكلات التى يتعين على الحكومة التعامل معها فى السودان، شديدة الاختلاف فقط وإنما هى، فى الوقت الراهن أبسط بكثير من تلك المشكلات التى تنتظر الحلول فى مصر. هذا البلد الأخير، قطع نصف الطريق ـــ وربما يظن البعض أكثر من نصف المسافة ـــ على الطريق المؤدى إلى الحضارة الغربية. لقد تعدى هذا البلد إلى ما بعد المرحلة التى يمكن عندها تكريس كل اهتمام المصلح إلى المسائل الإدارية والمالية. هذا يعنى أن هذا البلد دخل مرحلة، اللهم إلا إذا كنت مخطئًا، سوف يتضح عندها للجميع، باستثناء المراقبين شديدى السطحية، أن المزيد من التكيف والتمثل الفعال للأفكار الغربية مهم أيضًا مثل المسألة الإدارية، أو السياسية أو

---

(١) ورد السواد الأعظم من الملاحظات التى أوردها فى هذا الفصل، فى ثنايا تقاريرى السنوية التى أعددتها بدءا من العام ١٨٩٩ الميلادى فصاعدًا.

الاجتماعية. إن المسائل الحيوية بحق، التى يحتفظ بها المستقبل لمصر، لا تتمثل فى الطريقة التى يمكن بها فرض المؤسسات الغربية السياسية، وجعلها تضرب جذورها فى تربة غير صالحة لنموها، وإنما تتمثل فى الطريقة التى يمكن بها جعل العلاقات بين الجنسين تتوافق مع الأفكار الحديثة، والطريقة التى تجعل القانون الأخلاقى الذى تقوم عليه، يخترق ويتغلغل فى الحياة اليومية، وسلوكيات وعادات الشعب وتقاليده، وكذلك الطريقة، التى يمكن بها إصلاح المؤسسات الدينية القائمة فى البلاد ـ ودون إخلال بكل ما هو قيم ونبيل فى الدين الإسلامى ـ وعلى نحو لا تشكل معه هذه المؤسسات عائقًا أمام التقدم. تتهم الحكومة فى كثير من الأحيان بأنها بطيئة الحركة فى مصر. هل يمكن لأحد من أولئك الذين تمعنوا المشكلات التى أشرت إليها من قبل بصورة موجزة. والذين يفهمون أيضًا الحقائق المتصلة بهذه المشكلات، أن يكون غارقًا فى موجة من التفاؤل لا أستطيع مشاركته إياها. ومع ذلك، وإلى أن يتم حل هذه المشكلات، فإن تطلعات مؤيد الإصلاحات غير المسئول، ستظل دومًا محفوفة بشيء من الخيال، فى الوقت الذى يتعين فيه أن يكون الإحباط فى انتظار الجهود الخيرة التى يبذلها الرجل المسئول.

حال السودان فى الوقت الحالى مختلف تمامًا عن هذا الحال. وسبب ذلك أن الأجزاء الأكثر تقدمًا فى هذا البلد لا تزال شديدة التخلف. وعلى امتداد جيل قادم فى أضعف الأحوال، قد لا يثار أو ينشأ تساؤل حول أفضل الطرق التى يمكن من خلالها تكييف الأساليب الغربية كيما تلائم العقول الشرقية. المسائل السياسية قليلة العدد، كما أنها بسيطة الطابع. وأهم هذه المسائل هى الطريقة التى يمكن بها إلغاء العبودية إلغاء تامًا دون أن يؤدى ذلك إلى حدوث اضطراب خطير. قد يتسبب قيام أو سقوط دعيّ دينى، فى إحداث بعض الاضطرابات المؤقتة، لكن طرق التعامل مع القضايا أو

الحالات التى تكون من هذا القبيل تتطلب موافقة الغربيين والمتعلمين الشرقيين. وبالإمكان أيضًا التقليل من التشدد الدينى، بل وربما وقفه وقوفا تاما، عن طريق فرض بعض الضوابط العقلانية التى تحظى بترحيب الجميع، على حرية عمل الهيئات التبشيرية. وأيا كان الحال فى مصر، فليس هناك شك فى أن ما يريده السودانيون أكثر من أي شيء آخر، ليس هو الكلام عن الحكم الوطنى وإنما الحكم الجيد. ومن هنا، فإن السير ريجنالد وينجت هو وهيئة العاملين الأكفاء معه، سيكون بوسعهم، فى الوقت الراهن، تكريس اهتمامهم للتغلب على المصاعب المادية التى يتعين عليهم التعامل معها من ناحية، ولإدخال الإجراءات المالية والإدارية والقضائية، التى يرون من ناحية أخرى، أنها تناسب متطلبات المجتمع البدائى الذى عُهد إليهم برعاية مصالحه.

يغطى السودان المصرى ــ الإنجليزى مساحة تقدر بحوالى ٩٥٠٠٠٠ ميل مربع. وإلى حد بعيد فإن قسمًا كبيرًا من هذه المساحة الكبيرة مكون من ذلك الذى أسماه المرحوم اللورد سالسبورى "تربة رملية خفيفة". والمساحة المنزرعة آخذة فى الزيادة المضطردة طوال السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن مساحة الأرض المنزرعة فى أواخر العام ١٩٠٦، كانت تقدر بحوالى ١٥٧٦ ميل مربع. أما الجزء المتبقى فهو عبارة عن صحارى ومستنقعات وغابات كثيفة بدائية.

كشفت الأبحاث التى أجراها السير ريجنالد وينجت على سكان السودان فى الماضى والحاضر عن النتائج المريبة التى ترتبت على سوء الحكم الدراويشى. يقال: إن إجمالى سكان السودان قبل الحركة المهدية، كانوا يقدرون بحوالى ٨،٥ مليون نسمة، وأن حوالى ٣،٥ مليون نسمة من هذا

العدد، ماتوا بفعل الجوع[1]، والمرض، وبخاصة مرض الجدرى، وأن حوالى ٣،٥ مليون نسمة آخرين قتلوا إما فى المعارك التى دارت بينهم وبين القوات الإنجليزية والمصرية وإما فى الحروب التى كانت تدور بين القبائل ــ وهذا السبب الأخير من هذين السببين هو الذى يفسر مسألة ارتفاع نسبة الوفيات فى العمليات الحربية. هناك قبائل عديدة معادية للبقّارة، وأن هذه القبائل تعد المعين الرئيسى لقوة الدراويش، ولكن هذه القبائل قاربت الآن على الانقراض، أبدى السير ريجنالد وينجت ملاحظة مفادها أن هذه الأرقام "تبدو غير معقولة ولا يمكن تصديقها". ومع ذلك، أقر الرجل بأن هذه الأرقام على درجة كبيرة من الصحة. وأورد حقيقة من قبيل ملاحظاته الشخصية، وتؤيد صحة هذه الأرقام. كانت المنطقة الواقعة على طول ضفاف رهاد **Rahad** ودندر **Dinder**، تحتوى قبل العام ١٨٨٢ الميلادى على ما يصل إلى حوالى ٨٠٠ قرية. وعندما زار السير ريجنالد وينجت هذه المنطقة فى العام ١٩٠٢ الميلادى "لم يجد قرية واحدة من هذه القرى". وقد ورد فى أحد التقارير الخاصة بمنطقة بربر فى أواخر العام ١٩٠٣ "أن القرى، التى كان من عادتها تقديم ٥٠٠ مقاتل، لم يعد فيها الآن سوى ما يتراوح بين ٥٠ – ٦٠ رجل، بل وأقل من هذا العدد فى بعض الأحيان". وخبرتى الحالية تؤهلنى للتأكيد على صحة هذا الدليل. فقد قمت بعد فترة قصيرة من معركة أم درمان، بزيارة المتمة، تلك البلدة التى كان الجعليون يسكنونها من قبل، وهى تقع على النيل فيما بين بربر والخرطوم، وكان واضحًا من المبانى المتبقية فى البلدة، أنها كانت تحتوى قبل ذلك، على عدد كبير من السكان. وعندما

---

(١) اعتاد الجندى الدرويشى على سرقة حبوب السكان، الأمر الذى ترتب عليه وفاة أعداد كبيرة من السكان.

زرتها، كان عدد سكانها يقدر بحوالى ١٣٠٠ نسمة، منهم حوالى ١٥٠من النساء والأطفال. وكان رجال هذه البلدة قد قتلوا جميعًا بأيدى الدراويش.

بدأ عدد السكان يتزايد فى السنوات الأخيرة، ولكن المرجح أن هذا العدد لا يزيد حاليًا على المليونين.

يمكن أن نطلق على الاتفاق الذى أبرم بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى اليوم التاسع عشر من شهر يناير من العام ١٨٩٩ الميلادى، والذى سبق وصفه بشكل عام[1]، اسم الميثاق الدستورى للسودان من ناحية، وعلى المصريين ـ أيا كانت أفكار البعض منهم فى الوقت الحالى أن يكونوا مهتمين دومًا بتطور السودان وحكمه حكمًا جيدًا. أدى هذا الاتفاق إلى تحرير السودان من ربقة الامتيازات الأجنبية، كما أوضح الاتفاق أيضًا المخاطرة الشديدة التى كان يمكن أن تترتب على ذلك فى حال ما لو جرى تبنى أو انتهاج منظومة الحكم المتقدمة جدا التى جرى فرضها على البلاد قبل الأوان. وأنا هنا لا أسلم بأن المدافع العتيد عن النظرية الدولية أو المعاملة الواحدة لكل الملل والأعراق يمكن أن يزعم أنه كان بالإمكان، من حيث الممارسة، التوصل إلى منظومة يمكن بمقتضاها محاكمة "كوات واد أويبونج"

(١) جرت محاكمة واحد من الشُلُوك يدعى كوات واد أويبونج بتهمة قتل شخص يدعي آجال واد دنج. ثبتت عليه التهمة وألقى العبارة التالية: "القتيل أجاك واد دنج كان مدينا لى بنعجة، لكنه لم يعطها لي. قال إنه سيُرينى عمله، وفى اليوم التالي أكل التمساح ولدى، وهذه بطبيعة الحال من عمل آجاك واد دنج، وعليه قتلته لهذا السبب. ودارت بيننا حرب استمرت سنوات، ولما كنت أنجح منه فى قتل أفراس النهر، فقد راح يمارس السحر على وعلى أسرتي". قال السيد بوهام كارتر، المستشار القانونى للحكومة السودانية، وهو يكتب تقريرًا عن هذه الواقعة " اعتقاد المتهم أن التمساح كان عميلا للمقتول فى قتل ولد المتهم، كان أمرًا مؤيدًا من قبل شهود آخرين كثيرين، كما يمثل هذا الاعتقاد عقيدة محلية عامة".

Awaibung، ذلك الرجل الذى ينتمى إلى قبائل الشلُّوك، الـذى قُتل آجـاك وادنج"، الذى سحر ولده، وتسبب فى أن يأكله تمساح من التماسيح[1]، طبقًا لإجراء قضائى شبيه تمامًا بالإجراءات المتبعة فى باريس أو برلين، والتـى تتطلب رفع قضية مدنية من قبل أوروبى مقيم عند أعالى مياه النيل الأزرق، وتجرى محاكمته أمام هيئة من القضاة الموجودين فى القاهرة أو الإسكندرية، والتى لا يمكن أن تسمح للحكومة التنفيذية بغلق خمَّارة يملكها أحد الرعايـا اليونانيين فى الأبيِّض أو مُنجلّه Mongalla فى عـدم وجـود حـارس مـن "الإنكشارية" التابعين للقناصل.

أنا لست بحاجة هنا إلى الدخول فى تفاصيل الوكالـة التنفيذيـة التـى يجرى من خلالها تنفيذ المبادئ المتجسدة فى اتفاق العام ١٨٩٩ المـيلادى. واكتفى هنا بالقول: إن البلد، فى المقام الأول، مقَسَّمٌ إلى مناطق، وكان كـل قسم من هذه الأقسام موضوع تحت رئاسة ضابط عسكرى. يزاد على ذلك، أنه سيكون من الخطأ التسليم بأن البلد يقع تحت الحكم العـسكرى بـالمعنى الحقيقى لهذا المصطلح. هذا يعنى أن الحكومة، بكل خصائصها المهمة إنمـا هى حكومة مدنية فى الأصل، على الرغم من أن الحاكم العام هو وكثير من كبار مرؤسيه هم من الضباط العسكريين. لقد قدمت فى كثير مـن الأحيـان الدليل والبرهان على الخدمات الجليلة التى يؤديها هؤلاء الضباط العسكريين. وكل ما أود قوله هنا أن منظومة التعليم المعمول بها فى مدارسنا العامة وفى الكليات العسكرية، تعمل على تخريج عدد من الشبان، الذين يعدون عمـلاء مدهشين فى تنفيذ السياسة الإمبريالية. قد يكون الألمان والفرنسيون، وآخرون أفضل منا تعليمًا فى بعض الأحيان، لكن العيوب والنقائص الخاصة بالمعرفة الفنية يجرى تعويضها عن طريق السلطات الحاكمة، وعن طريق الاسـتعداد

(١) المرجع السابق، الفصل٣٣ .

لتحمل المسئولية، وعن طريق تعدد المواهب، فى ظل الظروف الغريبة، التى يتفوق فى ظلها ذلك الأنجلو ـ سكسونى، الذى جرى تدريبه فى جـو حـر يسمح بنموه الفردى، على الجنسيات الأخرى كلها.

أنا لا أعرف سوى نقيصة واحدة فى استخدام الضباط العسكريين، وهذه النقيصة هى أن هؤلاء المستخدمين معرضون للنقل للخدمة فى أماكن أخرى، وبخاصة فى زمن الطوارئ الوطنية. وعليه فإن خدمة مدنية، يجرى تشكيلها وتكون مكونة من شبان صغار يجرى الحصول عليهم من الجامعات البريطانية. هؤلاء الشبان الصغار سوف يجرى إحلالهم بصورة متدرجة، محل الضباط العسكريين المستخدمين حاليًا.

وأنا لا أود هنا الاستطراد فى الحديث عن التقدم الذى حدث فى مجال التعليم، وإنشاء منظومة قضائية، والمحافظة على ثروة الغابات، وفى مجال الأمور الإدارية الأخرى. ومن يريد المزيد من المعلومات المفصلة عن هذه الأمور يمكنه الرجوع إلى أى تقرير من تقاريرى السنوية.

يكفينى هنا قصر ملاحظاتى على نقطة أو نقطتين لهما أهمية خاصة.

تعد المالية، بطبيعة الحال، المفتاح الرئيسى للموقف بكامله. كان هناك، منذ البداية، إحساس فى كل من السودان ومصر، أن الموقف المالى السليم هو المصدر الذى يجب أن تنطلق منه كل الإصلاحات والتحسينات الأخرى. لم يكن الموقف ينذر بالخير منذ البداية. كان أصحاب الخبرة الطويلة فى شئون السودان قد أعلنوا أن السودان كان، ويحتمل أن يظل "ملكية عديمة النفع". وكانت المهازل التى قام بها الدراويش فى هذا البلد قد عمَّقت الإحساس بعدم جدوى السودان. كان السكان، كما سبق أن أوضحت، أكثر

من مجرد مستهلكين. كانت قطعان الماشية والأبقار قد جرى تدميرها والقضاء عليها. وجرى تقطيع النخيل الذى يشكل واحدًا من المنتجات الرئيسية فى البلاد. ولم يكن الناس يحسون بأن أرواحهم وممتلكاتهم، فى مأمن طوال سنوات طويلة. وفى ظل هذه الأشياء المخزية والمحبطة قدرت الإيرادات السودانية فى العام ١٨٩٨ الميلادى بحوالى ٨٠٠٠ جنيه مصرى فقط. واقع الأمر، أنه جرى جمع إيرادات تقدر بحوالى ٣٥٠٠٠ جنيه مصرى. وبلغ الإنفاق حوالى ٢٣٥٠٠٠ جنيه مصرى، وبذلك يكون عجز الموازنة قد وصل إلى ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى، وكان لابد من إصلاح هذا العجز عن طريق الخزانة المصرية. وبعد ذلك بحوالى ثمانى سنوات، وفى العام ١٩٠٦الميلادى بلغت الإيرادات حوالى ٨٠٤٠٠٠ جنيه مصرى، وبلغ صافى التكلفة على الخزانة المصرية، بخلاف الفائدة التى على ٣،٥ مليون جنيه مصرى المقدمة للإنفاق الرأسمالى، حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه مصرى فقط. وإذا ما أضفنا الفائدة التى بمعدل ٣بالمئة على رأس المال المقدم، نجد أن إجمالى التكاليف التى تعين على الخزانة المصرية تحملها كان حوالى ١٣٠٠٠٠ جنيه مصرى فقط[1]. هذا يعد مبلغًا تافهًا بالمقارنة مع المزايا الكبيرة المترتبة على المحافظة على استقرار الحكم فى السودان ومن الملكية الأكيدة لوادى النيل. وهنا يتعين على القول: إنه فى ختام العام ١٩٠٦الميلادى، أصبح لدى الحكومة السودانية احتياطى يقدر بما يزيد على ٣١٥٠٠٠ جنيه مصرى.

هذا يوضح حدوث تحسن سريع وكبير جدا. يضاف إلى ذلك أن هذا التحسن حدث بدون زيادة فى الضرائب. وتحصيلها، ينبغى عدم اللجوء إلى

---

(١) ستبدأ حكومة السودان، اعتبارًا من اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٩٠٨ دفع فائدة على جزء من رأس المال المقدم.

أية أساليب جديدة من تلك التى تقوم على الأفكار الغربية، اللهم إذا كان إدخال مثل هذه التجديدات أمر لا مفر منه. والعيب الرئيسى فى الإدارة المالية الشرقية بشكل عام يتمثل، لا يكمن، فى عدم سلامة المبادئ التى تقوم عليها الضرائب، والتى منها على سبيل المثال طرق التحصيل المعيبة. ونحن عندما نستعرض قائمة الضرائب التى جرى تحصيلها فى ظل حكم الخليفة، نجد أنه على الرغم من قسوة الطريقة التى جرى بها فرض هذه الضرائب، إلى أبعد الحدود، فإن هذه الضرائب كانت تقوم على أسس معترف بها بشكل عام فى كل البلاد الإسلامية. من هنا لم يكن الأمر بحاجة إلى إحداث تغيير جذرى. كل ما كان مطلوبًا بشكل عام، هو أن تكون المعدلات الضريبية، فى كل حالة، صادرة طبقًا للقانون؛ وأن تكون الضرائب معتدلة من حيث المقدار؛ وحتمية التحوط لمطالبة دافعى الضرائب، بدفع مبالغ غير تلك المحددة بالقانون.

يزاد على ذلك، أنه فى ظل وجود رغبة أكيدة، فى تحاشى إدخال أساليب الإدارة الغربية قبل الأوان، فى السودان، وُجد أن من المستحيل تمامًا ابتكار منظومة سليمة لتحصيل الضرائب بدون اللجوء إلى بعض المبادئ، التى تقوم عليها الإجراءات الأوروبية فى الأمور التى من هذا القبيل. كان نظام الدراويش يتمثل، من حيث التطبيق، فى أخذ أكبر قدر مما يمكن أن يدفعه ممولو الضرائب. وعلى الجانب الآخر، إذا ما فشلت الأرض فى إنتاج أى محصول من المحاصيل، فإن محصل الضرائب يقر بعدم جدوى مطالبة المزارع[1] بسداد أى مبلغ من المبالغ. وقد أثبتت تجارب الدول الشرقية

---

(١) كان يجرى تنفيذ نظام يجرى بمقتضاه جعل الضريبة متناسبة مع المحصول السنوى، يسهل تنفيذه بطبيعة الحال، بطريقة شائعة فى العالم الإسلامى، يقضي بدفع الضريبة عينيا، وقد رؤى أن من الضرورى الاستمرار فى العمل بهذه الطريقة فى بعض أجزاء من السودان. لكن هذه الطريقة تؤدى إلى مساوئ كثيرة، ويتحتم إلغاؤها فى أسرع وقت ممكن. وقد ألغيت هذه الطريقة فى مصر قبل عشرين عامًا.

الأخرى أن المرونة التى تسير على هذه الشاكلة تصل إلى حد التخفيف من حدة أشد النظم المالية صرامة.

من الطبيعى، عند الإدارى الأوروبى، الذى يتحتم أن يُعْهد إليه بمسألة التوازن المالى، أن يتطلع بطبيعة الحال، إلى إدخال منظومة تمكن بطريقة دقيقة من معرفة مقدار الإيرادات التى يتحتم الاعتماد عليها، لا لعام واحد، وإنما لسلسلة من السنوات. هذا الإدارى الأوروبى يسهل عليه تصحيح العيب الرئيسى فى المنظومة الشرقية. هذا يعنى أن مثل هذا الإدارى يستطيع إحلال طلب سابق ومعتدل بآخر واسع وباهظ التكاليف. يزاد على ذلك، أنه ليس من السهل تلافى ذلك التصلب، الذى يعد فى بعض الأحوال مصاحبًا حتميا لتغيير أية منظومة من المنظومات. ويستحيل بصفة خاصة التخلص أو الاستغناء تمامًا عن المنظومة القانونية لنزع الملكية فى حالات العجز عن دفع الدين، على الرغم من أن هذا الإجراء يعد غريبًا تمامًا على أفكار السكان الشرقيين المتخلفين. يضاف إلى ذلك أنه لابد من عمل شيء للتخفيف النسبى من صرامة الأساليب الأوروبية، ولذلك فإنه على الرغم من تقنين نزع الملكية فى مصر منذ سنوات كثيرة، فإن أفضل ما فى المنظومة المالية الشرقية جرت المحافظة والإبقاء عليه. وبعد فرض معدل ضريبى ثابت على الأرض، لم تحدث مشكلات فى تحصيل الضرائب فى سنوات الوفرة وفى سنوات القحط على حد سواء. وجرى منح امتيازات ليبرالية لملاك الأرض الشراقى، وإن شئت فقل: الأرض غير المروية. وفى السودان جرت محاولة تحريك هذا المبدأ إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد تقرر أنه فى حال صدور إعلان بطلب حضور إنسان أمام المحكمة لعدم قيامه بدفع ضريبة الأرض، يحق للقاضى "إذا ما اقتنع أن المحصول الموجود فى الأرض فشل بسبب عدم وجود خطأ من جانب مالك الأرض أو المزارع، وأن الضريبة لا يمكن

دفعها بدون حرمان المالك من وسائل كسب عيشة كمزارع"، فإن بوسع القاضى تأجيل الإعلان، وإحالة القضية إلى الحاكم العام. وعندها يكون من حق الحاكم العام إلغاء هذه الضريبة إذا ما رأى أن ذلك مناسبًا.

ويعفى من توقيع الحجز كل ملابس المالك وملابس زوجته وأطفاله، وأدوات الحرفى أو أدوات المزارع، فضلا عن الماشية المستخدمة فى الزراعة. أكثر من ذلك، فإن عملية تحصيل الضرائب، على الرغم من انتقادها من منطلق أنها خانقة إلى حد ما، فإنها مصممة على نحو يرمى إلى تلافى نزع الملكية، اللهم باستثناء حالات الضرورة القصوى.

وأنا آتى هنا على ذكر هذه الملاحظات، لأني أرى أن الموضوعات التى تجرى مناقشتها هنا، بالغة الأهمية فى إدارة البلدان الشرقية كلها.

شرحت فى قسم سابق من هذه الرواية[١]، أنه فى اللحظة التى دفع فيها الاقتراض المتهور مصر إلى حافة الخراب والدمار، جرى اللجوء إلى ذلك الذى بدا فى ذلك الوقت بمثابة الحل العاجل الجرىء الذى يقضى بإبرام قرض جديد. كانت الأسباب التى أدت إلى خلق هذا الوضع فى السودان، تبدو فى وقت من الأوقات، كأنها مثيرة لليأس والإحباط، لقد كانت مختلفة عن الأسباب التى عملت عملها فى مصر، لكن العلاج كان واحدًا فى الحالين. كان السودان معزولا من الناحية الفعلية. كان معزولا عن العالم بواسطة الصحراء اليباب الحارقة الخالية من الماء. كان واضحًا أن أول ما يمكن عمله هو إيجاد تلك الرابطة أو الوصلة التى يمكن للحضارة من خلالها الانتقال إلى البلاد بصورة متدرجة. وما أن انتهى هدير مدافع معركة أم درمان، حتى بدأت أعمال تهدف إلى مد خط وادى النيل الحديدى، الذى كان

(١) المرجع السابق ص ٤٦١ – ٦٤ .

ممتدًا إلى عطبره فقط، ليصل إلى حلفاية Halfaya المقابلة للخرطوم. كان واضحًا، على كل حال، أن وجود ميناء على شاطئ البحر الأحمر يشكل المخرج أو المنفذ الطبيعى لتجارة السودان. وبعد دراسة البدائل المتيسرة كلها، تقرر إنشاء مثل هذا الميناء فى مكان، يطلق عليه حاليًا اسم بورسودان Port Soudan، التى تبعد مسافة قصيرة إلى الجنوب من سواكن، ولربطها عن طريق الخط الحديدى، بوادى النيل. واكتملت أعمال الخط الحديدى فى شهر يناير من العام ١٩٠٦ الميلادى. أما أعمال الميناء فلا تزال مستمرة. وبذلك يكون اتصال السودان ببقية العالم قد تحقق.

تتبقى نقطة واحدة لها أهمية خاصة، وينبغى أن أشير إليها فيما يتصل بإدارة السودان. ترى ما الذى تم للقضاء على بؤرة طاعون الرق والعبودية؟

لم يعد السودان بطبيعة الحال، يشكل المرتع السعيد لاصطياد العرب العبيد. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، فإن تجارة الرقيق، لم يجر قمعها كليا حتى الآن. ولا تزال الإغارات تجرى، فى بعض الأحيان، على الحدود الحبشية بصفة خاصة بغية اقتناص العبيد. ولا يزال التقرير الذى ورد مؤخرًا من النقيب ماكموردو Mc Murdo، رئيس إدارة قمع العبودية فى السودان، يحتوى على المقطوعة التالية: "عندما أتكلم بشكل عام عن قمع العبودية فى السودان، أستطيع القول: إنه يجرى تحقيق تقدم مضطرد فى هذا الاتجاه، وأن العبودية وصلت إلى المنعطف فى طريق إنهائها بشكل كامل ونهائى، لكن الطريق طويل جدًا، والوصول إلى نهايته قد يستغرق سنوات طويلة. والطبيعة تقول: إن العادات والتقاليد التى وجدت منذ قرون لا يمكن التخلى عنها على الفور. وإلغاء الرق والعبودية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الضغط الشديد والمتواصل والمنتظم على تجار العبيد أنفسهم".

العبودية المنزلية فى السودان نفسه آخذة فى التلاشى بصورة متدرجة. وقد كتب السير ريجنالد وينجت عن هذا الموضوع قبل عامين: "نستطيع عن طريق الحماية الواعية لمصالح أولئك الذين كانوا عبيدًا من قبل، وعن طريق استخدامهم بصورة متدرجة فى أعمال تعويضية أخرى غير العبودية — وذلك فى حال إذا ما كانوا غير راغبين فى العودة إلى سادتهم للعمل كعبيد معهم — نستطيع فى نهاية المطاف، وبالتعاون مع السكان أنفسهم، تحويل وضع العبودية إلى وضع منظومة العمل مدفوع الأجر، التى يرجح لها أن تكون مقبولة لكل من السيد والعبد على حد سواء".

وبذلك يكون السودان قد وُضِعَ على بداية الطريق الموصلة إلى التقدم المادى والمعنوى والأخلاقى. وإذا ما التزمنا الحرص والحذر المعقولين فى إدارة شئون السودان، فسوف يواصل تقدمه عامًا بعد عامًا، نحو الرفاه والازدهار.

الفصل الحادى والستون

الخاتمة

ملخص الكتاب- التغييرات التى حدثت منذ عهد إسماعيل- المصلحون البريطانيون- الحلفاء المصريون- استقرار الإصلاح.

تحدثت هنا بصورة مختصرة عن الإصلاحات التى جرت خلال السنوات القلائل الماضية، فى مختلف الأفرع الأكثر أهمية فى إدارة دولتى مصر والسودان. واقع الأمر أن الوصف الذى أوردته عن هذه الإصلاحات معيب. وأنا لم أورد العديد من الموضوعات المهمة ضمن هذا الوصف. كما أنى لم أشر إلى الخدمات التى قام بها كثير من المسئولين، الذين أبلوا بلاء حسناً فى مجال الأعمال الخاصة بهم[١]. لقد بذلت قصارى جهدى فى هذا الكتاب لتصوير الإطار العام للتقدم الذى طرأ على الإصلاح فى مصر. ومع ذلك، فإن هذا الإطار العام غير المكتمل، يكفى لتبيان الملامح والسمات الرئيسية للعمل الذى أُنجز. لقد أوضحت كيف أدى تبذير وإسراف إسماعيل

(١) وأنا أنتهز هذه الفرصة وأشيد بالخدمات الممتازة التى قام بها السكرتيرون الأول فى الخدمة الدبلوماسية والذين أنابوا عنى خلال تغيبى بصورة مؤقتة عن مصر. وهؤلاء هم: السير جيرالد بورتال، الذى جاءت وفاته المفاجئة خسارة كبيرة لبلاده، والسير آرثر هاردنج، والسير رينيل رود Rodd والسيد/ فندلى. وأنا لا يمكن إلا أن أثني ثناءً كبيرا على المساعدات التى لا تقدر بثمن، التى لقيتها من هؤلاء الأجلاء.

باشا وسوء إدارته إلى سقوطه، وفرض الرقابة والوصاية الأوروبية المؤهلة على الحكومة المصرية؛ وأوضحت أيضًا كيف أن البلد، عند المرحلة التى بدأت الرقابة الأوربية فيها تسفر عن بعض النتائج المفيدة، أُعيد من جديد إلى حالة الفوضى والاضطراب بسبب التمرد العسكرى، كما أوضحت أيضًا مصدر السلوك الطائش من جانب إسماعيل باشا؛ وكذلك أوضحت أيضًا تضخم الآمال والتطلعات الوطنية على نحو جعل تنفيذها أو تحقيقها أمرًا مستحيلا؛ كما أوضحت أيضًا كيف تدخلت إنجلترا فى النهاية وأَمَرتْ بوقف الاضطراب والفوضى الإدارية. وقد رافقت قارئ هذا الكتاب من موضوع إلى آخر، فى اتجاه إدخال الحضارة الغربية إلى البلاد؛ وتمت تلك المرافقة فى إطار من التفاصيل الكثيرة والدقيقة.

لا يستطيع أحد الوقوف تمامًا على مدى التغيير الذى طرأ على مصر منذ حدوث الاحتلال البريطانى إلا إذا كان عارفًا إلى حد ما، للمنظومة التى كان يجرى بمقتضاها حكم البلاد فى عهد إسماعيل باشا. التناقض واضح تمامًا بين هذا وذاك. لقد دبت روح جديدة فى سكان مصر. لقد بدأ الفلاح نفسه يتعرف حقوقه. كما أن الباشا نفسه تعلم أيضًا أن إلى جانبه آخرين لهم حقوق يتعين احترامها. قد يكون الكرباج لا يزال معلقًا على جدران المديرية لكن المدير لم يعد بوسعه استعماله ليلهب به ظهور الفلاحين. وعلى الرغم من كل الأغراض العملية، يمكننا القول: إن نظام السخرة البغيض قد اختفى. كما اختفت العبودية أيضًا من الوجود وتوقفت تمامًا. وولت أيضًا أيام الأفاقين والمغامرين والمرابين. وجرى أيضًا التخفيف من الأعباء المالية. وأصبح القانون هو السيد فى كل الأنحاء. والعدالة لم تعد تباع أو تشترى. كما أن الطبيعة جرى استئناسها، بدلاً من إهمالها، كيما تعطى خيرها للجنس البشرى. لقد استجابت الطبيعة لهذا النداء. ويجرى الآن الاستفادة من مياه

النيل بطريقة ذكية. جرى أيضًا تطوير وتوفير وسائل النقل الداخلي. وأصبح الجندي يشعر بالفخر في الزي الذي يرتديه. وهو يحارب الآن على نحو لم يشهده أو يعرفه من قبل. وبوسع المريض أن يُعالج الآن في مستشفى مُدار إدارة جيدة. المريض النفسي لا تجرى معاملته بعد كما لو كان حيوانًا بريًا. يضاف إلى ذلك أن العقاب الذي ينزل بأبشع المجرمين لم يعد ذلك العقاب القاسي غير المتحضر. أخيرًا، فإنه على الرغم من أن وجود "ناظر المدرسة" خارجها، قد يجعل النتائج غير مؤكدة، لكنها تعد مهمة على الرغم من ذلك(*).

لقد جرى إنجاز كل هذه الأعمال بواسطة مجموعة صغيرة من الإنجليز، الذين استطاعوا من منطلق صفاتهم المختلفة، وبقليل من المساندة أو العون المباشر من حكومتهم أو ممثلها تكريس كل جهودهم طوال السنوات الأخيرة لمسألة إعادة بعث مصر. لقد واجهت هذه المجموعة مصاعب كثيرة. فالهيئات الدولية، والباشوية كانتا تقفان في طريق التقدم عند كل منعطف من المنعطفات. لكن هاتين القوتين، على الرغم من قدرتهما على التعطيل، فشلتا في وقف تقدم المصلح البريطاني. وهذا يعني أن المعارضة التي تعين عليه مواجهتها، على الرغم من شدتها وحرجها، كانت بمثابة الترياق الصحي لمنظومته. قال ناقد فرنسي[1] بارز، إن نهاية الكتاب لابد أن تستعيد بدايته إلى ذهن القارئ. وعملا بهذا المبدأ، أُذكِّر من قرؤوا هذه الصفحات، أني بدأت العمل في هذا الكتاب من منطلق، أنه على الرغم من احتمال وجود نظير أو مثيل لكل المساوئ التي وُجدت، والتي لا تزال إلى

(*) لعله يرمز هنا لوجود السلطة البريطانية العليا خارج مصر، ومع ذلك فإن أدواتها في مصر قد أحرزت نتائج مهمة.

(١) جوبير Joubert .

حد ما موجودة فى مصر، يمكن أن تكون موجودة أيضًا فى بلدان أخرى، تعد فيها الظروف التى جرى الإصلاح المصرى خلالهـا غريبـة علـى هـذه البلدان[1]. لقد أسفرت المصاعب الخاصة التى نجمت عن هذه الظروف، عن إبراز خاصة من خصائص العرق الأنجلو ـ سكسونى البارزة. هناك أعراق أخرى قد تكون راضية عن هذه الإصلاحات باعتبارها أمورًا ضرورية. لقد تطلب ذلك كله تكيفًا سياسيا فريدًا من جانب الرجل الإنجليزى حتى يمكنـه القيام بهذه الإصلاحات. لقد جرى من خلال هذه الإصلاحات بعث بلد وبعث أمة، على الرغم من نظام الحكم المنحرف، الذى كان يمكن أن يكون سببًا فى جعل مسألة البعث هذه عملية مستحيلة.

ومع ذلك، فنحن عندما نقول: إن كل هذه الأشـياء جـرى إنجازهـا بواسطة إنجليز خدموا مع الحكومة المصرية، تبرز ملاحظة يتعين إقرارهـا من منطلق العدالة. يجب أن لا يغيب عنا مطلقًا أن عددًا كبيرًا من المصريين أنفسهم لعبوا دورًا مشرفًا ومفيدًا فى مسألة البعث المصرى هذه.

هل يمكن إنكار العمل الماهر، والطاقة، والمثابرة، والعمل الدؤب مـن جانب المصلحين الإنجليز وحلفائهم المصريين؟ هل كتب لمصر أن تعود مرة أخرى إلى الحال شبه المتخلفة الذى كانت عليه من قبل؟ هل يمكن أن تعلـن الأجيال القادمة عن فشل ذلك الجهد النبيل الذى كان يهدف إلى رفـع أمـة بكاملها؟

أنا لا يمكن أن أقطع بالحال الذى ستكون عليه مصر فـى المـستقبل، لكني أتطلع إلى الإجابة عن هذه الأسئلة بالنفى.

---

(١) راجع المرجع السابق، المجلد الأول. ص ٥ .

يقول المثل الشرقى: إن العشب لا ينمو مرة ثانية فى المنطقة التى تطؤها حوافر حصان السلطان. فى هذا البلد، الذى يتناول هذا الكتاب تاريخه، نجد أن حوافر الحصان التركى، سواء أكان راكبه سلطانًا أم خديويا، تركت أثرًا غائرًا فى هذا البلد. لكن يحدونى أمل أن هذا الأثر قابل لأن ينمحى. ونحن من حقنا استبدال استعارة توحى بالنجاح والأمل بأخرى توحى بالقنوط. وفى الأماكن التى تضرب الحضارة الغربية جذورها فيها مثلما هو حادث حاليًا فى مصر، لن تستطيع قوى الرجعية، مهما كان حقدها وغلها، ولن تتمكن فى نهاية المطاف من وقف الاستنبات والنمو الكامل. إن الحبوب التى بذرها إسماعيل باشا هو ومن سبقوه لم تنتج سوى أعشاب ضارة غزيرة النمو. لكن البذور التى يجرى بذرها حاليًا إنما هى بذور الحضارة الحقيقية. هذه البذور سوف تؤتى أكلها عندما يؤن الأوان. ومع ذلك فإن العداء المتأصل، هو والجهل، والتعصب الدينى، وكذلك كل القوى التى تتجمع حول المنظومة الاجتماعية الفاسدة البالية، قد تفعل فعلها. لكن هذه القوى لن تنجح. لقد وجهنا ضربة إلى قوى الرجعية فى مصر، ولن تفيق هذه القوى من هذه الضربة مطلقًا، وإذا ما أرادت إنجلترا القيام بما يجب عليها تجاه نفسها من ناحية، وتجاه الشعب المصرى من ناحية ثانية، وتجاه العالم المتحضر من ناحية ثالثة، فإنها يجب أن لا تُعطى مطلقًا الفرصة لتلك القوى، للإفاقة من هذه الضربة.

القسم السابع

مستقبل مصر

يا سيدة الحظ، لو قدر للحقيقة أن تُعْرف، فإنك ليست لـديك قوة، وإنما نحن صنعناك ربة وأعطيناك مكانًا فى السماء(*).
جوفنال. القصيدة العاشرة. البيت ٣٦٥

السمات الضرورية للعظمة الوطنية، أخلاقية وليست مادية.
عن كتاب ليك، "تاريخ إنجلترا، المجلد الأول ص ٤٩٠"

(*) استشهاد لاتينى مأخوذ من القصيدة العاشرة لجوفنال. البيت ٣٦٥ وهو من ترجمـة الدكتور على عبد التواب.

الفصل الثانى والستون

مستقبل مصر

مسألة الاحتلال- مدة الاحتلال- الحكم الذاتى المصرى- الامتيازات الأجنبية- الرغبة فى تدريب المصريين- أهمية التمويل- إبداء التعاطف- خاتمة.

يحتمل أن تكون قلة قليلة من الإنجليز، هم الذين يطرحون على أنفسهم بصورة جدية السؤال الذى يقول: "ما هذا الذى حدث؟" فيما يتعلق بالشئون الهندية أو الشئون المصرية. كما أن قِلَّةً أقل من هذه القلة القليلة هم الذين يستطيعون المخاطرة بالإجابة إجابة واثقة على هذا السؤال المحرج.

غرائز عرقنا الطبيعية هى التى تقودنا إلى التعامل مع الأمور التى بين أيدينا الآن، وهى أيضًا التى تجعلنا نتخلى عن أية محاولة لإمعان النظر بشكل عجيب فى الأمور المستقبلية البعيدة. تبدو لى هذه الغريزة وكأنها على قدر كبير من الحكمة. وسواء أكانت هذه الغريزة حكيمة أم غير حكيمة، فإن لها تأثير كبير على ذهنى، وعلى نحو يمنعنى من محاولة التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الحل النهائى للمسألة المصرية. يزاد على ذلك، أن هذا الحل يعتمد بدرجة كبيرة، على عامل هو فى الوقت الحالى غير معروف وغير مؤكد، ألا وهو سلوك المصريين أنفسهم. نحن لا نستطيع التنبؤ حتى الآن، بأى درجة من اليقين، بالنتائج السياسية، والفكرية، والأخلاقية، التى يرجح

الحصول عليها عن طريق التحوير الذى يجرى حاليًا فى الشخصية الوطنية المصرية.

يزاد على ذلك، وعلى الرغم من أنى لا أجرؤ على التنبؤ بالهدف الذى سيمكن الوصول إليه فى النهاية، فأنا لا أتردد فى التعبير عن رأى خاص بذلك، يتعين علينا السعى لتحقيقه والحصول عليه. إلى هنا، وفى هذا الوقت بالذات، ليس أمامنا سوى بديلين. هذان البديلان هما أن مصر يتحتم فى نهاية المطاف أن تكون مستقلة استقلالا ذاتيا، أو أنها ينبغى ضمها إلى الإمبراطورية البريطانية. وأنا شخصيا، أساند بصورة قاطعة التحرك فى اتجاه البديل أو الخيار الأول.

وعلى الصعيد الأكاديمى ليس إلا، لم يحدث أن كنت مطلقًا من المُحبذين للاحتلال البريطانى لمصر. وأنا عندما أتدبر هذه المسألة من وجهة نظر بريطانية خالصة، أرى أن الرأى الذى عبر عنه اللورد بالمرستون تعبيرًا دقيقًا فى العام ١٨٥٧ الميلادى[١] لا يزال سليمًا إلى يومنا هذا. يزاد على ذلك، أنه على الرغم من شديد أسفى عندما أرى أن عمل الإصلاح النبيل فى مصر يجرى وقفه، أجدنى مستعدًا تمامًا للاعتراف والإقرار، أنه إذا كان من مصلحة إنجلترا الجلاء عن مصر، فإننا ينبغى أن لا نُمَنّعَ من القيام بذلك، من منطلق أنه هو لخدمة المصالح المعنوية والمادية للمصريين، على الرغم من تلك القلة منهم التى تقر بالحقيقة التى مفادها أننا ينبغى أن نواصل احتلالنا للبلاد. وأنا لا أرى أننا بحاجة إلى البقاء فى مصر لمجرد القيام ببعض الإصلاحات الإدارية المحددة، مهما كانت تلك الإصلاحات مطلوبة أو مرغوبة، اللهم إلا إذا كانت الإصلاحات ضرورية إلى حد أن عدم

---

(١) راجع المرجع السابق، المجلد الأول. ص ٩٢.

القيام بها أو تنفيذها يمكن أن يسهم فى إحداث مضاعفات مالية أو سياسية خطيرة بعد سحب الحامية البريطانية. كل ما يتعين عمله هو أن نُخلّف وراءنا حكومة جيدة وقوية – بل ومستقرة – أولا وقبل كل شيء، وقادرة على تلافى الفوضى والإفلاس، وبذلك نستطيع منع المسألة المصرية من أن تصبح سببًا خطيرًا من أسباب خلق المتاعب لأوروبا. نحن لسنا بحاجة إلى التدقيق الشديد فى الأعمال التى تقوم بها مثل هذه الحكومة. ولضمان استقرار هذه الحكومة، يجب أن يكون لديها قدر من حرية العمل، حتى وإن استعملت هذا القدر من الحرية بطريقة لا تتفق دومًا مع وجهات نظرنا. لكن من الضرورى على الحكومة، بعد الجلاء، أن تتصرف بشكل عام، وفق مبادئ تتفق مع المتطلبات العامة للحضارة الغربية. وعليه، فإن الفكرة، التى حظيت فى وقت من الأوقات بتأييد قطاع من الجمهور البريطانى، والتى مفادها أن مصر "يجب تركها تتحمل نتائج أعمالها"، وأنه بغض النظر عن الفوضى والاضطراب الداخلى الكبيرين اللذين يمكن أن ينتجا عن ذلك، فإن الأمر لن يتطلب ضرورة التدخل الأوروبى، هذه الفكرة ينبغى التخلى عنها وتنحيتها جانبًا باعتبارها فكرة غير عملية تمامًا. وإنه لمن سخرية القدر افتراض أن أوروبا ستكون متفرجًا سلبيا فى حال تشكيل حكومة رجعية فى مصر، تؤسس على مبادئ إسلامية خالصة، وأفكار شرقية عتيقة وبالية. إن المصالح المادية المعرضة للخطر بالغة الأهمية، كما أن درجة التحضر التى بلغتها مصر تعد متقدمة جدا، على نحو لا يسمح بانتهاج السير على خط من هذا القبيل. أن الرأى العام سيضطر الحكومة الخاملة إلى العمل. وما لم تتدخل إنجلترا، فإن دولة أخرى سوف تفعل ذلك. ومن بين مظاهر الهوس الكثيرة التى راجت حول مصر فى وقت من الأوقات، تلك اللوثة التى مفادها أن انجلترا يتعين عليها أن تنفض يدها من المسألة المصرية عن طريق سحب الحامية البريطانية، ثم تعلن بعد ذلك للعالم كله، أن المصريين يتعين عليهم

حكم أنفسهم حسبما يرتؤنه هم أنفسهم. انتهج اللورد جرانفيل سياسة من هذا القبيل عندما كان يتعامل مع شئون السودان، ونحن نعرف جيدًا النتائج التي ترتبت على ذلك.

زُعم فى بعض الأحيان، أنه حتى فى حال السماح بعودة الحكم السيئ مرة ثانية وأن تكون له السيد الطولى، فإن المصالح البريطانية تصبح مؤمَّنة تمامًا، فى حال تحاشى قيام أية دولة أخرى باحتلال مصر. وقد سبق أن أشرت إلى هذا الجانب من المسألة، لكن الأمر يبلغ من الأهمية حدا يجعلني فى غير حاجة إلى الدفاع عن اللجوء إليه.

وليس مفهومًا تمامًا أن التحييد، تحت أى ظرف من الظروف، يمكن أن يفشل فشلا ذريعًا فى حل المسألة المصرية. حل هذه المسألة، يمكن أن يصيب قليلا من التقدم – إن لم يكن على الإطلاق – عن طريق الحصول فقط على ضمانات ضد التدخل فى مصر. هذا يعنى أن المشكلة الرئيسية ستظل بلا مساس. وهذه المشكلة هى التى ستحدد من سيقوم بالتدخل، على افتراض أن شكلا من أشكال التدخل الأجنبى أصبح أمرًا لا مفر منه. لو اعتقدنا أن المطلوب هو منع التنافس والتسابق، بين مختلف أطراف فريق إطفاء الحريق العالمى، على المشاركة فى إطفاء الحريق، فإننا قد نستطيع تحقيق الهدف عن طريق منع أى طرف من هذه الأطراف من المشاركة فى الإطفاء. لكن النتيجة العملية لن تكون مرضية تمامًا. وهذه فى رأيي هى المنظومة السياسية التى ينبغى اتباعها فى مسألة تحييد مصر. وهنا يتعين على كل عضو من أعضاء فريق إطفاء الحرائق الأوروبى، الالتزام بعدم توجيه خرطومه إلى أى حريق من الحرائق المصرية، وذلك من باب تحاشى جرح مشاعر جيرانه. وفى ذات الوقت، فإن مبنى الحضارة المصرية كله قد يدمر، والأرجح أنه سيدمر، الأمر الذى سيضر ضررًا بالغًا لا بالسكان

المصريين الوطنيين وحدهم، وإنما بعدد كبير أيضًا من الأوروبيين الذين سيلحق بهم الدمار والخراب إذا ما سُمح لمصر بالعودة إلى الفوضى والهمجية التى كانت عليها من قبل. ويجب أن يكون فشل العمل الدولى فى التعامل مع مسألة سوء الحكم فى أجزاء أخرى من الممتلكات العثمانية إنذارًا للجميع فى تعاملهم مع المسألة المصرية.

ومع ذلك، هل من الممكن ضمان وجود حكم جيد ومستقر فى مصر، فى حال سحب الحامية البريطانية؟ هذا هو السؤال الذى يتعين الإجابة عليه.

أنا لا أتباهى بموهبة التنبؤ السياسى. وكل ما أستطيعه هو الإدلاء برأيى الذى كونته بعد سنوات كثيرة من الخبرة المصرية، وفى مواجهة الميل القاطع إلى تفضيل سياسة الجلاء، التى ستظل النتائج المترتبة على تنفيذها مُدَمِّرة وكارثية، فى الوقت الحالى، وعلى امتداد سنوات كثيرة قادمة. **ونحن عندما نُعمل العقل فى دقائق منظومة الحكم المصرية، وفى التراخيص الممنوحة للصحف المحلية، وفى جهل وسذاجة غالبية السكان المصريين، وفى عدم وجود رجال دولة مصريين أكفاء فى السيطرة على المجتمع المصرى وترشيد وإرشاد ماكينة الحكم المعقدة، وفى تقليل النفوذ الذى يتمتع به كل من المسئولين البريطانيين والممثل الدبلوماسى لإنجلترا فى مصر، والذى سوف يترتب بطريقة حتمية، على الانسحاب من مصر والجلاء عنها، ونحن عندما نعمل العقل أيضًا فى مسألة العجز الدولى المؤكد فى التعامل مع المسائل الإدارية — يبدو لى أن من المستحيل التعامى عن الحقيقة التى مفادها، أنه إذا ما جرى، فى الوقت الحالى، سحب الحامية البريطانية فإن ذلك قد يسفر عن حدوث انقلاب كامل.** يجب أن لا يغيب عنا أن مصر اليوم مختلفة تمام الاختلاف عن مصر فى أيام ما قبل الاحتلال. يمكن أن تؤدى العودة إلى الحكم الشخصى شرقى الطابع — وهذا

هو الهدف الذى تتجه نحوه الأحداث ــ إلى خلق نوع من الثورة. كما أن نقل السلطة إلى الفريق الحالى من المصريين المتأوربين، يمكن أن يكون تجربة بالغة الخطورة، إلى الحد الذى يجعلنى أقطع تمامًا بعدم الإقدام على هذه المحاولة التى ليس لها ما يبررها.

قد يتمكن المصريون مستقبلا من حكم أنفسهم بأنفسهم بدون وجود جيش أجنبى وسطهم أو بينهم، وبدون توجيه لهم فى الشئون المدنية والعسكرية؛ لكن ذلك الوقت لا يزال بعيدًا جدا. وأنا أرى أن مجرد مناقشة هذا الأمر مناقشة مثمرة لا يمكن أن يتأتى إلا بعد مرور جيل أو أكثر من جيل.

يزاد على ذلك، أن مسألة حتمية استمرار الاحتلال إلى أجل لا يمكن تحديده الآن، يجب أن لا تكون عائقًا أمام التحرك بصورة متدرجة فى اتجاه الحكم الذاتى بالمعنى الذى أود أن يكون مطبقًا على مصر بصفة خاصة. مجرد سحب الحامية البريطانية من مصر لن يجعلها مستقلة ذاتيا؛ وهو سيقلل على العكس من ذلك الأمل المرتقب فى ذلك الاستقلال فى نهاية المطاف. وأنه لمن قبيل التناقض أن نصف بلدًا بأنه مستقل ذاتيا، فى وقت تصدر فيه كل قوانينه المهمة، لا عن طريق سكانه أو أية مؤسسة من المؤسسات القائمة بين جنباته، وإنما عن طريق حكومات ستة عشر دولة أجنبية ومؤسساتها التشريعية.(١) سيكون هذا هو الحال الذى ستكون عليه

---

(١) يجب أن لا يغيب عنا أيضًا أن إجماع كل الدول الأجنبية أمر ضرورى قبل تفعيل أى قانون من القوانين. قبل العام ١٨٦٧ الميلادى، كان الزولفرين Zollverein الألمانى قد تأسس على أساس من هذا القبيل. هذا يعنى أن كل ولاية من ولايات هذا الاتحاد كان لها حق الاعتراض على أى مقترح من المقترحات التى تطرح للدراسة. يقول السيد/ بيرسي آشلى (عن كتاب تاريخ التعريفة الحديثة، ص٤٩) أن هذه المنظومة أدت إلى "مصاعب لا حصر لها وتأخيرات وتعطيلات لا حصر لها أيضًا". ومن الطبيعى أن تتوقف تلك المنظومة منذ ذلك التاريخ".

مصر، إلى أن يتم تعديل نظام الامتيازات الحالى. وعلى حد علمى، هناك حلان فقط لإحداث تغيير جذرى فى ذلك النظام. أولهما، أن لا تصبح مصر جزءًا من الممتلكات العثمانية، وينبغى ضمها بواسطة دولة أجنبية – وهذا حل أنا أرفضه ولا أوافق عليه. الحل الثانى يتمثل فى حتمية إيجاد الوسائل اللازمة لإنشاء مجلس تشريعى محلي للتعامل مع الأمور المحلية كلها. وعليه، فإن الاستقلال الذاتى المصرى الحقيقى والوحيد الذى يمكن أن أتصوره على أنه عملى أو قابل للتحقيق دون إضرار بمختلف المصالح، هو ذلك الاستقلال الذى يمكن كل سكان مصر العالمية، سواء أكانوا مسلمين، أم مسيحيين، أم أوروبيين، أم آسيويين، أم أفارقة من الإنصهار فى هيئة حكم ذاتى واحدة. ومسألة أن تحقيق هذا الهدف قد يستغرق سنين – وربما أجيال – أمر أكثر من مرجح، لكن طالما أن ذلك لن يتحقق، فإن أية فكرة من أفكار الاستقلال الذاتى، وبالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، يتعين التخلى عنها، من وجهة نظرى الشخصية. لقد قلت فى التقرير الأخير الذى أرسلته من مصر من الأفضل للأفراد وللدول أيضًا أن يكون لها مثل أعلى أو أنموذج. وأنا أرى أن المثل الأعلى للبطل المسلم، غير قابل للتحقيق من وجهة نظرى. والمثل الأعلى الذى أرشحه بديلا لذلك، يصعب تحقيقه تمامًا، لكن إذا ما قدر أن يكون أفراد الجيل الصاعد الحالى من المصريين، على قدر من الحكمة والبصيرة واستفادوا من ذلك فى العمل مخلصين، وصابرين ومتعاونين مع المتعاطفين الأوروبيين، من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنهم قد يتمكنوا فى الوقت المناسب من تحقيق هذا المثل الأعلى.

ينبغى فى ذات الوقت، بذل كل الجهود، من أجل جعل المواطنين المصريين قادرين فى نهاية المطاف على المشاركة فى حكم مجتمع مستقل ذاتيا بحق. لقد أنجز الكثير فعلا فى هذا الاتجاه، ويمكن لنا القول بثقة فى الوقت الحالى: إن ماليات البلاد تقوم حاليًا على أساس سليم وأنه جرى الوفاء

بأهم المتطلبات اللازمة لتأكيد الرفاه المادى، وإن التقـدم الفكـرى وربمـا الأخلاقى سوف يمضيان سريعين خلال الربع التالى من القرن، وعلى نحـو أسرع من التقدم الذى حدث خلال ربع القرن الـذى انتهـى. وهنا ينبغى أن لا يغيب عن بالنا مطلقًا، أن سرعة ذلك التقدم يجب أن تكون مواكبة للوسائل المتاحة لتحقيقها. هناك مقولة حقه تقول: "التمويل السليم هو الأساس الـذى يرتكز عليه استقلال الدول"[1]. وليس هناك ما يمكن أن يُعَوِّض المصريين إذا ما حدثت انتكاسة مالية.

أخيرًا، يجب أن لا ننسى مطلقًا، أنه فى حال عدم وجود مجتمع عرقى، أو دينى أو لغوى، أو عادات فكرية، والتى عادة ما تشكل روابـط الاتحـاد الرئيسية بين الحكام والمحكومين، فإننا يتحتم علينا محاولة إيجـاد روابـط اصطناعية بين كل من الإنجليزى والمصرى، فى ظل معطيـات الظـروف التى تحيط بهما.

وتتمثل واحدة من أهـم هـذه الـروابط فـى الكـشف دومًـا عـن تعـاطف معقـول ومـنظم مـع المـصريين، لا مـن جانـب الحكومـة البريطانية وحدها، وإنما من جانـب كـل إنجليـزى مـن بـين الإنجليـز العاملين فى الإدارة المصرية. هذا التعاطف يعد قيمة مـن القـيم، يظهـر امتلاكها أو عدم امتلاكها عند الإنجليز، بـدرجات متفاوتـة عنـدما يتحـتم اتصال البريطانيين مع الأعراق الآسـيوية أو الأفريقيـة. يـذهب بعـض البريطانيين فى ذلك، إلى حد العداء الوحشى، فـى الوقـت الـذى يـصل فيه تعاطف البعض الآخر غير المـنظم، إلـى حـد المبالغـة والإضـرار بأنفسهم. والمصريون يكونـون علـى حـق، عنـدما يرفـضون سـلوك

---

(١) أوليفر "إلكسندر هاملتون"ص ٣٠٤ .

الطبقة الأولى ويسخرون من تعاطف الطبقة الثانية. وإذا ما أمكن بطبيعة الحال، الوصول إلى حل وسط، مبني على المعلومات الدقيقة، وعلى الدراسة الواعية للحقائق المصرية والشخصية المصرية فإنه سيكون أكثر فائدة وأكثر نفعًا من الطبقتين السابقتين.

هناك رابطة أخرى يمكن، إلى حد ما، إيجادها عن طريق مخاطبة الشخص نفسه أو جيبه. تتمثل هذه الرابطة فى وجود منظومة من العدالة سليمة ومنظومة من الشرطة لحماية المصرى. وبالإمكان خدمة المصالح المادية بطرق شتى، أكثرها فاعلية هو تخفيض الضرائب. وعلى كل حال، ينبغى أن لا ينصرف خيالنا، تحت أى ظرف من الظروف، إلى أننا يمكننا خلق إحساس بالموالاة فى صدور المصريين، شبيه بذلك الشعور الذى يحسه شعب الحكم الذاتى تجاه الحكام الذين يكونون من بنى جلدته، إذا ما كانوا أيضًا نافعين ومفيدين علاوة على كونهم من أبناء البلد الأصليين. ونحن لا يمكن لنا عن طريق إظهار التعاطف، ولا عن طريق الحكم الجيد، سوى إيجاد نوع من الروابط الهشة. كتب السير هيربرت إدواردز إلى اللورد لورنس، بعد سنوات قليلة من ضم البنجاب يقول: "الناس لا يستلطفوننا فى أى مكان.... لقد رحَّب الناس بنا باعتبارنا مخلصِّين لهم من سوء إدارة السيخ **Sikh**، وقد ذاع صيتنا طوال قيامنا بعلاج الجراح. لكن المريض تعافى الآن، وأصبح يجد الطبيب عبئًا عليه. ويجب أن لا يغيب عنا، أننا لسنا مسلمين، كما أننا لا نأكل معهم، ولا نشرب معهم، ولا نتزوج منهم"[1].

الموقف الحالى فى مصر شبيه جدا بذلك الموقف الذى كان فى البنجاب عندما كتب السير هيربرت إدواردز هذا الكلام. الافتقار إلى

---

(١) عن كتاب "حياة اللورد لورنس" ، المجلد الثانى، ص ٢٠ .

الاعتراف بالجميل الذى تكشف عنه أمة من الأمم لمن أحسنوا إليها موجود منذ قديم الأزل[1]. وأيا ما كانت درجة ذلك الجحود والنكران للجميل، فلن يكون من العدل توجيه اللوم إلى المصريين إذا ما اتبعوا إملاءات الطبيعة البشرية. على كل حال، وأيا كانت نتيجة الحصاد الأخلاقى التى سنجنيها، فإننا يتحتم علينا القيام بواجبنا، وقد تحدد واجبنا هذا من قبل بولس الرسول. يتعين علينا "عدم القنوط ونحن نُحْسِنُ العمل".

وأنا أستأذن فى الرحيل عن بلد ارتبطت به منذ فترة طويلة، ويحدونى أمل أن مصر فى المستقبل، مثلما حدث فى الماضى القريب، سيجرى حكمها طبقًا لمصالح المصريين، وأنا هنا أسوق إلى أبناء بلدى، إخوانى المواطنين، النصيحة التى أسداها إلى روما واحد من الشعراء اللاتين المحدثين. "إن ما تحكمه أقل مما تستحق أن تحكمه"[*].

---

(١) يقول جريجورفنز فى كتابه (روما فى العصور الوسيطة، المجلد الأول، ص٣٢٣)، فى معرض حديثه عن حكم ثيودريك Theodoric فى إيطاليا: "لقد تعلم الملك التعيس من التجربة أن أعقل الأمراء وأكثرهم حكمة، وأكثرهم إنسانية، لا يمكنه كسب قلوب الشعب إذا ما كان هو من عرق أجنبى، وكانت عاداته وتقاليده أجنبية، ودينه أجنبى أيضًا".

(*) هذا استشهاد لاتينى فقد قام بترجمته الدكتور/ على عبدالتواب من القسم اللغات القديمة من كلية الآداب جامعة القاهرة (المترجم) .

الملاحق

حكام مصر من الأسرة الخديوية

الأسم	المولد	الوفاة	مدة الحكم
محمد على	١٧٦٩	١٨٤٩	١٨١١ – ١٨٤٨(*)
إبراهيم	١٧٨٩	١٨٤٨	١٨٤٨ (يونيو ــ نوفمبر)
عباس الأول	١٨١٣	١٨٥٤	١٨٤٨ – ١٨٥٤
سعيد	١٨٢٢	١٨٦٣	١٨٥٤ – ١٨٦٣
إسماعيل	١٨٣٠	١٨٩٥	١٨٦٣ – ١٨٧٩
توفيق	١٨٥٢	١٨٩٢	١٨٧٩ – ١٨٩٢
عباس الثانى	١٨٧٤	...	١٨٩٢ –

وزراء الخارجية البريطانيون

الإسم	من	إلى
أبرل أوف ديربى	٢١ من فبراير من العام١٨٧٤	٢ من إبريل من العام١٨٧٨
ماركيز سالسبورى	٢ من إبريل من العام١٨٧٨	٢٨ من إبريل من العام١٨٨٠
إيرل جرانفيل	٢٨ من إبريل من العام١٨٨٠	٢٤ من يونيو من العام١٨٨٥
ماركيز سالسبورى	٢٤ من يونيو من العام١٨٨٥	٦ من فبراير من العام١٨٨٦

(*) محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨ (المراجع) .

ايرل أوف روسبيرى	٦ من فبراير من العام١٨٨٦	٣ من أغسطس من العام١٨٨٦
ايرل أوف إدسليغ	٣ من أغسطس من العام١٨٨٦	١٤ من يناير من العام١٨٨٧
ماركيز أوف سالسبورى	١٤ من يناير من العام١٨٨٧	١٨من أغسطس من العام١٨٩٢
إيرل أوف سالسبورى	١٨من أغسطس من العام١٨٩٢	١١ من مارس من العام١٨٩٤
إيرل أوف كمبرلى	١١ من مارس من العام١٨٩٤	٢٩ من يونيو من العام١٨٩٥
ماركيز أوف سالسبورى	٢٩ من يونيو من العام ١٨٩٥	١٢ من نوفمبر من العام١٩٠٠
ماركيز أوف لاندسدون	١٢ من نوفمبر من العام١٩٠٠	١١ من ديسمبر من العام١٩٠٥
السيد إداوارد جرى	١١ من ديسمبر من العام١٩٠٥	....

الوكلاء البريطانيون والقناصل العاملون فى مصر

الاسم	من	إلى
اللورد فيفيان	١٠ مايو من العام١٨٧٦	٢٠ من مارس من العام١٨٧٩
السير فرانك لاسيلز	٢٠ من مارس من العام١٨٧٩	١٠ من أكتوبر من العام١٨٧٩
السير إدوارد ماليت	١٠ من أكتوبر من العام١٨٧٩	١١ من سبتمبر من العام١٨٨٣
إيرل أوف كرومر	١١ من سبتمبر من العام١٨٨٣	٦ من مايو من العام١٩٠٧
السير إلدون جورست	٦ من مايو من العام١٩٧٠	....

التسلسل التاريخى للأحداث

١٨٧٥

تمسك الحكومة البريطانية بمحاكم القانون الدولى	٣١ يوليو

١٨٧٦

• التقرير الذى أعده السيد/ كيف عن الماليات فى مصر.	٢٣ مارس
• تعليق الخديوى لسداد أذونات الخزانة	٨ إبريل
• إنشاء لجنة الدين العام	٢ مايو
• إصدار مرسوم جوشن ــ جوبير	١٨ نوفمبر
• تعيين مراقبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى (رومين والبارون دى مالرى)	٢٥ ديسمبر

١٨٧٧

• تعيين مفوض إنجليزى (السير إيلفن بيرنج) فى لجنة الدين	٢ مارس
• توقيع معاهدة مناهضة العبودية بين الحكومتين البريطانية والإنجليزية	٤ أغسطس

١٨٧٨

• موافقة الخديوى على إجراء تحقيق كامل فى الوضع المالي فى مصر	٤ إبريل
• معاهد برلين	٣ أغسطس

- أول تقارير لجنة التحقيق — ١٩ أغسطس
- الاعتراف بمبدأ المسئولية الوزارية ــ تكليف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ــ تعليق السيطرة الثنائية. تعيين السير ريفرز ولسون و م. دى بلنيير أولهما وزيرًا للمالية وثانيهما وزيرًا للأشغال العامة. — ٢٨ أغسطس
- إصدار قرض الممتلكات الأميرية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. — ٢٩ أكتوبر

١٨٧٩

- الهجوم على كل من نوبار باشا والسير رايفرز ولسون من قبل جمهور من الضباط المصريين — ١٨ فبراير
- استقالة نوبار باشا — ١٩ فبراير
- تعيين الأمير توفيق رئيسًا للوزراء — ١٠ مارس
- طرد الوزراء الأوربيين. تعيين شريف باشا رئيسًا للوزراء — ٧ إبريل
- التقرير الثانى للجنة التحقيق، واستقالة المفوضين — ١٠ إبريل
- السلطان يعزل الخديوى — ٢٦ يونيو
- إسماعيل باشا يغادر مصر — ٣٠ يونيو
- استقالة شريف باشا من منصبه — ١٨أغسطس

• إحياء السيطرة (المراقبة) الثنائية. تعيين م. دى. بلجنير والسير إيلفن بيرنج مراقبين	٤ سبتمبر
• تشكيل رياض باشا للوزارة	٢٢ سبتمبر

١٨٨٠

• إلغاء قانون المقابلة	٦ يناير
• تعيين لجنة للتصفية	٢ إبريل
• تعيين السير أوكلاند كولفن مراقبًا خلفًا للسير إيلفن بيرنج	٢٣ يونيو
• تنفيذ قانون التصفية	١٧ يوليو

١٨٨١

• تمرد الجيش المصرى وطرد وزير الحربية	١ فبراير
• تمرد الجيش المصرى للمرة الثانية. سقوط وزارة رياضا باشا. تعيين شريف باشا رئيس للوزراء.	٨ سبتمبر
• السلطان يرسل مفوضين إلى مصر بتحريض من الحكومتين البريطانية والفرنسية، مغادرة المبعوثين التركيين لمصر	١٩ أكتوبر
• تولى م. جامبيتا للسلطة	١٢ نوفمبر

١٨٨٢

• الحكومتان البريطانية والفرنسية توجهان مذكرة مشتركة للخديوى	٨ يناير
• استقالة م. جامبيتا من منصبه ـ يخلفه م. دى فريسنيه	٣١ يناير
• طرد شريف باشا من منصبه. وتعيين محمود باشا سامى (البارودى) رئيسًا للوزراء، وعرابى وزيرًا للحربية	٥ فبراير
• استقالة م. دى. بلجنيير من منصب المراقب العام	مارس
• القنصلان العامان البريطانى والفرنسى يطالبان بحتمية مغادرة عرابى للبلاد. استقالة وزارة عرابى مرة ثانية	٢٧ مايو
• إعادة وزارة عرابى مرة ثانية	٢٨ مايو
• السلطان يوفد درويش باشا مفوضًا خاصا إلى مصر	٤ يونيو
• مظاهرة خطرة، يسقط فيها قتلى فى الإسكندرية	١١ يونيو

• تعيين راغب باشا رئيسًا للوزراء، وعرابى وزيرًا للحربية	١٧ يونيو
• عقد مؤتمر فى إستنبول ترفض تركيا المشاركة فيه	٢٣ يونيو
• ضرب الإسكندرية بالقنابل والعرابيون يحرقون المدينة	١١ يوليو
• الفرقة الفرنسية تصوت ضد الوزارة بناء على اقتراح من م. كلينمصو. استقالة م. دي. فريسنيه. تشكيل م. روكلير للوزارة	١ أغسطس
• معركة التل الكبير	١٣ سبتمبر
• احتلال القوات البريطانية للقاهرة. وإلقاء القبض على عرابى	١٥ سبتمبر
• تسريح الجيش المصرى	١٩ سبتمبر
• الحكم بنفي عرابى	٣ ديسمبر
• تكليف اللورد دوفيرن بالسفر إلى مصر	٢٩ أكتوبر
• صدور قرار بعدم إعادة تشكيل السيطرة الثنائية	ديسمبر

- وفاة م. جامبيتا ٣١ ديسمبر

١٨٨٣

- صدور منشور دورى يمنع استعمال الكرباج ١٦ يناير
- امتياز الأُبيض ١٩ يناير
- تعيين السير أوكلاند كولفن مستشارًا ٤ فبراير
- تفعيل القانون الأساسى ١ مايو
- جيش الجنرال هكس يغادر الدويم ٨ سبتمبر
- مذبحة التعزيزات المصرية المرسلة من سواكن إلى سنكات ١٦ أكتوبر
- تعيين السير إيلفن بيرنج نائبًا وقنصلا عاما ١١ سبتمبر
- موافقة الحكومة البريطانية على تخفيض عدد الحامية وحشد القوات البريطانية فى الإسكندرية ١ نوفمبر
- تعيين السير إدجار فنسنت مستشارًا ماليا ٤ نوفمبر
- دحر القوات المصرية التى أرسلت لنجدة طوكر. وفاة النقيب مُنكريف ٤ نوفمبر
- وصول خبر هزيمة جيش الجنرال هكس إلى القاهرة ١٨ نوفمبر

- السير إيلفن بيرنج يوصى بالتخلى عن السودان — ١٩ نوفمبر
- الحكومة البريطانية توافق على سياسة التخلي عن السودان — ٢٠ نوفمبر
- معارضة تخفيض عدد الحامية البريطانية فى مصر — ٢٥ نوفمبر
- هزيمة المصريين فى تمانيب — ٢ ديسمبر
- سقوط داره. أسر سلاتين بك.

سقوط مديرية دارفور فى يد المهدى — ٢٣ ديسمبر

١٨٨٤

- استقالة شريف باشا من رئاسة الوزارة.

ونوبار باشا يشكل الوزارة — ٨ يناير
- الجنرال غوردون والعقيد ستيورات يغادران القاهرة إلى الخرطوم — ٢٦ يناير
- هزيمة قوة اللواء بيكر فى تب — ٤ فبراير
- وصول الجنرال غوردون إلى بربر — ١١ فبراير
- هزيمة حامية سنكات — ٨ فبراير
- وصول الجنرال جراهام إلى الخرطوم — ١٨ فبراير

• السير جيرالد جراهام يُنزل الهزيمة بالدراويش في التب	٢٩ فبراير
• رفض الحكومة البريطانية استخدام زبير باشا في السودان	٥ مارس
• السير جيرالد جرهام يهزم الدراويش في تماي	١٣ مارس
• الحكومة البريطانية ترفض إرسال قوات من سواكن إلى بربر	٢٥ مارس
• سقوط مديرية بحر الغزال	٩ إبريل
• قطع المواصلات مع الخرطوم	١٩ إبريل
• سقوط بربر	١٩ مايو
• أول اجتماع لمؤتمر لندن بشأن المالية المصرية	٢٨ يونيو
• آخر اجتماع لمؤتمر لندن	٢ أغسطس
• حصول الحكومة البريطانية على الثقة في مجلس العموم فيما يتعلق بحملة السودان	٨ أغسطس
• اغتيال العقيد ستيوارت والسيد / باور	١٩ سبتمبر
• احتلال القوات البريطانية لزيلع	٢٤ سبتمبر
• تقرير اللورد نورثبروك عن الموقف المصري	٢٠ نوفمبر

١٨٨٥

الحدث	التاريخ
• معركة أبو كِلْيه	١٧ يناير
• إصابة السير هربرت بجراح خطيرة. ووصول فيلق الصحراء إلى جوبا	١٩ يناير
• السير شارلز ولسون يغادر جوبا إلى الخرطوم	٢٤ يناير
• سقوط الخرطوم ومقتل الجنرال غوردون	٢٦ يناير
• احتلال الإيطاليون لمصوًّع	٥ فبراير
• معركة كيربكان. ووفاة الجنرال إيرل	١٠ فبراير
• قرض مصرى قيمته ٩٠٠٠٠٠٠جنيه بضمان الدول	١٨ مارس
• معركة هاشين (شرقى السودان)	٢٢ مارس
• تعيين السير فرانسس جرينفل لقيادة الجيش المصرى	١٩ إبريل
• الجلاء عن هرر	٢٦ إبريل
• انسحاب القوات البريطانية من دنقله	١٣ يونيو
• وفاة المهدى	٢٢ يونيو
• امتياز كسلا	٣٠ سبتمبر

- توقيع معاهدة إستنبول التى سافر بمقتضاها كل من السير هنرى وُلف ومختار باشا إلى مصر — ٢٤ أكتوبر
- معركة جنِّيس Ginniss — ٣٠ ديسمبر

١٨٨٦

- مؤخرة القوات البريطانية تغادر سواكن — ٢٦ يناير
- إخضاع الأوروبيين المقيمين فى مصر لدفع ضريبة المنازل — ١٥ إبريل

١٨٨٧

- توقيع معاهدة وُلف — ٢٨ مايو
- رفض السلطان إقرار معاهدة وُلف يجعل السير هنرى وُلف يغادر إستنبول — ١٥ يوليو
- بعثة السير جيرالد بورتال إلى الحبشه — ١٢ أكتوبر

١٨٨٨

- إصدار مرسوم بالإلغاء الجزئى للسخرة — ٢ إبريل
- توقيع معاهدة قناة السويس، مع عدم تفعيلها — ٢٩ إبريل
- سقوط نوبار باشا. وتشكيل رياض باشا للوزارة — ٩ يونيو

• صدور مرسوم بتشكيل احتياطى مقداره ٢٠٠٠٠٠٠جنيه	١٢ يوليو
• معركة جميزه. وطرد الدراويش من المنطقة المجاورة لسواكن	٢٠ ديسمبر
١٨٨٩	
• تخويل الحكومة المصرية سلطة إصدار قوانين مكملة خاصة بالأوربيين	٣١ يناير
• ستانلى وأمين باشا يلتقيان كفاللى	١٧ فبراير
• السير إيلفن بيرنج يقدم تقريرًا يقول "بالفوز فى السباق مع الإفلاس".	١٨ فبراير
• المعركة التى دارت بين الأحباش والدراويش. وفاة الملك چون.	٩ مارس
• إلغاء لجان العصابات	يوليو
• العقيد وودهوس يهزم الدراويش فى أرجوين	٢ يوليو
• السير فرانسس جرنفيل يهزم الدراويش فى توشكى. مقتل واد ــ النجومى	٣ أغسطس

• تعيين السير الوين بالمر
مستشارًا ماليا خلفًا للسير
إدجار فنسنت | ٢٣ أكتوبر

١٨٩٠

• اكتمال إصلاح القناطر | يونيو
• إصدار مرسوم يقضى بإلغاء
السندات الممتازة | ٧ يونيو
• إصدار مرسوم بتغيير أسهم الدائرة | ٥ يوليو

١٨٩١

• تعيين السير جون اسكوت
مستشارًا قانونيا | ١٥ فبراير
• إنزال الهزيمة بالدراويش
وإعادة احتلال مديرية طوكر | ١٩ فبراير
• سقوط رياض باشا.
قيام مصطفي باشا فهمى بتشكيل
الوزارة. | ١٤ مايو

١٨٩٢

- وفاة الخديوى توفيق — ٧ يناير
- الإبقاء الكلى للسخرة. وتخفيض ضريبة الملح. وإلغاء الضريبة المهنية — ٢٨ يناير
- السير هيربرت كتشنر يخلف السير فرانسس جرينفل فى قيادة الجيش المصرى — ١٩ إبريل

١٨٩٣

- طرد مصطفى باشا فهمى — ١٥ يناير
- رياض باشا يشكل الوزارة — ١٨ يناير
- الإيطاليون يهزمون الدراويش فى آجورات — ٤ ديسمبر

١٨٩٤

- استقالة رياض باشا. ونوبار باشا يشكل الوزارة — ١٤ إبريل
- استيلاء الإيطاليين على كسلا — ١٧ يوليو
- تعيين السير ـ إلدون جورست مستشارًا لوزارة الداخلية — ٢ نوفمبر

١٨٩٥

- استقالة نوبار باشا وتعيين مصطفى باشا فهمى رئيسًا للوزراء — ١١ نوفمبر

١٨٩٦

• هزيمة الجيش الإيطالى فى عدوا	١ مارس
• الحكومة البريطانية تقرر الاستيلاء على دنقله	١٢ مارس
• صندوق الدين يقدم ٥٠٠٠٠٠٠جنيه للحكومة المصرية	٢٦ مارس
• معركة فركت	٧ يونيو
• احتلال دنقله	٢٣ سبتمبر
• محكمة الاستئناف تقضى بقيام الحكومة المصرية بسداد المبلغ المقدم من صندوق الدين	٢ ديسمبر
• سداد المبلغ	٦ ديسمبر

١٨٩٧

• استيلاء البلجيك على رجاف Rejaf	٧ فبراير
• إرسال بعثة بريطانية إلى الحبشة	١٠ مارس
• الاستيلاء على أبى حامد	٧ أغسطس
• احتلال بربر	٣١أغسطس
• إعادة فتح طريق سواكن ـــ بربر	١٨ أكتوبر

- إكمال الخط الحديدى من وادى حلفا إلى أبى حامد — ٣١ أكتوبر
- إعادة احتلال كسلا بواسطة القوات المصرية — ٢٦ ديسمبر

١٨٩٨

- إنشاء بنك وطنى له حق إصدار أذون سندية (كمبيالات) — ٢٥ يناير
- توقيع عقد لإنشاء خزّانات النيل — ٢٠ إبريل
- معركة عطبره — ٨ إبريل
- توقيع عقد بيع ممتلكات الدائرة — ٢١ يونيو
- وصول الفرنسيين إلى فاشودة — ١٠ يوليو
- معركة أم درمان — ٢ سبتمبر
- السير مالكولم ماكلريث يجرى تعيينه مستشارًا قانونيا — ٢٠ أكتوبر
- تعيين السير إيلدون جورست مستشارًا ماليا، وتعيين السيد/ ماشيل مستشارًا للداخلية — ٢٠ أكتوبر
- الفرنسيون يجلون عن فاثودة — ١١ ديسمبر

١٨٩٩

- خطاب اللورد كرومر فى أم درمان — ٤ يناير

• وفاة نوبار باشا	١٤ يناير
• توقيع معاهدة السودان	١٩ يناير
• تدمير جيش الخليفة. وفاة الخليفة هو وكبار أمرائه. إعلان فتح السودان للتجارة	٢٤ نوفمبر
• اللورد كتشنر يغادر مصر. وتولى السير ريجنالد وينجت قيادة الجيش المصرى	٢١ ديسمبر
• مد خط حديد السودان إلى حلفايه	٣٠ ديسمبر

١٩٠٠

• تأسيس بنك مدخرات البريد	١ يناير
• إلغاء رسوم المرور فى النيل	٢٩ نوفمبر

١٩٠٢

• إنشاء بنك زراعى	١ يونيو
• توقيع اتفاق تجارى مع فرنسا	٢٦ نوفمبر
• افتتاح خزانات النيل	١٠ ديسمبر

١٩٠٣

• إلغاء ضرائب اكترو ى	١ يناير

١٩٠٤

• تقرير السير وليام جارستن عن النيل	١٢ مارس

- توقيع الاتفاق الإنجليزى - الفرنسى — ٨ إبريل
- تعيين السير فنسنت جوربت مستشارًا ماليا — ١٢ إبريل
- إصدار مرسوم خاص بتفعيل الاتفاق الإنجليزى ــ الفرنسى — ٢٨ إبريل

١٩٠٥

- سداد دين الدائرة السنية — ١٥ أكتوبر

١٩٠٦

- إلغاء احتكار الملح — ١ يناير
- افتتاح طريق النيل البحر الأحمر — ٢٧ يناير
- تعيين السيد / دنلوب مستشارًا لوزارة التعليم العام — ٢٤ مارس
- تقدم السير نيكولاس بمذكرة إلى الباب العالى لإنهاء حادث "شبه جزيرة سيناء". — ١٥ مايو
- تصفية شئون الدائرة السنية — أكتوبر
- تعيين سعد باشا زغلول وزيرًا للمعارف — ٢٩ أكتوبر

١٩٠٧

- مغادرة اللورد كرومر لمصر. ويخلفه السير إلدون جورست — ٦ مايو
- تعيين السيد / هارفى مستشارًا ماليا — ٩ أكتوبر

المؤلف فى سطور:

اللورد كرومر

اسمه بالكامل إيفلين بارنج، إيرل كرومر، وُلد فى اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٤١ الميلادى وتوفى فى اليوم التاسع والعشرين من شهر يناير من العام ١٩١٧ عن عمر يناهز ستة وسبعين عاما. عمل حاكما بريطانيا عاما لمصر خلال العام ١٨٧٩، ثم عمل بعد ذلك ممثلا وقنصلا عاما فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى العام ١٩٠٧. كانت مصر طوال هذه الفترة محتلة من الإنجليز بسبب دخولها فى متاعب سياسية ومالية، ولما كان كرومر بعيدا عن مركز الإمبراطورية البريطانية، فقد أدار المنطقة مستهدفا هدفا معينا، كما أن أعماله استبعدت الرغبات البريطانية فى الانسحاب من مصر.

المترجم فى سطور:

صبرى محمد حسن

أستاذ اللغويات المتفرغ، له أبحاث، ومقالات تزيد على أحد عشر مقالاً وبحثًا نشره فى مجلات متخصصة، ومجلات ثقافية، وله أيضًا أكثر من أربعة عشر كتابًا مترجمًا نشرها المجلس الأعلى للثقافة، ودار الهلال، ودار المريخ بالمملكة العربية السعودية، وله كتابان أولهما :

An Arabic Coirse For American fgricuktural experts in Egypt.

مشاركة مع الأستاذ الدكتور/ محمود فهمى حجازى والأستاذ الدكتور/ كريم حسام الدين، وثانيهما: "دليل الباحث" مشاركة مع الأستاذ الدكتور/ أحمد نجم، وماهر الصواف، وأسامة محمد كامل عمارة، وله بحث نشرته جريدة الجزيرة فى المملكة العربية السعودية كما أن له اثنى عشر مقالاً نشرت فى جريدة الرياض الإسبوعى، وفى مجلة النهرين، ومجلة الهلال بجمهورية مصر العربية، كما أن سبعة كتب مترجمة تحت الطبع.

المراجع في سطور

أ.د. أحمد زكريا الشلق

- من مواليد طنطا ١٩٤٨.
- حصل على الدكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس ١٩٨١.
- يعمل حالياً أستاذا للتاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
- حصل على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية ٢٠٠٦.
- رئيس تحرير سلسلة "مصر النهضة" التي تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب والوثائق القومية.
- رئيس تحرير سلسلة "ذاكرة الكتابة" التي تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة.
- من مستشارى تحرير سلسلة "التاريخ – الجانب الآخر" التي تصدرها دار الشروق.
- عضو "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"؛ و"لجنة التاريخ" بالمجلس الأعلى للثقافة؛ ومقرر "اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر" بدار الكتب والوثائق القومية.

من أهم مؤلفاته:

١- حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

٢- حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٣- رؤية في تحديث الفكر المصرى (جزءان)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ و١٩٨٧.

٤- الحزب الديموقراطى المصرى ١٩١٨ – ١٩٢٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

٥- فصول من تاريخ قطر السياسى، المركز الأكاديمى بالدوحة، ١٩٩٩

٦- العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ – ١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٢ .

٧- تطور مصر الحديثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.

٨- الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.

٩- أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦.

١٠- الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦.

١١- تطور مصر المعاصرة: فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي، القاهرة ٢٠٠٧.

١٢- طه حسين، جدل الفكر والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٨.

– بالإضافة إلى عشرات البحوث والدراسات في المؤلفات المشتركة والدوريات العلمية.

التصحيح اللغوى: محمد عبد المحسن

الإشراف الفنى: حسن كامل